



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثالث والأربعون

وديعة - وضوء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُم طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ۝ ﴾

(سورة التوبة آية : ١٧٧)

أَمَّنْ يُرِيدُ اللَّهُ بِغَيْرِ مَقْتَلٍ فِي الدِّينِ

(وأخرج البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

هقوق للطبع محفوظة للوزارة

م . ب : ١٢ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الأمانة:

وَدِيعَة

التعريف:

١ - الوديعة في اللغة: ما استودع، وهي رخصة الوديع، يقال: أودعه مالا أي دفعه إليه ليكون وديعة عنده، وأودع مالا أيضاً: قبله منه، وهو من الأضداد.

وبالذات: أودعت مالا وأودعته إياه إذا دفعته إليه ليكون عنده، فلما مودع ومستودع، وزيد مودع ومستودع، ولما أودع أيضاً مودع ومستودع، أي وديعة^(١).

وفي الاصطلاح: هي المال المودع عند الغير ليحفظه، وإذا احتالته: بلا عرض.

والإيداع: تسليط الغير على حفظ ماله، وإذا احتالته ائيرة^(٢).

٢ - الأمانة في اللغة: ضد الخيانة، مصدر آمن. يقال: آمن أمانة فهو أمين ثم استعمل المصدر في الأعيان مجازاً، فقبيل: الوديعة أمانة^(٣).

وفي الاصطلاح: هي الشيء الذي يوجد عند الأمين سواء أكان أمانة بمقتد الاحتفاظ كالوديعة، أو كان أمانة من ضمن عقد آخر كالتأجير، والمستعار، أو دخل بمقتد الأمانة في يد شخص بشؤون عقد ولا قصد، كما لو "لقت الربيع في دار أحد مال حذر، فحيث كان ذلك يعرفون عقد لا يكون وديعة بل أمانة فقط"^(٤).

والعصة بين الوديعة والأمانة أن الأمانة أعم مطلقاً من الوديعة، لأن الوديعة نوع من الأمانة.

ب - الإعارة:

٣ - الإعارة في اللغة: من التأجير، وهو التفاضل والتناوب مع الرد، وهي مصدر أعار، والاسم منه العارة^(٥).

(١) "المصباح المنير"، مختار الصحاح، مجمع الوسيط، مجمع طائفة ألفا ٩٦/٦.

(٢) "تكملة فتح القدير" ٩٨/٧: عطية (أميرة)، الفواكه القدرية ١٨٨/٢، روضة الطائفة ٢١١/٢.

وكتاب الفقه ١٦٦/٢.

(٣) "المصباح المنير"، مختار الصحاح، مجمع الوسيط.

(٤) مجلة الأحكام العدلية مادة ٢٦٦.

(٥) "ناج ترموز".

تعتبر عضواً^(١)

والصلة بين الوديعة والتغيب التضاد.

مشروعية الوديعة:

٦ - استدل الفقهاء على مشروعية الوديعة بالكتاب والسنة القولية والعمنية والإجماع والاحتفال.

أما الكتاب: فمعلوم قوله تعالى: ﴿وَأَشْرُوا عَلَى آلَيْهِ وَاتَّقُوا﴾^(٢)، حيث أمر سبحانه المؤمنين بالتمسك والتساعّد على الغير والتقوى، ومن ذلك الوديعة، قال في النظام المستند: «الذي هو اسم جوامع لمخير كنهه، والتقوى من الشوافية، أي ما بقي الإنسان من الأذى في الدنيا ومن العذاب في الآخرة»^(٣).

وقوله سبحانه: ﴿إِنْ مَنَعَكَ آلُكَ وَأَهْلُكَ أَنْ تَقُوا﴾^(٤)

فألاية عامة في جميع الأمانات، لأن العبرة بمعوم تحفظ لا بخصوص السبب.

وأما السنة: فيقول الشافعي رحمه الله: «أمانة

وفي الاصطلاح: إياحة الانتفاع بها بحل الانتفاع به مع بقاء عينه»^(٥).

والصلة بين الوديعة والإعارة أن اليد في كل من الوديعة والإعارة يد أمانة عند بعض الفقهاء.

ج - اللقطة:

١ - «لقطة في اللغة: اسم الشيء الذي تجده تلقى لأخذه»^(٦).

وفي الاصطلاح: هي المال الضائع من ربه يلتقطه غيره»^(٧).

والصلة بينهما أن يد الملقط أثناء الحول يد أمارة، وإن ألتفت عند الملقط أنه المحول بغير تحريظه لم يفت فلا ضمان عليه كالوديعة، وإن أخذه لنفسه ضمن.

د - التغيب:

٥ - «تغيب في اللغة: أخفى الشيء ظناً وفهراً»^(٨).

والمصطلح: لاستبلاء على حق

(١) مختار، محتاج ١/٢٧٥.

(٢) سورة المائدة ٢.

(٣) النظام المستند لابن بطال الرقي ١/٣٦٦.

وروضة الفصول للسبكي ٦٠٨/٢.

(٤) سورة النساء ٥٨.

(٥) وفي المحتاج ٢/٦٣.

(٦) تصحيح أحمد.

(٧) مختار مع شرح ٢/٢١٩.

(٨) تحصيل المسير.

إلى من اشتمك، ولا تخش من خائض^(١) .
ويقول النبي ﷺ: من نفس عن مؤمن ثوبه

الحكم التكليفي:

٧ - اختلف الفقهاء في الحكم التكليفي
لوديعة على أربعة أقوال:

أ - فقال الحنفية: قبول الوديعة مستحب
لأنها من باب الإعانة، وهي مندوبة^(١) لقول
الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾^(٢)،

وقوله ﷺ: فوالله في عون العبد ما كان العبد
في عون أخيه^(٣).

قال المالكية: وعقدنا لا يجب قبول
الوديعة بحال^(٤).

ب - ونصب الحنابلة إلى أن قبولها مستحب
لكن علم من نفسه أنه ثمة فادر على حفظها،
ويكره لغيره، لأن فيه تفريراً بصاحبها؛ إلا أن
يرضى ربه بعد إعلامه بذلك إن كان لا يعلمه.

(١) حديث: عاد الأمان إلى من أئتمت .
أخرجه الترمذي (٣/٣٥٥ - م الحديث) من حديث
أبي هريرة، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) حديث: من نفس عن مؤمن ثوبه .
أخرجه مسند (٣/٢٥٧ - ط الحديث) من حديث
أبي هريرة.

(٣) حديث عائشة أن النبي ﷺ أمر علياً أن
يتخلف .

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/٢٨٩ - ط
مقر: المعروف بالشمسية).

(٤) مسند الأئمة (٦/٣٢٨)، وكفاية الطالب الرباني
وجانية الهدوي عنه (٢/٢٥٣)، وفتاوى المحتاج
(٣/٣٩٢)، وشرح منتهى الإرادات (٢/٢١٩).

(١) مفتي المحتاج (٢/٢٩٣).

(٢) الدر المختار (٤/١٩١)، وجمع الأنهر (٢/٣٢٨).

(٣) الكفاية على الهداية (٧/٤٥٢)، والبحر الرائق

(٧/١٧٣)، وحقوق المجتهد مستنبطاً للزبيدي (٢/٢٧).

(٤) والعوض للبرخس (١١/١٠٩).

(١) سورة حائكة (٢/٢).

(٢) حديث: فوالله في عون العبد . . .

(٣) سبق أخرجه (٢/٢٥٣).

(٤) ودعة القضاة للسباني (١/١١٣).

لانتفاء التعریر^(١).

د - وقال الشافعية: يُستحب لمن قدر على حفظ الوديعة وأداء الأمانة فيها أن يقبلها، لأنه من التعاون المأمور به، فإن لم يكن هناك من يصلح لذلك غيره وخاف إن لم يقبل أن تهلك، نعين عليه أصل قبولها، أي لزمه بيمينته، لأن حرمة مال المسلم كحرمة دمه، ولكن دون أن يتلف منفعة نفسه وحرزه في الحفظ من غير عوض، كما في أداء الشهادة بالأجرة، قال النووي: رُوِيَ تبيين عليه قبول وديعة، فلم يقبلها وتلفت فهو عاصٍ، ولا ضمان عليه، لأنه لم يلتزم الحفظ^(٢).

أما إذا كان عاجزاً عن حفظها فيحرم عليه قبولها، لأنه يفرر بها ويعرضها للهلاك، فلم يجوز له أخذها.

قال ابن الرقعة: ومحلّه إذا لم يعلم بذلك المالك، فإن علم المالك بحاله فلا يحرم.

وقال الزركشي: الأوجه تحريمه عليهما، أما على المالك فلا عاذه ماله، وأما على المودع فلا عاذه على ذلك، وعلم المالك بعجزه لا يبيح له القول.

ولو كان قادراً على حفظها، لكنه لا يثق بأمانة نفسه، أي لا يأمن أن يخون فيها،
(١) رد المحتار ٢٥٣/٦.

ج - وقال المالكية: حكم الوديعة من حيث ناتها الإباحة في حق الفاعل والقابل على السواء، غير أنه قد يحرض وجوبها في حق الفاعل إذا خشي ضياعها أو هلاكها إن لم يردعها، مع وجود قابل لها قادر على حفظها، وحرمتها إذا كان المال مفصولاً أو مسروقاً، لوجوب السبادة إلى رده لمالكه.

كذلك في حق القابل قد يحرض لها الوجوب، كما إذا خاف ربها عليها عنده من ظالم، ولم يجد صاحبها من يستودعها غيره، فيلزمه عندئذ القبول قياساً على من دعي إلى أن يشهد على شهادته، ولم يكن في البلد من يشهد سواه، والتحريم، كالمال المنصوب يحرم قبوله، لأن في إمساكه إغاثة على عدم رده لمالكه، والتلف، إذا خشي ما يوجبها دون تحققه، والكرهية، إذا خشي ما يحرمها دون تحققه^(٣).

(١) كشف القناع ٦٨٥/٢، وشرح منتهى الإرادات ٢٥٠/٦، والبدع ٢٣٣/٥.

(٢) كفاية الطالب الربيعي وحاشيته المندوي عليه ٢٦٠/٦، ط الحنفية، والمفهمات المسببات ٢٦٥/٦، والبدعي على شرح الزركشي على خليل ١١٢/٦، وسرايب الحفيل ٢٥١/٥، والقناع والإكليل ١١٦/٥.

مجرد إذن وترخيص من المالك لغيره بحفظ ماله، أشبه بالضيافة. فكما أن الضيافة ترخيص وإذن من المالك للضيف باستهلاك الطعام المقدم له دون أن يكون فيها عقد أو تمليك، فكذلك الوديعة مجرد إذن من المالك للوديع في حفظ ماله، ونهت بعد^(١).

وتظهر ثمرة الخلاف بين القولين - كما حكى النووي في الروضة - في الفروع التالية:

أ - إذا أودع رجل مالا عند صبي فأنلفه، قضى ضمانه قولان بناء على الخلاف في الوديعة هل هي عقد برئ أم مجرد إذن؟ فإن قيل: هي عقد، لم يضمنه الصبي، وإن قيل: إذن، ضمه.

ب - نتاج اليهيمة المودعة، هل تعتبر فيه لحكام الوديعة أم لا؟ قولان: فإن قلنا: إن للوديعة عقد، فالولد وديعة كالأم، وإن قلنا:

توجهان: أحدهما العروة، والثاني الكراهة، وهو الممتنع^(٢).

حقيقة الوديعة:

٨ - اختلف الفقهاء في حقيقة الوديعة، هل هي عقد أم مجرد إذن؟ على قولين^(٣):

الأول: لجسهور الفقهاء: المالكية والحنابلة والشافعية على الأصح في المذهب وهو أنها عقد توكيل من جهة المودع، وتوكل من جهة الوديع، غير أن هذه الوكالة من نوع خاص، لأنها إلزام الغير مقام النفس في الحفظ دون التصرف، بخلاف الوكالة المطلقة التي هي إقادة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم مملوك له.

وعبر الحنفية عن حقيقة الوديعة بقوله عقد وهي تسليط الغير على حفظ ماله صريحاً أو دلالاً.

الثاني: لبعض الشافعية، وهو أن الوديعة

(١) شرح مباهة على تحفة من هاجم ٦/٦٨٨، ومولع الجليل ٢٥٠/٢، وحاشية السلي على شرح الزرقاني على خليل ٦/١١٦، والمناج والإكليل للسوفا ٢/٢٥٠، وروضة الطالبين ٦/٣٢٦، ٣٢٧، وانظر نكتة المحتاج ٧/١٠٢، رمزي المحتاج ٣/٧٩، وأسس المطالب ٣/٧٥، والمهذب ٢/٣١١، ومخاض الفاع ٢/١١٧، والبدائع ٦/٢٠٢، وحاشية ابن عثيمين وغير المجتاز ١/٢٩٢، والسجدة مادة (٧٧٣).

(٢) المهذب ١/٢٦٥، نكتة المحتاج وحواشي ٧/٩٩، وكشف الأعيور ٢/٧، وروضة الطالبين ٦/٢٢٢، وأسس المطالب ٢/٢٤٤.

(٣) روضة النخبة ٢/٦١٦، والمصباح ٥/٢٢٣، والزرقاني على خليل ٦/١١٣، ونكتة المحتاج ٧/٩٩، والمهذب ١/٣٦٦، وأسس المطالب ٢/٧٥، وروضة الطالبين ٦/٣٢٦.

توفف على رضا الطرف الآخر أو موافقة^(١)،
وتتسخ بصوت أحدهما أو جثونه أو إجماعه.

وعلى ذلك، فمضى أرباب المردوع استرداد
وديعته، لزم الوديع ردّها إليه، لعموم قوله
تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يَلِدْكُمْ فَبَدَلٌ﴾^(٢)، ومعنى أرباب الوديع ردّها لأصحابها،
لزمه أخذها منه، لأن الأصل في المستودع أنه
منبرع بإمساکها وحفظها، فلا يلزمه المنبرع في
المستقبل^(٣). وقد جاء في المادة (٧٧٤) من
مجلة الأحكام العدلية: «لكل من المودع
والمستودع فسخ عقد الإيداع متى شاء».

غير أن الشافعية استثنوا من هذا الأصل حالة
لحقوق الضرر بأحد الطرفين نتيجة فسخ الآخر
عقد الودیعة بدون رضا، فبالإضافة
الرملي: العقود المجانزة إذا اقتضى نسخها

إذن، فليس بودیعة، بل هو أمانة شرعية في
يده، وعليه ردّها في الحال، حتى لو لم يود
مع التمكن ضمن.

ج - إذا عزل المودع نفسه، ففي انعزاله
وجهاً بناء على أن الودیعة إذن أم عقد؟ فإن
قلنا: إذن، فللمزول لغيره، كما لو أدّن المضيقان
في أكل طعامه، فقال بعضهم: عزلت نفسي،
بغير قوله، وله الأكل بالإذن السابق، فعلى
هذا تبقى الودیعة بحالها ولا تتفسخ، وإن
قلنا: عقد، انفسخت، وبقي المال في يده
أمانة شرعية، كثوب الغبر الذي طهرته الريح
إلى داره، فوجب عليه الرد عند التمكن، وإن
لم يطلب صاحبه على الأصح، فإن لم يفعل
ضمن^(٤).

خصائص عقد الودیعة:

٩ - ينضج مما سبق أن خصائص عقد
الودیعة ثلاث:

(أحداها) أنه عقد جائز من الجانبين، أي
غير لازم في حق أي منهما، فلكل واحد منهما
أن يبادر فسخه والتحلل منه متى شاء، دون

(١) رواية الطالبيين ٣٢٦/٦، ٣٢٧، وانظر تحفة
الصالح ١٠٣/٧، وأمس المطالب ٢٥/٣ - ٥٦.

(١) المحضين لأين فمعة ٢٥٦/٩ ط مبر، وكشاف
الفتاوى ١٨٥/٢، وروضة الطالبين ٣٣٦/١،
وأمس المطالب ٢٦٦/٣، والزواقي على خليل
١٢٥/٦، القولين الفقهية ص ٣٩٧، حوزة الأحكام
لملي حيدر ٢٢٨/٢، وشرح المجلة للأتاسي
٢١٠/٣، وانظر المادة (٨٢٩) من مرشد البحیران
والمادة (١٣٢٦) من مجلة الأحكام الشرعية على
مذهب الإمام أحمد.

(٢) سورة النساء ٥٨/٢.

(٣) حوزة الأحكام ٢٢٨/٢، وقسوى إبي الفیث
السرقندي ص ٢٩٧.

العقود التي يكون المال المقبوض في تنفيذها أمانة في يد صاحبه لحساب صاحبه، فلا يكون القابض مسئولاً عما يصيبه من تلف مما دونه، لا إن بدى عليه أو قصر في حفظه. كالشركة والوكالة والإجارة والموصية.

ولما كانت الوديعة كذلك، لأن الأصل فيها أنها معروف وحاصل من امر ذريع، فهو ضمن من غير عدوان أو تقييد، لامسح الناس عن قبول الودائع، وذلك مصر بهم، إذ كثيراً ما بحث حول إنها أو مضطرون

وقد عيه للعقود، في تمييز عقد الوديعة واختصاصه من بين سائر عقود الأمانة بأن موضوعه ومقصده الأساس الائتمان على الحفظ دون أي عزم آخر كالنصرف أو الانتفاع أو غير ذلك، وذلك لتسليمه وتجرده للحفظ فقط، بخلاف عقود الأمانة الأخرى، فإن الائتمان على الحفظ فيها ليس بمقصود أصلاً، بل غرضاً، لعمى الإجارة مثلاً، يلاحظ أن غرض العقد وحاقه الأصبه إنما هي سبيلت مسافع العين المؤجرة بموضع للمستأجر، وأن الائتمان على الحفظ أمر ضمني تابع لبسلك المقصد. وفي الولاية على المال والوصاية والوكالة والشركة، يبرز غرض العقد وهدفه الأساس أنه التصرف في المال في الحدود التي

ضرواً على الآخر امتنع، وصارت لازماً، ولهذا فالشعوري؛ بلوصي بموئ نفسه إلا أن يبيع عليه أو يعطب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من لاهل أو غيره. قلت ويجري مثله في التبريت والمفاديس^(١).

واسنس الشافعية أيضاً من القبول بجوار ردعاً في حق الوديع متى شاء، حالة ما إذا كان قبولها واجباً عليه أو سدوياً إذا لم يرض مالكها بردها إليه؛ لأن القبول بجوار ردعاً حيث لا يفي حق الوديع ماله للقرن يوجب حفظها عليه حيث وجه، أو يتلقه حيث يرضه، فجاء في القحط المحتاج^(٢) ربهما، يعني للمالك الاسترداد، وللوديع الرد في كل وقت، لجوارده من الجاني، مع، بحر الرد حيث وجب القبول، ويكون خلاف الأولى حيث سدبه، ولم يرضه للمالك^(٣) وقال الرملي ولو طالب الوديع المالك بأجل ودينته لزمه أخذه، لأن قبول الوديعة لا يجبه، فكما استدانة حفظها، ومه يؤخذ أنه لو كان في حالة يجبه فيها القبول، يجوز للمالك الامتناع^(٤)

(والثانية) أنه عقد أمانة وعقود الأمانة هي

(١) حاشية الرملي على أسس المطالب ٧٦/٣

(٢) تحت المحتاج لأمر حجر الهنسي ١٠٥/٧

(٣) حاشية الرملي على أسس المطالب ٨١/٢

عقود المعدومات اسمالية التي تقوم على
أسس بشاء حقوق وانتهت ماتت ماله متعاقبه بين
المتأخرين

غير أنهم حثفوا في مشروعية شروط
موصى فيه لوديع مقابل حفظه للوديعه على
ثلاثة أنواع

(١) ذهب الحمصية وشافعية إلى أنه يجب
لوديع أن يشترط لحرر عنى «لعمد الوديعه
راعترو شرحه صحيحاً مرقماً»^{١١٢}، وقد جاء في
المصادر (٨٩٤) من مرشد المحررين أن
المستودع أن يأخذ لجره على حفظ الوديعه ما
سم يشترط ذلك في الحقد، بل في الشفيع
موصى عنى حق الوديع في أحد الأخره على
الحفظ والحرر حيث يكن ما قبل الوديعه واجباً
عننى الوديع لعميه، فأنوا لأب والأصح جواز
أخذ الأجرة على شرايط العميه، كإتفاء
الحرر، تعليم المائمه ومحو ذلك^{١١٣}

مبدأ وصول المالك في الحسنة، فمرفوع بين
مرفوع الأجرة لحرر الذي لشعله المرفوعه،
والجره انحصت وفقدوا إلى المستودع يستحق

١١٢ «المراد بالعميه» ١١٢/٥ - ورد المحتار
لاش عقدين ١٩٤/١، وحاشي الرعل على كسر
سند ٧٩

(٢) بعد احتياج للوديع ١٧/ ١٠

وسمها الشرايط أو فوض ليهب الموكن أو
الشريث، واحفظ فيها صميمي وفي الرعي -
عد من يده من عقود الأمانه - يعتبر موضوع
الحقد وحفظه أو ليق الجدي، والأسمان على
الحفظ ليمس أكثر من غير عنى غممني واسع
للمصعد الأساس^{١١٤}

ونصف الوديعه من عقود الأمانه لا
عقد لضمين هو رأي جمهور الفقهاء وأهل
العد، باستثناء رواية عن الإمام أحمد ذكر فيها
اعتبار الوديعه مضمونه في يد الوديع إذا حكمت
من بين عان^{١١٥}

(والثقله) أنه عقد شري، وة لا خلاف بين
العد، في أن الأصل في الوديعه أنه من عقود
شرايط التي تقوم على أساس الرق والمعنونه
«تتبع الفكره وصفه الحاحه، فلا تستوجب
من مودع بدلاً من حفظ الوديعه، خلافاً

(١) مرر أحكام ١٩٤/٢

(٢) ليدع الرلق ٧٧٣/٢، وصحيح الأمانه ٣٣٨/١،
وفقد المحتار ١٩١/١، ورجحه فتحة المستفي
١٩١/٢، والمعي ١٥٧/٩، وقميص ٢٢٣/٢،
وقس المطالب ٧١/٢، والمهد ٢٠٦/٢،
والقرائين الفقيه ٢٧٩، والردود على سبل
١١٤/١، وأخر البان (٧٧٧) من المجلد الثاني
والصدر (٨٩٧)، ١١٥٠ من مرشد المحررين
والدرة ١١٣٥٩ من صحه الأحكام الشريعه على
مدعى أحمد

١) عقیقه (رحمی لإیجاب والقبول).

٢) عاقلة (وهو المودع والمستودع)

٣) محفل (وهو العین المودعة)^١

وحالهم المحتمة هي ذلك التمسيم، إذ
عشر ركن، الودیعة الصبیغة المذمومة من
الإیجاب والقبول فدانئی علی الترضی

أولاً، الصبیغة (الإیجاب والقبول)

١١ - لا خلاف بین الفقهاء فی أن الأصل
فی المودع هو الترضی وطبقت نفساً، وأن
الودیعة لا یصح إلا بانصرامه، ولا كانت
قصة هي المذمومة أو غصباً للمال.

والصبیغة هي الإیجاب والتیبول كأن یقول
بعبارة المودع أنك قد الشيء، أو أوقف هذا
الشيء، أو حل هذا الشيء، ویدیعة صلید،
وما یجری صحراء، وبفضل الآخر، فإذا وجد
ذلك فقد، ثم عقد الودیعة^٢

غير أنهم اختلفوا فی كون الإیجاب والقبول
محصراً یقتضیها وحده، بین مشترکة لکلت

١) مرسومة الجليل ٢٥٢/٥ وأسس المطلب
٣/٧٨، وكيفية الطالع الرباني وحامية العددي
جله ١٥٣/٦، وكيفية المحتاج ٩٨/٧، وكشاف
الصادق ١٨٦/١، ویدیعة السعيد ٢٠٦/٢
٢) بدائع الصانع ٢٠٧/٦

أجرة مرموع يحفظ أي الحر، إذ لا يلزمه بدل
سبعة حرره بطون هو^٣، أما حفظ
الودیعة، فلا أجرة له عليه إن لم يأخذها منه
أو بشرطها فی العقد أو یجبر بها عرف، وحدث
لاطرد العادة بطلانها، وأن الودیعة لا یطلب
أجرها علی ذلك، بخلاف ما إذا اشقت علی أجره
الحفظ، فإنه يجوز ذلك - لأن التمسيم جرم
لأجرة علی شحونة أو جرت بذلك العادة
أو كان من ألبها من بكری نفسه بتعريضه
ويأخذ أجرة على حفظ المودع، لأن المودع
عرفاً كالتسوية شرطاً^٤.

ج) ذهب الحسابه إلى عدم جواز اقتراح
الموهر بالودیعة، وقد و إن لأجر إنما يكون
فی الإجارة على التمسيم هو الودیعة^٥.

أو كان عقد الودیعة

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء من المالكية
والمالكية والمحابلة إلى أن لو كان عقد الودیعة

هي

(١) الحج والإكليل المودع ١٦٦/٥

(٢) الرافعي على طين وحاشية الثاني جلده ١/١٢٥
والقلمة المذهب ١٢٧/٢، والقوانين
الغنية لأبي جري ٣٨، وبداية المصنف ومفيد
المصنف ٣١١/٢

(٣) كتاب الضمان ١٨٥/٤، وسراج منير الزمان
٤٤٩/٦

ذلك المالكية. تصبغه هي كس فيهم مـ
 طلب الحفظ، ولو لم يأت الأحرار ولا
 تروى على إيجاب وقبول باللفظ^(١)

وقال الشافعية والحنابلة يشترط لصحة
 الإبداع الإيجاب من المودع نقلاً^(٢) بوجه في
 أساس المطالب، لأنه من صبغة دالة على
 الاستعانة، كأدعتك هذا المال، واحضه،
 وبعوه كاستعظفك واليتك بي حقه، وهو
 ودبعة عندك لأنها عقد وكالة، لا إذن مجرد
 في الحكم^(٣)

أما يقول، يصبح بكل مئة أو فعل مال
 عليه عند الحنابلة، وهو لأصبح عند
 الشافعية^(٤) جاء في تحفة المحاج والأصح
 أنه لا يشترط القبول من المودع صيغة انعقد أو
 الأمر لفظاً، ويكفي مع عدم اللفظ والرد منه
 القبول ولو على الشراحي، كما هي الوكالة.
 وقال في اكتشاف القناع، ويكفي القبول قولاً
 كوديعة، كالوكالة^(٥)

وغير مشروط بذلك، أو مئة بدل على وجه
 للعاملين من قول صريح أو كناية أو فعل
 يرى المعتزلة والمالكية عدم اشتراط
 ذلك^(٦)

فإن الحمية وركبتها الإيجاب قولاً صريحاً
 أو كناية أو فعلاً، والقبول من المودع صريحاً أو
 دلالة في حي وجوب الحفظ، وإنما قلنا
 صريحاً أو كناية، فيضمن ما لو قلنا رجل
 أعطني ألف درهم، أو قد أوجعني في يدي ثوب
 أعطيني، فقال أعطيتك، عهد محمود على
 الرديئة، بض عليه في المحبة، لأن الإعطى
 يحصل للهبة ولو دعة، والثدعة أسمى، وهو
 متبني، فصار كناية، وإنما قلنا في الإيجاب دار
 فعلاً فيشمل ما لو وضع ثوبه بين يدي رجل،
 ولم يقل شيئاً، عهد إبداع وإتمام في القبول
 دار دلالة فيشمل سكونه عند وضعه بين يديه،
 فيه قبول دلالة، حتى لو قال لا أقبل، لا يكون
 مودعاً، لأن الدلالة لم توجد^(٧)

(١) حاشية بقدر على كناية الطلب الرقي ٢٥٢/٢

(٢) المصنف ٣٦٦/١، ودبعة محتاج ١٠١/٧،
 ودرر الطالبين ٣٢٤/٢

(٣) أسنى المطالبين ٧٥/٣

(٤) أسنى المطالبين ٧٥/٣، وروى المطالبين ٣٢٤/٦

(٥) ٣٧٤، و المصنف ٣٦٦/١، والمصنف ١١٣٢/١
 من مجلة الأحكام الشرعية على مذهب أحمد،
 ٥٢، مجلة محتاج ١٧/٧، وكشاف المحتاج ١٨٥

(٦) المر مختار مع رد المحتار ٤٩٩/١، والفتاوى
 له: دبة ٣٢٨/١، ومجمع الأنهر ٣/٣٣٧
 وروضة القضاة ١١٦/٢، ودرر الحكام ٢٣٤/٢
 وبمقتضاها، وانظر نسخة (٨٦٢) من نسخة
 المصنف، ومذهب الجليل ٢٤٢/٥، وتوضيح
 التوفاني على سنن ١١١/٦

(٧) بحر الرقي ٢٧٢/٧

للإيداع^(١) وعلى ذلك في كشف الفاع لأنه أخذ مال غيره بغير إذن شرعي، أشبه ما هو عليه^(٢)

قد استثنى الحنفية والشافعية في الأصح وابن عرفة من المالكية من عدم الحكم ما لو حشي الوديع فلائها في بد التصحير، فأخذها منه حشيه، وأنه على المال ومبوا له من التصريح، فلا ضمان عليه حينئذ^(٣)، وقد قاس الحنفية ذلك على المال من اتع. وأما وجوده في معاره - ممكنة إذا أخذ شخص بيمينه لربه، وتلف بل يتمكن من رده، وعلى ما لو أخذ بإساق المال المنصوب من التصحير بيميناً به، فبرده إلى مالكه، فتلف قبل التمكيز، فإنه لا يضمنه، لأنه محسن، وبما على المحسنين من مبريل^(٤) وعان للشافعية هو كما لو حلف المحرم طائراً من حارجه، فأنسكه بيمينه ونهجه، فتلف، فإنه لا يضمنه^(٥)

أما ابن عرفة فقد قال: والأظهر أن شرط

تتبعاً للعائد (المودع والمستودع)

يشترط في كل من المودع والمستودع ما يلي

(أ) شروط المودع

١٢ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في المودع أن يكون جازراً بصرف^(١)، وهو العقل المعتبر عند الفقهاء، والبالغ العقل الرشيد عند جمهور الفقهاء،

وعلى ذلك، هلز كودع طعل أو مجنون إنساناً مائلاً، فلا يجوز له قبول وديعته، وإن أخذ منه ضماناً، ولا يبرأ من الضمان إلا بالنسب إلى الناظر في ماله قال السبكي. لأنه ابن مائلاً ممن لا يملك التصرف فيه، كما لو غصب المودع، وعلم المستودع بالغصب، وقبلى لوديعة^(٢)، وقال الشافعية وكرياً الأصمري لأنه مقصر بالأخذ من ليس أهلاً

- (١) جده الصنع ٢٠٦/٦، وقصة محتاج ٦٠٢/٧، رأس المطالب ٧٥/٢، وروضة المطالبين ٣٢٥/٦، وشرح منهي الإرادات ٤١٠/٦، وكشف القناع ٦٩٧/٦، ومبني ٢٦٩/٦، وروضة القضاة ٦٦٤/٢، وكشف مطالب الرائي وحاشية الفتوي عليه ٢٥٢/٧، والمهذب ٢٦٦/٢، وروضة القضاة ٦١٤/٢

(١) كس المطالب ٦٦/٣

(٢) كشف القناع ٦٩٧/١

(٣) كتاب القناع ١٢٧/١ - ١٧٨، وروضة الشافيين ٣٢٥/٦، رأس المطالب ٧٥/٢، وسرغوب البطل ٢٥٢/٥

(٤) كتاب القناع ١٣٢/١ - ١٣٨

(٥) كس المطالب ٧٥/٣

کائالغ بالیة إلى ذلک^(۱).

والثانی الشافعی والمالکیة فی مشهور وهو عدم صحۃ إیداعه مطلقاً، سواء أکان صمبراً أو غیر صمبر، مادوماً أنه أو غیر مأدون، ولحقوا بإداعه بالمعدم.

فالشافعی لأن قلہ غلبه بأقصی التیم، وقال المالکیة إن شرط المدوع کالموکل، فص صح منه أن یوکل غیره صح منه أن یودع غیره، قال القنوی. وأما القصبی والقبی، فلا یودعان ولا یسودعان، لکن إذا أودعنا شیئاً وجدنا عندنا یا رشید صفحۃ^(۲)

(ب) شروط المدوع

یشترط فی المدوع شرطان

الأول أن یشترط حیث التصرف.

۱۳ - اتفق الفقهاء علی أنه یشترط فی المدعود أن یشترط حیث التصرف^(۳) غیر

(۱) المعنی ۲/ ۲۷۹

(۲) تعمد المحتاج ۱۰۳/۷، کذا فی المطلب الریانی وحاشیة القنوی علی ۲/ ۲۵۲

(۳) المسند ۳۶۱/۹، دروسه صفحۃ ۲/ ۶۱۵، وشرح منہج الإرادات ۲/ ۴۵۰، وروضة الطالبین ۱/ ۳۲۵، وقفاہ الطالب الریانی وحاشیة القنوی علیہ ۲/ ۲۵۲، وصیبر علی تحفہ البصر عاصم ۲/ ۱۸۹، تحفۃ المستبح ۱/ ۱، وکشاف القناع ۱/ ۸۶

شودیعة باعتبار جواز فعلها ولو لو لم یحتاج إلى فعل، ومن صحتها من القفل، ولقد نجو من أقصى المطالب علیہ. إن بالیث ید^(۴)

أما القصبی الصمبر، فقد احتلت المقصود فی صحۃ إیداعه علی موکل:

احتجوا بالحنیة والحلیة وقول المالک، - فانه ابن رشد وحکی علیہ الانصاف - وهو صحۃ إيداع القصبی الصمبر إذا كان مأدوناً^(۵)

وقال الکلبانی من الحنفیة وأما بنو شافعی، فلیس بشرط عندنا، حتی یصح الانصاف من القصبی المأدون، لأن ذلک مما یشترط إلیه انحصار، فیکون من موانع التحرر، فیمکنه القصبی المأدون كما یملک الشجرة

أما القصبی غیر المأدون فلا یصح قبول قودیعة منه لأنه لا یحفظ المال عادة^(۶)

وقال ابن قدامة فإن کذلک القصبی صمبراً، صح إيداعه لما أدن له فی التصرف فیه لأنه

(۱) حاشیة البانی علی شرح القزطانی المختصر جلد ۱/ ۱۱۲، وروایة المعین ۵/ ۱۰۴

(۲) کشاف القناع ۲/ ۱۳۷، والفتاوی الهندیة ۲/ ۳۳۸، دور المحکم ۲/ ۲۲۹، التمدد ۲/ ۲۷۶، فی المسئلة الحنفیة، والمادة (۱۴۳۲) من مجلة الأحکام الشریعة علی مذهب أحمد (۲) ۲۰۷

الحققت. صار كما لو تركها عند مائع من غير احتفاظ، فقلت^{١١}

و إذا أتيتها النسي المستودع بأكل أو غيره
هذه اختلاف الفقهاء على رئيس

ذهب أكثر المالكية والحنابلة على المصنف
في مذهب والشافعية في قول وأبي المقدس
أنه لا ضمان عليه^{١٢}، وعلقوا ذلك بأن المالك
ملحده عليه، فصار كما لو يباع أو أخرجه شينا
ويعده ليه، فأنته، فلا يضمنه.

ويك صاحب السلطة قد سلف عليها في هو
محجور عليه، ولو ضمن أصحابه عليه
لنظت بقية المحررة غير أن لصاحب وقبوه
من الملكية ينشئ من ذلك ما هو أفق العربي

(١) كتاب القام ١٦٧/١ وشرح مشهور الأوامر
١٤٥٠/٢ وتسمى ٣٧٩ وأبى المطالب
٢٥٨/٢ وخبره في من مغلون ٢٥٨/٢ والشيخ
١٩٠٢/٢ من ٢١٧/٢ والمهمل ٣٦٦/١ وروعا
المطالع ٣٢٥/٢ ومبارة عمر التمتع وحاشه
النسب من ربحا عليه ١٨٩/٢، وكه به الطالب
البراني وحاشه التمدد عليه ٢٥٣/٢ المسد
(١٩٢٢) من مجلة «أحكام شرعية على مذهب
أحمد

(٢) روية القدر ٣٢٤/٢ ومبارة عمر النعمية
١٨٩/٢ والأمرافه على صاحب لعل المله لا
المصدر ١٢٥/٢ ٤٠ - أنه مستفاد ١٩٧/٢
وحشمي ٢٤٩/٢ ونظر الدفعة (١٣٧٢) من
سنة الاستقام العربية على مذهب أحمد

بهم شئهم فيس يصدق عليه هذا الوصف
على قوبس

(أحدضا) جمهور الفقهاء، وهو أن عاتق
المصرف هو البالغ النافل الرشيد^{١٣}، (وإسائي)
للحبيب وهو أن يكون عاملا، وأما الشيوخ
فبمس بشرط^{١٤}

وعلى كلا القولين لا يصح قبول المجنون
والنسي الذي لا يصدق الودعة، لأن حكم هذا
المقدروم الحفظ، ومن لا عقل به لا يكون
من أصل الحفظ

وقد خالف الفقهاء في صحة المبيع
نصبي المحرز على أربعة أنواع.

(الأول) لأكثر المالكة والشافعية في
أظهر والحنابلة في الممتنع، وهو أنه لا
يصح له شئاع انصبي، مجبوا كذا أو غير
معبود لأن نقص من الإبداع المصدق والنصي
لنسي من أهله

وعلى ذلك، فهو اذوع أحد ودعة عند نصبي
نكثت عليه، لم يمسحها، سواء حفظها أم
فرد في حفظها، وذلك لعدم صحة التركة

(١) مدراج آله سنة
(٢) بئالغ الصنائع ٢٧٢/٢ والمصارف الوثنية
٣٣٨/٢ وذكر الحكام ٢٢٩/٢ والمعد ١٧١/٢
من مجلة المدلية

(الثانی) المدعیہ وهو ان شخصی منجور
 كان مأذوناً بالحدادة ، مدعی قوله بودیعة ،
 لأن من أذن بالحداد ^۱ قال القاسمي - ألا
 تدري انه أدناه الرمي ، أو سم يحسن من أخص
 الحفظه . كان لا فله معناه . وأن القسبي
 المذبحور ، فلا يصح لبودیة المدعیة منه ، لأنه
 لا يحفظ المال عددة ، ألا بدی أنه مدعی منه
 مثله ^۲

وقد جاء في السده (۷۷۶) من المجلة
 فعليه ، اما انصبي المميز المأذون فيصح
 يداعه ومبوءه البودیعة ، وعلى ذلك فهو قبل
 القسبي المنجور لبودیعة ، سبكته في السده ،
 فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وأصحابه . أم
 إد ، سبكتها ، فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة
 ومحمد . وقوله هو المتقدم في المدعیة ،
 وعند أبي يوسف بخصي ^۳

۱- حه بود . أبي يوسف في يداعه فهو مدعی ،
 فاستهلا لا لزوم له من قبل انصصاب . وان سم
 يفسح جعلی ان لم یكره . فصار المدعی بعد
 المدعی كالحال فيه ، ولو استهتكها من انعمه

- ۲- مدعی الصالح ۷/۶ ، وتمتدحه انعمه ،
 ۳۸/۳ ، مدعی المدعی للأمر ۲۰/۳ .
- ۳- المدعی ۲۰/۶
- ۴- مدعی الأمر ۳۸/۳ ، ومن المحکم ۲۲/۳
- ۵- من شخصه شخصی ۱۲/۳

بودیعة فيه ، لا عی له عنه ولا بد له منه وله
 حال ، وهذا یوسع عليه عندك بالأذن منه
 لأنه لو هذا حیون به مثله ^۱

ورهب الشافعية في لأصح وبعض الحنابلة
 إلى نصيبه ، القسبي في هذه الحانیه ، وذلك
 أنه لم يعد واجباً استیاءه ، وكونه من أخص
 انصصاب ، يعتبر كمالاً لو أنصبا حلالاً لمیره . بل
 استیاءه ولا تسلیط علی الثلاث ^۲

وعلى ابن قدامة ذلك بأن ما تضمنه بالزاد
 من الزیاد حینه بعد ابتداء المدعی ، وأن
 المدعی ما ملطه عی ، ثلاث البودیعة . ولقد
 استعمله (۱۵۸) ^۳

وعند من السوطي في ثلاثیه والظاهر
 أساس ثمری في الحکم بین الخلف والإتلاف
 في هذه المسألة فقال المدعی ان من صبر
 المدعی . لإتلاف تضمنه مدعیه إلا القسبي
 المدعی منه صحیحاً لإتلاف علی الظاهر ،
 لا یضمنها بالمرطط مدعیاً ، لأن المدعی هو
 المدعی بودیعة ^۴

- ۱- المدعی ۱۸۹/۲ ، المدعی ۱۸۹/۲ ، المدعی ۱۸۹/۲
- ۲- ۱۶۷/۲ ، والمدعی علی حلیل ۱۵/۳
- ۳- مدعی المدعی ۴/۲ ، المدعی المدعی ۷۵/۳
- ۴- المدعی المدعی ۳۲۰/۶ ، والمدعی المدعی ۳۲۰/۶
- ۵- المدعی ۲۶۹/۲ ، والمدعی المدعی ۳۲۰/۶
- ۶- المدعی المدعی ۳۲۰/۶

بوجه عليه الضمان.

الوديعة باعتبار جواز فعلها وفعلها حاج
التعاقل، وعلى صوبها من العاقل، فيجوز أن
يودع الشيء ما خيف تلفه بيد مالكه، كما
يحصل عند ترك بعض الطلبة بعض البلاد،
ولقاء الأعراب القوافل وسحب ذلك. إن على
المودع صوته بيد الشيء المستودع^(١)

الشرط الثاني: أن يكون معينا

٦٢ - تعر الحادثة على أنه بشرط لصحة
عقد الوديعة أن يكون المودع معينا وقت
الإيجاب، فهو فلا صاحب العين لجمعية
أودع أحدكم هذه العين، لو، ليحفظ لي
أحفظكم هذه، ثم يبيع الحفظ^(٢)

وذهب الحنفية إلى عدم اشتراط ذلك^(٣)،
سواء في البحر الرأى لابن نجيم تملأ من
الحلاصة، لو وصح كتاب عند قوم، فذهب
وسرگوه، فصحوا إذا صاع وإن قاموا واحد
بعد واحد، ضمن الأخير، لأنه معين للمحفظ،

(١) حاشية الهمي على الزرغاني شرح حنبل ١/ ١١٣،
وبواعب الجنيل ١٥٢

(٢) شرح مسهبى الإرافات ١٥٠/ ٢ وانظر للمساند
١٦٢٢ من مجلة الأحكام الشرعية على ملصق

أحمد

(٣) الفتاوى الهندية ٢٢٨/ ٤، ومصحح الأهر

٢٢٧/ ٢، ورد المتن ١٤/ ٤٩١

زوج قوبها أن يودع الشيء المحجور
عليه إهلاك لمال معني، فكان فعل الشيء
إهلاك مال غاشم صورة لا محس، فلا يكون
مضمونا عليه، ودلالة ذلك أنه لما وضع المال
في يده، فقد وضعه في يد من لا يحفظه
عادة، ولا يلزمه الحفظ شرعا، ولا شك أنه لا
يجب عليه حفظ الوديعة شرعا لأد الشيء
بني من أهل وجوب الشرائع عليه، والتقدير
على أنه لا يحفظ الوديعة عادة أنه مع عب
ماله، ولو كان يحفظ المال عادة لدمع إليه،
قال تعالى ﴿فَإِنْ أَنتُمْ بِمِمَّنْ تَقْدِرُونَ﴾ فكأنوا لا يتم
أقولهم^(١)، وهذا طريق المأثور. لأن يحفظ
المال عادة، ألا ترى أنه دمع إليه ماله، ولو لم
يوجد معه المحفظ عادة لكان التلفع إليه
سعي^(٢)

(الثالث) لاس رسد من المالكية، وهو أن
الشيء المعتبر يصبح أن يتوكل، فيصح أن
يكون أبنا لغيره في حفظ الوديعة^(٣)

(الرابع) لابن عرفة المالكية، وهو أن شرط

(١) حاشية الهمي ٢٢٧

(٢) البدائع ٢٠٧/ ٦، وباعب الإصناف في أكثر لفظ
لبن أبي الجوزي من ٢١٦

(٣) حاشية المسوي على فتاوى المطالب الرأى ١/ ٢٥٣

ورحمت الحفظ عليه، ولزوم البرة عند الطلبة

وتصل ذلك قيمة يري

أولاً كون الوديعة أمانة

١٨ - ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة والمالكية والحنابلة على اعتماد النووي والأوزاعي والخطمي وربيعة والقاضي شريح وصريحهم إلى أن الوديعة أمانة هي يد الوديع لأن ملكه من غير عذبه أو نفعه فلا ضمان عليه، حتى ولو كانت مهر منه ولم يذهب معها شيء منه^(١)

قال ابن المنذر: أجمع أكثر أهل العلم على أن المودع إذا أقر الوديعة، ثم غلبت من غير جرائه أن لا ضمان عليه^(٢)

(١) القاموس المرفوع، ٢٧٤/٧، وروضة القضاة ٦٠٨، وروضة المحرمات ٤٩٨/٤، ودرموج لابن الجلالين ٩٦٩/٢، والمكففي أبي عبد الله من ٥٠٢، وندوة المستنجد ٢٩٠/٢، وشيخ الألبان ٢٥٠/٥، وشرح البردة ٢٩١/٦، والألم ٦٦/٢، والإشراف لأبي الفرج ٢٥١/١، وأسس المطالب ٧٦/٢، وندوة القضاة ١٦٠٤/٧، وشرح منكر الإرداب ٤٥٠/٢، المفيد ٢٣٢/٢، وكشاف الشياخ ١٨٦/٤، والمبسوط ٢٥٧/٩

(٢) الإشراف على مطالب أهل العلم ١٥٠٠، وكشاف الشياخ ٢٥

لم يأن لمعنى التوقيع عليه أو شرط في حفظها فعليه ضمانها قال ابن قدامة بغير خلاف تعلمه، لأنه متلف كمال غيره، فضمنه كما لو تلفه من غير استئذان^(٣)

واستدل الفقهاء على كونها أمانة بالنسبة وقول الصحابة والإجماع والمطول

عامة الناس، قبل روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من أودع وديعة فلا ضمان عليه»^(٤)

وبما روي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «ليس على المسموع غير الضمان»، ولا على المستودع غير الضمان ضمانه^(٥) وأنتم هو الضمان

وأما قول الصحابة بما روي عن أبي بكر وعمر وعدي وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم

(١) المصنف ٢٥٨/٩

(٢) حديث من تاريخ وديعة، خلاصة الحديث، أخرجه ابن سعد ٨٠٢/٢ - ط الحلبي، وصحة إسناده أبو عيسى في مصابح التوحيد ٤٤/٢ - ط دار الحديث، وضعه ورأسه في نسخة

(٣) حديث أنيس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «من أودع وديعة فلا ضمان عليه»

أخرجه الموطأ ١٠٣/٢ - ط دار الحديث، وذكره في إسناده ورأسه في نسخة

الودیعة امانة في يد الوديع^(۱)

وقال المالکة والشافعية إنه لا فرق في كون
الوديعة امانة في يد الوديع لا تقصم بغير نعيه
أو ترميطه، سواء كانت بأجر أو بدونه، حيث
إن أخذ الأجرة في الوديعة لا يفسد شيء من
احكام الأمانة أو الصفات^(۲) فيها.

وأما الإجماع، فقد اجمع فيها الأصحاب
على كونها امانة في يد الوديع
ولما المعقول، قالان الوديع إما يحفظها
لنالكها، فتكون بده كيد^(۳)

أما لحظه، فقد يرقو في موحات، أمانة
فهي بين ما إذا كانت بأجر أو بدون أجر، مع
اعتبارها في الحالين امانة في يد الوديع،
فقالوا: إذ لعب الوديعة بما لا يمكن التحرز
عنه من الأسباب - كحرق الخشب وغرق غالب
ولصوص مكائير - فلا ضمان على الوديع،
سواء كانت بأجر أو لم تجزأ^(۴)

ولأنه قبض العيني يولد مالکها، لا على
وجه للملك ولا لزومة، فلا ضمان، ولا
موجب بضمها^(۵).

أما إذا مالكت بما يمكن التحرز عنه،
عسطر: إن كنت، صر أجره، فلا يجب على
الوديح الضمان، إذ إذا كانت بأجر، فإنه يكون
ضاماً^(۶)

ولأن الأصل في حفظ الوديعة أنه معروف
وإحسان من الوديع، فلا ضمان من غير عذر
أو قصير لزهده الناس في قبوله، ورغبت عنه،
وفي ذلك تعرض لصفات المستمين، لميسر
الحجة إليها^(۷)

وفي رواية عن أحمد: أن الوديع ضامن إذا
لمت الوديعة من بين يديه^(۸) لما روي عن
عمر بن الخطاب: إنما قال ضمان أنس من
مالك ودعة دعت من بين يديه^(۹).

جاء في كتابه (۷۷۷) من المجلة المدنية

(۱) مودة من الفقه ۱/۲، وحاشية رقم ۱
أسس المطلب ۳/۷، راجع المحتاج بهيبي
ص ۲۰

(۲) جاز المستفي ۴/۲۲۸، والقلم المستفي مع رد
المحتار ۲/۲۹۴، وشرح ۱/۱۰۰، منقذ
۳/۳۴۳، ودرر الحکام ۲/۲۴۶، وما بعده.
ونظر الأستاذ، وفيه آثار لا يسر حجم من ۳۳،
والبحر الرقي ۷/۲۷۲

(۳) التلخيص للبحر ۳/۹۸
(۴) شمس المطالب ۳/۷۶، ووجه ۱/۳۶۶
(۵) ردت القضاء ۲/۱۱۲
(۶) كافي ۲/۲۴۷، والمهذب ۱/۳۸
(۷) شمس ۱/۲۵۷، وکتاب الفقه ۱/۸۶،
وشرح ۲/۳۲۵
(۸) أثر عمر بن الخطاب روى البيهقي في حسن
وكيف ۱/۲۸۹

والشائنة والحسنة والشروي والإسحاق وابن
المنذر وغيرهم^(١).

وقد عطل النفعاء ذلك بأن مدا بالشرط منافع
بمقتضى العقد ومعوت لموجبه، فلا يعتبر

قال الرواقني ' شرط ضمانها يحرمها عن
حقيقته، ويخالف ما يوجب الحكم^(٢)، وقال
ابن قدامة ' ولأن شرط ضمان ما لم يوجد
سبب ضمانه، فم يلزمه، كما لو شرط ضمان
ما يتلف في يد مالكه^(٣)

وحكي عن صفائك من شخص تعبيري^(٤)
خالف في ذلك وقال بضائه بالشرط^(٥)

ولو أودعه بشرط عدم ضمان فوديعة إذ
لعدى عليها أو شرط في حفظها، فقد حال
الحصنة والشاذبية لا يصح هذا الشرط، لأنه

(١) البحر الرائق ٧٧٤/٧، ومجمع الأنهر ٢/٢٢٨،
والدر المختار ٤٩١/٤، وروضة الفقه ١/١
١١٧، والسيوطي ٣٦٩/١ والإشراف على
مصابي الخلاف للفارسي ج١ ص ٤٢/٢،
والمردعي عن خليل ١/٦٧٧، ونبذ المجهول،
٢/ ٢٦، والإشراف لابن المنذر ١/٢٦٦،
وحاشية الرضا على أسس المطالب ١/٢٦٦،
والمبني ٢٥٨/٩، وكذا قال الفاع ١/١٨٧

(٢) الرزقاني على خليل ١/١١٧
(٣) المبني ٢٥٨/٩
(٤) الإشراف للفارسي ج١ ص ٤٢/٢، والإشراف
لابن المنذر ٢٦٦/١

الوديعة أمانة في يد الوديع وصاة عليه إما
حلك ولا صنع فوديعة أو تعديه أو التصير في
الحصد، فلا يبرم الصانع، إلا إذا كان للإبداء
بأجرة على حفظ الوديعة، فهلك أو ضاعت
بسبب يمكن تحرره، ثم الوديع ضمانه.

موجه بصين الوديع بأجر في هذه الصورة
عندهم أن الحفظ مستحق عليه بهاء، لأنه
مسأجر على التحفظ فضلاً، إذ العقد عدد
الحصد والأجر في مقابل الحفظ، والتمنع في
يد الأجير^(٦)

ويصرح عن القوم يكون الوديعة أمانة ما
يلي

١ - اشتراط الضمان في الوديعة أو حقه

١٩ - يد بشرط ربه الوديعة على الوديع
ضمانها، فعلى ' أو مال لمودع أنا ضمان
لها، فالتفت أو مرلت من غير تعديه أو تحريفه
في المحافظة عليه، فلا ضمان عليه، لأن
اشتراط الضمان مني الأمين باطل، وجمع ما
أصله أمانة مضمون بالشرط لا يصح، كمال
المصارفة والشركة والوكالة ويدل ذلك على
جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية

(١) شرح المحلة للأسي ٣/٢١٢، ورواه المحقق
٤٩٢/١

إبراء عما لم يجبه، وهذا في صحيح الودیعة
وليسها^(۱)

به - تبرؤ قرض الودیعة في عكاز الودیعة.

۲۰ - مرجع، معناه، على كون الودیعة لمقتضى
في يد الودیعة ليقول قوله في برائة نفسه عند
ادعاء هلاكها أو صياحها بغير سببه أو مبرطه
إذا كذبه المالك، سواء مضى سببه أو بغير
بينة، ونحو ذلك من الحصة والمالكه^(۲)

وعلى الكاساسي ذلك يقول في أنما لك
بديهي على الأمر أمر عارضاً، وهو الفعلي،
والودیعة مستحقة لحال الأمانة، فكان متمسك
بالأصل، فكان القول بونه كقول مع شخص، لأن
نعمته قائمة فيسلف دوماً للنعمه^(۳).

وفصل الشانعية والحجابه في انمسالة
نظروا إذا ادعى ثقب الودیعة بسبب ظنهم =

(۱) روضة القضاة ۱/۲، وحاشية الترمذي على
نحو المصالح ۲/۳

(۲) روضة القضاة ۲/۲، و"م" ج ۲، ۱/۱
والفتاوى الهندية ۱/۲، والمواهب الفقهية
ص ۳۹، والمصالح المبرورة ۱/۲، ونداء
مجاهد ۲/۳، وكفاية الطالب الرباني
۲/۳، المنتقى لابن محاسب ۲/۳،
والكافي لأبي عبد الله ص ۱۰، والفتاوى
۱/۲، ومجابه على صحة ابن عباس ۱/۲،
الترمذي على تحليل ۲/۳

(۳) بدائع الصنائع ۲/۱

كحريق وعمر وعاره - لم يميل قرضه حتى يتم
القيمة على وجود ذلك المسد في سلك
الناحية^(۱)، فإن لم يصح به صحت، لأنه لا
تعتبر بقصة السد عليه، والأصل عدمه.

أما إذا ادعى الهلاك بسبب خفي - كسرقة
وصياح - أو لم يبرر السبب، فالقول قول من
هلاكه، نعمت وإنما السد على ذلك، ولو لم
يقبل قوله، لا يصح التمسك عن قبول الودائع مع
مسيس المدعى إليها^(۲)

وحيث كان القرض للودیعة في دعوى التلف،
فمن يمكن بقوله دون غيره، لم لابد من جبه
معه؟ احتلف المصنف في ذلك على ثلاثة
أقوال:

الأول، بجمهور الفقهاء من التحفية
والشافعية، الساكنة في غير المشهور والحنابلة
وهو أن القول قرضه بيمينه^(۳) قول الكاساسي.

(۱) بحه المحتاج ۲/۲، وأسس المطالب ۲/۲،
وكشاف الفتاوى، ۱۹۹

(۲) روضة تطلبس ۳/۲، وأسس المطالب
۲/۲، والمهذب ۱/۲، تحفة المحتاج
۲/۲، شرح منتهى الإرادة ۲/۲،
وكشاف الفتاوى، ۱۹۹

(۳) تنقيح لأبي الجلاب ۲/۲، وإشرف لأبي
الصبر ۲/۲، والفتاوى الهندية ص ۳۹،
وروضة القضاة ۲/۲، والفتاوى الهندية
۲/۲، والبدائع ۲/۲، والمقود الحاربه =

ج - قبول قول الوديع في رد الوديعة.

٢١ - إذا ادعى الوديع رد الوديعة إلى وجهه
- وعبر الشفعة قولهم ردّها إلى من اتّمتّه -
قد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية
والحنابلة والثوري والسيدي وابن عباس من
المالكية في رواية أصح عنه وعبرهم إلى أن
يقول قول الوديع بهمته^(١)

وقال القاضي أبو طيب من الشافعية - ولأنه
يهتدي في التلف قطعاً، فكذلك الرد^(٢)
وقال صاحب المذهب - لأنه أخذ العين نصفه
أما لك، فكان يقرب في الرد قوله^(٣)

به ومعه، كأن يقول - أنا قد أتى لي عندك
صبرا أو ثوبا صفته كما - (حاشية المحقق مع
كتاب الطالب الربيعي ٢١١/٢١)
(١) شرح الم. ج ١/٦، ٢٢١/٦، ر. م. قدود مرقية لابي
عليين ٣٩٩/٢، الميسرة للشيخ أبي ١١٣/١١،
والأشبه، والفكر ابن نجيم ج ٣، ٣٢٨، والمهدد
٣٩٩/١، وكفاية الأخير ١٠٢/٢، مع طبع طبع
٢٢٦/٢، وأسس المصطلح ٨٥/٣، ودروسه
لأطلس ٣١٦/١، وكشاف الفتح ١٩٨/٦،
وشرح منتهى الإزاعات ١٥٥/٩، والقاضي
٢٢٣/٩، والمصنع ٢٤٦/٥، والإشراف لاس
المصنف ٢٥١/١، والفتاوى المصنوعة ج ٣، ٣٧٩،
والضمانات المصنوعة ٢٤٤/٢، وديانة المصنوع
٢١٠/٢

(٢) كفاية الأخير ١٠٣/٢

(٣) المصنف للشيخ أبي ٣٦٩/١

لأن النجعة فائنة، فيستحلف دعماً للنجعة^(٤)

الثاني لأحمد في رواية عنه - وهو أنه
يصدق في ادعاء تلفها بغير يمين^(٥).

والثالث، المالكية في المصنف - وهو أنه
يختلف تحتهم دون غيره^(٦)

فإن تعدي، وعلى المصنف من كونه لا
يحبب إلا المصنف إذا سمى يمكن الدعوى دعوى
محققة، وأما دعوى التحقيق فلا فرق بين منهم
وعبره - وعبره بمجرد سكوت في دعوى الانتهاء
انقاصه على المصنف، وبعد حذف المودع في
دعوى التحقيق التي ليست قاصرة على
المصنف^(٧).

١ لابي حبيب ٧٣/٢، والمصنف ٢٤٦/٥، شرح
مفتي الإزاعات ٤٥٥/٢، والمصنف ٢٧٣/٩،
وكشاف الفتح ١٩٩/٤، وأسس المصنف ٨٥/٢،
ومصنف المصنف ١٢٩/٧، ودروسه المصنف
٣٤٦/١، والمهدد ٣٦٩/١

(١) بدائع المصنف ١/٦

(٢) شرح ٢٢٦/٤

(٣) كفاية الطالب ترمذي ٢٥٤/٢، والفحاح والإكليس
وموئيد الجليل ٢٦٤، والرواقص ج ١، ١٣٣/١

(٤) حاشية المحقق ج ١، كفاية الطالب الربيعي
٢٥١/٢، والمصنف مرقية المصنف ٢٦٤/٥
والرواقص ج ١، حاشية المصنف ج ١، ١٣٣/١
١٣٣/١، ودعوى التحقيق هي الدعوى التي
يأتي بها المدعي عنده نصف الشيء المدعى -

وقال الشافعي إذا ادعى التوديع فرد على
غير من ثمنه كوارثه، أو ادعى وارث التوديع
الرد منه على المالك للتوديع، أو أودع التوديع
عنه سراً أمناً لم يجه المالك ادعى الأيمن
الرد على المالك طول كس من ذكر بيينة،
لأن الأصل عدم الرد ولم يأت

أما لو ادعى وارث التوديع أن مورثه رد
على المودع أو أنها تلقت في يد مورثه أو في
يد غيره، لا يمكن من فرد من غير تربية وصديق
بهيمة، لأن الأصل عدم حصولها في يد
الوارث وعدم تعدبها^(١)

د - كون ورائد الوديعة لصاحبها

٢٢ لا خلاف بين الفقهاء في أن المصانع
المتولدة من الوديعة - منبلة و منبلة -
تكون لصاحبها لأنها بناء ملكه وأنها أمانة
سنة التوديع^(٢).

قال المحنفية، لا يجمع عقد مثله معها،
وخالف لسانه يده، والمودع غائب، كما إذا

وردهم في ذلك المالكية فيه، إن كان
التوديع قصداً بدون بهمة، أما إذا قبضها بهمة
فصاحبها التوثيق، فالحال لا يفسد قوله في رد
على مالكه، لا بهمة^(٣) وقد عمل ذلك
لخاصي عيد ألواح السفادي بموته، لأنه لما
أشهد عليه وفوقته، جعله أمناً في الحفظ
دون الرد، فإذا دعي رداه، فقد ادعى براس
مما ليس بمؤمن فيه، فلم يفسد منه، لا بهمة،
ولأن منه فائدة الإشهاد عليه، فإذا أرسله لم
يس له فائدة^(٤)

وقد وافق المالكية في هذا التقسيم
والفصل أحمد في رواية عنه، غير أنه لم يجد
افسدة - معاً - قبض التوديع الوديعة بيعة -
بأن يكون التوثيق مبرئاً به^(٥) قال ابن
رجب، وجرهما من قبيل على أن الإشهاد
على ذلح الحفوى ثلاثة مائة واجب، فيكون
توكه ترفيلاً، فيجب فيه الفصل^(٦).

(١) مراتب الجليل ٢٦١/٥، والرد في حق
١٢٢/٢، رواية على اتفقته ١٠٩٠/٢، وتصريح
لايس الجليل ٣٧/٢، والمؤمنين شققهما
من ٢٧٩، وكفاية الطالب الرباني ٢٥٢/٢، وبتد
المجهد ٣١٠/٢، والكج والإكمل ٢٦١/٥

(٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٤١/٢

(٣) المسبج ٢٤٢/٥، وصلاح الموقمين ٨/١

ولقواعد لايس رجب من ٦٩

(٤) الفهر من لايس رجب من ٦٩

(١) نسخة المصاح ١٢٦/٧
(٢) حرر المحكم ٢٧٦/١، وشرح سميلة بلانسي
٢٨٧/٢، والنظر في المسألة ٧٩٨/٢، من سميلة
المجلة، وشمسور من القواعد ٣٥٢/٢ - ٣٥٣،
والفهر من لايس رجب من ١٦، المسألة ٨٢٤،
والنظري شرح المسألة ٢٨١/٥

مطالب بالانصاف عليها. ولا خلاف ان
الانصاف عليها، ليس مع نفسه، وهذا هو
كان حاسر

في كل غلظة، فقد اختلف للمعه في
لاجره الذي ينبغي للوديع ان يتيمه من اجل
(لنفاق عليها، وذلك على النحو التالي.

صعب تحسبه من ان لسودع يبيع الامر
الى الحاكم، والحاكم حاسب بما هو ياجر،
لأنه لا يسلح في حق صاحبه، ووديعة، لا
حرفه عن امره، فهو بالمعصية، فإن كان
يمكن اكثر، ووديعة، فلا حرجا للوديع برأي
الحاكم، وسبق من آخره، ومن سمس
صاحبه بكرة، يأمره ببيعها بكذا، ويش
ير كذا لأصبح صاحبها فلا، ولا
أصبح ان يحرمه، فأمر، أن يحرم عليها من
مائه إلى ثلاثة أضعاف، وأيضه الصكف،
في سم يحضر خلالها المرأة سمها

وقيد الخاتبة الزماني على الوديعة إذا كانت
حرة، ولا خلاف هذا الزماني فيه، وأحوال،
فإن حجازها فله المستودع، به يرجع بقدر قيمه
الحيوان لا زيادة في ذلك^(١)

(١) كشاف القناع ١/١٨٩، وشمس ١/٢٠١
رد المحتار ٢/ ٥٠، كشاف في القاري لمستدبر
٢/ ٥٨، نور المحكم ١/ ٢٠١، ٢/ ٢٠٢، وشرح
المعجم للأمامي ٣/ ٢٥٢، ٢/ ٢٥٩، من مرشد

تجميع نذبه كتب من ليس احيوان المستودع أو من
لحم الحريم أو لحيوان المستودع، وعنه
مسألة، يبيع لوديع هذه التركة لصاحب
مما فيها يادى الحاكم

فإن ما عدا الوديع حرم لغيره، ثم وإن كان
في سنة أو مبيع، كما مر جمة لأنه لا
يبيع، وإنما دا بعهها لعدم إمكانه مر جمة
شاكرا، لأن ك في المذلة مثلا، فيصح بعه
أن سر أن نفس وراثت يبيع المستودعات^(٢)

هـ كون نطفة الوديعة على صاحبها

٢٣ لا خلاف بين العلماء في أن الوديعة
شيء محتاج إلى نطفة ومزعة، تكون نطفتها
ومصدرها على صاحبها لا على الوديع^(٣)
فإن كان ملكه للوديع، فالانصاف عليها كان
كلا عنه في سنة، ويعد عليه بما أنفق، فإن
لم ينفق عليها، ولا أخذ به بالانصاف، فالوديع

١١١ رد المحتار ٢/ ٢٥٩، والمستدر كس-ب-س
١٥٦

١١٢ رد المحتار ٢/ ١٥٦، رد المحتار ٢/ ١٥٦،
والجهد ١/ ٢٢٦

١٢١ رد المحتار ١/ ٥٠١، بداية المصنف ٢/ ٢٠٢،
مطر الصمد ١/ ٢٨٦، مرشد الحبيب ١/ ٢٨٦،
٢٠٢ من مجلة الأحكام الشرعية هي ما
صحت، وقد جاء في بداية ١/ ٢٨٦ من مجلة
خديعة الوديعة التي يحتاج إلى النطفة كان
الم حنفية على صاحبها

٢٤ - ولو أنفق الوديع على الوديعة بدون إذن الحاكم فهل يرجع على صاحبها أنفق؟ اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال

الأول لنسبية والشافعية وهو أنه لا يرجع له على صاحب الوديعة بشيء، لأنه متطوع بما أنفق، لأنفاقه على ملك الغير يثير امرأ^(١)

والثاني للمالكية وهو أنه إذا أنفق عليها نفقة لغيرها، فإنه يرجع على صاحبها ما أنفق عليه ولو وقع ذلك بدون إيمه أو بين الحاكم بذات الإحاطة يالیه^(٢).

والثالث للحنبلية وهو أنه إن لم ينفق على استئذان الحاكم، فأنفق عليه دونهما الرضوع عن صاحبها بنفقة، وأنشدها الرضوع، وجع عليه بما أنفق ورأيه واحدة، لأنه مأذون به عرفاً، ولا تعريض منه إذ لم يجده حاكماً

وإن فعل ذلك مع إمكان استئذان الحاكم

وقال الشافعية إن فقد المالك أو كتبه ليرجع الوديع الحاكم ليعترض الوديع على المالك أو يؤجره ويصرف لأجره في مذهبها أو يبيع جزءاً منها أو جميعها إن رآه

فإن فقد الحاكم تصرف الوديع وفق ما ذكر نفسه وأشهد ليرجع، فإن لم يشهد لم يرجع في أحد وجهين وهو المستند

وقال إمام الحرمين والعبد الذي يبيعها على المالك هو الذي يبيعها عن المالك والتحيب لا، يحصل به التمس^(٣)

وقال المحمديّة: يوقع الوديع الأمر إلى الحاكم، يأسر بالإحاطة عليه من مال صاحبها إذا كان له مال، لأن الحاكم ولاية على مال العتق، فإن لم يكن له مال، فعل ما يرى فيه الحظ للمالك من بيعها وحفظ ثمنها لربها، أو يبيع بعضها نفقة الباقي، أو إجارتها لنفس من أجرتها عليها، أو الاستئذان على صاحبها أو الإذن للوديع بالإماتة عليها من ماله ليرجع على صاحبها^(٤).

(١) رد المحتار ٥٠٩/٤، الأم ٦٣/١، الإشراف لابن المنذر ١٠/٢٢٢، الإقناع ٤٠٥/٢، غرر المحاكم ٢٥٢/٢، وانظر الحاشية (٨٢١) من مرسد الحيراف، والميسر للفرعي ١١/٢٢٦،
(٢) الكافي لابن جنّاز ١٢٧/٢، والمقرنة ١٥/١٥٧.

= المحرر ٥٠، رد المحتار ٥٨١/٢ من السجدة للمقدبة،
والصاوي للمنفذ ٤/٣٦٠
(١) مفتي المصالح ٨٥/٣
(٢) كتاب اقتناع ٨٩/٤

من غير ذلك، فهل نه انروح؟ يحسن على
واللهين.

(إحساناً يرجع به، لأنه ملذوذ فيه عرفاً
أو ثباتاً) لا يرجع، لأنه معرط بترك استئذان
لتحكم على الصحيح من المذهب^(١)

ثانياً وجوب الحفظ على الوديع

٢٥ - أثير الفقهاء على أنه يجب على
الوديع حفظ الوديع وصانها لصاحبها فإن
فقد رعي حفظها أو تعدى لمهلكته،
صاحبها^(٢)

وذهب المصنف إلى أنه لا يكفي الإيعاف
والعزل في حق وجوب حفظها على الوديع
حتى يثبت بده عسها بالفسخ لأن حمده
انقضى بغير إيجاب اليد عليه محال، قالوا
وإن من إثبات اليد على الوديع ما لم يوص
الوديع الوديع بغير يدي الوديع، أو في موضع

(١) المحقق لأثر هذه، ٢٧٥/٩ والأثر ٢٧٥/٩
٢٢٩ -

(٢) الدر المختار ٤٩١/١٢، والبحر الرائق ٢٧٣/٧،
والمعدنات المصنفات ٢٦٦/٦، والمعدن على
كيفية الغالب للمصنف ٢٥١/٢، وأبني المصنف
٢٧٨/٣، وروضة المقلبين ٣١٩/٦، والفتاوى
مختارة ٢٣٨/٢، والفتاوى ٢٥٨/٩، شرح
مستدرك الأثر ١١٥/٢، وكلمات المصنف
١٨٨/٢

من منزله أو مكانه، عرقاً وسكباً، أو نشر إليه
أن صاحبها هناك^(١)

يستعمل بموجب الحفظ على الوديع
مسائلان

٢٦ - المسألة الأولى كفاية الحفظ

لا خلاف بين الفقهاء في أن على الوديع أن
يصون الوديع بما يصون به مال، وفروا بين
حالاتين

(الأولى) أن يعين الوديع الحر، كما إذا
قال للوديع احفظها في هذا البيت، أو في
هذا الموضع من هذا البيت، فعلى المصنف أن
يعتبر حفظها فيه، فإن نقلاً إلى ما دونه
ففسخ، لأن من صبي حرراً، ثم يوصى بها
دونه، وإذا نقلاً إلى ما دونه، فإن ما هو الحر
منه لم يفسخ، لأن تعيين الحر يعين الأثر
في مثله، وهذا هو أصح من طريق الأولى^(٢)

(١) حاشية المسند على كفاية غلط الربي
١٩٤/٩، والمصنف للمصنف ٢٢٦/٩
الأخير للمصنف ١٠/٩، والفتاوى المختارة مع
المصنف ١٩٤/٩، وشرح المصنف للأثر
٢٤١/٩، والبحر الرائق ١٧٣/٩، وشرح منتقى
الفتاوى ١٥٠/٢، وصح المحتاج ٨٠/٢

(٢) البحر الرائق ٢٧٩/٧، ومجمع الأثر والفتاوى
المستدرك ٣١٢/٢، وروضة المصنف ٢٦٦/٩ -
٢٦٦، والفتاوى ٢٥٨/٩، والمصنف ٢٢٦ -

ولا يحصى أن ضابط حرر المثل عند جمهور الفقهاء حرره، أي بحسب عادة الناس وما يورثه مناسبا لحفظ لأتباعه بحسب تعاضدها ودونها، وكثرتها وعفتها، وهذه الأمور تختلف كثيرا بحسب الأقاليم، والحواسر واليه اذني، وباعتبار الأزمان والأمكنة، وكثرة السيرة في البلد أو ندرة، وبحسب ذلك من الاعتبارات^(١٦)، وقد أفصح لإمام الشافعي عن هذا المعنى بقوله: وإذا استوعب الرجل الرجل القديمة، فوضعها في موضع من داره يحرر به ماله، ويحرر الناس مثله حررا، وإن كان غيره من دونه أحرر منه - فهلك - لم يضمن، وإن وضعها في موضع من داره لا يراه الناس حررا، ولا يحرر به مثل الوجعة، فهلك، حرره^(١٧).

فصاحب المحرر في الودعة عند الفقهاء أن تحرر فيما يحرر به أمثاله مع مراعاة الأعراف والأزمان والأماكن^(١٨).

- (١٦) حاشية محسن بن وصال على مباره ٦٨٨/٢.
- (١٧) الفقيه ٢٤٤/٥، والمجدد المطلب المأذون ٧٨١، ومجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد للشاذلي ١٣٤٨.
- (١٨) لأج ١٣٧/٤.
- (١٩) قرة عبود الأخبار ٢٣٧/٢، وحاشية ابن رجب على مبره ١٨٨/٢، وتكملة مصحح ١٢/٧.
- (٢٠) والمفتي لابن عابد ٢٥٩/٩ ط هجر

(الوثنانية) ألا يبيع المودع الحرره، وقد نص الفقهاء في هذه الحالة على أنه يلزم حفظها من حرر مثلها، وهو لا يبعد الواقع فيه مضيحا لماله، وذلك لأن الإطلاق يقتضيه، فوضع المودع في المودع، والأكثر في البيت، وانضم في حسن المثل وهو ذلك^(٢١).

وإن أحرر أحررها ففعلت، حرره المصنف، لأن قول الحفظ من غير عقر تعريض موجب لضمه، وإن وضعها في حرة دون حرر مثله ضمن، لأن الإبداع يقتضي الحفظ، فلما أطلق حصل على المصارف، وهو حرر المثل، فإن تركها عيبا فبطلت، فلهذا المصنف.

وإن وضعها في حرر دون حرر مثله، فلا ضمان عليه، لأن من رضي بحرر المثل رضي بما قرأ.

- (٢١) ٢٦٦/١، وروضة الطالبين ٣٣٩/٩، والمصنف المطلب ٨١/٣، وشرح منتهى الإرادات ٥٥٠/٢، وكشاف المنافع ١٦٩٢/٤، والمصنف ٢٤٩/٩، والبدع ٥٢/٢.
- (٢٢) فمهره للمهر لابن مبرهين ١٦١/٢، فمهره عمود الأمل ٢٣٧/٢، ووجه المصنف ٢٤٦/٢، كسبي المصنف ٨٢/٢، وكسبي الأخبار ١٠٠/٢، والمصنف ٢٦٦/١، والمصنفات المصنفات ١٦٦/٢، وشرح منتهى الإرادات ٥٥٠/٢، وكشاف المنافع ١٦٩٢/٤، والمصنف ٢٥٩/٩، ودرر المعكلم ٢٤٣/٢، ودرج المصنف ٢٤٩/٢.

وراد لخصبة أنه لو بناء عن دفعها إلى يضر
عياها، فمعه. إنه ممن إن كان له بد بأن كان
به عيال غيره، وإن لم يكن له بد منه لا
يضر^(١)

وفسرط له الكية في العيال الذين يجوز
توديعهم للويمة إليهم أن يكونوا تحت خلفه
من زوج أو ولد أو والد ومن أشبههم^(٢)

وقال ابن النعمان: إذا تودعها عند غيره فلا
هذر من صير إدارته المالكه عنه ويكون منطلق
ضامناً، سواء أكان ذلك عند أحد من عياله
كزوجته وابنه ونحوهم أو عند أجنبي، لأن
المستودع رضي بأمانته لا بأمانة غيره، ولم
يسأل على أن يودعها غيره، فإن فعل ذلك
كان متعيباً ويلزمه ضمانها^(٣)

المسألة الثانية: حقه حفظ الوديعة*

٢٧ - احتلف الفقهاء في الحق الذي ينبغي
للوذيع أن يحفظ بها الوديعة إذ عاب ريبها غيبه

(١) ابن حبيب: ٢٩٥/٢، والباقي: ٢٠٩/٢، وغير
الرائ: ٣٧٩/٧

(٢) المنهاج المصنف: ٢٦٦/١

(٣) تحفة المحتاج: ١٠٥/٧، رد المحتار: ٣٢٧/٢، وكذا في الأخير: ٨/٢، والمصنف: ١٣/١
المصنف: ١٨٢/٣ احتلاف المصنفين: ١٣/١
(مطوع: مجلس الأم للتحقيق)

وفي هذا المقام ذكر جمهور الفقهاء من
الحنفية والمالكية والشافعية والليثية في سعد
وعبرهم أن يوديع أن يحفظ الوديعة بنفسه لو
عند من يثق به على حفظ ماله من عياله،
كزوجته وولده وحاملته وسحوهم^(١)، لأن
الإنسان لا يتعرج بحفظ مال غيره عادة إلا بما
يحفظ به حال نفسه، وإنه يحفظ مال نفسه بهذه
مرة ويودع غيره أخرى، منه أن يحفظ الوديعة
بذمهم أيضاً^(٢).

وعلى ذلك فإن دفعها إلى أحد منهم فلا
ضمان عليه، أما إن وضعها عند من لا يثق به
منهم ولا يحفظ ماله عندهم، فإنه يصير بذلك
ضامناً، لأنه تفرط في حفظ الوديعة

(١) البحر الرائق: ٢٧١/٧، والفتاوى الهندية: ٣٣٩/٢،
ومجمع الأثر: ٣٣٩/٢، رد المحتار: ٢٩٢/٢،
والفتاوى الشارحة: ٧٨، ٧٩/٢، رد المحتار:
٢٣٩/٢، الفتاوى المصرية: ٥٨٠/٢،
والفتاوى والإكفاء: ٢٥٧/٥، والفتاوى على حيل:
٢١٢/١، الفتاوى المصنفة: ١٦٦/٢، بداية
الحج: ٣١١/٢، الفتاوى لابن علقم: ٤٠٢،
والفتاوى لابن الجلاب: ٤٧٩/٢، والفتاوى
لابن المنذر: ١٥٢/٢، روضة الفقهاء: ٢١٨/٢،
والفتاوى: ٢٣٧/٥، ومطبوعات الفتاوى على كفاية
مطالع الربيعي: ٢٥٤/٢، والفتاوى المستوفى:
٢٥٢/٢، الفتاوى المصنفة: ١٨٧/٢،
والفتاوى لابن قدامة: ٢٦٠/٩

(٢) بداية المحتاج: ٢٠٨/٢

الروح التي أمر به^(١)

(الثاني) لما تكلم به وهو أنه يظن بها إلى
أنفس ما يحس المودع إلى مثله، ما يدعها
إلى رثته، فإن لم يكن له ورث، تصدوا بها
عه^(٢)

(الثالث) لما فقه على محمد وهو أن
هذا مال غنائم، فمضى بمسئله بمسئله من
حائكه فمضى به ثبناً، مع التعريف به مدبراً أو
معهذا لغرضي الأهمي، فيحفظه له كذا،
وهي ليس منه شيء أي بأن يبعد في العاقبة
وجوده فيها بظهر، صار من جملة أموال بيت
ثم لا، فيصوره في مصادرها من هو تحت
يده، أو يدفعه لتمام ما لم يكن جائزاً ليعا
يظهر^(٣)

واعني الشيخ العر بن عبد السلام فمن غنمه
وديعة ليس من معرفة مالها بعد البحث فيهم،

منقطع، أي بعد، بحيث لا يدري أي هو ثم
ميت، وإذا يفسر بها بعد ذلك، على أوجه
ثلاثة

(الأول) لعدمه، وهو أنه يلزمه حفظه
حتى يعلم موت صاحبها أو حياقه، لأنه
النوم حفظها له، فعليه الوقف بها انقروم
به لحديث (موت لا عدول)^(٤)، وأما
أن يتصدى بها، كما هو الحال في الثلثة،
لأن ماله الفقه غير معلوم لما سقط بعد
تصريف يكون التصديق بها طريقاً (بصالحه،
إليه، بحلقه الوديعة، فإن مالها معلوم،
وإذا طريق بصالحه، فيحفظ، إن أن يحضر
المالك أو يتبين موته، يظلمها ورثته، ويدفعها
إليه قالوا إلا أن تكون الوديعة مباحة أو
يسعى ما حكمت، فحينئذ يكون لوديع بيعها
بأمر الحاكم، وحفظ ثمنها أمانيه عند
مثل أصنافها، نكر إذا لم يبعها، ففعلت
بأنتمك لا يضمن، لأنه حمص الوديعة على

(١) حبيب (وفا، لا غير)

ورد ذلك من قول عمر بن عبد العزيز عليه، ثم
قال عمرو بن عبد العزيز، سمعت رسول الله ﷺ
قال: «موت لا عدول» فلا يملأ عدولاً بشيء
حتى يمضي له أو يموت، بعد على موته
أخرجه ترمذي (١/١٤٣) = ح فليكن (وفا
حديث مسو صحيح

(١) نصارى الهند ٢٤٦/٢، والحدود تنزيه لاين
مجلس ٧٠/٢، ونحو نسخة الأمامي ٢٥٥/٢
والصيرط ١٢٩/١١، رده بالمعنى ٢٤/٢، ٢٥٠،
رقه ٤ مورد لأخبار ١/٢، ٢، والحمد ١٧٨٥/٢
شجرة العايدة، ودرر الحكام ٢٤٠/٢.

(٢) شريح لاين الجلال ٢٧١/٢، والكافي لاين
عديس من ١٢٧ ط ٢، ر. المدونة ٦٠/١٤

(٣) نسخة مستحاج ١٢٧/٧، وما سندها، ومفني
المستحاج ٩٢/٢

بذلك ، وهذا لأنه ثم طلبها ، ثم يكر راضاً
بما سأله الوديع بعد الطلب ، فخصه بحسبه
عنه ، ولأنه صار خاصاً لشكره فبذلك مال
غيره بغير إذن به على محرم^(١)

أما إذا كان ذلك لغيره ، فلا ضمان عليه إن
سقت أسر الرد ، استصحباً ليد لأمنه ، ولا تقاض
موجب تضمنه ، حيث إنه لا يعد ثلث متعلماً
ولا معطلاً ، لأن الله لا يكلف بشاً إلا وسعها ،
ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك^(٢)

أما حلل الصروع لتأخير رد الوديعة أو
حسبه ، مثل كونه ظلياً - ولم يكتف ببيع الحرور
حيثئذ ، لو كان في صلاة أو قضاء حائض أو
طهارة أو أكل و حمام أو ملازمة قريب يحل
هويه ، أو يحضى المضر والوديعة في موضع
آخر ، ونحو ذلك أو عجز عن حملها وتحو

لها بصرفها في أهم مصالح العيس ، فلعنه ،
وليتهم لمن الضرورة ومسبب الحاجة على
غيره ، ولا يسي بها مسجداً ، ولا يصرفها إلا
فيما يجب على الزمان العادل صرفها فيه دون
حبل فذلك ، فطلبه عنه أنواع العلماء ،
وأعرفهم بحالها الواجب التقديم^(٣)

(أرافع) سخانية وهو ان الوديع الذي بعد
مالكها ، ثم يطلق على حره ، وبس كره ردة
- وقد الوديعة التي جعل مالكها - يجوز
للوديع من ان يتا احكامه أو يتصدق به بيه
غرمها إذا عرفه أو عرف ورثه ، وإن يدلها
إلى الحاكم ، ويلزم الحاكم قبولها^(٤)

ثالثاً : لزوم رد الوديعة عند الطلب

١ - إذا كانت الوديعة لواحد :

٢٨ - يجب الفقهاء إسن أنه يجب على
الوديعة رد الوديعة سالكها على الفور إذا
طلبها^(٥) ، وإن أخر دها أو سحب بعد طلبها
بغير عذر ، فهلك ، فمئنها ، لغيره متعلماً

(١) جنوبي لم ير من قبل السلام من ١١٨ ، ومعه
المحتاج ١٢٢٧ ، وفي المحتاج ٩٣ / ٣

(٢) كشف المذبح ٩٥ / ٤

(٣) كشاف ٢١٠ / ١ ، وسفر الرافق ٢٧٥ / ٧ ، ودرر
الطلوع ٣٤٢ / ٦ ، وفي المحتاج ٨٤ / ٣ =

٥ - رسالة المحتاج ١٢٤ / ٧ ، وكشاف المحتاج
٢٠٩ / ١ ، وفي المحتاج ٢٢٥ / ٩ ، وكشف الطلب
الرباني ٢٥٣ / ٩

(٦) مجمع الآثار ٣٤٠ / ١ ، ومعه ٢٦٩ / ٩

(٧) روضة القصة للصمسي ٦٢٤ / ٧ ، وشيخ
٢٤٤ / ٥ ، وكشاف المحتاج ٢٠٩ / ١ ، وفي المحتاج
٢٦٩ / ٩ ، وشرح حنبل ، الإز فائد ٢٥٩ / ٧ ،

والمذهب ٣٦٩ / ١ ، وروضة التفسير ٢٤٤ / ٦

ومعه المحتاج ٢٢٤ / ٧ ، وأسس المطالب

٨٤ / ٣ ، وكناية لطبيب الرباني ٢٥٣ / ٢ ، ومجمع

الآل ٣١٠ / ٢ ، ودرر المحتاج ٢١٠ / ٦ ، ورد

المحضر ٢٩٥ / ٤

دیت قالنا حیر حکم، ولا ۱۰۰ عدلت منه؛ ولا
مما طلاقاً^{۱۰}

وقال الحنفیة العدول لا یکرر حسب، وقد
یکرر محضاً

وأما الحنفیة فی الوجود، ودیعة فی محل معید
لا یستطیع الوصول إلیه من طلبه

وأما الحنفیة فیکف إذا خاف التوذیع علی
نفسه من ظالم أو یقتله بر ذات لا یحسمه،
وهو عسر ماقر علی الوفاء، أو کنت امرأة
وختان من صنف أو حد علی منته بان کار
مدون منها، جرد ظهر عصبه عاصبه، لم
کاب صاحب الودیعة خدساء طفت الودیعة
یظلم بها یأمر کاب سبعا خمس أو شئ آتیه
علیه لفتل به رجلاً غیر حق، أو کنت کتف
بب یفرز لمودع بمال الغیر، أو یفتی دینه من
الغیر، فلا عد وجود عدد من هذه الأعداء أنه
یسع الودیعة من مالکها، ولا یکرر عدالته
بمعها حیثه، حیث لو حکمت الودیعة بعد ذلك
الطلب لا یضمها^{۱۱}

ورد آخر التوذیع رد الودیعة صاحبها بعد
طلب الإشهاد علی الرد بعد دفع الشفعة إلی
أهلی حیث له ذلك، حتی ولو کان مالکها رد
أشهاد علی تسليمها إلیه، وذلك یشوب قوله فی
أرد أنه عند ادعائه ردی یوسف علی بیته^{۱۲}

ورهب العدائیکة إلی آتیه إذا کان کتبها، لا
مقصودة لتسویق، فإنه بعد معذور فی تأخیر
رد الودیعة حتی یشهد علیه، إذ لا یفسد ماله فی
رد الودیعة فی هذا النعته لا یألفه، وبعد هذا ذلك
لیس به تأخیر والإشهاد عنه، لأنه مصنف فی
دعوی رد الودیعة یفونه، فإن آخره طفت،
کان صامداً، لأنه منسب فی صیاعها^{۱۳}

۲۹ - ومنه ینفخ علی الترام التوذیع بررد
الودیعة إلی ربها أن یقوم رد الودیعة بنفسه أو
علی مدأمیه - کر وجته وخافه ووجبه
ومعهم إلی المودع - استراة من تحمل
الشفعة، ورعاية للأمانة وأداة تحمها وهو ما
دفع الودیعة، صاحبها^{۱۴}

۱۰) نسخة المصحح ۱ ۲ ۳ -

۱۱) الأثرانی علی سابق ۱/۱۶۸

۱۲) خاتمة المصنف ۱/۳۰۸، والذی اوی مهندس

۱/۳۵۱ تصفی موقوفه لمستفید ۱/۴۸۰،

شرح - اسمع للأداسی ۲/۲۷۸، وكشف المصنف

۱/۱۶۸، وشرح سنن الإمام ۲/۴۵۵

۱) کتبه لأخبار ۱/۱۰، والمصادف (۱۷۳۹) من نسخة
الأحكام الفخریة علی مذهب أحمد

۲) هو المصنف ۲/۲۷۵، وشرح تمجید للأداسی

۱/۲۹۷، وقدر مصنفی ۱/۲۵۰، ورد المصنف

۱/۱۹۵، والبحر الراسی ۲/۲۷، ولاشب

والنظر لای حیم من ۳۳۰

وديعه الحايطة وهو كور عبد الحمير -
وعليه الصوى - إلى أنه كما يصح لوديع رد
لوديعه إلى مالكه، فله يصح ردها إلى من
يحفظ ماله عادة، لأن لوديعهم كود، وذلك
محصياً من حرمتها، وإيضالاً لصدق إلى
مستحقه

والقول شاذي للحنفية أنه يلزم ردها إلى
المودع بالذات^(١)

ولأن الحنفية مو طيب وكبيل المودع
الوديعه يلزم الوديع ردها إذا ثبت وكالة الوكيل
بأنه^(٢)

ردال الحايطة - إن أسره بالبيع إلى وكيله
فتمكن وأبى مسمى، والأصح ولو لم يطلبها
وكيله^(٣)

وديعه المالكية - في حالة ردها إلى غير
مالكها إلى أنه يلزم موث ردها بالشهادة،
ليصدق في دعوى الرد إذا أنكر القايض، قال

(١) ردالمصنوع ١٩٥/٤، ونشأوى الهند ٢٥٤/١،
والبحر الرائق ٢٧٢/٢، ودرر الحكام ٢٧٧/٢
والصريح ٢١٤/٥، وكشاف القناع ١٩٨/١،
وشرح مختصر زادك ١٥٢/٢، والهدى ٣٣٧،
و(١٢٥٢) من مجلة الأحكام التنوية على مذهب
أبيد

(٢) درر الحكام ٢٧٢/٢
٢٢١ صيد ٢٤١/٤

إلى وقد من دفع الوديعه إلى غير المالك
فدومنها إليه، فعليه ما على ولي الشئ من
الإشهاد، ما أن الله حر وجل **وَلَكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ**
أَمْوَالٌ لَكُمْ تَرْتَدُّ عَلَيْكُمْ^(١)، فإن لم يشهد فلا
يصح في الدفع، أنكر القايض، ولا يحفظ
في هذا الوجه نص خلاف إلا على مؤل من
المباشرون فيس بحث بمصاحفة إلى رجل مع
رجل، أنه لا يزمه الإشهاد في دعيتها إليه،
وهو مصدق - وإن أنكر القايض فيه كانت أو
صلة^(٢)

وفي وجوب الإشهاد على دفع الوديعه إلى
وكيل المالك وجهان عند الشافعية - أحدهما
عند الجمهور الوجوب، كما لو أسره يقضاه
دينه، يلزمه الإشهاد، وأحدهما عند العراقي
وبس الترخية عنه، لأن قول المودع معقول في
الرد والشك، فلا يقتضي الإشهاد، لأن
الربائع حقا الإخفاء، بخلاف فضاء الدين،
وبه جزم في الأثوار والحداري قصير، وهو
مقتضى كلام النووي في نصحيح الكتاب،
وصححه في تروحة في الوكالة^(٣)

وأصحاب الشافعية أن يوديع نأخير الرد
(سورة النساء ٦)

(١) المغلفات المسببات لابن رشد ٤٦١/٢، ومطر
جواب الجليل ٢٦٢/٢، وهدية المجهول ٢٦٠/٢
(٢) أسنى المطالب ٨٤/٢، وروضة الطالبين ٣٤٥/٢

الوديع غير مالك لعمالي المشترك، فيكون
إعطائه على هذا الوجه تعميلاً على ملك الغير،
حيث إنه لا يملك القصة بينهما^(١)

ورجحه قول أبي حنيفة: أن الوديع لو دنع
شريعاً إلى الشريك الحاضر، فلا يخلو، إما أن
يبلغ إليه من النصيب جميعاً، وإما أن ينع
إليه من نصيبه خاصة، ولا وجه إلى الأول،
لأن دفع نصيب الغائب إليه مستنع شرعاً، ولا
مسيل إلى الثاني، لأن نصيب شائع في الكل،
إد الوديع مشترك بينهما، ولا تمييز إلا
بالقصة، والقصة هي الغائب غير جائز^(٢).

(الثاني) للشافعية والقاضي من الحنابلة
وهو أنه ليس للوديع قسمة الودعة وإعطائه
حصته، ولا تسليم الجميع، بل يرفع الأمر إلى
الحاكم ليقسمها ويدفع إليه نصيبه لا ضمانهما
على الإيداع فكذلك الاستدلال^(٣)

(الثالث) للحنابلة والنسابة أبي يوسف
ومحمد من الحنيفة، وعليه جرت مجلة

(١) المحرر المختار مع رد المحتار ١٩٩/١، وقبر الرق

٢٧٨/٧، والبيان ٢٦٠/٦، وقدر الحكم

٢٧٧/٧، وشرح المجلة لأبي ٢٨٣/٢، ٢٨٥

(٢) يفتح للمنتج ٢١٠/٦.

(٣) روضة الطالبين ٢٤٥/٦، وتعمد المحتج

٢٤٨/٧، وأسس المطالب ٨٤/٢، وكشاف

المفتح ١٨٤/١

بإشهاد عليه إذا طلب مالها ردها إلى وكيله

قال النووي في الروضة، إذا نال له ردها
على قائل وكفي، فطلب الوكيل، فلم يرد،
فهو كذا هو طلب المالك فلم يرد، لكن له
التأخير يشهد على المدعي بأنه بالتقصير، لأنه
لو أكثر صدق بيمينه.

وإذا لم يطلب الوكيل، فإن لم يتمكن من
الرد، لم نصر مضمونه، وإلا عوجهان، لأن
لما لزم بالفتح إلى وكيله عزله، فبغير ما في
يده كالأمانة الشرعية، مثل الثوب تطير الزرع
إلى طوره، وفيه وجهان (أحدهما) تمتد إلى
المطالب، (والأخرى) تنتهي بالعكس من
الرد^(٤).

ب - رد الودعة المشتركة.

٣٠ - إذا كانت الودعة مشاعاً لتخصيص أو
أكثر، كما إذا أودع رجلان مالهما المشترك
عد حصص، ثم طلب أحد الشركاء في غياب
الأخر حصته، فقد اختلف الفقهاء في لزوم رد
نصيبه إليه على ثلاثة أقوال:

(أحدها) لأبي حنيفة وهو أنه ليس للوديع
أن يدفع إليه نصيبه حتى يحضر الآخر، لأن

(١) روضة الطالبين ٣٤٥/٦، وقيل ليس للمطالب
٨٤/٢، ومجلة المحتج وحليلة النووي عليه
١٢٤/٢.

بعضی الحاضر حصه، بل فعل رعلکت ضمها

لأن قسمة غیر المثلی بیع ویس للودیع ان
بیع علی السردع، لأن قسمة تلك لا یؤمر
فیها التحیف، لأنه یفتقر إلى التقویم، وذلك
ظنی وتخصیص^(۱)

ولأن الإفراد غالب فی المثلی، والصادقة
غالبه فی الغیمی، وربما أن الودیع ییس مادور
بالمبدنة، لیس نه أن یعطى الغیمی^(۲)
کیسمة رد للودیعة ومزكته.

۳۱ - ذکر الحصبه والتشامسه والحلفه ان
رد الودیعة بحصل برفع اليد والتحلیه میها
ویمین المالك علی وجه یجمله یممكناً من
رقبتها دون مانع، كما إذا وضعها أمامه، وقال
نه اقبطها ولا یمر الودیع نقضها إلى دار
المودع أو مكانه أو إلى أي مكان آخر إذا طلب
ذلك منه المودع، سواء قلت المؤنة أو
كثرت، لأن الودیع إنسا قبض الممنوعه
مالکها علی المحصر، فلم تلزمه الفروا

الأحكام العدلیة وهو التفریق بین ما إذا كانت
الودیعة من الحصبه ویمین ما إذا كانت من
الغیمیات^(۱)

فإن كانت من الحصبه التي لا تقص
بالتقسمة، فطلب الحاضر حصه منها، سؤمر
الودیع مادور إليه، فإن منع من دفع حصه
یکون صاباً لها

قال العدلیة لأنه هو مشترك یمکن فیہ
تعبیر حصه أحد الشریکین من حصه الآخر
بغیر غیب ولا ضرر، فإذا طلب أحدهما حصه
لزم حصه إليه كما لو كان متمیزاً^(۲)

وغال المسایان لأن بكل من المشترکین
أن یأخذ حصه فی الغیمیات المشتركة فی
غیمه الآخر ویدون إقصه، كما إذا كان لرجلین
دین مشترك علی رجل، فجاء أحدهما وطلب
حصته من الذین، فبیه دفع إليه حصته^(۳)

رائد کت من الغیمیات، فلیس الودیع فن

(۱) كشف القناع ۲۰۵/۱، وشرح منتهی الاوقات
۲۵۸/۲، ودرر المحکم ۳۷۷/۲، وشرح المحلة
للأناسی ۲۸۲/۲، فصوله (۷۹۶)، ودرر المحاصر
۳۹۹/۲، والبدیع ۲۱۰/۲، وقصده (۱۲۳) من
سيرة الأحكام الشرعية من صاحب أحد

(۲) البدیع ۲۴۹/۵

(۳) درر المحکم ۳۷۷/۲، وشرح المبدنة للأناسی
۲۸۲/۲، مجلة الأحكام العدلیة الماده (۷۹۶)

(۱) البدیع ۲۲۷/۵، والقر ۲۲۷/۵، كشف القناع ۲۰۵/۱،
وشرح منتهی الاوقات ۲۵۸/۲، ومجلة الأحكام
عدلیة ۷۹۶

(۲) درر المحکم ۲۷۸/۲

موت الوديع قبل رد الودعة

٣٣ - رد، حدث: فوديع قبل رد الودعة.

وانتقلت إلى يد ورثة، يجب عليه رفع اليد عنها مع الحسم به والسكن منه، لروايت الإجماع^(١)

وإذا وجد في شركة شرف مملوك أو كتاب أو كس في يده، كتب عليه بخط شرفي أنه ورثة مملوك، فلا يجب إعتقها، فيجب بلزم الوديع منه على قولين

أحدهما: للحسم والمالكية هو الصحيح في المذهب عند الحنفية وهو أن على المالك أن يعرض وجوباً بخط مورثه أو على ورثته ودعه لعلانه ولا يصح إثباته بيمينه آخر^(٢)

(أو الثاني) لشافعية وابن قدامة من العناية

منه، كما لو كان على حقلها من ماله، فلهما عليه التمسك من فحده

وعنى ذلك، فإذا أصبح الوديع عن ثقلها إليه، وملكه بعده بده، لا يبرمه المصنف لأن ماله لم يرد عن المالك وليس على الوديع شيء غير التمسك والتسليم^(٣)

مكان رد الودعة

٣٤ - مكان رد الودعة هو المكان الذي وقع فيه الإيداع، سواء كانت ماله حراً أو مملوكاً أو كس، لأن الوديع عند الوديع بعد انقضاء أو يحد من الودعة ومالكها، لا يحمل والود

ولا يجبر الوديع على تسليم الودعة في مكان آخر وعلى ذلك نص الحنفية والشافعية والحنابلة^(٤)

١ - الإذراف لأبي العزم ١٠٥٥، شرح من هو الإذراف ١٠٦٢/٢، وكشاف المصنف ١٠٠٠/٥، والمصنف ١٠٦٢/٢ من مرسد المصنف، والمصنف (٢) من المصنف ١٠٦٢/٢

(٢) رد المصنف ١٠٦٢/٢، وشراح المصنف ١٠٥٩/٥، وكشاف المصنف ١٠٦٢/٢، وشرح من هو الإذراف ١٠٥٩/٢، والمصنف مع لایس مصنف ١٠٦٢/٢، ومصنف المصنف المصنف لأبي جهمه ١٠٦٢/٢، وشرح المصنف ١٠٦٢/٢، ومصنف المصنف ١٠٦٢/٢، ومصنف المصنف ١٠٦٢/٢

(٣) كشاف المصنف ١٠٦٢/٢، شرح من هو الإذراف ١٠٥٩/٥، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢

(٤) مصنف المصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢

وتعصيان دست في مصطلح (حصر بالحقوق
٤ وما عداها، واستشهد بـ ١٧ - ١٨)

موجبات ضمان الوديعة

٢٥ - لأجل في الوديعة أنها ثلثة، ولأنه لا
ضمان على الوديع في الوديعة، لا يد لوط في
حفظها، لأن الموقوف متسبب ترك ما وجب
حله من حفظها أو تعدي على الوديعة، لأن
المتعدي متناف لمانا غيره مبضمة^(١)، وقد
همل المصنف ذمت وسانه فيما سي.

أ - إبطال الوديعة

٢٦ - إبطال الوديعة هو أن يفسد الوديع
بالوديعة ما يؤدي إلى دهمها وضياعها أو
خراجه من أن تكون مستعدة بها المصلحة
المطلوبة منها عادة كإحراق الثوب، وقيل
الحيوان، وأكل الطعام وبحر ذلك.

وقد ذهب جمهور الفقهاء (في أنه يحرم على
الوديع أن يفسد هذا العمل في حالة التسعة
والأحتر^(٢)، فهي التي يفسد من إضاعه
المانع^(٣)، وميزه في كل المصمم على

(١) ٥٥ - ٥٦ د. الفتاوى ١/ ١٧٤

(٢) للإشارة على ما ذهب أهل النعمان لاسيما

١٩١٤/١٥ والبروقدس على خليل ١/ ٢١١

ومراسم الجليل ١/ ٢٥

(٣) حيث نهي النبي ﷺ عن إضاعة المصمم ورد ٣

وهو أنه لا يلزم سوية المصمم بثلث،
لاحتمال أنه كسبه ماسبا، فيمكن وقوع السرور
بالمخط وحق ذلك^(١)، وسما يرم الوديع
المنصوب بالقررة أو إقرار المورث أو وصيته أو
بيته^(٢)، أو بين لدمه، ولا تثبت الوديعة إلا
بإقرار من الميت أو ورثته أو بيته بسند بها،
وإذا وجد عنده مكتوباً وديعة ثم يكن حجه
عليهم، يجوز أن يكون الطرف كانت فيه
وديعة قبل هذا، أو كان وديعة لغيرهم عند
غيره، أو كانت وديعة فلهذا، وقد هو وجد
في رماله ابنه أ، بعلان عفي وديعة، سم
يرم بذلك، ليجوز أن يكون قد دها وسي
انصرف عن ما كتب، أو غير ذلك^(٣)

إسقاط الوديع حقه من الوديعة

٣٤ - إذا كان الوديع على مالك الوديعة
حق محرم من أمده منه، لجهوده وإسقاطه
بالاطل عن أداته فقد استلقت المصنف في حوار
استيلاء الوديع حقه من الوديعة، لمعهم من
أحذر ومنهم من منع

(١) أسس الخطاب ٧٨/٣، وقضية الأخير ٨٠٢

ركني المبلغ ٢/ ٢

(٢) روضة الطالبين ١/ ٣٣، ونس الخطاب ٧٨/٣

(٣) المضي ١/ ٢٧٠

بأن يثبتها في البحر أو يحرقها في النار ويحرق
ذلك، فقد حل الفقهاء على حرمة إتلافها^{٢١}
وأنه من، هي صماء ولا تزل

أحد، كما لا شيء عليه، لأن المالك له
ذلك، لأن الحق في الوديعة ثابت بصاحبها،
وهو أسقطه حين أدن به بئلايتها، ولا ركن
استلذه في مباح، فلا حرم الوديعة، شأن

ولأن تحريم الفعل أثره في بقاء حق المالك
بغالي وهو التثنية، أما حق الأضي، فلا يلقى
مع إرادته في تحريمه، وإن دلت ذهب الشافعية
والحنابلة وبعض المالكية^{٢٢}

والثاني - هو حامي، كمن قام لرجل
اختفى ولدي، فمسل، لأن منقضي عهد
الوديعة وحرب حفظها عن الوديعة، فم
الإدخال في بئلايتها بشرط ماقتل منقضي
عقله، فمضى^{٢٣} قال ابن الجوزي، ولا له
مضيغ من إتلاف ثمنه في غير حال ضرورة،

١٩ - صاحب تحليل ٢٥١/٥، والقاضي ٢٧٦/٦
والإشراف الجوزي ٢٦٤/٦

٢٠ - شرح منتهى الإروادات ١١/٥٤، وكاشف الشك
٢٧٩/٥، والمصباح ٢٤٦/٥، والمصنف ٩/٢٧٠
والترغيب، على غير ١/٥٦، ومصاب الجليل
٢٥١/٥، والإشراف لأمير المصنف ٢٦١/٥، أسس
مستط ٢٨/٢، وسعة المحتاج ١١١/٧،

(٢٢) ابن قتيبي عن خليل ١٤٢/١

مجلسه حرام، دعه وماله وعرضه^{٢٤}

ولا خلاف بين الفقهاء في أنه خلاف توديعة
للوديعة بدون إيد بصاحبها بموجب شبهة
صحتها، لكنه به بعدا عليها بمعنى استحقاق
الأضي كعقد الإيداع، وهو الحفظ، ولأن
إتلاف مال الغير بدون إيداعه سبب توجب
الضمان عليه بانعقد أهل القسم^{٢٥}، وقد نصت
المادة (٧٨٩٦) من مجلة المدلية، ذلك
الوجبة أو تمتعت فيمنع بسبب تعدي
المتروك أو بغصبه، بزمه الضمان

وهناك مسائل تتعلق بإتلاف التوديعة للوديعة

هي

المقالة الأولى - إتلاف الوديعة بأمر

صاحبها

٣٧ - لو أمر رب الوديعة بتوقيع بئلايتها،

- من قول الله - إن الله عزه لكم ثلاثاً - قبل

وقال، وإفساده ثلثاً، وكذا المزمع،

أمره سبحانه بتوقيع ثلثي ٢٨/٥، ومسلم

(٣/ ٢٢٤) من حديث محمد بن شعيب، وإمامنا

المسلم

١٠ - حديث كل المدايم على المسلم

أمره بتوقيع (٢٨٦/٢) - ط الحلي من حديث

ابي حمزة

٢ - فخر الرازي في الفقه من ٣٧٩، كسبي في الفقه

٢/ ٨٢، وسبع الفوائد ٢٦٢/٦، والروايات من
خليل ١٠٥/٦

حرمها خیمیه، فهو صاحب لها من ساعة
نفسها، سواء رد يدها إلى مكنتها أم لا لأن
بإتلافها أُرثت قيمتها، ولا يبرأ من تلك القيمة
إلا أن يردّها حتى صاحب كوديم، لا أن
يردها في يده وديعة^(١).

وعند الحصة وإنشاعية والحاملة يبقى
صاحباً لها، سواء أختلت من الحشائش أو
القيمات، من التقوى أو الحرص، لأن حكم
الوديعة، وهو الاستئمان، قد أرفع بالإتلاف،
علا يجره إليه بالإلزام عند الحصة، ورد
المثل أو القيمة ليس عوداً للفرق عده، لأنه
إنما جاء بثلاث نفسه، لا بعين الوديعة وعند
التشويه والحاملة لا يعود الاستئمان إلا بسبب
خيلد، ولم يوجد فلا يبرأ من الضمان^(٢).

وبإتلاف الرديع بعض الوديعة فعندها فهل
يضمن بمقتل ما أتلف، أم يضمن سائرهما؟ قال
البرقي في الروضة، إن أتلف بعض الوديعة،
ولم يكن له اتصال بالباقي، كأحد الثوبين، لم

لأن ذلك محرم، وصاحبها، يجب أن
يعبر عليه، تنهي النبي ﷺ من إتلافه للعاد،
قد أجرة به ليس له، فله، وسكونه بيان

ولو كان حقاً لا شيء عليه، فكان المسلم
إذ قال لأخيه المسمم اضرب علي، فظنمه،
أن لا شيء عليه، لأنه فعل ما أمر به،
ولذا جمع على العلم على أن هذا نقل ظالم،
وقد صرح الله تعالى من باب القسم ومن دمه،
وقد جمع النبي ﷺ بين تحريمهما^(٣)، روى
دع دهب جماعة من فقهاء المالكية^(٤).

المسألة الثانية: إتلاف الوديعة لم رد يدها

٢٨ **خلاف** نعمهم فيما لو سلمى الوديعة
على الوديعة فأنلفها، ثم رد يدها، فهل يبقى
صاحباً لها بموجب إتلافها أم يرتفع عنه
الضمان بالرد؟

فقال المالكية، إن كانت الوديعة ذراعاً أو
دائراً أو طعاماً أو نحو ذلك مما يكال ويوزن،
فأنلفها الوديعة، ثم رد يدها مكنتها، فلا شيء
عليه بعد ذلك إلا نصف، أما إذا كانت ثياباً أو

(١) الكافي لأبي عبد الله عن ٢٠٨، ومطبوع
١٥٩، ١٢٢/١

(٢) الأثراف للشافعي ص ١٠٧/٢، ١٠٨، يده
المجتهد ٣/٣١١، والأثراف لأسس الصبر
١/٢٥٥، والبحر الرقي ١/١٧٧، ١٧٨، ١٧٩
١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١

من ملك شيئاً بعته، فذلك يرضيه إلى غيره،
وعند من الرديع حفظ الرديعة، لملك
نرضيه إلى غيره^(١١).

وفد سبب بيان حكم إيداع الرديعة عند أحد
من أهله في الفقرة (٢٦)

٤٩ - أما إذا كان له عذر لي يذاعها عند
الأجنبي، فقد ذهب الحمية والملكبة والثلث
أمن سعد إلى أن له أن يرضعها عند ثمة مأمن
ولا ضمان عليه في ذلك، سواء قدر على
دفعها إلى الحاكم أو سم يضر، لأنه أودعها
عند الحاجة لثمة مرضي، فأشبه إيداعها عند
الحاكم، ولأن أحد سببي حفظها، مكان
مؤكد إلى إجنده كالتحرر^(١٢)

وحائهم لي ذلك انشاعية والحائله
سألوا إن كان له عذر، فيبي أن يرضعها إلى
مالكها أو وكيله، فإن لعذر وجبولة إليهما،

منعوتون في الحفظ والأمانة، والموذج إنما
وصي بحفظه وأمانه دون غيره، ولم يستطع
على أن يرضعها غيره، فلا دعوا إلى أجنبي،
فقد صار ملكاً الحفظ الذي التزمه، مستحفظاً
عليه من استحض منه، وذلك كضبط موجب
للحفاظ. وربما استثبت مسألة العذر، لأن
المنع أنه فيها سبب طرداً للحفظ، فكان
مأذوناً به من الحالك دلاله، فأرفع سبب
الحفاظ^(١٣).

وحائهم في ذلك من أي شيء، فقال له
إيداعها عند أجنبي لعذر عذر، ولا ضمان
عليه فيه، لأنه إذا كان عليه عذر لم يحفظها
على الوجه الذي يحتمل به ماله، فالإشكال قد
يودع ماله منه عند أجنبي، فكان به أن يودع
الرديعة عنده، كما لو حفظها في حرره، وإن

(١١) رد المحتار ٢٩٥/٢، المدعو الميرة ٧١/٢،
والقسط ١١٢/١، والقاضي فوسية ٣١٠/٢،
ويعلق الصانع ٢٠٨/٢، والبحر الرائق ٢٧٤/٢،
وسعة المحتاج ١٥/٢، وقسّر المطالب
١٧٤/٢، روضة الطالبين ٣٢٢/١، والفتاوى
وعصيرها ١٨٢/٣، والفتاوى المصنوعة ص ٣٧٩،
والفتاوى والاكتفاء ٢٥٧/٢، والإسراء للفتاوى
ص ٢١/٢، ٤١، ٤٢، والزوجاني على حدس
١١٢/٢، وكفاية العقاب للرباعي، وحائله النوري
٢٤١/٢، والفتاوى لابن قدامة ١٥٩/٢،
وكيف كان مقلع ١٩٣/٢، والمصباح ٢٣٨/٢،
درج حجت الزاوية ٢٤٢/٢

(١٢) المبسوط ١١٣/١، والإسراف لابن المبرور
٢٥٢/٢، ونسب النظم 'مدعوس' ص ٩٤،
واختلاف المراجع ٢٣٢/٢

(١٣) رد المحتار ٤٩٥/٢، والبحر الرائق ٢٧٥/٢،
وطلبه ٢٠٨/٢، والعشود الشريعة ٧١/٢،
وهناج والإكبي ٢٥٧/٢، والرقائق عن خليل
١١٧/٢، والكافي لابن علقم ص ٤٠٢، وبها
المشهد ٣١٢/٢، والإسراف لابن المبرور
٢٥٢/٢

شاعبه إذا لم يزل يده عنها ، لأن اتحاده قد
جرت بالاستقاة ، ولأنه ما أخرجها عن يده
ولا قدس سمها إلى غيره^(١)

ج - خطط الوجيعة بشيرها

١٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الوجيعة بقا
حفظ الوجيعة بشيرها ، بحيث تصير عنه ، أو
يسهل لغيرها منه ، فإنه لا يلزم ضمانها ،
وبذلك لا يمكن فصلها عما خلطت به ، ورواها
باعتها إلى مالكها عند طلبه بيسر وسهولة ،
فإنه ما لو تركها في مستوفى فيه أكياس له^(٢)
قال السافيه ، إلا أن نقض الوجيعة بالحبط ،
فإنه يضمن لروث نقصاتها^(٣)

ب - إذا خضعت به لا يحسن بمبره عنها أو
بحث يصير تفريق أحد المالكين عن الآخر ،
بعد فري لعمدها ، من ما بد وقع فذلك من دون
مالكه أو بغير إذنه على النحر الثاني

نقلها إلى الخاصي ، إذ الخاصي لم يرم عدا
صاحب عند عيبه ، وإن لم يجد قاصية ، دفعها
إلى أمير نعه ، لأنه موضع حاجه ، فإن لو
انفتح إلى المالك أو وكيله مع الإدارة عيه
ودفعها إلى الحاكم العدل أو الأمير ، فصره
لأنه دفعها إلى غير مالكها فهو (دفعه من غير
عثر ، فضمنها ، كما لو أودعه عند اجبي بلا
عذر ولو دفعها إلى الأمير مع العقدة على
الحاكم ضمنه ، لأن غير الحاكم لا ولاية
له^(١) وقال ابن عذامة ويحصل أن يجوز له
يدفعها ، لأنه قد يكون أحقدها ، وأحب إلى
صاحبها^(٢)

ب - الاستعانة بالخير في حسن الوجيعة
وولدها وحفظها في البحر أو سفينة أو
عقدها ، فقد نص الشافعي والحنابلة على جواز
ذلك بلوديع ، ولا ضمان عليه^(٣) . قال

(١) رحمه الله في ١٠٢٨/١ ، بشر المصالح

١٧٨/٢ ، وصحة حشاح ١٠٦/٢ ، ومقتضى

٢٦٠/١ ، وكشاف الشافعي ١٩٤/١ ، وتشرح معنى

الإرادات ٥٣/٢

(٢) المغر ٢٦١/١

(٣) الفايدي ، وصير ١٨٢/٢ ، وروضة الطالبين

٢٢٧/١ ، وأبني المصالح ٢٦/٢ ، وصحة

المصالح ١٠٦/٢ ، وصحي ١٠٠/٢ ، وصحاح ٩٩/٢

وتشرح معنى الإرادات ٢٥٤/٢ ، وكشاف الشافعي

١٩٢/١

(١) المذهب ٢٦٥/١

(٢) كشاف الشافعي ١٩٤/١ ، والمغر ٢٥٨/٢

رموض الجليل ٢٥٣/٢ ، والمغر من العمدة

ص ٢٧٧ ، وروضة الطالبين ٢٣٦/٢ ، وصحة

المصالح ١٢٣/٢ ، والمصالح ١٢٣/٢ ، لأن المصالح

ص ٢٢٨ ، والأبواب ١٩٧/٢ ، وصحاح الأثر ٢١١/٢

ورد المحقق ١٩٧/٢ ، وصحاح الأثر ٢١١/٢

(٣) أم ٦٢/٢ ، وانظر السرا المصالح ٨٠/٢

والمغر ١٨٦/٢ ، ونسبة المصالح ٢٢/٢

ملاخر حقه وذلك في المانع^(١)

الحالة الأولى حفظ الودعة بإذن صاحبه

٤٣ - إذا خلط الوديع بالودعة بماله بوزن مالهها، فقد نص الحنابلة على أنه لا ضمان على الوديع بذلك، لأنه من ما عرض المالك بعلمه، فكان نافيًا عنه^(٢)

وحملت الفل من الحصبه هي ذلك معي
مصر الكتب أن الوديع يكون شريكاً للمودع،
ولي بعضها ذكر أن لهم ثلاثة أقوال

الأول: لأبي حنيفة وهو أن ينقطع حق المالك من الودعة بكل حال دائماً كان أو غير مائع، ويعبر المخلوط ملك الحائط، ويضمض المصط للمودع حقه، وعليه الفلوي في مذهب الحنفية

ثاني: لمحمد بن الحبحر الشيباني وهو أن الوديع يصير شريكاً للمالك الودعة شريك ملك حنبلية، فإذا ملكته أو صاحب بلائمه ولا ترميطه، فلا ضمان عليه ورأى أبو يوسف في غير المانع

والثالث: لأبي يوسف، وهو أنه يجوز الأقل ربعاً للأكثر، اعتباراً لمعانيب يعني أن من كان ماله أكثر يكون المخلوط ملكه، ويضمض

(١) غلبت لأبي داود ٢٥٤/٩

الحالة الثانية: خلط الودعة بعبر يدر صاحبه فيما لا يمكن تميزه.

لهذه الحالة صور متعددة يبينها فيما يلي

(١) خلط الوديع بالودعة بماله أو مال غيره

٤٤ - خلط الفل من الحصبه في ذلك على بولس فذهب الحنابلة والشافعية والحنابلة إلى أن الوديع إذا خلط بالودعة بماله أو بعبر ماله، على وجه يمحس منه نصيب الثمانين من بعضهما، فعليه ضمانه، سواء خلطها بماله أو بغيره، أو بغيره أو بغيره، من جنسها أو غيره، سواء كان خلط مجازاً، كمن يجمع أو شعيرة أو خلط مجازاً كالحنبلية، لأنه صار مملوكة لها حكماً بالخلط، لعدم ردها لمالكها بعد^(٢)

(١) قوة عيون الأخير ٢/٢٤٨، والمصنف الرشد ٢/٢٧٦، ومجمع الأنهر ٢/٣٤٦، ودر المختار ٢/٢٩٨، ودر المختار ٢/٢٦٦، وشرح المصنف للأبي ٢/٢٦٦، ونظر المصنف ٢/٢٦٦ من مرشد الحيوان وقامه (٢٦٨) من المجلد مضافاً

(٢) يطلع المصنف ٢/٢٦٦، وقوة عيون الأخير ٢/٢٧٦، ومجمع الأنهر ٢/٣٤٦، ودر المختار ٢/٢٩٨، ودر المختار ٢/٢٦٦، ونظر المصنف ٢/٢٦٦ من مرشد الحيوان وقامه (٢٦٨) من المجلد مضافاً

قال السرخسي: 'تخلط أنواع ثلاثة'

خلط يتمدد التمييز بعده، كخلط الشيء
بجنسه، فهذا موجب للضم، لأنه يتمدد به
على المالك الوصول إلى غير ملكه

وخلط يميز معه التمييز، كخلط الدراهم
السود بانيق، والمراحم بالفضة، حيث لا
يكون موجباً للضم، لنسب المالك من
الوصول إلى غير ملكه، فهذا مجزوءة.
وليس يخلط

وخلط يتميز معه التمييز، كخلط الحنطة
بالشعير، فهذا موجب للضم، لأنه يتمدد
على نسبه الوصول إلى غير ملكه إلا
بخرج، والتمييز كالمعتد^(١)

وقد علم المالكه إنني أن التوديع إذا خلط
الوديعة بما هو غير مماثل لها جيباً أو صفة
من صفة، كخلط الصمغ بالشعير ونحوه، فيلزمه

٥٧٩/٢، وشرح المسألة للأسي ٢٠٦/٢،
والإشراق لابن أبي عمير ٣٥٣، وروضة اللعابين
٢٣٦/١، والأم ٢٣/٤، وسهيد ٢٣٨/١،
والمسألة محتاج ٢٣/١، والقليوبي ١٨٦/٢،
والمسألة المطلقة وحشية القولي عليه ٨٠/٣،
وكشاف المحتاج ١٩٦/١، وشرح سنن
الإمام ٢٥٤/١، والممدوح ٢٤١/٢، والعمري
٢٨٤/١

(١) المبسوط ١٠/١، ومغنى القندوزي ٢٥٦،
٢٤٨/١، وقرة جون الأخبار ١٧/٢

الضمان، سمي به بذلك، حيث به قوت عيبه
بخلط، فلا يقدر على تمييزها، لأنها لا
تتميز، وليس مماثلة لما خلط بها، فلا يمكن
التمييز.

أد إذا خلطها بجنسها المماثل به جوده
ورداؤه كحنطة بحنطها أو ذهب بذهبها، فلا
ضمان عليه في دين إذا رفع على وجه الإخلال
والتميز لا على وجه التضمن. وذلك لأن
التميز على مثل ذلك لا دخل، إذ لا يشق
على التوديع أن يجعل كل ما أودعه على حدة
ولأن لو سلمى على الوديعة ما كنهتم ثم رد
مثله، ثم قد عرفت بعد رد، ثم يلزمه شيء،
صنعة بمثلها كره مثله، فلا يوجب الضمان
إذا ملك^(٢).

(ب) خلط التوديع بالوديعة بمثل لصاحبها

٤٥ - قال صاحب المبدع من الحنابلة من
الرعاية أنه إذا خلط التوديع إحدى وجهتي رد
بالأخرى فلا إثم، وتعد التمييز بينهما، فهي
ضمان وجه^(٣)

(١) الشايع والإكفل ٢٥٣/٥، وسواها الجليل
٢٥٢/٢، والفرقاتي على حين وحشية الجني
عليه ١١٢/١، والممدوح ١٤٥/١، وما يحداه
والكافي لابن عوف من ١٥٣، وتقليد الطلبي
ص ٣٧٩.

(٢) طبع ١٥٠/٥

(د) اختلاط شويديحه بحال التوديع بهنجر

١٧ - ذهب انتمي، إلى أنه لا ضمان على
التوقيع إذا انحطت الرقعة بما لا يصدق،
لأنهم لم يقرروا الموجد انضمام من جهة،
ولأنه لم يثبت حفظه في أي مكان آخر،
ولا ضمان عليه، فاحتالوا به مرة أخرى.

بل بآية الله به نصر، على أنه نصر من
 الله يكمل تلك الواقعة بركة من جبره، من
 على قدر حصصه، لوجود معنى شري، وهو
 خلاص المكين

وفا، مخصوصه وى، احتفظت القديسه ميري
من غير تقصير من التوبيع فلا صمامه، لى صام
تسعين جعل من حال التوبيع هي صامه كلام
الحما

وذكر الخصال فيهم بقصير الـ مريحين قدا
المعد، ولا يبعد على هذا ان يكون الهالك

دوسرے الفاظ : اِن اِلمَظاہِرِ اِلمَیّیۃِ
حَالِ اُخْرَیْہِیْمَہِ اِھِیْ حَسْبُہِیْمَہِ

أحدكم أنه لا يقنع، لأن الحجم هـ،
و. لا يكون له غرض في تربيته

والنفس وهو الأصغر، أنه نفس، لأنه
معدود مطلق، إلا أنه من نفس أكبر يكون
أحد ما صحت^{١٢} الخ^{١٣}

(ج) حفظ غير الموديع قنوية عماله

١٦ كذا أبو حنيفة والحال له إذا سقط
فمن يودع الوديعة جازاً أو بفك أو غير ذلك
لحاله فمستداه، لأنه هو المبادر بقبول
الوديعة بغير ضمان ولا ضمان عن الوديع،
لأنه لم يخطئه مع خبره وحكمه

و قال أبو يوسف و هو محمد بن الحسن
 صاحب القدر و ربه بالحجاز إن شاء الله
 عز و جل و إن شاء الله تعالى في
 حقه بركات كثيرة

(1) اسمي المعاني ٢/ ٨، سبعة المعاني ٢٣/ ٧،
ورويها أيضا في ٢٣٦، مهمل ٧٦٨.

$$s(A)f_2 = 0 \text{ and } s(A)f_1 = 0 \text{ for } s = 1, 2 \quad (7)$$

سبحم الربك حق ٧٧٦، والتفتاري شمس

٧٤٧١ في: عبود، الأحمـد. ٢ (١) ٢٠٠٣، ص ٢٠٠.

١٠٠ - لا لأممي ٧٩٦، ٢٤ شوال ١٣٨٥

147 2004 5 23 11:25 (ATM) 11:25

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(هـ) حطّ اللوديع وديعتهن بشخصين

٤٨ قال النكسائي هو لودعه وجلان،
كن واحداً منهما أثبت لودعه حطّ اللوديع
الجلان خلفاً لا يسمي، فلا قيل بها على
أحد القواهم، ويحتمل لوديع كان واحد
منهما القاء، ويكون المحلوط له وهذا قول
أبي حنيفة

ودعه قول أبي حنيفة أنه أحاطت بهما
حطاً لا يسمي، فثبت على كل واحد منهما من
الاستماع بلسان محطوط، فكان انحطه منه بغير
اللوديع عن كل واحد منهما فيض

وقال أبو يوسف ومحمد قد بالخيار، إن
شاهدنا نسماً المحطوط يميني أو شاماً، صمنا
وديع أقمي

وعلى هذا قولان سابق، مستكبران
واجوريات إذا حطت أنجر للجنس حطاً لا
يسمي فالمحططة بالمحططة، والتعريب بالسمير،
والدمي بالدمي

ووجه قريبهما أن الوديعه قائمه بحسبها
لكن نجر المالك عن الوصول إليها به، في
الحطه قول شام، ونسماً لأعشار جهة القيام،
وإن شاماً صمنا لأعشار جهة السمع

ولو أودعه رجل حطه، وآخر شعير،
فصطنهما، فهو مشن بكل واحد منهما مثل
وجهه عند أبي حنيفة، لأن الحطاط إزلاف
وصطنهما، فهما أن بأحد العينين وبشعر
ويصطن العين على وجهه تحطه محطوط،
بالشعير، وعلى قيمة الشعير حطوط
الحطط، لأن يمينه، حصة شمس حطه
الشعير، وهو يستحق العين بقيام حطوط
العين، وهو مستحق العين بطلال قيمه
الشعير، لأن قيمة الشعر برؤاه بالحطط
بالحططة، وتثبت الردة على الفجور، فلا
يسقطها صاحب الشعير^(١)

(و) - الشعر بالوديعه

٤٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن لوديع
شعر بالوديعه، لأن صاحب به، دون ثلاث
فلا ضمان عليه، وقد اعتبر الشافعية والمالكية
والحابلة الأبدان في السمع دون ضمها للوديع
في أن يشار بها، لأن علم المردع بحاله عند
إيداعه يشترط برؤاه بدنه «لأنه»^(٢)

أما لو سم تأذن له بالشعير بها، فقد اختلف

(١) يعلق صناع ٦/٢١٢

(٢) بالله المعهود ١/٣٠٦، وشرح منقول الإجازات

١/٥٥١، وكفاية لأخبار ١/٨٠، وروضة مغالبي

٣١٤/١، وآثار عثمان ٣/٧٧

فلما ابن شمس وإن سافر بها مع القدرة عسى
يبدعها عند أمين غصون. وإن سافر بها عبد
المجمر من قائله كذا لو كان في قرية مثلاً -
لم يفسد^(١)

وحاش في المشقة أثبت فلما أن رجلاً
استودعني وجبة، فحضر مسيري إلى بعض
المبشرين، فحدثني عنها، فحدثتني هي،
فصارت، فأخبرني في قول مالك: "مال سم
لقت ركعت أصعب بها" قال تستودعها في
قول مالك، ولا تعرضها فلتشك^(٢).

وتحجج المالكية على ذلك بأن السعر لا
يحمض الوجبة، إذا تودعت في البلد، فصارت
كما لو تركها بموضع حار لم تغير العادة بأن
يحمض في مثله. ولأن ربه إنما أدب له في
حفظها في البلد، ولم يأذن له في إخراجها
عنه، كما لو أدب له في حفظها تحت بده، ولم
يأذن له في إبداعها. فغيره إذا كان مشى
أودعها لتغيره ضمن بشعبيه، فخرجه في
حفظه من الوجه المأثور له فيه، فكذلك إذا
سافر بها^(٣)

العمية في صفاته إلى سائر ما يورثه، وذلك
على أربعة أنواع

الأول: لأبي حنيفة، وهو أنه يجوز للتوديع
السعر بالوجه ولو كان لها حمل وموثة، ولا
حصان عليه فيه. لأن الأمر بالمعقل مطلق فلا
ينبغي بالمكان، كذا لا يتباعد بالزمان

وعلى أصحابنا (أبو يوسف وسليمان) أنه
اليسر به، ليس له حمل وموثة، ولا يجوز له
أن يسافر به له حمل وموثة، فإن عمل ضمن،
لأن الموثرة تارم الحادث، وهو لم يأذن بالسفر.
وهذا ما لم ينه صاحبنا عن السفر بها، أو
يجب له حكاك حشها، أو مكن العريق مخوفاً
ولا كان في سبيل، إذا كان له منه بد، وثبت
لتدبيره به، فلو كان أسير ضرورياً لأبذله منه
وسافر بها فلا ضمان عليه

الثاني: لمالكية، وهو أن سعر التوديع
بالوجه من غير قدر حد موجب الضمان^(٤)

(١) يقع المصنف ٢٠٩/٦، البحر الرائق ٢٧٨/٧،
مجمع الأثر ٢٢٩/٢ ورد تجميعه ٢٩٩/٤،
والمصنف ١١/٢٢، فقه عيون الأثر ٢٤٣/٧،
وما يبدو، الخلف في الفتن في المصنف ٥٧٩/٧،
والإكراهات لأبي منصور ١٦٣/٩

(٢) الخلف والإكراه ٢٨٤/٥، وسوق في على خليل
١١٥/٣، وكذا الطالب الرباعي وحاشية العدي
عليه ٢٥٤/٢، والمقدمة ١٥/١٥

(٣) الحاج والإكبر ٢٤٤/٥

(٤) المدونة ١٥٥/١٥

(٥) الإكراه على مثل الخلاف (المباني) هذا هو
٢٠/٢

من السفر، أو كان أحفظ لها من إيقاظها، ومن يجه صاحبها عنه، ولا ضمان عليه إن فعل، سواء أكان به ضرورة إلى السفر أم لم يكن، لأنه تقبها إلى موضع سامون، فلم يضمنها، كما لو نقلها في البلد، ولأنه سافر بها سراً غير مخوفه، أنه ما لو لم يجد أحداً يتركها عنده.

أما إذا لم يكن السفر أحفظ لها من إيقاظها، أو استوى الأمران، فلا يجوز له أن يسافر بها، وإن فعل ضمن، وكذا إذا نهى ربه عن السفر بها، إلا أن يكون ذلك لعدم كماله أصل البلد، أو هجوم عدو، أو حرق أو غرق أو نحو ذلك، فلا ضمان عليه إذا سافر بها وتلفت، لأنه موضع حاجة، فإن تركها في هذه الحالة، وتلفت، فبضم، تركه الأصل^(١)، وعلى ذلك المذهب.

وقال ابن قدامة: ويقوى عندي أنه متى سافر بها مع القدرة على ماليتها أو نائيه بغير إذن، فهو مصرط، وعليه الضمان، لأنه يمتنع على صاحبها إمكان استرجاعها، ويخاطر بها، ولا يترحم من الآن في إيسائها من وجه لا يتضمن هذا الخطر، ولا يفوت إمكان ردّها

الثالث للشائعية، إنه سافر بها مع القدرة على ردّها ماليتها أو وكيله أو إلى الحاكم إن لم يقدر عليها أو إلى أمين إن لم يقدر على الحاكم، فزوجه بضمها وذلك لأن المقصود المودع أن يكون ماله في المصو محموظاً، يتمكن منه متى شاء، فإذا سافر المودع به، فأتى على صاحبها هذا المقصود.

ولأن حرور السفر دون حرور الحضر، يرقصه أن الإيداع يقتضي الحفظ في الحرور، وليس السفر من مواضع الحفظ، لأنه إما أن يكون موقوفاً أو مأساً لا يوثق بأمنه، فلا يجوز مع عدم الضرورة.

فإن عند المودع من يضمنه إليه من هؤلاء، فحجوز له السفر بها في طريق آمن، ولا ضمان عليه إن تلفت، وذلك لتلا بقطع المودع مع علمه من مهالجه، ويتمر السلي من قبول الوقائع، فإن خاف حينها من هذه الحالة من نحو حريق أو غارة أو نحو ذلك، فبجبت عليه السفر بها حيث، لأنه أحرق وأخط^(٢).

الرابع للحنفية، وهو أنه يجوز له السفر بها مع حضور ماليتها، إن لم يخطف عنها

(١) شرح منتهى الإبرار ٢/ ٤٥٣، ٤٥٤، وكشاف النجاشي ١٤٣/ ٦ وما بعدها، وانظر المنهاج ٢٩٦/ ٩

(٢) تنبيه المحتاج ١٠٧/ ٢، وما بعدها، والفتاوى وصورة ٢٨٢/ ٣ وما بعدها، والفتاوى المطالب ٧٧/ ٢

سواء ملكه، إذ من المعروف في الأصول
والفروع أن الربح يقع لعمال الذي هو أصله،
مكتوب منك لمن له المال الذي هو أصله
وهو مروي عن ابن عمر، ومالك ومولا،
وأبي غلابة، وبه قال إسحاق وأحمد في رواية
عن^(١)

الثاني أنه ليس أصله، وهو مروي عن
عطاء، وبه قال أحمد في رواية عنه^(٢)

الثالث أنه يجب التعدي به، وهو قول
أبي حنيفة ومحمد بن الحسن والشعبي وأحمد
في رواية عنه^(٣)، وحجتهم على ذلك أن فريح
أصحاصل - ب حيث، سبيله التصديق به
وقال السرحسي، ولأن الوديع عند ليح بيع
المشتري أنه يبيع حلكه وحقه، وهو كاذب في
ذلك، وللكذب في شجاره بوجبه العبد،

(١) مختصر الصاوي المصنف لأبي نعيم من ٢٧٩،
والأخصيات الفقهية من ١ لوى من يمينه
من ١١٤٤، والقوانين الفقهية من ٣٨٠ والأقرب
إلى المختار ٢٥٧/١، وبيان المصنف ٢١٤/٢
(٢) مجموع ما روي عن نعيم ١٢٠/٣٠ ومجموع
الصاوي المصنف من ٢٧٩، والإشراف لابن
المعز ٢٥٧/١

(٣) مجمع الأمه وقد المنظر ٢١٤/٢، المسود
١١٢/١١، ومختصر المنظر المصنف من ٢٧٩،
والأختيارات المصنف من ٢٧٩، وبيان المصنف
٢٧/٢، والقوانين الفقهية من ٢٨٠ والإشراف
لابن معز ٢٥٧/١

من صاحبها إلا أن مما ينقص ذلك ما مع
هيئة العاقل وركيله، فله السفر بها إذا كان
أحفظ لها، لأنه موضع حاجة، فيحذر من ما
به الخط^(٤)

(د) التهمة بالوديعة

٥١ - الاتجار بالوديعة مكره في قول
بعض المالكة باعتباره تحايراً لمنع من يأذنه
ربها، سواء كانت الوديعة من أنفرد
والمشكلات، أو من المحروص والمعيضات،
ووضع حد من قبحهم حرمة في المال،
ويصل البعض الآخر فقال بحرمة في المحروص
بحرمة في القفود^(٥)

ولا خلاف من أنفعها في أن الاتجار
بالوديعة يسرى إلى صاحبها بعد استرجاعه على
توزيع الضمان^(٦)، وإن كان بينهم خلاف
فيما يخص الربح الناتج عن اتجار الوديع،
وبذلك على صحة أو لا.

الأول أنه الربح لصاحب الوديعة، لأنه

(١) قاضي ٢١١/٩ وما بعده، وقطع مباحث
٢٣٨/١

(٢) كفاية ما ب قرطبي ٢٢٥/٢، وما ب حنبلي
٢٥٥/٥

(٣) الإشراف لأبي معز ٢٥٧/١، وبيان المصنف
٣٠٤/٢، وقطع لابن الجلاب ١٧١/٩، رسالة
على المعاصية ٨١/٢

والنوري والديت وأبو يوسف وأحمد في رواية
عنه^(١)

غير أن الإمام أبو يوسف قيد استحقاق الربح
بوجه الودعة، أو أضافه الضمان للمودع، فطالب
بما يطع المودع الربح إذا أدى الضمان أو
سلم عينه، بأن يعها، ثم لئن أضاف ودعها
إلى ملكها.

وقال بعض مدحري المالكية، إنما يطع به
الربح في رد رأس الثمار كما هو، وإنما إن لم
يودع، فلا يحل له من الربح قليل ولا كثير
هكذا ذكره أبو محمد عيسى بن أبي زيد في
شراعه^(٢).

أما الحسن، أن الربح يكون بين المودع
والمودع على قدر التمتع، فحسب معرفة أهل
الحبرة، فيقسمه بينهما كالمضاربة، وهو

بذلك حديث قيس بن أبي هريرة الكعبي،
قال: كنت مع الأوسابي بالعقبة، وكنا نسمي
الضمانرة، قال: فأتانا رسول الله ﷺ،
وسمعنا باسم هو أحسن مما كنا نسمي به
أنصب فقال: يا محضر المجد، إن هذا البيع
يحتضه الله (الحلف، مشروء بالصدق)^(٣)
ومجرباً بالحدوث في إيجاب التصديق
بالفضل^(٤).

أما، أن الربح مودع، إذ هو ثمر عمله
وجهد، وإنما يستحقه بضمته، لأن ضمان
ودعها وقت الاتجار بها به، ولأنه لا يكون
أسوة حالاً من الضمان، به عتق أن الضمان
إذا تاجر بالمال المنصوب فربح فهو له، فإذا
كان الضمان به المودع مودع رأسه، ولأن
المودع لم يدع المال إليه بمرض طلب العمل
والربح، وإنما أراد حفظ الودعة به، فيكون له
أصل ماله دون الربح

وهو مروي عن القاضي شريح، والحسن
البصري، وعطاء بن أبي رباح، والشعبي،
ويحيى الأصبغ، وزعمه، به قال مالك

(١) حديث قيس بن أبي هريرة: فأتانا رسول الله ﷺ،
وسمعنا باسم هو أحسن مما كنا نسمي به أنصب فقال: يا محضر المجد، إن هذا البيع
يحتضه الله (الحلف، مشروء بالصدق) ومجرباً بالحدوث في إيجاب التصديق
بالفضل.

(٢) صحيحه بتمامه
(٣) انظر ١١٢/١١

(١) صحيح الآثار دمج معنى ٣١٣/٢، رسالة عن
الامامية ١٨٩/٢، وقاية الطالب الوراء في
وحدانية المقر على ١٥٥/٢، ومواهب الجليل
٢٤٤/٥، وبنية كنهه ٣١٢/٢، والمواهب
المعقوبة ص ٣٨، والساج والإكليل ١٥٥/٥،
وسيرة النوري في حياة ١٢٠/٢، ومناصر
النداء المصرية ص ٣٧٩، واختيارت الدواوين
من نقاري في تيسره ص ١٤٧، والإشراف
لاين اخترا ٢٥٧

(٢) حيزه رسالة الحسن بن رجال عليه ١٨٩/٢،
وسمع الآثار ١١٢/٢

وإن كانت المودعة نقداً فإنه مكروه وذلك لأن مثله كعقبة. فالصرف الواقع فيه كلاً تصرف، أو أنه تصرف بما هو مظنه أن لا يأخذ ربه، بل بما يرد لملكه، فكان حراماً من الحفوف. ومحل كراهة لسلب التقدية إذا لم يبيع به وبه ذلك أو بمسحه، بل لا يجهل، ولا أبيع في الأول، ومنع في الثاني^(١)

وأجزؤه بعضهم إن كان به مال به وفاء، ولشاهد على لاقراض ووجه الجواز. المسانير والدرام لا تنضم، فكانت لا مضرة على المودع في ارتفاع الوضوع بها إذا دمتها، وقد كان له أن يرد منها، وينسك به مع بقا أعيانها، ولأن المودع قد ترك الانتفاع بها مع القصور، فقد لمودع الانتفاع بها ويجري ذلك مجرى الانتفاع بظن حائضه وصبره سراج

وإن كانت المودعة من المنفقات لأخرى، فإن كانت من أكثر إقتلانه ولا يحسن أمثاله، فيحرم سلفها، كالفسيات، ولا يجوز سلفها كالقراض، وقد تكرر في العلم ثمومه. وقال البيهقي: "الأظهر عند الأصم، قد حلق الفحش على اختلاف في الجواز، فقال: "إن رأى أن سلف إلى المودع، فإن كان

رواه عن الإمام حماد قال ليس ببيعة رهو أصحابها. وبه حكم عمر بن الخطاب رحمه الله. إلا أنه يتجر به على غير وجه العدوان، مثل أن يعتقد أنه مال نفسه، فيشبه له أنه مال غيره، فقد يقتصد الربح بلا ريب^(٢).

و) - استقرض المودعة

٥١ - لا خلاف بين العلماء في أن اقتراض المودع للمودعة يحرمها مضمومة في ذمته على كل حال. وأما اقتراضه منها بغير إذن صاحبها، فقد استدلوا بغيره في جوازها.

فصل المائكة في المداغة، فقالوا يحرم على المودع لا يتسبب المودعة إذا كان فقيراً، سواء أكانت من الليقيات أم من المشتبه، وذلك لتضرر مالكة بعدم ائتماره. نظراً لإعدامه

٥٢ إذا كان مومراً فينظر فإن كانت المودعة عرضاً قيمياً، فيحرم على المودع سلفها حال الزواني لأن مثله ليس كعقبة، لا اختلاف الأعراس باختلاف أئتماره، وأنه يبيع القمري وشربه من حيث هو تصرف في ذلك القمري بما هو منه علم وجاه^(٣)

(١) مستحسن الفتاوى بمصرية لابن بديع ص ٣٧٩، وجموع فتاوى ابن تيمية ١٣٠/٣٠، والموطأ ٦٥٥/٢

(٢) الزواني ليس ظن ٥/١

(٣) الزواني على ظن ١١٥

(١) - استعمال الوديعه

٥٢ - استعمال الوديعه للوديعه و الاستماع

بها، كتركوب التذات، وبنسب التزويج وهو ذلك
كما أن يقع بذلك صاحبها، أو يعبر عنه، فإن
استعمل الوديع بوجه، فلا خلاف بين الفقهاء
في حل قسه ومشروعيتها^(١).

أما حيث يخص نصيب الوديع بالاستعمال
للعاديين فيه، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على
ثلاثة أقوال:

الأول للمحمية، وهو أنه لا ضمان على
الوديع باستعمال الوديعه للعاديين فيه، وهذا
مستحب مولاهم يستأنف الشك في الإذن، وأن
الإذن بالاستعمال ليس بحد لحد الوديعه،
لأن الشيء إنما يحد به بقاءه، والاستعمال
لا ينافي الإبقاء، وقد صح الأمر بالحفظ مع
الاستعمال^(٢).

والجاء في المدة ٤٩٢ من مجله العامة
لما في الوديع أن يستعمل الوديعه بدون
محابه فيه أبداً أن يجرها، ويجب لها
ويرها^(٣).

(١) الإكساح لابن السيد ١٠٠٥/٢ والإسراع على
مناقب أمير الملة زين العابدين ٢٥١/٢، رد المحتار
٢٦٣/٢

(٢) الشرح ٢٦١/٢، في راجع الوديع للأخيار ٥

بمعه ما فيه لا بغيره ذلك فيجب عليه ربي
الوديع أو معه كرم طبع حاز - بين كان به
من شكره في حجر

وساء على ما تقدم قال من لم يملك وإذا
بها ما لا يحرم نفسه، ثم رد مكتبها عليها،
تلك الحيل يري، من المشهور وقد جاء في
المنهاج أن من الوديع وجلاً تولفه أو ما يكال
أز يورث نفسه، ثم رد مثله مكانه، فلا ضمان
عليه بعد الرد^(٤).

وقال الشافعي في هذه الخصائفة إن كان
الذي رد مكانه يتخير من فوائده وجرهه،
فصاعت غداً يورثه من من ما سلف يعط
وإن كان الذي وضع بدلاً مما أخذ لا يتخير ولا
يعرف، ضللت المتأخره ضمنها كلها^(٥).

وقال ابن أبي عمير إن علم الوديع علماً عاماً
فيه فيه أن صاحب الوديعه يأخذ بذلك، فلا
أمر به. وهذا ما يعرف من رجل خبيره
خبره فانه رد له، حركته عنده، ومن وضع
في ذلك، شئت، لم يجر لأقرب من^(٦).

(١) تاج والاكيل، راجع المليل ٢٥٢ ٢٥٥

(٢) فقه حسي حبيب ١١٤/٢، والمنهاج

٢٦٣/٢، والرد ٢٦١/٢، منه ٢٧٩

(٣) الأم لثاني ١٣

(٤) منبر الخليل في تبيين ٢٤٤/٢

يستوجب صمد^(١)

وعد مبد الشافية، الحائات موتهم بتضمينه
في هذه الحالة بما إذا كان استعماله للوديعة
حالة مضمونة أم إذا كان له مدبر فيه، أو ليس
ثبوت المودع يدفع الثبوت عنه، أو ركب اليد
بالحا فيها أو سلبها، وكما لا سعاد إلا
بالركوب فلا ضمان عليه يثبت، لأن ما قدور
فيه طرف، فبذلك عن كونه مضمون، وهو، وإن على
المحسب من سبل^(٢)

والثاني للشافية، وهو أن الإذن فلو ديع
باستعمالها بقصد عقد الوديعة، لأنه شرط
بإقراض متعدي العقد فبصد، ثم ينظر بعد
ذلك فإن استعملها انقضت عليه فبصد^(٣)،
وكيف العين مضمونة، إلى الحاقاً بصد
أما به بصحبتها في الضمان وإن سم
يلتصها بغير أمانته، إنحازاً لعائد الودعه
بصحبها في عدم الضمان، حيث إن عائد
الوديعة كصحبته في ضمان واحد^(٤)

واشئت لاحتائه، وهو أن المالك إذا ذن
للوديعة باستعمال الوديعة، فاستعملها حسب
الإذن، صارت حرة مضمونة، فالرهن إذا
أذن به للمودع استعماله، وإن سم
يستعملها، فهي أمانة، لأن الاستماع صير
مضموناً، ولم يوجب، فوجب تعلل ما هو
المقصود، وهو الاحتفاظ، فبقي وديعة^(٥)

أما إذا استعمل الودع الوديعة بصير ذن
وجهاً، بعد أن أم القميه عن أن فعله هذا لم يرد

٢٢٣/٢، والقبول ١١٥، ١١٥، مجمع لأبهر
٣٤٦/٢

- (١) حلية الشروقي عن تحفه المصنف ١٠٥/٢
- (٢) حاشية الملبوي على شرح الصنع ٨١/٢
- (٣) ربيعة المحتاج وماتيه الشروقي عنه ١٠٥/٢
- (٤) حاشية الشروقي على حاشية المصنف ٢٦/٢
- (٥) كتاب الدع ١٦٧/٢

- ١٠ البدائع ٢/٢، والبحر الرائي ٢٧٧/٢ المقود
- عنده ٢/٢، وليس ضمان ١٧٩/٢، ١٨٥/٢
- فقدان ٣٣١/٢، والمعلوبين رحيمه ١٨٥/٢
- والاشراف لرس المنظر ٢٥٦/٢، وكفاية الطالب
- الرباني ٢٥١/٢، دسارح تحصيل وقناع
- والاكمل ١٥٤/٢، وشكافي في حاشية
- عن ١٠١، وكفاية الصانع ١٩٥/٢، شرح مستدر
- الإمام ٢٥١/٢
- (٢) مسمى المصنف ٧٦/٢، ورفض الطالب
- ٢٢١/٢، ونحة الصنع ٢٢٢/٢، وشرح مستدر
- لأدات ١٥٤/٢، وكفاية الصانع ١٩٦/٢
- (٣) شرح الشروقي على حاشية ١٠٥/٢

لعوي - لأن الضمير وجب دليلاً للمفسر
الواقع، وقد أضع المأمور إلى الوقوف^(١).

وقال ابن جسيم: ولأنه مأمور بالجموع في
كل الأوقات، فإذا خالف في البعض ثم رجع
أنى المأمور، كما إذا استأجره شخص
شهرًا، فترك الجموع في بعضه، ثم جعل في
سبقي، ضمن الأجر بفدوه^(٢)، وقال في
مجمع الأنهر: ولا شيء، إنما يبطل بما
يأتيه، والاستعانة لا يثبت الزيداع، وإن
صح الأمر بالجموع مع الاستعانة بهما، فإذا
قال عاد حرك العقد^(٣).

وفي البحر الركني نقلاً عن الشهيرة: ثم
مرول ضميراً عنه بشرط لا يعرف على لعوي
في التبعي، حتى لو سرح ثوب لودعة لئلا،
وفي عمره أن يتيه مهراً، ثم سرح لئلا، لا
يرأى للعقد^(٤).

والثاني، لشانبه، والحدابة ورور، وهو أنه
لا يبرأ من المسكن، لأن حكم الودعة، وهو

وهو الملكة والشانبه غير أن استعماله بما
يؤثر به صاحبه، وجب عليه أحقية متنها
لزمه عن لعوي، التي ثبت في يده بعد التبعي،
لارتفاع الأمانة.

وقد قيد المانكة وجوب لأحدها لتعلق في
هذه الحالة فيه، إذا كان مثله لأحد ذلك ولا
غيره^(٥).

وقال الشافعية والحنابلة، بطل عقد الإيداع
تعلق الوديع على إيجابه باستعماله والإيداع
بها، وجب عليه ردّها فوراً إلى صاحبها، لأن
وله صارت غايته كالتعصّب^(٦).

والشافعية المتهمة فيما إذا أزيل بعينه على
نوعه، فإن ترك يبيد القوت أو كروب الأمانة
بحر ذلك، وردّها عنه سلمه، وعاد حفظها
لصاحبها، فهو مرول ضميراً بالوقوف أم لا؟
وقدك على عربي.

وهما المحمية بالملكبة، وهو أنه مرول
الضمير عنه لمرول ما يودي إليه^(٧)، قال

(١) حجة المحتاج ١٢٢/٢، ضمن التعاليف ٨١/٢،
ومواهب الجليل ٢٥١، ٢٧٤، وروايتي على
جليل ١٤٦/١.

(٢) ضمن المحمّدية رجحان الرملي عليه ٧٦/٢،
بحجة محتاج رجحان المصنف عليه ١٠١/٢،
وشرح منتهى الإرادات ١٢١/٢، وكذا مفتح
١٤٦، ١٤٥.

(٣) مجمع الأنهر في مسائل ١٠٠، ١٠١/٢، ١٠٢.

درة التمييز ٢٤٨، راجع دلائل
١٣٤/٢، والرقعي على جليل ١١٤/٢.

(٤) رد المحتار ٢٤٩/٢،
(٥) شرح الرافعي ٢٧٧/٢،
(٦) مجمع الأنهر ٢٤١/٢،
(٧) البحر الركني ٢٧٧/٢، وهو غير الآحاد
٢٤٩، ورد مختصر ٢٩٨/٢.

إذ لم يسودح نائب عن المدعى في الحفظ،
وليس نائباً في شيء آخر^(١)

وإذا أقر الوديعة، ثم رد مثلها في مكانها،
فقد استند الفقهاء في صحة

قبول المستعبد: إذ رده بحسبها ثم يضمن،
ويشرد مثلها حينئذ

وعال ذلك بسطه عنه الصانع لأن الضمان
يلزمه بالاعتاق، فإذا أرس ظلك بالرد، وحسب أن
يرول الضمان، بوزال سببه الموجب له

وقال الشافعي: يضمن في الرجوع
جميعاً^(٢)

٥٤ - ولو أخرج ذراهم الوديعة ليقبها، ثم
ردّها إلى مكانها، علم بقبضها، فقال الشافعي
والحنابلة: يكون ضماناً له، لا رد الإخراج
على هذا الفرض ضماناً وعدواناً، فيحصل
الوديعة، ويضمن لتقصيره في مال غيره بدون
إذنه لأنه ارتفع الاستمانة، ونبت الضمان

(١) لا في نسخة من نسخة مسند أبي داود ٥٧٩/٢
وذكر الحاكم ٢٨١/٢، وشرح الصنع لملائي
٢٨٨/٢، والمقدمة ٧٦٩ من الصفحة

(٢) لإتلاف حتى سفل العلاب نفاضي عند الوهاب
٤١/٢، وسليمان بن سعيد ٢١٠/٢،
والمراقب على مدعي لعل العلم لأن المتن
٢٠٠ ١، ونيسر الرائق ٢٧٧/٧، ورواه
تطهير ٢٢٤/٦

الاستمانة، ارتفع بالعدوان، فلا يعود إليه إلا
بموجب جديد، ومن يوجب، فلا يبرأ من
الضمان^(٣)

(ج) - إتيان الوديعة

٥٢ لا خلاف بين الفقهاء في أن إتيان
الديع للوديعة يستوجب ضماناً، واعتباراً
تعدى عليها، وقرب حينئذ حكمها على
صاحبها لمصلحة نفسه ومنع فتنه، وعلى ذلك
نصت المادة (٧٨٧) من مجلة الأحكام العدنية
على أنه إذا صرف المسودع بقود الوديعة في
أمر نفسه، استثنى منها ضمانها

و لو أقر الوديعة قطع يضمن بمالكها، كما
إذا كان صاحب المديعة عبداً، ففرض الحاكم
من القود المودعة عنده أو من الطعام والكسوة
المودع لديه بقية لزوجته أو من درهمين
من ثوبته، فصرف الوديع حكمه الضميمة
المعروضة من الوديعة إليهم فقال الحنفية لا
يلزمه ضماناً، بخلاف ما إذا صرفها بهم بدون
إذن الحاكم، حيث يكون عليه الضمان، لأنه
تصرف في مال الغير بلا ولاية ولا نهاية عنه،

(١) الألف ٦٠/٢، وأسس الصحابي ٢/٨، ورواه
الطائفي ٣٣٥/٦، وتقدم المحتاج ١٣٣/٧
والمعتمد، وشرح من الإبراهيم ٤٥٤/٢، وكتاب
الضمان ٢٩٦/٤

فلا يرون عنه لا يستعانون

وكال الحنفية ومالك بسقط عنه الضمان بالقرء، لأنه وإن صدر صاحباً بالإخراج فله عاد إلى قولنا برد الوديعة إلى موضعها، فيبقى عن الضمان^(١)

ولو كانت الوديعة بقوداً أو شيئاً من التمتعات التي لا يصحها التمتع، فأنفق أو ودع بعضهما، لم يملك الثاني، فقد مضى الحب والمالكية والحنفية على أنه يضمن قدر ما أنفق، اعتدوا بضمير بالكل، ولا يضمن الثاني، لأنه لم يوجد منه إلا إتلاف ثوب أو ثمن، والضمن إنما يجب بقدر الضياع، وقد خالف في بعض دون البعض، ولأنه في الثاني احتفظ للمالك، وبما أنفق لم يضمن الثاني، فهو كما لو ودعه ومعتبر، فأبى أحدهما، لا يكون ضماناً للأخرى^(٢)

ممن رد مثل ما أنفق من مكانها، فقال

- (١) بداية المصنف ٣١١/٤، والإشراف لابن المصنف ٢٥٥/١، بدوية القطيعين ٣٢٤/٦، شرح منتهى الإرادات ٤٥١/٢، كشف القناع ١٩٥/٤، شرح المبطل للأمامي ٢٥٨/٣.
- (٢) مجمع الأنهر ٢٤٢/٢، راجع مصنف ٢١٣/٢، والفقرى الهندية ٣٤٨/٦، والمبسوط بدويسي ١١١/١١، وشرح المحلة للأمامي ٢٥٥/٣، وفهرج لابي جلاله ٣٧١/٣، والمصنف ٢٧٧/٤، والمبسوط ١٤٧/٤.

الحنفية والشافعية والحنابلة يضمن الكل - إذ حلفه - لمانعي خلف لا يضمن - لوجود إتلاف لكن منه، البعض بالإتلاف، واليامي بالحلف، لكون الخلف إنشائياً

أما إذا سعى المملوك من مال الوديعة، ثم هلك المال، فإنه لا يضمن المالك الذي سعى، لأنه باق بحالته كما كان، ويضمن المملوك الذي طرحه عليها وحده، لأن الضمان نعلق به أخذ، فممن يضمن غير ما أخذ، سبيل أنه لو تلف في يده قبل رده، فلا يضمن غيره^(٣)

وجاء مالك إذا أنفق بعض الوديعة، ثم رده مثل ما أنفق في مكانها، فلا ضمان عليه إلا تلفت^(٤)

ولو أخذ بعض درهم الوديعة لبيعها، فبعضها، ثم ودعا إلى موضعها، فتلفت، فذلك الحنفية ومالك لا ضمان عنه، لأنه وإن صار صاحباً بالأخذ، فقد عاد إلى قولنا برد ما أحده من مكانه، فيرى عن الضمان، ولأن

- (١) رد المحتار ١٩٨/١، والمبسوط ١١١/١١، والبدائع ٢٦٣/٦، والفقرى الهندية ٣٤٨/٢، ومجمع الأنهر ٣٤٢/٢، راجع السمعاني ١٩٢/٧، وكشف القناع ١٩٧/١، شرح منتهى الإرادات ٤٥٤/٤، راجع المبطل ٢٥٨/٣، ودويدة الطائيل ٢٣٦/٢.
- (٢) المندوحة ١٤٧/١٥، والتمهيد لابن الجمل ٢٧١/٢.

ط - التصرف في الوديعة:

۵۵ - المراد بالتصرف في الوديعة هنا كل ارتباط عقدي يشته الوديعة، ويكون محله الوديعة، مثل بيعها وإيجارها وإعارتها وبيعها ورهنها وإراضها وبشر ذلك.

وهذا الارتباط إما أن يجريه المودع بإذن المودع، وذلك مع نصرة صحيحاً مشروطاً بطريق البهالة عن المالك، ولا ضمان عليه فيه لأن أمر الإنسان غيره بالتصرف في ملكه صحيح معبر شرعاً^(۱)

وأما أن يجريه المودع بغير إذن المودع فتكون ضامناً وعلى ذلك نصت المادة (۷۹۶) من المجلة المتعلقة على أن المستودع أو أجزاها أو أجزاها لا يجر أو رهنها بدون إذن صاحبها، فهلكته، أو نقصت قيمتها في يد المستأجر أو المستثمر أو المرتهن، فلا يقضى

رفعه جعل الضميمة للمالك الوديعة في هذه الحالة الضار في تسليم الوديعة أو في بعض المستأجر أو المستثمر أو المرتهن^(۲).

نفس الأحد ليس بالمالك، ونبه الإلتلاف ليس بالإنشاء، فلا تجب ضماناً، كما لو سرق أن يمسكه مال إسمان، والأصل فيه ما ورد عن النبي ﷺ إن الله ينجو لأمتي من وسمها - أو حدثت - به نصب، ما سم تعمل من أو تكتم^(۳)

وظاهر الحديث يقتضي أن يكون من حدث به النفس عموا على العموم إلا ما خص من ذلك^(۴)

ولذلك لا لشائعية والحامية بعض ما أخذ وحده، ولا يرتفع ضمانه بالرد إلى مكانها، لأنه أخذ على وجه التعدي، فيعلق الضمان بدمه بالأحد، بدليل أنه لو قل في يده قبل رده ضمانه فلا يبرأ، لا يبرده إلى صاحبه كالمصروب^(۵).

(۱) حديث: لا والله تجار لأمتي، أخرجه البخاري (فتح ۱/۱۹) - ط السلفية، رسل ۱۱۷/۱ - ط الحلبي، من حديث أبي هريرة، ولقد لبخري

(۲) بداية شمسها ۳۱۰/۱، والإشراف لابن المنذر ۲۵۵/۱، والتبسيط ۱۱۲، وبلد الفناج ۲۱۳/۱، وصيغ الآثار ۳۱۲/۱، وشرح المجلد للأمامي ۱۵۸/۳، وقيل بالفتح ۲۷۷/۱

(۳) تحفة المحتاج ۱۱۲/۱، والفتاوى لابن عباس ۱۷۷/۱، وشرح مشيخي الأركان ۱۵۱/۲، وكشاف الفناج ۱ ۱۷۷

(۱) عند المحكم ۶۶۳/۱، ۲۶۷، ۲۷۰، ودروسة الطائفي ۳۳۱/۱، ونسب المحتاج ۸۸/۳، ركنا الفناج ۱ ۱۷۷ - ۱۷۲

(۲) دور المحكم ۲۶۹/۱، وشرح المجلد للأمامي ۲۷۲/۳

الإيل إلى مكة، وأخذ الكراء، كان الكراء له،
لأنه وجب بمقتضى، ولست العلة كالولد ولا
الصوف واللين، فإن ذلك يولد من الأصل
فيملك، حلك الأصل، وهذا غير متولد من
الأصل، بل هو واجب بالمقتضى، فيكون
للمالك^(١)

والثاني للمالكية، وهو أن صاحب الربيعة
إن لم يملك الربيعة بالحوار بين أن يشرها
ويأخذ أجرها، وبين أن يتركها للوديع ويضمه
فيمتد، ولا شيء له من أجرها، جاء في
المعونة قلت، لو أرب إن استودعي إيلاً،
فاكرتها إلى مكة، أكون لربي من الكراء شيء
أم لا؟

قال كل ما كان أمسه أمانة، فأكراه، بربه
مغير إن سلمت الإيل ورجعت بحالها هي أن
بأحد كراءها، ويأخذ الإيل، وفي أن يتركها
له، ويضمه قيمتها، ولا شيء له من الكراء إذا
كان قد حبسها عن أسوائها ومنافعها، وهذا
يقتل رجل أكرهه رجل ثابة، أو أكرهه ثابة إلى
موضع من الدوايح فتملى عليها، لأن أصل
هذا كله لم يضمن إلا بتعليه به^(٢)

(١) المبسوط ١٢٩/١٦

(٢) المبدية ١٥/١٥٧، وانظر النجاشي والإكامل
١٢٨٩/٥ والفرقاني على خبر ١٢/١٦ -

وعملوا عدم جواز تلجيرها من قبل الوديع
لآخر، بأن الإجارة عقد لازم، ولا يدع عقد
غير لازم، فهو جاز للوديع تلجيرها لمعاملات
الإجارة غير لازمة مع ثبوتها لازمة.

وقالوا ليس له أن يغيرها أيضاً، لأن الوديع
غير مالك لمناطع الربيعة، ولما كانت الإجارة
مطلباً للمناطع، فليس من الممكن أن يملك
المرء شيئاً لا يملكه وليس له أن يربها عند
قتر، لأن المرء من إيلها حكماً، وليس لشخصي
أن يبيع حبه يملك الثوب بلا أمر صاحبه،
بالإضافة إلى أن الرهن عقد لازم من جهة
الرافع، والربيعة يست عقد لازم كملك
ليس له أن يبيع الربيعة أو يربها لأخر بلا إذن
ويطعمها إليه، لأن بيعه وبه لا تفقد يولد
رضا ملكها^(٣).

٥٦ - ولو أجر الوديع الربيعة تمديداً، فهل
يستحق أجرها، أم أنها تكون لمالكها؟

للإمام في المسألة قولان

الأول: للمحمية، وهو أن الأجرة تكون
للوديع بمعاينة ضمان الربيعة، كما يضمن
القاصب مائع المصنوع مقابل ضمانه^(٤)
قال السرخسي ولو أكرى - أي الوديع -

(١) مير الحكام ٢٦٨/٢

(٢) الفتاوى للعلامة ٣٦٦/١

یہاں، لایا یہ صورت بدستور^۱ وقتاً
الکائناتی، لأن المالك لما طلبه من وديعه،
فقد عزل عن حفظه، والمريض لما جحد
لوديعة حاكم حضرة المالك، فقد عزل عنه
عن لحفظه، فانسح العقد، بقی مال العبر
فی ۷۰ بعد إینه، تیكون مضموناً علیه، فإذا
ذلك یقرر فیما ۲

عبر أن الحسنة اشتهر هو المستحقة منحة
شروط

أولاً، أن ينكر الوديع أصل الإيداع، لأنه
لو دعی أن المالك وهبها له أو باعها له،
وأنكر صاحبها ذلك، لم یملك، فلا ضمان
من الوديع

ثانیاً، أن یقع الإنكار بحضور من یحضره، لأن
حضور من یقدم علیه عند حال حیه یستد من
بأنه یحضره وللمصلحة عرفاً وعادة، لأن
الإيداع من السر ولا یجوز إخفاءه، فکذا
من غیر المالك حال ۷۰ عقد منعی، فلا
یکون سبباً لوجوب الضمان

ثالثاً، أن یتكون جحد من یهد أن طلب
ذلكها من یوم مضاه ودهاء، لأنه لا مال

۱ کتاب الطاع ۲۵/۱
۲ لسان الکر ۲/۲

وإن كان على المودع دين، ففرض الوديع
دينه من مال الوديعة، فقد نص الحنفية على أنه
یضمّر ما لئاد على التصحيح، ولو كان من
جس الوديعة^۱

وهذا بعض الحديث إلى أنه لا ضمان، على
المودع بذلك^۲.

(ي) - جحد الوديعة

۵۹ - ذهب فقهاء إلى أن صاحب الوديعة
إذا ضلها من ثوبع فحسبها، ثم أقر بها أو
أقام المودع ثوبع، عليها، فمضمّر الوديع
بجحد من خذلماً فأساً، ثم جده به هو كونه
له، فتقلب به (ي) بد وصب^۳

هذا اليهودي لأنه بجحده خرج عن
الاستیمان فيها، فلم يرب عنه ضمان بالقرار

۱ مرة عبر، الأخبار ۲۶/۲ والأشبه بالسفر
أمر حیدر ۱۰۲۲، وبحث ۲۶۱/۲
والنكوى الهندی ۲۵۵/۲
۲ شرح تلمیذ الإمامی ۲۹۴/۲، بشار الهندی
۳۵۸
۳ مجمع الأهر ۲/۲، والعارف بهیما

۱۳۲/۲، والشارح ۲/۲، و ۲۰۰ منه العالیس
۲۴۷/۲، وقصة السمح ۲۶/۲، وأمر
المطال ۸۳/۲، وخمسة ۱۵، والرد على
على خیل ۱۶/۲، والفتاوی والکلیل ۲۵۸/۲
وکشف الطاع ۲۹۵/۲، والشرح منتبه الزهدات
۱۵۱/۲

واشئى الشاذية من اصل مصدريه مثو فان
الم ديع لا وديعه لأسد عدي هذا الم
فان حواها على مؤان غير المات، فدانوا. لا
مصاد عيه في ذلك، سواء جرى ذلك في
حصه المالك لى في عيبه، لأن يخبىء ما أطلع
في عمتها، بملاف ما إذا طليها المالك
مجلها، فإنه يكون مالا أصاب

فإن لم يطليها المالك، بل رأى في ذلك
وديعه، فمك الوديع، به يحس، وإن أنك
لم يحس أيضاً على الأصح، لأنه به يسكو
نفسه، وقد يكون له في الإحصاء عرص
صحيح، فأن يرد به زيادة لشعظ، بخلاف
بعد الطذب، نعم، إن ذلك غريبه على أن
غريباً صحيحاً، كما لو طليها به صاحبها
بخصره ظالم غشي عليها به، فجعلها دها
للها لم يطهر، لأنه محس بالمجد
حيث^{١١}

فه ما حال وديعتي عندك؟ سئله على
مضوا، ديع الوديع، فلا حالي فيه

رابع أن يله الوديع من مكنها من
شجود، لأنه لو لم يعلها من مكانه حال
بكره، فمك، لا حالي فيه

العالم أن يكون الوديع معزلاً، لأنه
لو كان عتراء، فإنه لا يصنها بالمجرد ع
أبي عتراء، وبسبب لئما على الحصب،
لعدم تصور حصب العتراء عتراء، خلا
لشخص بر الحس في الأصح، لأن المعيب
يخري فيه عتراء، ولو جوده كان صاماً

سادس أن يكون هناك من يخلط عليه
به، لأن لو جعلها في وجه عتراء، خلط
عليها شئف، إن أكر لئما، ثم شئف، فإنه لا
يصنها لأنه إن أكر، فمك حنطها حانكه،
لا نفسها عنه

"سابع أن لا يخلطها الوديع بعد
جعلها، لأنه لو جعلها، ثم أحصرها، فقل
له صاحبها ديعه ربة عندك، فمك، وإن
أمكن من حبها أحده، فلم بأخذها، ولا
صان على الوديع لأنه يذاع حديد، وإن لم
يسكنه أفلها، فمك، لأن لم يح الرد"^{١٢}

- والدر المسمى ٣٠، ٤٠، والمندى المسمى -

٢٤٩/٢، والمندى المسمى ١١٦/١

(١١) المسمى بمطالع ٣٣، ٤٠، (ووديه الطالبي

٢٤٩/٢، وضحه مساج ٢٧/٢٧

(١٢) المسح ١، ٢٧/٢٧، ومجمع لا هو -

دموى تهلاك قبته، فلهذا لا نقبل بيته، إلا أن
يُقر المورع بذلك، فحسبنا لا ضمان على
الوديعة، لأن الإقرار موجب بنفسه في حق
المقر، ولأن الماقيس إذا عُدته خصمه، كان
مُتَبَوِّناً لقول^(١)

إذا جحد الوديعة بالوديعة بأن قال ليس
لك صدي وديعة، ثم أقام السمة على أنها
هتكت بعد الجحد أو معطفاً، فإنه لا يسمع
بيته، لأن العقد يرتفع بالجحد، فالحديث
ثمير في ضمانه، والهلاك بعد ذلك يحرر
الضمان، لأنه سمعه

وإن أقام الجعنة على أنها هتكت قبل
الجحد، نسمع بيته، ولا ضمان عليه، لأن
الهلاك قبل الجحد لم يثبت ناله، فقد ظهر
لشهاد العقد قبل الجحد، فلا يرتفع
بالجحد، فظهر أن الوديعة هتكت من غير
صحة، فلا يقض^(٢)

وقال ابن تيمية إذا أنكر الوديعة أصل الإبداع
عند طلب الردعة، فشهدت البيعة عليه به،
فأدام البيعة على رده، ففي قبول بيته بالرد
خلاف مشهور

والجيب على المدعي عليه^(٣)، والمدعي منه
هو الخصم بالأصل، والأصل أنه لم يردعه،
فكان المودع به.

قلو أقام المدعي بيعة بالإبداع، أو اعترف
بها المدعي عليه، حراب بها^(٤)

٦٠ - وفي ضمان الوديعة بعد الجحد، إذا
ادعى ذلك الوديعة رُدَّ على يد ذلك، خلاف
بعضهم، وتخصيص هذا به

قال النسيب إذا أنام رب الوديعة البيعة على
الإبداع بعد ما جحد الوديعة، وأقام الوديعة سنة
على الهلاك، فنظر

فإن جحد الوديعة أصل الإبداع، بأن قال
نمودع لم تودعي شيئاً، فالوديعة صامتة،
وبيته على الهلاك بعد الجحد مرفوضة إذ
شهد انشود على أنها تلتعت بعد الجحد،
لأنه صابر بالمجحد صائب وهلاك المفسون
في يد الضامن يقرر عليه لضمان. وكذا إذا
شهد على أنها تلتعت قبل جحد، لأن السنة
لا تقبل إلا بعد عدم الدوى، وهو متناقض
في كلامه، فجحد أصل الإبداع يصح من

(١) لمصوط ١٦٧/١٦، والقصوي الهلب ٣٥٦/١

(٢) تقديري الهندية ٣٥٦/١، وسالم الصالح

١١٢/١، ومجمع الأثر ٢/٢٤١، ربحه العالق

على البحر الرائق ٢٧٧/٧

(٣) حديث البيعة على المدعي، ٤ أخرجه البيهقي

٣٥٦/١ ط فقرة المعامد العشائية، إسنده

صحيح

(٤) المذهب ٣٦٩/١، ورواه خلاص ٢/٢٢٦.

وإن كلف صفة وجوده، لا يلزم تسليم شيء بنبذ أو ما تذكّر عندي وديفة، أو شيء، صدق بي دعوى الرد وانتلف لأنها لا تنال كلامه الأول.

وإن اعترف بأنه كان باقياً يوم الوجود لم يصدق بي دعوى الرد إلا ببينة، وإن ادعى الهلاك فكذلك يجب إنذاره، والمذهب أنه يصدق بيته ويضمن^(١)

وقال الحنابلة إذا أنكر ودفع أصل الإبداع، فقال: لم تودعني، لم أقر بالإبداع أو تيب عليه بالنسبة، فلهذا رد أو تلبس ما ليس لوجوده، لم يقبل من ذلك، لأنه صار ضابط بجموده، مضافاً على نفسه بالكذب الضالقي للأمانة وإن أداها عليه بيته فلا سمع، تنكفيه بها بجموده وإن كان ما ادعاه من الرد أو التلبس بعد جموده، كما لو ادعى عليه بالوديع يوم التمسح، فجددها، لم أقر بها يوم التمسح، ثم ادعى أنه ردّها، وطعت بحسب نهيته يوم الأربعة، وأدام بذلك بيته قيات بيته بهما، لأنه حيث يسي بمكذب بها، فإن شهدت بيته رد أو كلف بعد جمود الإبداع، ولم تعين هل ذلك التلبس أو الرد قبل جموده أو بعده؟ ثم يسقط انضمام، لأن وجوب

مقال من الماسم وأشبهه ومصرف وإن الماجنون وأصبح هو صدى بالجمود، ولا يمين قوله، ولا سمع بيته بالرد، لأنه أكسها سمعه علم الاستداع

وليل، بغول قوله، قال اللحسي: وهو أحسن، لأنه سمع أدت بالجمود ألا تنكف يته

أما إذا لم يسكر أصل الإبداع، من قال مالك عندي سيء فالبينة بالبرعة^(٢) نعمة

وقال الشافعي: لا دعوى الوديع رد الوديع أو تنعها من الجمود أو بعده، ظهر في صيغة جموده، من أنكر أصل الإبداع لم يقبل دعوى الرد تنال كلامه وظهور حياته، وأما في دعوى التلبس يصدق لكنه كالمصحب يقض، وهل يتمكن من تحريف المالك، وهل سمع بيته على ما يدعيه من الرد أو انتلف؟ وجهان: أحدهما: نعم لا حتمال أنه سيء فصار كمن ادعى وقال: لا بيته بي، ثم جاء بيته فسمع، معنى هذا لم قامت بيته بالرد أو الهلاك من الجمود سمعت المظالم وإن طاعت بالهلاخ بعد الجمود ضمن لحياته

(١) الزواجر على غيل ١١٩/٦، والذخ والإكسبل ٢٥٨/٥

(٢) روضة الطالبين ٢١٣/٦

محقق، فلا يتطبی لأمر متردد فيه.

وأما إذا قال المدعی علیه بودیعة لیدعیها ما لك عدي سيء، أو لا تسحق عني شيئا، فقامت بينة بالابتاع، أو أثر به الوفيح، ثم ادعى ثبعا أو ردا، كان لقول قوله مع يمينه، ولا ضمان عليه، لأنه ليس بصافي لجوانبه، يجوز أن يكون أودعه، ثم نكثت عنده ملا بريقط، أو رده، فلا يكون له عده شيء، ولا تغيب منه دهوي وبيع الرد أو التلف بعد وجوده، لا يفسد الضمان بالوجود، فشيء الماصف قال اليهودي، قلب، وظاهره ولو ألام به بيته^(١)

(ث) - مضيق الوديعة

٦١ - المراء يضيق الوديعة لغيرها فلهذا رقتوى على صاحبها، كان يمسها الوديعة في معارده، أو يجمعها في غير حرز مثلها، أو يحرز إحراما مع التمكن، فتعطل، فإنه يكون ضمانا لها، وذلك لأنه مأمور بحفظها في حرز صلبها بالحرز عن أسباب التلف، وقد أنشئ يفسخ ما الضرم به من الحفظ، فكان ذلك طريقا إلى تضيقه^(٢)

- (١) شرح منتهى الإرادة ٢/ ٤٠، وكشاف المنافع ٢٠١/ ٤ والبدع ٢٤٤/ ٥
(٢) حصاري الهمجية ٢٤٢/ ١ وما بعده، فتاوى -

وأنواع التضيق كثيرة لا يحصر، والمرجع عند الفقهاء في معرفة ما بعد بصيرتها بوديعة وما لا يعد إلى الحرص، وإنه يختلف بحسب الأمانة والأمانة وعملة الناس^(٣)

وقد عد الشافعية منه الصور التالية

(أ) ما لو أقتت تايه في مهلكة، وهي مع وديع، فترك تخليصها الذي ليس عليه به كبر كفة رمتة، أو دبحها بعد تحدر بحبيصها، فمقتته، فإنه يضمنها^(٤)

(ب) أن ينام الوديعة عنها، وهي مع في غير حرز مثلها، وليس مع رقتة مسبقون يحفظونها، لتضيق^(٥)

(ج) أن يدل الوديعة عنها، أو يعلم بها من بصادر المالك رباح أمواله، ويحسب له موقعها، فإنه يضمنها بقت^(٦)

- إبي الطيب السمرقندي من ٦١٩ - ٦١٩،
والقوانين القنونية من ٣٧٩، وروضة الطالبين
٣٤١/ ١، وأمنى المطالب ٨٢/ ٢، وكشاف
الفتاوى ١٨٧، ٢

(١) التتاري الهدى ٣١٢/ ٥، ٣٤٣، ٣٤٤، وشرح
منتهى الإرادة ٢٤٧/ ٢، والفرق الكبرى ٧٥/ ٢
(٢) رقتة المحتاج ١١٩/ ٧
(٣) لجنة المحتاج ١١٩/ ٧، والفتاوى ١٨٥/ ٢
(٤) روضة الطالبين ٢٢٢/ ١، والفتاوى ١٨٥/ ٢
(٥) وكفاة الأخير ١٠/ ٢

الصورة الأولى إذا أكرم الوديع على تسليم
الوديعه لصاحب أو ظالم مدعها إليه، فقد
اختلف الفقهاء في تعيينه على قولين

الأول: للحمية والحاسبه والتابعيه في غير
الأصح. وهو أنه لا ضمان على الوديع، لأنه
الإبراء على وجه دفعه لمن أكرمه فكان كما
لو أهدى من يده بغير حمل من جهته^(١)

الثاني: للتابعيه في الأصح، وهو أن دعوى
إليه تصبح موجهة للمسلم

ثم إن المالك بالحيار إن شاء ضمن
الوديع، لماسرته التسلیم - وتو مضطراً، أو
لا يؤول ذلك على ضمان المباشرة - لأنه خوف
الوديعه على صاحبه، كدفع ضرر عن حبه،
فإنه ما لو أهدى على عهده يخوف الخلفه من
الجوع، ثم يرجع الوديع على المكره بعد ذلك
معه م، وإن شاء ضمن المالك المكره^(٢)

المعزوه الثانية: دعوى الوديعه كذا إذا فهد

(١) قال المحند ٥١٧/٤ والبر التمس ٣٤٥/٢
ومبني رعيه ٦٨٥/٢، والمهد ٢٦٩/١
وكشاف المحتاج ٤٠٠/٤، والمحي ٢٨
وشرح منتهى الإرادة ٥٨/٢

(٢) دعه الطالين ٤٤٢/٦، ولعنه المحتاج
١٢٦/١، راسر مطالب ٨٢/٢، والعليوس
عن شرح المحتاج ٦٨٩/٢

وهذا الحائله من التمسع - لو سمعها
تزوج بطريق الحما إلى من يظنه حاصها
فمبين سطوة، فإنه يضمنها، لأنه موجه على
رهبها^(٣)

والتق يعقده على أن من تصبى المرحب
لنفسان ما لو من الوديع له على مكر
الوديعه، وسرقه، وذلك لإنه يفتحص ما
التمه من تحفظ^(٤)

غير أنه جاء في شرح كعته من كتب
الحائله أن ضمانه في هذه الحالة على الوديع
والمس، أم الوديع، ومما قد دلالة لتحفظ
المسور به، فأنه ما لو دفعها لغيره. ولما
المس، فإنه هو المختلف لها وعلى نفس
قراو الصمان لعدم ته^(٥)

وعن صوره من تصبى الوديعه الخلفه
لنفسها، في ضمن الوديع بها

(٣) كتاب النكاح ٢٠٠/١، وشرح مبني لإهدى
١٥٨/٢

(٤) البحر الرائق ٢٧٤/٢، والمباري الهدى ٣٦٤/٢
ورد مستطير ٣٩٦/٢، وده طالق ٣١١/١
ومنه المحتاج ١٣٠/٢، وحاشي اودني على
نفس المطالب ٨٣/٢، والبراني على حبل مع
البراني ٦/٢، والمواهب عليه من ٣٧٩
وكشفه محتاج ١٨٧

(٥) شرح منتهى الإرادة طهري ١٥٢/٢

فصير يحناني، ونقسم بيهما، ولا صعل
عليه وقيل إنه يضمن لكل واحد منهما^(١)

(٢) - ترك عهد الوديعه

٩٢ خص المائكيه والشافعيه والحنافيه
على أن من مسودع دابة، فلم يأمره صاحبه
بسيها ولا علفه، ولم يسه، فتركها دون ذلك
حتى ماتت فإنه يضمنها^(٢)

أول الجهوتي: لأن عصفها وسفيها من كمال
الحفظ الذي التزمه بالاشيئ مع بل هو الحفظ
معه، لا الحيوان لا يبقى عنه بذورتهما،
فدومها^(٣) وقال النفازي عند الوهاب
الجهناني وديها في مسودع مأثور يحفظ
الوديعه، وذلك بنفس حرسته بها بعطفه،
فكان ذلك عليه كما أنه مؤداه في تركه
ودف عن ذلك الموضح، وفي ترك حملها
عليه، فكان معزاً عنه^(٤)

وهذا هو مقتضى مذهب الحنفية أيضاً، كما
جاء في دهره حيون الأبهرة ملاً عن النعدي

(١) بناء المجهول ٣٦٦/٢

(٢) الأم ٤٦٠، رحمه المحتج ١١٤/٢، وليس
يطلب ٧٨/٣، والإشراك للشمي من القواعد
١٢/٣، وتشرح معده في الإرسال ١٥١/٢.

وكشاف القناع ٨٩/٤

(٣) تروح من الإرسال ٤٥١/١

(٤) الإشراك على مسائل بخلاف ٤٥/٢

الوديع في طريقه، وهي معه، ثم قام صبيها،
أو وضعت يدها ثم سبه، وكما لو كان معه
كيس درهم وديعه، برضه في حجره، ثم قام
وسبه، فضاغ، ويحذر ذلك وقد اختلف الفقهاء
في تضميه بذلك من قولين

أحدهما: لتضميه والشافعيه في الأصح
والثاني: لما جشول وابن حبيب ومطرف من
المائكيه، وهو أنه يضمن الوديعه إذا صبهها
بالسيان، لا مسبانه جنبه عن الوديعه،
وبذلك انتهى القاضي أبو الوليد من رده،
وابن الحاج من عنه المائكيه^(١)

والثاني: لما جشول والقيدي من المائكيه،
وهو أنه لا ضمان عليه بذلك^(٢) قال ابن رشد
الحفيد: اختلف من المذهب في ضمانها
بالتسليم، فمن أن ضمانها في موضع إيداعها،
أو يمس من دفعها إليه، ويضمنها في كل
موضع^(٣)

(١) هداية المشتبه ٢٤٦/٤ - ٢٤٦/٥، ومبهم الأنهر

٢٤٥/٦، والإشراك لابن المنصور ٢٤٤/١

والرواقني على حبل ١١٢/١، وبراميه الجبل

والفاح والإكالي ٢٥٩/٥، ورواية الطالبين

٣٤٢/١، ورواية المصنف ١١٩/٧

والغليوبي ورواية ١٨٥/٢، والمصنفات

المصنفات ١٦٦/١

(٢) الرواقني على حبل ١١٢/١، وموقف العلان

٢٥٦/٥، والمصنفات المصنفات

٢٤٦/٢، والفاح والإكالي ٢٥٦/٥

١٠. إحدى ولو أنفق عليه بلا أمر خاص، فهو
مباح، ولو لم ينسحب عنها المودع حتى هبكت
حصراً، لكن غلبتها على المودع^١.

أما إذا كان مالكه غير سقيم وعنده،
فإنه قد يردون قفط حتى ماتت، فتلحقها في
دفع مولا.

الأول مشاعبة على الصحيح، والمشاعبة
وهو أنه لا ضمان منه، لا مثله أمر مالكها،
لأن الضمان إنما يجب بحق المالك، وقد
رسمي بساطه، فمضت كماله، فأنزل
دائماً، لكنه وإنه بذلك، لأن للحيوان حرة
في نفسه، حتى أنه يعلى^٢.

الثاني لأمر سعيد الاصطعري من الشافعية
واسألهم، وهو أنه يضمنها، إذا لا اعتبار
لنفسه، لأنه يجب عليه سقيمها وأماها لمرءياً
لحرمة امرئ، فإذا ترك ذلك، فهو مباح
بمباشرة ربه تعالى، فكان أمر مالكها وسكونه
مباحاً^٣.

١١. حرة على لأمر كشمود المخط ١٦٦٢ راجع
إلى المخط وحده من ٥٤ ج ٢٤١

١٢. نسخة المخط ١٦٦١/٧ راسي حطت ٧٨١/٣،
ورويها الطائفة ٣٤٦/١٠ وشرح منقح ١٢٠٠
١٥٦٢/٧ وقشاد الشجاع ١٨٦/٩ وقد تأسس
٢٧٥/٩

(٣) العهد ٢٦٨/١ ورويه الطائفة ٣٤٦/١٠

حدثت ذهب الشافعية والحملنة إلى أن ثياب
المصروف التي يصدفها تحت، يجب على المودع
شرها وتقرضها لطريق، بل إنهم يضمنها إذا سم
بصدف، لا بأن تلبس، فإن كان - يضمن فصدف
حصراً، سواء أورد ثيابك بصدف أو سكر^٤.

وإنما هي في تلك الحصة، فقدم يروا ذلك
واجب على المودع، ومن ثم فأنوا بعدم ضمانه
لوحده، فحاشا من صدق، يستقن^٥، وهو
بشر المودع صلياً، ثم لم يضمن^٦، وفي
التعمود تشريفاً لأمر عيسى (الإمام)، وفي
المستودع حثته ما يقع فيه اللوم في صدق،
لأنه يضمنه، ثم يورد بالجهاد، حتى وقع عليه
اللوم، وقد لا يضمن^٧.

إلى إذا كان صاحبها على شرطه ويعرضه
لمرجع المودع حتى يحدث، فقد يضمن إن شاء
عنى أنه يضمن مثله، لكنه لا يضمن

القليوب ١٠٨١/٣، والمفسر لا يضمن
٢٧٥/٩

(١) رويها طائفة ٣٢٦/١٠ وبحث المخط ٣٢٦/١٠
وما بعده، وأسس المخط ٧٦٢/٣
ورويها طائفة الإرباب ١٥٢/٣.

(٢) شرح المفسر في شرح المخط ٣٤٥/٢
(٣) العهد ٢٦٨/١٠ وشرح المخط ٣٤٥/٢
٢٢٤/١

(٤) أسس طائفة ٢٩٢/٣ ورويه الطائفة ٣٢٦/١٠

(م) نقل الوديع

١٢ - اخدمت عفتها في تصحيح الوديع
بنقل الوديع من محله إلى آخرى - أو من ٥ -
إلى حرقة، ونحو ذلك إذا نقل المالك
موضع الإعرار - ثم يحس مكسأته، وذلك
على سائر أنالي

قال السلكي: إذا نقل الوديع من بلد
إلى بلد ضمن، لثمة به، أم إذا نقلها من
مركز لآخر فلا ضمان عليه^(١) وقد جاء في
شرح الأندلس عن أشهب وعبد الحميد - من
لودع جراراً فيها درهم، أو فولاً عيباً نحر،
فبناها من موضع في بلد إلى موضع
فانكسرت في موضعها دابة، لم يضمنها^(٢)

وقال الشافعية: إذا نقل الوديع من موضع - من
غير ضرورة - من صحنة أو دار إلى أخرى
دواب في حرر، وإن كان حرر مثلها، ضمن
على المضمّن، سواء أُنْهَـا عن الفعل أم عينه
بأن المصلحة أم طلق، لأنه عرصتها لثمة
بذلك سواء أُنْهَـا بسبب الفعل أم لا، فإن أم
يكر دواب فيه، بأن كانت مشها فيه أو آخر
منها، فلا يضمن

(١) خواتين لثمة من ٢٧٩

(٢) شايع والإكليل لشمس ٢٥٠

ولو بئها من ست إلى بيت في دار واحدة،
فلا ضمان عليه ولو كان لأبواب آخر - إلا أن
يضمنها بيه تعدي

وكذا لا يضمن إذا نقلها من حرر إلى حرة
أو دوقه ولو في قرية أخرى لا يضمنها ولا
حرفه، إذ لا يضمن الموضع بذلك، فهو كما
لو أكرت لرحل لودع حطه، فله أن يبرع ما
صرد - من ضررها ودوبه^(٣)

وقد جاء في دلاءم للشافعية: ولو استودعه
بها في قرية أهله، فانتقل إلى قرية غير أهله
أو في عمره من القرية، فانتقل إلى حرار من
القرية، وهنكت - ضمن في بخلي

ولو استودعه إيها في حرار، فانتقل إلى
عمره، أو في مخوف، فانتقل من موضع
إلى، لم يكن صفتاً، لأنه رده حراً^(٤)

وقال الحنابلة: إذا لودعه وديعة، ولم يحس
أنه موضع يضمن لرحا، فإن الوديع يضمنه في
حرر منها أي موضع شاء - فإن رخصها في
حرر، ثم بعها عنه إلى حرر مثلها، لم

(١) غريب في دعيه ١٨٢/٢، وروى شافعية من
٢٤١/٢، رأس المصالح ٧٨/٢ وروى
المصنف وجائبة المصنف عليه ٦٧/٢، وروى

المصنف ٨٢/٢

٢١/٢

ويشاركه المودع سائر عرماه الوديع فيها^(١)
وقد علل الحنابلة نصيبته بأن الوديمة يجب
ردها لمصاحبها، إلا أن ثبت سقوط أثره
بالتلف من غير تعدي الوديع أو تفريطه، ولم
يثبت ذلك، لبقى عليه الرد، إذ لم يوجد ما
يردله

وعلى الكاساني من الحنابلة ذلك بأنه لم
يكن مجهلاً للوديع، فقد أنفقها مبيعاً،
لخروجها من أن تكون مضمناً بها في حق
المالك بالتجهيل، وهو تفسير الإلزام^(٢)
وقال السرخسي أصح المسألة أن الأمي إذا
مات مجهلاً للأمانة، فالأمانة نصير ديناً هي
لركته عداً، لأن بالتجهيل صار مملوكاً لها،
من اليد المجهولة عند الموت ينسب يد ملك،
وهذا لو شهد الشهود بها، كان ذلك بحصول
الشهادة بالملك، حتى ينقص الغاصبي لثبوت
بها، والوديع بالتملك بصير مضمناً، ولأنه
بالتجهيل يصير مملوكاً حرمته، وورثته على
أخذها، والوديع يستل هذا التسييط بصير
مضمناً، كما لو دى مارقاً على سرقها، ولأن

بصحبها سواء نقض إلى مثل الأوب أو دون،
لأن ربهما رد حفظه إلى ربه واجتهاده، وأون
له من إخراجها بما شاء من إخراج مثلهاء ولم
يضع منه شريط^(٣).

ومقتضى مذنب الحصة أنه لا ضمان عيب،
إذ لأصل عدمه أن الأمر بحفظ الوديع إذا
صدر من صاحبها مطلقاً عن تعسب المالك،
ولا يجوز تفيد المظن من غير دليل^(٤)

(ن) - تجهيل الوديمة

٦٤ لا خلاف بين الفقهاء في أن الوديع
إذا مات، ورجعت الوديمة قائمة بمعيها في
تركته، فهي امانة في يد الورث، ويجب عيه
ردها للمالك، لأنها عين ماله، ومن وجد عين
ماله فهو أحسن بها^(٥).

أما إذا مات الوديع مجهلاً حال الموصية،
ولم يوجد في تركته، ولم يعرفها الورثة، فإنه
يصحها بالتجهيل عند التفتية والجدالة، لأنه
صح للوديمة عن ربه ظاهراً، وعلى ذلك نصير
ديناً واجب الأمانة من تركته كباقي التجهيل،

(١) المحقق ٢٦٥/٩، وكشاف القناع ١٨٧/٤، وشامخ
٢٣٤/٥

(٢) بدائع الصنائع ٢٠٩/٩

(٣) الإشراف لأثر الصدوق ٢٥٥/١، والحدود (٨٠٦)
من نسخة مصفية

(٤) القيس الرقيق ٦٧/٢٧٧، والمفرد القوية ١٧٢/١

ورد المختار ٤٩٥/١ وما بعدها، وفروع السني

الزراعت ٤٩٨/٢ - وكشاف الصانع ١٩٨/٤

والمخفي ٣١٩/٩، ٢٧٠

(٥) بدائع الصنائع ٢١٣/٦

ها. فمن أجل ذلك يحمل على أنه تسليط
لذلك، بذلك وثق أن رجلاً هناك سلك، وقيمه
قوس حسانير ولرغش وودائع، فلم يوجد
الودائع ولا لظفر في سبب، ولم يوجد شيء
من ذلك، بل أمل القوس وأهل الودائع
ولم يرض بتحصن من جميع حاله متى قدر
لوالدهم^(١)

قالوا وذلك ما لم نتقدم كعشر صين من
يوم الإيداع، إذ لا ضمان عليه حينئذ، لأنه
يحمل على أنه دها لربها، وقد قيم ذلك بما
إن لم تكن ثوبينة شبهة بوشهد مقصود به
التشويق، فإن كان ضمانه بـهـ الإيداع
مقصوداً، سوئق، أو شبهة عليه بها بعد إنكاره
فلا بسط الضمان بطور الزمن

بـ إذا أوصى بها، فإنه لا ضمانها وإن
كانت باقية "خدم وبها، وإن تلت ذلك ضمان
هـ^(٢)

وقال الشافعية: إذا مرعس الودائع مرعساً
محرراً، أو حبس لقتل مرعاً، أو يوصى
بالوديعة، فإن سكنت عنها ضمن لأن عرصها

(١) مشهور ١٤٩/١٥

(٢) برزاني على حاشي وحقيقه الشافعية هـ

١٦٠/٦، وموسى الجليلي وفتح والإكيلي

٢٥٩/٥

المرم اداه. لأمانه، ومن أمانه بيته، عند
الموت، ووجد على الجاني إذ طلب، وكما
بضمير سوك لود بعد العطف، بضمير بصبأ
ببرك البائل عنه الموت^(٣)

وقد شوه الحتمية في الوجهين المتطفي
نفسان شوطين

أولهما عدم بيان الوديع حال الوديعة قبل
موت

والثاني عدم معرفة الوارث بالوديعة، وهذا
قال في القناري البراري: والوديع إما بنفس
الشخصين إذ لم يعرف الوارث الوديعة، أما إذا
عرف الوارث الوديعة، وأرديع يعلم أنه يعلم
دفع، ولم يرض، بـ بنفس^(٤)

وإن الشافعية والبانكية، فلم يذكروا تجهيل
الوديعة ضمن موجبات ضمانها، وذكروا نحوه
موجب خر منوه فترت الإجابة بالوديعة

فقد المالكية: إذا مات الوديع، وعلمه
ودفع بـ توحد في تركه، ولم يوص بها،
ففيه ضمانها، أي يؤخذ عوضها من تركه
وعلم ذلك بأنها بر ضاعت في يده لحدث

(١) المرم ٢٩/١٠

(٢) الأمانة، المنظار لابن نجيم ص ٢٢٦، ٢٢٧

والنير في ص ٢٢٦/٢، ورو المختار ٤٩٦/٤

(م) - المخالفة لم كناية الحفظ

٦٥ - احتج القمهاء فيما يعتبر مخالفة لأمر صاحب الردية في كونه انقضاء ودك على نحو الآتي

ذهب الحمية إلى أن رب الردية إذا اشترط على الوثيق شرطاً شاعلي بحفظ جميعها، فيجب عليه عيشته والعيش به إذا كان ذلك الشرط مبدءاً ومراحته ممكنة، أما إذا كان غير ممكن، أو كان مبدءاً لكن غير ممكن، فهو لا يلزمه العمل به

هذا أمره بالحفظ، وشرط عليه أن يحفظ الودعة ببلد بلا وهر، ولا يضيها، فالشرط باطل، حتى لو وضعها في بيت أو فيما يحرق فيه ماله عاده، فبعبه لا ضمان عليه. لأن إمكان الردية ببلد بحيث لا يضيها أصلاً غير مفقود له عادة، فكذلك شرطاً لا يمكن مراعاته، فالجواب

ولو أمره بالحفظ، وجهاً في ردائها إلى امرأت أو وئدة الذي هو في حياته أو من يحفظ ماله نفسه يده عادة، فبقرته فإن كان لا يجد

رداً بعد، وليس المحال وجوب الردية في حقه ٧٧/٢ وما بعدها، وكذا في الأحكام ٨٢، والمعلومي ومسيره ٦٢/٢، ودراسة التفتيش ٣٢٩، رد ١٠٠

لتموت، إذ الودع يصعد ضامراً أثناء وديعتها لنفسه

رداً، بالوصية الإحلام والأسر ياتون من غير أنه يخرجها من يده

وشروط في الوصية لمور

أحد، قد يحضر من الرد إلى الثمالات أو وكبتها، ويستبد بوضع عند الحاكم لرد من يديه، فإن عجز فبوضع عند أمير أو يوصي إليه الثاني أن يوصي إلى نفسه، فإذا أوصى إلى فاسق كان كذا لو لم يوصي به من

الثالث أن يوصي الردية ويصرفها عن غيرها بوشارة إليها، أو ببيان حبسها ورصعتها، ولو حال حربي ودية فهو كما لو لم يوصي، هذا إذا تمكن من الإيداع أو الوصية، فإن لم يتمكن بأن فشل غيبة أو مات فجأة فلا ضمان^(١)

وصلي وجوب لأوصاء على، بردية وردم القسمان تركه في عهده حاله إذا لم تكن هناك به عليه، كما د كانت هناك بنية باقيه على الودعة بعد موته، ولا يلزمه ذلك، كذا لوصفه ولا يجب عليه القسمان تركه^(٢)

(١) دعه الثاني ٣٢٩/٦ وما بعدها

(٢) مجلة المحتاج وحاشية شرواني جلد ٩/٧

معيد وكذلك لو أبره لم يفسد في دمه في مدة الغيبة، وتهدد من أن يفسد في دمه في قربة أخرى، فهو على هذا التفصيل^(١)

وبان المالكية، وقد عيسى له رب التوبة
تحرر، فقال له حفظه في هذا البيت، أو
في هذا الموضع، فعليه حملها فيه، فإن نقلها
إلى ما دونه ضمن، لأن من رضي حرراً، لم
يرض سا دونه.

ورب نقلها إلى مثله أو إلى ما هو أحرر منه،
فلا ضمان عليه، لأن تعيين الحرر يقتضي
الأولى في مثله، وبما هو أحفظ من طريق
الأولى^(٢)

وبان الشافعية إذا خالف المودع في وجه
الحفظ المأمور به من المودع، بأن أمره بحفظ
تودعه عن وجه مخصوص، فعليه إلى وجه
آخر، ونائب، فطر فإن نقض بغير سبب
المخالفة، فلا ضمان عليه.

وان وقع النكاح بسبب المخالفة ضمن، إذا
كانت مخالفة تفسيراً، وذلك لحصول النكاح

بذل من القمع إليه، وله أن يذفع، لأنه إذا لم
يجد بداً من الذم إليه، كان التهمي عن الذم
إليه سبباً من الحفظ، فكأن مفعلاً، فلا يصح
فيه.

وان كان يجد بذلاً من الذم إليه ليس به لن
يذفع، ولو ذم يذم في ضمانه، لأنه إذا كان
له منه بذل في الذم، به، لم يكن احتياطاً للشرط،
وهو مبيد، لأن الأيدي في الحفظ متعارضة،
والأصل في الشروط اعتبارها ما أمكن.

وإن قال له لا تحرجه من هذا البلد
مخرج بهاء يدخل في ضمانه، لأنه شرط يمكن
اعتباره، وهو قصد، لأن الحفظ في المصر
أكمل من الحفظ في السفر، إذ السفر موضع
الخطر، إلا إذا خاف شئاً عليها، فاضم إلى
المخرج بهاء، فخرج لا تدخل في ضمانه، لأن
المخروج بهاء في هذه الحالة طريقين متعينين
للحفظ، كما إذا وقع في دار حريق، أو كان في
سفينة، فخاف الغرق، فادفعها إلى غيره.

وإن قال له أحفظ التوبة في دارك هذه،
فحفظها في دارك له أخرى، فإن كانت الدار
في الحرر سواء، أو كانت مخالفة أحرر، لا
تضمن في ضمانه، لأن التقييد غير مفيد، وإن
كانت الأولى أحرر من الثانية، ودخلت في
ضمانه، لأن التقييد به عند تساوت الحرر

(١) البدع ٦: ٣٠٩، ٢٠٢ بانظر التيسير ١١١، ١١٨
رجمع الأنوار للشيخ ٢/ ٣٥٣، وقهر الرق
٢٩٩/٧، وتقدوى لعلها ١/ ٣٤٩

(٢) لأورقاني على خليل ١/ ١١٦، وسوابق الجليل
٢/ ٣٥٦، والمصاح والإكليل ١/ ٢٥٨، ٢٥٩،
وتقوى التمهيد ٢/ ٣٧٩

من جهة مخالفته وتفسيره

نصريح المخالفته من غير حاجة من كان
: «قل لضرورة - كخوف حريق أو غرق أو
علية لموصي - لم يضمن، لسبب حفظه
نقلها، بل يجب عليه نقلها إلى حررها إن
وجدته، وإلا فبغيره، لأنه ليس في وصفه
سواء، ولو تركه اتصل في تلك الحال مسمى،
لأن الظاهر أن رب الوديعة قصد بالقبض على
النقل الاحتياط في حصصه، واحتياطه في هذه
الحال أن ينقل، فذلك بره

لما ذكر قال : لا ينقلها وإن وقع خوف،
فلا ينقلها وإن وقع الخوف، ولا ضمان عنه
بتركها فيها حينئذ، لأن مبدءه عنه مع طوف
الهلكة أبرأ المدين من الضمان، إذ تضمن
بما يجب له من ضابطه فسط بقوله : وإن
نقلها الوديعة، لم يضمن لغيره، لأن قصد
الصيانة^(١)

وقال الحنيفة، إذا عين وبيد الوصيعة الحر،
سأن قال حفظها بهذا البيت أو تحانيوت،
فأحرزه بفوته ربة في الحفظ، فصاحت،
ضمنت لمخالفته، لأن البيوت والحدائق
تحتل في حرجة الحفظ، وحس لو ردما إلى

(١) تحية تحتاج ١١٦/٢، وما بعدها ورواه
المطالبيين ٢٣٧/٢ - ٣١٦، والام ٦١/٤،
والعبري ومبرور ٦٨١/٢، ومضى المطالب
٢٨ وما بعده

وعلى ذلك قال : لم كانت الوديعة في
مصدق، وقال رب الوديعة - لا تتركه من
الصديق، فتركه عليه، وانكسر بقبضه، وتلف ما
فيه، ضمن بمخالفته الوديعة إلى التلف، وإن
تلف بغيره، فلا يضمن على الصحيح، لأن
التلف لم يأت بسبب مخالفته، وكذا لو قال به
لا تفعل عليه، فخاف، ففعل أو لا تفعل
عليه إلا قعداً واحداً، ففعل عليها فعلى، فلا
يضمن في الحالين، لأنه زاد في الحفظ، ولم
يأت التالف بما عدل إليه

أما إذا طالب في الموقع الذي عيه له، بأن
لودعه دابة، وقال له اجعلها في بيتك ففعلها
إلى ما دونه، ضمن حتى يكون الممنول
إليه حرراً ففعلها - لأن من رضي حرراً، سم
يرضى بما دونه، وإذا نقلها إلى مثله أو إلى ما
هو أخوه منه، صدقت حجة أو بموضع أو
سحر، لم يضمن، لأن من رضي حرراً،
رضي مثله وما هو أخوه منه، وإن أتدب عليها
الحر، الضمان له أو لأخوه منه، أو سرقته
منه، ضمن للمخالف، لأن التالف حصل بها

ولو بهاء المودع عن نقله من ثمن مع التي
عين، ففعلها من غير ضرورة، ضمن، حتى
ولو كان المكان الممنول إليه أخوه منه، وذلك

الحرر المعبين بعد ذلك، وثقلت منه، فإنه
يضمن لبعده يوثقها في الدون، أو لا
يعود أمانة إلا بعد جفود
أما إذا أخرجها من الحرر المعبين، ففوقه
في الحفظ، ولو أخرج حاجة، فلا يضمن
الودعة إن تمت، لأن معيب الحرر يضمن
الإذن في مثله، وفيه من الحفظ منه بالأرسي
جاء فيها وبه الودعة عن، خرجها من
المكان الذي عنه لحفظها، فأخرجها بمشاة
نسيه الثمالي من هلاك، كحرق وسهب،
فتلفت، فلا ضمان عليه بنقلها إن وضعها في
حرر مثله أو فوقه، لأن نقلها يضمن حفظها،
وهو ما نور بحفظها، لأن تحرير عبده مثل
أخرجها الأول أو بونه، فأخرجها بما هو جوده
في الحفظ، فتلفت به، لم يضمن، لأن، فلت
أخرجها من تركها بكانها، وليس في وسعه
موا، وإن تركها في مكانها مع قسار ما
الغالب معه الهلاك فتلفت، حصر، لأنه فرد
في حفظها، حيث إن حفظها في نقلها،
وتركها بتبنيح لها، ومن ذلك ما لو أخرجها
لصحر خوف من حرر بواء مالكها عن، أخرجها
منه، فتلفت، جاله يضمن مواء أخرجها إلى
مشاة أو أخرج منه، لمخالفة أمر صاحبها فلا
ضمانه

(م) - بية التمدي على الودعة

٦٦ - اختلف الفقهاء فيما إذا سوى الوديع
التمدي على الودعة التي عباه بالبحرود أو
لاستعمال أو غير ذلك، لكنه لم يفعل، فهل
يصير ضماناً، البية أو تلت، بدون معديه أو
غيره، أم لا؟ وذلك على فويين

أولهما: التحصن والصلابة والشفاعة عن
الصحيح، وهو أنه لا ضمان على الوديع
بمجرد بية التمدي في الودعة، وذلك لقوله
«إن الله تعالى لأسي عما وسوس - أو
حشفت - به نفسه»، ما لم يضمن به أو

١ - شرح سنن الإرواة ٢/ ١٥٠، وكسب لفتح
٢/ ١٥٧ وما بعده، والسنن ٢/ ٢٠٣ وما

ومنى أولاد الوديع ردها لصاحبها لزمه
قبولها، لأن الوديع مبرع بإسكانها وحفظها
لمالكها، وما عني المحسنين من سبيل
وقد سبني تفصيل ذلك في الفقرة ٩

فإن لم يكن الوديع مبرعاً بالحفظ، كما في
حالة الوديعه بأجر، فقد ذهب الحنفية
والمالكية إلى لزوم عقد الإيداع حينئذ،
لتصويره بإسارة على الحفظ، واعتبار الوديع
فيه أجرة، وبذلك لا يكون لأحد من الطرفين
أن يصحبه بلزومه المتعبد عنه عند
كسائر الإيجارات^(١).

٦٨ - ما أصبح عقد الإيداع، بمعنى حل
رابطة العقد لطوره سبب يسع بقاءه
واستمراره^(٢)، فقد ذكر القضاة أنه مسعة
أسباب

لأحدها موت أحد العاقدين (المسودع أو
الوديع)

أما المسودع، لأن ملكية المال المسودع
انتقلت بعونه إلى ورثته أو نائبه

ولما بالوديع، فلأن أعباء الحفظ قد زالت
بعونه

(١) قرر المحكم ٣٢٨/٣، وروى الجليل ١٨٨/٥

(٢) انظر المحسني على الأثر والظاهر لا يبرع

تكلم^(١) والوديع ما لم يمس فيها يقول ولا
صلى، فلم يصحها كالذي لم يمس ومثله عمر
بوي أن ينصب مال إنسان، فلم يمس شيئاً،
فلا ضمان عنه^(٢).

والشافعي، يشاققية في مقابل الصحيح
والحجاية في وجه حكمة القاضي أبو يعلى،
وهو أنه يقضى به التمسك في الوديع ولو لم
يضمن، وذلك لمصلحة الخبيثة، فبعضتها،
كالمحفظ بقصد التمسك^(٣)

انتهاء عقد الإيداع

٦٧ - عقد الإيداع جلت من الجلبين،
فلكل واحد منهما مسحة متى شاء دون توقف
على رضا الطرف الآخر أو قبوله

وعنى ذلك معنى أن (المودع المسترد) وديته،
لزم الوديع رده إليه، لعموم قوله تعالى - ﴿إِنْ
اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَعْقَابَ بِإِذْنِ رَبِّكُمْ﴾^(١)

(١) حديث - (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أصحابها) تقدم بغيرها
فقرة (٨٤)

(٢) المبسوط ١١٣/٩١، والبدائع ١١٣/٩١، ومثقال
المصنف ١٩٦/٤، والنفوسى ومعدن ١٨٦/٣،
وأبى السعدي ٢٧٢/٢، والمصنف ٢٤٠/٤،
والنعماني ٢٧٢/٩، وما يبعث

(٣) المبسوط ٢٤٠/٤، والنفوسى ومعدن ١٨٦/٣،
والمذهب ٣٦٩/١، وروى الطائفي ٣٣٤/١

(٤) سورة محمد ٨٨

الحاكم، وإن سمعها الوديع إلى الورث بلا
إذن الحاكم، وعينك وصاحت فعلى
الوديع عمنها^(١)

وقال الشافعية: يجب على الوديع رد
حالا إلى الورثة، حتى لو تلفت فيه يده بعد.
التمكن من الرد، صحت على الأصح، فإن لم
يجد الورثة، رد إلى الحاكم، قال النووي.
وبما هي: دخلت هذا الحرف بعد إذ سمعهم
الورثة بالوديعة، فأما إذ علموا، فلا يجب الرد
إليه إلا بعد طلبه^(٢)

وقال الحنفية: يجب على الوديع رد ما حال
دون طلب الورثة، فإن امتنع لم يتمكن، فلا
ضمان عليه، أما إذا تلف يده، ففي تسميته
وحياته^(٣)

أما إذا مات الوديع، فقد ذهب الحنفية
والشافعية والحابلة إلى أن الوديعة تكون أمارة
صاحبه في يد ورثته، ويجب عليهم رد ما
لمسوها^(٤)، وفي جوابه في الحاشية (٨٠١) من

(١) مرة مجرى الأخبار ٢٦١، ٢، والأشب، والخطائر
لاين مجيب من ٧٣١، رشرح المصنف للأناسي
١٩٤٥، ودرر الحكم ٢٩٠/٢، واسطر الصاغة
٨٠٦٢، من المصنف المذهب.

(٢) روضة الطالبين ٢٤٦/٦

(٣) مسج ٢٣٣/٥

(٤) حقه المصنف ١٠٤/٢، ودرر الحكم ٢٨٣/٢،
والامامة (١) ٨١، والإسراف لاين السند ٢٥٠/١

وعلى ذلك نص الحنفية والشافعية
والحنابلة وهو مقتضى مذهب المالكية عينا
بالوكالة^(٥)

وعلى ذلك، فإن توفي صاحب الوديعة
لم يرد الوديع إلى ورثته، أدلة نحو
أما: فإن لم يسمع صار ضمان بها وفي
هذه الصورة، حلف المصنف في كفية تسميه
على ثلاثة أقوال:

قال الحنفية: لا يلزمه رد ما قبل طلبها،
وعليه: فإذا مات المودع، فلم يرد ما الوديع
إلى الورثة قبل الطلب، ملكت، فلا ضمان
عليه^(٦)

وإذا مات المودع وعنده قيس، فعليه
الوديعة، فلم يرد ما لا يمس^(٧)

وأما ذلك عندهم أن المودع إذا مات،
مسترد ومعه إلى ورثته ما لم يكن البركة
مستردة بالدين، فإن كانت كذلك، فلا ضمان
لورثته إذا كان يحلف بحبسه، إلا بإذن

(١) روضة المصنف للحنافى ١١٦/٢، ولمهنية
٣٦٢/١، وأبى المصنف ٥٦/٢، روضة
الفتاوى ٣٢٦/٦، و٢٤٥٠٢٠ المصنف ٤ ١٨٦،
المصنف ٢٢٢/٥، وصواب الجليل ٢١٦/٥ -
٢١٥

(٢) المحامي مصطفى الشاذلي ٥٤٠/٢

(٣) الصف ٨٤/٢

وعلى ذلك نص "جمعية والشامية والحيطة، وهو مقصود مذهب المالكية اختياراً بالوكالة"^(١١)

والثالث عزل الموديع نفسه، أو عزل المودع له مع عدمه، فإن وقع ذلك أصبح عقد الإبداع، وتكون الوديعة في يده أملاً شرعيه، لها حكم لأحكام من حيث وجوب الصلوة تردداً إلى أهلها

وعلى ذلك نص الجمعية والشامية والحيطة، وهو مقصود مذهب المالكية اختياراً بالوكالة"^(١٢)

والرابع، نقل المصلح ملكية الوديعة لعهر الموديع كما نوبها لأخر وهو ذلك، حيث يرفع الوديعة وينهي حكمها

نص عن ذلك الشافعية^(١٣) قال في محله أنه يحتاج وعادة الارتفاق أنها نصير لثبات

المجلة العتية، بما عار المسويج، ووجدت الوديعة عتاً هي تركه، يمكن أماله في يده وأثره، مردداً لصاحبه

وعلى الشافعية إذا سب مودع، فعلى وأثره ردده فإن تمت في يده بعد التمكن ضمنه على الأصح، فإن كذا الملاءة، فائلاً، سلمها إلى الحاكم"^(١٤)

وقال بن قدامة وإدراك، رعدة وديعة معبودة معبودة، معنى ودرته تمكين صاحبها من أخذها، فإن لم يعلم بمعبودة، وجب عليهم إعلامه به، وليس لهم امتلاكها قبل أن يعلم بها، ولا يسميها بغيرها، وإنما حصل حال خبرهم في أيديهم، معبودة من تحارث أربيع إلى داره نوباً، وعلم به، فعليه إعلام صاحبه به، من آخر ذلك مع الإمكان ضمن، كما هما"^(١٥)

والشافعي روال أهلها أحدهما بالمصرف محدون وسعده كإفراجه من غير ناقة، كما هو الشأن في الوكالة

أما الموديع، فلا بد له عد أهلاً للمصداق

وأما المودع، فلا بد له بعد وبي نفسه، بل يلي غيره ماله وشئونه

(١١) روى الطائفة ٣٢٧/٦

(١٢) المصنف ٢٧٠/٩

يذهبوا إلى ارتضاع عقد الوديعة بالشعدي،
وعلموا أن التوسع في شعدي، هو نص في
الوديعة، فإنه يصير يثبت ضماناً، فإذ هذا
الوقوف بمرور الحلال، ومساووه الحفظ
لنمالة، فريء من الضمان، لأن سب ضمان
إنما هو بغير إعمالك عن لايتناع بالوديعة،
وغير الإعمال قد ارتفع بالعود إلى انود،
لوجب ألا يؤخذ بال ضمان عند الوداع^(١)

والسابع، تحوّل الوديعة، لا خلاف بين
نعمها في أنصاح عقد الودعة وتنتهائه
بالجبرود انحصار بها^(٢)، لأن إعمالك بما
ضبط به الوديعة، بعد عمله عن الحفظ،
وأنودع لما جحد الوديعة من خصم، أنصاف،
نقد عمله نص عن الحفظ، بالنسخ العقد،
بما في حال التبر في به بغير إفته، ليكون
مضموناً عليه، فإذا حدث، تقرر نصيب^(٣)

المضمونة بالوديعة

٦٩ إذا تضمنت الوديعة من مد الوديع،

(١) إقرار الإعمال في إله التعلق كقوله أم الجعري
الحشمي ص ٢٢٠، وموافق الحبيب والساج

در الإكمال ١٤٥٥/١٤ والزرقاني ١٥٥/١٦

(٢) أسس الضمان ١٢٠٠، وبعد الضمان ١٢٠١

وكشاف الضمان ١٤٥٤، وهذا وسرع

سهي الإرادة ٤٥٤/٢٤، والبيوط المرسلي

١١٧/١١

(٣) هناك الضمان ٢٦/٢

شريعة، فعليه رد ما نكها أو وله من عرفة،
أي إعلانه بها أو بضمه، فود عند النكاح وود
لم يطل، كضالة وجدته وعرفه ملكها، فرب
عاب وودها للحاكم، ولا صبي^(١)

والخاص، إقرار الوديع بالوديعة لأمر
بما صحت، لأن ذلك ينافي حفظها بالمال،
أي مع عقد الإيداع ضروره، لعدم فائدة
لبنائه، وتعتبر مضمونة بيده تبعه بذلك
أمر

نص على ذلك الشافعية^(٢)

والحاصل تعدي الوديع أو بغيره
السوجب تضمين سواء بالإتفاق أو
بلاستعداد غير المتأدوي، أو بغير ذلك،
حيث برز بذلك الائتمان، وينقلب به الوديع
من مد ضمان، وينسخ عقد الإيداع

وعلى ذلك نص الشافعية والحنابلة^(٣)
وحيث علم على ذلك أنه لمعمود عنه، وهو
الحفظ - فلا راد ولتعدد بالشعدي

وحالهم الحسية والمالكية في ذلك، أنه

(١) بعد المصنف ١٤٧/١٤

(٢) حاشية الرمي على أسس المصنف ١٢٠/٣، ومعه

المصنف و١٢٠١ السادي وفشروني عليه ١٠٤/٢

(٣) تعبه المصنف وحاشية المصنف ص ١٢٠/٢

ومصر مظهر الإرادة ١٤٤/٢، وأسس المصنف

وحاشية الرمي عليه ١٢٠/٢ وكشاف المصنف، ١٢٠/٢

سارقه ومطاعه ومنعها إذا صاحت من^(١).

والنسي سمالكية وهي راحة للعائلة وهو أنه ليس للوديع بأن يحاصم بالوديعة، لأن الحال المودع ملك صاحبه، وإنما بخاصة لاسترداده أو ضامه أو وكيله، والوديع ليس بوكيل عنه من الخصومة، فلا يحاصم من الاسترداد، كإيجي آخر

وعلى المالكية ذلك بأن الإيفاع مستحفظ وإتمامه، فلا يحصى الخصومة^(٢).

تعدد الوديع

٧٠ - قال المحقق: ' يمكن يدع الوديعة عند أكثر من شخص، وهي هذه الحالة إذا تعدد الوديع بأن كان اثنين أو أكثر، لينظر

فإن لم تكن الوديعة قابلة للقسمة - يعني أن تقسمها - غير مصكرك الشيء، كما لو كانت حيواناً، أو كونه قسماً، كما يمكن، ولكن نقص عينها عند تقسيمها، كما لو كانت ثوباً - فيقسمها - أحدهم يؤد ثيابين، أو يحفظونها متولوة، أي بخرقها النهائية من حيث الترميم،

فقد حسب الفقهاء في حله بأن يحاصم به من خصم لاسترجاعها أو لتقصيده منها يدع، أي يدع، وذلك على تولى

الأول بحسب وثيقته، وهو أن الوديعة صاحبة الحاصل لأنه مأثور منقول المال المودع^٣ وذلك لأن الوديع به معبراً في الوديعة، وقد أزاله الحاصف فكان له أن يخاصم من خصمه لإعادة اليد التي أزالها - القسمة، ولأنه مأثور بالتحفظ من جهة المودع، ولا ينبغي له التحفظ إلا باسترداده منه من القاصف، أو استرداده عينه بعد هلاك المبر، لتحفظ ماله عنده فكان كالمأثور به دلاله

وفي ثبات حق الخصومة له نوعين معنى الحفظ، لأن الحاصف إذا علم أن الوديع لا يحاصمه في حال غيبة المودع، يجازر على نفسه، فلهذا كان الوديع به حصماً^٤ عليه من الموعود والمطالب بالوديعة إذا قصت

أي قال الخصم: وكما أن الوديع أن يحاصم الحاصف بالوديعة، فكذلك أنه من يحاصم

(١) الخلف حذرة لا يرى، من ٧٦/٢، ورخصة التقيا.

٧٦/٢، القاضى الهذلي ٤ ٢٥٩

(٢) مدح ٢٥ ٢٥٩، والإشراق بتدعيه على القاصف

٤٢ ١٧

(١) المبر ٢١ ٢٦٢، والقاضى الهذلي ٤ ٢٥٩.

والصبيح ٢١ ٢٦٢، وشرح مدعيه الزرعات

٢٥٩، وكتاب الدع ٢ ٢١

(٢) المبر ٢١ ٢٦٢

الواحد، وعلى ذلك - إذاً - لم يجد أحدهم حصة
لآخر، فهلك في يد الوديع الآخر بلا مد
ولا تصرف. ٢٠٤. فلا يرمه ضلعها، بل يلزم
الذي سنده إياه، صان حصته منها، أي لا
يحرم المصان للوديع الآخر الذي تسبب
الوديع

وهذا عند أبي حنيفة، وعليه جرت مجلة
الأحكام للعلانية

وعند المصنفين لكن واحد منهم يحفظ كل
الوديعات بيد الآخر، لأن المالث رخصي
بامتنتهما، فكان لكل واحد منهما أن يدع
حصته للآخر، ولا ضمان عليه بذلك^(١).

قال المالكية إذا أودع شخص اثنين
ورهاب، فبئزى فيمى لكون بيدها جعته يد
الأعدى منهم. فإن حصل فيها ما يقضي
الضمان، كان ممن هي بيده. ومحمّل من
الآخر أيضاً، بكونه مودعاً أيضاً من رهاب، لأن
سألوا عدته، جعلت بأبيهما^(٢).

(١) ٢٠٤/٦، تاريخ ٢٠٤/٦، ورد في مستدرج ١١٩/٢،
واليسوط ٢٥/١١، ٣٦٠، وروا عن الأخير
٢٥٥/٢، وجمع الأنهر والدر السني ٢/٢٤٢،
ومرر سكرام ٢٤٤/٢، وبتقوى الهندية
٢٠٥/٢، والنظر السادة (٧٨٢) من المجلة
المدنية

(٢) ٢٢١، الرقعة على خليل ١٢٦/١

لأن المالكة لم أودعهم مع علمه بمعد
اجتماعهم غير حفظها دائماً، كان راصداً
يشوب يد كل واحد منهم على الآخر وفي
الكل وبهاتين الصورتين، إن هلك الوديع
بلا مد ولا تصرف، فلا ضمان على أحد
منهم، أما إذا هلك بعد أو تصرف، فيصير
المتعدي أو المصنوع وحده، ولا يلزم شيء،
على الآخرين

ولم كانت الوديعات قابلة للتسليم
فالتلويات التي لا تنصب بتسليم - يسميها
المودعون بينهم، وكل منهم يحفظ حصته
منها لأن الوديع إنما يلزم بالحفظ بحسب
مكافئه، ومعلوم أن المستودعين - مثلاً - لا
يقدرين على أن يتركوا جميع أعمالهم
ويجتمعو في مكان واحد يحفظ الوديع،
والمالكة لم أر منهم مع حصة يديها ودية
بمحمّل أنفسهم، فقد صار راصداً بنفسها،
وحفظ كل واحد منهم جزءاً منها، دلالة

وبهذه الصورة ليس لأحدهم أن يسلم
حصته بوضع آخر بدون إذن المودع، لأن
مالكة عنده أودع المال قليل للقسمة
لأشخاص متعددين، فقد رخص يشوب يد كل
واحد منهم على الشخص دون الكل، إذ رغب
بحفظ الاثنين مثلاً لا يستغرق رغبه بحفظ

الاختلاف في الجودة

475

للاختلاف في توبيخه صور متفردة نصيبها
 (بها) بالي

الصور الأولى: الاحتمالات في أصل عمدة
ابو زيد

[illegible]

أحدهما تسعة والثلاثة والمائة
والثلاثة وهو المثلث هو رب الزاوية مع
الزاوية وعلى انودج البيضة بما دعى لأن
الاصلي من الإله بك " وقد مدني
البيضة قلت " قلت إن اسودعني رجل
وبهجة فجاء بيضاء فقلت " ملك أنوتي
بأنهم يلقون بالبيضة " قد دعوها بيضة وقال
رب الزاوية ما منك بيضاء قلت
هو غربي لأن بكو. له بيضة

فقال انتم حربي وانا اذى للوثنية ان اذى
الوثنية على عبادة الصودع بامرهم وحديثه عليه
السلام فقلت وقال ربه للوثنية بامرهم فقلت
والقول قول ربه للوثنية مع عباده لانهم
بامرهم الصالحين في الصودع وهو الاثني
والاثنى عشر من الصودع في الصودع وهو
الصالحين ولا يصديق على ذلك الا الله وال
الله في الصودع فقلت ربه للوثنية مع
عباده في الصودع

وَكُفُّوا أَيْدِيَكُمْ عَنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِإِذْنِ اللَّهِ إِنَّكُمْ بَعِيدُونَ
عَنِ الْعِلْمِ

والثاني المحرمه بالبر أبي لبي، وهو ابن
القول قول الرويحي، ولا يحمي عليه، رحمه
الله. وذلك لأنه انما دفع يده من ربه
ابن ديعب، فكان استوف قوله الله، كما لو ادعى
ردها إلى مالكها، فلا يجرم المحرم على غيره
لمالك غير أبيه.

121 12 2 1/2 1/2 1/2

$$N(\mathbf{y}) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} \exp\left(-\frac{1}{2}\mathbf{y}^T \mathbf{y}\right)$$

٤٨ - تقيي، باسم قذافي، ١٧٧٤، وكلمة الجمع
١٩٩٩ - شرح مهدي ز. ادب ١٥٥٥
والمصنف ٢٤١١، اختلاف البصري لاسي
بومحمد ٧٩٩، ولفظ المصنف ١٣٩٣، من معناه
للاختلاف قريب

المشروع الثاني به ٢٥٥/٢٤، واختلاف الفرائض لأبي
يوسف ٢/٢٤ = ورؤية الحاشية ٣١٩/٢
والمراد المطلوب ٨١/٢٢، ولام ٢/٢٤، ومما
يجعل ترتيبه والإدراج = ٢٤٩ وما بعده
والمراد يسمى بغير حاشية ٢٢١/٢٤، والمسمى
٢٧٣/٢٤، واختلفت الأرقام ٢٢١/٢٤

الصورة الثالثة الاختلاف في صفة المقصور.

٧٢ - إذا وقع رحل في آخر ألف درهم ودبعة، وعلى الوديع ألف درهم أخرى رضا رب الوديع، مدح به ألفاً، ثم ضاع بعد أيام، فقال الوديع هذه الألف التي ضاعت في القصر، وأما الوديع فقد نلت، وقال الصردي، بما تبعت منك الوديع، والعرص على حده فقال المالك بالجمعية قول قول الوديع مع يمينه، وهو يري، من استأجر جميعاً^(١) قال المرحسي لأنه هو المدفع بالألف، والمقر قول من يجهده، وقد هم أنه دفعه عن جهة قضاء الدين، يري به، ويصير الوديع في له، وقد أخبر بهلاكه، فالمول فونه في ذلك، يوصحه، أنه لو أنه يدفع إليه ٢٠ حتى آخر جهلاك الوديع، كان المول موبه، ولا يجب عليه، لا أدله الألف بل الدرهم فكذلك إذا أخبر بهلاك الوديع بعد أدائه الألف^(٢)، وفي محيط بأنه لا عبرة باختلافهما في الألف لمرود لأنه وصل إلى المال، أي شيء كان.

ربما اختلافاً في الألف الهالك، فذلكم يدعى به لأحد قرضاً، ويحتمل عليه يميني لأحد ودعة، وفي هذا القول قول مدعي الوديع^(٣)

الصورة الثالثة الاختلاف في ملكية الوديع

٧٣ - إذا تنازع فرديهما بشأن، فادعى كل واحد منهما أنه ملكه، فقد اختلف المقول على النحو التالي

أول الجمعية لو كان في يده نصف درهم ودبعة، فجاء رجلان، وأدى كل واحد منهما أنه 'ودع' إليها، فقال الوديع أودعها أحدهما، ولست لأري أيهما هو؟ هذا في الأصل لا يحل من أحد وجهين

أ، أن يصطحب المدعيان على أن يأحدا الألف، وتكون بينهما، وإنما أن لا يصطحبا، ويحتمل أن واحد منهما أن الألف خاصة، لا يصححه

بأن يصطحب على ذلك، فلهما ذلك، ويسمى الوديع أو يسحب عن تسليم الألف بينهما، لأنه أثر أن الألف لأحدهما وإذا

(١) الدرر النيرة ١/ ٢٥٧، والميسر ١٩/ ١٦٨

وسميحة ١٥٢/ ١٦٥

(٢) الميسر ١٩/ ١٦٨

(٣) الله رى الفتاوى ٣٤٩/ ١

بالألف حتى نكحل له، ولا شيء يلزمي بلدي حلف
به، لأن النكول حجة من بكل به، لا حجة من
حلف له

وعلى الشفعية يد سألح الوديعه اثبات
ودعي كل واحد منهما أنها منكه، فينظر إن
صدق الوديع أحدهما، فلآخر تحلفه فإن
حلف منطقت دعوى الآخر، وإن نكل حلف
الآخر، وعزم له القبة

وقيل توعد الوديعه بينهما، يلي أن
يطلب

وإن قسم بينهما كما نؤثر لهما

ودعهما، فحلف فاحدهما وشهوده
بينهما، فإن حلف أحدهما بغير له، ولا
حصوله بالآخر مع الوديع النكول وإن نكل أو
حلفا جعل بينهما، وتكتم كل منهما في
تخفيف الآخر كالحكم في الجميع في حق غير
تظهر له

وإن قال - هي لأحدكما وثمته، فإن كذا
في السميات صغر - كالعاصب - لتعديده

(١) بدعوى المصنف ١/ ٢١ رد. بدعوى، وتظهر مجموع
الأمر ٣٤٥/١٢ ورد مختار ١، ٢، والجزء
عزله ٧٧٩، ٧٨٠، والظاهر لا محرم
٣٣٦

مطلحة على أنها تكون بينهما لا ضمان من
ذلك، وبقي لهما في يستعددا للوديع بعد
الصبح

وإن لم يصطحا، وأدعي كل واحد منهما
أن الألف له، لا بدفع لأحدهما شيئاً، جهلاً
المعروض الوديعه، فيكل واحد منهما أن
يستحلف الوديعه، فإن استخلفه كل واحد
منهما، لا أمر لا يخالو، إما أن يحلف لكل
واحد منهما، وإن أن نكل لكل واحد منهما،
وإن أن يحلف لأحدهما ويكفل للآخر

لأن حلف لهما، فقد تطعب حصر منهما
لحلف في وقت قائمة البيعة، كما في سائر
الأحكام

وإن نكل لهما، يقتضي بالألف بينهما
صغير، ويقتضي ألفاً آخر في منهما، فيحصل
لكل واحد منهما ألف كاملة، لأن كل واحد
منهما يدعي أن كل الألف له، فإذا نكل له
وانكول بدل أو لم، فكله بدل لكل واحد
منهما ألف، أو نكل لكل واحد منهما بألف،
فيقتضي فيه بينهما بألف، ويقتضي أيضاً ألف
أخرى تكون بينهما، ليحصل لكل واحد منهما
ألف ذاتية

وإن حلف لأحدهما، وكان للآخر قصي

بیانہ : وَاِنْ صَلَّاهُ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ

لدهواء

وَإِنْ قَالَ : هُوَ وَدِيعَةُ عَمِّي ، وَلَا لِقَرِيٍّ لَمَوْ
لَكُمَا أَمْ لِأَحَدِكُمَا أَمْ لِمَوْكُمَا ، حَلَفَ عَلَى نَفْسِ
الْعَلَمِ إِنْ لَدَعِيَاءَ ، وَتَرَكَ فِي يَدِهِ لِمَنْ يَفْقِهُ الْبَيْتَ
بِهِ ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ تَحْلِيفُ الْآخَرِ ، لِأَنَّهُ لَمْ
يَبْتَ لِرَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدٌ وَلَا اسْتِحْقَاقٌ^(۱)

وَلَا لِلْحَبَالَةِ - يَدُ لَدَعِيٍّ الْوَدِيعَةُ ثَلَاثُ ، فَاقْرَأْ
الْوَدِيعَ لِأَحَدِهِمَا بِهِ ، فَهِيَ لَهُ بِمِثْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْدٌ
كَانَتْ لِقَرِيٍّ ، وَقَدْ مَعَا إِلَى الْمَدْعَى ، مَصَارِفُ
لَيْدٍ لَهُ ، وَمِنْ كَلَامِ الْبَيْتِ ، لَيْدٌ قَوْلُهُ بَيْتٌ -

وَيَحْلِفُ الْوَدِيعُ لِلْآخِرِ الَّذِي أَتَاكَ ، لِأَنَّهُ
مَتَكْرَرٌ لِدَهْوَاءَ ، وَتَكُونُ بِمِثْلِهِ عَلَى نَفْسِ الْعَلَمِ ،
وَإِنْ حَلَفَ بِرِيٍّ ، وَإِنْ تَكُنْ لِرَاحِدٍ مِنْهُمَا ، لِأَنَّهُ
مَوْكُهُ عَلَيْهِ .

وَإِنْ قَرَأَ بِهَا لَهْمًا ، فَهِيَ بِمِثْلِهِمَا ، كَمَا لَوْ
كَانَتْ بِأَيْدِيهِمَا وَتَدَاعِيَاهُمَا ، وَيَحْلِفُ لِكُلِّ مِنْهُمَا
بَيْتٌ عَلَى مَصْفَاهَا .

فَإِنْ لِكُلِّ مِنَ الْبَيْتَيْنِ ، لَرَمَاهُ هُوَ ضَعْفًا
مِثْلَ مِثْلِهِ لِكُلِّ رَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصْفَهُ . وَإِنْ تَكَلَّمَ
عَنِ الْبَيْتَيْنِ لِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ ، لَرَمَاهُ لِمَنْ
تَكَلَّمَ عَنِ الْبَيْتَيْنِ لَهُ عَرْضُ نَصْفِهَا ، وَيَلْزَمُ كُلَّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْحَلْفَ لِمَصْلَحَتِهِ ، لِأَنَّهُ مَتَكْرَرٌ

(۱) اسنى المطالبين ۸۶/۳ ، وروحه الطالين ۲۴۶/۶

وَإِنْ قَالَ الْوَدِيعُ : هِيَ لِأَحَدِكُمَا وَلَا لِمَوْكُمَا
صَاحِبِهَا مِنْكُمَا ، فَإِنَّ حَلْفَهُ عَلَى عَدَمِ مَرَرَةٍ
صَاحِبِهَا أَوْ سَكَنًا مِنْ بَصِيَّتِهِ وَتَكْنِيَّتِهِ ، فَلَا
يَعْنِي عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَا لِفَتْلَافٍ ، وَتَسْلَمُ لِأَحَدِهِمَا
بِقُرْعَةٍ مَعَ بَيْتِهِ ، وَإِنْ كَذِبًا فَقَالَ : بِنِ تَعْرِفُ
لِيهَا صَاحِبِهَا ، حَلَفَ لَهَا بِمِثْلٍ وَاحِدَةٍ أَنَّهُ لَا
يَعْلَمُهُ ، لِأَنَّهُ مَتَكْرَرٌ ، وَكَذَا إِذَا كَذَبَهُ أَحَدُهُمَا
فَإِنَّ تَكْلَمَ قَضَى عَلَيْهِ بِالْكَوْنِ ، وَأَلْزَمَ تَعْيِينَ
صَاحِبِهَا ، فَإِنْ بَيَّنَّ التَّعْيِينَ أَجْبَرَ عَلَى «دِيعِ
عَوْسِهَا - الْمُتَرِ إِنْ كَانَتْ مُتَبَيَّنَّةً ، وَالْقِيَمَةُ إِنْ
كَانَتْ قَبْصِيَّةً - فَيُؤَدُّ مِمَّا الْبَيْتُ وَالْحَيِّينَ ،
فَيُتَرَعَانُ عَلَيْهِمَا أَوْ يَتَلَفَانُ .

وَيُقْرَعُ بَيْنَهُمَا نِيَّةً لِلْحَالَتَيْنِ ، أَيْ حَالَةَ مَا إِذَا
حَدَّثَهُ أَوْ كَذَبَهُ ، مِمَّا خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ حَلَفَ
أَنَّهُ لَهُ ، لِأَحْتِمَالِ حُدُوثِهِ ، وَأَحَدُهُمَا بِمِثْلِ نَفْسِ
الْقُرْعَةِ^(۱)

أَمَّا الْعَالِيَةُ ، فَقَدْ ذَكَرُوا خِيَمِينَ بَيْتَهُ وَهِيَعَهُ ،
فَاتَى رَجُلَانِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِهَمِيَّةٍ لِنَفْسِهِ ،
وَلَا يَفْقَرُ الْوَدِيعُ لِمَنْ هِيَ مِنْهُمَا ؟ فَقَالَ ابْنُ
الْقَاسِمِ فِي الْعَتَبَةِ : تَكُونُ بَيْنَهُمَا بِمِثْلٍ أَيْدِيَهُمَا ،
مِمَّا تَكَلَّمَ مِنْهُمَا فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَهِيَ كُلُّهَا لِمَنْ

(۱) كشاف القناع ۳/۱ ، ۲ ، ۲ ، وشرح سنن أبي
الإبراهيم ۲۵۷/۲ ، والمغني ۱۷۲/۱

ورد

الترتيب

١ - انورد هي القلعة الموضوعة من قوائم
رجلها بالثلاث وتجمع آوداء، مثل جمر
وأجمال^(١)

قال السهرري انورد من العرائن الواقعة
وهو مقدار مملوك إم سح، أو مصاب سح،
أو ما أنشبه ذلك، يقال مرأ فلان وردة وجره
بعض^(٢)

والورد في الاصطلاح ما يورثه الإنسان
على نفسه كل يوم لربنة من عسل^(٣)

قال أبو طالب المكي الورد سم تولدت من
بول أو هار برز على العبد مكرراً فيمنعه من
مخرج إلى الله، ويورد عنه محبوباً يورد عليه في
الآخرة^(٤)

واقترن اسم لأحد معينو أمر مرم عليه

(١) الصحيح شجر

(٢) المعجم للسهرري

(٣) انساب عساة السفيين سريدي ١٢١٥ ط ٥ دار

شكر

جلف^(١) قال السهرري دلو مغللا، قسمت
بينها، كما لو سلفا^(٢)

وعلى ترشد سلفاً عن أبي إسحاق
المرسي بهم لا يتوأمي طرحي وسكودع
قرحلي نوديه، ثم يلقي مر وأحر، يذهبها
جميعاً، ويسمى هر من دفعها إليه منها
عقل يهما يحتلان حبسها، ويقتسمانها
بينهما، ولا ضمان عليه، ويقل إنه يضمن
لكن واحد منها لآيته^(٣)

أساقفاني لم يبع سبب النوديه في
لأحدكم، سم يقل توله، وكنت يهما بعد
لهمها^(٤)



(١) التاج والزمخشري للمواف ٢١٧

(٢) الورع بن جليل ٢٥٦

(٣) التمهيدات أحمد ٤٤٨، ٢، ٢٦٦، وشطر بدية

المجهد ٢١١/٢

(٤) الترتيبي على طيف ٢٥٦٦، ٢٦

انمعيه على الذكر والعكر، بل إذا ردت إلى
مسقط واحد من الأفعال والأحوال أظهرت
الحلال والاستعمال، وقد قال النبي ﷺ: «إن
الله تعالى لا يمن حتى تطول»^(١).

ومن ضرورة اللطف بها أن نروح بالنقل من
من إلى من، ومن من إلى من، من من كل وقت
من من وخرج، فكثير بالانتمال لغيرها، وتكرر
بالله رعبها، وتكون بدوام الرغبة مودعتها^(٢).

وعند أبي بكر أشراج في

الورد بالصلاة

٥ الصلاة أنقل الأورد وأكملها وأصلها
وأجملها، وو. عن نونك ﷺ: «أن النبي ﷺ
لأن أعلوا أن خير أعينكم الصلاة»^(٣).

وحس الصلاة أن لا تنق بها أن يظهر الظاهر عن
الحديث والجس، والحدود من الجريمة،
والقلب عن الذميمة، والسر عما سواه تعالى

وقال محمد لا يكون من الدائرين الله
كثيراً والدائرات حتى يذكر الله فائداً وقاصداً
ومصطجماً

وقال معناه من على الصلوات الخمس
بحقوقها فهو داخل في قول الله تعالى:
﴿وَالَّذِينَ أَتَوْا اللَّهَ كَثِيرًا وَنَقَرُوا﴾، وعن أبي
سعيد الخدري رحمه الله قال: قال رسول الله
ﷺ: «من استيقظ للرجل من الليل وأيقظ امرأته
فصليا وكعبتين كتباً من الدائرين لله كثيراً
والدائرات»^(٤).

ودكر عبد الله بن مسعود رحمه الله جلاء
يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت علي
فأحسبني سيئ، أتمسكت به، قال: لا يزال
سالكاً رعباً من ذكر الله تعالى^(٥).

أنواع الورد

١ إن الحس لما جيب عليه من السأمة
والملالة لا يصير عن واحد من الأصحاب

- (١) حديث: إذا استبذ الرجل من الليل
- (٢) أخرجه ابن ماجه ١٦٤٤ - ط الحلي، وصححه
ابن حجر في صحيحه، لا شك، ٣١/١٠ - ط مكتبة
العتبة
- (٣) حديث: جعل الله من يمر بالآيات سالكاً وطباً
من ذكر الله
- (٤) أخرجه الترمذي (٥٨١٠) - ط الحلي، و«و»
حديث حسن قريب

- (١) حديث: إن الله لا يمن حتى يتلو.
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٣٠/٣، ومسلم
٤٨١١/٢، من حديث عائشة، واللفظ بخاري.
- (٣) شرح عين المعلم ودين المعلم ١٠٩/١ - وانظر
إليه: علوم الدين ٢٩/١.
- (٤) حديث: من قال: «اللهم أنت خير» صلواتكم الصلاة
- (٥) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (الإيمان ٣/٣٦١ -
ط الرسالة)

١- الحضور وهو استيفاء القلب بما هو فيه، والإمراغ عن غيره، وهو إنشا يكون بصرف الهمه إليه. فإن همة تشع القلب في صرفة إلى ذكر الرب، وهو يتكرر منافع للصلاة، تقربه تعالى ورضاه، والمكانة على حلا في الذب والعمود بالسعادة لأبدية، النظر إلى وجهه الكريم لحلا في العمى.

ب- المهم ويراد به الإقبال لصحى الكلام، وهو أمر وراء حضور القلب، وربما يكون تحت حاصراً مع اللفظ والعين، فاستمال القلب على اللفظ ببعض اللفظ مع الذي أريد باللفظ، وتحتوي هذه اللفظية على الدهن إلى الذكر من الشاء والحمد والمروة والتسبيح والثناء وسجوداً، ومداومة الفكر في لعل الذكر ومساء ليعهم معاً، ودفع الحواطر المتعلقة عن فهم مقتضاها.

ج- التسلية وهو يذكر عظمته تعالى مع ربه الجلالة وحفولة النص مع ربه بها.

د- التهيئة وهي خوف يتش من التعمص وهو يذكر تمام قدرته تعالى وقهره مع عدم المسألة بجميع من في ربه فيضنه.

هـ- التزجاء وهو تذكر عظمه وحسنه وسبقها غيبه - كما ورد في ميثب وحتمي.

هذا مصف حتى عمل الصلاة، وتبصمه الذي هو العمارة بالطاعة ظاهر وباطن، وهو عمارة الجوارح والتجريح بالعبادة المحسنة من القيم والتقراء، والركوع والسجود والعمود وسائر الأحوال المتعلقة، وقد ورد: «الطهور شطر الإيمان»^(١).

والأصل طهارة البدن، فإن الصحابة كانوا يطهرون في طهارة البدن، ويسلمون في طهارة الظاهر، حتى كانوا يشربون تحالاً حفاظاً في العين ويحلبون عليه، يسلمون معه من غير غنى.

وبحافظ على الجماعة في قرب المسجد، إلا أن يكون في الأبعد منه صالحة المعبود عن الأقرب، كدخول عالم أو شبيح واعتظ، أو كونه أقدم المسجد، أو حرم بالمال الحلال وسجود من الأحوال سامعياً إليه يتبعه بإجابة التذاه سامعاً غير صحت ربه، ولا متزاً بين يدي مصلي، ولا بكتله فيه كلام الفسا، وتزدي في نصف الأول بلقاء الإمام أو من يمينه، شبه الأول كان وير في أسس والآداب وير في الأعمال الباطنة وهي سنة.

(١) حديث الطهور شطر الإيمان

أخرجه مسلم (١/٢٠٧) من حديث أبي مالك الأحمري

إلى حد الطفل أو الهدية في الفداء

وأفضل القرعة ما كان في الصلاة، وأما في غيرها ففي الليل ونصف الأخير منه، وبين المحرّب والمنشأ محبوبة، وأما في النهار فأفضلها بعد صلاة الصبح ولا كراهة فيها من وقت من الأوقات، ولا هي أودت انتهى عن الصلاة ويحذر من أيام الجمعة والأيام الخميس ويوم عرفة، ومن الأعياد العشر الأول من ذي الحجة والعشر الآخر من رمضان، ومن الشهور شهر الصيام^(١)

ولمعرفة أدب قراءة القرآن (و قرآن فـ وقراءة مـ ١٥ وما بعدها)

٧ - لأورد المروية المأثورة من القرآن سبعة أقسام -

أ - ثلاث سور، وهي بعد الفاتحة البقرة، وأن عمران، وسبا

ب - ثم خمس سور وهي المائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، والفتح

ج - ثم سبع سور وهي يوسف، زمر، ومحمد، يوسف، والرحمة، والبراهيم والحجر، والنحل

(١) الأذكار للتزويج ١٥، وما بعدها، والبيان في أدب حملة القرآن ص ٩ وما بعدها

خصي^(١) - وصدق مواعيد لمونه تعالى ﴿إِنَّكَ تَقُولُ الْحَقَّ﴾^(٢)

و - الحمد بذكر الحجر والتفصير عن شكره تعالى، قبل الحجر من مدة الإدراك إدر^(٣) كما قال الصديق عليه السلام

الورد بالقرآن العظيم

٦ - تلاوة القرآن هي أفضل الأذكار، ويسمي أن يحفظ على تلاوته ليلًا ونهارًا، سفرًا وحضرًا، وقد كانت للسلف عادات مختلفة في التلاوة الذي يختارونه

والحجرات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص فمن كان يظهر له طوائف ومعارف فليقتصر على قدر يحصل معه كمال فهم ما يقرأ، وكذا من كان مشغولًا بشغل الحسد أو فعل الحكومات بين المسلمين أو غير ذلك من مهمات الدنيا ومصالح العامة فيقتصر على قدر لا يعجز عنه إخلال بما هو مرصده ولا يوت كماله، ومن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليستكن ما أمكنه من غير خروج

(١) حديث استند به في خصي

حرجه ص ٨/٢ (٢) من حديث أبي هريرة

(٣) سورة أن عمران/٩

(٤) نسخ عن العلم ودين العلم ١/٥٥ - ٥٧ و٦٧

الورد بالدهاء

٨ - من أنواع الورد، الورد بالدهاء، ورد
عن النبي ﷺ: «الدهاء هو السيادة»^(١)، وحده
أن يترصد شرائط الأوقات والأحوال، ويضج
بالحميد والحللا على النبي ﷺ ويحتم بهما
ليكونهما جبريين فلا مرد حاجته في البس^(٢)
ونكتمصيل (١) دهاء قد وما بعدها،
ومرئى الإجابة (٢) وما بعدها

الورد بالأذكار

٩ - قال الملا علي نقاري من جملة
الأرداد للعباد والعباد في جميع البلاد الأذكار
المروية في الأحبار المرمية للورد فيها
العصائل الكثيرة والشهيرة في الكتاب
والسنة^(٣)

= مائة ٢١٨/١ ط الحلبي) وقال بن عبدالم
في نسخة الواس من الاستبصار (١٠٩٩) ط فار
لاكتب الحلبي) حديثه عن النبي ﷺ في تحريمه
سرقته حديث بن قاسم
(١) حديث دهاء هو السيادة
أخرجه البيهقي (٣٧٥/٥) ط الحلبي) من حديث
اللعين بن يقطين
وهو حديث حسن صحيح
(٢) شرح من العلم بآداب العلم ٩٨/١
(٣) شرح من العلم بآداب العلم ٩٨/١
٩٨ - ٩٧/١

٥ - ثم تسبح سور وهي سورة ممي
اسرائيل (الإسراء)، والكهف، ومريم، وطه،
والأنبياء، والحج، والمؤمنون، والنور،
والفرقان.

٥ - ثم إحدى عشر سورة وهي
الشعر، والنمل، والفصص، والعنكبوت،
والنور، والفرقان، والسجدة، والأحزاب،
يس، وقاطر، ويس

٥ - ثم ثلاث عشرة سورة وهي
الصافات، وهي، والفرقان، وعوليس، النج،
واقفال (محمد ﷺ) والفتح، والمجرات.

في كل مرتبة برائة سورتين

٥ - ثم الثاني وهي في إلى الثاني

قال العراقي تحريم انفراد عن سبعة
أحزاب رواه أبو داود وابن ماجه من حديث
أوس بن حنيفة^(١)، قال أوس: سألت
أصحاب رسول الله ﷺ كيف يحربون القرآن؟
قالوا: ثلاث وخمسة وسبع وتسع ويأخذون
عشره وثلاث عشرة وحرب الممهل^(٢)

(١) شرح عين العلم بآداب العلم ٨٠/١ - ٨١ ط
الهيرو
(٢) حديث أوس بن حنيفة: سألت أصحاب رسول
الله ﷺ
أخرجه أبو داود (١١٦/٢) ط حصص) وأوس =

رطب من ذكر الله^(١)

ولتتميل (و) ذكر ب ؟ وما معناها

الأدلة المستعملة

١٠ - قال الثوري أحد عبيد العهد العام
من رسول الله ﷺ أن لا يتدين بعمل شيء من
البدع المقسومة اثني لا يشهد لها ظاهر كتاب
ولا سنة، وإن لم يحجب العقل بكل رأي لم
يقهرنا وجه موافقة للكتاب والسنة، إلا أن
أجمع عليه

ويحتاج من وراء العمل بهذا العهد إلى التحرر
في معرفة الأحاديث والآثار، والإحاطة بجميع
أدلة المذهب المنتهية والمستعملة، حتى لا
يكتله بغير من علمه من أدلتهم (لا إنكاره)،
ولعله يخرج عن التقيد في أكثر الأحكام، ولما
من لم يبلغ هذا المنهج فوجب عنه التعليل
مذهب معين، وإلا وقع في الضلال^(٢)

وتنقل ابن علان عن الثوري قوله، إن أرادوا
المشايخ وأحبارهم لا يأس بالاعتناء بها، غير

(١) حديث. أن سموت ولسانك وحب من ذكر
الله

أنطوخ بن حبان للإسحاق ١٠٠/٢ - ط (تاريخ)
من حديث معاذ بن جبل
(٢) فوائد الأثر في القضية في بيان العهد السعفية
من ٦٣١

أما الكتاب فضوء معاني^(٣)
الأثر^(٤) "وقوله «وَالَّذِينَ آمَنُوا كَثِيرًا
وَالَّذِينَ آمَنُوا أَلَدَّ اللَّهُ لَهُمْ نُورًا وَلَمْ يُزَكِّهِمْ»^(٥)،
وقوله «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ صَدَّقُوا اللَّهَ
عِندَ تَقْوَاهُمْ وَفِي جَنَّةٍ»^(٦) قال ابن عباس
تفسير أي بالقيس والسهل، والسر والنجوة،
واسفر والحصر، والعلى والمقر، والمرس
والصحة، والسر والملائكة وقوله «وَلَا تُكْرَهُ
لَهُمْ أَكْثَرُ»^(٧) قال ابن عباس، له
وسهل أحدهما أن ذكر الله لكم أكبر من
ذكركم إياه، والأخر أن ذكر الله أكبر من كل
عبادة سواه

وأما آئمة فقوله عبدة الصلاة والسلام
فذاكر الله في العاقبة مسموعة الفصل في
العارض^(٨) وهو ﷺ من مثل أي الأعمام
أحب إلى الله قال فإن سموت ولسانك

(١) سورة البقرة ١٢٩

(٢) سورة الأحقاف ٢٨

(٣) سورة النساء ١٠٣

(٤) سورة التوبة ١١٥

(٥) حديث «ذكر الله في الجنة»

أنطوخ الطبراني في الأوسط (١٠٩/٢) - ط
سموت من سموت ابن معمر، وقال نهشي في
مجمع تزدنيد (١٠٩/٢) - ط (تفسير) ورواه
الطبراني في الكبير والأوسط والبيهقي، ورواه
الأوسط وترواه.

عنه الله وحير ما بعده ، وأعوذ بك من شر ما في هذه الليلة وشر ما بعدها ، وب أعوذ بك من الكسل وسوء الكبر ، وب أعوذ بك من ضيق في النار وعذاب في القبر .

وإذا أصبح ليل ذلك أرضاً ، ^(١) أصبح وأصبح الملك لله ^(٢)

ويقول : **بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم** ثلاث مرات - ^(٣) ويقول : **أرضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً** ^(٤)

وإذا صلى العجر قال : **هو ثاب ربيته قبل أن يسكنكم** لا به إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو عن كل شيء قدير **عشر مرات** ^(٥) ، ويذكر سيد

(١) حديث ابن مسعود : **كان رسول الله ﷺ إذا أتى نزل** .
أخرجه مسلم (١٠٨٩/١)

(٢) ذكر : **بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء** .
أخرجه الترمذي (٤١٦٥/٤ - ط الحلي) من حديث عثمان بن عفان ، ثم قال : **حديث حسن صحيح** .
خرجه .

(٣) ذكر : **أرضيت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً** .
أخرجه الترمذي (٤١٦٥/٤ - ط الحلي) من حديث لوثر بن مالك ، قال : **حديث حسن صحيح** .

(٤) ذكر : **لا اله الا الله** .
أخرجه الترمذي (٤١٦٥/٥ - ط الحلي) من حديث أبي هريرة ، قال : **حديث حسن صحيح** .

مراقبه الأوقات ، وعسايرها بالأورد على الدوام ^(٦) .

أورد النهار

١٢ - أورد للنهار سبعة

١ - **الورد الأول من أورد النهار** : ما بين طلع المجر الثاني إلى طلع الشمس ، وهو **رب شريف** ، وقد أقره الله تعالى به فقال : **﴿وَأَتَّخِذُ إِذَا نَفَخْتُ﴾** ^(١)

فيحيي منيئذ إذا أتته من اليوم أن يدكر الله سبحانه وتعالى فيقول : **الحمد لله الذي أحيا بعد ما أماتنا وإليه النشور** ^(٢) .

ورود من حديث ابن مسعود **عليه السلام** قال : **«كان رسول الله ﷺ إذا أمسى قال : آمسك وأمسك الله ، والحمد لله ، لا إله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير** ، وب أسألت جبر ما حي

(١) **موت الغروب** ١٢٩٩ ، **مختصر منهاج المفاتيح** ٥٦ ، **شرح جبر العدم** ١٠٨٩ ، **الحكم** ١٠٨٩ - ١٠٩

(٢) **سورة النور** ١٨ .
(٣) **ذكر الأنبياء من يوم** : **الحمد لله الذي أحيا بعد ما أماتنا** .

أخرجه البيهقي **الصحح البيهقي** ١١٢ / ١١ من حديث

حداً من صلاة الخصى

وكانت ما يفتن بالباس من عباده مريض
و مشيخ حجاز، أو حصو، محلي عجم،
قضى حجه عجم، وإن لم يعمل شيئاً من
ذلك شغل باله به والدور^{١٦}

ج - الورد الثالث من ورد الخصى إلى
الرواء، والزيادة في هذا وقت لأقسام
الأربعة السعداء، والذكراء، والقراء، والعلماء،
وورد فيهم

أحدهما الاستغفار بالكسب والعبادة
وحضور السور، ذلك كان ناجراً طيباً يصدق
وأما، وإن كان صاحب صفة يصنع
معبودة ونعمة ولا يس ذكر لله تعالى من
جميع أعماله ويصنع بالفضل

والثاني التيمونة، فإنها ما تعين على قيام
الليل، كما يعين السحر عن صوم النهار،
فإن ما يجد جهد في الأساء على الورد بقا
الامتداد فضلاً قبل دخول رات^{١٧}

د - الورد الرابع ما بين الورد إلى الخراج

حضر منها تقاض من ص ٩٩، وإليه عزم
الذي ١٩٧ - ٩٩
٢ - مختصر منهاج القاصدين ص ٩٩ - ١٠٠ وقطر
الإح ١٩٨/١، ووقت القلود، ٢٨

شرح فيبطل الفهم ليس أساساً من
مصلحة^{١٨} ثم يطلب الأصعب الأول مستظراً
للمعجزة دليلاً بالماثور من الأذكار والأدعية

ب - ورد من شجر السعداء أن يمسكته
مكاته إلى طلوع الفجر، فقد روى أنس
بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن العادة
في جماعة ثم بعد ذلك في جماعة مطلع
الشمس، ثم من ركنه إلى ذلك كالأجر
حده وعمره سنة واحدة^{١٩}

و ليكره وخلفه ومنه أيضاً
و يكره، والقراء، والعباد^{٢٠}

ج - الورد الثاني من بين صلوات الشمس
إلى الخصى، ذلك بعض ثلاث ساعات من
النهار، فروع النهار التي عشرة ساعة وهو
الربع، وقد ورد شريف، وفيه خلف

١٦ حديث جواد بن أسد عن أبيه
أخبره عنه ٩٢/١١، ما الحسن، وهو مروي
١٧ ٨٢ - ٨٣ ط حيدر، وخط إلى مود
١٨ حديث من ص ٩٩ في جماعة
١٩ أسجد، التاريخ ١٩ ١٨ ١٧، حديث من
عبد

٢٠ مختصر منهاج القاصدين ص ٩٧ - ٩٩، ولط
جماعة مروي ٩٢ - ٩٣ ط مود
حيدر، وصوت تحوي ٩٢ - ٩٣ ط مود
صالح

فلا معنی رسوم منهار، وإن نقص منه مقداراً
لستواه بالنهار، فحسب ابن آدم إن حاشى ستمین
سنة أن يغتن من عمره عشرون سنة^(۱).

و - الورد السادس: (ما دخل وقت العصر
إلى أن تغرب الشمس، وليس في هذا الوقت
صلاة سوى أربع ركعات بين الأذانین ثم قرأ
المصر، ثم يتشاعل بالأسقام الأربع التي من
ذكرها في الورد الأول، والأفضل له تلاوة
قوله أن بالتدبر والتفهم^(۲).

ز - الورد السابع: من استقرار الشمس إلى
أن تغرب وهو وقت شریف، قل الله الحسن
المصري، كانوا أشد تعظيماً لمعني من أول
نهار فیسندب في هذا الوقت السبب
والامتثال خاصة

وبالمعرب منهي لوراد النهار، فيبقي أن
يلاحظ العبد أحواله ويحاسب نفسه، فقد
تقصت من طريقه مرحلة، ويعلم أن العصر
لهم تقضي حلتها بانقضاء آذانها^(۳)

أورد الليل:

۱ - أ - الورد الأول: من غروب الشمس

(۱) يساء علوم الدين ۲۹۹/۱

(۲) مختصر منهاج القاصدين ۶۰ والإحياء ۲۹۹/

(۳) مختصر منهاج القاصدين ۶۰ والإحياء ۲۹۹/

۴۰۰، وقررت القلوب ۹۱ - ۹۳

من صلاة الظهر، وهو أنصهر أوراد النهار
وأفضله، فيبقي له في هذا الوقت إذا أدته
المؤذن أن يجبه يمثل قوله، ثم يقوم فيصلي
أربع ركعات، ويسندب أن يطيلهن، فإن
أبواب السماء تفتح حينئذ^(۱)، ثم يصلي الظهر
وسجده، ثم يصنع بعدها بأربع^(۲)

ه - الورد الخامس: ما بعد ذلك إلى
المصر، فيسندب له في هذا الوقت الاشتغال
بالفكر والصلاة وحسن الحيز، ومن أفضل
الأعمال انتظار الصلاة بعد الصلاة^(۳)

قال ثغراني: وفي هذا الوقت يكره النوم
من ما قيل: لو رآه يكره، ومكان ينهار،
والحد في النوم أن الليل والنهار أربع وعشرون
ساعة، فالاعتدال في بومه ثلثي ساعات في
الليل والنهار جميعاً، فإن ما هذا، القدر بالليل

(۱) ورد فتح أبواب السماء عند زوال الشمس من
جنبتي أبي

طريح قيل الظهر ليس من سليم تفتح لهم أبواب
السماء

لخرجه أبو داود (۵۳/۲ - ط حصص) وليس ساجد
(۳۶۶/۱ - ط الحبي)، والتمت لأبي داود، ثم ذكر
أن في إسناد (و) ضعيفاً، وذكر الساجدي في
الترغيب والترهيب (۱/ ۸۸ - ط دار ابن كثير)
وقال: في إسناد احتمال للضعف

(۲) مختصر منهاج القاصدين ۶۰، وانظر إحياء علوم
الدين ۲۹۸/۱ - ۲۹۹، وقررت القلوب ۳۹

(۳) مختصر منهاج القاصدين ۶۰

ب - الورد الثنائي يدخل بدخول العشاء
الأخر، أي بدعوة الناس، وهو أول استحكام
الصلوة^(١)، ويستحب أن يهمل بين الأذنين ما
أمكنه وليكن من كتابه ﴿قُلْ هُوَ اللهُ﴾^(٢) **نَهْلُ**
الْحَبِيبِ^(٣) و﴿قُلْ هُوَ اللهُ بِحَيْثُ أَتَى﴾^(٤) **فَعَد**
كان رسول الله ﷺ لا ينام حتى يقرأهما^(٥)
وفي حديث آخر عن ابن مسعود **رَضِيَ** **عَنْ** **أَبِي**
رسول الله ﷺ قال من قرأ سورة الواقعة في
كل ليلة لم تصبه فاقة أبدًا^(٦)

ج - الورد الثلاثي، هو من قبل النوم، إلا من
تلف حاجته الفياض بالليل فإن لأجره في حقه
الفضل^(٧)، ذات عاشر **عَشْرًا** من كل ثلثين
مد **وَرَسُولُ اللهِ ﷺ** من أول الليل

إلى وقت العشاء، فإذا غربت الشمس المعروف
وشغل لإحياء ما بين العشاءين، فأكثر هذا
الورد عند غروب الشمس والتمتع والصلوة به هي بأشدة
الليل، لأنه أول بسوء ساعته، وهو أول من
الآية المذكورة في قوله تعالى ﴿وَرَسُولُ اللهِ ﷺ
أَبَى قَسِيحٌ^(٨) وهي صلاة لأواب^(٩)، وهي
المعروفة بقوله **وَمِنْ** **مَّجَافٍ** **مُّوْتِهِمْ** **مَنْ**
أَتَمَّهَا^(١٠) فقد روي عن أنس **رَضِيَ** **عَنْ** **أَبِي**
يطرغون بما بين المغرب والعشاء^(١١)

وعن أبي هريرة **رَضِيَ** **عَنْ** **أَبِي** **قَال** **فَقَالَ** **رَسُولُ**
الله ﷺ من صلى بعد المغرب ست ركعات
لم يكلم بها يوم يوم عشرين به بمائة ألفي
عشرة مثله^(١٢)

(١) سورة طه - ١٣

(٢) مختصر مروج المفاهيم ٦٦، ولجاء علم الدين
٣٤٦/١ ط ذو الصفة، وانظر حوث القلوب ٤٤
٤٥

(٣) سورة السجدة ١٦

(٤) أخر ابن حجر بطرغون أيام بين المغرب
والعشاء

أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٠٠/١ - ط
الخطي

(٥) حديث أبي هريرة، عن علي بعد المغرب ست
ركعات

أخرجه ابن ماجه (٤٣٧) - ط الحسيني والقومدي
٢٩٩/٢ ط الحسيني هذا البريدي حديث
حديث ثم نقل عن البخاري أنه قال من أقرأه
بكر الحديث.

(٦) الإحياء ٣٤١/٢ ط ذو الصفة، وصيغته صحيح
للحاشين ٦١

(٧) سورة السجدة

(٨) سورة الطلح

(٩) حديث **قَالَ** **رَسُولُ اللهِ ﷺ** لا ينام حتى يقرأهما
أخرجه الترمذي (٢٩٥) - ط الخطي من حديث
جاء برعيه

(١٠) حديث ابن مسعود (من قرأ سورة الواقعة

أخرجه أبي النبي في عمل يوم والليله ١٨٤
ط المعارف المصنوعة، وخبره البخاري في صحيح
أحاديث الإحياء ٣٤٢/١ - بهاس الإحياء - ط
المصنوعة، إلى الحارث بن أبي أسامة ثم صححه
وثناه

(١١) مختصر مروج المفاهيم ٦٦ وأما علم الدين
٣٤٢/١

قال: فصل الصلاة بعد الصلاة المكتوبة
الصلاة في جوف الليل^(١).

وللتفصيل في لفظ أورد التهجيد وعدد
ركعتيه (ر) تهجد ر؟ وما بعدها).

و - الورد السادس السنين الأخير وهو
وقت السحر قال الله تعالى: ﴿وَالسَّحَرُ ثُمَّ
يَنْتَفِرُونَ﴾^(٢) قيس يملكون، بما فيها من
لاستغفار، وهو مقلوب للفرح الذي هو وقت
انصراف ملائكة الليل وإقبال ملائكة النهار
وعسى الحديث، ان امرأة آخر الليل
محضرة^(٣) وحده طابوس يأتي رجل وقت
السحر فقالوا: هو قائم، فقال ما كنت أرى أن
أحد قام وقت السحر

فهذا ترتيب الأورد للعبادة، وقد كانتوا
يستحبون أن يجمعوا مع ذلك في كل يوم بين
أربعة أمور صوم، وصلاة، وإدققت، وعبادة
موسى، وشهود جواره^(٤) ففي الخبر

(١) حديث أبي هريرة: أني بصلاة أميل بعمه
المكتوبة^(٥)

أخرجه مسلم (٢/٢٧٦)

(٢) سورة الفجر/٢٨

(٣) حديث ابن عباس: آخر الليل محضرة •
أخرجه - - - - - لم (١/٥٢٠) في حديث جابر بن
عبد الله

(٤) مختصر مهج القاصدين ٦٤ - ٦٥، وإحياء علوم
الدين ٢٤٧/٩

وأوسطه وآخره، فاستوى وثوبه إلى السحرة^(٦)
ثم لنقل بعد أنوار مسيحان الملك القدوس^(٧)
لأن حرث يرفع صوته رثثثة^(٨)

د - الورد الرابع الصوم، ولا بأس أن يحد
ذلك من لأورد فإنه إذا روعيت آداب وحسن
المقصود به حسب عبادة^(٩)، قال محمد
ﷺ: فها أحببت يومتي كما أحببت
يومتي^(١٠) وللتفصيل في آداب الصوم (و) يوم
د ١٨، ٩

ه - الورد الخامس يدخل بحضرة النصف
الأول إلى أن يهبط من الليل سلمه، وهذا
ذلك بمصرم، بعد التهجيد، وذلك وقت
سريفة^(١١)، فمن أتى صريفة سرفعه
فقال سنو: أي الصلاة أنقص بعد المكتوبة؟

• حديث عائشة: من كان قبله في أوّل رسول الله
ﷺ

أخرجه البيهقي (فتح ١/١٨٦)، ومسلم (١/١١٢)
والله أعلم.

(٢) حديث المولى بعد الوتر مسيحان شدة
القدوس

أخرجه الطبراني (٢/٢٤٥) - ط المكتبة الشاملة من
حديث عبد الرحمن بن أبي

(٣) مختصر مهج القاصدين ٦١ - ٦٢، وألحيد
٢٤٥ ط المرحه

(٤) أخرجه - - - - - فالحمد يومتي •
أخرجه النووي (الفتح ٨/٩٠)

(٥) الإصحاح ٢٠٤/١، ومختصر مهج القاصدين ١٢
وأخر قوت القلوب ١٩

قال أبو سليمان: إني قد وجدت طبعاً في القلوب فلا تتركح وإنما وجدته في تركك
في روح^(١)

الثاني - العالم

١٦ - العالم هو الذي يتبع الناس بعلمه في
سوى أو طريق أو مصيف أو تذكر فتدبر...
في الأورد بحال مريب الدار من بحاج
إلى المطاع في الكتب والتمصيف لإفاده،
فكر شمرق لأوقات في ثالث فهو أفضل ب
يشتمل به بعد المكتوبات، وإنهاء، وكشف لا
يكون كذا في العلم الموزع على ذكر الله
بماي وأفضل ما فعل لخدمة إلى وفاء سوره،
وفي مقعة الخلق وقد بهم إلى طريق، وأخذ
ورق مدونه، حدة يتعلمها المنضم يصلح بها
معدته عمده، ولو لم يتعلمها لكان سعب
مستعماً، والمراد بالعلم المتقدم على عبادة
العلم الذي يرغب الناس في الأحرار، ويحب
على سلوك طريقها، ذوي العلوم التي يريد بها
العبادة، في الدنيا وفيقول لعلني، والأوس
العالم أيضاً أن يتسم أوقانه، لأن استعراق
لأوقات في مريب مدونه لا تضرعها التفسير

من جتمع في امرئ إلا دخل الجنة^(٢)

اختلاف الأورد باختلاف الأحوال

١٧ - إن الناس يهربون الأحرار لا ينجون من
سوى حوال، مما أن يكون عذبا أو عذبا، لو
صلياً أو والد، ومعدية أو، أو مستعماً
مدونه الله عز وجل مشعراً به عن عباده

الأول العهد

١٨ - المدونه المستعماً عن لأعمال فيها
في العهد فقد شتمل ما من ذكر، من
أورد العهد وتليل، وقد مختلف طبعه، بعد
كتاب أحوال المنحسين عن المثلث وحملته،
فيسهم من كذا يجب على حلاله سلاوة حتى
يحب في برة حدة أو حسيب أو ثلاثاً وكان
فيهم من يكثر التمسك، ومنهم من يكثر
الضلال، ومنهم من يكثر غلوقة باليهب

وأفضل الأورد بحسب اختلاف حال
الشخص، ومقصد الأورد تركية الغيب
ومظهره، ينظر المرء ما يرى أشد تأثيراً فيه
فلا يلب فيه، فإذا أحسن يمثل النفس عند إلى
غيره

(١) حديث ما اجتمع في امرئ إلا دخل الجنة
إسناده صحيح ١٧٠٠ هـ. حديث أبي هريرة

(٢) نصيب منجم الجامع في الأورد مدونه
إسناده صحيح، طرق الدين ١٧١٠ هـ

ولا يحتمله الطبع^(١)

الثالث - لا يتعلم

١٧ - إن التعلم أفضل من التثاقل بالأذكار والوقوف، وحكم المتعلم حكم العالم في ترتيب لأوراد، لكنه يشتغل بالامتداد حين يشتغل العالم بالإفادة، وبالخلق والنسخ حين يشتغل العالم بالتنصيف. وإن كان من العوام كان حضوره مجالس الذكر والعلم والوعظ أفضل من استعماله بالأوراد المنقوع بها^(٢)

الرابع - الوالي

١٨ - الوالي - مثل الإمام والخاصي أو الخواص للظفر في أمور المسلمين، فقيامه بحاجات المسلمين وأمرهم على وفق الشرع ومصد الإحلال أفضل من لأوراد المذكورة، لأنه عبادته يتعدى معها، فيبني أن يقتصر في النهار على المكتوبات، ويقوم أوراده بالليل، كما كان عمر رضي الله عنه بمكة إذ كان أمالي وفلنوم، فلو تمت بالنهار صحت المستقيم، ولو تمت بالليل صحت ميسي. قال القرطبي: قد مهجت بما ذكرناه أنه بقدم

(١) مختصر منهاج القاصدين ص ٦٥ - ٦٦، راجعاً، علوم الدين ٣٠٧/٦

(٢) مختصر منهاج القاصدين ٦٦ وانظر إجاب. علوم الدين ٣٠٧/٦

على العبادات البدنية أموراً أحدهما العلم والأخر الفرق بالمسلمين، لأن كل واحد من العلم وفعل المعروف حصل له نفسه وعبدته يحصل سائر العبادات بسعدي فائده وانتشار جدواه، فكانا مقدمين عليه^(٣)

الخامس - المحترف

١٩ - المحترف: هو الذي يحتاج إلى الكسب معياله، فليس له أن يضيق العيال ويسرق الأوقات في العبادات، بل يردده في وقت الصلابة حضور السجود والاشتغال بالكسب، ولكن لا ينبغي أن يسي ذكر الله تعالى في صلاته، بل يواظب على التمسك بالأذكار وقراءه القرآن فإن ذلك يسكن أن يجمع إلى العمل، وإما لا يتيسر مع العمل إقامة أوراد الصلاة

ثم مهما قرع من كفايته، ينبغي أن يعود إلى ترتيب لأوراده، وإن دهم على الكسب ويصلي بما قصر عن حاجته فهو أفضل من سائر الأوراد التي ذكرناها، لأن العبادات المستحقة فائدها أضع من اللازمة^(٤)

(١) مختصر منهاج القاصدين ٦٦، وإمها، علوم الدين ٣٠٨/٦

(٢) إجماع علوم الدين ٣٠٨/٦، وانظر مختصر منهاج القاصدين ٦٦

بالرواتب، ونقصا، أكرم لمؤمنه، وقال أنس
من سيرى كان بمحمد بن سيرين معه أوراد
بغيرها يسألون فوافقه قاله من شئ، فرفعه من
الشهر^(١)

أوراد الصائلي والأيام المفيدة

٢٢ - خمس لله تعالى بعض الشهور
وبعض الأيام وبعض الصائلي على بعض الآخر
معرفة أفضل في ب كذ فيها استجاب
إجاباتها

ونظر العسير في مصطلحات (الأشهر
الحرم ٣٤)، وفي هر رمضاني ٥ وما بعده
وصلة الطوط ٧ و٨ وما بعده، وعسر في
الحرم ٢٤ - ٣٤، الفطر الأوسع من رمضان
٥ - ٤، وحجاء الليل ٥ - ٢٢، وليلة
البر ٥ - ٢٢ وما بعده، ومصلح ١٠



(١) الفقه ٣٤، الفقه ١٢٩، ١٢٩/٢٢، ٢٢٩/٢٢، ٢٢٩/٢٢
من ١٠ و١١ من المطبوع ١٢٩/٢٢، ونظر بولج
ألمر والفتنة في بيت الجود المصنوعة ١٠٣
وأثر في بن سيرين ١٢٩/٢٢، ١٢٩/٢٢، ١٢٩/٢٢
معرفة أم جيم في الفقه ٢٢/٢٢، ٢٢/٢٢، ٢٢/٢٢

السكنس - المستغرق بحجة الله سبحانه

٢٠ - المسند في بحجة الله سبحانه وورده
بعد المكروبات حضور الغيب مع الله تعالى،
وهو يعرفه في ما يريد من ورده^(١)

فضيلة الفرائض من الأوراد

٢١ - يسمى لمن كان له ورد في وقت من
الليل أو النهار أو عند صلاة، أو صلاة من
الأحوال المتأخرة، الأوراد، فعليه أن يسلم
الورد الثالث، فيأتي به إذا تمكن فيه، وإلا
يستعمل في مكانه حال عجزه نفسه في وقت،
فيضي أن تتركه حتى يصدق عليه أنه مدين
للمذكر مواظب عليه، وقد كان الصحابة
يقضون ما دأبهم من الأذكار التي كانوا يفعلونها
في أوراد مخصوصة

ونيف في الصحيح عن عمر بن الخطاب
عن عامر عن حذيفة عن أنس عن شئ، منه،
فرفه في صلاة الفجر وصلاة الظهر كس
له فاسما غرام من الليل^(١)

قال لمن غلب في الحديث الأعشمة

(١) مختصر منهاج العابد ١٢٩، انظر رجب، علوم
١٢٩/٢٢
(٢) حديث عن أم عمر
أخرجه سنة ١٢٩/٢٢

وَرَعَ

التعريف:

١ - الورع لغةً: المكف، من ورع يورع ورعاً وورعاً وورعةً يخرج ويوقى عن المعلوم، ثم يستعبر للمكف عن الحلال المباح، فهو ورع^(١)

وورع في الاصطلاح: قال ابن القيم الورع: اجاب شهواته وقال مثله للورع وقال المصنف المالكي الأورع: الشدة لبعض المباحات خوف الورع في الشهوات والورع الشدة للشهوات خوف الوقوع في محرمات^(٢)

وأدخل بعض العلماء، كالشيخ أبي تراب القبي، في المعنى الاصطلاحي للورع ترك المحرمات المعلوم حرمتها، خوفاً من الله تعالى وتطبيقه^(٣)

(١) قال العرب: والمعجم الوسيط

(٢) فتح القدير ٣/١٩٦ - ١٩٦٧، مساح ١/٧٦٦،

والشرح الكبير وحاشية الشيرازي ٢/٢١١

(٣) إحياء علوم الدين ١/٢١٥، طائفة، دار الشريعة

ومفتاح سنن ابن القيم ٢/٢

وقال عمر الدين بن عبد السلام الورع ترك ما يريد للمكف بقى ما لا يريد، قال، وهو المبرر به بالاحتياط

ووسع القرافي مدلول الورع، وأدخل فيه الصلح من حساب التورع

وقال، الورع ترك ما لا بأس به خوفاً مما به بأس^(٤)

الأنفاذ باب الفضة

أ - التقوى

٢ - تقوى في اللغة: اسم مصدر يسمى الاجتهاد

وفي الاصطلاح: اجتناب ما يطلع الله عن صفوته، والتقوى في الطاعة يراد بها الإحلاس، وفي المحاسبة يراد بها الشدة والتحرر

والصلة بين الورع والتقوى أن الورع انحصار عن التقوى، وهذه، ما ليس عليه من يزعم من الورع التقوى، بلا عكس^(٥)

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأناس ١/٥٧، جروب دار مكة لطيفة

(٥) اللؤلؤ والمرآة ١/٢١٠، بيروت، مطبوعات

(٦) فتح القدير ١/٢١٠، وحاشية ابن القيم

١/٢٧٤، وضع القدير ابن القيم ١/٣٤٩

بيروت، دار الفكر

ب الفرع.

ومي لاصطلاح حفظ النفس من الوقوع في الحائض^(١)

والاحتياط أعين من الورع

الحكم التكليفي للورع

٥ قال شمراني الورع مذوب بشيء

يقول النبي ﷺ: "إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ ذَيْنِ الْحَرَمِ، وَبَيْنَ دِيْنِهِمَا مَشْهُدَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنْ نَاسٍ مِمَّنْ اتَمَّتِ الشَّهَادَاتُ اسْتِثْرَاءً لِعَلِيْهِ وَعَرَضٌ، وَهَذَا وَقَعَ فِي شَهَادَاتٍ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَثُرَ فِي بَعْضِ حَوَائِجِ الْحَمْلِ، أَوْ يَنْتَهِجُ فِيهِ إِلَّا وَإِنْ تَكَرَّرَ حَمْلُهَا، أَوْ لَا وَحَمْلُهَا لَمْ يَحْدِثْ"^(٢)

مواقع الورع

٦ يكون الورع عند الاستبراء من حكم

النهي من حل أو حرمة

إب لخصه المذهب الشرعي، أو عند

بعض الأدلة والكتف

٣ الفرع ثمة مصدر رعد في الشيء.

ورع عنه أحرص منه رآه لا حقد، أو لشجوه منه لم يثقله ويقال رعد في الدنيا ترك حلالها محافة حسره، وترك حرما محافة عقابه^(٣)

واصطلاحاً قال ابن عسبر الفرع هو

شيء من التحلل خوف الوقوع في الشبهة^(٤)

وقال الشافعية الفرع مرة ب زاد على الحاجة وهو أقصى من الورع، إذ هو في التحلل، والورع هو انتباه^(٥)

قال الشافعي الفرع عدم أحد من العبد لنفسه والأموال وإن كانت في اليد، فقد يكون نفساً واحداً وقد يكون الفهر غير واحد، وهو بينه وبين الورع بأن الفرع في النفس، والورع من أعمال الجوارح^(٦)

ج - الاحتياط

١ الاحتياط في اللغة الواحد بالألف والأخزم^(٧)

(١) لك العرب والمجدوسه

(٢) ابن عسبر ٢٧١/١

(٣) بداية المحتاج ١٨٢/٢، ومغني المحتاج ٢٢٣/٢

(٤) ثم وقع ٢٠٩/١

(٥) المحتاج السير

(٦) فتميزت لهم جميع

(٧) ثم قال شمراني ١٧١ - ١٧٢

(٨) حبيب ٢ - محلال بين وإن الحرام بين

أخرجه القهاري (فتح الشري ١١٦٦م)، ومسلم

(٩) ١٧١٩/٢ ١٧٢٠ والمفرد تميم

بالتدريج والتسامح على المحرم المحض، بلغة فيه هي آخر لمرة، لما هي رواية أخرى لهذا الحديث. نفس ترك ما شبه به من الإثم كان كما استعان ترك، وهي اجتراء على ما يشك فيه من الإثم لو شك أنه يوقع ما استعان، والمعاصي حتى الله، وعن به نحو حول المحض. **■ شك أن يراد به (١)**.

وثاني أنه يحتمل أن معناه أن من ألبس على ما يحتمل أن يكون حراماً، فإنه لا يأمن أن يكون حراماً في نفس الأمر، فقد يخالط المحرم وهو لا يدري أنه حرم. فشرع له ترك المشتبه محذوراً من موافقة المأثم المحتمل (٢).

ومثال المورد عند الاشتباه بالحاصل من تعارض الألفة بين الحل والحرم. المورد عن أكل طعام الصديق بقهر إفته، يتعارض حديث: «لا يحل لأمرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه من طيب نفسه» (٣) مع ظاهر الآية:

(١) حديث: نفس ترك ما شبه به.

آخره البخاري (فتح الباري ٢/ ٢٩٠).

(٢) جامع العلوم والحكم لابن رجب ٢/ ٧١٩.

(٣) حديث: «لا يحل لأمرئ من مال أخيه».

فهرست البيهقي في السنن ١/ ٩٦ طهارة.

المعارف المصنوعة من حديث أبي عيسى.

- وما للشك في وجود السبب المحرم أو محتمل.

- وما للحرج من الخلاف.

أ - المورد عند الاشتباه لغذاء الغليل أو تعارض الأدلة.

٧ - الأمور المشبهة: من الناس من يعلمها، ومنهم من يعلمها على غير ما هي عليه، ومنهم من يوقف بها لاشتباهاً عليه، فهذه النوع الثالث هو الذي شرع له أن يتعي هذه الشبهات لقول النبي ﷺ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمْ مَشَبَهَاتٌ، لَا يَعْلَمُونَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ» من انتهى الشبهات لم يتركها للجهل وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالروايات يرمي حول يسمى يوشك أن يرتفع فيه (١).

ومعنى: «شراً لبيتته وهرطه أي من القهر والقسوة». وقوله ﷺ: «من وقع في الشبهات وقع في الحرام» يحتمل معنيين.

الأول أنه إذا فعل المشبه الذي يشك في كونه حراماً عليه، فإنه بشعاسه شئت شيئاً.

(١) حديث: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ».

تقدم شرحه في

للخروج عن عهد، ترك الواجب

فإن اختلوا حل حرام أو واجب بالعقاب
موجب عن كل تقدير، فلا ورع إلا أن نقول
إن المحرم إذا حاربه الواجب قدم على
الواجب لأن رعاية ذمة المفسد أولى من
رعاية حصول المصالح، وهو الأخطر، فقدم
للمحرم هما، فيكون الورع التارك.

بأن اختلوا حل هو مطلوب أو مكروه ولا
ورع لسدوي جهين عن ما تقدم في المحرم
والواجب، ويمكن ترك جميع المكروه كما تقدم
في المحرم.

وعلى هذا السؤال مجري قاعدة الورع،
وهذا مع تقارب الأدلة

أما إذا كان حد المذنبين ضعيفاً الخليل
حداً بحيث لو حكم به حاكم لمقتضاها لم
يحسن الورع في مثله، ولنفذ يحسن إذا كان
عما يمكن تقريره شريعة^{١٦}.

وقال ابن الشاط، إن الخروج من الخلاف
لا يكون ورعاً لأن الورع إما هو لحرف
المثاب وتوهمه، قال وأي عقاب في ذلك،
مواه قد تصويب المجتهدين إن، خلاف، أو
لنا متحطة أخيراً، فالإجماع متفق على

(١٦) القرطبي ٢١٠/٢ - ٢١٢.

المجب أم في الشرط أم في التصح في مصطلح
(شك في لا وما بعدها)

ج - الخروج من الخلاف:

٩ - قال القرطبي عن الورع الخروج من
خلاف العلماء بحسب الإمكان فإن خالفه
العلماء في فعل من هو مباح أو حرام فالورع
التارك، أو هو مباح، أو واجب فالورع الفعل مع
اعتقاده الوجوب حتى يجرى من الواجب على
المقدم

وإن اختلوا فيه حل هو مندوب أو حرام
فالورع التارك، أو مكروه، أو واجب فالورع
الفعل، حذراً من العقاب في ترك الواجب،
وعدم المكروه لا بشيء

وإنه اختلوا حل هو مشروع أم لا فالورع
الفعل، لأن القائل بالمشروعه مثبت لأمر لم
يطلع عليه النقي، والمثبت مقدم على النقي،
فتعلم من البيت وذلك كخلاف العلماء في
مشروعية العاتحة في صلاة الجلاء، فملك
يعول ليس بمشروعة وإشافي يقرب. من
مشروعه وواجبه، فالورع للفعل يتيقن
الحيث من إثم ترك الواجب على مباحه،
وكأنسمة قال مالك. هي هي الصلاة مكروهة
وقال الشافعي هي واجبة، فالورع الفعل

يثرك أئمة^(١) واجبه عليه من صلح الرجم، وحق جاني ومسكين وابن سبيل، ونهي عن مسكر وأمر بصرفه، قال: وهذا الورع قد يوضع صاحبه في البقع الكبر^(٢)

وقال ابن رجب: ما هذا امر ينفي التعطّل له، وهو أن اتهم في التوقف عن الشهادة إما يصحح لغير استيفاء أحواله كلها، وشبهت أعماله في القوي والورع، فأما من يقع في انتهاك المحرمات الظاهرة، ثم يرهق بشورع عن شيء من دقائق الشبهة، فإنه لا يحصل له ذلك، بل يترك هذه^(٣) كما أن بين عمر عثمة رجل من أهل العراق سأل عن دم الجوعس يستأوي عن دم الجوعس وقد قتلوا الحسين، وقد سمعت النبي ﷺ يقول: «أهد - أي الحس والحسين - ربحان» من الدنيا^(٤)

الثانية: إلا كثيراً من الناس تغرّ نفسه عن أشياء، لمادة وتحوها، فيكون ذلك مما يقوّي محرمها في نظره ولشبهها عند، ويكون بعضهم في أوهام وظنون كاذبة، مما على

عدم تأنيص المحظور، والمجهول صريح من لأحد يقتر ما انشده نظره، فلا يترسخ منه الورع الذي يقتضي خلاف نظره، ولعمد لا يصح من الورع الذي يقتضي خلاف نظره مقلد^(٥)

و مستكر الشاطي أيضاً جمل الخروج من الخلاف، عا ناد لأن أكثر مسئل الشريعة مختلف فيها، فيؤول إلى أن يكرر أكثر مسئل الشريعة من المسائل، ولأنه يؤدي إلى أن يكرر الخروج من أمم الحرج، إذ لا يحل لأحد عبء أو معاملة أو أمر من أمور التكليف من خلاف نصب الخروج منه حال وفي خلاف^(٦)

ونظر مصطلح اختلاف (٢٦ - ٢٥)

مدخل العطف في الورع

١٠ - ما امر لبيبة يقع لمعط في الورع من ثلاث جهات

الأولى: اعتقاد كثير من الناس أن ورع لا يكون إلا في ترك الحرام، لا في أداء الواجب، يرى أحدهم بشورع عن أكله الكاذبة، وعن الدخول فيه شبهة، ومع هذا

(١) يعقوب الفروي لابن الشاطي ٢٠٤/٢ لفرق ٢١٠

(٢) حمد هات للشاطي ١٠٤/١

(٣) مجموع الفتاوى ١٣٩/٢٠

(٤) جامع العلوم والحكم لابي رجب ١٠٣/١ مؤيد الرسالة

(٥) عثمة ابن عمر مع رجل من أهل العراق

أخرج البهري (فتح الباري ١٠/١٢٢)

النبي ﷺ ردد وليس يورع، ولا ريب أن الحرص
والرغبة في الحلة الدنيا وهي الدار القديسة
الجمال والسلطان مضر، كما روى كعب بن
مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ
«ما دنيان جافعان أوسلا في غم بأصدهن من
حرص المرأة على المال والسرف بعدهن».
فغم النبي ﷺ الحرص على المال والمشرب،
وهو الرياسة والسلطان، وأخبر أن ذلك يفسد
الدين مثل أو موهب أفساد المبتدئين الجاهل
روية الثم

وهذا دليل على أن هذا الجرح إنما دام لأنه
بمسد الدين الذي هو الإيمان والعمل الصالح،
فكان ترك هذا الجرح لصالح العمل وهذا
كما المذكوران في قوله تعالى ﴿لَمَّا نَسَبْ مِنْ
مِثْلِهِ ^{بِأَنفُسِهِمْ} فَقَدْ هُمِلَ عَلَيْهِمْ﴾، وهذا السد
ذكره الله في سورة انفصص حيث انتدبها
سأمره من، وذكر صلوه من الأرض، وهو
الربا والشرف والسطان، ثم ذكر في آخرها
البرون وما أوتيه من الأموات، وذكر عاقبة
سلطان هذا وعاقبة مال هذا، ثم قال ﴿يَوْمَ
الْقَرَارِ الْأَوَّلِ نُنْفِخُ فِي نُفُوسِهِمْ نُفُوسًا

(۱۶) حدیث محمد بن صالح علیہ السلام: "مَنْ لَمْ يَلْمِ يَلْمَ بِهِ" - طالع حدیثی، ص ۱۰۲.

(٢) ضرورة الحفاقة/TA = ٢٩

النوع السادس، كحائل أهل الوسوسة في
المناسبات، وروح عوم يغشون غالب أفعال
الناس أو كلها محرمة أو مشبهة، وبهذا يحتاج
المعتدِّل المتوَعِّع إلى عدم كُتُب مالكنا والسنة
والعقبة في الدين، وإلا فقد تُهْلِك تَوَرُّع القامد
أنت من يصلحه^(٤)

الثالثة جهة المحاذ من المراجع، فإن الشير قد يكون جهة ساءه بخصي تركه فيلحقه المنوع، ولا يلحق ما يصادفه من الصلاح المراجع، وبالعكس، وبعد تبين أن من جعل الورع الترك فقط، وأدخل في هذا الورع أفعال يوم ذوي مقاعد صانعه بلا بصيرة من بينهم، وأعرض عن عفت قوتهم بورعهم من الحركات المراجعة، فإن الطي قاته من فيس الإسلام أعظم مما أدركه، فإنه قد يعيب أقواما هم إلى السجدة والسجدة أقرب

وهذه القاعدة منعها لهذا الضرب ومثاله كثيرة فإنه يمنع بها أهل الروح الماخص أو العاصد، وكذلك أهل الفرع الماخص أو العاصد، فإن الفرع الماخص الذي به أمر الله ورسوله هو عدم الفرع منه لا يمنع من حصول النيام، تركه لضرب النباح الذي لا ينفع من

(١) مجموع العقاري ٢٩/٤٠ و ١٤٠ و ٢٦٢/٢٩
منصرف

الآدمي ولا تكذبوا ولا تنقضوا عهودكم^(١)، كسبها
مردود وتارود، فإن سجع الأموال من غير
إنائها في مواضعها المأمور بها، وأخذها من
غير وجهها هو من دفع الفساد

وكذلك لإتساف بنا اختيار السلطان لنفسه
بغير العدل ونحن لا نحصل إلا بفساد وظلم،
وإن نفس وجود سلطان اتعال الذي ينشأ
من وجه الله وتوقيه بالحق والشر الآخرة
ويستدل به على مدعاة الله، ولا يستر الملك
عن محبة الله ووسعه والجهاد في سبيله، كما
أن النبي ﷺ وهو بكر وعمر ﷺ،
ولا يهتد عن ذكر الله، فهذا من أكبر مصم الله
معالي على عبده إذا كان كذلك^(٢).

درجات الورع

١١- قال الحرابي: الورع له أول وقاية،
وبينهما درجات في الاحياء، وكلما كان
الإنسان أشد ورعاً كان أسرع جواراً من
الفساد، وحسب ظهره.

وذكر الترمذي في الأربع التالية-

الأولى: (ورع العبد)، وهو شروع عبداً
تدبره فتاوى الفقهاء

(١) سورة القصص ٨٣

(٢) مسند الترمذي ١٤٢/٦٠، ٦١

الثانية: (ورع الصالحين)، وهو الامتناع عما
يقتضي به احتمال الحرام، وإن كان لنفسه
بمضي ما خصه بنقله على الظاهر، وفقد في كل
شبهه بمسحوب جشابه ولا يجب، لقوله ﷺ
أدع ما يريك ابن ماريك^(١)، وحمله على
بهي التنزيه

الثالثة: (ورع المشايخ)، وهو ما لا يحرم
الفتوى، ولا شبهه في حق، ولكن يضاف به
أن يؤدي إلى حرام، وشهد له قول النبي ﷺ
لا يبيع العبد درجة المنصب حتى يبيع ما لا
يلبس به حراماً^(٢)، وسامه النجاس^(٣)، ومنه ترك
الريبة والتورع عنها، لأنه يحاف منها أن يدمر
أثر غيرها، وإن كانت الريبة مباحة في نفسها،
وأكثر المصاحف ذمها إلى المحظورات

وقال عمر رضي الله عنه: كشاً تدع تسعة أعشار
الحلال مخافة أن تقع في الحرام

الرابعة: (ورع القاصدين)، بالحلال عندهم

١١. حديث: أدع ما يريك ابن ماريك لا يريك

أمره الترمذي ١٦٨/١١ - ط الحليم، من حديث
فقيه بن علي، وثقه حديث حسن صحيح

٢. حديث: لا يبيع العبد درجة المنصب حتى يبيع ما لا

يلبس به حراماً الترمذي ١٦٨/١١ - ط الحليم، من حديث
عطاء المصنف، وذكره في معجمي في بعض القاصدين

٣. ط المسكبة النجاسة (١) في (مناجاة روح)

لا يترك حديث

وكل من الشيعيين على الحق والصواب، إذ
ثم يتولوا على سحر واحد في الكلام،
والجميع يسهما أن المباحات لا رحد فيها ولا
ورع فيها حيث في مباحات، وفيها الوحد
والورع من حيث إن الاستكثار من المباحات
يخرج إلى كثرة الاكتساب المصريح في
الشبهات، وقد يرفع في المحرمات، وكثرة
المباحات أيضاً تفضي إلى بطر القنوس، فإن
كثرة القريب والخيل والخرق والمسالك اتعيب
والمأكول الشهية والملابس الثينة لا يكاد يعلم
صاحبها من الإعراض عن مواعيد العبادة
والنصرع عن البرية كما يفعل ذلك القفره
أهل المحاجات والاعاقات والصنوبرات، وما
ينزغ قلوبهم من الخسوع والندم لذي الجلال
وكثرة السؤال من ماله وبعده أثناء شلبي
وأطراف النهار، لأن أنواع الضروريات تبعث
على ذلك قهراً، والأغنياء يعبدون عن هذه
الحيلة، فكان أثر هذا والورع في المباحات من
هنا الوجه لا من جهة نهجها مباحات، ومنه
عن اعتبار ما تقدم قوله تعالى ﴿لَا يَأْتِيَنَّكَ

قُلُوبُهُمْ﴾ ولا يتقدم في أسيايه معصية ولا يستعان به
على معصية، ولا يتقدم في الحال والحال
مضاه، فكل يتناول منه سحالي عظم،
والظفر على طاعته، واستبقاه، حيلة لأحله
ويصورون كل ما ليس لله حراماً^(١)، مثلاً
لقوله تعالى ﴿قُلْ لَّكُم مَّا لَيْسَ لَّهِ حَرَامًا^(٢)﴾، مثلاً
يُحَرِّمُ^(٣)،^(٤)

تنويع الورع للمباحات :

١٢ - قال القرطبي، هل يدخل الورع
والزهد في المباحات أم لا؟ فادعى ذلك
بعضهم، ومنعه بعضهم، وصحى بعضهم على
بعض وأكثروا التفتيح

قال الأبهري في معناه - لا يدخل الورع
فيها لأن الله تعالى سوى بين طرفيها، والورع
منسوب إليه، والشعب مع انصويه متعق، وقال
الشيخ بهاء الدين بن الجوزي: يدخل الورع
في المباحات، وما زال السلف الصالح على
الزهد في المباحات، ويدل على ذلك قوله
تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَنَاسِكَ^(١)﴾،^(٢)
وجيزه من المنصوص.

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ٩٥ ط المصنف

(٢) سورة الأنعام/ ٩١

(٣) سورة الأنعام/ ٢٠

(١) سورة النحل/ ١ - ٢

(٢) سورة النحل/ ٢٥٨

للمسلمين ناي صفة من هذه الصفات فقصت
ظهر الحلال سبه

وَرَك

نكره

١ - الورك في اللغة يفتح بواو وكسر الراء
مؤنثة ويحذف فيه الشدة فيكسر الراء
فيكون الراء، وللإنسان وركان وهما عروق
تصعد من الكتفين عروق فخذين يقال قد
موركا أي متكئا على إحدى وركيه

ولا يخرج المعنى لأصطلاحه هو المعنى
المتعري

اللائق فالت الصلاة

الفتحة

٢ - من معاني الفتح في اسمه كسر الراء
وسكونه أنها اسم لعضو الذي بين الركبة
والورك، وهي مؤنثة وجمعها أفرجة.

ومحمد بن رجل المرأة وحفظها به حجة،
وقالده، جلس بين أرق فخطبها كجلوس
الرجل، ورأى نسمي بذلك، وأمرأة فدهاء

١٤ لسان العرب، والمصالح البدن، والمصالح في
ر به شعر

ودكر القراني في أدب المحاسبة ترجع إلى
ثلاث صفات، إحداهن الورع، سيرة من
مخالفة ما يفسد من أحكام الشريعة، وهي
لا راء في الحسة والمزلة، وهي أحد المأذون
فيه شرعاً لغرض من آخر من صفته

وقال النووي، يسمى أن يكون المعنى عامر
"ورع مشهوراً بسببانية العفاف" والصفانية
شبهه، وكان مالك رحمه الله يعمد بها لا
يلزمه الشك، ويقول لا يكون عائلاً حتى
يتم في حاجة منه به لا يلزمه شاك من
لو به ثم يسمي، وقد يحكي معناه من شبهه
ومعاً^{١٤}



١٤٢ النهاية الشريفة ص ١٤

١٤٣ إنباء على الفقه ص ٢٢٢

١٤٤ المجموع شرح المذهب للقراني ص ١

ب - وحوب الفصص في قطع الرجل من الورث

أ - نعم نعماء هي الجملة على أنه نعم الفصص في قطع الرجل من أصل الورث لإمكان انصافه لأن حرج يتهم إلى معصية وذلك إقنا بفرقت به شروط وحوب الفصص في الأطراف ولجراحات

والتعصبي في مصطح نعمد فله حلية على ما يورد النفس قدوم بعدها فصص له ٣٥ وما بعدها عظم حـ).

ج - دية الورث

د - تختلف النفقة هي دية الرجل إذا قطعت من ورث

مذهب جمهور الفقهاء (المالكية والحنبلية وأبو يوسف من الحنفية وابن أبي ليلى والشافعية ومالك) يرى أن دية الرجل سواء قطعت من معصية الكفر أو من معصية الزكوة أو من معصية الفخذ (الورث) لا تختلف ولها خمسون من الإبل لحديتها عمرو - حرم تقطيعه في الرجل الواحد نص في القديم^(١) والرجل عبارة عن المعصية

هـ - في أبي عبد الله مما تروا في شهد سجد سهو؟ فقال يترك به هو عن دية الصلاة يعني إذا كان من السجود في صلاة واحدة لأن شهد ما يترك منه وهذا تابع -

وقال القاضي بورك في ذكر شهد سجد التسهو بعد السلام سوله كذا الصلاة أعده لورثتين، لأنه تشهد ثان في الصلاة واحتاج إلى امرين به ويب شهد صلب الصلاة وقال الأثرم - قلت لأبي عبد الله - رجل - جبي، فبركه مع الإمام ركعه فيجلس في الرابعة فينورته معه الرجل الذي جاء في هذه الجمعة؟ فقال إذا شاء - جـ - وما قام بنفسه يجلس في الرابعة هو؟ يعني أنه يترك؟ فقال نعم يتركه هذا لأنها هي الرابعة^(٢)

وذهب الحنفية إلى شعربن بن الرجل والمأخذ، قال جل يسي له الاقتراض، و يترك يسي بها الورث، لا فرق في ذلك بين أنشهد الأول وأنشهد الأخير^(٣)

وينظر استعصاف في مصطلحات الصلاة ٨٠ - وجوز ١٢٣ - وبورك بـ ٤٥

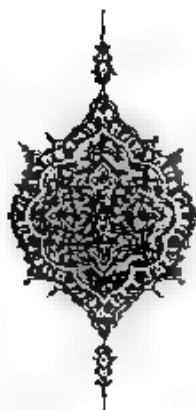
(١) الضي أبي شعيب ١/٢٤١

(٢) الثمار لأبي حنيفة ١/٢٤١، ومع ١٤٦/١

وحنبلية ابن علقم ١/٢٤١

(٣) حديث عمرو بن سفيان في الرجل الواحد، مع

الركبة أو من ثورك فيجب في المظنوع ثانيا
حكومة بلا خلاف، لأنه وحيد عليه دية
الرجل بالقطع الأول، فوجب بالثاني حكمه
كما لو قطع حشمه الفکر، ثم قطع حبه، أو لو
فعل ذلك شخصاً^(١) (انظر ديباب ١٨)



المختص من رأس الأصابع إلى الثور^(٢)
ولأن ما ليس به أرض فلهذا إذا اتصل بهاته
أرض مملوكة تبعه في الأرض، ولأنه إذا قطع
أرجل من قبله لم يقطع إلا رجلاً لأن جميع
ذلك في عرف الناس يسمى رجلاً فلا يلزمه
أكثر من دية

وهي أسير حبيبه ومحمد ٣٥٣٥
والقاضي من النجاة إلى أنه يجب فيه موت
الكفسي من اللسان والمعد حكامة مع دية
انقذه، فإنه يقطع من الثور أو من الركبة
وجيب عليه نصف الدية وحكومة العدل لما
رأه لأن اسم القر من لها في الخمير، وما
موق الكفسي يبيح لها فوجب فيه حكومة
العدل كما لو قطع بعد قطع لفندم من
الكفسي

وهذا الخلاف بخلاف فيما إذا قطع الرجل
من الركبة أو من الثور مرة واحدة

فإن إذا قطعها من الكفسي ثم قطعها من

- سورة تسماني ٥٨/٥٩ ط البركتية
التجريدية ونقل ابن حجر في المحرر ١٧/١٦
٨ ط شرحه في الآفة، سقطت من حواشي
المنها

(١) لم يفتح ٣١٨/٧ وجواهر الإكمال ٣٩٨/١٢
١ خمس لاجل مناه ٢٧/٨، ٣٥، والإصناف
١٥/١

(١) لم يفتح ٣١٨/٧، وجواهر الإكمال ٣٩٨/١٢
والمنها لاجل مناه ٢٧/٨، ٣٥، والإصناف
١٥/١، ومنه المصحح ١٥/١، ١٦

٢ - لإمارة مائكسر، والإمارة، الولاية
وأثر، إمارة وإمارة، صدر لميرة.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
اللفظي.

وتشكون الإمارة في الأمور العامة، ولا
يستفاد لا من جهة الإمام والعلوية، بحلها
الولاية فقد تكون في الأمور العامة، وهي
الحلولة والإمامية العظمى، وقد تكون في
الأمور الخاصة في السلطة على مصر، أو عمل
خاص من أمور الدولة، كإدارة الجيش وإدارة
الصفقات، وقد يطلق على منصب الأمير،
وتستعد من جهة الإمام، كمن يستفاد من جهة
الشرع أو القاضي، أو غيرهما كالوصية
بالاختيار، والله كافي^(١).

والصلة بين الوزارة والإمارة، أن كليهما
نوع من الولاية.

توزيع الوزارة في الإسلام ومطروحيها.

٣ - روى الأمر في الشرح بالتشويحي
والاستمارة بأمر الجهر فإن الإنسان صحيح
نفسه، قوي بأخيه، والعلوية إسماعيل لا يقدر
(١) معجم مطابقي اللغة، والندوس المعيط،
المصباح المنير، ومعدل المصباح، ومواعيد الفقه
لنيرقني.

وزارة

التعريف

١ - الوزارة - مائكسر وتصح - لغة
الولاية ماحقة من النور وهو الإنم والحمل
الشفيل، أو من الأزر وهو الظهير، أو من
الوزير وهو المختص والمحسب^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
المعري، لأن كلمة الوزارة في الاصطلاح
تجمع عدة المعاني كلها، وهي نوع من
الولاية، لأن الوزير عون في الأمور، وظهير
في السياسة، ومخلص عند المزال، وهو
الحظير، والمؤزر، والمعار^(٣).

الانقطاع تحت العمدة.

١ - الإمارة

- (١) تانوس السبط، ومعجم مطابقي اللغة، ومعدل
المصباح، والمصباح المنير، وأساس عيالات
(٢) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأحمدي ص ٨٦٧
ط دار الفقه دمشق، والأحكام السلطانية للطاردي
ص ٢١، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٩
طبع مصطفى الباسي الحظير، وتحرير الأحكام في
تفسير أهل الإسلام لأبي جعدة ص ٧٥.

تعالى بعد ذلك ﴿قَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا فِي سَبِيلِكَ﴾^(١)
فاجابه الله تعالى سؤله ليل على جوار اقتضاه
القرآن.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نَهْرًا مِّنْ تَحْتِهَا
يَجْرِي﴾^(٢)، يعني مصباً ومهبطاً، قال
المردوي: ولما حاز ذلك في النبوة، كان في
الإمامه أجوراً^(٣)، وقال الطبرطوسي: لو كان
السلطان يسمي من الموراء بكنى أحق الناس
بذلك، كلب الله موسى بن عمر^(٤)، وقال ابن
خلدون: هو إما أن يسمي من ثلث بيته،
أو فله، أو رايه، أو معارقه^(٥).

ومن السنة النبوية ما روله أبو سعيد الخدري
عن أن رسول الله ﷺ قال: «مدير أي من
السماء جبريل وميكائيل، ومن أهل الأرض
فأبكر وعصر»^(٦)، وهذا صريح في جواز
اختلاف الموراء.

(١) سورة طه - ٢٦

(٢) سورة الفرقان ٣٥، وانظر تفسير الطبري ١٣/١٩

(٣) الأحكام السلطانية للمردوي ج ٢، ٢٢، وشطر
الأحكام السلطانية لأبي بطر ج ٢، ٢٩

(٤) ما أج للملوك الطبرطوسي ج ٧

(٥) مقدمة ابن خلدون ص ٢٢٥، ٢٢٧

(٦) حديث: «مدير أي من السموات جبريل
وميكائيل»

أخرجه الصحاح ٢/٢٦٨ ط دائرة المعارف

(المصنف) وصححه ووافقه الذهبي

على مباشرة جميع ما وقع إليه من أمر الدولة
ومصالح الأمة، فيحتاج إلى وجع مرتون في
دينه، عمله، يستعين به ويشاوره، ويشاركه في
التنظر والأمر، ويتنازل عنه عن بعض
سؤوبياته، لئلا يكون له ولاية شرعية في التمييز
ومعالجة الإمام^(١)

والولاية بها مكنة عالية في الإسلام،
ولذلك قال الطبرطوسي: «أشرف منازل
لأدبي النبوة، ثم الخلافة، ثم الموراء»^(٢)،
وقال ابن خلدون: «الموراء أهم الخطط
السلطانية، والرب الملوكية، لأن اسمها يدل
على مطلق الإحقة»^(٣)

١ - وظن مفرد عيبتها من القرآن الكريم
هو قوله تعالى على لسان موسى عليه الصلاة
والسلام: ﴿وَأَيُّهَا يٰ هَارُونَ بْنَ أَخِي﴾^(٤) ﴿هَارُونَ بْنَ
أَخِي﴾^(٥) يٰ هَارُونَ بْنَ أَخِي^(٦) وَأَخِي^(٧) يٰ هَارُونَ بْنَ أَخِي^(٨).

فقد سأل موسى عليه الصلاة والسلام ربه اتحاد
الوزير المشاورة به في الأمر والتفكير، وقال:

(١) فبات الاسم لمجوسي ص ١١٦ - ١١٧ لقوم طار
الدهر - الإسكندرية، ومقدمة ابن خلدون
ص ٢٢٥، ومحرر الأحكام في تفسير الإسلام
ص ٧٦

(٢) سراج الملوك للطبرطوسي ص ٧٤ المطبعة الخيرية
مصر

(٣) مقدمة ابن خلدون ص ٢٣٦

(٤) سورة طه - ٢٩

ب - وزارة التعليم^١

أولا وزارة التعليم

تعريف وزارة التعليم

٥ - عرف الماوردي وزارة التعليم فقال

أن يسوّر الإمام من يعرض إليه مدير الأمر
برأيه، وإصلاحا على إجهاده^٢

وهي أصل الولايات وأصولها بعد
الخلافة لأن وزير التعليم ينظر في كل ما
ينظر فيه جليلة، فالخلافة هو الأصل
دور التعليم عدم عدمه

شروط وزارة التعليم

٦ - يشترط في وزير التعليم ما يأتي^٣

١ - الإسلام يشترط في الوزير أن يكون
مسلماً، لأن الله تعالى أمر مدعيه أولي الأمر،
والوزير بهم، واشترط أن القرآن الكريم أن يكون
مسنداً لقوله تعالى ﴿أَلَيْسُوا لَكَ فَأَلَيْسُوا لَكَ وَأَلَيْسُوا لَكَ﴾

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٦، والأحكام
السلطانية لابن بطر ص ٢٩، وتحرير الأحكام
ص ٧٠

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢، ونظر
لأحكام السلطانية لأمر بنو ص ٢٩

(٣) حياض الأحكام ص ١١ - ١٢، والأحكام السلطانية
ص ١١، ونظر تحرير الأحكام ص ٦٧

ومن المصنفون أنه متى حازت الوزارة مع
السيرة لمختار المصطفى فنجوز مع الإمامة
بالأولي، لأن كل ما وكل من الإمام من مدير
شؤون الأمة لا يقدر على ما شئ به جمعه
وحده، لا بد منه، الاستعانة، فكانت نيابة
الوزير المشتركة له في اقتدار أصح في عبء
الأمر، من غيره، لا يظهره على نفسه
ويكون في ذلك أحد من الأول، وأصح من
الحل، والاستعانة بالمعير يضمن - الأمة
الممل^٤

فإن إمام الحرمين الجويني وليس من
المعكر أن يملأ الإمام مهامه المستعير
في الخط، وقد اتسعت كفاها، واستمرت
أجرتها، ولا يجد لها من أن يستيب في
أحكامها، ويستحب في نفسها أن في غيرها
ويحكمها^٥

أنواع الوزارة

تقسم الوزارة في الدولة الإسلامية والعقود
الإسلامي إلى نوعين، وهما

أ - وزارة الشؤون

(١) أحكام السلطانية للماوردي ص ٢٦، الأحكام
السلطانية لابن بطر، تحرير ص ٢٩

٢٢ عهد الأمم ص ١

العمل المقتضى بالصحيح والحرف، وامتدحه
بحوائس الأمور، والقدرة على النظر في الوقائع
والاحتمالات ودراسة الدولة، وكشف الدسائس
خدها، والميل عن احكام الحطوط وتطبيق
تطبيقه، وفي ذلك يقول الماوردي في شروط
القاضي ولا يكتفى فيه بالعلم الذي يفتق به
الكهف من علمه بالمدركات الضرورية نحو
يكون صحيح التصبر، جد انعطية، بمبدأ من
السهولة والفعلة، شروى بذلكه إلى يهضج ما
لشكك، ومصر ما اعصل^{١١}، ووزير التوعى
تأني بحكم ومصل كما سرى، وميل القضاة
والولاة والاحكام، ودير لحدود الدولة مداحية
والحارحة

ويرى بعضهم في برشد أنه يشترط بلوغ
أربعين سنة، بقوله تعالى ﴿وَلَوْ كُنْتَ إِذْ بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾^{١٢}
وتلق أربعة سنة قال رُ: تَوْفَقِي أَنْ تَتَزَكَّى بِفَهْمِكَ
﴿فَتَكُنْ أَمَامَ عَلَى رَأْفَتِ وَفَهْمِكَ﴾^{١٣}

ألا الصوچ الحظي والأسير الساطفي به
في هذه السن، وهي السن التي يصطفي فيها
الأشيب، والبس، ويوحى إليهم، قال الراغب
الأصمعي في الإنسان إذا بلغ سن القدر
ينعوى خلقه الذي هو عليه، فلا يكاد يروا به
بعد ذلك^{١٤}

١١- الاحكام السلطانية لـ الماوردي ص ٦٥

١٢- سورة الأنعام ٥

١٣- سورة البقرة ص ١٧

وَأُولَئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ ﴿١٤﴾ وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ هُوَ تَعَالَى
﴿يُنَزِّلُ﴾ أي من المستعصين، ولأد المعاريف
العدة في تنفيذ الأحكام الشرعية التي وردت
في المعصوص الشرعية في القرآن والسنة
وكذا تشترط الإسلام، وسمع غير المسم من
الولاية، ما الله تعالى ﴿وَلَوْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ
يُحْكِمُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سُبُلَ﴾^{١٥}

ب- المذكورة بشرط في الوزير أن يكون
رجلاً، عوله تعالى ﴿إِنِّي لَفُؤْمُونُكَ عَلَى
أَنْفُسِهِ سَمَاءُ فَكُنْ لَهُ يَتَذَكَّرُ عَلَى بَعْضِ﴾^{١٦}،
وقوامه لمرجل ليس قاصرة على البيت، بل
تشمل الولايات العدة في الدولة، والقول النبي
﴿إِنَّهُ لَنْ يَدْعَى قَوْمَهُ وَلَوْ أَنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْهُ﴾^{١٧}

وسم يشب في عهد النبي ﷺ، وفي عهد
الراشدين، ومن بعدهم ولاية هذه الأسرة

ج- العقل والرشد، بشرط في الوزير أن
يكون عاقلًا راشدًا، وليس المراد بالعقل مجرد
الحد المطلوب لتكليف، الأحكام الشرعية، أو
المصدق في الأمر السلي، بل يشترط كمال

١٤- سورة النساء ٥٩

١٥- سورة النساء ١١١

١٦- سورة النساء ٣١

١٧- حديث الذي يطلع قوم ولو أنهم يعرفوه

مرجعه البخاري (صحيح البيهقي ١٤٦/٢) من حديث

ابن بكير

كو الوزير الذي إليه تنهيد لأمر الإمام في الدين، فإن ما تعاطاه عظم الحفظ والعبور، وانه سر عناية من جهة الإمام في ما يصلح الدوام، وسما يتطلع الإمام في الأمور والمجاميع وقد يمكن إيراد في الدين له يوم رآه في أمور المصالح التي يتمتع بملابها كالمسلمة العروج وقد في معانيه^(١)

وإن نحن وزير الشريعة يتطلب انهاء الصديق إلى الاجتهاد في الأمور المختلف فيها، والاحتياط بتوقع من جوده انهاء في معرفة حقائق القران والسنة، ويريد المسائل المتنازع بها إلى الكتاب والسنة، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِنْ تَدْرَأَنَّ أَن يُبْدِيَ إِلَهُكَ الْأَسْخَفَ ۖ لَا تَدْرَأُ ۚ وَالَّذِينَ يُضِلُّونَ أَصْوَافًا كَثِيرًا سَبَّحُوا لِلَّهِ فِي الْآثَانِ وَالْآخِرِ ۚ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَهْتَدِي لِلْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَافِتُونَ ۚ﴾^(٢) وقد يتطلب أيضا الذي والعقبة حتى نلتقي عليه الأمر، مع توفر الحكمة والجمهه تنطبق رُئي الصحيح، والتدبير السديد في سياسة^(٣) (أربعة)

ويكن لا يشترط أن يصل إلى رتبة الاجتهاد المستعمل، لأنه يراجع الإمام في مجاميع الشريعة، أو من يصلح المراجعة من جهة تدبير وحمله لشريعته، فلا ضرورة إلى أن يقع

و- المعطلة وهي الانصراف بالاحكام الشرعية، وعدم تركب التعاصي والذنوب، ويجب تكليف، وعدم الإصرار على التعصير

وه- شرط في الشاهد والفقيه والزوج والإمام، وكذا في وزير الشريعة وانصراف في المعطلة كثيرة من الأمور تكريم والسنة الشريعة ليكون في المقدم الذي تقبل فيه رومته^(٤)

ه- الأمانة شرط في شورى أن يكون أياً على حفظ الأمور التي يتولى الإمام عليها، سواء أكتب عام للمسلم أم خاصة بالأفراد، فيجب أن يكون شحواً من الصدقات، ولا يجوز إيهام، ولا ينشأ منها التي يعطى له بحكم منصبه، فتكون رشوة بقية^(٥)

و- الاجتهاد والإمامة في الدين، وعلى ذلك المارودي عقاب، لأنه منصوص الأمر، ومنع الاجتهاد، فالفتوى قد تكون على صاحب المجتهد^(٦)

وقال الجبريتي على أن الاطاعة الشرائط

(١) حيث أراد بالعبودي من ١١٠

(٢) قوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ﴾ طبع مكتف

(٣) حاشا إلى المعجزة - لادعوه

(٤) ٧١ عكاه المأطبة بالمرودي من ١١

(٥) عباد الأمم بحوي من ١١٢

(٦) سورة نمل ٤٩

(٧) حكام طهران لآخر خبر من ١٢٤٠، وعقاب

الأمر من ٥٠

وحماية البلاد، وجهاد العدو^(١)

و" يكون من أهل "صنيف والأمان وجمع
والفناء والخطية والفلسفة، ههنا لأمور
سائتة من الأهواء والشهوات، ومن الناس"

ويشترط عدم الاشتغال بالتجارة حتى يفرغ
تخصصه من لعبارة الآراء والذوق، ويرى عن
رسول الله ﷺ أنه قال: "عدو من أجري في
عنه"

ويشترط من جماعة السبب في اشتراط عدم
اشتغاله من التورط، نقاب لأنه متحصل عليه
التمسك، فبذلك حصل اتفاقها، وإصلاح
أحوالها، وإزالة أحوالها، وتبديل أحوالها،
وتحسين الأقدار لأعمالها، مع تفقد أحوالهم،
وكشف حيلهم، وإزالة أحوالهم، وإزالة
الأحوال، وإزالة أحوالهم، وإزالة أحوالهم،
إحسنى نظام بوظيفته ولد في كرمته، ومن أمهات
قوله بظرفه وإيمانه، ومن قصر عن عفت
بصره، أو عن سهر أو حياء، بظرفه وعظمه،

(١) الأعيان طهطية تشاور في ص ٢٠٠

(٢) تحرير الأعيان في ص ٢٠٠

(٣) حبيب القادري في ص ٢٠٠

"فخرج منه في ص ٢٠٠ من سبب كماله بصفحة
الصفحة ١٠٠ - ١١٠ - ١٢٠ - ١٣٠ - ١٤٠ - ١٥٠ - ١٦٠ - ١٧٠ - ١٨٠ - ١٩٠ - ٢٠٠
الصفحة ١٠٠ - ١١٠ - ١٢٠ - ١٣٠ - ١٤٠ - ١٥٠ - ١٦٠ - ١٧٠ - ١٨٠ - ١٩٠ - ٢٠٠
في حشد سبب، الذي في بلاد، يا عفيف

درجة شمعهم المطلق، لأن رتبة الزورير مهبط
سبب فيها رتبة رتبة السبب، ويرى
المستقر لا هم"

و الكيفية وهي حواء في إلهام الأمور
وتصريفها الأعمال، مع المدركه انكاس في
من الأعمال على فروعها الصلابة، ومع
الأمور في حواء، ويقتضى الأكل والأصم"

لأن الصلابة وهي لثمة يكون من أهل
الكمية مما يكتفي إليه من أمر حرم والحر
حرة بهما، ومعرفة بتفصيلها، فإنه مباشر
بما في، وبسبب حواء أخرى، فلا يصل
إلى أمثلة الكفاية، لأن يكون منها، كما لا
يذكر عن أمثاله، إذا قصد حواء، ومنه عدم
الصلابة من موزونة، ومنه تنظيم السيادة."

ح - شروط أخرى

٧ - ويشترط أن وزير يتكون من عدة شروط
أخرى، كسلامة الخوص والأعضاء، وهذا
مخرج من الكفاية والمادة على تصرف الأمور،
ويشترط فيه اشتجاعة والسجدة التي مودى إلى
احتياط على شروط إدوله، وأمر لأمره

(١) حبيب الأعيان ص ١٣

(٢) السبب، الذي لا يفسد من

(٣) الأعيان طهطية تشاور في ص ٢٠٠ - ٢١٠ - ٢٢٠ - ٢٣٠ - ٢٤٠ - ٢٥٠ - ٢٦٠ - ٢٧٠ - ٢٨٠ - ٢٩٠ - ٣٠٠
الأعيان طهطية تشاور في ص ٢٠٠ - ٢١٠ - ٢٢٠ - ٢٣٠ - ٢٤٠ - ٢٥٠ - ٢٦٠ - ٢٧٠ - ٢٨٠ - ٢٩٠ - ٣٠٠

جميع الأمور استعجلك به، يفسده، ماله،
ويعقده باجتهاده، وثبت له الولاية العامة،
وبه أنه يشارعه بنفسه، أو أن يعقد الأحكام
والنواب ووزراء التمدد

ولذلك يسئل وزير التصويص بجميع
الولايات العامة كحسين القضاة، والأحكام،
والولاية، وتجميع الأجساد، وحرف الأموال،
ويبحث الجيوش، وهر من إعطاء بالأهلية،
والسياسة من الإمام في إبعاد الحبل والعقد،
والنظر في القسم والسرّيل لصون أسرار
الحليفة، وقيامه باندوله، واستو لأمر استقله
بالحكم، ولذلك دعي أحياناً بالسلطان، يشاره
إلى عموم بطره

وكل ما صح من لإمام صح من وزير
التصويص، لا ثلاثة أزيد

١ - ولاية العهد، فإن للإمام أن يعهد إليه
من برقه، وليس ذلك للوزير

ب - للإمام أن يستعفي الأمة من الإمامة،
وليس ذلك للوزير، لكن له أن يستعفي من
اصورده وهو الإمام.

ج - للإمام أن يعزى من قلعه الوزير، وليس
(١) الأحكام السلطانية للصادق من ٣٩، ومعه
في حله من ٣٨

العلوه، ويوقال انظر فيما يأتي، ثم سجد به
الوزارة، لاحتمال أن سطر في تصدده، أو في
تصلده أو في القيام به. والعقد لا يبرم بلخط
محتمل، حتى يعمله بما بقي منه الاحتمال^(١)

ولو كان قد موخت إليك وبارقي، احتعل
أن سجد به هذه الوزارة، لأن ذكر التصويص
فيها يفرجها عن وزارة العهد، ويحتمل أن لا
سجد، لأن التصويص من أحكام هذه الوزارة،
فانصر إلى عهد بنده، والأول أشبه^(٢)

ولو كان علمك وذاوتي، أو قد فلفلك
الوزارة، سم يصدر بهذا القول من وزير،
التصويص حتى يبي ما يستحق التصويص، لأن
الله تعالى قال حكايه عن نبيه موسى عليه
الصلوة والسلام (وَأَوْصِيْكَ فِي ذِي قِيَامٍ) (٣)
هذه الآية قوله تعالى (وَأَوْصِيْكَ فِي ذِي قِيَامٍ) (٤)
أشبه^(٥) من يصدر عن معز الوزارة حتى
عزبه بنده، وإشراكه في أمره^(٦)

عموم النظر في وزارة التصويص

١٠ - يفتح الإمام وزير التصويص عبارة

(١) الأحكام السلطانية للصادق من ٣٢، والأحكام

السلطانية لأي من ٢٩

(٢) طريجان السلطان.

(٣) سورة حه ٢٩ - ٣٢

(٤) الأحكام السلطانية للصادق من ٢١، والأحكام

السلطانية لأي من ٣٠

بموجب أن يكون من قنده الإمام^(١)

تعدد ورواء التصويض^(٢)

١١ - عثمان وزير التصويض حجة وشاملة،

ولا يجوز للمصلحة أن يخلد، يرى مريض على الاجتماع، كما لا يجوز تعدد إمامين، لأنها ربما يعارض في الحق والحل، والشك في العمل^(٣)

إذا ولد الخليفة ووري مريض لم يكن ملك عليه لهما من ثلاثة أناس:

١ - أن يكون إمام واحد منها عموم التصريح، فلا يصح، وبما لم يتبينها، فإن كان في وقت واحد بطل تقليدهما معاً، وفي سبق أحدهما لآخر صح عليه السابق، وبطل تقليد المبرور

والعرف بين فساد التقليد والعمل، أن فساد التعبد يصح من بعده ما تقدم من غيره، والعزم لا يصح من بعده ما تقدم من غيره

ب - أنه يشترك بينهما في الضرر على اجتماعهما فيه، ولا يجعل إمام واحد منهما إمام

(١) الأحكام سلطان، المأثور في ص ٢٧، والأحكام

الاستثنائية لأي عمل ص ٢٠

(٢) الأحكام السلطانية، المأثور في ص ٢٧، والأحكام

السلطانية لأي عمل ص ٢٠

يتقدم به، لهذا يصح، ويكون مؤلفاً بينهما، لا في واحد منهما، ولهما تعدد ما تقي، أيهما عليه، وليس لهما شك ما، فكلما فيه ويكون مبرحاً على أي المصلحة، ومبرحاً عن ظهر هذا الوجهين، وتكون هذه الوزارة مفسرة عن وزارة تصويض المصلحة من وجهين

حتماً لهما على تعدد ما أخذ عليه، ورواها بغير ما أخذ عليه

بأن تعدد بعد اختلاف في نظر.

إن كان اتفقت على رأي أحدهما علم، وهو بعد اختلافهما فيه دخل في دفعهما وصح عليه منهما، لأن ما تقدم من الاختلاف لا يمنع من حوز الاتفاق

وإن كان مجرد متابعة فتقدم أحدهما صاحبه مع شأنهما على رأي التمسك فيه فهو على مبرحه من نظرهما، لأنه لا يصح من التوريد تعدد ما لا يراه حقيقياً

ج - أن لا يشترك بينهما في الضرر ويعد كل واحد منهما حائزاً به فلا خير بغير، وهذا يكون على أحد وجهين

أ - أن يكون كل واحد منهما يعمل بكونه في عام النظر، خاص العمل، مثل أنه يعمل كمدعي عن وزارة بلاد العسري ويعين

الأمر على وزارة بلاد المغرب.

في تطبيق الشريعة وتعميد الأحكام وسياسة
الأمم، وإن نظره يعم عموم نظر الإمام في
حطة الإسلام، ولكن ليس له رتبة الاستقلال،
فموجب عليه أن يراجع الإمام في مجامع
محفوظ، فإن أسكل عليه أمر رضيع الإمام،
أو من يصلح للمراجعة من أئمة الفقه وحمل
الشريعة، فالتأمله هو الأصل، وهو المسؤول
الأول، وله مباشرة الأمور كلها، ويسب عنه
الوزير في ذلك فالوزير نائب^(١)

وتلك بتقيد عمل الوزير بالمرين

الأول خاص بالوزير، وهو واجب عليه
بأن يطلع الإمام على كل ما أمضاء من تدبير،
وعلى كل ما أتت من ولاية وتعيين وتقليد،
ثلاً يصير بالاستعداد كالإمام

الثاني خاص بالإمام، وهو أن يصفح
أعمال الوزير وتديره الأمور، ليقر منها ما وافق
المصالح، ويصدر ما خالف، لأن تدبير الأمم
مركول عليه في الأمن، ومحمول على
اعتقاده^(٢).

معاون وزير الشؤون ومساعدته

١٣ - كما أن الإمام لا يستطيع القيام بأعمال

(١) ضمت الأسم للتعريف من ١١٣

(٢) الأحكام السلطانية للشاردي من ٢٩، والأحكام

سلطانية لأبي بن من ٤٠

- ولما أن يخص كل واحد منهما بغير يكون
فيه علم العملي، خاص النظر، مثل أن يستوزر
أحدهما عن الحرب، والأخر على المراجع،
فيصبح التعميد على كلا المرجحين، غير أنهما لا
يكونان وزيرين تفويض، بل رابين عن عملين
مستقلين، لأن وزارة التمويض يشترط فيها
عموم النظر على جميع الأمور، ولم يحقق من
عموم النظر لتقصير على أمور حربية، أو مالية
لفظ، وبعد أمر الوزيرين في هذه الحالات في
حضرته به كل منهما، ويكون كل واحد منهما
متمصوفاً على ما يخص به، وليس له معارضة
الأخر في نظره وعمله^(٣).

ويذا عرض الحاجة تدبير الأقاليم إلى ولايتها،
ووكلى النظر فيها إلى المستوطنين عليها، جاز
لمالك كل إقليم أن يستوزر، وكان حكم وزيره
معه كحكم وزير الخليفة مع الخليفة في إحياء
الوزاريين، ولحكام النظرين^(٤)

العلاقة بين الإمام ووزير الشؤون

١٤ - إن وزير الشؤون يقوم مقام الإمام

(١) الأحكام السلطانية للشاردي من ٢٩، والأحكام

سلطانية لأبي بن من ٣٩ - ٣٣

(٢) الأحكام السلطانية للشاردي من ٢٩، والأحكام

سلطانية لأبي بن من ٣٣

تعمية الأحكام، والأمانة ترجع إلى حشية الله تعالى، ولا يشترى بآبائه شيئاً قليلاً، ونترك حشية الناس^(١)

وأرش رسول الله ﷺ للحكم إلى المبادئ التي مراعى في تولية الولاة والعصاة، فقال رسول الله ﷺ: «من استعمل رجلاً من عمهية، وفيهم من هو أوفى به منه فقد خاد الله ورسوله، وخان المؤمنين»^(٢).

١٥ - ويجب على وزير التعويض أن يعتمد أعمال المتعاونين والمساعدين، وأن يصمم آخراتهم لبهض شجميع بسياسة الأمة، وحرامه ألمة، ولا يحل من ذلك بأعماله الخاصة، ولا حتى ساعداءه، فقد يحون الأمان ويعلن الماصح، وهذا ضروري عبه بحكم الدين، ومصوب الوزارة وهو من حقوق سياسة التي لمرعاه^(٣).

وقال رسول الله ﷺ: «كلكم راع وكلكم

مسؤول عن رعيه»^(٤)

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٧ .

(٢) حديث من مسند خلاص صفه ٩ .

أخرجه لحاكم (١٧/٨) ط الكتاب العربي، وأمله المصيري في الترغيب (١٨/٣) ط دار ابن كثير) بصح أحذروا

(٣) الأحكام السلطانية للمارودي ص ٦٦

(٤) حديث «كلكم راع، وكلكم مسؤول»

أخرجه شيعري (نتج شاري ١٧٨، ١٥)

الدولة وحده، فبسمين بالوزراء، كفلت وزير التقوى يحجر عن تحمل العباء الكس في إدارة الدولة والقيام بمصالح الأمة وأمر الأمة، بدلت كان من واجبه اختيار المعاريين الأكفاء العادلة جين، والمساعدين الأقوياء من وزراء التنفيذ، ولزموا الأحكام، وبادة العسكرة، وولاة الأحوال، والكتاب، والسعاة على شجراج والصدمات، ممن يشي بسبهم ومصلحتهم وجبرهم ومقدراتهم على تولي المنصب القيادية، والأمان الجسبة التي توكل إليهم بمهمهم، يستعملهم في الأعمال^(٥).

١٥ - ويجب أن يكون في المعارضين والمساعدين الصدق الشرعيه التي بعد مرعائها في اختيار الأشخاص الذين يتولون مقاليد الأمة، مع البحث عن أحسن وأفضل شخص تعرفه به الشروط اللازمة، وتكفل به لتمداله، وتعمان به المصلحة، قال تعالى ﴿لَكُمْ حَرِّ نَوْ اسْتَحَرَّ الْقَوِي الْأَيْمُنُ﴾^(٦).

هذه الآية تنظم اشراط الأمانة والقوة أي القدرة على القيام بالعمل الذي يستند إليه من أعمال الدولة^(٧)، لابد من تسمية، وقوة في الحكم بين الناس، رجع إلى العلم بالعدل الذي تد عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على

(٥) هذا الأمر ص ٢١٤

(٦) سورة القصص ٢٦

(٧) سياسة الشرعية لابن تيمية ص ٦

ثانياً. وزارة العدل

والعدالة، والكفاية جيد يكلف به، ولا يشترط فيه الاجتهاد، لأنه مجرد مبلغ ومصدر لأوامر الإمام أو وزير الفوضى.

ويشترط في وزير الصعيد شروط خاصة، تتعلق بعمله. وهي

أ - الثقة. يشترط في وزير الصعيد أن يكون موثوقاً، بحيث تقبل روايته، لأن ملاك أمره إخبار الجند والرعايا بما يتلوه الإمام، وهذا يستدعي الورع والأخلاق الفاضلة^(١).

ب - الأمانة: وفاء حتى لا يخون قيم المؤمن عليه، ولا يفتش فيما استصح له

ج - صدق اللهجة: حتى يوثق بحبره فيما يؤمر به، ويصل على حوله فيما ينهيه

د - لغة العجم: حتى لا يرتشي فيه يلي. ولا يتخذ قيساساً في عمله

هـ - المسائمة وعدم العداوة والخصامة، فيسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وخصامة، لأن العداوة تعذر من التناصف، وتنتج من التعاطف

١٦ - وزارة الصعيد أخصه حكماء من وزارة الشريعة وشروطها نفس، لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتفسيره، وهذا الدور وسط بين الرعايا والولاة، يؤدي عنه ما أمر، ويتعد عنه ما ذكره، ويحضي ما حكمه، ويحبر بتعميد الولاية ولجهر الجيوش، ويعرض عليه ما ورد من مهم وتجدد من حدث حكم، ليحصل فيه ما يؤمر به، فهو ممس في تصد الأمور، ويسب دوال عليه ولا مطلقاً لها، فإن شورك في الأمر كان ماسم الوزارة أخص. وإن لم يشارك فيه كان باب التواضع والسعة أشبه. وبسبب تنظر هذه الوزارة إلى تقليد وإنما برامس فيها مجرد الإذن، ولا تعتبر في المؤهل لها الخبرة ولا العلم، لأنه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد فمعتبر فيه الخبرة، ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العجم، وإنما هو مقصور النظر على كسر أحدهما، أن يؤدي إلى الحيطة والثبات أن يؤدي عنه^(٢)

شروط وزارة الصعيد

١٧ - يشترط في وزير الصعيد الشروط الخاصة، وهي البرع، والعقل، والشدة،

(١) حيث الأمم من ١١٤، والأحكام السلطانية كما، في ص ٢٦، والأحكام السلطانية لا يغير من ٣١، وتحرير الأحكام من ٧٨

(٢) الأحكام السلطانية لساروي ص ٢٤ - ٢٦

إلى صحة الرأي وحسن التدبير، فإن في التعاليم حكمة عواقب الأمور، فإن لم يشارك في الرأي لم يفتخ إلى هذا الوصف، وإن كان يكسبه مع كثرة الممارسة

ي - المذكور يشترط في وزير الشريعة أن يكون رجلاً، لا يصح أن يكون بوراً أو تشبه امرأة. وإن كان خبره مقبولاً - كما تقدمه شواهد من الملائكة المصروفة عن السماء - لقول النبي ﷺ: «من يطلع يوم رءوسهم من أفلاكهم» لأن فيها من طلب الرأي وثبات العزم ما يصف عنه الصادق ومن انقهر في مبالغة الأمور هو عليه منقطوع^١

ك - الإسلام وهذا شرط محتلف فيه، فالحاكم الماوردي وأبو يعلى وغيرهم في وزارة الشريعة دون وزارة المويض، فضلاً، ويجوز أن يكون هذا التوزيع من أهل القدمة، وإن لم يجر أن يكون وزير المويض منهم^٢، لأن وزير الشريعة يتصرف في حدود ما أمر به من الإمام، من عكس وزير المويض

١ - حديث من يطلع يوم رءوسهم

٢ - تقدم مخرجه ب

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٧، الأحكام

السلطانية لأبي يعلى ص ٣١

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧ والأحكام

السلطانية لأبي يعلى ص ٣١

و - فذكر وعدم التمييز، يكون ثوراً لما يؤيده إلى الحقيقة، وما يؤيده عنه، لأنه شاهد به وعنه

ز - الذي والمظنة والكنيسة، لأنه يعلم الأحكام والأحكام والأعمال، فيحتاج إلى دور معانيها ليعلمها، فلا يؤتى من فلة ودعوى ولا مدلس عنه الأمور حشيشه، ولا نمو عليه فلتس، فلا يصح مع شهادتها عزم، ولا يصلح مع السوء حرم، من لم يكن قطعاً لم يؤثر بقومه لما يؤيده، ولا يؤمن سطوة فيما يلقه ويؤيده

ح - أن لا يكون من أهل الأخوة، فيجوز أن يجرى من الحوزة إلى الباطل ويبدل عن المحرم من المفضل، لأن النهي خلاف الأثر، والمعارف من الأصواب، وبذلك قال رسول الله ﷺ: «حبك السيء يعمي ويصم»^١

ط - الحكمة والشجيرة بالحيرة وهذا الشرط إذا كان وزير الشريعة مشاراً في الرأي، فإنه يحتاج إلى الحكمة والشجيرة التي تحصل

(١) حديث: «حبك السيء يعمي ويصم»

أخرجه أحمد (٥/ ١٩٤) في المستدرج وهو قوله

(١٩٤/ ٣٤٤) من حديث أبي

نور، وضعف المخرجه، إسناده في المتن يفتقر

إلى حياة ٢٢/٢ في المتن

عمو بن الخطاب عليه السلام تشدد بكبره على أبي موسى الأنصري لما اتحد كتابه بغيره^(١)

قال أبو يعقوب، وروي عن أحمد ما يدل على صحة، لأنه قال في رويه أبي طالب وقد مثل لبعض اليهودي والتصرتي في اتصال المسلمين مثل الخراج؟ فقال لا يسلم بهم في شيء^(٢).

ولا يشترط في وزير التمسك أن يكون مجتهداً في الأحكام، لأنه ليس له دفع كره، وإنما هو سرهنة الصغير في كل قضية بين الإمام والوعية، وإن كان الإمام يصمم برأيه فيما يلزم، فهو مجرد مشير، جامع، وليس له شيء من الأولية^(٣).

ولا يشترط في وزير التمسك العلم بالأحكام الشرعية، لأنه لا يجوز له أن يحكم بين الناس، ولا يفصل في الدعوى شيء تحتاج

١٠٨٠ هـ المكتبة النجوية الكبرى، من حديث
قوله بن أبي حاتم مرسلاً قال الحفاظ في خبر في
التلخيص (١) ١١٩ هـ القضية معتمد، صحيح
البحاري وأبو داود والترمذي والدارقطني، روي إلى
قيس بن أبي حازم

(١) غريب الأسم من ١٠٦٠ هـ، والأسم للإمام الشافعي
١٠٨٢ هـ طبع في دمشق - القاهرة، وسهيل
السنن المعمورة من ١٣٣٠ هـ صحيح طر المصنف
الإسلامية بيروت.

(٢) الأحكام الشرعية لأمر بغيره من ١٠٠

(٣) غريب الأسم من ١١٢، ١١٤

الذي بقوم نه أن يصرف وفضل جهته
ومنته، وعلى أبي يعقوب من الخرفي فقال
وذكر الخرفي ما يدل على أنه يجوز أن يكون
وزير السبقة من أهل السنة لأنه أحار
إعطاءهم حراً من ركائز كانوا من العامة
فيهم، فيعطوا بحق ما عملوا، معاً يدل على
جواز ولايتهم وصحتهم^(٤)

وخالفهم الجويني وروى في الثقة لأمر من
وعيشها، وبس الذي موقوف في نعمائه وأمراته
وتصرف أسواقه، ورويته مرفوعة، وكذلك
شهادته على المسلمين، فكيف يفسر قوله فيما
يسمى ويعرر إلى إمام التمسك^(٥)

واستعمل الجويني يقول: الله تعالى ﴿لَا
تَجْعَلُوا يَدَايَ بَيْنَ دِيْنِكُمْ وَلَا تَأْكُلُوا حَيْلَكُمْ﴾^(٦)
وقوله مسلم ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْبَيْتَ وَالْمَنْزِلَ
أَرْبَعًا﴾^(٧)، وقوله مسلم ﴿لَا تَجْعَلُوا عَدُوَّ
وَعَدْلِكُمْ لِبَيْتٍ﴾^(٨)، وقوله ﴿ثُمَّ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ
مُشْرِكٍ مَعَ مُشْرِكِهِ لَا تَتَّبِعُوا رِجَالَهُمْ﴾^(٩)، وأن

(١) الأحكام السلطانية في بطن من ١٠٠

(٢) غريب الأسم الجويني من ١١٢، ١١٤، ١١٥

(٣) سورة آل عمران ١١٨

(٤) سورة الصافات ٤١

(٥) سورة المائدة ١

(٦) حديث «أما بريد من كل مسلم مع بريد»

أخبر به أبو داود (٣) ١٠١ - ١٠٥ هـ صحيح من

حديث جابر بن عبد الله - وخصتم

كما نحن لمخيلة أن يعزل الوزير بقا مصر حاله، أو لقد منومات معيه، أو نضمر في واجباته...^(١) على الإمام، ضد بعض الماوردي في الإمام أنه يجب له على السعي حفا في القعدة والصورة ماله ينظر حاله، والذي يغير به حاله مخرج به عن الإمامه تستل ^٢ تحكما جرح في عقاله، وإثنائي تقص في بمنه^٣، فتدرك الأمر بانك للمور

١٠٠، نحن لمخيلة عود للموردين وإن بقي في حاله إذا كان في ذلك مصلحة للإمام بقدرها الإمام، أو وجد الأقما والأحسن لإدراكه الدولة ومصالح الأمة، وقد جرح من وعلمه الإمام في مراقبه الموردين، ونصعد أحواله وأعماله، ومزاجته إلى أساء أو حسم أو مصر، وعمله إن رأى في ذلك مصلحة

ويجب عزل الموردين لحياته ظهرت، فيعرف ويدرس، كما بعزل لده صير أو لغيره، وبعد عملاً أسهل، كما يعرف لعدة أو تعاود من أو جرح وفاة هيته، أو يخدم به من معاونه وسكامل به دعوة والهيته، أو يعرف لتقصير العمل عن خدمته ويرقى إلى عمل أعني



(١) الأحكام السلطانية للماوردي من ٢٦، والأحكام

إلى علمه، وإنما يقتصر نظره على لأدء إلى الخلفه، والألاء عه^(١).

ولا يشترط في وزير الشيعه الحيه، فنصح من العبد، لأنه لا يصره بالولاية، ولا بتقليد العظمى إلى غيره، قال الجوزي، ولا يصر أن يكون صاحب عدا المصنف عهداً صموداً، يوزن له في بلايته ليس ولاية، وإنما هو إنشاء وإخبار، والمسلوك من أهل، لاية لإخبار^(٢)

انتهاء الوزارة بالعزل والتمثيل

١٩ - إن تعيين الوزير عقد حائر، فمجرد لكل من الطرفين أن يفسحه بإزادة المصلحة، فيجوز للإمام أن يمد به وزيره المصنف، ووزير الشيعه، وأن يغيرهما ما هو، لسبب أو لغير سبب، ما دام في ذلك مصلحة للأمة ويجوز وزير المصنف يمد بعزل وزير الشيعه الذي عيه

كما يحق لكل من وزير المصنف و الشيعه أن يعزل نفسه، سواء كان له سبب لم لغير سبب، مع مراعاة المصلحة العامة في ذلك

(١) الأحكام السلطانية للماوردي من ٢٦، والأحكام

السلطانية لأبي يعقوب من ٢٠

(٢) ميثاق الأمم من ١١٤، واعتقد المرجعين أن يفسد

وسبب الشيعه وتمثيل الظاهر للماوردي

والصلة بين الورعي والكسبي لأن كلا منهما
من المنهيات

الأحكام المتعلقة بالورعي

يتضمن القانون أحكام منها

١ - المراجع في اعتبار كون الشيء ورعاً

٢ - مختلفات الفقهاء فيما يرجع إليه في
اعتبار كون الشيء ورعاً على تولى

الفتوة الأول فجمهور الفقهاء المالكية
والشافعية والحنبليين، وأصحها عند أبي

يوسف، حيث ذهب إلى أن ما كان ورعاً ورعاً
عند رسول الله ﷺ لا يعتبر بدعي ذلك، لما

رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال
الورع ورع أهل مكة، وأصحها مالك

المدينة^(١)، وكلامه ﷺ إنما يحمل على تبيين
الأحكام فإن حديثنا ليس بخلاف ذلك فلا

اعتبار به وعلى هذا التصرف المحرم بالخاص
سواء إلى ما كان ورعاً في عهد النبي ﷺ ولا

يختلف من سائر الورعي بالورعي بالكسبي^(٢)

(١) حديث «الورع ورع أهل مكة»
أصحها لهم في «٣» ١٦٢ : ١٦٣ ط حصر
ومدحه جمع من العلماء كد في بعض القدر

تساوي ١٦٢ : ١٦٣ - ط حصره بحججه
٢٢ في الصحيح ٢٠٤ : ٢٠٥، وكشاف القناع ١ : ٢٢٢
وحاشية شهابي على بيزر مطبوع ١ : ١٨٨

وَزْنِي

النهي

١ - الورعي نسبة إلى الورع وهو
المصدر بواسطة المراء، والورع في اللغة
المتقير متيقناً، يقال ورع الشيء قدس
أو سطره سميراً، أو يرفع سطره سحريراً
وحده^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
النحوي^(٢)

الاصطلاح ذات الصلة

الكلي

٢ - الكسبي هو ما يقدر بشكبه، من قال
أطعمهم وجوه يكسلا كسلاً جوداً مقدراً، كذا
معه ثبات^(٣)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
القانوني^(٤)

(١) سطره سميراً، ومعجم الرسيط

(٢) شرح معية الأحكام المدنية المادة ٣١

(٣) سطره سميراً، ومعجم الرسيط

(٤) معية الأحكام المدنية المادة ١٢٤

وشرح الحنفية في المذهب دة، لا عرف
له بالمدينة ومكة يعتبر عومه في موضعه، لأنه
لا حد له شوع أشبه القيص والمحرو، فإن
اختلفت العرف في ملاده اعتبر العال غالب صها،
فإن لم يكن له عرف غالب رد إلى أقرب ما
يشبهه بالمحجاز كم د المحرادث إلى أقرب
مشوهن عليه.

وهي وجه عند الحسابلة أن ما لا عرف له
مكة والمدينة يرد إلى أقرب الأتية به شبهاً
بالجواز^١

القول الثاني لأبي يوسف حيث لال باعتبار
العرف منطقاً، ولو كان محالاً للمصوص
عليه، لأن القيص على ذلك لو رد في شيء، أمر
اتكيل به ما كان في ذلك الوقت إلا لأن المادة إد
دال، لذلك، وقد تيدت فصل الحكم^(٢)

ب: الوزني المصوص عليه

٤ = الوزني المصوص عليه الذهب
والفضة، لقوله **ب** الذهب بالذهب،
والفضة بالفضة، ورأى بوزني^(٣).

- (١) مطلب أولي القوي ١٧٠/٢، وكشاف الشناع
٢٦٢/٢ - ٢٦٣، والانتصاف ٣٨/٥ - ٣٩
(٢) فتح القدير ١٥/٧، وحاشية ابن عابدين ١٨٦/٤ -
١٨٢
(٣) مذهب المذهب باله، والنقطة بالفضة = ٥

ومش المالكية والشافعية والحنابلة على أن
ما لم يكن من ذلك في عهد النبي **ب** أو كان
رجهون حاله، أو كان ولكنه لم يكن في مكة،
أو استعمل الورق والكيل فيه سوء يراعى فيه
عرفه حاله البيع في موضعه، لأن حالاً حد له
في الشرع ولا في البع يراجع فيه إلى المرف
كالحرر والفض.

ولساعة في هذه المسألة أقول أخرى
منها أنه يراعى فيه التكيل، لأن أغلب ما ورد
الحص فيه مكيل، وفي قول لهم الوزر لأنه
أحصر وأقل فتاوتاً، وهي قوله يتخير للشاري،
وهي قول آخر للشافعية، أن كان لشبهه أصلاً
معلوم للمعيار اعتبر أصله، فعليه ومن السمة
مكيل، ومن القول موزون

فإن احصيت عدة بعد أصبح فصل من
الشافعية على أنه يعتبر العال منها فإن فقد
الأغلب الحق بالأكثر شبه، فإن سم يوجد جاز
فيه التكيل ونوزن^(٤)

- وحاشية ابن عابدين ١٨١/١، وشرح القدير
١٥/٧، وحاشية المسرق ٥٥/٣، والشرح
الصغير ٨٥/٣
(٤) كشف الغاف ٢٦٧/٢، وحاشية الشافعي على تبيين
الحقائق ٨٨/٤، وحاشية ابن عابدين ١٨١/١،
دمضي المحتاج ٢٤/٢ - ٢٥، ومحقفة المحتاج
٢٧٩/١، وحاشية المسرق ٦٢/٣، وشرح
الصغير ٨٥/٣

وَسْط

التعريف

١ - الوسط - بالنحرى - انمعتل، يقال شيء وسط أي بين الجهد والردى، وفي السريال قال قبله سألني «مِنْ أَوْسَطِ قُلُوبِكُمْ أَفِيكُمْ» أي من وسط بسمتي الوسط، ووسط الشيء ما بين طرفيه وهو منه وما يكتفه آخره وهو من غير تسلي، وهو من أوسط قوعدة أي من خيارهم

والوسط بالسكون = طرف بمعنى بين، يقال جلس وسط المزم أي بينهم، جاء في السلي وكذا موضع ذكر فيه وسط إن صلح فيه بين فهو بالسكون، وإن لم يصلح به ذلك فهو بالفتح، وربما سكن وليس بالوجه^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء هذه اللفظ عن معانيه اللغوية^(٢)

ويلحق بهما ما اشبههما من جواهر الأرض كالخضيد والشماس والصغير والرفيع والرجاج والوثيق، ومنه الإبريسم والعلس والكنان والصوب وعزله دنت وما أشبهه^(٣)

ج - دوية القوي

٥ - اختلف الفقهاء في جريان الرب في ثوبها بناء على اختلافهم في حلة الثوب في ثوبه المصنوع عليه، وبمصل ذلك في مصطلح (ربا ٢١ وما بعدها)



١ - انظر: سلم ١٢٩١/٣ من حديث أبي سعيد الخدري

٢١ حكيه في حاشية ٤/٨٠، وعقبي المحتاج ٢٤/٢ والمصنف لابن قدام ٢٢/٤، وكشاف النام ٢٣/٢٦٣

(١) سورة المائدة ٨٩

(٢) خصيصا المصنف، ولسان التعريف، والمصنف تربط

(٣) قواعد تحفة دار كتي، مني المحتاج ٢١٧/٢

الإنشاء ذات الصلة

١ - المفرد

٢ - المفرد في اللغة من خلاف في الدين أو لأمر علوياً شديد فيه حتى جاوز الحد وأخرط، فهو عالي^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العامي^(٢)

والصلة بين الوسط والغير، التضاد

ب - تضاد.

٣ - التضييق في اللغة من حرط في الأمر حريطاً فسر فيه وجهته^(٣)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العامي^(٤)

والصلة بين الوسط والتضييق التضاد

ج الإحاطة

٤ - الإحاطة في اللغة من أحرط في الشيء إحرافاً أسرف وجاوز فيه الحد^(٥)

(١) مصباح المعنى

(٢) مراد لغة العامي

(٣) مصباح المعنى والمصباح الأوسط

(٤) التضييق العامي

(٥) المصباح المعنى والمصباح الأوسط

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العامي^(١)

والصلة بين الإحاطة والوسط التضاد

الأحكام المتعلقة بالوسط

١ - يطلق كلمة وسط عند المعناه على ثلاثة

معان هي: بيدها، وتذكر حيث يلي الأحكام المتعلقة بكل معنى من هذه المعاني

أولاً الوسط بمعنى معتدل

٢ - الأصل أن الواجب في كل جسم به وسط الوسط^(٢)

ومن تطفأت هذه الأصل

٣ - أحد الوسط في زكاة العائنية

٤ - يرى المعنوي أن الو - به هو زكاة

العائنية هو الوسط^(٣)، لم يرد عسي لحي

تتبعه قال - ثلاث من فعلهن فقط طعم

طعم، الإيمان من عبد الله وحده وأنه لا إله

إلا هو، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه

ودعة عبه كل عام، ولا ينطوي لغيره

(١) المعنى العامي

(٢) حاشية ابن عاتق ٣٤٨/٢

(٣) فتح مكي ٥٠٦/١ - ٥٠٧، والمعنى لا في كلامه

٦٠٠/٢ - ٦٠١

هنا؟ سأل. في ومن هم من سي الخطيب
بني (١١)

وعى يحيى بن أبي كثير أن رجلاً جاء إلى
النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني أصبت
حداً فأئتمه عني. فمد رسول الله ﷺ يده
فحده عليه ثم قال: لا، سوط دون هذا.
فأني بسوط منكسور المعجره فقال: لا، سوط
دون هذا، فأني بسوط بين السوطين، فأمره
بجعله (١٢)

ج - المتوسط في حجارة الرجم.

أ - ذهب الفقهاء إلى أن حاشي المتحصن
برجم محاطة بمتوسطه كالكتف، فلا يبيح له
بلعن بصره كبيراً، ولا أن يطول عليه
بمحيط صغير (١٣) والمتحصن في مصطلح
(روى في ٤٤)

د - المتوسط في التكبير بالإطعام

٩ - من وجد ميتاً عليه يالحمش كشاره،
(١٤) حديث يحيى بن أبي كثير مرسل أن رجلاً جاء
إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله من أحب،
حداً
لمخرجه عيلان في الدرع ٣٦٩/٧ ط المتخلص
المتخلص - الهند، وذكر ابن حجر في المتخلص (٢)
٣٦٩ - ط المتخلص طويش آخرين به مرسلين،
وقال: لهذا ثمر سبل الثلاثة يشد بعضها بعضاً
(٢٢) حلقه الخمسة في ٤٤ ط وحلقه لوبي النبي
١٧٤/٦ وروحه الطائس ٩٩/١٠

ولا يذرية ولا المويضة ولا اشترط الشيخ،
ولكن من وسط أموالكم، فإن الله لم يسلككم
خيره ولم يأمركم بشيء (١٥)

والتعصيل في مصطح (ركاة ف ٦٤)

ب - الجلف سوط معتدل

٧ - ذهب الفقهاء إلى أن الجلف في الحدود
والتعصير يكون بسوط وسط، لا جديداً بهجرح،
ولا خيلاً بقل الماء، ولا تمرأى، وأن بقصر
به صرماً متوسطاً، والمتوسط بين المبرج وغير
المؤلم، لإقصاء الأول إلى الهلال، وحشو
الثاني من المقصوده وهو الآخر جز (١٦)

مقدروى حيلة السدوسي فانه سمعت
أنس بن مالك جثته يقربا فكان يؤمر بالسرد
فتقطع تمرته، ثم يذى بين حجرين حتى يلبس،
ثم يهررب به، فعلى أنس، من ومن مر كان

(١٧) حديثه، ثلاث من ٤، لم يقد طعم طعم
الزمان ٩
أخره أبو جود ٢٤٠/٢ ط حمص من حلت
حلاله بن مقربة التامري
(٢٢) الذهب وروحه ٢٦٦/٤ ط الأمير، وشرح
الروحه ١١٤/٨، وروحه الطائس ١٧٢/١
وتحي ٥١٨ ٢
(٢٣) لو أنس بن مالك، كان يؤمر بالسوط فتقطع
تمرته
أمره ابن أبي شيبة في المصنف ٥٠/١٠ - ٥١
ط السببه

واختلوا أن يكفر بالاطعام فهو يعظم عسرة
مساكين مسلمين من اوسط ما يعظم أهله^١

قال الجصاص هو حر من يوم غناء
وعشاء، لأن الأكثر في العادة ثلاث مرات
والأكل والحفا، والأوسط مرتان، وقد روي
ليث عن ابن يريدة رحمته الله قال قال رسول الله
ﷺ إذا كان حزيناً حزيناً يابساً فهو صدقة
ومشلوله^٢

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه قال كانوا
يقولون الحر على العبد، والكبير على الصغير
لمرسى رحمته الله بين أوسط ما تكسبه كأيكم^٣
وروي عن سعد بن حبيب عنه^٤

ومن المالكية من أنه يجري من إخراج
العشرة الأمداء شح عشرة مساكين عريس
كفداء وعشاء في يوم أو أكثر، والمراد بالشح

(١) المنقذ ٧٣١/٨ - ٧٣٦

(٢) حديث. إذا كان حزيناً يابساً.

(٣) أورد الجصاص في أحكام القرض (١٥٨/١) - ط
هذا الكتاب العربي ولم يفتد إليه فيما لم يفتد
من إخراج

(٤) ابن أبي عمير، كانوا يقولون الحر على
العبد.

أحمد بن محمد بن حبيب في تفسيره، ٥٢١/١٠ ط
المعارف

(٥) أحكام القرض للجصاص ٥٥٨/٢ ط الكتاب العربي
وأخرج ابن سعد بن حبيب (٥١٢/١١) - ط
المعارف.

عندهم الشح اوسط في كل مرة^٥

وبلفقاء في المراد بأوسط الطعام حلال
وتخصي بظن في مصطلح (طعام ف ١٢ -
١٣، كفاية ب ١٧ وما بعدها)

ثانياً الوسط بمعنى الخير

١٠ - يأتي الوسط بمعنى الخير
منه قوله تعالى ﴿تَحْتَظِرَ عَلَى الْكَثَلِ
وَكَلَّكَتِهُ الْوَسْطُ﴾^١. وقد احتلف الفقهاء في
تحديد العبارة الوسطى والخصم في (الملاء
الوسطى ف ٢ وما بعدها)

ثالثاً الوسط بمعنى ما بين طرفي الشيء.

أ - وقوف الإمام في مقابلة وسط الصف

٩١ - يجب للإمام أن يقف براء الوسط^٢
لقول النبي ﷺ «وسطوا الإمام وسدوا
لكل»^٣

(١) شرح الصغير ٢١٣/٢، وانظر مسر القريشي
٢٧٦/٢ - ٢٧٧

(٢) سورة البقرة ٣٣٨.

(٣) الفهر المختار ٢٨٩/١، والماوي تهذيبه ٨٩/١،
والمنصور ١٩٢/١ ط المطبعية، والمنشي
أبي نفاة ٢١٩/١

(٤) حديث اوسطوا الإمام وسدوا لكل
أخرجه أبو داود (٢٩/٦) - ط مطبوع من حديث
أبي هريرة، وفي إسناده جهالة كما في بعض النسخ
بالحديث (٣٢٢/٩) - ط المكتبة النجاشية.

ج - الأكل من وسط القصعة

١٣ - من السنة أو لا يأكل من وسط القصعة، فإن البركة تنزل في وسطها^(١)، بعد ورد عن ابن عباس عليه السلام مرعياً^(٢) البركة تنزل وسط الطعام يكلوا من سائبه ولا تأكلوا من وسطه^(٣).

قال القسطنطين ويكره الأكل مما يلي غيره، ومن الأعلى والوسط، ومن الشانمي حتى يحرمه محزون على الصنم على الإهداء، ويستثنى من ذلك نحو الفاكهة مما يشغل به يأخذ من أي جانب شاء^(٤).

د - الأكل من وسط الحيز

١٤ - نص الحنفية على أن من الإسرائيلي أن يأكل شخص وسط الحيز ويدع حواشيه، أو يأكل ما اتصل به، إلا أن يكون غير يأكل ما تركه فلا بأس به، كما لو احتلوا رغيفاً دون رغيف^(٥).

وفال في المتأخر الهندي نقلًا من النيس. هذا وقع الإمام في ميمنة الوسط أو في ميمنة فقد أساء لمخالفة السنة^(٦).

وانظر مصطلح (صف ٢٣)، إمامه الصلاة (٢٠١).

ب - ولوف إمامة قضاء وسطهم:

١٥ - يدب وثوب إمامة السه وسطهم، ولا يتقدم عليهم أحد من يرى أن له أن تؤمهم، لثبوت ذلك من لسان عائشة ولم سلمة رضي الله تعالى عنهما^(٧)، ولأن المرأة يستحب لها النشر، وكروها في وسط الصف أسير لها، لأنها تستتر بهم من جانبها، فاستحب لها ذلك كالمريان^(٨).

ولصوفة حكم صلاة جماعة النساء (ر) صلاة الجماعة (٧).

(١) شتري النهاية ٨٩/١

(٢) أخرجه أخرجه حيد الزاقي في المصنف (٣/١٤٦ - ط المجلس العلمي).

وأول مسلمة أخرجه علقمورال (٣/١١٠) وصححه النووي كما في نصب الرتبة للزيلعي (١/١٣٩ - ط المجلس العلمي).

(٣) في المحتاج ١/٢٤٧، والحنفي لا يسئدنة (٢/٢٨٠)، وصاحب ابن علقم (١/٢٨٠).

(٤) حاشية ابن علقم ٣/١٦٥، والحنفي ١/١٥٠

(٥) حديث البركة تنزل وسط الطعام

أخرجه الترمذي (١/٢٦٠ - ط المجلس)، وقال حديث حسن صحيح.

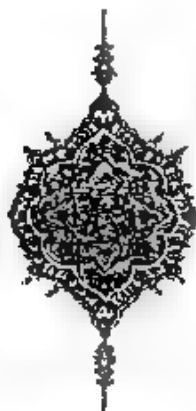
(٦) في المحتاج ٣/٢٥٠، وقصدا المحتاج وجنبا الشروقي ٢٤٨/٧

(٧) صاحب ابن علقم ٢/٢٦٦

مضروبة لول أول المصنف بالآدي ووجه المصنف
أنهم يسمونه بـ (١)

هـ - الإيجاز في وسط المصنف

١٥ - اختص المصنف في حكم الجورس في
وسط المصنف، سواء أكانت شحنة حقه وكر
أم عت لم طدام



قبري بعض الشافعية أنه حرام وهو متجه
عند بعض النجاسة (حاروي) حتى حديثه
عنه قال رسول الله ﷺ لعن من قعد وسط
المصنف (١)، وعنده بعض الشافعية من الكبار
أخذوا من بعض المصنفين في حديثه، قال بن
حجر وهو أحد شافعي إر لذي سجلوه غيره
يساء لا يحتمل عرفاً، وعنه يحمل الحديث

ويرى النجاسة والحسنة وبعض الشافعية
كرهته، قال الحديث ظاهر القس في الحديث
الإطلاق فتأدي الجائز به، وغيره
من مجلس استهزء كالمصنف، ومن مجلس
لأخذ العلم عفا

وأما تفسيره يعني يتخطى الرقبات ويعد
وسط المصنف، ويحجب البعض عن البعض،
قد نال المصنف بسى يوم، إلا أن قيل بقصد

(١) حديث حبيب بن سريته عن رسول الله ﷺ عن من
قعد وسط المصنف

المرجوع إليه (١٥ - ٣٩٨) - طائفة من الشافعية عن أبي حنيفة
عن حديثه، ثم نقل أحمد عن شعبة أنه قال -
بذلك أن يجلس حاروي

(١) روى عنه محمد بن يونس (١١٦/١ - ١٦٧)، والبرهان

عن حبيب بن سريته (١٥٣/١) وكذا قال في (٢)

١٥٤، روى عنه الشافعية (٣١٩/١) وسنده

الآخر (٢٨/١ - ٢٩)

الكلمات ذات الصلة

1- قولہ

٢ من معدني الزئبق هي النعنة. العلامة.
وتعتبر لود شجند من طرية أو سيطرة. ويجمع
على وتقوم ووشانج^(١)

وَصَلَّاهُ سَاحًا فَوَعَدَهُ الْجَنَّةَ بِبَئِذٍ
يُخْرِجُ الدَّمَ يُدْرِكُ عَيْنَهُ يَلْجَأُ إِلَى كُلِّ
يُحْفِضُ (١٧)

والصلة بينهما أن كلا منهما علامة للإنسان
الذي هو الإنسان. والإنسان يكون في
الإنسان في الإنسان.

پ العلم

٣ = انتم هو صي علم النبي، اعمه
علمه وحده ملازمه پرتي بها

ولا يخرج التمسك الاصطلاحي عن المعنى
العمومي^(١٤)

والعلامة بين الموسم والعمد، أن الموسم
يؤخذ للعم، ولكن الموسم يظل في ذلك

(٦) أصل الحرص : الحرس والحرس

٢) جاك، ابن عاصم، ٢٣٩ هـ، المراكبي والدي

(۳) **فصلنامه علمی**

وَقَدْ

المعبر يفتي

١- الزمسم في اللغة نثر الكلي يقال
 زمسم الشيء يزمسه وسماعه كره، قاله
 ابن جني. وفي الحديث عن أنس بن مالك
 قال فرأيت في يد رسول الله ﷺ زمسم
 وهو يسير يصعد أي علم فيها
 بالكلي

وَاللَّهُ يَكْتُبُ الرِّسَالَةَ لَكُمْ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ حَالٍ
أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْهُ ۖ

رائع
العلمي

١٦ طريقه الى
البحر من
٩

$$1.4 \times 10^4 \text{ g} = 14,000 \text{ g}$$

٦١ مكان العرب ومجتمع المحيط

(٢) المقررين "عقيد" من ١٤٨٠، وحاشية الملحق على
سرح الرسالة ٢٧/ ٢٥١، ٢٥٤.

الأحكام المتعلقة بالوسم

تستلزم بالوسم أحكام منها

حكم الوسم^١

«حدثني عن رسول الله ﷺ يميناً له بن أبي طلحة ليحتمك، فوافته في يده استيسم باسم أبيه تصديقه»^٢

وفي حديث أنس «دخلنا على رسول الله ﷺ يريد أن وهو يسم غنماً في آذانها»^٣

وقال البخاري وأما سنة شهاتهم مجزئة خمس (أي بعض الحنيفة) وكراهة آخر ولا بأس بكسر الأضغاث^٤

مكان الوسم

٥ قال الشافعية: يكون الوسم في موضع صلب ظاهر لا يكثر ضرره، والأولى في الوسم الأذن، وفي الإبل والبقر الأضغاث، وكذا الحولاء والبغايا والحمير، وأهلية.

ومنه سعي أن يترك وسم القسم لطف، ووقته للحمير، ووقته للبقر والغنم، ووقته الإبل، ووقته النخلة.

أما الوسم على الوجه فهو حرام على

٤ - وسم الحمير بالكنى مشرّع^٥ بل من الشافعية والحنابلة على أن وسمهم بالوك، (الإبل، والبقر، والغنم) وسم العبيد والمجزة سنة، ومثل وسم الزكاة الحيول والحمير، والبغايا، والنخلة للائتمان في بعضها، قياساً على البغايا، وتسمير عن غيرها، ويردها وإجداً إن لم يثبت أو صحت، وبغيرها انصدق فلا يملكها بعد.

وقال الشافعية: أن تسم غير المصطفى، والحنيفة مرسومة مباح، ويكتب على صفة الزكاة: كذا، أو صفة، أو طهارة أو ثلث، وهو أبرك وأولى التسمية بالسلف، وعلى من المجزة: جربة، أو صقلو بالفتح^٦

والأصل في ذلك حديث أنس ﷺ، قال

- (١) وفي المحتاج ١١٩/٢، والشرح لمصنف على المحتاج ٢٥٣/٢ - ٢٥٤، وحاشية من حاشية ٢٤٩ طبعه جلاق، وشرح الترمذي ١٤١/٨، والفتاوى المصنوعة ص ٢٥١، وشرح الصغير ٥٣٣/١، والمصنف مع الشرح ٤٥٤ - لا بأس بغيره، والآداب الشرعية لأبي مطلق ١٤١/٢ (٢) المصادر السابقة

- (١) حديث أنس ﷺ (حدثني عن رسول الله ﷺ) (٢) أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/٦٦٦)، وسم (٣) (١١٩/١) والفتاوى المصنوعة (٤) حديث أنس ﷺ (فتح الباري ٣/٦٦٦) (٥) أخرجه مسلم، (١١٩/٢) (٦) يرفعه بصحة ٩/٤

وسومة

التعريف

١ = الوسومة والوسواس لغة الصوب
الحق من ربح ويح

الوسومة والوسواس - ما كسر حديث
الشمس قال الله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّكَ اتَّقِيتَ
رَبَّكَ - وَتَوَيْتَ بِمَا نُنَاقِشُ﴾^(١) وحديث الرجل
صاحبه بصوب حق، وقال مرة وسوس
الرجل إذا احتلط كلامه وقهره، ومن ذلك ما
روى عن عثمان بن عفان - أن رجلاً من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسوس
عنه حتى كلفهم يوموس، قال عثمان
وكفهم^(٢) يريد أنه احتلط كلامه وقهره
لحمته صلى الله عليه وسلم، ورجل وسوس به فغلب عليه
الوسومة والوسواس - يوسوس الرجل - يشغل
يوسوس بصلو الرجل، ويوسوس إليه^(٣)

(١) سورة ي ١٦

(٢) كثر ضلاله، قال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

أخبره أحمد بن محمد بن الحسن ٦/١ هـ المصيبة، وفي
استاد جهه

(٣) كثر الغرير، والفاسد المحيط

الاصح عند الشافعية^(١) حديث جابر
أن النبي صلى الله عليه وسلم ما عليه حمار قد وسم في
وجهه، فقال - لمن الله الذي وسمه^(٢)

ودهب المالك، والشافعية في مقابل الاصح
عندهم وبعض اختلاف في أن الوسم في وجه
الحمار مبرور^(٣)

وهذا في غير الأدعي، أما الأدعي لوسم
سر من إجماعه^(٤) لأن وسم الأدعي مطلق، وهي
منه عنها لا إله كان الخدوي^(٥)



(١) شرح الصالح مع المدايح، وحامدية الغلبوي

٢/٢، ومعنى المحتاج ١١٩/٢

(٢) حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار

لخرجه صم ١١٩/٢

(٣) القولين الفتوى من ١٥٠، وحاشية المدايح على

شرح الرسالة ٣٩٧/٢، ومعنى المحتاج ١٢٠/٣

(٤) معى المحتاج ١٤٠/٢، وشرح الرغزاني ١٣١

١٤١ حاشية ابن عابد ١١٩/٥

والأحد بلوث الجحرة^(١)

والاحتياط في الاصطلاح هو الاحتياط بالنفقة
بما يحتمل وجهين^(٢)

والصلة بين الوسوسة والاحتياط التباين
لأن الاحتياط حيث، على النكاح والوسوسة ناشئة
عن الرد

ب النوع

٣ - النوع في النوع الكف، عن نوع نوع
ورعاً مخرج وتولى عن المصداق ثم اعتبر
للكف عن الحلال الصالح^(٣).

والنوع في الاصطلاح هو احتساب
الشبه^(٤)

والصلة بين النوع والوسوسة أن النوع
محمود شرعاً، والوسوسة مذمومة.

الأحكام المتعلقة بالوسوسة

أولاً، الوسوسة بمعنى حديث النفس:

٤ - حديث النفس أقوى من الهاجس
والمخاطر، وأقوى منه ألهم والهم

(١) المصباح المشرع.

(٢) الفصول في الأمور المتعلقة بالوسوسة ٩٨/٢

(٣) المصباح المشرع

(٤) فتح القدير ٣٤٩/١، نهاية المحتاج ٣٧٦/٢

والوسوسة في الاصطلاح يستعملها الفقهاء
بمعان.

الأول الوسوسة بمعنى حديث النفس،
وهو ما يقع فيها من التردد من يعنى أو لا
يعمل^(١).

الثاني الوسوسة بمعنى ما يلقيه الشيطان
في روح الإنسان

الثالث الوسوسة وهي ما يقع في النفس بما
يشأ من المبالغة في الاحتياط والتورع حتى إنه
لبعض الشيء، ثم نكته عنه معتقداً أنه لم يصح
فيصعبه مرور وتكراراً، وقد يصل إلى حد أن
يكون الشخص مضروباً على عقله^(٢).

الرابع الوسوسة وهو المحض في عقله
إذا تكلم بغير نظام^(٣).

الألفاظ ذات الصلة:

١ - الاحتياط

٢ - الاحتياط لغة هو ظف الاحتياط

(١) حاشية ابن عابدين ٢٨٥/٢، والأشبه لا يبرح
٤٩، ومصير القرطبي ١٧٧/٢، والأشبه
النسوي ٢٢، وجمع الجوامع مع حاشية ابن
١٥٢ ١٥١/٢

(٢) إجماع مدرج بلدي ٢٩/٣

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٨٥/٣

الوسوسة في الصلاة

٥ - مدافعة حديث تنص في الصلاة مشروطة بغير النبي ﷺ من بوضاً فأحس وضوءاً ثم صلى وكفى لا يسهو فيها عد له ما تقدم من قبله^(١)، وفي حديث عثمان بن عفان يلفظ أتم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفس عمره ما تقدم من دونه^(٢).

قال ابن حجر قوله لا يحدث فيها نفساً المراد به ما ستر في النفس معه، ويمكن لفظة قطعته وأما ما يهجم من الخطرات والوسوسة ويعدو دقة عقلك معبر عنه، ولعل القاصي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورواه، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك يلفظ (لم يسهو فيها)^(٣).

- (١) حديث ابن بوضاً فأحس وضوءاً ٥٥٧ - ط حفيظ من حديث أحمد بن حنبل الطوسي
(٢) حديث عثمان بن عفان لم صلى وكفى لا يحدث فيها نفساً
ط حفيظ البخاري للفتح ١٢٤٩ رقمه ٢٠٥٠
(٣) رواه: (لم يسهو فيها) مراراً ابن حجر في فتح الباري ٢٦٠ إلى مراد ابن الصبان، ومعه ما مر نسخة المطبوعة به

ومكم هذا النوع وما كان أضعف منه أنه عرّف عن هذه الأمة، فلا إثم فيه إن لم يهتد به عمل أو هو - كمن حدث نفسه أن يسري أو يحور^(٤).

ولو حدث عنه أنه يظن زوجته، أو يسرقه بعض شياً، ولم يظن بذلك، ثم يعط طلاقه، ولم يصح بقره^(٥)، ليقول النبي ﷺ (إن الله محبور لأمني عما وسوست - أو حشيت به - أنساها ما ينعم به أو يكلم^(٦)).

وقال زيادة بعد أن روي الحديث إذا حدث في نفسه فليس بشيء

وقال عتبة بن عاصم لا يجوز طلاق الوسوسة

وعاق ابن حجر على هذا القول بأن حال أي لا بعد طلاقه، لأن الوسوسة حديث نفس ولا مؤاخاة ما يقع في النفس^(٧).

- (١) ك: الروح لا في القسم ١٠٨ ط حفيظ المعروف
الفتاوى راجع بغير ٢٧/٢ - ٢٨
(٢) ط حفيظ ليهوتي من ٣٣ - ٣٤، وطلاق له
لا بغير حفيظ من ٤٩، وجميع الجوامع مع النبي
٥١٢
(٣) حديث: (إن الله محبور لأمني)
أحمد بن حنبل في المع ٥١٩/١٧ وسلم
١٦/١ من حديث ابن عروة، القصد للفتاوى
(٤) فتح الباري ٢٩٢/٩

حُتِغَ لِبْ هَدَا نَحْشَمَ جَوْرَحَا^(١)

والمتعمين هو حكم المدحوخ بنظر من
مصطاح (الجنوح في ٤ د، ب، عدها)
ثانياً وسوسة الشيطان بالإيمان

٧ - الوسوسة الشيطانية هي الخواطر
المحركة لدرجة في الشر، ولا مرء للعشاء
والنحويف عند ثهم بالحير^(٢)

وهي الحديث: إذا نسيطان ثمة ناس آدم
ولنملب ثمة، فأما ثمة الشيطان ليريد بانفس
ونكذب بالحق، وأما ثمة انملث لا بعدد بالحير
وتصديق بالحق، فمن وجه ثالث فليعلم أنه من
ثمة ببحمد الله، ومن رجا لا غرن المينمود
ثمة من تسلطوا به حليم ثم قرأ: **أَنشِطْ**
يَدَكَ أَفْجَرِ بِغَرْصِكَ وَالْفَعْلُكَ^(٣)

(١) مذهب أو حشغ لب هدا ١

١٥٠٠ قسروطي من الجسج العنبر لشره العنبر
٢٢١٩ إلى الحكيم الفرعسي في سورة الأعراف،
وعقل الساري عن العنبري في ذكر أن في إسعاد
رأى مغل من همة

(٢) حيا عدم القهر ١٣٨٩/٨

(٣) سورة القهر ٢، ١٥

ر حديث: إذا تسلطوا ثمة بلس آدم

حرجه الزمدي ٢١٩/٥١ - ٢٢ - ط العلمي من
حديث عجله بن مسعود، ونحن لئن لم نحكم من
الحدث: ٢٤٤/٢٦ - ط العلمية: هر إليه راني
رجه لهما بر جند ولفه على نبي مسود

الال شوري هذه الشيطانية تحصل مع
طرياق الخواطر لدرجة غير مستقرة^(٤)

ومن لفق أن يحصل له عدم حديث النفس
أصلاً أعلى درجة بلا ويب^(٥)

٦ - وقد اختلف فقهاء الحديث في بطلان
الصلاة عليه الوسواس

فقال ابن تيمية: إذا غلب الوسواس على
أكثر الصلاة لا يبطلها لأن الحديث: **مَنْ**
وَالصَّلَاةَ لَا يَغْلُزُكَ منه

وقال ابن حامد وابن الجوزي، تبطل صلاة
من غلب الوسواس على أكثر صلاته، وهو
مقتضى قول الشيخ وجبه الذين حيث صرح
بأن الخشوع واجب وعنده بطلان الصلاة من
غلب الوسواس على أكثر صلاته لكن قال في
لفروج: مراد الشيخ وجبه الذين والله أعلم

وجوب الخشوع في بعض صلاته وإن أراد
في كلها فإن لم يبطل بتلك الخلاف قاعدة ترك
الواجب بها، وإن بطل به فبالإجماع لإجماع
وكلاماً خلاف الأخبار، ثم بأسر النبي فلكه
العادة يلعبته بإعادة الصلاة^(٦) مع بطلان الو

(١) نسخ السدي ٢٩٠/١، وانظر إحياء علوم
الدين ١٢١٨/٨

(٢) كتاب النجاشي ٢٩٢ - ٢٩٣

قائلاً الموسوعة الناشئة عن المبالغة في الاحتياط والورع.

١٠ الموسوعة نوع من المبالغة في الورع والاحتياط، حتى يخرج الموسوس من حد الورع إلى ما ليس به، وهو التشدد في اثنين، والخروج عن سماحه وسره، وعن مسك السلف الصالحين^(١).

قال الهيم في شرحه لحديث «الخلال بين الحرامين وبينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس» فمن ألفى المشبهات استبرأ نفعه وحرصه، ومن وقع في مشبهات وقع في الحرام^(٢)، إن الشيء إذا لم ينزعه فلهان فهو حلال بين أو حرام بين، وإن تنزعه ساهما، فإن كان سبب التحريم مجرد توهم وتقدير لا مستند له، كزنا التزويج من ساء به كبير حشيه أن يكون له بها محرم بسبب أو رضاع أو مصاهرة، وترك استعمال ماء لمجرد حتمال وقوع نجاسة فيه، التي ولم يثبت إليه

يعني أن يحصل هذا الوسواس مع هذه الكراهة التعظيمة له، ودفعه عن القلب، هو من صريح الإيمان، كالمجاهد الذي حده الضرر لنفعه حتى غلبه وإنما صار صريحاً لما كرهه تلك الوسواس من الشيطانية صفعوه، يخفف الإيمان بمسئ صريحاً، قال: ومن الناس من يتجنب ذلك الوسواس فيصير كافراً أو مارقاً قال: والشيطان يكثر تعرضه للعبد إذا أراد الإنابة إلى ربه، والتقرب إليه، والاتصال به فلهذا يعرض للمصلين ما لا يعرض لغيرهم، ويعرض للمحاسب أهل القسم والذين أكثر مما يعرض للملأمة، قال: ولهذا يوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوسواس والمشبهات ما ليس عند غيرهم^(٣).

ومن وسواس الشيطان في هذا الباب ما به إسه المسي ﷺ في قوله: «بأنبي الشيطان أحذركم، فيقولون من خلق كذا؟ من خلق كذا؟ حتى يقول: من خلق ريث؟ فإذا يلأه فيوسعد بالله ورجيته»^(٤).

١، المجموع للدروري ٢٥٩/١، وإقبال القلهدان ص ١٢٢، والورع لأبره قديم ٢/ ٧٨٠ منظومات دار ابن حبة

٢، حديث «الخلال بين والحرام بين» أخرجه البيهقي في المعجم ١/ ١٢٦، ومسلم ٢/ ١٢٩٩ - ١٢٢٠ من حديث التميمي بن بكير والنسب لـ.

(١) إيمان لابن حبة ص ٢٤١، ٢٤٢ فصحته، دار ابن حبة

(٢) حديث «بأنبي الشيطان أحذركم» أخرجه البيهقي في المعجم ١/ ٢٢٦، ومسلم ١/ ١٢٠ (٣) من حديث أبي حنيفة.

بكل حال، لأن ذلك فتحوير موسى، فتحوير
فيه وسوسة شيطانية، إذ ليس فيه من مصر
الشبهة شيء، وإن كان له معنى فتحوير لما لتحوير
مراعاته^(١)

ومى أمثله^(٢) قوله **يحيى** نفس مروح امرأ
فكانت له امرأته، إنه قد أرمضت كما فوكيف
وقد هيئ؟ دعها حبك^(٣) وقوله لزوجته سوده
رهي الله تعالى عنها، لم احتشم مروح
عبد الله وسعد بن أبي وقاص في بن ربيعة
أنها دعه فحبه **يحيى** نأشها بحكم المراض
وكنه د ر فيه شبيها بيب يعنيا أخي سعد
فاحيي به يا سورة^(٤)

ومع حال بعض أهل الوسوسة

١١ - قال أبو محمد البزوني شافعي من
الذين يصرونهم الوسواس من يركبه رأسه،
ويحلق حمود الأصول، وقد رأيت منهم من
يكرر بحرقه للمكتوبة حتى يثرب وقد على

(١) الفصح السبي في شرح الأزهري النووية لمهتدي
ص ١٤، ١٥

(٢) الفصح السبي في شرح الأزهري ص ١١

(٣) سبب فوكيف وقد قيل

حرقه بجاري الفصح ٢٦٨، ١٤ من عديت عنه
مر المبدع

(٤) حبش المحتجب عنه، سورة

بخرجه سقاري الفصح ٢٩٦، ١٢

الانقضاء، أو ثبوته الجمعه مع لإمام، أو
دعة مبه، وإذ يعطى الماء بظها أشراف
مه فلة أو بلالا

وقال ابن الجوزي وبعض المودوسيين
بمسئ القوب خطاه مود، ورمضت مسلم
فمصله، ومنهم من يعرض ثبته في دحلة، ٦
يرى عسها في البيت بجريه

قال في كتاب الصبحانة نعمن هه، بل هه
صه في بيت فاس كما فتحوها، واستمضو
أكسهم، والشربة د حة سليمة من هه،
الألف^(١)

الشبهة التي تؤدي إلى الوسوسة وكشفها

١٢ - نشأ الشبهة الحولية إلى الوسوسة من
المتصور الخافض لصعير الاشتغال والفتن
أشبهات المفهوم من ضاهر مود نسبي يثقة
دع ما يربك إلى ما لا يربك^(٢) وفهونه

(١) انصهره في سبيل بين الأجهال والوسوسة
لمحدثي ص ١٧٨، المقارن، يؤسسه لمرطبة،
٩٩٣، ونظر تنوي من المصنوع (٢٩) ٢٦٠ وما
بعدة صور مما أورده المحقق في البصرة من
الجملة يعني المرحوسين

(٢) مسن يمس لاس "جوزي ص ٢٧ - ٢٣٨
١٢٠ بوزو در حكاير طلبة

(٣) حديث ادع ما يربك إلى ما لا يربك
أخرجه الترمذي ٦٨٢١ - ح العظمى من حديث
الحسن بن علي و٧٠ - حسن صحيح

كشده في العين^(١)

وأمر الوسوسة شدوا على أنفسهم شددا
عليهم حتى استحكمت دبت فيهم وصار صفة
لوقت بهم

فمن أراد التخلص من هذه البلة فليستشعر
أن الحق في اتباع رسول الله ﷺ في قوله
وهذا، والبرغم على سلوك طريقته عريضة من
من لا يشك أنه على الصراط المستقيم. وإن
م حاله هو من سوس إلى وسوسة،
وليظهر في أحوال السلف فليقت بهم^(٢)

ففي مسألة الأسرار في ماء التوقير
بالعين فقد كاد النبي ﷺ بتوضعا بالمد
ويحصل بالباع إلى غصة أمدا^(٣)

وعن عبدالله بن موهن قال سمعت رسول
الله ﷺ يقول سيكرن في هذه الأمة لرم
يعمدون على الطهور والجمعة^(٤) ^(٥) ورده في

من اتقى الشبهات سبب لدينه وعرضه^(٦)
وقد جرت أكثر من مسائل الفقه على قاعدة
الإحباط، فكل الوسوسة إن ما هم فيه من
أمر الوسوسة داخل في قاعدة الإحباط، وإذا
أن ذلك خير من التعرُّط. كما لا يبالى كيف
يسوء، ولا يبالى به توحشا، ولا يبالى مكان
مالي، ولا يبالى ما أصاب ثوبه، فيجوز
لأمر كله على الظن، وإذا أن الاستصاء
والتشديد والاحتياط في الاحتياط خير من
ذلك^(٧)

وإن ابن القيم في معرض كشف شبهات
أهل الوسوسة: إن الصراط المستقيم الذي
أمر باتباعه هو نصيب السبيل، وما خرج منه
فهو من السبيل الخاطئة، والسيران الذي يعرف
به الاستقامة والنجور هو ما كان عليه رسول
الله ﷺ وصحابه، وقد كان ﷺ إليكم
والعزم في الدين، فليقت أهلك من كان قبلكم
الحلو في الدين^(٨)، وهو النبي ﷺ في

(١) حديث من اتقى الشبهات سبب لدينه وعرضه

بحر

(٢) عدم حرجه ١٠١

(٣) عمدة القاري ١٢٤/٥

(٤) حديث من اتقى الشبهات سبب لدينه وعرضه

(٥) أخرجه السيوطي (الفتح ١/٢٠٢) (٦) وصنف (١٢٤/٥)

(٧) حديث من اتقى الشبهات سبب لدينه وعرضه

(٨) (١٢٤/٥)

(١) ورد ذلك في قوله ﷺ عليك الصلوات

أخرجه مسلم (٢/٥٥) من حديث ابن مسعود

(٢) عمدة القاري ١٢٤/٥

(٣) حديث من اتقى الشبهات سبب لدينه وعرضه

أخرجه السيوطي (الفتح ١/٢٠٢) (٤) وصنف (١٢٤/٥)

من حديث من اتقى الشبهات سبب لدينه وعرضه

(٥) حديث من اتقى الشبهات سبب لدينه وعرضه

أخرجه السيوطي (الفتح ١/٢٠٢)

كرامة البيول في مكان الاستحمام لحديث
عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله
ﷺ: «لا يبول أحدكم في مستحمه ثم يقطن
فيه» وحكي رواية: «ثم يوضأ فيه من عامة
الموسوس منه»^(١). وإنما نهى عن ذلك إقام
يكن له مسلك يذهب فيه البيول، أو كان
المكان سلباً فيروهم المختل أنه أصابه منه
شيء، فيحصل به الموسوس^(٢).

ج. الانتضاح بعد الاستجمام من أجل قطع
الموسوس

١٥ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه
يستحب لمن استجى بالماء أن يتوضأ فوجهه
ومسوفيه قطعاً للموسوس^(٣)، ولما روى
أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أجاني
جبريل فقال يا محمد إذا توضأت فتوضأ^(٤)».

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
قال: «سألت أبا هريرة عن النبي ﷺ يسأله عن
الوضوء، فأخبره الوضوء ثلاثاً ثلاثاً ثم قال
«هكذا الوضوء، من راد على هذا فقد أهدى
وهدى وطمع»^(٥).

الأمكان الخاصة بأهل الموسوس -

أ - تقدير إزالة التنجسات بثلاث غسلات
في حق للموسوس

١٦ - الحقني به عند الحنفية كما قال
الحصكفي وغيره، أن طهارة محل التجلست
المرئية بقلمها، ولا يضر بقاء أثر لازم،
وطهارة محل مجاسة غير مرئية يحصل بعلية
عن غسلها طهارة محلها. ويقدّر ذلك في حق
الموسوس بنسب وعصر ثلاثاً بعد تنصير^(٦).

ب - غسل البيول في مكان الاستجمام
غسله للموسوس

١٧ - نفس الحنفية والشافعية والحنابلة على

أخرج أبو داود (١/٧٣ - ط حصص) والمسلم
(١/٥١٠ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه
المسلم ورواه الألباني.

(١) حديث أحمد، الترمذي،

أخرجه النسائي (١/٨٨ - ط المكتبة التجارية)

وهو إسناده في حيز في الفتح (١/٢٣٣).

(٢) حلية أبي عيسى (١/٢٢١).

(٣) حديث، «لا يبول أحدكم في مستحم».

أخرج أبو داود (١/٢٩ - ط حصص)، وأخرجه
الترمذي (١/٢٣ - ط الحلبي) مختصراً بمسند
رواه، هذا حديث قريب.

(٤) حلقه ابن عثيمين (١/٣٢٠)، ومثلي المحتاج
(١/١٢)، وكشاف الشافعي (١/١٢٠، ١٢٣)، ومسلم
النسائي (١/٢٢) برواه المكتبة العنينة.

(٥) مثلي المحتاج (١/٢٦)، وبهاية المحتاج (١/١٣٧)،
وكشاف الشافعي (١/٢٦).

(٦) حديث «أجاني جبريل فقال يا محمد إذا

توضأت فتوضأ»

يسمى في وضوئه ولا يستأنف.

د - التمتع بنية الصلاة طهر الموسوس

١٧ - ذهب الجمعية في المحتار وأنشعبه والحدائق في المنعجب إلى أن التمتع بنية في الصلاة سنة لا يوافق لحساب القلب ولا له أحد من الموسوس

ذهب بعض المجتهدين وبعض المحققين إلى أن التمتع بالنية مكروه

وقال المالكية يجوز التمتع بالنية في الصلاة وأولى تركه لا الموسوس وذهب إلى التمتع بنية التمس والتبس والتبس

(و بنية ١١)

و - الموسوسة بنية ركس من أركان الصلاة

١٨ - صرح المالكية بأن ثبت الموسوس كالمقدم لأنه يبي على ما ثبت أنه وسجد بعد السلام فإذا ثبت من صبي ثلاث أو أربعاً على الأقل وسجد بعد السلام.

والموسوس كذا قال القاضى عبد الوهاب هو الذي يقرأ قلل عليه في كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة، وأما إذا لم يقرأه فذلك

وصرح المحقق بأنه من يقرأ له تشييداً كثيراً لا يلزم عليه بل يصح رجه أو مرديله بعد حتى إذا شك حصل لجل على ذلك التمتع ما لم يتحقق خلافه^(١) ومن أحمد لا يتحقق^(٢)

قال الإمام أحمد فيمن من خروج شيء من البول بعد الاستنجاء لا تأتت به، حتى يسقى، والله عه، فإنه من الشيطان، فإنه يغيب إن شاء الله^(٣).

د - أثر بدوع الشك في نية الظهارة إلى فوجدة الموسوس:

١٩ - يصرح المجتهدون المتوهمون أن شك في أثناء طهرته أنه نوى أو لم ينو، يرد به استئناف الوضوء لأنه عبادة شك في شرطها وهو فيها دم تصح كالصلاة^(١). ولا يصح ما عدله منه. لكن إن كان ذلك شك من قبل الرحم كشوسواس فلا يستحق عليه^(٢) يعني أنه

١ - حوجه القومدي (٢٦١ - من الحديث) وقال حديث جريده ثم نقل من الحديث أن قال من أمد رواه حكر الحديث

(١) المجلد ٢١، ٢٥٢، راجع حديث ١٠٢٦

(٢) المروء ١٢٢/١

(٣) كشف القناع ١٠٨

(٤) المحققين لا يرون فائدة ١٠٨، ٩٥، ط المسار، وكشاف القناع ١٠٨

إلى التحلف بركنين فعليين فلا يسقط بها عنه شيء من ثمانية، كما سجد بركتها، فله التحلف لإنعامها إلى أن يغرب الإمام من هراع الركن الثاني، وحسب تغيير عليه مفاوذه إن بقي عليه شيء منها لإنعامه بظلال صلاته بشرط إنعامه بها بعده.

والأوجه عدم الفرق بين استمراريه الوسوسة عند ركوع الإمام أو بركتها بها بعده إذ تدوير التحلف حين ركوع الإمام شيئاً من مفسره، سرديده انكسارات من غيبو به، خلقي هي سائر، سواء أُنشأ ذلك من مفسره في التحلف، أم من شكه في إتمام الحروف بعد مراده منها^(١).

وأبناً الموسوس يمسى المقلوب على حظه

١ - طلاق الموسوس

٢٠ - نقل ابن عابدين عن أبيه أن قهر مسئلة طلاق الموسوس أنه لا يجوز طلاق الموسوس قهر يمسى المهرّب في عقله^(٢).

١ - مهنة المحتاج يشرح المحتاج له ملي ١٢٣، ١.

٢٢٤ - بهررت، دار الفكر، وشرح المحتاج

للمصلي مع حاشية القلوبي ٢٤٨، ٢، المأخوذة،

حسب الحاشية.

٢٢ - غير ملين ٢٥٥، ٢.

لا بعد يوم أو يومين فليس موسوس^(٣).

ومذهب الحنابلة مثل ذلك، قال ابن عدامة إن وقع الحصى رأسه من الركوع، ثم شك هل ركع أم لا؟ أو هل أتى بالفطر المجزئ أم لا؟ ثم بعد ما كونه، وعنه أن يعود ويركع حتى يذهب من الوجد، وهذا ما سمى بذلك شكاً رسواً فلا يسقط إليه شيء يسمي بركتها، ولا يأتي بركوع آخر غير الذي شك فيه وهكذا بنية الأركان^(٤).

(١) شك ص ١٠٠

٢ - يختلف المسامح عن إمامه في أركان الصلاة بسبب الوسوسة

١٩ - صرح الشافعية بأنه يجب على المؤمن متابعة الإمام في أفعال الصلاة

فإن اختلف عنه بركن واحد لم يبطل صلاته، وإن اختلف بركس فعليين بطلت إلا من عذر، والمأخذ كأن يكون الإمام سريع الغراء، وثقيل بطيئه الغراء، يمسح خلقي لا بوسوسة ظاهرة، أما الوسوسة الخفية فهي صدر، وأما الوسوسة الظاهرة، وهي التي تؤدي

(١) شرح منار، ص ٣٦٧، وأمسر للموسوس

٣٩ - ٣٨، ٢

(٢) حاشية ١٥٥، ٢

وَشْم

التعريف

١- الوشم لغة العلامة، ويجمع على وشم ووشام

ومن معانيه أيضاً ما يراد به النقش في أول ما ينبعث، وتغير مود الجفد من ضربة أو سقطة، وما يكون من حرر الأبرة في البدن ودو البلج عليه حتى يذوق أثره أو يحضر^(١)

واصطلاحاً، هو غرد الجسد بإبرة حتى يخرج الدم، ثم يدر عليه سحابة أو كحل ليرقى أو يقصر^(٢)

والوشمة التي يفعل بها ذلك بعطية

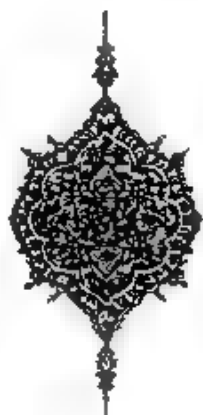
والوشمة: التي تشبه الوجه أو الدرع أو شعاع أو الصدر أو أي جزء من أجزاء الجسم^(٣).

(١) صان العرب، والمصباح المبرور، والمعجم الوسيط
(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢٢٩/٥ وللمواك
المواك ١١١/٣، وجانية جميل على شرح
المنهاج ١، ١١٦، ١١٧، والفتاوى مع الدرر الكبير
٢٢٢

(٣) ابن عديم ٢٦٠/١، ٢٢٩/٥، والشمس ١١١/١
والشمس ٢٠٧/١.

ب - وفاة الموسوس

٢١ إن يكلم الموسوس بكلام يقتضي للذة لم يكن في حقه ردة صرح بذلك المحتبة، يصرح المصنوب لي عفا^(١)



(١) كلام المحققين ١٩، ١٧/٥، بيروني ١٩
المجلد

(٢) ابن عديم ٢٨٥/٢، والفتاوى الهندية ٢٥٢/٢

بالتألف ذات الصلة^١

الوشم

والمستوشمة، ومنها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «ليس من السنة ﷺ شواحمه والمستوشمة والموشمة»^٢

وعنه بعض المالكية والشافعية من الكثر يلحق فاعده^٣.

وقال بعض ساجري المالكية بالكراهة قال المصري وسكن حصلها على النحر^٤.

ولم يمتنع بعض الفقهاء من الحرمة خالصة

الأولى الوشم إذا سبق طهرناً للتداوي من مرض من شأنه يحذر، لأن الضرورات تبيح المحظورات

الثانية إذا كان الوشم طريقاً مبرهن به امرأة لزوجها بآدمه^٥، فقد روي عن عائشة

«١/١٠٠، روى لا يري ٣٠٠٠ يدل على الصبر ١٩٢/٢»

(١) حديث ابن عمر: «ليس رسول الله ﷺ الوشمه والمستوشمة»

فهرج، البستاني (المصحح ١٠/٢٣٧٨)، ومسلم (١١٧٧/٢)

(٢) قصة كاهن يهودي ١/٢٠١، وقيل وهو ١/١٢٢، والشيخ المصنف ١٥٣

(٣) فتاوى الفتاوى للفتاوى ٢/٣٤٦

(٤) الفتاوى للفتاوى ١/٢٣٧، وحاشية الفتاوى على شرح الرسالة ٢/٣٦٧، وحاشية الصغرى على ١٥٦/١

٢ - طرس في اللغة: نكر الكي والعلامة، والجمع رسوم، وقد رسمه رسماً وسمته: إذا أثر به جسمه وكثر، وهي الحديث لأنه كان رسم ابن الصدة^٦ في يدهم عليها الكي، والسمه والوشم ما رسم به الحبر من خروب الصور والشمس الشيء الذي يوشم به خروب كالمكو^٧.

وفي الاصطلاح الوشم العلامة بالزهر أو بالشرط

ولعله بين الوشم والوشم أن كلا منهما علامة مع اختلاف الآلة والحكم^٨.

الحكم التكليفي

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوشم حرام^٩ لأحاديث التصحيحه في لحن الوشمه

(١) حديث أنه كان ﷺ رسم إلى الصدة^{١٠} خرجه النووي (المفتوح ٣/٢٢٦) من حديث ابن أبي ذر

(٢) لسان العرب، ١٠/٢٠١، ص ٢٠١، والجمع الوشم

(٣) شرح برهان أبي نصر الشافعي ٢/٢٤٧

(٤) حاشية ابن عديم ٢/٢٣٩، والمواظبة لندوي ٢/١١١، والمصنف ١/٢٩٦، وكشاف الصغرى =

نحوه انچه بحجور الطهره ان تشریس به لزوجه^(١١)

تجامة الوشم وحکم ازاله

١- اتفق الفقهاء على ان الوشم نجس، لان شتم النجس في موضع الوشم مما هو عليه^(١٢)

واختلف الفقهاء في ازالة الوشم حيث إنه نجس على الحوائط

ذهب الحنفية إلى انه حکم الوشم حکم الاختصاص او التمتع بالنجس يظهر بالعلم ولا بصر بفاه اثره، فإذا غسل ظهر ولا يدرم سلمه، لان اثر يشق داله، وتصح صلاته وإماتة^(١٣)

ونعيب المالكية إلى ان الوشم إذا رفع عى الوجه الممنوع بأن سم ينمى فواء، ولم تدریس به المروجة لزوجه فانه لا يكتف صاحب بارائه بالناس بل هو من النجس الممنوع عنه منصح الصلاة به^(١٤)

(١١) اثر حشده في حواجز تزين المرأة بالوشم لزوجه، اورد المصنف في شرح الرسالة (٢١٧/٢) وبم يند إلى ي صغر حدیث اخرجه

(١٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٠/١، وصح الباري ٣٠٦/١٠

(١٣) حاشية ابن عابدین ٢٢٠/١

(١٤) فخرالک الدوالي ٦١١/٢، روضة المتقنين ٢٦٦ - ٢٦٧/١

وقال الشافعية يجب ازاله الوشم ما دام يخط صرراً يبيع النسيم، فإذا خاف سم يجب ازالته ولا إنه عليه بعد التوبة وهذا إذا فع به قضاء بعد بدوئه ولا فلا يلزم ازالته مطلقاً، وتصح صلاته وإماتته، ولا يجس ما وضع به يده إن كان عليها وشم^(١٥)

وذهب المالكية إلى انه إن حيد حرج أو جبر عظم من آدمي يخط نجس أو عظم نجس لمصح الجرح أو اعظم لم تجب ازاله نجس مهج مع خوف ضرر عى نفس أو عضو أو حصول مرض، لأن حرسه النفس وأطرافها واجب، وألم من مراعاة شروط الصلاة، ولا يرمه شراء ماء ولا سترة بريادة كثرة عى نفس مثل

وإذا حذر ترك شرط مجمع عنه تحفظ ماله ترك شرط مختلف فيه كحفظ بدنه أو لى - وحيث لم تجب ازالته فلا يتنيم لتخط أو اعظم النجس إن غطاه جسم، لإمكان الظهارة بئسائه في جميع محله، وإن لم يبعده لتلحم يمس له لعدم إمكان غسله بالناس

ونسبه ذلك الوشم إن غطاه اللحم غسله

(١٥) معني المستحاج ١٩١/١، والنسبة مع حاشية شرواني ١٩٧/٢، روضة المتقنين ٢٦٥ - ٢٦٦

وصال

الشريف.

١ الوصال في اللغة - مصدر واحمل، ومنه المواصل بالوصوم وعسره، وواصل الصيام لم يقطع شيئاً نباتاً، ومنه صوم اتواصل، وهو أن يصوم يوم النهار بواصل الليل مع صوم الذي بعده من غير أن يقطع شيئاً^(١)

والوصال في الاصطلاح - عند جمهور الفقهاء هو أن يصوم يومين فأكثر لا فطر بينهما.

وهي رأي عند الشافعية. أن يصوم يومين فأكثر ولا يشارف الليلين مطموحاً عمداً بلا حذر فالجماع وسواء لا يمنع الوصال^(٢).

- (١) المعيار الكبير، والمجمع الربط، والعلوس
المفيد للفرق الباقى، ولسان العرب المحيط
(٢) الشرح الكبير للفرق وحاشية المنوالي ٢١٣/٢،
وشرح الخرشي على مختصر خليل ومنه حاشية
المدني ١٦٢/٢، وجوامع الإكبابي شرح مختصر
خليل ٢٧٤/١ وحاشية الألباني عن شرح
المصباح للمحلي ١١/١، وأسنن المطالب =

بالماء ولا نيم له وتصح إمامته بمثل طعمه، وكذلك تصح إمامته باحتصال قوري بغيره، حيث صح نيم لجملة على يدن لعدم الماء

ومع عدم ضرر بإزالة الوشم تجب إزالته لأنه فطر على إزالته من غير ضرر، فهو على ما صح

فلو مات من بدمه إزالته لعدم خوف الضرر قبل إزالته أو قبل دحوقاً، لا مع مشقة بإزالته فلا تلزم إزالته، لأن يؤذي الصحة ما يؤذي الحي^(٣)

لأجرة على الوشم المحرم

٥ - نص الحنفية على أن ما أخذ الوشم من لأجرة على الوشم سميت حرام^(٤)



- (١) مطالب أولي النهى ١، ٣٦٤ - ٣٦٥، رمضان
الفتاوى ٢٩٩/١
(٢) حاشية ابن عثرون ٥/٢٧٢

ورحمته، ولهذا راجع رسول الله ﷺ،
وواصلوا بعده^(١)

ودهب الشافعية في الأصح إلى أن الوصال
حرام على الأمة - بدلاً من الصوم أو برصاً -
صاح به ﷺ، لما روى أبو هريرة وعائشة رضيهما
أنه ﷺ نهى عن الوصال^(٢) أي نهى تحريم
في الأصح

قال الشافعي الوصال منهى عنه وهو
قول الجمهور، وقال البيهقي إن النهي
عن الوصال هو قول العلماء كافة إلا ليس
الوجه نهى عنه لأنه كان يواصل اقتداءً برسول الله
ﷺ

(١) المنهاج للفتاوى ٢٠١/١، وجواهر الإكليل
١، ٢٢٤، وشرح الخمرسي وحاشيته العدوي
١٦٢/٣، وشرح الكبير وحاشيته الهندساري
٢١٢، ٢، والمجموع شرح المنهاج ٣٥٦/١
٣٥٩، ودبيل الدالعي لفرق بين الصالحين
٥٨٦/٤ - ٥٨٧، والقبوري على المحلى ٧/١
٦٠١، وأسس المطالب، وحاشيته الرطبي ١١٩/١،
١٠١/٣، ومقتضى المصالح ١، ٢٢٤، وكشاف
المحتاج ٣٣٢/٢، ٢٢٤/٢، ومطالب لوكي
لهي ٢٢١/٢.

(٢) حديث أبي هريرة أنه ﷺ نهى عن الوصال
المخرج البيهقي (المصحيح ٢٠٥/٤)، ومسلم
(٧٧٩، ٢)
وحديث عائشة أخرجه البخاري والفتح ٢/٢، ٢
ومسلم (٧٢٦، ١)

وقال يعمر الحنفية - هو أن يصوم السنة
كلها ولا يعطر في أيام المنهي عنها^(١)

وقال بهقي الشافعية - هو أن يستلجم جميع
أوصاف الصائمين^(٢)

الحكم النكلي

١ - الوصال في الصوم

الوصال في حق الأمة

٢ - ختم المنهاج في حكم الوصال في
الصوم

٣ - ذهب جمهورهم (الحنابلة والمالكية
والحنابلة وبعض الشافعية) إلى أن الوصال في
الصوم مكروه في حق الأمة، لما روى ابن
عمر رضيهما أن رسول الله ﷺ واصل في
رمضان، فواصل الناس، فهاهم، فويل له
أنت مواصل، قال بقي لعمرك مثلكم، إني
طعم وأسأى^(٣) ولأن التهيؤ وضع دفع

شرح روض الطالب مع حاشية الرطبي الكبير
١١٩/١، وحاشية البهاري ٣٠١/١

(١) حاشية ابن عيني ٨١/٢، والفتاوى للفتاوى
٢٠٦/١

(٢) أسس المطالب ٢١٩، ١

(٣) حديث ابن عمر - أن رسول الله ﷺ واصل في
رمضان

أخرجه البخاري (١٧٩/٢) - مسلم (١٧٧٤/٢)
واللفظ مسلم

في حديثها بقوله: 'فهي رسول الله ﷺ عن
الرسالة حجة لهم' (١)، وهذا مثل ما بهما
عن قيام الليل خشية أن يرضى عليهم وهم ينكر
على من يبعه أنه يعمل صوم لم يشق عليه، فمن
لم يشق عليه ولم يتقصد مؤلفه أجل الكتاب
ولا رعب من نفسه في تسجيل العطر به يجمع
من الوصال (٢)

الوصال في حق النبي ﷺ

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوصال في
حق النبي ﷺ - ساجد - هو من خصائصه ﷺ،
للقوله حين سئل عن وصاله: 'إني لست مثلكم،
إني أظل عند ربي يطعمني ويشربني' (٣)

وقال إمام الحرمين: 'هو حقه في حقه، وقد
نهى على الفرق بينه وبين في ذلك لقوله: 'إني
لست كهذا' (٤) الحديث.

(١) حدث عنه: فهي رسول الله ﷺ عن الوصال
وحده لهم

أخرجه البخاري (المفتح ٢٠٢/٢) ومسلم
(٧٧٦/٢) واللفظ ليعاري

(٢) فتح الباري ٢٠١/٤

(٣) حديث أبي لست مثلكم..

أخرج عنه: حروبه أحمد في المسند (٣٧٧/٢) ط
البيهقي) من حديث أبي حنيفة

(٤) حديث أبي لست كهذا..

أخرجه مسلم (٧٢٦/٢) من حديث أبي حنيفة

ونقل عن أبي الحسن قوله: 'كان أبي الزبير
وإن أبي نعم يواصلان'

وعن الماوردي أن عبد الله بن الزبير ﷺ
واصل سبعة عشر يوماً ثم انقطع على سفر
ولس وصير (١)

وقال ابن حجر العسقلاني: وقيل بحرم
عليه من شئ عليه، وصاح نرس به يشق عليه،
وقد اختلف السلف في ذلك فقلل الصعير عن
عبد الله بن الزبير ﷺ، فإن كان يواصل
خمسة عشر يوماً (٢)، وذهب إليه من الصحابة
أبيات: أحث أبي سعيد، ومن الصحابة
عبد الرحمن بن أبي نعم، وأما من عبد الله بن
الزبير وإبراهيم بن يزيد التميمي وأبو الجوزاء.

ومن حديثهم أنه ﷺ واصل بأصحابه بعد
النهي فلو كان النهي للتحريم لما أقرهم على
لعله، فعلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم
والتخفيف عنهم كما صرح به عنه ﷺ

(١) المجموع شرح بهاب ٢٠٨/١، ٢٥٦، ٢٥٩،
وحاشية القليوبيسي ٦٦/٢، وأسس المطالب
١٠٩/١، ١٠٦/٢، ومغني المحتاج ٢٣١/١،
فتح الباري ٢٠١/٤

(٢) أبو عبد الله بن الزبير أن كان يومين
أخرجه في أبي نسيبة في المصنف (٨٤/٣) ط
مسلم (١٠٤/٢) وصححه إسناده ابن حجر في فتح الباري
٢٠١/٤

ورقان ١٠٠٠ ما قبل مواضع ١٠٠٠

وبين معناه أن محبة الله شغفي عن
الطعام والشراب، والحب البالغ بشيئين عنهما
وفي قوله ١٠٠٠ ٢. عند ربي ١٠٠٠
الفسوق هي عنده مكانة لا عنده
مكار ١٠٠٠

الوصال إلى البحر.

٥ - من الصلوة على أنه لا يكون الوصال
إلى البحر بحيث لم يبق سعيد الخديري ١٠٠٠
عنه أنه سمع ١٠٠٠ يقول ١٠٠٠ لا يواصل، فأبكم
رأى أن يواصل فليواصل حتى البحر ١٠٠٠

وبين للصلاة بيمين من ذلك إنه ترك سه
وهي بيمين اليسار، فتروك ذلك أولى، محافظة
على السنة

(١) الصلوة المهدية ١/ ٢٠٠، وهو صرح في
١/ ٢٧٤، وشرح الحرسي وحاشيته العمري
١/ ٢٠٠، وشرح تكبير وحاشيته العمري
١/ ٢٠٠، وجميعهم شرح المهدية ١/ ٢٧٤
١٣٥٩، رفقيل حاشيته ١/ ٢٧٤ - ١٣٥٩
، القليوبي حاشيته ١/ ٢٧٤، وليس الخطأ،
وحاشيته العمري ١/ ٢٧٤ - ١٣٥٩،
تصحیح ١/ ٢٧٤، وكشاف نفاذ ١/ ٢٧٤،
١٣٥٩

(٢) حديث أبي سعيد الخديري ١٠٠٠ لا تواصل، فبكم
رأى أن يواصل ١٠٠٠
نحوه البخاري (فتح ١/ ٢٠٨،

وفان إمام الحرمين والعزني إن الوصال
مستحب قال الرمزي وهو متجه، إذ العبادة
إما أجرة أو منحة، ويمضي حذر إطلاق
الجمهور لإباحه على نهي التحريم المبادر
بالاستحياب ١٠٠٠.

٤ - وفي معنى الحديث بضمعي ربي
وسفي ١٠٠٠ للعلماء

قال السيوطي، إن الحديث على ظاهره،
وإن الله عز وجل يطعم القريب ١٠٠٠ من طعام
الجنة، وطعامها لا يفسد، كرامة به لا تشاره
به لأمة

وفان آخره، وهو الأصح كما حال النووي
وعبره الحمصي أن الله تعالى يطعم عبده ١٠٠٠
قوة الطعام الشراب، ويريد ذلك قوله ١٠٠٠
رواه ابنه الفخر بضمعي ربي وسفي ١٠٠٠ لأن
فأكل لا يفسد إلا في المهار، ولا يجوز الأكل
والشراب فيه بفساد ولا ملك، فكل شيء له ثم
بأكل، وليس المراد الأكل حقيقة، وإنما ذلك
كتابته عن اعتقاده قوة الطعام الشراب لا عن
حقيقته، لأن لو أكل حقيقة لم يفسد وصلاً ١٠٠٠

(١) المصروع ١/ ٢٥٦، وما بعده، وأسس المطالب
١/ ٢٥٦

(٢) ربه ١٠٠٠ الفخر بضمعي ربي وسفي ١٠٠٠
مرجعه الخيري (فتح ١/ ٢٥٦) من حديث أبي
بر مكنه

الجماع في الوصال

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجماع في ليل الوصال في الصوم يفسد الوصال، لأن الجماع لا يستند به صحيح الوصال الصائمين^(١)

وقد ذهب بعض الشافعية إلى أن الجماع في ليل الوصال لا يخرج من حكم الوصال، لأن تحريم الوصال ينشأ عن الضيق والصلابة وسائر لطائف، وهو حاصل في هذه الحالة^(٢)

ب الوصال في الصلاة

٩ - لم يحن كثير من العلماء بمعرفة الوصال في الصلاة كما هو معتقده في الصوم وتكر بعض الفقهاء والمحدثين حكمه الوصال في الصلاة

وقد انشأ في ذلك إن أمر تأكل إلى سحر ليعصود صحيح أو غيره فيسب موصي^(٣)

الحكمة في النهي عن الوصال في الصوم

٦ - قال الشافعية الحكمة في النهي عن الوصال إنما ينشأ من واصل عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات، أو سلباً وسلباً^(٤)، أو يفسد به أو يفسد حواسه، وغير ذلك من أنواع الضرر، وقال للصائبة النهي وقع رقاً ورحمة^(٥)

الوصال لا يبطل الصوم

٧ - قال السجستاني، انفق أصحابنا في الضاممة (صريحه على أن الوصال لا يبطل الصوم، سواء حرماه أو تركاه، لأن النهي لا يعود إلى الصوم فلا يوجب بطلانه)^(٦)

(١) القدر في فقهه ١/١٠٠، وهو ذهب إلى أن الجماع في ليل الوصال يفسد الوصال، وحاشية الشافعية على شرح السمعاني ٢٧٤/١، والفتاوى المصنوعة ١/٤١٩، ومغني المحتاج ١/٣١١، وكشاف الفتاوى ١/٣٤٤، وصبر المسكين ٢/٥٨٦

(٢) أنس المطالب ١/٤١٩، ١/١٠١، ومغني المحتاج ١/٤٣، ودليل القائلين ٢/٥٨٩ - ٥٨٧

(٣) المجموع ٢/٣٥٦ - ٣٥٩، ودليل تانجيز ٥٨٦/١ - ٥٨٧، والشيخي على ١/٦١/١، وأنس المطالب، وحاشية الرمزي ١/٤١٩، ١/٣١١، ومغني المحتاج ١/٤٢٤، وكشاف الفتاوى ١/٣٤٤ - ٣٤٦

(٤) المجموع ٢/٣٥٨ - ٣٥٩، وأنس المطالب ١/٤١٩، وكشاف الفتاوى ١/٤٢٤، راجع الرد ١/٣٠٤

(٥) المجموع ٢/٣٥٧ - ٣٥٨

«كذلك»^(١) لله أكبر، فيصلى التكبير بالمرأة
 قال له، هل هي من المواصله شيء؟ قال
 نعم، التمسك بكم روحه الله، فيصلى
 المسبحة لأولى الثانية، الأولى فرس،
 والثانية سنة، ولا يجمع بين الفرص والسنة
 فمن الإمام من النهي الشاذ، وعلى المأموم
 واحد،
 وفي رواية ومنها: «أكبر الإمام فلا يكبر
 معه حتى يسبقه الإمام ويؤمر»^(٢)

ومثل الحرالي - المواصله في الصلاة
 ختمه إلهان على الإمام أن لا يصل قرائته
 بكبيرة لإحرام، ولا ركوعه بقرآن، وذلك
 على المأموم أن لا يصل بكبيرة لإحرام
 بكبيرة الإمام، ولا تسليحه بسلامه، وإحدى
 بينهما، أن لا يصل سبعة الفرص بالسلامه
 بلأخره، وبعض بهما^(٣).

وقد ذكر البعض أحكام هذا المسائل، ومن
 ذلك

- (١) سورة الأعراس ٤
- (٢) مصنف المذهب لأبي موسى الطوسي ١٢٠/٣ - ١٢٠/٤
- (٣) المعجزة لأبي الأمير ١٦٨ - ١٦٩ في كتابه
 الطلوع - بيروت.
- (٤) حياه المذنبين للفرغاني ١٦٩، ١٧٠ - ١٧١
- (المعجزة بيروت)

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال سمعت
 رسول الله ﷺ عن المواصله في الصلاة
 وقال إن امرأ وصل في الصلاة خرج منها
 صبرا^(١)

قال عبد الله بن محمد بن حنبل: قال في
 ما كان من في المواصله في الصلاة حتى
 قدم منها الشافعي، يقول عبد الله بن
 أبي نعيم عن ثوبان، وكان فيما سأل أن سأل
 عن المواصله في الصلاة، فقال هي في
 مواضع

منها أن يقول الإمام: «ولا تضلوا» فيقول
 من خلفه: «آمين»^(٢) معا، قال أبي - أوليس قد
 أمر رسول الله ﷺ يقول «آمين»؟ قال نعم.
 ولكن بعد أن يكب الإمام

قال له، هل هي من المواصله شيء؟ قال
 نعم أن يقرأ الإمام: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا

- (١) حديث من عمر سمع رسول الله ﷺ عن
 المواصله في الصلاة ١
- (٢) أخرجه أبو موسى المصنف في ٩٠٠ من الحديث في
 مرسى الفرق والحديث (٢٠٠/٣) - ط حاشية
 البري مكة المكرمة
- (٣) حديث طهر الرسول ﷺ بن أبي
- (٤) أخرجه ابن أبي الفتح (٢٩٩/١) وسماه (٢٠٧/١)
- (٥) حديث أبي هريرة

وصل المأموم تكبيرة الإحرام بتكبيرة الإمام

وصل القراءة تكبيرة لإحرام

١٠ - إذا طار الساموم تكبيرة الإحرام بتكبيرة الإمام فقد اختلف الفقهاء في صحته صلاته

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن فصل تكبيرة الإحرام عن قراءة الحمد في الصلاة بغيره الاستئذان سنة للأحدث الواردة في ذلك

والفصل في مصطلح (الثناء ٢٩)

وذهب آخرون إلى الوصل بين القراءة وتكبيرة الإحرام

وصل التاميم بالفتحة

١١ - قال الشافعي: لا يقال آمين إلا بعد ألم نقرأ

والفصل في مصطلح (الاستفتاح ٥٥، و١١ إلى ١٦).

وقال الغزالي لا يصل «أمين» بقوله (ولا الضالين) وصل . ويقرب المأموم بأمنه تأمين الإمام معاً لا تعميماً^(١)

وصل التسليمين.

وقال النووي ذكر أصحابنا أن جماعة منهم أنه يجب أن لا يصل لفظة «أمين» بعده «ولا الضالين» بل بكثرة لصيغة حدثاً، ليسم أن «أمين» يست من العانحة بفصل^(٢) الطيب

١٣ - ذكر الفقهاء أنه حسن لمن يأتي بمسبحين في آخر الصلاة لدخول منها أن يعمل بينهما^(٣)

ذهب الفقهاء إلى أن المقتضي يتبع إمامه في السلام، إذا مسلم معه

والمريد من الفصل في مصطلح (صلاة ٦٨).

وقال الجمهور إن مفاضة مقتضي الإمام في التسليم لا تصرف، وهذا في الجملة.

والفصل في مصطلح (إثناء ٢٩).

(١) المجموع ٢/٢٧٣

(٢) إنباء غلام شيب ٢/٥٥٠، ونظر أسي المطالب ١/١٤٤

(٣) المجموع ٢/٢٧٣، وفي المسند ١/١٦٠

(٤) مفتي الحاج ١٧٧/

الأمثلة ذات الصلة

١- الوصية

وصاية

التعريف

٢ - الوصية هي التفقة من وصية الشيء،
يشيئ له اسمها وصته وهي ما يوصي به
بالتجمع وصايا^(١).

والوصية في الاصطلاح تدينك مضاف لها
بعد الموت بطريق التبرع^(٢) والتبرع بين الوصية
والوصية كما يعرف الشخص الشرحي أن
الأوصياء بعد الوصية والتفقة بينهما من
اصطلاح بينهما وهي تخصيص الوصية
بأنشئ العتق كما بعد الموت، وتخصيص
الأوصياء بالهدايا من يرم على من بعده^(٣).

ب - الوكالة

٣ - الوكالة لغة بيع لربها وكسرها أن
يعهد إلى غيره بأن يعمل عملاً، والوكالة
عمل الوكيل ومعه^(٤)

والوكالة اصطلاحاً عرفها الفقهاء بأنها
إعطاء غيره مقام نفسه في التصرفات التجارية
المعلوم عن ملك التصرف وعرفها لغة

١ - الوصية لغة مأخوذة من أوصى
يقال أوصى له بشيء وأوصى إليه جمعه
وصية يتصرف في أمره وماله وعياله بعد موت
والأوصى الوصية بالكسر والفتح لغة، وأوصاه
ووصاه توصية يهدي وحده أوصى يقوم
أوصى بضمه مضافاً.

والوصي من يوصى له، ومن يوصى على
شئ الوصير، والتجمع توصيه^(٥)

والوصاية في الاصطلاح هي الأمر
بالتصرف بعد الموت^(٦)

(١) المعجم الكبير، ومحمد بن سعد، والتجمع
الوسط

(٢) علقه ابن علقم، ٢١١/٢، ومحمد بن سعد
٣٦٤/١، وأبو الخطاب ١٧٢/٢، وصحفي
الاحتجاج إلى مبدء القواعد الشرعية لمحمد بن
خزيبي ٢٩/٢، وصحفي المحتاج ٨٤/٢،
وكتاب الفاع ٣٣٥/١

(٣) معجم التبرع
(٤) جسر التفتيح ١٨٦ - ١٨٧
(٥) معجم التفتيح ٢٨/٢ - ٢٩
(٦) معجم التفتيح

وأما الوصاية بعضها البعض الموصى والموصى به
المتطالع معلومة، والنظر في أمر الأولاد
انصهار ومرو في حكمهم الذين لا يحسن
صبيح الصباح فهي مستحب باتفاق الفقهاء

أما الموصى إليه فيجوز له قبول الوصية إذا
كانت له قفزة على تقديم بما أوصى به فيه
وولوى من نفسه أداء على الوجه المطلوب

والتمثيل في مصطلح الوصية ٧
وروي في (١)

أنواع لأوصياء

٦ - وصي الميت ووصي القاصي

٦ - تعيين الأوصياء وأخبارهم إما أن
يكون من قبل الحاكم أو بآية أو يكون من قبل
الميت، وعلى هذا فيمكن تسمية الأوصياء إلى
نوعين

الأول وصي القاصي وهو الذي يعينه
القاضي للإشراف على شئونه لفرض العانة

والثاني وصي الميت وهو من يعينه الأب
أو الجد أو من له حق الولاية من بعدهم ليؤكد
حبيبه عنه في الولاية على الأولاد الفرض وعلى
نموهم بعد وفاته

وروي في (٢) أنه على أن وصي القاصي

١ - ثلث في شخص ما له فعله مما يقبل
النية إلى ميرته بفعله في حياته (٣)

والوصية بينهم أن كلا منهما بإقامة غيره
مقام نفسه إلا أن الوصاية تكون بعد المساء
والوكالة تكون في حال الحياة

ج - الولاية

٤ - الولاية لها مأخوذة من الولى يكون
اللام - وهو المدبر والغرب وولى الشيء
بوصيه ولا به ملك ماله وقام به (٤)

والولاية اصطلاحاً شيد القول على الخبر
ش - العصر أو (٥) والعنه بين الولاية
والوصاية أن الولاية أعم من الوصاية.

الحكم للتكليف

٥ - يختلف الحكم التكليفي للوصية
بالتفاوت كونه موصياً أو وصي إليه أما بالنسبة
للموصى فقد ذهب الفقهاء إلى أن الوصاية
مكروه واجبة إذا كدسه المتطالع والميتون
المجهول أو التي يعجز عنه في الحال،
وكذلك بوصاية على الأولاد الصغار من في
حكمهم إذا خيف عليهم الضياع

(١) من المتطالع ١، ٢١٧، روي في (٢) ٢٥١/٤

(٣) من المتطالع، والمصنف الوسيط

(٤) الفروع ١، ٢٥١

كروحي الحب إلا بي مسائل

الثالثة. وحي القاضي إذ جعل وصياً عند

موته لا يصغر الثاني وصياً بخلاف وحي
الحب كما في ثبته، وحي الحرية وحي
وحي القاضي كروحي إذا كنت لوصيه
عالم^١

كما نص أحسنه على أن القاضي ينصب
وصياً في موافق إذا كان على الحب دين^٢
لأنه أر لتقبل وصيه، وفيما إذا كان للميت ولد
صغير، وقيمة إذا اشترى من موته شيئاً وأراد
رده بهيت من موته، وفيما إذا كان أب الصغير
صغيراً مقدر بوصيه لأخيه، وفيما إذا كانت
قيمة بين خمسة ووث واحد منهم يصغر
وثنان غائبان وإنسان حاصراً فاشترى من
صبي أحد الحاصرين فملك شريك الحاصر
تقسمة عند القاضي وأخيه بالقيمة فيأمر
القاضي شريكه بالقيمة ويحعل وكلاً من
العقاب والصغير لأن المشتري قام بماء المانع
وكان يبيع أب يعال شريكه لأن أمس الشركة
كان مبرأاً من الحرية للأصل، وفيما إذا اشترى
الأب شيئاً من ابنه الصغير فوجده عباً ينصب
القاضي وصياً حتى يرد عباً، وفيما إذا كان
للمصغر أب غائب وأصبح ابنه إنساناً - ق
للمصغر إن كانت إليه بقعة رابلاً، وفيما

الأولى: وحي الميت أن يبيع من يبيع
ويشترى نفسه إذا كان فيه بيع فله عند بي
حيمة رحمه الله تعالى خلافاً لخصاصيه، وأما
وحي القاضي فيس له ذلك لتماث لأنه
كأنه هو ولا يملك نفسه.

الثانية إذا حص القاضي وصيه شيء
تحص من خلاف وحي الميت

الثالثة إذ يبيع وحي القاضي من لا قبل
شهادته أنه يبيع، بخلاف وحي الميت

الرابعة، وحي الميت أن يؤجر الصغير
بخاصة الذئب وسائر الأعمال بخلاف وحي
القاضي

الخامسة ليعن القاضي أن يحرر وحي
الحب ليعن لكاتبه، وله عزل وحي القاضي

السادسة لا يملك وحي القاضي بعض ولا
يؤذن ميتاً من القاضي بعد (أيضاً) بخلاف
وحي الميت

السابعة يصغر وحي القاضي من يبيع
لصغير لأن ولا يعمل بهي الميت كما في
ثبوتية، وهي رجة إلى قبول الخصم
وعدمه

(١) الأنبياء لا ير حرم من ٩٢ - ٩١

فتموكله رده حسب وقيل حتى انوار لورثة أو
لوصيه من لم يكن فتموكله على روضة أبي
الغيث، وفي رواية أخرى القاضي - حسب
وصية قبره، وبما هو منحت الوصي فولانيه
المعطية فيما دأب من مال صغير حوزته الوصي
أو لوصيه من لم يكن بحسب القاضي وصياً
ويراد أيضاً أن يوصي بحسب وصي عن
المستوفد بحفظ حثرتة^١

استدان القاضي الوصي أو وصي غيره إليه

٩ الوصي قد يكون عاجزاً عن القيام بسهام
ولايته وقد يظهر منه حيانه أو فسق أو ما عجز
عن القيام بسهام ولايته من غير أن يوصى
القاضي إلا في غير ما يعبه على تصرف غيره
الحبة والحائز وشافيه إذا كان وصي الأب
أو الجد، لأن في التمسك وهذبة المحدثين - هو
الموصي وحتى لورثة لأن تكلم المهر بحسب
به، لأن الظن بینه بأهله غيره

قول الحنفية - وجب لشكا الموصي إليه ذلك
فلا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة، لأن اشكرك
قد يكون كاذباً بمحض عيني نفسه وبغير ظهر
للقاضي خبره أو سناً ليشهد به غيره ر ١٦٠،
المهر من الجاني

(١) مير عيون البصار ضمنوي (١) ٣٩٣ ٢٦٠

إلا ادعى شخصي في مركة أو كن لورثة كثير
حسب إن كان البلد الذي فيه المركة منقطعاً عن
ملك الموصي لا يأتي ولا يذهب لفساده إليه
حسب القاضي وصياً، وإن لم يكن منقطعاً لا
ينصب وفيما هو على المركة أنا لا نقضي
الدين ولا أبيع المركة بل أستم المركة إلى
الدائن بحسب القاضي من يبيع المركة وما هو
مستحق من عروعر وعقد وعليه دين والمتمتع
لورثة المركة عن المبيع وقصد الدين وقطر
نوب الدين سقطت المركة إنيك قيل بحسب
الحاكم وصياً، وقيل لا، لأن المركة لورثة
يبيع ما انتفعوا بحسب كالمعدن المصدق على
بيع الرعر، وهذا حجة، ولم يبيع لأن بحسب
وصياً أو يبيع الحاكم نفسه، وبما هو استمر
المبيع فأراد المصدق أن يرجع ثمنه وقد كان
بأنه ولا ورث له القاضي بحسب عد وصياً
ليدفع المشتري عليه، وهو المصدق حر وقد
قد نابه، ولم يترك شيئا ولا ورثاً ولا وصياً
غير أن يبيع المبيع حاصراً بحسب القاضي
المعجب وحسب يرجع هذا المشتري ثم وصي
ثم يرجع على المبيع، وفيه إن كان
المشتري عليه مع كونه أحرم أو أحم، أو عن
فداء صي بحسب حجة وصياً وبأمر المحدثين
بالمعصومة معه إن لم يكن له شيء منها أو
حسبهم وصياً ومشتري وكذا شيء من

وإن ضعف عنها استزجر عنه من ماله من
يعوم مقامه فيما ضعف عنه، وله الأحكام
المسماة

وإن كان بغير عقد فهي حمالة، ثم هي
قربان معينة وهو محبته دون كانت معينة
كأن قال: إن قام زيد بوضعي فله مائة، وإن
قام بها غير زيد فلا شيء له، وإن قام بها زيد
وغيره فلا شيء لغيره، لم ينظر إلى عاونه
زيداً فيها فزيد جميع المائة، وإن عمل لنفسه
فليس لزيد إلا نصف المائة، لأن به نصف
العمل

وإن كانت عبر معينة كقولها: من قام
بوضعي هذه طه مائة درهم فأبى الناس قام بها
وهو من أهلها من المائة، من قام بها جماعة
كانت المدة بينهم وإذا قام بها واحد وكان
كتاب مع غيره بعد العمل أن يشاركه بها، وإن
جمع بعد شروع في إتمام الوصية والقيام
بأوصية عن إتمامها لم ينجبر، لأن عمل
الحمالة لا يلزم، وجاز بغيره بعد رفع يده أو
يتم ما بقي وللأول من الحمالة بقدر عمله
وكذا في بقدر عمله مقسماً على أجزائه
أما الوصية^(١) أو الوصية (١٧).

ومرر الشافعية أنه إذا ضعف عن القيام
ببها لمرض أو غيره وكان متعوباً فإضايف
عمره، لأنه هو الذي ولله

أما إذا ظهرت منه حيته أو جس فله بمنزل
عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة
ويقيم مكانته غيره لأنه إذا ظهرت الحيته فالت
الأمانة، والحيث إنما لحدته لأجلها، وليس
من النظر إبعاده بعد موتها، كان مات ولا
وصي له^(٢).

ب- الوصي المظنون والوصي المستجمل -

١٠ الوصي إن أن يكون مظلوماً، وإما
أن يكون مأجوراً

يقول الماوردي لا يخلو حال الوصي من
أحد أمرين إما أن يكون مظلوماً أو
مستجلاً، وإن تطوع بهي أملة محققة، وإن
ستجمل لهذا على ضربين أحدهما أن
يكون عقد - الثاني غير عقد.

وإن كان من عقد فهي إجارة لازمة يجب
عليه القيام بما تضمنها وليس له الرجوع بها،

(١) بين الحنفية ٢٠٨/٦، واليه المرجع ٥٢٤/٨،
وأما المالكية ٦٨/٢، والشافعية لا يبيدونه
١٢٦/٦، ومحمد بن الفضل ٣٩١/٢، وفتاوى
والإكليل ٣٨٩/٦

٦) الحنفية كبير المأجورين ١٠ / ٢١ ط ذو الحكر

أركان الوصاية

وأما المحتف منه فهو الوصاية إلى الصبي
والمرأة والأعشى والمفتقر والمعتد والمكفر

١ الوصاية إلى الصبي

١٢ الصبي إما أن يكون مصرّ وإما أن
يكون غير مصرّ، فإن كان غير مصرّ فلا خلاف
بين أهل العلم في عدم جواز الوصاية إليه لأنه
لا ولاية له على نفسه، فلا ولاية له على غيره
من ثبات أولى

وإن كان مصرّ، فقد اختلف الفقهاء في
الوصاية إليه على قولين

القول الأول عدم صحة الوصاية إليه، ربه
أن منعه والمصلحة، والشاعية وهو الصحيح
عدم الصحة لأنه ليس أهلاً بولاية والألمة،
ولأنه صبي عليه قلا يكون وألّا كان لمصلحة غيره
المصرّ، المجنون^(١)، وأصحاب الحنفية أنه إذا
وصى إلى صبي فلهما هي يخرجوه عن الوصاية

بل هو به أربعة أركان وهي: الموصي
والموصى، والمصرّ به، والوصية

ولكن ركز من هذه الأركان سرود فصلها
في هذا

الركن الأول الوصي

١١ الوصي من عهد إلى الترحم الموصى
يسمى بها بعد موته فيد يرجع إلى مصفحه
كتعبه فهو^(٢)، والشرط أن يكون في الوصي
الشرط، منقاد هو منعت عليها وصي ما هو
مختلف به

بالصبي عنه هو المصنف، والإسلام إذا
في الموصى عيب مسخاً، والفقره على القديم
بالصغير الموصى به، والكفاية هي
الشرقات^(٣)

(١) يعني لأبى ذؤيب ٥٥٤/٦ دار الكتب العلمية
بيروت، ومختصر القلانيه ٥٥٣/٣، وكامله، فتح
القدير ١/١٩١، والأستاذ ٢٢٢، وحاشية ابن
عيسى ١/٢١٥، والمصنف شرح المحتاج ٣٢٢/٢
وفي حاشية ٧٤/٢ ٥٥٠، الفاع ٢٩٢

(٢) بكلمة فتح القدير ٤١٦/٢ وما بعده ط ٤٠
المصنف، وشرح الزمخشري غير مستحب، مثل
١/٨، وشرح صحيح الترمذي منتخب عليه
١/٨٩٤، وشرح كبير الفقيه غير مستحب، حاشية
الفقيه ٢/٢٠٢، في المحتاج للشرعي

المصنف ٧٤/٢، روضة الطالبين ٣٠١/٢،
والصبي لأس حداد ١/٢٦، شرح صحيح
الإمام ١/٢٦، والمصنف في حاشية ١/٢٦
ومبين المعاني ٢/٢٠١، وعشوى الهدى
٣٨١/٦

١٠٠٠، أبي ذؤيب ٤٤٤/٦، مختصر الفتاوى
١/٢٦، والشرح الكبير للشيخ، مع حاشية
الشيخ ٢/٢٠٢، ٢٥٢/٢، في المحتاج على شرح
شهاب ١/٢٧، وكذا في الفاع ١/٢٦ - ١٥
ومطلب أول سور ١١

ويجعل مكانه وصياً آخر واحتفظ مشايخ
الحنابلة في بلاد مصر به أن يحرره القاضي
من الوصاية فمنهم من قال: يستند، ومنهم من
قال: لا يستند وهو الصحيح^{١٤}
القول الثاني: صحة الوصاية إليه، وهو
قول القاضي من شناعة إذا كان قد جرد عنه
عشر سنين لمأساً على ما معنى عليه أحمد من
صحة وكفته^{١٥}

ب - الوصاية إلى المرأة

١٣ - مختلف العلماء في صحة الوصاية إلى
المرأة على مرتين:

القول الأول: صحة الوصاية إليها وإليه
ذهب أكثر أهل العلم (حنفية وإمامية
والشافعية والحنابلة) وهو مروي من شيوخ
والثوري والأوزاعي والحنبلين وأبي
ثور^{١٦} لما روي أن عمر بن الخطاب قال
أوصي إلى حمصة^{١٧}، وأن المرأة من أهل
الشهادة فصحت الوصية إليها كمن جاز

(١) الطائفة الهندية ٦/٢٨٨

(٢) المعنى ١٦/٢٧٦

(٣) الدرر، خير مع حلقه المصري بمصر

١٥٦، ١، وصحي تصحيح ٢٥/٣، وصحي

لاير، لقائه ٢٤/١، وله نوى الهندية ٢٦/٢

(٤) أثر عمر بن الخطاب إلى حمصة

أخرج عبد البر في المصنف ٢٠٠/٢ - ما

تجلبس عليه

ج - الوصاية إلى الأعمى

١٤ - ذهب عامة أهل العلم إلى صحة
الوصاية إلى الأعمى، لأنه من أهل الشهادة
وإلواؤه في الكفاية وفي إلواؤه على أولاده
الصغار، فصحت الوصاية إليه كالمهر

وددت الشافعية في مقابل الأصح إلى أنه لا
يصح الوصية إليه نائباً على أنه لا يصح يمه
ولا أولاده، فلا يوجد فيه معنى الوصاية^(١)

(١) معي تصحيح ٢٥/٣

(٢) المعنى بمصر ١١/١٨٩، روضة مطلبس

٣١٢/١، والمعنى ١٣٧/١

(٣) غددوي الهندية ١٣٨/١، وصحي المصري

١٤٢، وصحي تصحيح ٢٤/٢، والنداء

٨٩/١٠

يكوبه بنظر ألهم قصار كالمكتوب^(١)

و - نوصيه إلى الكافر

١٧ - اتفق العلماء على الاحتجب والمساكبة
والشامعة والحنابلة على عدم جواز الوصاية
إلى الكافر غير المسلم^(٢)، مولاه تعالى ﴿وَلَنْ
يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٣) .
واحدوا في صحة الوصاية إلى الكافر على
الكافر، على ثلاثة أقوال^(٤) :

القول الأول : جواز الوصاية إلى الكافر على
الكتاب ، وإليه ذهب الساجدي في الأصح
والحنابلة في وجه وهو المذهب ويشترط أن
يكون الوصي عدلا في دينه لأن عدم العدالة
في المسلم يمنع صحته إلا ما ياء مع تكفر
أولى^(٥) .

القول الثاني : استحبابه حيث يتردد بين
الحنفي والحربي فأما وصاية الحنفي إلى حنفي
فهو جائزة ، وأما وصاية الحنفي إلى حنفي

مسلماً أو غير مسلمين إلا يجوز ، لأن التمسك
من الحربي مسترنة المصمم من الحنفي ،
والمسلم لا يوصى إلى الحنفي كانت الوصية
باطلة^(٦) .

القول الثالث : عدم جواز الوصاية إلى
الكافر على الكافر وبه قال المالكية ، الشافعية
في مقابلة الأصح ، وهو وجه آخر عند الحنابلة
وبه قال أبو نؤل : فمأ على شهادة^(٧) .

ولت اعتبار هذه الشروط -

١٨ - حظفت الفقهاء في الوصية الذي يحبر
فيه بواقر شروط الوصي على أربعة أقوال
القول الأول : يجب توافر هذه الشروط عند
موت الموصي ، وهذا قول الحنفية والشافعية
في الأصح وهو وجه عند الحنابلة^(٨) .

القول الثاني : يجب توافر هذه الشروط عند
الإحداث ، وهو وجه عند الحنابلة^(٩) .

(١) الفتاوى الهندية ١٢٨/٦ .

(٢) معني المحتاج ٧١/٢٢ ، والمصنف لاس لقائمة
١٣٧/١ - ١٣٨ ، والشرح الكبير للدردير ١٥٠/١ .

(٣) في المحتاج ٧٤/٣ ، شروط الطه ١٠٠/١ ،
١٢١/١ ، والمصنف لاس لقائمة ١٣٧/٦ - ٢٩ ،

الشرح ٢٨٠/١ ، الإحداث ١٢٨/٢ ، والكناسي
١٢١/٢ ، والشرح ١١٨/٥ .

(٤) الإحداث ٢٨٩/٢ .

(٥) غير المطابق ٢٠٧/٦ - ٢٨٠ .

(٦) الهداية شرح البداية للفرغدي ١٩١/٢ ، والفتاوى
هندية ١٣٨/٢ ، وسعتر لأبى قدامة ١٣٧/٢ ،
الشرح الكبير للدردير ١٢٩/٢ ، ومعني المحتاج
٧٤/٢ .

(٧) مولاه تعالى ١١ .

(٨) حامي ١٠٠/٣ ، والمصنف لاس لقائمة
١٣٧ - ١٣٨ ، الإحداث ٢٨٩/٢ .

البربر^(١)، ولأنه استأنف في التصرف فجازب
إلى أبي تيس كالثوكالة

وإذا أوصى الميت بـي وجاهي وجهم كن
واحد منهما بشي. لم يخص به الآخر، كأن
يجعل إلى أحدهما قضاء الديون، وإلى الثاني
إخراج الثلث، أو يجعل إلى أحدهما إتمام
الرعية، وإلى الثاني الولادة على الأطفال،
فوصية كل منهما تكون مفصولة على ما جعم
إليه، وتنفرد فيها بالتصرف، ولا يتصرف فيما
جعل إلى الآخر

أما إذا جمع بينهما في التصرف ولم يخص
أحدهما بشي، فالوصاية مما جعل على ثلاثة
أقسام:

القسم الأول أن يوصى إليهما مجتمعين
ومنفردين، ففي هذه أحواله بعد كل واحد
فيهما وصية، وأيهما تنفرد بإنشاء الوصية حار،
وإن أجسد عليه كان لوني، وإذا مات أحدهما
لو حي الآخر لم ينق كان للآخر الآخر د.

القسم الثاني أن يوصى إليهما مجتمعين لا
منفردين، فعليهما أن يجتمعا على إتمام
الرعية، ولا يجوز لأحدهما أن يتفرد بشي.

(١) أقر صد الله بن مسعود أنه كتب في وصيته
أوصي بـي بـي في سنة (٨) ٢٨٢ هـ
دفتر المطرف المشايخ

القول الثالث يجب توافق عدة الشروط في
الوصي عند الإنشاء وعند الموت معاً، وهو
المذهب عند الحنابلة ووجه عند الشافعية^(١)،
لأنها شرط للعقد باعتبار حال وجوده وإنما
يتصرف بعد الموت فاعتبر وجودها عند^(٢)

القول الرابع بشرط وجود عدة الصفات
عند الوصاية والموت وما بينهما وحد، وجه
عند الشافعية ووجه عند الحنابلة^(٣)، لأن كل
وب من ذلك يجوز أن يستحق فيه التصرف
فاعتبرت الشروط في الجميع^(٤)

وللتخصيص (١٦) (١٧)

الوصاية إلى اثنين فأكثر.

١٩ - (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(١) روضة الطالبين ٣١١/٦ والمذهب لا يبر خلاف
٣٧٢/٦ - ٣٨٠ - وسراج - ٤٤١ - لا يبر خلاف
٥٧٦/٦، والشافعية لا يبر خلاف ٥٦٩/٢
والإمام ٢٨٦/٧.

(٢) شرح منبر الإرادات ٣٧٢/٦

(٣) روضة الطالبين ٣١١/٦ والإمام ٣٨٨/٧

(٤) المذهب ١٧٠/٦

كما استثنى التفسير رد الأعيان المستند
 كمنصوب والودائع والأعيان الموصية به
 ونصها ليس في الشركة جسسه فلا حددهم
 الاستقلال به. لأن لصاحب الحق أن يستقل
 بأحد ذلك فلا يصدر استقلال أحدهما به^(١).

القول الثاني بجواز كل واحد من الوصيين
 أن يتفرع التصرف به وهو قول أبي يوسف، لأن
 الوصاية بينهما بولاية، وهي وصف شرعي لا
 تنجز، فثبت لكل منهما كاملاً كولاية التفكاك
 للأخوين، فلكل واحد منهما أن يزوج

ولأن الوصاية خلافة، ولأنه نحقق الخلافة
 رد انتقلت لولاية أبي الوصي على التوجه الذي
 كان ثابتاً لموصي، وقد كان بوصف الكمال،
 ولأن إحصاء الأب، إياهما يؤدي باختصاص كل
 واحد منهما بالشفقة، فيكون ذلك صواباً فربه
 من واحد منهما^(٢).

حكم موت أحد الأوصياء لو طرأ ما
 يوجب حره^١

أ موت أحد لأوصياء.

٢١ حلف نفعه في حكم ما إذا مات

(١) في الاحتجاج ٧٧٣ - ٧٨

(٢) مبين الحقائق ٦/ ٤٠٩، ونكته فتح القدير
 ٤٠١ - ٤٠٢

الأثنين بحاجة إلى رايهما وقد لا يحتاج به
 إلى الرأي

هـ في نفقة وصيه بعبه، وعن أبي عبد بعينه،
 لأنه لا يحتاج في هذا إلى الرأي والمشورة

و هي استصوابه في حق السبي، لأن
 الإجماع بها متعدد، ولو اجتمعوا لم يتكلم ولا
 أحدهما غالباً، ولهذا يترد بها أحد التوكليفي

ز في قبول الهبات، لأن في التأخير خيمة
 ثمرات

ح في بيع ما يحشى عليه الخلف والهلاك،
 لأن فيه ضرورة لا تخفى

ط في جمع الأموال للقبالة، لأن في
 تأخير حشية لغروب، ولأنه يملكه كل من
 وقع في يده فلم يكن من باب الولاية^(٣)

وقد اختلف أبو حنيفة ومحمد على عدم
 جواز اقتراء أحد الوصيين بالتصرف، لا في
 الأمور المستتة، بأن الولاية تثبت بالتفويض
 فبرأي وصف التفويض، وهو وصف
 الإجماع، إذ هو شرط صفة، وما رخص
 للموصي إلا بالمشي، وليس الواحد
 كاملاً^(٤)

(١) نكته فتح مبدى ٥٠٣/ ١٠ - ٤

(٢) الهدى بأعلى نتائج الأثر ٢/ ٢١ =

أحد الأوصياء

في أمر كبير أو شراً أو نوبحاً - نظراً لخاصية
في الأمر ويقضي بالأصلح من استعمال الحي
في الوصاية أو جعل غيره معه، أو رد فعل
أحدهما حال الاختلاف أو إرضائه وليس
لاحدهما أن يوصي لغيره في حياة الآخر بلا
إذن من الوصي الآخر، فإن أدن به جاز^(١)

وصرح الشافعية والحنابلة في إحدى
مروريتين بأنه: «مات الوصيان جميعاً لم
تُحكم نصب اثنين مكانهما، وقال الحنابلة في
أصح الروايات: إن تهاكم نصب اثنين
مكانهما كما أن له لاقتضاه عن نصب
واحد^(٢)»

ب - ضرورة ما يوجب عزل أحد الأوصياء

٢١ - صرح حنفية ذلك بعبارة والحنابلة بأنه
إذا جن أحد الوصيين أو قس أو طرأ عليه غير
ذلك مما يوجب عزله أقام الحاكم وصياً آخر
مقامه وليس له جعل الآخر مستقلاً في التصرف
لأن الوصي لم يرع رأي وصي واحد^(٣)

(١) حاشية الشافعي على المخرج الكبير ٤٥٢/٨،
والمخرج الصغير ٦٠٨/٤، وشرح طبراني
٢٠١/٨.

(٢) ضمنى المستخرج ٢٨/٣، والتميمي ١١٢/١،
والإمام ٢٩٠/٧.

(٣) حاشية ابن ميمون ٤١٠/٥، ومغربي المحام
٢٨/٣، وأكافي لابن لقمان ٥٢٦/٢.

قضى الحنفية والشافعية والحنابلة أنه لو
مات أحدهما جعل القاضي مكانه وصياً آخر،
لأن الباقي عاجز عن التصرف بمضام
القاضي إليه وصياً آخر، ولأن الحي منهم وإن
كان يدعو على التصرف لكن الوصي قصد أن
يحلله أثناء في حرفة وذلك ممكن الحق
بنصب وصي آخر مكان الميت

وصرح الحنفية بأن الميت منهما لو أوصى
إلى الحي عليهما أن يتصرف وحده في ظاهر
الرواية عند أبي يوسف، ويكون هذا بمرولة ما
إذا أوصى إلى شخص آخر، لأن رأي الميت
باق حكماً رأي من بعده، ومن لم لا يحتاج
القاضي إلى نصب وصي آخر

وقال أبو حنيفة لو أوصى الميت منهما إلى
الحي لا يعزله الحي بالتصرف لأن الوصي ما
وصي بمصرعه وحده، بخلاف ما إذا أوصى
إلى غيره لأنه فقد مصرعه برأي المتنس كما
وصيه المتوفى^(٤).

وقال المالكية: إن مات أحدهما أو اختلفا

(٤) الاختيار ٢٨/٥، ومكلف صبح المصير ٥٠٥/١٠،
والمستدرك ١٠٢/١، وضمنى المستخرج ٣/٣٧ -
٢٨، والتميمي ١٤٤/١ = ١٤٣، وكشاف القناع
٣٩٤/٤.

دصاحبه والأخلاف بما هو لي ضمناً كي
يحد ما يحد منه

وعقولة دفعه إن كن واحد خريم إلا بما في
قبضه صاحبه، وإما بجميع المال^(١)

وعول من قضاء وإذ اختلف بوجهين عند
من يجعل المال بينهما، ثم يجعل عند واحد
منهما، ولم يقسم بينهما في مكان سحت
تدبهما حسباً، لأن الموصي لم يأمن أحدهما
على حفظه ولا بصرف فيه، ثم لأن ولا
لي حفظ المال من الموصي به، فلم يحد
لأحدهما لاخره، كالصبر.

ولأنه لم يجر لكل واحد منهما أن يتصرف
بمقتضى ما يحد من تصرفه في
مصلحة^(٢)

القول الثاني يرى الجمعية أنه يجوز
للموصي أن يتصفاً بالمال بينهما بصفتين إن كان
قابلاً لتقسيمه، فإن لم يكن قابلاً ناقصه يرى
الجمعية أنها يتهديان زماناً أو يودعانه عند
آخر، لأنهما ولاية الإيداع، وفيه يوضح
عند اختلاف

اختلاف الوصيين في حفظ المال وتقسيمه

٢٢ - مختلف المصنف، في جولة انقسام
الموصيين الثاني ما هو تحت وصيتهما عند
الاختلاف في حفظه عول، وليس

القول الأول، أنه لا يجوز للموصيين - مع
انقسام المال - تحت وصيتهما بينهما، لأن
الموصي أراد اجتماعهما على كل جزء من
أجزاءه، فإن التمس فمقتضى ما تلف به
تحت وصيته ويصح أن يحد عليه استقلال به، والآخر
تحت يده مع، وهذا مع المال كونه
والحالة^(٣)

بدل فردياً ولا يجوز لهما قسمه لئلا
يهدأ لأنه قد يورد باحتماهم لآلانه
أحدهما ونهاية الآخر، ولا بأن انقسمت حصته
ما تلف منه - ولو بمسودي عذر - صمدان
فجميع ما تلف منه لا يشبهه فيه، وما
يحد عند صاحبه لأنه رفع يده عنه، وهو
هو على ذلك.

وهو أيضاً أن يخصص ما يحد صاحبه خاصة
فوق ما هلك يده، ثم من وصي في عول
متعدد على كل واحد واحد يخصص ما يحد

(١) شرح الرقائي عن مختصر خليل ٢٠١/٨
(٢) المحامي لايس تلمذ ٢٧٦/١، وكذلك فيصام
٢٩٦/٢

(٣) شرح الرقائي عن مختصر خليل ٢٠١/٨
والصبر لأبي محمد ٢٧٦/١، ٢٧٦/٢، ٢٧٦/٣، ٢٧٦/٤
٢٩٦/٩

مرتبة الوصي فمن له الولاية على القصر.

٢٣ - اختلف الفقهاء في مرتبة الوصي بين من يتوكلون أمر الصغير

- ضد الحنفية أن الولاية هي مال الصغير لأب ثم وصيه، ثم وصي وصيه ولو بعد

لأن مات الأب ولم يوص له الولاية لأبي الأب ثم وصيه ثم وصي وصيه، فإن لم يكن لملقاضي رتبه.

روصي الأب عندهم أحق بمال طفل من الجد، وذلك لأن ولاية الأب تنقل إلى وصيه بالإحصاء فتكون ولاية الوصي قائمه معي ومقدم على الجد كالأب نفسه.

ولأن اختيار الأب بوصي مع عدم وجود الجد يدل على أن تصرفه أنظر وأحسن لأولاده من تصرف الجد^(١).

- وعند المالكية والحنابلة: أن الولاية على مال الصغير تكون للأب، ثم وصيه ثم لملقاضي، دون الأجداد والأعمام والإخوة، لأنهم يدعون للميت بواسطة، بخلاف الأب فإنه يدعي بنفسه

قال ابن عسدين ولو اختلف الوصيان في حفظ المال فإن اجتمعوا لفهمة يكون عند كل منهما نصيبه، إلا أنه يباين زماناً لو يتردد عنه، لأن لهذا الإجماع^(٢)

القول الثالث: إن خطاب الوصيان في حفظ المال والمقصود، نفسه انحاكم بينهم، فإن تنازعا في النصف للمقصود أقر بينهما ويتصرفان معاً في الكثر، بأن يصرف كل منهما مع صاحبه فما سدد، ويد صاحبه، لأنه إذا كان المال بينهما كان النصف بيد كل منهما صحت أن يصرف ذلك النصف

هذا إذا انقسم الوصي بين من لم ينقسم حصة الحاكم تحت يدهما، فإن تراخيا بتأليب لهما في الحفظ جاز، وإن لم يتراضيا بتأليب لهما حفظه الملقي

وهذا التوصل في وصي التصرف إذ اختلف في الحفظ إلى وقت التصرف.

أما وصي الحفظ فلا يتردد أحدهما بحال وهذا مذهب الشافعية^(٣).

(١) رد المحتار على الدر المنثور لابن عسدين ٥٠٩/١، والفتاوى الهنلية ١٥٢/١
(٢) لمي لمطالع ٣١/٣، ومفني المحتاج ٧٨/٣، وروضة الطالبين ٢١٩/١

(١) مشايخ ابن عسدين ٧١٤/١، ٧١٥، ولبسبين الحذاق ١/١٢

الموصي هي حياة الجدة وتكون الوصي أولى من الجدة، ولو لم ينصب وصياً فأمره أولى بفقداء الدهر وأمر الأختان، والحاكم أولى بنسبته الموصايا، كذا هذه القيوي وغيره^(١).

الركن الثاني: الموصي

الموصي هو من يعطى منه أمر لغيره بالمصرف في أموره بعد موته^(٢)، ويشترط لهجة وصايته للشروط التالية:

الشرط الأول: التكليف (وهو العقل والبلوغ)

٢٤ - أم العبد قدعب العتمة والمالكية والشافعية والحنبلة، إلى اشتراط أن يكون الموصي عاقلاً، فلا يصح من مجنون مبرسم ومجنون عليه قبل إفاقته إذ لا عبارة لهؤلاء ولا حكم لكلامهم^(٣).

وأما المدوخ فقد تفق الفقهاء على أنه لا تصح وصاية مجنون غير صميم إذ لا عبارة له

غير أن المالكية يرون أنه للأمر أن موصي ثلاثة شروط.

الأول: أن يقل المال الذي أوصت بسببه، والمعمول عليه في حد الكثرة والقدرة هو العرف.

الثاني: أن لا يكون لمصغر ولي من أب أو وصي الأب أو وصي قاض.

الثالث: أن يكون المصغر ذلك المال عنها بأن كان المال لها وصات^(٤).

- وقال الشافعية: لا يجوز للأب على الصحيح نصب وصي على الأعداء ومحوهم كالمجانين ومن بلغ سمعها والجدة هي ماضرة بعضاً للولاية عليهم، لأن ولايته تافئة شرعاً فليس له من الولاية عنه كولاية التزويج، أم إذا كان الجدة عائلاً فقال الرركشي: ولو أراد الأب الإيصاء بالنصرف عنهم إلى حضوره، فقياس ما قالوه في تعليق الوصية على البلوغ الجواز، ويحتمل المنع لأن الذببة لا تمنع حق الولاية^(٥).

وأما في قضاء الديون والوصايا للأب نصب

(١) شرح منج الجنيل ٦٨٨/٥، والشرح الكبير لموسوي ٢٥٤/٢، والمفني مع الشرح الكبير ٥٦٨/٢.

(٢) مكي المحتاج للشرحي ٢٥/٣.

(١) دودة السائلين ٣١٥/٦، رمض المحتاج ٢٦/٢.

(٢) مكي المحتاج ٣٧٢/٣، روضة الطالبين ٢٩/٣١.

(٣) القلائع ٢٢٩/٣، والفوائد الفقهية ٣٩٨.

ورسالة المصنف على رسالة ٢٠٤/٢ وما بعدها.

ومكي المحتاج ٢٩/٢، روضة الطالبين ٢٩/٦.

وكشال القناع ٢٢٠/٢، والإنصاف ١٨٥/٢.

والمالكية والشافعية) إلى اشتراط الحوية في الموصي فلا تصح وصية العبد ولو مشائبه سره كذا مكتوباً أو منقولاً أو أم ولد أو حريمه، لأن الطريق بساقي الولايات المتعدية كولاية النفس والشهادة والتمثيل وغيرها لأنها نهي من القدرة التحكيمية، إذ الولاية تنعبد بقوى على الغير شاء أو لیس والرق عجز حكومي. كما أن الأصل في الولايات ولاية المرء على نفسه ثم التعتي منه إلى غيره عند وجود شرط التعتي ولا ولاية للعبد على نفسه فكيف يندى إلى غيره^(١)

وردهم الحنابلة إلى صحة وصاية العبد في غير الحال لأن له عبادة صحيحه وأعليه بانه^(٢)
الشرط الثالث: الرشد.

٢٦ - اختلاف الفقهاء في اشتراط كون الموصي رشداً

ذهب الحنفية والشافعية إلى عدم اشتراط فيصبح إيهاب السبعي على أولاده، لأن السبعي

(١) البدائع ٣٣٤/٥، ورد التحدث على الذم المختار ٤/٥، وحاشية المدوي على الرسالة ٥/٢٢٠، وقوانين الفقيه ص ٣٩٨، رخصة المحتاج مع المحتاج ٨٨/٧، ومعي المحتاج ٧٥/٣، وأمس المطالب ٦٨/٣، والمحاوي للماوردي ١٩٠/١، والتفريز والتعريب على التحرير ١٨٥/٢، وكشف الأستار في أملاك الرموي ٢٩١/٢

(٢) كتاب القناع ٢٣٦/١، والإحصاف ١٨٢/٥

ولأنه يرلى عليه فمن باب أولى أن لا يني امر غيره

أما العصبي المميز فقد اختلف الفقهاء في وصايته فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في رواية إلى أنه لا تصح وصايته العصبي المميز

إلا أن الحنفية استثنوا، إذا كانت الوصاية في شجره وأمر فقه تصح منه.

وذهب المالكية والحنابلة على الصحيح من المذهب والشافعية في قول إلى صحة وصاية العصبي المميز، لأنها تصرف مسحق مدعاً له صحح منه كالإسلام والصلابة.

واشترط المالكية لصحة الوصاية من المميز أن يكون ممن بعض القرنة كما قيد الحنابلة صحة الوصاية من المميز بأن يكون قد جاور العشر^(١).

الشرط الثاني: الحرية

٢٥ - اختلاف الفقهاء في اشتراط أن يكون الموصي حراً المذهب جمهور الفقهاء (الحنفية

(١) البدائع ٣٣٤/٧، وجلب استكم المصطر ص ٢١٠، ورد المختار على المر المختار ٥٢٠/٥ - ٥٢١، وحاشية المدوي على الرسالة ٢٠٤/٢ - ٢٠٥، والقوانين الفقيه ص ٢٩٨، رخصة المحتاج مع المحتاج ٨٨/٧، ومعي المحتاج ٣٩، ٣٥، وكشف البدائع ٣٣١/٢، والإحصاف ١٨٥/٧ - ١٨٦

الفرد السادس. الإسلام

٢٩ - الأصل أن الكافر ليس من أهل
الولاية بالنسبة لنفسه فلا يصح إيهاء الكافر
إلى غيره على أولاده المسلمين.

ولقد إيهاء المذموم إلى ذمي على أولاده
أثميين فصحيح.

ومخرج الحنفية بأنه إذا أوصى الذمي إلى
الحرابي فإنه لا يجوز لأن الذمي من الحرابي
بصرفه المسمى من الذمي والمسمى هو الوصي.
إلى الذمي كانت الوصية باطلة^(١)

الركن الثالث الوصي به:

٣٠ - الوصي به هو المتصرف الذي عهد به
إلى الوصي، ويشترط في الوصي به أن يكون
متصرفاً مطلقاً يستلزم الوصي به أن يكون
إيهاء، كالوكالة والوصي متصرف بالآداب، فلم
يجز إلا في معلوم يملكه الموصي، مثل
الإيهاء في قضاء الدين وبيع الوصية،
والنظر في أمر طفل أو محبوس أو سفيه، وود
وقائع إلى أمهات. واستردانها ممن هي عند
وود معصوب^(٢).

(١) البحري ١/١٠، شرح المشي ١/١٩٢،
وعلقية الهندية ٢/٢٨
(٢) كشف غمض ٤/٢٩٨، شرح المنهاج ١/٨٧١ =

وأما بالنسبة شرويح الوصي يست أو ليس
الوصي فيه وأبان:

الأول يجوز لإيهاء: ربيع الست أو
الأس، وبوصي لأب أحضر البنت إذا كانت
بكرًا والآب، لأن ملكه كوكيله، وهذا رأي
المالكية والحنابلة في المذهب^(١)

الثاني لا يصح لإيهاء شرويح مطلق وبوصي
مع وجود البنت أو عدمه أو عدم الأولاد وهذا
رأي الحنفية والشافعية وهو رواية عن
أحمد^(٢)

ولفتح الشافعية حديث: «السلطان ربي
من لا ربي له»^(٣)، ولأن السلطان لا وصي له
حقيق، والصغير والصغير لا يزوجهما غير
الأب والجد^(٤)

- رمدي له صناع ١/٧٧، شرح المؤيدسي
١/١٠٩، والذموي ١/٢٢٠ - ١١٢
(١) شرح منتهى المؤيد ١/١٥٧، وكشاف المناق
١/٢٥، والذموي ١/٨٨، وحاشية الذموي
١/٢٥ - ٢٥٢، شرح المؤيد ١/١٩٩
(٢) حاشية خير عايشين ١/٣١١ - ٣١٢، وتحمه
المصنف ١/٩٠، ومضي المصنف ١/٢٦١،
والمصنف ١/٨٠

(٣) حديث «السلطان ربي من لا ربي له»
أخرج شرويح (٢/٣١٩) ط (علي)، من حديث
علي موسى الأشعري، وقال حديث حسن
(٤) روى الطائفة ١/٢١٥، ٢/٢٢١، ومضي المصنف
١/٧١، وحاشية المناق ١/٧١

والنقصان في مصطلح ركع (۱۱)

قال من شلى وضهر إطلاق قاضي
أبي محمد وثبته أبي القاسم مع الوصي من
أخرج بعد لقون مطلقاً، لا أن يجر أو يكون
له خبر في بركها

وقال القاضي أبو الحسن: "قال أبو الوصي
نوصيه في حياة الوصي لم يكن له أن يرجع
بعد موته"^(١)

وقال الحنفية يصح قبول الوصية وردها
في حياة الوصي، لأنها إراد في التصرف
فصح قبوله بعد العقد كالركن بخلاف الوصية
له، ومنها نثبت في رسم، عدم يصح القبول
قبل الوقت، ويجوز تأخير القبول إلى ما بعد
الموت لأنها نوع وصية فصح قبولها بها
المرات كالوصية به"^(٢)

القول الثاني عدم صحة قبول لا بعصاء
ولا رده في حياة الوصي، وبهذا قال الشافعية
في الأصح، لأن رسم يدخل تحت التصرف،
كالوصية به التعامل، فلو قبله في حياته ثم رده
بعد وفاته بقاء لما لو رده في حياته ثم صله بعد
وقاله صحح"^(٣)

قال الحنفية قبول الوصية أو ردها عند
الموصي صحيح لأن الوصي نفس له ولاية
إلزامه التصرف ولا غرر فيه، لأنه يمكنه أن
يرضي إلى غيره وإن لم يرد عند الوصي بل
رده في غير وجه لا يرد، لأن الأمر في مات
مستند عليه، فلو صح رده في غير وجه بغير
مذروء من جهته فيرد رده مبني وصية على ما
كان، كوكيل إذا عجز بعد في غيبة الموقل،
ولو لم يرد رسم يرد حتى مات الوصي فهو
بمحذور إن شاء قبل وإن شاء رده، لأن الوصي
ليس له ولاية لإلزام غيره محذراً"^(٤)

وشرح المالكية: "أن الوصي عزب نفسه من
الإعصاء في حياة الوصي لأن عقد الوصاية
غير لازم من الطرفين في حياة الوصي،
فللموصي حر الوصي يعبر موحد ولو بين
رسم الوصي ود الوصاية بعد القبول وموت
الموصي يحس أن الوصي إذا قبل الوصية ثم
مات الوصي، أو مات الوصي ثم قبل ميسر
به عزب نفسه

فإن رسم يحد الوصي بالإعصاء، لا بعد موت
الموصي فله عدم القبول ثم ليس به بعد ذلك
قبول"^(٥)

(١) عند المرحوم النية ٤٣٠/٣

(٢) المحامي أبي محمد ٢٠٧/٢٧ والكافي ٧٠٠/٢٧

٥٢٧ - ٥٢٨، ولطيف لإعصاء ٢٧/٢٧٢

(٣) مضي المحتاج بشرطي ٧٧/٢٣

(٤) عيس الحنفية ٢٠٧/٢٧

(٥) شرح الزماني ٢٠٧/٢٧ بالشرح الكبير بحاشية

الموسوي ١٥٥

صغار أو من في حكمهم، ويشمل ذلك القيد
بحفظ أموالهم وتشجيرها، وتعطف عليهم
بالمعروف، وإخراج ما تعطف بأموالهم من
حقوقه أو فوائده، عملاً بقول الله سبحانه
﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّذِي حَرَمَ اللَّهُ﴾^(١)

ويقرر عمر رضي الله عنه في تفسيره
لا تأكلوا أموالهم^(٢).

ومعن الحفظة على أن الأصل أن ولاية
الوصي تنقضي بتمت ولاية الموصي، وأن ولاية
الحفظ مع توليه التصرف، فإذا تمت للوصي
ولاية الحفظ تمت له ولاية كي تصرف هو من
مال الحفظة، نحو بيع الممتنون، وبيع ما
يسارع إليه القضاء^(٣).

وقالوا يعني الوصي أن يبيع من المصبي
في الحاجة لا على وجه الإسراف ولا على وجه
التقصير، وذلك يشهدات بمصلحة مال المصبي
وكثرت اختلاف حاله فينظر في ماله وينفق
عليه قدر ما يلزم^(٤).

(١) سورة الإسراء ٣٤

(٢) شرح عمر رضي الله عنه - أخرجوا أموال اليتيم، أخرجه
البيهقي في الجواب (١٦٠/٢) - ط (دار المحققين)،
والبيهقي في الجواب (١٦٠/٢) - ط (دار المحققين)،
الجبلي (١٦٠/٢) - ط (دار المحققين).

(٣) الفوائد الشرعية ٤٥/٦ - وطهر القوي ٥٢٩، ٨
(٤) الفوائد الشرعية ٤٥/٦ - ٥٢٣ - ٥٢٤، راجع في
تفسيره ٤٥/٦

مطابق صيغة الوصاية وتوفيها.

٣٤ - التعليل والتأنيب في صيغة الوصاية
حائز بالإتفاق، لأن الوصاية تشمل الجهات
والأشخاص، فكذلك التوقيف والمعتق، ولأن
الإحصاء للأوصياء، وقد أمر رسول الله ﷺ في
عروة مؤنة زيد بن حارثة، فقال رسول الله
ﷺ: «إنا نعلم زيد قحجهم» وإن قتل جهم
عبد الله بن ربيعة^(١).

ومعنا التفسير، أن يقول إنما قد
أوصيت إليك أو بوصي إلى شخصين يقرن
إلى ما من الوصي فؤده وصي يملك ومثال
التأنيب أن يقول أوصيت إليك أو إلى
سبع أو إلى قوم زيد^(٢).

والجائز الوصي.

٣٥ - الوصي إما أن يكون مطلقاً أو مقيداً
فإن كان مقيداً انترم بما قيد فيه وإن كان
مطلقاً صاحب عليه التقييد، وصي عليه من

(١) حديث: أمر رسول الله ﷺ في فتوة مؤنة زيد
بن حارثة أخرجه البيهقي في الجواب (٥١٠/٧)

(٢) حاشية رد المحتار على تنويعه ٣٠٩/١،
وتبيين الحقائق ١٤٨/٥، وسراج الروافد
١٤٨/٨، وحاشية الشارح على الشرح الكبير
١٥١/٢، ومجلس المحتلج ١٧٧/٢، وروضة
الطالب ٣١١/٩، والجمعي ٥٧٢/٩، وشرح
الشمس ١٥٧٢/٢، والكامي لأبى طه ٥٧٢/٢

وعند الحتمية من وجبات الوصي ما يلي

(أ) تجهيز الميت وشراء الكفن به، لأن في التأخير لبس الميت ولهذا يملكه الجيران بهماً في انحصار والرقعة في السر.

(ب) لقضاء حاجته بمقتضى الاتهاب لهم لأنه يخاف هلاكهم من الجوع والعري

(ج) رد وهبه عين وقضاء دين

(د) رد المصسوب ورد المبيع في السع الفاسد وكذا حفظ المال

(هـ) بيع ما يحترق عليه النوى والمثلث وجمع الأموال الصالحة

(و) نفقة وصية مدنية وعتق عبد مملوك

(ز) الحصة في حق الميت^(١)

وهذه المانكية. موصي اقتضاء الفلين من هو عليه وتأخيرها بالنظر في المصلحة فقد يكون التأخير هو الصواب، وله النفقة على الطفل أو السعي بالمعروف، بحسب قلة المال أو كثرة، وبحسب حال المصل من أكس وكسوة وغير ذلك، فينظر لمصلحة الحدث بالمرور فيها ذكر، وفي خثته وعمره، ولا يخرج على من دحر فأكل لأنه مأثور فيه

(١) مير طرائف ٥١٦/٨

شرعاً، بخلاف ما لو أسرف من مال اليتيم فلا يجوز الأكل منه، وعنده فيوسع عليه بما يقدره العدل

وما ما يصرف لمساكين في عرسه وخثته فلا يلزم اليتيم ويضمه الوصي ولو وصي دفع بمقتضى له فلت كمدقة شهر ونحوه مما يعلم أنه لا يملك، فإن حلف إقلاص بمقتضى يوم بيوم، وله خروج ذك، قطره من ماله عنه وهمن لمومه نفقة، وذكاته المالية من مهن وخرث وماشية

يرفع الوصي لمعاكم الذي يرى ركنه المال في مال الوصي ليحكم بإحراز جهتها، فيرتفع الخلاف، خوفاً من رفع الوصي بعد رثته لقاضي حتمي لا يرى الموكلة في مال الوصي فيصير الوصي له ما أخرجه عنه

وهذا إن كان هناك حاكم حتمي يرى سموها من الوصي

ولو وصي دفع مال الوصي عليه لمن يعمل فيه لرضاً وبضاعة، وله عدم دفعه إن لا يجب عليه تنميته على المستحب^(٢)

وقال الشافعية: تلزم الوصي في حق اليتيم أربعة أشياء

(١) التشرح الكبير بتدوير بعض الشافعية ١٥١/٢

أحدهما حفظ أصول أمواله

والثاني تنصير مروعها

والثالث الإعاق عليه منها بالمعروب

والرابع إخراج ما تعدى مثله من الحقوق

فإن حفظ لأصول ليكون من وجهين.

أحدهما حفظ الأموال من أن تمتد إليها

يد من طرف كاد لما تعدى منها ضلماً

والثاني استثناء العمارة لئلا يسرع إليها

حرام فإن فعل عثراتها حتى عطل صناعة

وبهم عذاره - نظر فإن كان لأعمال ما ينقص

عليها فلا ضمان عليه، وإن كان مع وجود

النسبة فقد تم، وفي الضمان وجهان

أحدهما - يقسم ويصير بهد كالأصابع

والوجه الثاني لا ضمان عليه، لأن خرابها

لم يكن من فعله فيصير به ولا يده عاصية،

فوجب بها عليه ضمان

- وأما تنصير مروعها فلا بد الماء مفصولة،

فإن يجر أن يجره على أيهم كالأصول

رهم موعان - أحدهما ما كل تستوفى لغيره

من فائه كما تستمر وتصح فعله بذلك ما عاد

بهمه ويرافقه كتأليف الحل ودعوة المصلحة

فإن أحل بملوكة المصلحة فمصح وجهه وإسده

بد أن يفتح الثمرة فلا ضمان عليه وجهه

وعداً، لأنها إذا لم تنجر فلا يجوز أن يضمن

به لم يجرى، وإن خلت ماله فالتقصان -

بها - مما تم بملو

والرعي الثاني ما كان مثله للعمل

وذلك موعان أحدهما تجاره مبال،

والثاني، منحلل لمقار

ذلك التجاره بالمان فيعشر فيها لويده

شروط

أحدها أن يجره ماله مبال، فإن كان عقار

لم يجر بيعه لمجره

والثاني: أن يكون الرضا مبالاً فإن كان

مجره لم يجر

والثالث: أن يكون السلطان عادلاً فإن كان

جانراً لم يجر

والرابع: أن يكون المستجر مربيحه - فإن

كانت مخسرة لم يجر

لذا اشتملت هذه الشروط كان مسؤولاً إلى

مجره به المبال، فلو لم يتجر بها لم يضمن

لأنه

عنه ضمن زيادة المرسوم، وإن قصر به آماه
ولم يقصر

- وأما إخراج ما تنفق بماله من الحقوق
فخصيان حقوق الله تعالى وحقوق لائمين

وأما حقوق الله تعالى فكالركوات
والكهنات

ولما الركوات ركاء العطر، ولعشر الرزوق
والسار هو أجرة إحصاءاً، وأما رضى الأموال
فقد أسقطها أبو حنيفة ولم يوجبها إلا على بالغ
عائش

وأما حقوق الأديمين نوعان أحدهما من
وجب باعتبار كاندبون على الولي فصاها إذا
ثبت وطالب به، أو يلزمها، فإن أبولوا سقطت،
ون أمسكوا عن المطالبة من غير إبراء نظر من
حال اليتيم، فإن كان ماصاً أرمهم الولي بمنى
ديرمهم أو لإبرله منها حوقاً من أن يملك
المال ويبقى الدين، وإن كان لرضاً أو حرقاً
تردهم على حبارهم في استمالة بديومهم إذا
ثبت.

والنوع الثاني، ما وجب بمنى حسابار
كالجنائيات وهي ضربان

أحدهما على مال فيكون غرم فذلك في
ماله كالديون

أحدهما أنه لم يستقر له ملك على ربيع
معلوم يصح مملكته

والثاني، أن ربيع للشجارة بالمقد رالمال
سعى، وبذلك جعل ربيع المصحب في المال
المعصوب له دون المعصوب منه

فإن أضر الولي له بالمان مع، خلال بعض
هذه الشروط كان ماصاً بما تلف من أصل
المال

وإن استعلا العقر، وإنما يكون بإجارته،
فإن مره جاهلاً ثم يوجره عند أثم

وفي هذه لأجزاء مثله إذا كان غير معذور
في تعطيله وجهاً، لأن صافحه سلك
كالأعوان

- وأما العفة بالمعروف عليه، فلا في
أثره سرها، وهي التقصير ضرراً فدم أن
ينفق عليه قصداً بالمعروف من غير صرف ولا
تقصير، وكذلك بمن على كل من يجب عفته
في ماله من ولدين وصموكين، ثم مكسوه
وإياهم في نصلي الصوف ثالث، كسوا مثلهم
في السار والإعصار

وعن بعض الأصحاب يعتبر بكسوة أليه،
فيكسوه مثله، فإن أسرف الولي في الإنفاق

الرسمي وكذا القصر عن التصغير من ماله تعداً
لاحتلافهم في وجوبها عليه

طهت المصانك والاشعة والحدائق، وهو
قوله أبي جبر: «وأي يوسق من الحسية إلى
وجوبها في حال الصبر والبرام الوحي بأحواض
عنه فما ورد عن أبي عمر عليه السلام أنه يسوق القل
في ترصن ركعة فاعلم صاعها من بدل لو صاعاً من
شهر على العهد والحر ويدعو لأش وأنصير
ولكسر من تلمس، وأمر به أنه يؤدي قبل
خروج الناس إلى الصلاة»^(١)

بحرم وجوبها على الصبر وشمل عليهم
وعبر، فتكون راحة في حال يتيم ولو وصي
بخراجها عنه، ولأنها ليست عبادة مدهشة بل
فيها حسن الأهوية تضييق العشر^(٢)

بصوب «و رشت» وأجسوا على أن
المسلمين معاطبون به ذكران كانوا وإيثار،
صغاراً كانوا أو كباراً، شبيهاً به أو أحوالاً

(١) حديث أبي عمر عليه السلام أن، سرقه الله عليه السلام عرض
رأسه عثر وأمره الصبر في الصبح ٣٧٤/٣،
وأمر به مسلم ١١٤/٢١ قول قوله، وأمر به
أن يؤدي قبل خروج الناس

(٢) اقتطع ٦٩/٢، ٥٠، وبداية المجتهد ٣٥٦/١،
والمتصير ١٦/١٠٠، والصبي ١٤٩/٣، «تم
بالحرف ٣٦٦/٣، وشرح القسري على مسلم
٥٧/٢

الثاني على عس وذلك فريضة عهد
وسطه، فإن كان حطاً فريضة على عاقته لا في
ماله

وإن كان عهداً ففیه مولاد، من اختلاف
المؤنس في عهد الصبي هل يجري مجرى
الدماء أو مجرى الخطأ؟ أحدهما: أنه حار
مجرى العهد فعلى حد تكوي لديه في ماله.

والثاني أنه حار مجرى الخطأ فعلى هذا
تكوي الدية على عاقته

فأما الكدر، في ماله عن قفر من ماله^(٣)

ذكر الحسانه كذا من واحسان الوصي
قضاء ديون الميت وحرث وصيته، والصبر في
أمر عيو مكلف، رشت من عمل ومجرب
وسمي، يرد المودائع إلى أهلها وأمر بالدفع
من هي عليه، ورد العصب، وحد ثلث^(٤)

إخراج الوصي البركة عن التصغير أو هي

٥٤

أولا إخراج الوصي ركعة القصر عن
تصغير.

٣٦- استحباب الفقهاء في حوزة إخراج

(١) الحاشي على البردي ٣٠٢/١٠، ود بحما

(٢) كتاب النكاح ٣٦٨/٥، والإتلاف ٢٩٥/٧

الفسر، وبالأ. لا يتصدق الوصي بالدم لكن يأكل منها الصغير ويذكر أنه قدر حاجته ويستغ بالباقي ما ينفع به^(١)

ورغب المالكية إلى أنه: - الوصي المنصبة عن الصغير من ماله^(٢)

ورغب الحنابلة إلى أنه يجوز لوصي أن يضيح عن شيء شيء له مال كثير من ماله لأن يوم مرور ورجح ولجعل ذلك جبر قلبه. وإلحاقاً بما في أب وقالوا بحرم على الوصي التصرف لإهداء شيء من الأصحية، ويؤثرها بهم لأن الوصي ممنوع من التصرف من مال المنيهم^(٣)

ورغب الشافعية ومحمد وروى أن لا يجوز للوصي أن يضيح عن الصغير من ماله الصغير، وأضح محمد وروى على هذا أن المنصبة عباداً والعبادات لا تجب على تضييق والمجانب كالصوم والصلاة والفرك، ولا ضحى الوصي من الصغير من ماله يضمن في قوله محمد وروى^(٤)

(١) بدائع المحتاج ١٤١/٥، ٢٠/٢

(٢) سنية لموسى ١١٨/٢

(٣) كشاف القناع ٢٣، ٤٥٠/٣

(٤) مجمع ٤٢٥، ٨، وصفه المحتاج ٣٤٤/٩

١٢٧، بدائع مصدح ٧٠/٢، ١٢/٥، ونسب

الحنبل وحاشا الشافعي عليه ٢/٦

نحيت ابن عمر إلا ما شهد به البعث من تولد من لم يرحمها على أبيهم^(٥)

ويقر ابن عرفة وجهته أن ركعة الفطر تجب بشئ كحل مسلم من الفضة والذكيرة والذكورية والأموثية في قول أهل العلم عامة، وتجب على أبيهم ويخرج عنه وكه من ماله^(٦)

ورغب محمد بن الحسن وروى من أحسبه إلى أنه ليس للوصي إخراجها لعدم وجوبها على الصغير، لأنها عبادة والعبادات لا تجب على الأصناف والمجانب كالصوم والصلاة^(٧)

ثانياً إخراج الوصي ركعة مال الصغير

٣٧ اختلف الفقهاء في جواز إخراج الوصي ركعة مال الصغير وإثباته بإقرارهما عنه والتعبد في مصطلح (ركعة) (١٩)

النصبة الوصي عن الصغير:

٣٨ اختلف الفقهاء في حكم نصبة الوصي من نصبي قدعبط أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يجب على الوصي النصبة عن الصغير إذا كان موسراً لأن الأصحية ليست عبادة محضة بل فيها معنى الصورة عاشت

(١٩) بدائع المحتاج ٢٨٦/١

(٢٠) المني ٦٤٦/٢

(٢١) البدائع ٢٠/٢

بصرفات الوصي

أولاً - بيع الوصي مال الصغير وشراؤه

٣٩ - مال الصغير لا يجوز أن يكون مملوئاً أو مضمناً لا من كان عسلاً ولا يجوز للوصي معه إلا إذا دعت إلى ذلك حاجة كمنفعة الصغير وكسوة، وهدية دين حيت، أو كان في البيع مصلحة ظاهر، كأن يرغب المشتري في تحصيل نصف الثمن

التعويض في مصلحتهم (مصاد ١٥٠)،
وعنار ف ١٥)

وأما أن كان مضمناً يجوز للوصي بيعه وشراؤه من أجنبي أو لأجنبي بمثل القيمة أو من غيرهما العبيد لغرض ولا يجوز

أو إيصاء به ١٤٠، مستفاد من ١٤٠، ولا يحد ١٤٠ رد بطله

١٤٠ - بيع الوصي وشراؤه من الصغير من نفسه ونفسه فلا يجوز عند جمهور العلماء

وخرق الحنفية بين وصي الغاضي ووصي الأب ١٤٠ وصي الغاضي فلا يجوز مطلقاً يمكن حال أن يشترط حال الصغير من نفسه أم يصح ماله من نفسه من الصغير

وأما من مال الصغير له بيع مال الصغير وشراؤه من نفسه ونفسه ١٤٠ أبي حنيفة أبي يوسف عن أحمد وأبو داود، ومحمد بن الحسن، وعنه محمد بن أبي يوسف في ظهور الروايات لا يجوز

وصرح المالكة بأنه لا يجوز على وجه الكراهة الوصي أن يشتري من مال الصغير نفسه ويد اشترى الوصي شيئاً من ثوبه بغيره حاكم بالنظر فيصلي ما فيه ومصلحة له ويرد غيره إلا ما اشتراه من الشركة معاً بل ثمة ونهت ابرعات فيه^{١٤١}

ثانيها المضاربة والائتمان بمال الوصي عليه

٤٠ - الائتمان بمال الوصي عليه يكون مأخذاً نظراً لثلاثة أحوال الوصي لنفسه بمال الليم، واتحاد الوصي في مال الليم الجيد، وبيع الوصي حال انقضاء الوصي عنه ومن يملك فيه مضاربه لمصلحة الليم

١٤١ - تبيين الحقوقي ٢٤١/١ ٢٤٢ - إنكار الوصي من ٣٦٥ هـ أن يملك المظالم وحلته للموحي مع الدرر الحكيم ٢٤٥/١ والشيخ الصغير ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - وهو مذهب الجمهور ١٢٦ - ١٠٢ - وصي محتاج ١٠٢ - وهو مذهب الجمهور ٢٢١ - وصي مع الشرح ٩٧/١

نصفه اليهم^(١)

ومن الحديث على أنه إن سجد الوصي
بمال أبيهم فلا أخرة له في نصيبه الحاربه
والربح كله نصيب عليه، لأنه بناء على^(٢)

القول الثاني ذهب المالكية في المذهب
والحنابلة في وجه ويصير إليه أنه إن سجد
يعجز الوصي أن يسجد بمال أبيهم في يوم^(٣)
ملا يملكه منه بربحه من الربح^(٤)

ومن المالكية عدم الجواز فيما يذكره
ويزيد أن الوصي إذا عمل بمال أبيهم معانا
فلا يهيى به من سجد الوصي بقصد به
وجه الله تعالى^(٥)

ج دفع الوصي مال أبيهم الموصى عب
لأن يعمل به مضاربة

١٣ - ذهب الصنف، إلى بسروعه دفع
لوصي مال أبيهم الموصى عبه مضاربة أو

١ - سجد الوصي لنفسه بمال أبيهم

١١ - نص الحنفية ومالكية على أنه لا
يجوز لوصي أن يسجد بمال أبيه اسم أو
الميت، وهو ما أخذ من عبارة الفقهاء
والحنابلة

ثم خالف الصنف لحنبل في مصد الربح، إذ
سجد الوصي بمال أبيه ربح

فذهب أبو حنيفة ومحمد ومن وافقهما إلى
أن الوصي يصير، أمم المال في هذه الحالة
يرصد ما ربح

وعند أبي يوسف يملك له الربح ولا يصدق
شيء^(٦)

ب - سجد الوصي في مال أبيهم لنفسه

١٢ - اختلف الصنف، في أن يسجد الوصي في
مال أبيه لنفسه على قولين،

القول الأول ذهب الحنفية والشافعية
والحنابلة في المذهب ومالكية في قوله إلى
أنه يجوز لوصي أن يسجد في مال أبيهم

١٣ - الفوائد الهندية ١٤٧، والفتاوى حجاب مهناش
بمنها ٢٤٤، وحاشية ابن علقم ٥٥٢،
والصنف ١١٢، وصفي محتاج ١٧٤،
١٧٥، والمذهب ٣٣٥/١، وكشاف الشافعية
١١٩/٣

بمادة لمصلحة اليتيم^(١)

أجره الوصي على نفسه على أموال

ثم استعملوا في حكمه التكليمي بعد
الجمهور إلى استعماله. وذهب الشافعية إلى
وجوبه

قال المحققون: لا يصح له فتح
الإجارة^(٢)

والنصب ل في إيصاء سنة ١٤٠٠، ولاية
(٢٣)

وقال المالكية: الصور المتبعة بالعقد على
نفسه: لأنه ما أن يظن الولي ببلوغه في
المدة أو يظن عدم بلوغه أو سم يظن شيئاً،
وفي كل من الثلاثة بما أن يرى من عدم لإحاراً
بعد بلوغه وشبه كثير أو يسير كالمشهور ويسير
الأبام فلا حيلولة في صوره وهي ما إذا ظ
عدم تملع فيها ومنع ذلك بقي من مدة يسير،
ويحجر في تباقي وهي ما إذا بقي كثير مطلقاً
على بلوغه في مدة الإجارة أو ظن عدمه أو لم
يقتر شيئاً وكذا إن بقي يسير والحد أن يظن
بلوغه فيها أو لم يظن شيئاً^(٣).

ثالثاً: تأجير الوصي الصبي الوصي عليه
٤٤ - تأجير وصي الصبي الوصي عليه
إب أن يكون للغير وإد أن يكون بالوصي

ر تأجير الوصي الصبي الوصي عليه بغير
جائز بتمام المذهب الأربعة لأن الوصي له
استعمال صبي بلا عزم للتهديب والرياسة
بالعوض^(٤) أي

أما استئجار الوصي الصبي لنفسه فقد نص
الحنفية على حوا^(٥)

٤٥ - ثم اختلف الفقهاء في فتح لإجارة،
إذ، بلغ الصبي وشيخاً أو شاء مدة الإجارة وقد

(١) مقتضى التمهيد ١٦٦/٦، ومذهب الحليم
٢٩٩/٦، ومناصب التسويقي ٤٥٤/١، ومضى
مسحوق ١٧٤/٣، ١٧٥، والمبدع ٢٢٨/٤ +
٢٢٩، وكذلك مسح ٢٢٩/٣

(٢) الفتاوى المردية بهامش فتاوى الهادي ٤٤٤/٦،
وكشاف الفتوح ٢٦٧/٣، والترح الكبير مع حاشية
التسويقي ٢٢/٤، وروضة الطالبين ٧٥٠/٥

وقال الشافعية: إن الولي إن أجر صبيّاً مدة
لا يبلغ فيها بالسن مبلغ بالأحلام وهو وشبه
بالأصغر أن الإجارة لا مسحوق، وفي الامون
الطفال للأصغر: "نسخ ليين عدم الولاية فيها
بعد أن يولد"

ولو كانت المدة يسير فيها بالسن بطلت
الإجارة فهد، بعد البلوغ^(٦).

- (١) الفتاوى المردية ٤٤٤/٦
- (٢) حاشية التسويقي ٢٢/٥
- (٣) حاشية المسحوق ٢٢٦/٢

معدلة السير الأولى ومعظم المال بمقابلة
السنة الأخيرة. من كانت الإجارة لأرض ليس
لا يصح الإجارة في السير الأولى لأنها تكون
بأقل من أجر المثل فلا تصح

وإن ساجر رصاً له يتم بمال القيمة على
السنة الأخيرة يكون الاستيجار بأكثر من أجر
المثل فلا يصح^(١).

ب - وأما ساجر الوصي مال الصبي
الوصي عليه لنفسه فقد نهر الحنفية على عدم
جواز^(٢)

٤٦ - ثم احتج الفقهاء في انقضاء الإجارة
بأنه لم يصح له شيئاً أثناء مدة الإجارة وكانت
الإجارة على مال الصبي

فقد ذهب الحنفية إلى أن الصبي ليس له
الفسخ بعد البلوغ^(٣)

ومصرح المالكية بأنه في عقد الوصي على
ملح الصبي كداره ودائه وغيرهما فلا يلزم تسام
إذ على عدم بوعده مصلحاً ولو بقي من المدة
سوى علو الأوجح

ومقابل الأراجح هو ما ذهب إليه نذهب من

وقال الحنفية إن أجر الوصي البيم منه ثم
بلغ وقد قل انقضاء مدة الإجارة فإن كان
الوصي يعلم بلوغ الصبي في المدة بأن أجره
مستبين وهو يس أربع عشرة سنة انقضاء
الإجارة وقد بلغ اليتميم وإن لم يعلم
الوصي بلوغ البيم في أثناء المدة ثم انفسح
الإجارة لأنه تصرف لأدم يملكه انصرف^(٤)

وأما تأجير الوصي مال الصبي الوصي
عليه

٤٦ - تأجير الوصي مال الصبي الوصي
عليه إما أن يكون لغيره وإما أن يكون لوصي
نفسه

أ - أما تأجير الوصي مال الصبي لتأجير
بوجود باتفاق الفقهاء (الحنفية والمالكية
والشافعية والحنابلة)^(٥).

واستثنى الحنفية من هذا الحكم تأجير أوصي
الصبي بإجارة طويلة حيث قالوا والوصي إذا
أجر أوصي البيت حجرة طويلة رسميه ثلاث
سنين لا يجوز ذلك لأن الوصي في الإجارة
الطويلة أن يجعل شيء يسير من مال الإجارة

(١) كتحقيق الفاضل ٢/٢٧٢ - ٢٨٠

(٢) فتاوى البراءة بهاشم الهندية ١/١٤٤ - وكذا

الفاضل ٢/٢٥٦، وشرح سبيل الإرادات ٢/٢٤١

(٣) جامع أحكام الصغر ص ٢١٢

(٤) القفول القوية ١/١١٢

(٥) المربع السبيل

عوض أم بالمجانة^(١)، لأن التبرع بمال الصغير لاحظ له فيه، وأنه يتأني مقصود الوصاية من الحفاظ على المال وتسميته والتصرف بما فيه نفع يعود على الصغير، مستلزم في ذلك إلى قوله تعالى ﴿وَلَا تُقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾، لا يأتي من كتمان^(٢).

فقد بين عن قربان مال اليتيم إلا بما فيه مصلحة له، والشرح بالمعنى لا مصلحة لليتيم فيه، بل هو تصرف في ماله على غير الوجه الذي أمر الله به، فيكون مضموعاً وصيباً عنه، ولقوله ﴿لَا ضَرْرَ وَلَا ضَرَارَ﴾^(٣)، ولقوله ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ مِمْسِكٌ لِوَجْهِكَ﴾ ليس من الله من يمسكك كيوم ويوحى صغيراً ويعرف لعائلته^(٤).

- (١) مواهب الجليل ٧٢/٥، وشرح المحرر ٢٢٢/٥،
والشرح الكبير ٥١٩/٢، وشذوذ المنافع ١٥٤/٥،
والمهذب ٣٢٨/١، وكشف القناع ١١٧/٣
(٢) سورة الأنعام ١٥٢/
(٣) حيث لا ضرر ولا ضرار ١
(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٧١٥/٢) - ط الحسيني من حديث يحيى القطري مرسلاً، لكن له شواهد موصولة بتقريبها ذكرها ابن رجب الحنبلي في جامع المسالك والمحكم (ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ط الحسيني)، وجه القوي

- (٥) حديث ليس من الله من يمسكك كيوم أخرجه أحمد (٣٧٢/٥) - ط المصنف من حديث عطاء بن الساجد
وحسن إسناده المستدرج في التريب والمذهب (١٢٩/٢) - دار سنن الكبرى

أن العقد على صلح نصبي كالقيد على نفسه لا يبرم إلا بإذ، ظن الوصي علم بمرغه وبقي كالشهر^(١)

وقول الشافعية والحابلة في نسخ الوصي الإجازة على المال بعد بمرغه مثل قولهم في نسخ نصبي الإجازة على نفسه خلافاً وتاملاً^(٢).

خاصة إجازة الوصي نفسه لنصبي الوصي عليه:

٤٨ - من الحنفية على أنه لا يصح لو وصي أن يزجر نفسه لليتيم^(٣).

ومال المالكية، إذ أجاز الوصي نفسه في عمل يميم في حجره فيمنعه الإمام، وما كان حيراً لليتيم أمضاه وما كان غير ذلك وء^(٤)

سائماً، تبرع الوصي وجهه:

٤٩ ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحابلة إلى أنه ليس للوصي أن يتبرع بمال الصغير ماله أكان بالهبة أم بالهبة بغير

- (١) مخرج الصغير ٥٣/١
(٢) مني المحتاج ٣٨٦/٢، وكشاف القناع ٥٢٧/٣
- ١٦٨ -
(٣) فتاوى البرزلية ١٤٤/٦
(٤) مواهب الجليل ٧١/٥

القول الثاني للموصي أن يهب من الصغير
موصي، لأن الله موصي ملاءمة المال
بالمال، فكأن في معنى إتيان المالك كما يحدث
السم، و إليه ذهب محمد بن الحسن^(١).

القول الثالث للموصي هبة ما انصهر
بموصي، إذا كان موصي موصي يهبه أكثر، وإلى
هذا ذهب المحنف^(٢).

وأما الشرط الثاني له ذلك الشرط رسم
يجوز موصي أن يكون الموصي أقل من بقية
المال الموهوب، لأنه من سن المحابة وهو
٦ يمكنها

ثامناً طلب الوصي النعمة

هو حق للمنفعة من كون طلب النعمة في
صالح المصلي، وبين كون موهبا في مصلحته.
ويجوز استنواه المطلب والشرط على التسهيل
الذلي

الحالة الأولى: طلب النعمة إذا كان فيه
حق للصغير

٥١ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية
والحنابلة إلى أن للموصي حق النعمة والأحد
بها إذا كان في المطلب مصلحة للصغير رحمه

(١) بدائع الصانع ١/٥٢

(٢) كتاب النزع ١/٢٥٠، والمبدع ١/٢٢٨

والأخرى بالصغير ليس من المصلحة في
صبي، فيسببه أن يهب مال الصغير من غير
مصر موصي، لأنه إن كان ماله من غير موصي
ذلك ضرراً محظواً، وليس به أن يصدق ماله
ولا أن يوصي به. لأن التصديق والوصية إرأى
المالك من غير موصي ماله فكان ضرراً فلا
يمكنها^(١)

والتصديق ينظر (الولاية ٥٣ - ٥٤)

صاحباً الهبة بموصي

٥٥ - اختلف الفقهاء في جواز هبة موصي
مال الصغير بموصي حتى ثلاثة أقوال

القول الأول: ليس للموصي أن يهب مال
الموصي عليه بموصي، وإلى هذا ذهب أبو
عبيدة ونوريوسف والمالكية والشافعية. لأن
هبة بموصي تبرع بماله يرفع المصلحة فيها
على المصلي، وهذه من فوائد الهبة، والموصي
لا يمكنها، فلا يميز عونها انتهاء

وتنص الشافعية على أنه إن شرط تبرعاً
مطلوباً في الهبة يعطيه جازاً لأنهم في عيب
بنوهم معلوم كانت اليد^(٢)

(١) البدائع ١/٥٢

(٢) مراد به الجليل ١/٢٦٧، وتشرح المفسر

٢٩٧ د. وبدائع ١/٥٢، ورواه عطاء

١/٥٨٩، وإلى المطلب ١/٢٦٧

له^(١)، وذلك على سبيل موقوف عند الشكبة والحائلة ومحمد ورور

واستند القائلون بوجود الطلب في حق الوصي بأن ترك الطلب في هذه الحالة إبطال لحق العصبي فلا يصح، كأنهم عن قود، وإعناق عبده وإسراء غريمه، ويأتى تصرف الوصي نظرية والمطر في الأحد سبعين ألا نرى أنه شرع ببيع الضرر فكأنه يطله إلحاق الضرر به فلا يملك الوصي

و يستند القائلون بحجور الطلب بأن الأحد بالشعنة في معنى التجارة، بل عنها، لأن طلب الأحد بالشعنة مبدلة الماء بالمال، وترك الأحد بها ترك التجارة، بملك الوصي كما يملك تركاً سبباً بحد البيع، والكلوا الأحد بالشعنة دائر بين الضرر والبيع، فيحصل على أنه يكون تركاً أتبع بإقتنائهم في ملك الصبور بملك الوصي كالأخذ، بخلاف الحكم من القود ولشاعه لأنه ضرر محض غير متردد، إذ هو إبطال بعير عوض وهذا بعوض بعدك، وهو الفسخ فلا يعد ضرراً^(٢).

وحال الأور في ليس لوصي الأحد بالشعنة لأنه لا يملك العمر عنها فلا يملك لأحد بها كالأجنبي وإنما يأخذ بها نصبي إذا^(٣)

٥٢ - وإذ لم يطلب الوصي لشعنة مع أوصية النصبي في طلبها، فقد حلت النقص في حق النصبي في طلبها إذا بلغ

للعقب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنبلة ومحمد ورور) إلى أن للنصبي إذا بلغ عليها

يرى أبو حنيفة وأبو يوسف والحنبلة في قول أصحابهم غير بطله وكان يصح به أنه ليس للنصبي عليها^(٤).

الحالة الثانية: ترك الوصي طلب الشعنة إذا كان التركة في مصلحة الصغير

٥٣ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلة إلى أن للوصي ترك الشعنة للصغير إذا كان ترك الطلب في مصلحته مثل أن يكون الشراء قد رجع بأكثر من اتقيته أو لأن النص

(١) الفقه ١٦/٩ وجواهر الإكليل ١٠٠/٢، وطرح الحرشي ٢٩٨/٥، ومضى المحتاج ١٧٦/٢ وتحت المحتاج ٢٨٢/٥، والفتاوى ٣٢٤/١ وكشاف القناع ١٤٥/١
(٢) غير المختار ٢٣/٥

(٣) الفقه ٢٢٠/٥
(٤) الفخر ١٩٨/٥، والمبصر ١٩٩/٥، وتبيين الحقائق ٢٨٢/٥، ومضى المحتاج ١٧٦/٢، وتحت المحتاج ١٨٢/٥ = ١٨١، والإنصاف ١٧٢/٥، والفقه ٣٢٦/٥

ملك، ولأن الضرر الذي يسبب منحه الوصي
لشعبه كثير، فلا يمكن اعتبار نصحه معه
حجة^{١١}

وراد الحد بلفظ وإن كان الحظ في تركب
مجلس الوصي لأحد، لأنه لا يملك فعل ما
لا حظ للوصي فيه، فإن أحد فهل يصح؟ على
روايتين.

إحداهما لا يصح ويكون باطلاً على من
يشتري، لأنه اشترى به ما لا يملك شراءه
فلم يصح

والرواية الثانية يصح الأخذ للوصي، لأنه
يشتري له ما يذبح عنه الضرر فصح، كما هو
اشترى معاً لا يضم عنه^{١٢}

الحالة الثالثة استواء المصلحة في الأخذ
والترك

٥٤ - المذهب في المسألة ثلاثة أوجه

أولها: أنه يحرم الأخذ لقوله تعالى: ﴿ولا
تقرب مالكم إلى شيء من أموالكم﴾^{١٣}

فإنها دالة على أن بيع عند الاستواء

١١ المخرج الكبير ٢٨٦/٣، والشمس لابن منبه ٩٧/٤

١٢ المبسوط ٢٤٠/٥

١٣ سورة البقرة ٢٠٤

ويحتاج إلى دفعه أو صرفه فيما هو أهم، أو
لأن موضعه لا يرغب أي مثله أو لأحد
مؤدي إلى بيع ما يملكه أو إلى
استعاضة ثمنه ورهن ماله، أو إلى ضرر وقته
ومحله ذلك، لأن تصرف الوصي متوسط
بالمصلحة، فلا يجوز له طلب شفعه في عبء
الأحد، لا لاعتناء حظ الصغير ولحرى الضرر
به^{١٤}

وهو من أقدمه وإن كان الحد من تركه
مثل أن يكون المشتري قد عسر أو كان في
الأحد به يحتاج إلى أن يستعاض به من
الوصي فيسره له لأحد، لأنه لا يملك من
ماله حظ للوصي فيه^{١٥}

وذهب الإمام أحمد في روجه إلى أن
للوصي طلب الشفعة الصغير ولو كان يترك
في مصلحته وله به حظ معين لوجه بأن
الوصي يشتري الصغير ما يذبح عنه الضرر
به، كما لو اشترى له مبيعاً لا يملك عبءه، ولأن
الحظ قد يختلف ويختص، فقد يكون له حظ
في أحد أكثر من نفس المثل لم يملكه قسمه

١٤ المذهب ١١٦/٥، وصحشي ٢٦٨/٥، وهو أهم
الإمام ٢٩٠/٤، وصح المصنفين ٨٩/٤

١٥ رحمه المصنف ١٨٣، المجموع ٩٧/٥،
والإمام ٢٧٣/٦

١٦ المبسوط ١٩٧/٥

لوردها بصفه التفصيل

التالي^(١) به يجب الأخذ

لثالث أنه يحبر^(٢)

ناسخاً، إقرار الوصي مال الصغير.

إقرار الوصي مال الصغير لا يخلو إما أن يستمرح الوصي لنفسه من مال الصغير وإما أن يفرغه لغير

١ إقرار الوصي لنفسه مال الصغير

٥٥ - مختلف الفقهاء في إقرار الوصي لنفسه

نفسه من مال الصغير على قولين

ذهب حنيفة والمالكية والحنابلة إلى أنه لا يجوز للوصي أن يفرغه لنفسه شيئاً من مال الصغير لثبوتها^(٣)

ولأن محمد بن الحسن والمالكية في قول

بحوار إقرار الوصي لنفسه من مال ابنه لا يعد له مال، به وده^(٤)

١١١ من المحتاج ٢٧٦/٢، ونسخة المحتاج ٥/٥ -

٢٣ مال الوصي، ٥٦١/٣، وحاشية لاد حوتى ١٥٥/١، والمسنن للشمس ١١١/٥، وكذلك منتقى ٢٥٠/٢

٢٤ حاشية فاضل، ٥٦١/٣، وحاشية السمرقاني ١٥٥/١

ب إقرار الوصي مال الصغير لغير

٥٦ - مختلف الفقهاء في ملكه الوصي

إقرار مال الصغير

ذهب الحنفية، والشافعية والحنابلة إلى أنه يجب للوصي إقرار مال الصغير إلا بضرورة عند الحاجة والحاجة عند الشك فيه ومداخلة أو مضارعة عند الحاجة^(١) فإن حالف من جانب أو حريق أو غرق، أو أراد سفر وحالف عليه جاز له الإذن، ولا يفرغه إلا بقضاء من له حق غير الحق بغيره ولا يمكن لأحد البطل منه، وعلى هؤلاء منعها عدم حوال إقرار الوصي مال ميسر بأن الإقرار بغير حاجة يعد شراً لا يجوز للوصي كالمها^(٢)

وذهب المالكية وهو رواية عن أحمد إلى

١ رد المحتار عن الدر المختار ١٦١/١، وقضى

فاصلين به من المال الهندي ٥٢٠/٣

٥٦١، والمهدى ٢٢٦/١، ومن المحتاج

١٢٢/١، وقد انقضى ١٢٩/٥، ومن المطالب

٢٤/٢، وروضة الطالبين ١٩، وكذلك

المنتقى ٢٤٩/٢، والشمس ١٦٩/٤ - ٢٠

٢ رد المحتار عن الدر المختار ٢٢١/١، ومثل

فاصلين به من المال الهندي ٥٢٠/٣ -

٥٦١، والمهدى ٢٢٦/١، ومن المحتاج

١٢٢/٢، والمسنن ١٢٩/٥، رأس المطالب

٢١٥/٢، وروضة الطالبين ١٩١، وكذلك

المنتقى ٢٢٩/٣، والشمس ١٦٩/٤ - ٢٧٠

ب) ودعت الحنفية إلى أن يكون الوصي أن يرضى مال الصغير عند الأجنبي، فيجاوله بأمرها أو يرضى الصغير مطلقاً لزمه بالتجارة، لأن الوصي التجارة مال الصغير بدمياً له، والرضى من تبيع التجارة فيملكه ببيعاء واستيفاء، وإذا لم يرضى الوصي مال الصغير يدين على نفسه ويدين على الصغير جاز لا شتماله على لم يرضى جازاً^(١)

ثانياً - الرضى بسبب دين الوصي.

٥٩ - اختلف الفقهاء في جواز رضى الوصي مال الصغير بدين للوصي على الصغير

أ) فذهب الحنفية والمالكية والشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة إلى أنه ليس للوصي أن يرضى مال الصغير بدين له على الصغير لأن الرضى يرضى، حكماً، فلا يملكه الوصي كالأداء حقيقة، ولأن الواحد لا يتولى طرفي العقد في الرضى كما لا يتولى طرفي العقد في البيع، ولأن الوصي منهم في دونه مال الصغير بدين نفسه فلا يجوز له ذلك^(٢).

١ - ٢٢٢/٥، وروضة الطالبين ١٢٣/٦، والمهذب ٢٣٠/١، ومغني المحتاج ١٢٢/٩، وكشاف القناع ٢٢٢/٣، والمغني ٢٩٧/٢

(١) قيس الحنفية ١٢٣/٦، وتكملة البحر الرائق ٢٨١/٨، والهداية وشروحه ٩٠/٩.

(٢) قيس الحنفية ١٢٣/٦، والهداية وشروحه ٩٠/٩.

أنه لا يجوز للوصي تسليم مال اليتيم لأحد على وجه المضروب ولو أخذ رهناً إذ لا مصلحة لليتيم في ذلك^(٣)

ج) استعراض الوصي مالا للصغير.

٥٧ - يجوز عند الحنفية استعراض الوصي مالا للصغير إذا دعت لذلك حاجة فقد بصوا على أن لو استغل الوصي نكاحه في كسوته وطعامه ورضى به متاعاً لليتيم جاز، لأن الاستدانة جائزه للمحاجة، والرضى يقع ببيعاء بلحق لجواز^(٤)

علاوة: رضى الوصي مال الصغير

وسببه إما أن يكون بدين الصغير، أو بدين الوصي

أولاً - الرضى بسبب دين الصغير

٥٨ - اختلف الفقهاء في جواز رضى الوصي مال الصغير بدين على الصغير.

أ) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز للوصي رضى مال اليتيم بدين عليه إلا أن يكون في ذلك مصلحة لليتم، ويكون عند نفسه^(٥)

(١) حاشية المنوفي ٤٥٨/١، والإمام ٢٢٨/٥

(٢) أحكام الصلوات ٣٥٨ مسألة ١١٤٣.

(٣) مراقيع الجليل ٤١٩/٤، وحاشية المنوفي ٥

لولا الاختلاف في أصل الشقة أو في قلمها.

٦١ - اختلف الموصي والموصى عليه في أمر المنة في بي أصلها فانقول قول الموصي بجميعه عند الحنفية والمالكية والحنابلة، وفي غنة مثله - وهي عند الحنفية - يكون بين الإصراف والتمتع - ولا يستحق في الفرجل - لأنه في الفرجة لئلا يمتنع عليه ثناء وصدا على ذلك إصراف فلا يكون مستطاعاً عنه شرعاً، وقال الإسماعيلي - الموصي متى أقر بصرف في مال الموصى به ولو به وكده الصغير، أن كان صغيراً فهو حر من حق عليه من جهة الشرع لا يفتى قوله إلا إذا كان بصغيراً صغير بعد سبعة

أشهر الحنفية على أنه لما قرأ الموصي فيه بدعيه من الوثائق بلا يمين إلا في التمتع عشر، مسئلة الدعوى بصفه بين المبيع، ودعي فصره من ماله بعد بيع شركه قبل مضي ثمانية أو أربعين شهراً حالاً آخر ما مع صمدية، أو أن له بشاره فركبه ذيرة، فله به عنه، أو أدى خراج أرضه في وقت لا يصح نيل راعه، أو جعل حصة الأثر، أو هذه عند المالكي، والإنفاق على محرمه، أو على رقبته فله من ماله، أو لإنفاق عليه ما أعطى له من

ب) وذهب الحنابلة في إحدى الروايتين إلى أنه يجوز ذلك للموصي.

اختلاف الموصي والموصى عليه

قد يقع اختلاف بين الموصي والموصى عليه، وهذا الاختلاف غالباً ما يكون حول قدر المنة، كأن يقول الموصي: أعطه مائة دينار، ويقول الموصى عليه: حسب فقط.

وقد يكون لاختلاف في مدة المنة، كأن يقول الموصي: أعطه عيشاً عشر سنين، ويقول الموصى عليه: حسب فقط.

وقد يكون لاختلاف حول تاريخ موت الموصي، كأن يقول الموصي: ماتت جدتي سنين، ويقول الموصى عليه: من يمتنع.

وقد يكون السناخ حول ما كان على الموصي عليه بعد بلوغه.

ونذكر فيما يلي أقوال الفقهاء في كل حالة من هذه الحالات على حدة.

١٠٠ - ١٦٠ ومعه، الجذر ١٥٠ رحاب
الموسم ١٢٠٠، في المصنف ١٥٠
وكتف الشافعي ١٢٠٠
١١) سمعي ١٢٠٠، لا خلاف ١٢٠٠، كشاف
١٢٠٠/١٢

مده المدة، كما يقول الوصي "تعب عليّ
صد عشر سنين (من تاريخ موت الموحي)
يعمل الوصي بر صد عشر سنين، لو كان
التدريج في تدريج موت الموحي، كأن يقول
الوصي - مات صد سنين قتال الوصي بل صد
صد

فانما ملكه ولشأنه من الصحيح وتحسينه
ومحمد بن الحسن من أن يقول قول الوصي
لموحي عليه، لأنه اختلاف في مده، فالأصل
عندها، وسهل على الوصي انظام بالنسبة
عليه

ودعا أبو يوسف إلى أن يقول صد
الوصي^{٦١}

ثانياً لاختلاف في دفع المال إلى الوصي
بعد بلوغه

٦٢ - إذا وقع اختلاف بين موحي
والموحي عليه في دفع المال إلى الموحي
عليه بعد بلوغه فسمعهما في ذلك ثلاثة أقوال

(١) اقترح بكير الخديري بإمام حاشية الفصولي
١٥٦/٢ وشرح فتح البين للشيخ عيني
١٦٥/١ وشمس المرجع للفتوي ١٤٢٧/١، ١٣٨،
وروضة الطالبين ٢٢١/١، والكني في فقه الإمام
أحمد بن حنبل ٥٢٢/٢، وهاشية رد المحتار
لا بن عابد بن ٢١٩/١ ٧٢٠ والفتاوى الهندية
١٥٥/١

قال نفسه حال عيبه ماله وأرد الم جوع، أو أنه
روح ال - يوم أموك ودمع مهربا من ماله وهي
مينة، أو تنجر وريح ثم ادعى أنه كان مضرباً.

واشترط أحدكم، لقبول قول الوصي فيما
يطلبه من الإنفاق دون بینه شروطاً ثلاثة وهي:

أن يكون الموحي عليه في حصانته، وأن
يشبه فيما يدعي، وأن يحسن

وأن لم يكن الموحي عليه في حضانته بأن
كان في حضانة غيره وتتأخر معه في ذلك ميسر
انقول له، بل لا بد من مينة، كما أنه لا يقدر
قوله إذا لم يشبه لو لم يحلف^(١)

ونصر الشافعية والتحليل على أنه إذا ادعى
يرقد على استعانة الثلاثة صدق الموحي عليه
وخص الوصي الزيادة لفرضه^(٢)

ثانياً الاختلاف في مدة النفقة أو في توقيت
موت الموحي.

٦٣ - إذا تنازع الوصي والموحي عليه في

(١) حاشية رد المحتار على المراجعين ١٥١٩/١،
واحكام الصلوات ٣٦٣، ومجمع المصنفات
٣٩٩ - ٤٠٠، والفتاوى الهندية ١٥٥/١، وشرح
الرد المحتار على منتهى محيل ٢١٠/١، وروضة
الطالبين ٣٦٠/١، والكني في فقه الإمام أحمد
٥٢٢/٢، وكشف اللثام ٤٥٦/٢، ٤٤٧

(٢) مني المحتاج ٢٨/٢، والكني ٥٢٢/٢

قبض المال لحظه فلم تقبل دعواه كأنه عرض
والمنعير^(١)

أجرة الوصي وانتفاعه بماله للوصي عليه

٦٣ - امتنع معلّمه على أن الوصي إذا
مهر له لأب أو العاصي أجرة في مال
الوصي عليه مدّ بل القيام بوصاية كإن له
أصحابه سواء أكان عياً أم ميراً^(٢)

كما ذهب المصنف إلى أن الوصي الغني إذا
لم يعرض له شيء لا يجوز له أخذ شيء^(٣)
لقوله تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْكُتْ﴾^(٤)

وتصر المالكية على أنه يختلف إن كان
للوصي العي في الوصاية على اليمين خدم
وعمل، فصل إن له أن يأكل بقدر عمله فيه
وخدمته له، وقيل ليس له ذلك^(٥).

٦٤ - واقتضوا من حكم أحد الوصي أن
أجرة من مال الوصي عليه إذا لم يعرض له
الأب أو العاصي شيئاً

(١) كتاب الشقاق ٥٥٦/٣، وشرح المنهاج ٢/٢٤٠

(٢) كتاب الوصاية - لرعي الدر المختار ١/٧١٣

والقواعد الفقهية ص ١٨٣، ومنها المحتاج ٢/٢٧٨

(٣) والمصنف ص ١٢٦، والعماري ١٠/٢١٢ -

٢١٢

(٤) المراجع السابق

(٥) سورة الباء ٦

(٦) مولف الجليل ٢/٣٩٩

القول الأول وإليه ذهب المالكية في
المشهور والشافعية إلى أن القول قول الوصي
لمر له تعالى ﴿فَإِذَا وَجَعْتُمْ يَدُوكُمْ فَاثْبِتُوا
عَلَيْكُمْ وَكُنْ لَهُ حَيِّثَا﴾^(١)

ثم اختلفوا في اشتراط إيجاب لقبول قول
الوصي حال الشاعية، صدق الولد يمينه، ولم
يهد المالك قول قول الوصي بهذا الشرط^(٢)

القول الثاني وإليه ذهب الحنفية والمالكية
في مقابل المشهور - وهو قول عبد الملك بن
الماجشون وابن وهب - وهو أن القبول في
دفع المال إلى الوصي قول الوصي بيمينه، لأن
أجر في ذلك، فيميل لونه فيه كالصورة في
الشفقة وكالمودع^(٣)

القول الثالث - وهو مبني على التفرقة بين
الوصي محض رعي الوصي المتبرع وإليه
ذهب المالكية، والشافعية يقول قول الوصي إن
كان مبرعاً لأنه أمين اسمه المودع، وإن له
يكن الوصي متبرعاً بل بأجرة فلا يقبل لونه في
دفعه المال إليه، بل قول اليمين، لأن الوصي

(١) سورة النساء ٦

(٢) شرح الكبير وحاشية المدسوقي ١/٤٥٦، وشرح

صحيح الجليل ٢/٢٩٥، ومنها المحتاج ٢/٧٨

(٣) حاشية المدسوقي ٢/٤٥٦، وشرح الجليل

٢/٢٩٥، رد المحتار ٢/٧٠٧، وأحكام

القرآن للمصنف ٢/٦٨.

إلى الوصي، وهذا يندم على الجدة^(١).

الفرق الثاني عدم جواز الإيصاء لأن الوصي يتصرف بالإذن من سوصي فلا يندم الوصي بالتصرف، وقد نزل الشافعية والحنابلة في المذهب وإسحاق لأن الولي سم يرضى تصرف الثاني، وإياساً على الوكيل^(٢).

أمر الوصي وشهادته.

(أ) إقرار الوصي بدين على الميت

٦٦ - فإن الحنفية والحنابلة لا يجوز إقرار الوصي بدين على الميت، ولا شيء من تركته لأنه إقرار على غيره والإقرار على الغير باطل، ولا يجوز للموكل أن يخله حتى يفهم بمرهاتاً ويحلف بميتاً، ويضمن الوصي لو دفع للموكل ما أقر به إلا أن يكون المصروف ثلثاً فيصح بي صحته^(٣).

- (١) تبين المحققون للدين في ٢٠٩/٦ - ٢١٠، وقد استقر ٢٠٦/٦ - ٢٢٢، ومعه حاشيته في المختار ٢٠١/٦ - ٢٠٢، ٧٢٢، وشرح مع الملل للشيخ عيسى ٦٨٨/٦، ٦٩١.
- (٢) (أ) - في الأصول ١٩٨/٦٠ - ٢٠٢، بدو الطائفة ٢١٤، المعنى لأن شهادة ٧٤٤/٦.
- (٣) - وشرح مسهب الزكاة ٢٠٢/٦، ٢٠٢، وتكفي لاسي ١٠١٤، ٢٠٢/٦، ومطالع رلي ٢٠٢/٦، ومعنى المحتج ٧٦/٢.
- (٤) الأمر المستقر مع حاشية ابن عاتق ٧١٤/٦، ومطالع رلي ٢٠٢/٦، والمعنى ١١٦/٦، المستقر في المجموع ١٨٢/٦.

ويرى الحنفية - في الاستحسان - والمالكية والشافعية والحنبلة أن للوصي أن يأخذ الآخر من مال مولى به حاجة فهو حسب شرط تعدد مقدره يجوز للوصي أخذه، وتحاللات التي يجوز لأخذ منها سطر تمصلها من (أولاً) ٥٩٠ - ٦٠، إيصاء ٢٦٧.

ويرى الحنفية في قول - وهو القيس عندهم - أن الوصي المقدر لا يجوز له أخذ شيء من مال الموصى عليه بمعدل قيامه بهام الوصاية إذ لم يرض له الأب أو الناصي شيئاً^(٤).

إيصاء الوصي.

٦٥ - لا خلاف بين العلماء على جواز إيصاء الوصي إفا عيسى الموصي له من وصية^(٥) وإنما الخلاف بينهم إذا أم بين له من يوصيه على قولين.

الفرق الأول جواز إيصاء الوصي وهذا يعني أن وصي الوصي وصي، وهذا عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واليه ذهب الثوري لأن الوصي يتصرف بولاية سميت إليه فليسلك الإيصاء إلى غيره كالجد، إلا يرى له الولاية حتى كتب ثبته للموصي ثبتهل

- (١) حاشية ابن عاتق ٦٢٣/٦.
- (٢) الأمر محتج ٦٢/٦ - ٧، وشرح مع المعجل ٢٦٦، والمحاوي للموحد ١٩٨/٦، وشرح ملل الإرادة ٢٧٥/٦.

(ج) شهادة الوصيين لوارثه.

٦٨ - نص الحنفية على أنه لو شهد الوصيان بوارث صغير بمال سواء تنقل بوجه من المقت أم من غيره فشهدا بهما باطله ، لأنهما يشبان ولاية التصرف لأنفسهما في ذلك حال قصارا صغيرا أو شخصين

وإن شهدا لوارثه كبير بمال الميت فلا تقبل شهادتهما أبصاً ، لأنهما يشبان ولاية الحفظ وولاية بيع الموقوف لأنفسهما ع غيبة شوارث

أما إن شهدا لوارث كبير في غير اتركة لم في غير مال الميت قبلت شهادتهما لانقطاع ولايتهما عنه فلا حاجة حينئذ ، ولأن الميت أقالهما عدم نفسه في تركته لا في غيره

ومال الناصبيان (أبو يوسف ومحمد) إذا شهد الوصيان لوارث كبير جازت الشهادة في الوصيين أي من بركة الموصي وغيره ، لأر ولاية التصرف لا تثبت لهما في مال الميت إذا كانت الورثة كباراً فغريب عن الهمم ، بخلاف ما إذا كان صغيراً^(١)

وراد الحنفية : لو أقر الوصي بعين في يده لأحر وهم تكفي من التركة ، ثم ادعى أنها لنصير لا يسمع إقراره لتناقضه لأن إقراره وإن كان لا يحمي على غيره فهو يحمي عليه هو حتى لو ملكها يومه أمر بدينها له^(٢)

(ب) شهادة الوصيين لأحر بالوصاية معهما

٦٧ - نص الحنفية على أنه إذا شهد الوصيان " الميت " أوصى لورث معهما لغت لإثباتهما لأنفسهما معباً ، وحينئذ فيضم العاصي لهما ثالث وجوباً ، لإقرارهما بآخر فيجتمع تعذر فهما يدره كما تقر من اساع تصرف أحد الأوصياء وحده إلا أن يدعي ويد أنه وصي معهما ، فحينئذ تقبل شهادتهما لسحبته ، لأنهم أبطل مؤبه السعين عن العاصي إذ لا بد له أن يضم ثالثاً إليهما ، وهذا الثالث له حكم وصي العاصي لا حكم وصي الميت ، وأد الشهادة لم تؤثر سوى الثنتين ، وكذا إذا حيث إذا شهد أن لهما أوصى إلى رجل وهو صغير لم يربح بعداً لنصب حارس للتركة ، فمقول شريـع لا أنبى شهادة حبيب ولا قريب ولو يحمي زيد هذا بشر استحساناً^(٣)

(١) يسى الحلق ٢١٢/٩ ، والدر المختار ٥٧٠/٦ =

(١) الدر المختار مع حاشيته ابن علق ٧١٨/٦

(٢) الدر المختار ٥٧١/٦ ، وسين الحلق ٦١٣/٦

ذهب الحنبلية وبعض الشافعية - قال عبد
الأزهي هو المذهب، ونسبه إلى العراقي -
والحنبلية هي إحدى الطوائف راجعها
القاضي، وذكر المردودي هو المذهب، إن
جاء رأت يوكن الوصي بكل ما يجوز أن يفعله
من "الغنم، لأنه متصرف بالولاية"^(١)

جاء في المختار الشهادة لو كان للمجهل
وصي من كل كل واحد رجلاً على حد يشترط
فام ركيل كل واحد من الوكيلين مقام موكله
عبد أبي حنيفة ومحمد^(٢)

ومذهب المالكية والشافعية - على المصنف -
وهو المذهب عند الحنابلة، وإن كان ليس
للموصي أن يوكن غيره في شأن الصغير أو
المجنون تبعاً لمذهب الشافعية، فمقتضى قوله
لأن الموصي به يأذن به في التركيب عند
الموصي، ولد يتصرف في الإذن به
بشؤون، فلم يجوز له أن يوكن غيره، كما سم
يجوز له ذلك لو بناء عليه، أنه ما لم يجد المصنف
بالمفترقة مثله فيجوز^(٣)

وعند ما يؤخذ من عبارات فقهاء
الحنابلة^(٤)

في شهادة الوصي لمولاه وعليه

٦٩ صرح تميمه والمالكية والشافعية
والحنبلية في الصحيح من المذهب بأنه لا يميل
شهادة الوصي نعم من حجة لأنه منه، وإذا
اشتاقه أنه يجوز أن يكون الوصي في مال معين
أن يشهد به،

وهو في الحنابلة من قول أن شهادة الوصي
عالية رد إن كان حاضراً ولا لا

وأما شهادة الوصي على من في حجره
فمنعيل عند المالكية والشافعية والحنابلة على
الصحيح من المذهب

وقال المصنف وأحمد في رواية عنه لا تقبل
شهادة الوصي على شيء^(٥)

توكيل الوصي غيره^(٦)

٧٠ - أحسن لأما جاء في جواب تركيل
الوصي غيره على قولين

(١) المصادر المؤيدة ١٠٦٢/٢، وأما في المصنف -
١٣٢/٣ والإمام الميرزاوي ٣٢٢/٥
(٢) التلخيص ١٦٢/٢
(٣) الدرر ٣٩١/١، والمصنف ١٦٢/٢، ومسنني
المصنف ١٧٨/٣، وأما في المصنف ١٧٢/٢
وكشاف الفتاوى ١٦٦/٢، والإمام ١٦٢/٢

(٤) مسائل قوم تميم ٦٢٠/٦
(٥) رد المحتار ١٠٦٢/٢، والمصنف ١٠٦٢/٢
(٦) روضة الطالبين ٢٢٤/١١، ٢٢٤/٦
رأس مسائل ١٧٨/٣، وكذا ١٠٦/٢
و (١) ١٦٢/٢

بحال^{١١}

إقرار الوصي على الصغير أو المجنون.

وقال السهوني ولا يصح إقراره عليها بماله ولا إنفاقه وسجوه، لأنه إقرار على الغير فم يجر، وأما تصرفاته السادة من كالتع والإعارة وغيره فم لم يصح إقراره بها كتركيل^{١٢}.

فتح الوصي مال الوصي عليه ودية^{١٣}

٧٢ - محتسب المصنف في جزاء يدع الوصي مال الوصي عليه لدى غيره

فتعجب الحمينية والمالكية والحديثة إلى جواز ذلك إذا كان ذلك في مصلحة الصغير، لأنه قائم مقام الوصي فم له من ولاية التصرف في المال. فكان له حق التصرف بالإتباع، ولأنه قد عجز عن الحفظ بنفسه، فكان له أن يحفظه بغيره خاصة إذا أئى في ذلك مصلحة للوصي عليه^{١٤}

وقال الشافعية لا يودع ماله ولا يفرغه من

٧١ - دفع الحمينية والمالكية والشافعية واحسانية إلى عدم جواز إقرار الوصي على الوصي عليه لأن إقراره على الغير غير مقبول، لكون الإقرار حجة قاصرة عن المقر لا تكفي إلى غيره^{١٥}.

يقول الكائناني وأما الذي يرجع إلى الموثق فيه فهو أن لا يكون من التصرفات الضارة بالمولى عليه، لقوله عليه الصلاة والسلام «لا تبرر ولا تبرأ»^{١٦}، وقال عليه الصلاة والسلام «ليس من أئى من لم يجزل كبيراً ويرحم صغيراً ويعرف عالمياً»^{١٧}. والإقرار بالصغير له من المرحمة في شيء^{١٨}

وتقول المواق الوصي لا يسوم إقراره على المحجور، ولكن يكون شاهداً لمن أقر له، وإن كان من فعله فلا يجوز على المحجور

(١) البدائع ١٥٣/٥، راجع مرقى ٣٩/٤، والنتائج والأحكام ١٨٨/٥، وروضة المصلين ١٨٧/٤، وكشاف القناع ٤٤٨/٣

(٢) حنين، الإقرار ولا تبرأ ١، تقدم لغيره في الفروع ١٥٠/١

(٣) حديث الجبر من لئى من لم يجزل كبيراً . . . تقدم لغيره في الفروع ١٥٠/١

(٤) المنهاج ١٥٣/٥

(١) النتائج والأحكام ١٨٨/٥

(٢) كشاف القناع ٤٤٨/٣

(٣) تبين المحققين ٧٢/٦، والبدائع ١٥١/٥، وفتح

المصدر ١٥٠/٥، ومروحة المصلين ١٠٠/٦

وكشاف القناع ٤٤٩/٣، والمصنف ٢٣٦/١

ومصنف المحققين ١٧٥/٢، وروضة المصلين

١٩١/٢، ومغالب الوصي ٤١٠/٣

ولا فسد عليه إن تلفت بعدم تعريضه^(١)

دمع الوصي مال الصغير إهارة.

٧٣ - احتلف الفقهاء في جرار إهارة

الوصي مال الصغير.

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه ليس للوصي إهارة مال الموصى عليه، لأن الإهارة تملك أو ابتاعه لنفسه خير عوض، وهي نوع من التبرع يتأني المقصود من الوصية وهو النجاة، ولأن لاحظ فيها للموصى عليه، فتكون صبراً مغبياً بالنسبة له، فلا يملكها الوصي^(٢).

وقبيل بعض الحنفية في الاستعانة إلى أن للوصي إهارة مال الموصى عليه لأن الإهارة من أنواع التجارة وضرواتها، فتصدق بحدك التجارة، ولهذا ملكها للمأثوق له بالتجارة^(٣).

خلط الوصي ماله بمال الموصى عليه

٧٤ - الأصل أنه لا يجوز للوصي التصرف

في مال الموصى إلا على وجه الحفظ^(٤)

غير حاجة، لأنه يخرج من يده فلم يجر، فإن حلف من ذهب أو حريق أو غرق أو ثلث سراً وحلف عليه جاز له الإيداع والإقراض، فإن قنع على الإيداع دون الإقراض أوجع، ولا يودع إلا ثقة، وإن قنع على الإقراض دون الإيداع أقرضه، ولا يقرضه إلا ثقة علينا لأن غير الثقة يجهده وغير المنيه لا يمكن أخذ البعث منه، فإن أقرض ورأى أخذ الرهن عليه أحد، وإن رأى ترك الرهن لم يأخذه، وإن قدر على الإيداع والإقراض فالإقراض أولى، لأن القرض مضمون باليد، والوديعة صير مضمومة، فكان القرض أحوط، فلو ترك الإقراض ولودع نفسه وجهان أحدهما يجوز، لأنه يجوز كل واحد منهما، فإذا قنع حينها بخير بينهما، والثاني لا يجوز لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرِبُوا مَا يَكْفِي عَنْ شَيْءٍ﴾^(٥). والإقراض بها أحسن، فلم يجر تركه.

وجوز أن يقتصر له إذا دعت إليه الحاجة ومهر من ماله عليه لأن في ذلك مصلحة له مجاز^(٦).

وراد الحنفية حرص الولي مال محبوسه لثقة أوس من إيداعه، لأنه أحفظ له، فإن أودعه الولي مع إسكان قرضه جاز له ذلك،

(١) كشكول الفتاوى ٤١٩/٣

(٢) البتاني ٦٤٤/٥، والفتاوى الفقهية من ٢٧٨، ومقتضى المسند ٢٦١/٢، ومطلب الوصي انتهى

٢٢٤/٢، وكشاف الفتاوى ٦٢/٤

(٣) البتاني ١٥٤/٥ - ورد المختار على اللز المسند ١٦٢/٥

(٤) المختار ٢٤٠/٨، والإيضاح ٣٧٥/٤

(٥) الأنعام ١٥٢ -

(٦) الفقه ٣٣٦/١

ويسمع رجلاً يولي، ولأن الإفراد قد يشتر
وخاصة في بيت^(١)

وقال الشافعية ليس للوصي حط ماله
بمال اليتيم إلا من المأكول كالتيقير واللحم
يطبخ رجوعه من لايه من للإرفاق^(٢) وعنه
حسن قوله تعالى ﴿وَلَا يَأْخُذْكُمْ﴾^(٣)

وقال الحنفية لولي المصحور عنه حط
بما هو موبه بماله إذا كان حطه لغيره لغوه
مسألة (١) أن تأخذوا من أموالكم ما تشاءون^(٤) وإن
كان الإفراد لولي له لغيره مرأها بمصلحة^(٥)

نسخة الوصي بولاية عن الموصي له أو عن
الورثة

٧٥ - أجاز الحنفية نسخة الوصي بولاية عن
الورثة الكبار العيب أو الصغير مع الموصي به
الأنثى، ولا يجوز بولته عليه أي عن
الموصر به إن فباع فمظلم مع لحيته فله
الوصي حيث

وعنه ذلك أن يوصي الرجل ابن رجل،
وإن يوصي لأخر ثلث ماله، وله ورثه حيدر

ولغيره، في حط مال الوصي بماله اليتيم
مطلق.

فقال الحنفية يوصي الأيتام أن يحط
بماله فيمنعها عنهم حطه إذا كان ذلك أنهم
لهم، لئلا يحد من ثلثهم أو حطه^(٦)

دليل بخصاص على ما ذهب إليه حنفية
يقول الله عز وجل ﴿وَيَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ
عَنْ أَمْرِهِمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾^(٧) وقالوا
أنفسهم من المصالح وهو شاء الله لأمنكم
إذا تخرجت حكمة^(٨)، ودل عليه دلالة على
جواز حط مال من استأجر من يولي، وهذه
المحاطة بمصود بشرطة الإصلاح من
وجهين أحدهما تقسيمه ذكر لإصلاح فيما
أصابه من أمر استأجر من^(٩) قال^(١٠) بصلاح
من^(١١)

الثاني^(١٢) قوله ﴿يَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ
عَنْ أَمْرِهِمْ﴾^(١٣)

ر من المالكية على أنه لا يسح بحط
وصي بغيره، بيمه بماله إذا كان وفقاً لنسب،

(١) مجمع المصنفات لأبي حامد ص ١

(٢) طه ص ١١١/١٢٢

(٣) من المصنف ٧٨/٢، بروحه المذاهب ٣٦٢/٦

(٤) سورة المائدة ٢١

(٥) مؤ، مقروء ٢٩٠

(٦) سورة المائدة ٢٢

(٧) سورة المائدة ٢٩٠

(٨) أحكام الترافد ما يخص ٣٣٢/١

(٩) مطب أولي بهي ٢/٤، والمعبر ١/٢٦٨

(١٠) سورة المائدة ٢٢

لأنه مبادلة كالبيع، ويبع هذا القبر لا يجوز
مكدا النسبة^{١١}

وقال المصنف لا يقسم الوصي على عاتق
بلا حاكم، فإن قسم بلا حاكم فالقسمه فسد
وجوه، والمقسمون المأمون عصاب لا على
بهم وبضمون حتى تساو^{١٢}

وقال المشايخ لا يجوز الوصي أن يستقل
بقسمه مشترك بينه وبين الوصي عليه، لأن
القسمه إن كانت بغيره فليس له تولي الطرفين،
وإن كانت إفراداً فليس له أن يقسم من بينه
بقسمه من يولي المدايم القسمه في هذه الحالة
بأساً على بيع والشر^{١٣}

وجه في معنى المحتاج ولا يستقل بقسمه
مشترك بينه وبينه، لأن القسمه إن كانت بغيره
فليس له تولي الطرفين، أو إفراداً فليس له أن
يقسم من بينه لنفسه^{١٤}

ويذكر الحابلة أنه يجوز الوصي قسم مال
الوصي عليه مع شريكه، والثالث، وبني الميزي

أو جمل غيب، فسلم الوصي مع الوصي،
تسماً من الورثة، وأعطاه ثلث، وأصبحت
الثلثين موروثة، والقسمه مبادلة على الورثة، لأن
الورثة والوصي كلاماً حبس عن الحبس
وصح أن يقروا جميعاً مقام لأمر

لما ذكرنا ذلك وهو مقدمة الوصي مع
الورثة نائباً عن الوصي له، فلا يصح هذه
القسمه، لأن الوصي له ليس بحليفه فليس
من كل وجه، فلا يكون - وبين الوصي
مساعدة حتى يقوم الوصي مقامه في حدود
القسمه عليه

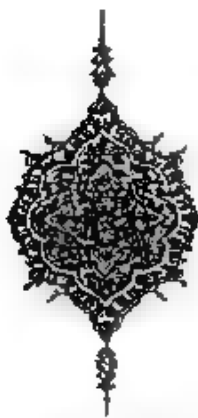
وحيث لا يصح القسمه بآية عن الوصي نه
مع الورثة، فيكون الوصي له الرجوع بثلاث
ما يقبى من المال، إما طرأ عليه قسمه، لأنه
كاشترك معه أي مع الوصي، ولا يقسم
الوصي لأنه أمين^{١٥}

وتصح قسمه للقاضي وأبيه، قسم الوصي
نه إن مات الوصي نه، لأنه ما قبله في حق
العاهر، والورثة من بيت العاتق وبقيته من
النظر، فتصدق ذلك عليه وصح، ولا شيء له إن
مات، في يد القاضي أو أمته، وهذا في المكمل
والمرور، لأنه إفراد، وفي غيرهما لا تجوز

(١١) من المحققين شرح كنز الدقائق للزبيدي ٢١٠/٦،
والدر المختار مع حاشية أبي حنيفة ٢٠٢

(١٢) الدر المختار مع حاشية ردة المحتار ٢٠٢/٦
(١٣) شرح الثرقاني على مختصر أبيه ٢٨ / ٢١
(١٤) من المحتاج ٧٨/٢، وروضة الطالبين ٢١٢/٦
ومن المحتاج ٧٢/٣، وشرح المسائل على
شرح المصنف ١٤/٢
(١٥) من المحتاج ٨/٢

والأمر بحرقه فإنه يمحون بمقتضى شرط من الشروط التي يلزم بواقعها قيس بتولى الوصاية ولد سبيل تمصيلها عند الكلام عن شروط الوصي بيان قراء الفقهاء عند عقد كل شرط، وينظر أيضاً فيصريح (أيهام ٨٧، ١٨)



• خليل ٢٠٨، ٢٠٢، شرح مع الجبس
للشيخ هاشم ١٩٠/١، ١٩٢، روح الكبير
للقدوري رحمه الله ١٨٣/١ وصفي
المصالح ٢٧٨٥/٣ وروضة الصالحين ٢/١، ٢١٠،
٣١٤ والشمسي لابس لفتا ١/١، ١٧٢، ١٧٤،
وشرح مني للإمام الشافعي ٥٧٥/٧

عنه في نسخة الإجازة بمشرطه للبهامة مقلدة
وله أن يقاسم حصة التراضي إذا رأتها مصلحة
كالمسح والولي^(١)

صحة الوصي

٧٦ - مما تقدم يتضح أن تصرف الوصي
قيس ولى عليه من أموال مقررون لمصلحة
التصوير لأن كان تصرف الوصي في أموال
الموصى عليه محققاً للمصلحة للموصى عليه،
فإن التصرف يكون صحيحاً، أما إذا كان
تصرفه غير محققاً للمصلحة المولى عليه فإن
الوصي يكون خاطئاً وباعتبار هذه على أموال
الموصى عليه بدائنه، وبهذا الأمانة لا تصح ولا
بالتعدي والتعريف^(٢)

مزال الوصي والعرافه

٧٧ - اتفق المصنف على أن للوصي عزل
عنه في حياة الموصى، كما أن للموصى أن
يعزله أيك وإن لم يبلغه العزل^(٣)

- (١) الإقصاد ٢١٨/١، وكشاف الصاغ ٢٨١/٢،
- (٢) لأشب، وقطان لاس سبب ٢٢٥، وجامع
للكام الصغار ٢٢٦، والمروغ لابس وجب
من ٥٩، والقدرلي ١٨٦/٢
- (٣) أبو سبب ومنه حاشية رد المحتار لابس خليل
١/٢، ٧٠٦، وتبيين المعانيق لمزيني
١/٢، ٧٠٦، وعناوي شريفة عباس الصغرى المذهب
١/١، ١١، ١٢، وشرح الزرقاني على مسعر -

٢ - ذهب بجمهور العلماء (الحمدية والمالكية والشافعية والسائفة في مداس الأظهر عليهم) إلى أنه يصح البيع بالرصف كما يصح بالزينة، لأنه يصف المصنوع بالمعهود عليه فهو مبرم مقام الزينة^(١)

وفي الأظهر عند الشافعية لا يصح بيع العائن، وهو ما نتم بزه الشبدي وإن كان في التحشيش وبالغ في وصفه، وذلك لأنه يصف من بيع الحرر، ولأن الزينة تعيد في لا يعبده العارية^(٢)

والفصل في (بيع ١-٣٣، ٣٤، ٤٣، ٤٤، ٤٥) وخيار بوات "الرصف ب-٢ وما بعدها)

ب - للرصف في المسلم فيه

٣ - لا خلاف بين العلماء في اشتراط كون المسلم فيه ديباً موضوعاً في الغنة، بشرط وصف المسلم فيه يدا يتضيد به^(٣)

ومصرح الشافعية بأنه يجب ذكر الأوصاف في عبده العقد ليسبر المحقود عليه عن غيره، فلا يصح ذكر الأوصاف بعد العقد ولو في

(١) الشرح للمصنف ١٢/٢ - ١٣، وكشاف المصنف ١٢٣/٢، البحر الرقائي ٢٨/٦، وبقي المحتاج ١٨/٢

(٢) منه المحتاج ٢١٢/٢ - ٢١٣، وبقي المحتاج ١٨/٢

وَصْف

التعريف

١ - الرصف في اللغة الصمت يقال وصفت الشيء وصفاً وصفاً^(١)

ووصف الطبيب الدواء حينه باسمه ومثلوه، ووصف الخبير حكاية^(٢)

والرصف اصطلاحاً - عبارة عما قلنا عن التفتت، فغير معنى هو المصنوع من جواهر مرفقة، أو ما دق على ذات بضعة كأحمر^(٣)

وهو عند الأصوليين، تقييد لغته مشروط بالمعنى يتفق آخره معتمدين بمنى بشرط ولا عارية^(٤)

الأحكام المتعلقة بالرصف

يتصل بالرصف أحكام من:

أ - البيع بالرصف

(١) المصباح المنير، والمفردوس المجيد، والمصنف توفيق

(٢) التعليلات بدرج جاني، وقواعد الفقه بدرجتي

(٣) البحر المحيط ٣٠/٢

وصف ٤ - ٥ ، وصف الطلاق، وصل

مجسّر العدد^(١)

ذهب الشافعي ومالك، ولا يشررون من أصحابهما إلى أنه يملك على نفي الحكم عما عداه، وإليه ذهب الأشعري

والخصيل في مصطلح (سلم ف ٢٠ - ٢٧)

الوصف عند الأصوليين

وذهب أبو حنيفة وجماعه عند كل من المالكية والشافعية - منهم العراقي - إلى أن نفي الحكم صفة لا يقبضها عداه^(٢)

أولاً مهم التعليل من إحصائه الحكم إلى الوصف النسبي

والخصيل في الملحق الأصولي

٤ إحصاء الحكم إلى وصف مناسب ففهم

عليه فذلك الوصف للحكم، كقوله تعالى

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً وَيَسْتَفْتُونَ﴾

فكما يفهم من مسطور وحوت الفعلي يفهم

من نحوه، كون السرفعة عن المظن، فإن ذلك

يفهم عينة الوصف، ويسمى إحصاء وإشارة كما

يسمى صوري الحساب^(٣)

لأنها مفهوم الصفة

٥ عرف التوركتشي مفهوم الصفة بأنه تطبيق

الحكم على الذات بأحد لأوصاف.

وإحتساب العلماء في دلالة تعريف الحكم

بأحد وصفي فلفظي، مثل قول النبي ﷺ

صائفة الفقه إذا كانت لزمعين فيها، شائعة^(٤)

١- بحريه كورد، ٢٢١/٢٢ طبع في دمشق وبيروت

في بحريه (نسخ البولي ٣٩٧/٣)

٢- (١) أبو حنيفة، ٢٩١ - ٢٩٢، راجع إلى هذا

٢/٣٠ - ٣١، شرح الكوكب المنير ٢/٢٩٨،

وما بعدها

(١) في المصطلح ١٠٨/٢

(٢) سورة المائدة ٢٨

(٣) التفسير القرطبي ١٨٩/٢ - ١٩٠

(٤) حديث (في صائفة الفقه) إذا كانت لزمعين فيها

شائعة

وصف الطلاق

انظر، طلاق

وصل

انظر اتصال

وفيهم الموم - اندي بنوم بشأنهم وروى
ابراهيم^١

ولا يخرج المص لا اصطلاح من المص
الغوي^٢

وصي

التعريف

والصلة بين القيم والوصي هي أن القيم
لهم من الوصي
ب - الوكيل

٢ - الوكيل في اللغة - الشخص الذي له امر من
الامور ويأتي بمعنى الحافظ^٣ ومنه قوله
نمالي ﴿يَسْتَوْفُوا أَكْثَرُ ثَمَرِهِ﴾^٤

والوكيل في الاصطلاح هو من يقوم
بشؤون غيره كوكيل من في حال حياته^٥

والغاية بينهما أن كلا منهما، فهو هذا
الغاية، ويؤتي أمره، إلا أن الوصي يقوم بعمله
بعد الموت. والوكيل يقره بمعه في حال
الحياة

الأحكام المتعلقة بالوصي

يتعلق بالوصي أحكام منها

- (١) - بيان الوصي، والوصي الوصي.
- (٢) - طبر القوي ١٩/٥
- (٣) - المعيد المير، وبيان الوصي
- (٤) - سورة الن عراف ١٧٤
- (٥) - من المحتاج ٢/٦٧، ومعه طه الوكيل

١ - الوصي في اللغة على وزن فاعل بمعنى
مفعول من عهد إليه الأمر، يقال أوصيت به
شيء، وأوصيت إليه، إذ حمده وصيته،
والوصي يطلق أيضاً على الوصي، وهو من
أسماء الأعداء^١

والوصي في الاصطلاح من عهد إليه
أمر من أمور يقوم به بعد موته مما يرجع إلى
مصلحته كلفه ديونه^٢

الألفاظ ذات الصلة

١ - القيم

٢ - القيم هي اللغة السيد، وسائر
الأمر، ومن يؤتي الأمر كالحجور عليهم،

(١) - سائر العرب، والمصباح النور

(٢) - أمه في خلعها ١١٤/٣، ونكته فتح القدير

١١١/١، والألف ٢٠٤/١، وحي ٢٠٤/١

١١١/١، وقصص شرح المنهاج

١١١/٢، وكشف الخفا ٢/٢٩٣، وصي

المحتاج ٧٤/٣

١- قول الإيصاء

أبي در المنعم

وقال بحملته في المصنف الدخول في الوصية للمري عليها بربيه متونة^(١)

ب- شروط الوصي

٥ - شرط النصفه في الوصي شروطا
اتفقوا في بعضها كالعقل والإسلام إذا كان
الموصي حله مسلماً ولقد تدرج على إقيام
يلزم الوصية، واختلوا في بعضها الآخر،
كالبيع والعدالة

ولقد فصل في مصطلح الإيصاء في ١١،
ووصاية

ج - انوقت المصنف لشرائط الشروط في
الوصي.

٦ - اختلاف الفقهاء في انوقت المصنف
لشروط الوصية المصنوعة في الوصي، وهو
وقت الإيصاء أو وقت وفاة الموصي أو هو
في بينهما، على أقوال

والفصل ينظر في مصطلح (إيصاء) في ١٢،
ووصاية

٤ - اختلاف الفقهاء في حكم قول الوصي
للإيصاء

يرى الحقيقة أنه لا ينبغي للإنسان أن يقول
الإيصاء إليه، لأنه على حصر وهو فاسد
مذهب أحمد - قال عنه القموني وهو
الضرر^(٢) واستدلوا بقول النبي ﷺ لا يبي
من يثق به فإنه لا يبي أركض صبيحاً، وإن
لحب لك ما أحب لنفسه لا يلزم على
تبر، ولا يؤثر ما يسهل^(٣).

وقال أبو يوسف الدخول في الوصية أو
مرا عطف وفي ثوابه حياته، وهي الثالثة
سورة^(٤)

وقال الشافعية يبي لمن يعم من يسهل
الأمانة لقبول، من لم يعم فب من يسهل
من لا يبي أن لا يبي ونفس الربيع من
الإمام الشافعي أنه قال لا يدخل في
الوصية إلا أحمق أو نصر فإن علم من يسهل
شافعية في ظاهر أنه يحرر هذه قبولة، لحديث

(١) حاشية أبي حنيفة ١/١٢٧، والإيضاح ٢/٢٨٥
والشمس ١/١٤٤

(٢) حديث لا يبي، أن يري رالة صبيحة
المرحوم ص ٢٦/٢٥٨

(٣) صبيحة بر عليه ١٧/١٧٢

١ - من المحتاج ١٣/٧٧

(٢) الإيضاح ٢/٢٨٥، وكشاف المحتاج ٢/٢٩٣

والتمصيل في مصطلح (إيصاء ف ١٦،

وصاية)

وإذا تنازع الوصيان في إتمام المال
الموصى به بينهما فقد اختلف الفقهاء في
حوازه من قولين والتمصيل في (وصاية)

وإذا أوصى بى رجلين مطلقاً فمات
أحدهما أو جنى أو وجد منه ما يوجب ميراثه،
أداء القاضي ماله أمهناً، رسم يحرر للأخبر
الانفراد بالتصرف.

والتمصيل في مصطلح (إيصاء ف ١٦).

ز - فقد الوصي شرطاً من شروط توليته

١٠ - إذا فقد الوصي شرطاً من شروط
توليته عزل من الوصاية

والفقهاء في ذلك تفصيل ينظر في (إيصاء
ف ١٨، ووصاية).

ح - عزل الوصي نفسه.

١١ - خلاف بين الفقهاء في أن للوصي
عزل نفسه الوصية في حياة الموصي

ولما عزل الوصي نفسه بعد موت الموصي
فالفقهاء فيه خلاف وتمصيل ينظر في مصطلح
(إيصاء ف ٨، ووصاية).

د - وقت قبول الوصي للإيصاء

٧ - يشترط في صحة الوصية قبول الوصي
بعد إيجاب الموصي لأنه عقد وهو لا يحق
لا بإيجاب من الموصي وقبول من الوصي

واختلف في وقت القبول : فذهب الجمهور
بأنه لا يصح في حياة الموصي وبعد موته^(١)

وفإن الشاذلية في الأصح : لا يعتد بقبول
الوصي للإيصاء في حياة الموصي^(٢)

والتمصيل في مصطلح (إيصاء ف ٥
ووصاية)

هـ - تخصيص تصرف الوصي بمدين.

٨ - لتحدد سلطة الوصي حسب ما أوصى
به به عمومياً وخصوصاً.

والتمصيل في (إيصاء ف ١٣، ووصاية)

و - تعدد لأوصياء

٩ - يجوز تعدد لأوصياء بنقد أو أراض
الموصى بها بينهم

كما يجوز أن يوصي إلى رجلين في شيء
واحد.

(١) الحنفى ١٤١/٦، ورد المختار ٤٧٧/٥ -

(٢) معنى المختار ٧٧/٢، وثمنه المختار ٩٢/٥ -

ج - أجرة الوصي

١٢ - يجوز جعل أجرة الوصي في جميعه، لأنه بمنزلة الوكالة، والوكالة يجوز جعل، وكسلا، إرميه
والنقصان في (إيضاح ١٧)

ي - إضفاء الوصي

١٣ - إن أوصى ولي المحجور عليه إني وجب، وأذنه له أن يوصي إني من يشاء، فله ذلك

والنقصان في (إيضاح ٩)

ك - حجر الوصي عن القيام بواجبه

١٤ - إن حجر الوصي عن القيام بالوصيه قسم إليه آخر وعنه حقوق الوصي وظرفه^(١)

(ر - وصية)

ل - تصرف الوصي في مال الموصي

١٥ - يتصرف الوصي في مال الموصي عليه بالمصلحة وجوبا، بقوله تعالى ﴿وَلَا تَرَوْا أَنَّهُمْ يُبَيِّنُونَ لَكُمْ آيَاتِي لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ومرواه

(١) ر. تفسيرا ٢٤٨١٥، ومعني المحتاج ٢٥/٣

روحه المحتاج ٢٨١/٧

(٢) سورة الأعراف ٢٣

هر من مثل ﴿وَلَا تَرَوْا أَنَّهُمْ يُبَيِّنُونَ لَكُمْ آيَاتِي لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(١)

ويتقضي تقيد جوار تصرف بالمصلحة أن التصرف الذي ليس فيه شر ولا جور ممنوع منه، إذ لا مصلحة فيه.

ونقصان فيما يجب على الوصي ولا يجوز له وما لا يجوز من تصرفات. ينظر مصطلح (إيضاح ١٤، ووصيه)

م - تزويج الوصي الموصي عليهم

١٦ - الحلف العقبة في ثبوت سلطة التزويج للوصي بالوصية في النكاح.

والنقصان في مصطلح (نكاح ٧٩ وما بعدها)



الألفاظ ذات الصلة

١ - الإيلاء

وصية

التعريف

١ - الوصية في اللغة مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء أصبه - من باب وعد وصئت، وصيت إليه يقال جعلته له.

والوصية نطلق أيضاً على الوصية^(١)

والوصية بالمعنى الاصطلاحي هي ما يوصي به الموصي إلى ما بعد الموت بطريق الشريعة، سواء كان ذلك في الأعيان أو في المنافع^(٢)

وفاء الشريعة التحصيل الإيلاء بحكم الوصية والوصاية لغة، والتعريف بينهما من اصطلاح الفقهاء، وهي حصص الوصية بالتشريع المصنف ما بعد الموت، والوصية بالهبة، إلى من يقوم على من بعده^(٣)

(١) المأمور المحبط والمصباح الصغير والمصنف الوسيط

(٢) بكلمة فتح القدير ٢/١٦٠، والفرد المحقق ١/١٥٧، وحاشية الصافي على الشرح الصغير ١/٥٢٩، وصفي للمصنف ٣/٣٨، ٣٩، وكشاف القناع ١/٣٢٦

(٣) صفي للمصنف ٢/٢٩

٢ - الإيلاء مفصول أو وصي، يقال أوصى شيء بوجه له وصية تتصرف في أمره وماله وعياله بعد موته، وأوصى فلان بالشيء، أمره به وعرضه عليه^(٤)

وفي الاصطلاح إيلاءه غيره مقام نفسه في التصرف بعد الموت

والصلة بين الوصية والإيلاء أنه كلاهما أمر مصلحي بعد الموت، غير أن الوصية تمليك، والإيلاء العهد إلى من يقوم على من بعده^(٥)

ب - الهبة

٣ - الهبة لغة إعطاء شيء غير ذي عوض، يقال وهبته الشيء بهبه وهباً ووهباً، وهذا إعطاء إياه بلا عوض^(٦)

والهبة شرعاً تمليك هب بلا عوض في حال الحياة، فروعاً^(٧)

(١) مصلح السير والمصنف الوسيط

(٢) مغاربي الخليلي ٢/٥١٢، ومفاتيح المحتاج ٢/٢٩٢

(٣) مجموع الوسيط

(٤) فتح القدير ٢/٣٢٢، وفرد المحتار جزء المحتار

(٥) ٢/٥٢٠، وشرح الصغير ٢/١٣٩، ومفاتيح -

احتجته لحاجة الناس إليها.

فإن الإنسان معزور بألمه، مقصر في عمله، خالٍ صريح به المرضى، وخائف النيات، يحتاج إلى ثلاثي بعض ما شرط الله من التفريط بمانه، على وجه لو عصي فيه يتحقق مقصده الحائي، ولو نهضه البره مصرعه إلى سطوة الحائي، وهي شرع الوصية ذلك لشرعت^(١)

حكمة مشروعية الوصية

٦ - حكمه مشروعية اب حصة محصيل ذكر الحبر في المعيا وتوالي الثواب والموجبات العامة في الآخرة^(٢)، قد شرعها الشارع مكيًا من العمل بالمصالح، ومكافأة لمن أسدى لغيره معروفًا، وصحة ذلهم ولأقارب غير الموارثين، وسد حلة المحتاجين، وتخصيف الكرب عن الصعفاء والسوء والمساكين وتقليل بشرط التوام معزول أو العليل، وتجنب الإضرار في الوصية، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَصَدَّقُوا بَيْنَهُمْ﴾^(٣)

وتحقيق ابن عباس عليه السلام الإضرار في

وحدث معاذ بن جبل قال قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي قَوْمًا عَلَيْهِمْ ثَلَاثُ أُمُورٍ هَذَا وَفَاتِكُمْ، وَبُذَّةٌ فِي حَسَنَتِكُمْ»^(٤)

وحدث من عمر عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: «أما حتى امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي به يبيت بثلثين إلا ووصيته مكتوبة عنده»^(٥)

وأما الإجماع فقد جمع العلماء على حوز الوصية

وأما المستقول فهو حاجب الناس إلى الوصية وبإداه في السمات والتجسيف رتادية لما شرط به الإنسان في حياته من أعمال الخير فإن الحموية انقباس بأبي حنيفة الوصية، لأنه تمليك مضاف إلى حال ذوال مالكنه، وبو القسيف إلى حال يملكه بال غير ملكك غدا، كان باطلا، فهذا أولى، إلا أنا

١ - ١٦٥ - ١٦٥) واللفظ مسلم

(١) حديث معاذ بن جبل قال قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي قَوْمًا عَلَيْهِمْ ثَلَاثُ أُمُورٍ هَذَا وَفَاتِكُمْ، وَبُذَّةٌ فِي حَسَنَتِكُمْ»

أخرج النعماني (١٦٥ - ١٦٥) مدار المجلس وذكره ابن حجر في ملوك الحرم (ص ٣٢) وذكر ابن كثير وذكر أن طرفة لها ضيقة وتكر قد يكون بعضها متبا

(٢) حديث ابن عمر قال قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي قَوْمًا عَلَيْهِمْ ثَلَاثُ أُمُورٍ هَذَا وَفَاتِكُمْ، وَبُذَّةٌ فِي حَسَنَتِكُمْ»

أما جاء البحاري (فتح الباري ٥/ ٢٥٥) وسام (٣)

(٣) ١٢٤٩ واللفظ مسلم

(١) الهداية مع شروحها ١٠/ ١١٢

(٢) الهداية مع شروحها ١٠/ ١١١

(٣) سورة النساء ١٢

قَالَ ﴿كَانَتْ عَلَيْكُمْ يَا حَبِشَ أَخَذَكُمْ تَقَرُّتُ بِهِ
مَقَدِّمًا تَوْصِيَّةً لِزَيْنَبَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(١)، فسبح
الوجوب وطغي الاستحياء في حق من لا يرث
نحديث. «ألا وصية لوليث»^(٢).

وقد روي عن ابن عمر بك، قال وصي الله
﴿إِذَا لَيْسَ لَكَ إِثْنَانٌ لَمْ تَكُنْ لَكَ وَاحِدَةٌ
مِنْهُمَا﴾ جعلت بك نصيباً من مائة حين
أخذت بكهضتك لأظهرت به وبركتك وصلاً
عياض عليك بعد انقضاء أمك»^(٣).

وعن معاذ قال قال رسول الله ﷺ: «إِنْ لَكَ
قَدْ تَصَلَّقَ عَلَيْكَ يَثْنَتَ أَمْوَالِكَ مِنْ عَمَلٍ
وَدَانِكُمْ»^(٤).

وصرح السعفي والمالك والشافعية في

الوصية من الكسائر^(٥) والعدل المطلوب
بصرها على مقدار ثلث شربة المصدق شرعاً
فما عظم بعد الوصية نوارت إلا بإحالة الورثة
الأحرار، فهو يمنع الشفاعة والشهاد
وطيعة الرحم.

الحكم التكميلي:

٧ - اختلاف الفقهاء في حكم الوصية
بالمال.

ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية
والشافعية والحنابلة) إلى أن الوصية بجوهر من
الصل ليس بواجبة على أحد، وهو قول
الشمسي والنعني والثوري، ويستدلون بأن أكثر
أصحاب رسول الله ﷺ لم يثن على من وصيه
وله يغفل لذلك كثير، ولو كانت واجبة لم
يجوزوا بذلك وسفل عنهم بدلاً طهراً، ولأن
الوصية عطية لا يجب في الحدة فلا يجب بعد
الموت كعطية الأحياء.

ثم قال هؤلاء الفقهاء: تسحب الوصية
بجواهر من المال لمن ترك حياً لأن الله تعالى

(١) حديث ابن عباس (الإضرار في الوصية من
تكميل).

(٢) شرح الفوائد (٣/١٥١) ط دار المعرف.
وصحح البيهقي في السنن (٦/٢٧١) ط دار
المعارف (الكتاب) وقد على ابن عباس

(١) سورة البقرة ٨٠ -
(٢) حديث: «ألا وصية لوليث»

المرجعه الرومي (١/٣٣) - ط العمري، من حيث
أبي أحمد السعفي، وصح ابن حجر في التلخيص
(٢/٩٠) - ط شركة المطابع الفنية

(٣) حديث ابن عمر (ابن أبي حمزة)، إثنان لم تكن لك
واحدة منهما

المرجعه ابن أبي (٢/٩٠ - ط النجاشي)، وقال
البوصيري في مصابيح المراجعه (٢/٩٨) - ط دار
الكتاب، لما أيسد فيه مقال ثم أشار إلى صحته
أحد رواه في المصنف آخر
و يظن هو مخرج النص

(٤) حديث معاذ (ابن أبي حمزة) قد نصبت عليكم
قد تم تصحيحه

وهنا يلتحق المصنف إذا كان الورثة أعياناً
والعمال كثير ، أما إذا كان العمال قليلاً وورثته
مع جود فقد مبرح محتسبة والحديفة بأن
التقير الذي له ورثة محتاجون لا يستحب له أن
يوصي

وقد عني بخطي أرجو لي لراي أن يوصي
بأنك من تدع غثلاً بما تركت ميتة يسمي أقدمه
بورثته

وعان الشعمي ما من مال أعظم أجراً من
مال يتركه الرجل يومه يحبهم عن الناس

وعان النكاسي إن كان مال قليل وله ورثة
فمرا ، والأفضل أن لا يوصي بماله ^{٢٢} في
حديث سعد بن أبي السرح ^{٢٣} إن تركت ورثتك
فتبأ خير لك من أن تتركهم عائلة منكفرون
"الموت" ^{٢٤} ولأن الرصبة في هذه الحالة تكون
صلة بالأحباب والترك يكون صلة بالأقارب
فكان أولى ، وإن كان من كسراً فإن كانت
ورثته فقرا ، والأفضل أن يوصي بما دونه ^{٢٥} لأن
ورثته أفعال بورثته لأن عية الورثة تجعل بما

^(٢١) حديث إن تركت ورثتك أغنيك خير
لك
مرح - البخاري (الفتح ١ / ٢) ودع
٢٥٢ / ٢ ، والامام القاري

المجتمع والخطبة في المذهب بأنه يستحب أن
لا يسرع الموصي بثبث الوصية وذلك
عنه كقول النبي ^{٢٦} "الثبت والثبات كثير" ^(٢٧)

وأما الحنابلة إذا ثبت هذا بالأفضل
للحي الوصية بالتمسك

وروي نحو هذا عن أبي بكر الصديق وعمر
ابن أبي طالب ^{٢٨} وهـ - كما قال ابن
هذه - ظاهر قولهم "والمات أهل
البحر" وأثر عن أبي بكر الصديق ^{٢٩} أنه
قال "الحسن في الوصية أحب إلي ، لأن الله
رضيه من الأمة بهما"

وكذلك في مجلس رجائه يستحب أن يوصي في
الوصية

قال إسماعيل : السنة الربيع إلا أن يكون رجلاً
بحرف في ماله حرمة شبهات أو غيرها ملة
استجاب الثبات

وقال الذهبي وأبو الخطاب من الخطبة - إن
كان الموصي غنياً استحب الوصية بالثبات ^(٣٠)

^(٣١) حديث الثابت والثلث كثير
مرجعه المحرري (الفتح ٥ / ٢٢٢) ومجلسه
١١٢٤٢ / ٣

^(٣٢) لا يضر ١٦١٥ ، وثكنان لا يضر حداه
١٠٢٣ / ٢ ، ومجلس الصحاح ٢٢٢ / ٢ ، حديث
بطل ٢ - ٢٩ - بالهني ٢ / ٦

وصية ٨

كَتَبْتُ^(١)، ويحبر ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ثلاث ليال إلا ووصيته عنده مكتوبة» فان ابن عمر - ما مرّت عنّي ليه من سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك إلا وعصيتي^(٢)

وروي عن طلحة والزبير أنّهما كانا يشهدان في الوصية

ومضى عن يوجب الوصية عبد الله بن أبي أوفى، وطلحة بن مصرف وطاوس والشمس وابوسليمان، وقيل: نسخّت الوصية للأوليين والأقربين الوراثين ويعيب قيس لا يرد من الأقربين^(٣)

أركان الوصية وكيفية انعقادها:

٨ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أنّ للوصية أركان أربعة: صيغة، وموصي، وموصى له، وموصى به^(٤)

(١) سورة بقره ٨٠

(٢) حديث ابن عمر - ما حذا امرئ مسلم -

أمرجه سالم (٢/ ١٢٤)

(٣) المغني ١/ ٦ + ٢، حاشية ابن حنبلين ١/ ١٦٠، الفوطي ٣/ ٣٥٩، وتشرح الصلبي ١/ ٥٢٩، ومجلة الشامي ٢/ ٣٢٨، وقسلي ٩/ ٢١٢

(٤) كناية لأخبار ١/ ٤٦ وما بعده، والمذهب =

رواه عن الثوري^(١) كان المال كثيراً ولا يحصل عند قته

وقال المالكية تكرر الوصية في ما ن قلب^(٢)

وقال الثوري قال أصحابنا وغيرهم من العلماء، إن كانت الورثة أعياناً لم يسحب أن يوصي بالثالث مرة واحدة وإن كانوا أقرء استحب أن يتنص من الثبوت^(٣)

وذهب بعض العلماء إلى أن الوصية واجبة روي عن الثوري أنه قال: حمد الله الوصية حقاً مما حل أو كثره وثيق لأبي صبحر علي كل ميت وصية؟ قال إن ترك طبراً

وقال ابو بكر عبد العزيز الوصية واجبة للأقربين الذين لا يرثون.

وسكن ذلك عن مسروق وطاوس وإدريس ولشاذ وبكر بن جرير - وحتجوا بقول الله تعالى ﴿يُحِبُّ مُنْكُمْ إِي حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِي رَقَّةً حَبِراً قَرِيبَةً إِي الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ والمترتب حلاً على

(١) بدائع الصلبي ٢/ ٣٣١، وتشرح الصلبي ١/ ٥٧٩، والمترتب ١/ ١٢٨، والمصنف ٢/ ٣

(٢) شرح صحيح مسلم للثوري ١/ ٨٦، دار فلفم، وتشرح الفلم للثوري ٢/ ٣٠

يؤدي إلى الإضرار به من وجهين

أحدهما أنه يحقق ضرر السنة، ولهدم ثوب ثوب الملك للمرموب له من قبوله دعماً لضرر السنة

والثاني أن الوصي به قد يكون شيئاً يتصرر به الموصى به فلا يؤم الملك من غير قبوله شحقه الضرر من غير التزامه، وأثرهم من ليس به ولا به الإلزام: ليس للموصى ولاية إلزام الضرر فلا يلزمه^١

الركن الأول، الصيغة

٩ - الصيغة تتكون من 'الإيجاب' والقبول، ومع الإيجاب بكل لفظ يدل على التسميت بعد الموت قبول الوصي وصيته لك، كقوله: أو وصيت لربي بك، أو أعطوه من مالي بعد موتي كذا، أو أعطوه إني بعد موتي، أو جعلته له بعد موتي، أو هو له بعد موتي، أو هو من مالي بعد موتي، وسحو ذلك مما يؤدي معنى الوصية^٢

وتعدد الرعية بتكثابه كالقبول بالقبول

(١) حاشية ابن عديم ١٦٦/٥ من مولا، ومذاهب التصحيح ٣٤١/٧ - ٢٢٢، وبين حقائق ١٨٤/٦

(٢) قد روي في نسخة ٩٠، ونسخ الفاع ٢٤١/٢
ومعني المحتاج ٥٩/٢

وأما المذهب فقد اختلف في ركن الرعية

فقال أبو حنيفة وصاحبه: الركن هو الإيجاب والقبول، الإيجاب من الموصي والقبول من الموصى به. فما لم يوجد جميعاً لا يتم الركن، وقالوا: إن شئت قلت ركن الوصية الإيجاب من الموصي وعدم الرد من الموصى له وهو أن يقع القبول في رد

وقال زفر: ركن الوصية هو الإيجاب من الموصى فقط، واستدل بأن ملك الموصى به حرة ملك الميراث، لأن كل واحد من المتكبر يمثل بالموت ثم ملك الميراث لا يفتقر إلى قبوله هكذا ملك الموصى له

واستدل أبو حنيفة وصاحبه: الركنان على أن الركن هو الإيجاب والقبول معاً بقوله تعالى ﴿وَلَنْ أَقْبَلَ إِلَّا مَنْ عَاقَبَ﴾^١ فظهر أن لا يكون للإنسان شيء بدون صحبه، فلو ثبت الملك للموصى له من غير قبول لثبت من غير صحبه وهذا منهي لا ما حصل بذله، ولأن القول بقبول الملك للموصى له من غير قبوله

١ - ٥٨٦/٩ وما بعده ومعني المحتاج ٢٩/٢

٢ - ونسخ المحتاج ١٤/٧ وكشاف الفاع ٣٤٤ ٤ وما بعده، وسجل المسار ١٩/٢، والشرح المصغر مع حاشية التبريز عليه ٥٨٥/٢ وما بعده

(٣) سورة النجم ٢٩

وصية ٩

وذهب المالكية إلى انعقاد الوصية بالإشارة
من القادر على الكلام^(١)

كما اختلفوا في انعقاد الوصية بالإشارة من
معتق القلندر.

فذهب الحنفية على المعنى به والمالكية
والحنابلة إلى أنه لا تصح الوصية إن كان
الموصي معصلاً نسائه بإشارة ولو فهم إلا إن
ليس من شرطه بأن دخلت العيلة إلى وقت
الموت.

وذهب الشافعية إلى أنه من اعتقل لسانه
لوصيته تصح بالإشارة^(٢).

وللتفصيل ينظر (إشارة ف ١١، صيغة
ف ١٢).

أما القبول فالمذهب في تعليل المرد به ثلاثة
أقوال

القول الأول للحنابلة وهو أن القبول
المطلوب هو عدم الرد، فيكفي إم القبول
الصريح، مثل: قبضت الوصية أو وصفت بها،

- (١) أشبه (ابن سريج ص ٣٤٣)، والشرح الصغير
٥٨٤/١، ومصاب أولي النهى ١/ ١٤٤، وكشاف
الفتح ١/ ٣٣٠، ومغني المحتاج ٢/ ٥٢ = ٥٣
(٢) أشبه والتطائر لابن سريج ص ٣٤٤، ومغني
المحتاج ٢/ ٥٣، وتكملة المحتاج ٢/ ٣٦٧، والشرح
الصغير ٥٨٤/٤، وكشاف الفتح ١/ ٣٣٦

المعناه لقول عليه السلام أما حق لم ير مسلم له
شيء يوصي فيه يبيع ثلاث أيام إلا ووصيته
مكتوبة عنده^(١)، ومن يذكر أمر راجداً على
الكتاب، يدل على الاكتفاء بها، ولأنه عليه السلام
كتب إلى عماله وغيرهم مودعاً للعمل بثلاث
الكتاب وكذا الحطاه أثر شديداً من بعده، ولأن
الكثرة تنبئ عن المقصود فهي كاللفظ.

إلا أن الشافعية اعتبروا الكتابية كتابية فلا
تصدق بها إلا مع اليقظة، ولا بد من الاعتراف بها
بعضاً من الوصي أو من وارثه.

والشرط الحائلة لصحة الوصية بالكتابة
والعمل بها أن يكون الوصية المكتوبة بحط
الموصي الثابت بإقراره أو وثيقته أو بيمينه تعرف
حظه^(٢).

واختلف المذهب في انعقاد الوصية بالإشارة
من القادر على النطق

فذهب جمهور المذاهب الحنفية والشافعية
والحنابلة إلى عدم انعقاد الوصية بالإشارة من
القادر على النطق

(١) حبيب. أما حق لم ير مسلم له
شيء يوصي به

(٢) الأشبه والتطائر لابن سريج ص ٣٣٩، والشرح
الصغير ١/ ٢٦١، وتكملة المحتاج ٢/ ٣٦٧،
وكشاف الفتح ١/ ٣٣٧.

وأن ورد الموصى به ثوصية بعد الموت وله
بصله فهو دولا يكون به أن يقبل بعد هذا،
لأن الإيجاب يظل بالرد كما يجب الشيخ^(١)
الرأي الثاني وهو قول عبد كحل من
الشافعية واحتجوا أنه يصبح الرد بعد القبول
وقيل المص

وقد صحح السنوي هذا بقول، وقال
الأخري أنه المصحح المسمى عليه في
الأم رجوى عليه العوائق، واحتجوا من
الحديث القاضي دس عقيل لأن بيت الموصى
نه الموصى به قبل القبض لم يرد^(٢)

الرأي الثالث يصح رد الموصى له في
المكس، الموروث بعد موته وقبل القبض،
وهو قول عبد الحليم^(٣)

فرد الموصول

١٢ - تمنى الشافعي على أنه لو قل

(١) راجع حصة ١/ ٦٦٦ - ٦٨٢، والشرح المسمى
١/ ٨٨٢، وحاشي الدوسي ١/ ٢٦٢، وحاشي
الفتاوى ١/ ٣٤٤ - ٣٤٤، والإيضاح ١/ ٢٠٤،
رعاية المحتاج ١/ ٦٦، ودرر الغالبيين ١/ ٤٤

(٢) دس المحتاج ٢/ ٢٢، وبهذه حصة ٢/ ٢٢
وأيضا المص ١/ ١٣، ودرر الغالبيين
١/ ٢٢، والإيضاح ١/ ٢٢

(٣) الإيضاح ١/ ٢٢

كما تمنى الموصى على أنه لا يشترط كونه
الموصول أو الرد فوراً بعد الموت بل كما عني
الشراعي، فيجوز كل منهما بعد الوفاة، ولو
إلى مدة طويلة، لأن الرد عرجاً إنما يشترط
في المفرد أنه يرد ما في يرايط الموصول فيها
بالإيجاب كشيخ، وليست الوصية به

وأما الشافعية والحنابلة أنه لا يقبل
موصى به الوصية بعد موت الموصي ولا رد
وصية من قبل مصلية الموصى به يقبوا أو
رد، فإن امتنع حكم بطلان رد وبطلان حكم من
الوصية أنها إنما تستل إلى ملكه بعد القبول
وسم يرد^(٤)

الرجوع عن القبول

١١ - للفقهاء في صحة الرجوع عن القبول
ثلاثة أقوال

الرأي الأول صرح به المالكية والشافعية
والشافعية عن المصنف والحنابلة على
المصنف من المذهب بأن الموصى به لو قل
الوصية بعد الموت له يكن به أن يرد ما بعد
ذلك مو، كان رد القبول قبل القبض أو بعده
لأن الوصية تمت وصحت

(١) مص المحتاج ٢/ ٢٢، وكشاف الشيخ ١/ ٢١١
١/ ٢١١، والقاضي الشافعي ١/ ٢٠٠، وكشفه فتح
القدیر ١/ ٢١٠

عن أو عدم الرد بعد الموت في الوصية
ميكال مال يعبر بوله كالقوة^{١١}

ولما لم يحجروا عليه موقوفه بنية له في
الموت أو الرد فيجعل ما فيه انحد للمحجور
عليه أكثر حقوقه، وإن كان الوكي مبرر حقه
الحد ثم يصح، بعد ذلك القسط من موزن
الوصية ثم يصح الرد في له قبولها بعد ذلك
وقال الشريفي 'الحطوب' إن أصح وأبي
المحجور عليه من قبول الوصية وكان 'حظ له
فيه بالتمسك' إن الحكام من ولا يحكم بالرد^{١٢}

أو ايضاً، ف١٤، ص ١٤

موت الموصي له الميعين

١٤ - لموت الموصي له الميعين أحوال

إذ، أن سموت موصي له قبل موت
الموصي أو مع موته، فتقبل الوصية في عاين
الحاس بأقوال الميعين

وإذا مات الموصي له بعد موت موصي
لا قبول ولا رد فقد اختلف الفقهاء في حكمه

- (١) ربه، نسخة ٦٨/٢، وخالفه ابن سديد
- (٢) ٢٦٦/٤ شرح الصغير ٥٨٥/٤، وصح
- سند ٥٢٢، وكذا، نقض ٢١٢/٤
- (٣) وصية، نسخة ١٥٠، ومطابقاً في الهي
- ١٥٩/٤ ١١٠ ربه، فتح ٣٢/٤ ١٥٨
- رعاية المحتاج ٦٦/٩

الموصي له بعض الموصي له فيه اخته لأن
الموصي له أنه يصح ١٥٠ ١٥٠ ١٥٠
فيكون ذلك هو الرد في الوصية وبني
لجميع فيما إذا قبل بعضه حيث لا يصح أن يبيع
فيه موصية فلم يفسد به ما عثر في
الوصية

وإن ركب، لأصوري، أوجع لأصاين
سند ١٤

من يملك القبول والرد

١٣ - انظر التمهيد على أن الموصي له
لمع رسلته منه انشور أو الرد إذا كان
كامل لأهله، ربه، ذلك، صاحب لولاية على
قده

والفهم أبعد على أن الموصي له غير
المعين أو المستعانة غير المحجورين كالمعاهد
(١) مدين ووجوه القرب كالمساجد لا يفتح
إلى قبول ولا رد، ربه، الموصية محجور
إيجاب الموصي، لأن عباد مدين، منهم
متعد، فسلط عاينه كالوقف عليه

أن إن كان الموصي له وحيداً كزيد، أو
مستأصفاً، كالأولاد عموماً، فلا بد من

١ - ربه، فتح ٣٢/٣، من المظ ٣٢/٣

الوجبة على ثلاثة أنوال.

تعلق الوصية على شرط وإضافتها

للمستقبل

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز تعليق

الوصية على شرط وإضافتها للمستقبل.

مقدّم صرح الحنفية بأن تعليق الوصية بالشرط جائز، لأنها في الحقيقة إثبات العلامة عند الموت^(١)، فإذ، قال العبد لو الحكيم - إذا أوفيت غلات مالي وجبة يمش^(٢)

وإن قال الثاني بدهونه، إذ، مت فأت برى من ديسي الذي عليك، صحت وصيته، ولو قال، إن مت لا يبرأ للمخاطرة^(٣)

وقالوا، الإيصالة والوصية لا يكونان إلا مصافين^(٤).

ومن المالكية بأنه إن قاض الموصي في صحة وصيته إن مت من موصي هذا، أو إن مات من مفرى هذا ففلان كذا، ولم يمت من موصيه أو سواه فففلان، لأنه على الوصية على الموت قيهما ولم يخص.

ومثل بطلان الوصية إن لم يكتبها في كتاب

ميرى الحنفية غير رمر أن موت الموصي له في هذه الحالة قبور وتصح الوصية استمساناً

وفي القبلات وهو قول رافى حامد من الحنفية - قال عنه القاضي موهاس المنصب - يكون الموصي به نورة الموصي ولا يملكه الموصي به بالوصية باطنه، لأن مالهها موقوف على القبر، وقد فقت القبول^(٥)

ويرى جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) أن وريه الموصي له بقومون مطلقه في رد الوصية وقبولها، لأنه من ثبت للمورث يستقل إلى ورثته بعد موته لقوله عليه الصلاة والسلام: 'من ترك مالا فمورثه'^(٦)، وكثيرا الحب. ولأن الوصية هنا عقد لازم من أحد الطرفين فم تظل بموت من له الخيار^(٧)

(١) روضة القضاة ٢/ ٦٨٩، وجلة ابن عسوس

١٢١/٥ والمصنف لابن خزيمة ٢٣/ ٢٤ - ٢٤

(٢) حديث من ترك مالا فمورثه

أخرجه البخاري (فتح الباري ٤/ ٢٧٩) ومسلم (١٣٣٧/٤) من حديث أبي هريرة

(٣) الدرر المنجى ١/ ١٢١، والشرح العمير ١/ ٥٨٣

ومصنف المحتاج ١/ ٥٤٣، والمصنف لابن قسطنطين

٢٤ - ٢٣/ ٢٤ ركنة التتبع ١/ ٣٨١، ومطلب

أولي النهي ١/ ٢٥٩.

(٤) الفتاوى الزلزله بهامش الفتاوى الهنكية ١/ ٤٩٧

(٥) تكملة فتح القمير ١/ ٤٣٦

(٦) الدرر المختار ١/ ٢٧٧

(٧) نيل المقتل ١/ ١٤٨

الموت فقد لاقى شهوتي في الشغل عليه
نظر، والأولى عدم جوده، لما فيه من إصرار
الورقة بقول الانتظار لا إلى أجل بضم

صفة الوصية من حيث الالتزام وحلله
والرجوع عنها

١٦ - عن المذهب على أن الوصية عند غير
لازم، وأنه يجوز للموصي في حياته
الرجوع عنها كلها أو بعضها سواء وقعت منه
الوصية في حال صحته أو مرضه، لقول عمر
بن الخطاب «ميراثي ما شاء في وصيته»^(١)،
ولأنه عطية أو تبرع لم يسم، يعجز الموصي
بإزالة الرجوع عنها قبل سجيدها كتابها، ولأن
الوصية تنقضي عن الموت، وإيجابها يصح
بإطلاق قبل القبول، كما في اليعاقبة

و نقضوا أيضاً على أن الرجوع عن الوصية
يكون بما قلوا أو بالذلل

والرجوع بالقول مثل ما يقول الموصي
نقض الوصية أو أنقضتها أو جحدتها، أو
مسخها أو إلغائها، أو هو حرم على الموصي
أنه أن هذا لأوليي رجوع ذلك

(١) كذا في الفتح ٢/ ٢٥

(٢) أن عمر بن الخطاب قال ما شاء من وصية أخرجه
مسند أحمد بن حنبل ١٥/ ٢٠٠ في المصنف ١٥/ ٢٠٠ في المصنف
العلمي

أخرجه ولم يشره، فإن كتبها وأخرجه ولم
يسره ولم يستعن بالوصية لا بطل

ومرجع الشافعية بأنه يجوز تعليق الوصية
على موت من الحية، لأنها يجوز في
المصنفين عدم تعليقها بشرط كماله
المعاشق، ويجوز تعليقها على شرط بعد
الموت، لأن ما بعد الموت في الوصية كمال
انتهاء، فإذا حاز عصفها على شرط في الحياة
جاء بعد الموت^(٢)

قال القاسمي إن عن الوصية على صفة
بعد موته يرتب وقوعها كقوله أو صيب له
سكنه إذا مر شهر بعد موته صباح، أو قال
وعشت لقولته كذا إذا وصيت بعد موته
سمح الشافعية لقوله عليه الصلاة والسلام
«المسلمون على شروطهم»^(٣)

ولتب عن غير واحد من الصحابة تعليقها
لأن الوصية لا تنأى بالموت فإولى أن لا تنأى
بالتعبير بوصف الأمر وأنه القدر

فإن كان كمال الوصية لا يرتب وقوعها بعد

(١) شرح مشرق ٥٨٨

(٢) مذهب مع كذا في المصنف ١٥/ ٢٢٩

(٣) حديث المصنفين عن شروطهم

أخرجه الشافعية ٢٠٣ ط المسني، من حديث
عمر بن الخطاب بن مكرم في حديث حسن صحيح

وجوده وجحود شيء، يقتضي سبق علمه بـ
وجوده يعني لأصل المتقدم كان الجحود
رجوعاً أقصى وجود الوصية وعددها فيما سبق
وهو مثال^{٢١}

يرى الجمعية في قول حال منه في العيون
ين عليه الصوت وفي السراجية وعليه الفتوى
والشائعية في قول قدم ركوباً لأصداً على
غيره، والحنابلة في وجه صحته في نظم أن
جوده الوصية رجوع.

وقال الرافعي يعارض جحود الوصية على
جحد الوكالة فيعرف به بين أن يكون الرجوع
لمرض، وبين ما لم يكن لمرض، فإن كان
الجعود لمرض لا يمكن رجوعاً وإن لم يكن
لمرض فيكون رجوعاً وهذا هو المعنى^{٢٢}

الركن الثاني المرضي

١٦- المرضي من صدره به الوصية.

يشترط في المرضي ما يأتي

أولاً أن يكون أهلاً بالتبرع ويكون له

(٢١) تكملة فتح القادر ١٠ ٤٢٦ ط البلبان ١ علمي،
ومعنى المحتاج ٧١/٣، ومعنى ١٨/٦، وأنى
المطالب ٢١ ١٦ ولا يثبت ١ ٢١٢، ومطلب
أولى النهي ١٣٤
(٢٢) مراجع البلبان

واستثنى المأذون من هذا الحكم ما إذا قال
المرضي في وصيته أن لا رجوع له فيها فإنها
لا تطلق بالرجوع حتى يرضى عليها

والرجوع يندلج له يكون بالمعمل كتاب وقوم
المرضي، المعروف في المرضي ما يدل على
رجوعه كالبيع، والإحصاء، والجهة والمرح مع
قبض أم لا، استهلاك شيء كسحق شيء
المرضي ١٤، وحظ المرضي به مبره خلط
بغير تبصيره، وطحن حنطة وعجن دقيق،
وعزل عظم، وسحق عسل، دة طع ثوب
قبضاً، رجوع مدين من ذهب أو فضة، وبناء
وعمران في ساحه^{٢٣}.

سرى جمهور الفقهاء قلبيته في قول
يعنى وعليه الصوت والشائعية في قول
وحاصله في المذهب أن جحود الوصية ليس
برجوع لأن الرجوع عن الشيء يقتضي سبق

(٢٣) نفس الحقائق مع حاشية المصنف ١٨٦/٦ وما
بعدها، وتكملة فتح القدير ٢٣٨/١ ٤٤١
والمرضي ١٤٥/٥ وما بعده، والبيان مع
١٨٤/١ ٧٨/١ وما بعده، وروضة معصلا
٢٠٨/٦ - ٧٠٠، وصواعب الحليل ١ ٢٦٩،
والشرح بصيرا ١٥٨/١، وصبي محتاج ٢١/٤
٢٢ والتمهيد ١٨٦/٦ وما بعده، رشتان
للشافع ٣٤٨/١ وما بعده، واللبان ٢٧/٦ وما
بعده، والإحصاء ١١٠/٦ وما بعده، ومطلب
أولى النهي ٤٦/٤ وما بعده

يبرح عند تولد ما يلي

١ - العقل والطوع

١٨ - تحقق القضاء على اشتراط العقل ، فلا يصح وصية المجنون والمجنونه والمعنى عليه ، لأن عجزهم بصفة لا يمكن لهم حكم .

وأما القيلوع فقد ذهب الحنفية والشافعية في استحباب والاحتياط في قول ، في اشتراط طوع ، فلا يصح وصية الصبي المصروع وغير مميز ، ولو كان مميزاً مأذوناً له في التعلية ، لأن الوصية من التصرفات الصارية صرراً محضاً إذ هي تبرع . كما أنها ليست من أعمال سجد ،

وأجاز المالكية والحنابلة في المذهب والشافعية في قول وصية المميز ، لأن عمر يتجه أجاز وصية صبي من غسان له عشر سنين أو مني لأحواله^(١) ، ولأنه لا ضرر على للمصبي في جواز وصيته ، لأن الحال سيئس على ملكه مدة حياته ، وله المصروع من وصيته ككل موص

وبن المالكية على أن المميز يذني نصيح

(١) أن عمر دله أجاز وصية صبي من عشر ، ٩

أمره مرف في 'موطأ' (٢/ ١٧٦ ط المصلي) واليهوتي (٦/ ٢٨٢ - ط دار المعارف العشانية) وأمه لا تطلق بين عمر والاروي عنه .

وصيته هو ابن عشر سنين فأقل مما يذوي . إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن به احتياط^(٢)

وشرح الحنفية بأنه نصح موصيه من ميز عال للوصية

وقال الرموزي إذا جاور الصبي العشر صحت وصيته على الصحيح من المذهب ولا يصح ممن له ذنب السبع وبما بين السبع والعشر روايتان ، وانذهب أنها نصح^(٣)

وأما وصية المحجور عليه سعة عند اختلاف الفقهاء في صحتها على قولين فذهب الحنفية والمالكية والشافعية في القذهب والحنابلة في أصح الوجهين إلى أنه يجوز وصية المحجور عليه له

ويقيد الحنفية بقد الوصية إذا كانت بالقرب وأبو حامد الجوزي من ثلث مثالي واعتبروا سواها الوصية في هذا الحالة من باب الاستحسان ، قالوا وجه الاستحسان أن الحجر عليه معي النظر له كيلا يفسد ماله ويمنى كلاً عن غيره وذلك في حياته لا بعدما ينفذ من الثلث عند وفاته حاشا لفساده وذلك إن وافقت وصيته ومما أهل الخبر والمصالح قالوا يصح أو

(٢) شرح مصير وحاشا لصاوي جلد ١/ ٥٨٠

(٣) كتاب القضاء ٢/ ٣٢ ، والإحصاء ١٨٥/٢٧ ، والمصن ١/ ١٠١

المساكين أو أبناء الصالح.

فلا تصح وصية^(١)

لقول الثاني لا تصح وصية المحجور عليه
لأنه كثير عاقبه وهو القيس عند الحنف وأحد
الوجهين عند الحنابلة، والقول الجليل
أنه عند الشافعية^(٢)

به الحرية^(٣)

١٩ - تمنع الوصية على اشترط الحرية،
فلا تصح وصية المبد، لأنه تبرع، وهو ليس
من أهل النبوذ، ولأنه لا يمتد شيئاً حتى
يمتدك أخيراً^(٤)

أما السكران فقد دعت الوصية إلى أن
السكران من مباح لا يبيع وصية، ويختلف
في حكم وصية السكران إذا كان متعلماً بسكره،
إلى ذلك القول

ج - الرضا والاختيار

٢٠ - أن يكون الموصي راضياً مختاراً،
لأن الوصية إيجاب عقد، فلا بد فيه من
الرضا، كما يجب لثبوتها بسائر الأشياء،
المصرقات من بيع وهبه ونحوه، فلا تصح
وصية المكره والمهلول والمسكر، لأن هذه
المواضع تعوق الرضا^(٥)

أول يرى الحنفية والشافعية وجه عند
ثبوتها صحة وصية سكران الممنوع
بسكره، لأن سكره محرم لا يبطل بكتفه
ظلمة الأحكام

وصايا غير المسلمين

٢١ - لا يشترط إسلام الموصي بحدوث

الثاني يرى المالكية في وجه وهو صحيح
من الحد، أنه لا تصح وصية السكران
الممنوع بسكره، لأنه حينئذ غير عاقل أثبه
المحذور

(١) الحموي مع الأشباه ٦٠١/٦، والشرح الصغير
٤٨٠/٤، ومعي المحتاج ٣٩/٣، ٣٧٩، ومقتب
أولئكي منهي ١٤٤/٤، والإيضاح ١٦٧/٧،
والقسي ٢٠٢/٦، وكشف القناع ٣٣٦/٤

(٢) الاختيار ٦١/٥، والشرح الصغير ٥٨٠/٤،
ومعي المحتاج ٢٩/٣، ومطالب أولئكي التلوي
١١٣/٤ - ١١٢/٤

(٣) البلقاع ٣٢٤/٧، ومعي المحتاج ٧/٢، ٣٩/٣،
والشرح الصغير ٥٤٨/٦ - ٥٥٠

الثالث يرى المالكية أن وصية السكران
المصور صحيحة أم غير المصور حال الرضا

(٤) الخلف ٧١/٢، وحشية من صليبي ٩١/٥،
والشرح الصغير ٥٨٠/٤، ومطالب أولئكي التلوي
١١٣/٤، ومعي المحتاج ٣٩/٣، إجماع
محتاج ٤/٢، والإيضاح ١٥٥/٦

وقال الحنفية، ولو إسلام الموصى، قلنا: شرط الصحة وعينه فصح وصية الدمي بالمال للمسلم والدمي في الجملة، لأن الكافر لا يملك لعملة التملك، ألا ترى أنه يصح بيع الكافر وهبته فكذا وصيته، وكذا الحربي المستأمن إذا أوصى للمسلم أو للدمي يصح في الجملة، غير أنه إن كان دخل وأرثه معه في دار لإسلامه وتوصى بأكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على إحارة وإرثه لأن بالدخول مستأماً الحرم لحكم الإسلام، أو أكره من غير البراءة لإمكان إجراء الأحكام عليه ما دام في دار الإسلام، ومن لحكمهم الإسلام أن الوصية بما زاد على الثلث حتى ته وارت بقصد على إحارة وإرثه، وإن لم يكن له وارت أصلاً تصح من جصوع المال كما في المسلم والدمي، وكذلك إذا كان له وارت لكنه في دار الحرب، لأن امتناع سريانة على الثلث لحق الورثة وحقوقهم غير معصوم لأنه لا عصمة لأبائهم وأموالهم فلان لا يكون لعنهم الذي في مال مورثهم معصية أولى

وذكر في الأصل: بو أوصى انحرى في دار الحرب بوصية ثم أسلم لعن المثار أو صدراً ذمه ثم اختصما إلينا في تلك الوصية فإن كانت قائمة حينها أجزئها وإن كانت قد استهلكت من

الوصية يتعاقب العقباء في الجملة، فصح وصية غير المسلم بما تصح به وصية المسلم

ومضى ثمانية والخمسة على صحة وصية الكافر ولو كان مرتداً أو حربياً ولو كان بدلي الحرب، ولجهد الشافعية في الأصح عندهم صحة وصية المرتد بأن لا يموت أو يقتل كافراً لأن ملكه موجود

وهرح المالكية بأن وصية المرتد في حال رده بائنة^(١)

ويذهب من وصايا المرتد ما يصح من المسلم، ويقتل ما لا يصح من المسلم عند أبي حنيفة، وعند الشافعية تصرفات المرتد نافذة لمحال يصح منه ما يصح من القوم الذين انتقل إليهم بشرط أن تكون لقوم معينين حتى بو أوصى بما هو قرية عندهم، معصية عند المسلمين وكان ذلك لغرب غير معينين لا يصح عندهما.

وأما المرتد فإنه يصح من وصايلها ما يصح من القوم الذي انتقلت إليهم^(٢).

(١) المشاور الهندية ١/١٢١، والحرثي ٨/١٦٨،
رسمي المحتاج ٣٩/٢، وكشاف الظائع ٤/٣٥٢ -
٣٥٣ ومعرفة أولي النهي ١٨٥/٦

(٢) المشاور الهندية ١/١٢١ - ١٢٦

لو صيبت بثمن مالي لم يصب فلانة، وإذا كان موجوداً حين الوصية صحت الوصية وإلا فلا

ويجاء في التصاوي الهندية: من الوصي بثمن مال يزيد ويكثر، ويكثر من وهو يعمم أو لا يعمم، أو لزيد ويكثر إن كان حياً وهو ميت، أو له ونسب له في هذا البيت وليس فيه أحد، أو له ولعقبه، أو له وأولاد بكرهات وبنته، أو له من الموصي، أو له ولعقبه وبنته، أو ليس ينتظر من بنة وفات شرطه عند موته يزيد كله في هذه الصور، لأن الموصي أو النصب لا يصلح مسحقاً قسم تيب الموصي بزيد، وصار كمال الوصي بزيد وحده، وكذلك العقب لأن لعقب من عقبه بعد موته يكون معدوماً في الحال^(١)

القول الثاني ذهب المالكية والثمانية في مقابل الأصح والحاصل في قول إن أنه لا يشترط في صحة الوصية كون الموصي له موجوداً حال الوصية، وعلى ذلك نصح الفرسية بمن سكنون من حمل موجود أو سرجه فيسحقه إن استهل صارحاً

(١) بدائع الصنائع ٢٢٥/٢، والتصاوي الهندية ١٠٥/٢، الإكشاف ٣٣١/٢، وفي المحتاج ٤٠/٢، ونسب المطالب ٢٠/٢، ورواها الطائفة ١٠٠/٢

فيس الإسلام أطلقها لأهل الحرمي من أهل شريك ألا يرى أنه من أهل سائر المنسبات كالبيع ومعه فكأنه وصيته جائزة في نفسها إلا أنه ليس لها ولاية إجراء أحكام الإسلام ومعيدها في دارهم، فإذا أسلموا أو صاروا معه فعلموا على التمسك بنفدها ما دام الموصي به قائماً، فأب إذا صار مسهلكتاً أطلقنا الوصية وأجملناها بالعلم، لأن أهل الحرب إذا أسلموا أو صاروا معه لا يزوجون بما أسهلنا بعضهم على بعض ربما احتسب بعضهم من بعض بل يهمل ذلك، كذا هو^(١)

الركن الثالث، الموصي له.

٢٢ - الموصي له من تبرع به الموصي بجزء من ماله بعد وفاته، يشترط في الموصي له ما يأتي

أولاً - أن يكون الموصي له موجوداً -

٢٣ - اختلاف التناهي في اشتراط كون الموصي له موجوداً حين الوصية على قولين

قول الأول، يشترط كون الموصي له موجوداً من لم يكن موجوداً لا نصح الوصية، وهو قول السبعة والثمانية في الأصح، والحنابلة في المذهب، وعلى هذا إذا قال

(١) بدائع الصنائع ٢٣٥/٢

ب - الوصية للحمل

٢٦ - اتفق الفقهاء على صحة الوصية

لحامل إن كان موجوداً حال الوصية، لأن الحمل يوثق بالوصية كالصبرات، ويعلم كون الحمل موجوداً بأن يولد حياً لأقل من سنة أشهر من حين الوصية إن كانت الأم ذات روج أو سببه، لأن أقل مدة الحمل سنة أشهر، ودوناً وصية حياً لأقل منها لزم أن يكون موجوداً حينها، أو وصية لأقل من أربع سنين عند الشكعية والحابلة إن لم تكن الأم ذات روج أو سيد، وكسنتي عند الحصة.

وكذا لو أقر الموصي بأنها حامل فتثبت الوصية له إن وثقته ما بين سنتين من يوم الوصية، لأن وجوده في البطن عند الوصية ثبت بإقرار الموصي فإنه غير مشكوك فيه لأنه موجب فيه ما هو خالص حله بناءً على هذا الإقرار وهو الثالث فيحقق بما لو صار معلوماً يقيناً بأن وصيته لأقل من ستة أشهر، وإن انفصل الحمل ميئاً نظمت الوصية لاستغناء أهلية الملك^(١)

(١) حاشية ابن عابدين ١٦٨/٥ والشرح الكبير مع المسوي ١٩٣/١ حاشي الصحاح ٢١/٣. وروضة الطالبين ٩٩/٦ = ١٠١. واسبغ المطالب ٢٠١/٣ - ٢١٠. وكشاف القناع ٢٦٦/٢

وجزم ابن دريس من الحنابلة بصحة الوصية للمحتموم^(٢).

ثانياً أن يكون الموصي له أهلاً للملك

٢٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يشترط أن يكون الموصي له المعين حال الوصية أهلاً للملك.

وقد مرع الفقهاء على هذه الشروط مسائل منها:

أ الوصية للميت

٢٥ اتفق الفقهاء على أنه إذا قوصى لميت ولا يعلم الموصي حين الوصية أنه ميت فإن الوصية باطلة لأنه ليس من أهل التمليك

أما إذا لم يعلم الموصي حال الوصية أن الموصي له ميت فقد أجاز المالكية الوصية ويصرف الشيء الموصى به عندئذ للميت في وفاء دينه إن كان عليه دين ولا فوائده

على من يكس عليه دين ولا وراثته له بطلت الوصية ولا بأحد ما بين المال^(٣)

(١) الفرج الصغير ٥٨٦/٥ = ٥٨٦. وروضة الطالبين ١٠٠/٦. ومغني المحتاج ٢٠/٣. والإحصاء ٢٣١/٦. (٢) الفتاوى الهندية ١٠٥/٦. وروضة الطالبين ١١٦/٦. ومغني المحتاج ٢٠/٣. وكشاف القناع ٢٦٥/٤. وفتوح الصغير ٥٨٦/٤ = ٥٨٦.

الرجلي فأنصحه بأطله عند أبي حمزة ودر
والمالكية والشافعية والحنابلة بموصي
٤

وقال أبو يوسف إن اصطلاحاً بالوصية
بها

وقال محمد الخياط إلى الورثة يعطون
أبهما شراً^(١)

ب - الوصية لجماعة :

٢٩ - لو أوصى رجل لجماعة لا يمكن
حصصهم وأسمائهم كالفيلة العظيمة والفقراء
والمساكين صحت الوصية عند المالكية
والشافعية والحنابلة، ثم احتلفوا في لزوم
التعصم من عدده :

فقال المالكية لا يلزم للتعصم ولا
الشريعة، ويعطون بالأجتهاد بقدر الحاجة .

وقد انتفاعية في الأظهر يجري دفع
الوصية إلى ثلاثة منهم

وقال الحنابلة يجري الدفع إلى واحد
منهم

(١) حاشية ابن حاتيم ١٤١٦/٥، روضة القاصد
١٢٩٨/٦ - ١٢٩٩، ومعد الجواهر المصنف
١٤١٦/٥، وكشف القناع ١/٢٥٧، ومسي
المحتاج ١/٥

ودعى المالكية إلى أن الوصية تصح
للموصي له، سواء أكان موجوداً أم
الوصية، أم متظر الوجود كالعمى، وتصح
لنفس سيكون من عمل موقوف أو سيوجد
استثنى صراحةً ومحوه، مما يدل على حفظ
حياته، لكن في قول لا يستحق شيئاً من فلة
الموصي به، لأنه لا يملك إلا بعد وعده
حيه، فتكون الفلة بولي الوصي

وفي قول آخر، يوقف وتدفع للموصي له إذا
استهل كالوصي به، ويورث الشيء الموصي به
لنفس سيكون إن ولدته لأكثر من واحد بحسب
العدد، أي إن الذكر كالأنثى عند الإصلاقي، فإن
نفس الموصي على تفصيل عمل به^(٢)

ثالثاً : أن يكون الموصي له معلوماً غير
مجهول

٢٧ - ذهب الفقهاء إلى اشتراط كون
الموصي له معلوماً غير مجهول أي معيناً
بشخصه كزيد أو بنوعه كالمساكين

وغير الفقهاء على هذا الشرط مسائل منها

١ - الوصية للمجهول .

٣٨ - لو أوصى بثلاث ماله لأحد هذين

(١) للشرح الكبير ١/٤٢٣، والشرح المصير ٤/٥٨١
٥٨٢

ج الوصية لثابة

٣٠ - قال "عقده" على أي وصية لذات
بدية بائنة لأهل الجب من أهل البيت، سر
نصف ممتلكاتها أو أكثر

أما إذا وصى بمال لثابة دية فلا بد من
وتكون وصية لصاحب الدية ويصرفها في
عليها

ومع الشاذية على أنه هو أو وصي لثابة،
وقال بصرف في ممتلكاتها عالمه من ممتلكاتها
ويشترط قول مالك العامة

ويذكر أو وصي بدين بغيري فلا بد صريح
الحديث به بأن الوصية تصح ولو سمى نفسها
صاحب الغرس، وعرف في عهده زكاة
بعض الوصية - فلا بد من الغرس قبل إيداع
الكل عليه فإنه في بوزنة الوصية لا لصاحب
الغرس لأنها إما تكون له هي سنة وهي
انصرف في ممتلكاتها فإبته وعابه لمصداق
الوصية

وهذا ما ذهب إليه الحنفية إلا أنهم
بشرط أن تصح الوصية في هذه الحالة غير
صاحب الدية بل لغيره، وأن يكون صاحب
الدية من نفع له وصية الوصية

وهذه الوصية والشاذية هي مقابل الأجر
إلى أن من أو وصي لصيلة لا يخصص كتعميم
تخصيص الوصية بطلان، إذ يشترط كون
الوصية له بدنية فلا بد كسر المحصول
منه الوصية بالتدقيق العهدة

وقالوا لو أو وصي بغيره على مخرج
بكرة إن لا يخصص بصرف إلى ممتلكاتها،
وإن يخصص باسم على رؤوسهم^(١)

قال الكشاف، اختلف في تسمية لأخص
مقابل أي يومف أن كانوا لا يخصص إلا
كتاب أو حد - فهو لا يخصص

وقال محمد إن كانوا أكثر من مائة فهو لا
يخصص

وقال إن كانوا أحييت لا يخصصهم محصر
حتى يومئذ منهم مولود ويحرم منهم ميت، فهو
لا يخصص

وبينهم من رأى رأي القاصي^(٢)

(١) روضة حصاة ١٩٠/٢، ومناقرة قرايه مودع
الهدية ٤٢٨/١٩، وعدد الجور من الكتب ١/٢٣
مخاض الوصية، ٢٢٤، ومفسر المعادج
١٣/١٢، ٢٢، ٢٣، وأمنر المصاحف ١٣/١٢
والصبي ٦

(٢) سائر أقسام ١٠٢/٧

«فالوا ترد الوصية برد الموصي به ويموت قبل الموصي»^(١).

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه تصح الوصية لغير من حبس ما لم يرد الموصي تمليكها، أما إذا أريد تمليكها فلا تصح الوصية حينئذ لا بمنحاة بمسكه.

وأضاف الحنابلة ينطبق الموصي به للغير من الحبس لأنه مصلحة، فإن مات الموصي بالحبس: «الموصي به إن لم يكن أقيم عنه شيء أو رد باقيه على ورثة الموصي لأنه لا مصرف له».

وإن شرد الموصي الموصي له أو سرق أو حبس انتظار عوده، وعند عدم العود رد الموصي به إلى الورثة إذ لا مصرف له^(٢).

د - الوصية للعبد

٣١ - وصيا السيد لعبد، إما أن يكون بمقتضى أو بمال له، والوصية بالمال له إما أن يكون يشاع أو يعين كما أن الوصية له تكون لعبد

(١) حالية ابن مبيس ٤٢٥/٥، وحالية الفسولي ٤٢٦/١، ورواه لإكليل ٣١٢/٢، ومثني المصباح ٤٢٨/٣، وكشاف القضاة ٣٦٥/٤، الإحصاء ٢٤٦/٦.

(٢) مثني المحتاج ٤٢/٣، وأمسى المطلب ٣٢٠/٣، وكشف مناع ٢٦٥/٢.

المملاك وقد تكون بعد جهده

وتمصيل ذلك بنظر في مصطلح (رد) (١٠٦)

د - الوصية لعبد حرة

٣٢ - أقر الفقهاء على صحة الوصية من ماله لعبد حرة كعقارة مسجد أو غيرها لأب قرية.

وفي معنى المسجد المدرسة والرباط السبل والحنافاء والقنطرة والمطافئ^(١)

ومن المانوكية والشافعية والحنابلة على الصحيح من المذهب على أنه لا يشترط في صحة الوصية للعبد، فيجوز الوصية لعبد عامة ميسرة كالوصية للأعيان مثلاً^(٢)

كما ذهب الفقهاء (الحنفية والحالكية والشافعية والحنابلة في المذهب) إلى أن وصية المسلم لبناء كنيسة أو بيعه لا تجوز لأنها معصية

(١) مثني المصباح ١٠٢/٤، وأمسى المصباح ٣٠٨/٣، وكشاف القضاة ٣٥٩/٤، وحاشية الفسولي ٤٢٢/٤، وشيخ ٣٦١/٢، بدو في الفقه ٢/٢٨.

(٢) أمسى المصباح ٣/٢، والفسولي ٤٢٢/٤، والإتقان ٢٣٧/٢، وكشاف القضاة ٣٦٠/٤، ورواه إكليل ٣٦٥/٦.

وصية ٣٢م

وإن كان ثبوت هو مرفوع صمدهم لا عباداً بأن
أوصى بقرى له ليس بيعة أو كنيسة أو بيت
دار ، أو معصرة النمل أو كنيسة أو بيت سار
أو ببيعهم بلعهم أو لبيعة أو كس الثار ديبه
قهر على لأحلاف الذي ذكرنا أن عبد أبي
حبيبه وحمة الله سبوراً ، وعنده لا يجوز

وجه قولهم: إن الوصية بهذا الأسماء وصية
سما هو محسنة والوصية بالمعاصي لا تصح ،
وروجه قول أبي حنيفة بطلانها أن سميها في
وصيهم ، أو لرية عبدهم لا ما هو رية
حقيق لأنهم ليسوا من أهل القرية الحقيقية ،
ولهذا لو أوصى بما هو غارة عبد وليس لغرة
عندهم لم تجز وصيته كالبيع وباء المسجد
للمسلمين ، عدل أن المصير ما هو مرفوع
عندهم وله وجاد ، ولكننا نرى أن لا تنفرض
لهم فيما يدعون ، كما لا يعرفونهم في عبادة
الصلابة وبيع الحبر وانخرطت من ستم

و - الوصية لله تعالى

٣٢م يرى السامعية ومحمد بن الحسن أنه
لو وصى ثلث ماله لله تعالى ، فالوصية حاترة
ونصرف في وجوه البر - ويقول محمد بن عبد
الحق ، ويصرف إلى الفقراء عند

وصف الحقة في وصية اندي بثلث ماله
لكنيسة أو لبيعة أو سورا أو أوصى للذي
ثلث ماله لبيعة أو لكنيسة أن ينفق عليها في
إصلاحها لو أوصى لبيت النار أو أوصى بأن
يدفع لبيداهم أو لبيعة أو لبيت النار ديبه سار
في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وعند الصاحبين
لا يجوز

وجعل الكلام في صايا أهل الأمة أفعالاً
تعلقوا بها أن يكون الوصية به قرأ هو مرفوع
عندنا وعندهم ، ويكون أمراً هو مرفوع عندنا لا
عندهم وإنما أن يكون أمراً هو مرفوع عندهم لا
عندنا

فإن كان الوصية به شيئاً هو قرعة صمد
وعندهم بأن أوصى ثلث ماله أن يتصدق به
على فقراء الأمة الحسن ، لو على فقراء أهل
الندم ، أو ماله الرقاب أو معصرة المسجد
لأقضى ويحوز ذلك جاز في قولهم جميعاً ،
لأن هذا مما يتقرب به المسلمون وأهل الدعة

وإن كان شيئاً هو مرفوع عندنا ولم يعرفوا
عندهم بأن أوصى بأن يبيع عبده ، أو أوصى أن
يسبي مسجداً فليس ليس ولم يبي لا يجوز في
قولهم جميعاً لأنهم لا يعرفون به فيما بينهم
فكان مستهزئاً في وصيته ، والوصية بطلبه
المهر

د - الوصية في سبل الله

به صلاح السمس من أهل الزكاة، وصلاح

الصادق له الدعوة، ودفن شعري وغيرها

ولو أوصى بالصف في وجهه الصبر قد

محتضنه يصح، بصواب، أي العطرة، ورسد

مسجد أو طلبة العلم

وغيره عن بعض الشافعية أنه رد أوصى إلى

وجهه المحبوب، يصرف في مصارف الزكاة، ولا

يسمى بها مسجد ولا رباط، وإن كرس إلى

وجهه الثواب صرف إلى أهله.

وموافاة جميع شطبي حيث ارتكبه قال

الحنابلة يصح ويصرف في أي جهة من جهات

القبول لأفضل صرفة التي قدر، أقولوه، وقال،

الشافعية لو قال ضاع نسبي حيث رأيت أو فيما

أراكم الله فأولئكي صرفة إني أقول، راء وهو

الذي لا يرثونه بل إلى محرمه من أفراد أو

إلى جهة واحدة وليس به وصية في نفسه^(١)

وأما أن يكون الوصية له ثانياً فالله

٣٤ - احتجب احتجاباً في شقراء كود

حوصية غير ثاني الوصية

٣٣ - ذهب أتباعه والخلافة، ووجه

إلى أنه لو أوصى ببيت منه في سبل الله

نصبي، مصرف، أي المقرب، لأن المصروف

شريع، وثمنه عند الحاجة على قدر

يوسف

ومن محمد من الجس، والخلافة في

قول إلى أنه، تصرف في الحج به، قال

محمد هو على حاشاً مطلقاً، أحمد

إني - يجعله في شعر

ح الوصية لأعمال البر وجوه الخير

٣٣م - لو أوصى بنفقة ذلك لأعمال البر

قال الحنفية - وهو قول عبد الله بن

يوسف في الخبر كله وفيه شعور

ومن الحنفية في فتاوى أبي القاسم أن كل

ذلك ليس به نفقة، وهو من أعمال البر، حتى

يجوز صرفه إلى عمارة المسجد وسراجه،

قوله ثمنه، ولا يجوز صرفه إلى غيره

الحنوب

ومن الشافعية على أنه يجوز صرفه إلى

الخيرات الموصية، قاله مرحلاً، أي آخر

الزكاة، وقال في التهذيب - يجوز صرفه إلى ما

١ - فتاوى الهندية ١/٢٦٠، وروضة المصلح ٢/٢٨٠،

والمصنف ٢/١٩٩، مسي لمصنف ٢/٢٨٠،

١/٢٠٠، وروضة المصلح ٢/٢٨٠، ٢/٢٨٠،

٢/٢٨٠، ٢/٢٨٠، ٢/٢٨٠، ٢/٢٨٠،

ميتاً أو مبروراً

ولا يفرق القنية بين ما إذا كتبت الوصية قبل أن يخرج أو بعده، فإن اتفقت لا يسحق الوصية ولو أوصى به الموصي بعد الخرج

قال الكاساني لو اشترك عشرة في قس رجل فأوصى ل بعضهم بعد الجناية لم يصح لأن في واحد منهم قائل على الكمال حتى وجب القصاص على كل واحد منهم فكثرت وصية أفانق لهم يصح^(١)

وعن أحلة على أنه إن جرحه ثم أوصى له صلب من الجرح لم يبطل وصيته، لأنها صدرت من أهله في محبة وبه يقرأ عني ما يبطله بخلاف ما إذا لمحت فإن عتل طراً عنها فبطلت^(٢)

ورب المالكة والشافعية في القرون الأخيرة وتجاوية لم إحدى الروايتين - فخره أبي حنيفة - إلى أنه لا يشترط لصحة الوصية أن يكون الموصي له غير ذل الموصي سواء كان الصل عمداً أو خطأ لأن الوصية صبيحت بمقد

فذهب الحنفية والشافعية في المذهب والشافعية في مذهب الأظهر في القرون إلى أنه يشترط في الموصي له أن لا يكون قاتلاً للموصي، يقول الشيباني **فليس لقائل وصية^(٣)**

ولأن القتل يمنع الميراث الذي هو أهله من الوصية، فالوصية أو لو ماله، ومما لا يشترط فيه، أنه علة من لم يجعل ذل في أوقته عوقب بحرمانه

والقتل المانع من الوصية هو القتل المضمون بقصاص أو دية أو كفارة أو ولو خطأ، وسواء كان القتل مباشرة أو سبباً بعد الحدية

أما الحدية فيشترط، في القتل المانع من الوصية أن يكون على سبيل مباشرة، فإذا لم يكن المباشرة فلا يمنع الوصية والمرتبة، وإن يكون للموصي دية، فإذا لم يكن للموصي والمرتبة صحت الوصية.

كما يشترطون في اتفان أن يكون مكلفاً دون لم يكن مكلفاً فتصح الوصية له كما لو كان

(١) صحت بطور باتن ص ٤

أخرجه البيهقي (٢٧/٤) في دار المصنفين من صديق عني من أبي حنيفة، ثم قال في بعض من عد روايته الحديث، فيجوز لحدوث

(١) يقع المستحق ٢٢٩، ورواه الشافعية ١٨٥/٢

حاشية من حاشية - ١١٠ ر. ٢٢٩/٢

- ٢٢٣ وكشاف الشافعية ٢٥١/٢، رد حاشية

المصنف ١٢/٣

(٢) كشاف الشافعية ٢٥٨،

فأشبهت اللهه وحالته الأثر

خلاصا أن لا يكون الموصى له وارثا عند

موت الموصي

٢٥ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط ألا يكون

الموصى له وارثا للموصي عند موت

الموصي، إذا كان هناك وارث آخر لقوله **يَكُونُ**

إِنْ أَلَّهَ لَهُ أَعْطَى كُلَّ دِي حَقَّهِ، فلا وصية

لوارث^(١) وقوله **يَكُونُ** أيضا، لا يجوز وصية

لوارث إلا أن يشاء الورثة^(٢)، ولأن في إثبات

بعض الورثة من غير رضا الآخرين ضرر

يؤدي إلى انشقاق النزاع، وقطع الرجة وإثارة

البداهة والمجد بين الورثة.

ومعنى الأحاديث أن الوصية للوارث لا تنفذ

مهما كان مصدر الموصى به، إلا بإجازة

ثبوته

٢٦ - قرئ أجاز بقيه ثبوته فقد اختلف

الفقهاء في صحة الوصية

لمعجب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية

(١) حديث: **إِنْ أَلَّهَ لَهُ أَعْطَى كُلَّ دِي حَقَّهِ** -

لتاريخ الترمذي (١/١٣٢ - ط الحبيبي) من حديث

أبي أمامة، وحسنه ابن حجر في التلخيص (٢/٩٢)

ط سري طباعة القبة

(٢) حديث: **لَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ بَوَاقِثَ** -

لمرحوم الدارلحي (٢/٩٨ - ط دار المصاحبي) من

حديث أبي عثمان، ورواه ابن حجر في التلخيص

(٢/٩٦ - ط سري طباعة القبة) إسناده

والمثل للأكية صرح لإيهامه من مضمون إلى

فإنه سواء نزل عند أو حطأه علم الموصي

مسبب للضم، أن هذه الآية هو الذي ضربه

عمدا أو سخطا.

ولأن لم يعلم الموصي بالقسب بحيث لم

يعدم ضمانه فلوصى له بشي، هناك لا

أجلهما، صحة الوصية، لأن الوصية بعد

الضرر فلا ينهم الموصى له بالاستيصال

والآخر عدم صحة الوصية لأن الموصي

أو علم أن هذا القاتل له ثم يوصى به لأن الشان

لن الإنسان لا يحسن لمن أساء إليه.

قال المصوفي: **تَطْلَعُ مِنْ مَنَازِلِ الشَّعْبِ**

وهو عدم صحة

ولا يدخل في المأويل، أعطوه من فئتي

لصحة الوصية تماما

وقالوا: تكون الوصية في الحلقاء في المال

والديه، وفي العبد تكون في الحال فقط إلا أن

ينفذ مقتله ومقتل وارثه لديه ويعلم المقتول

فيها فنكون في الدنيا أيضا^(١)

(٢) **الشَّعْبُ** مكرر مع حذو به لندسوقي (١/٤٤٦).

ومعني المصطلح ٤٣/٣، وأصله **شُعْلَبُ** ٤٣/٣،

والاصطلاح ٢٢١/٧ - ٢٢٣

ويشترط نصحته الإجازة شرطاً

لأول. أنه يكون المجبر من أهل الشجر
بأن يكون بالغ عاقلًا، غير محجور عنه لعدو
أو عنه أو مرض موت، فلا يصح الإجازة من
صغير أو مجنون أو سفيه ولا من وبهم، وإذا
الشافعي لم يكن المجبر عاصياً بالعمر في
ملا يصح عدهم بجاهة ولزم له بحكم بما
أوصى به الموصي^(١)

الثاني أن تكون الإجازة بعد موت
الموصي عند جمهور الفقهاء، فلا عبرة بإجازة
الورثة على حياة الموصي، فهو أجازها حال
حياته، ثم ردوها بعد وفاته، صحح الر. وبطلت
وصيته

وقال المالكية: إذا أوصى شخص لورثته
أو يرثه عن الثلث لم يصح أو مره، تنبئة

والشافعية لم يأتوا بالأظهر وأخذوا في إبطالها
إلى أن أوصى وصية صحيحة تحدث إلا وصية
لورث لا أن يجبر الورثة^(٢)

ولأنه تصرف صادر من له في ماله صحح
كما لو أوصى لأجنبي

وبن أجازها بعضهم دون بعض، جازت من
حصة مجبر، وبطلت في جز من لم يجبر،
بولاية المجر على نفسه دون غيره^(٣)

وفي قول عند المالكية وهو مقدس الأظهر
عند الشافعية وقول عند المالكية أن الوصية
باطلة تحدث إلا وصية لورث^(٤) فإن أجاز
الورثة ما أوصى به المورث، فعصية منه
فيهم، لا تصح الوصية الموصي فلا بد من قبول
الموصي ثم ثانياً بعد الإجازة، وأما لقبول
الأول فهو كالعدم^(٥)

(١) حديث ٧٦ وصية ورثة ١١ أن يجبر الورثة

أمره عند قسطنطين ٩٨/٤ - ط. صحيح. من
حديث عبد الله بن عمرو، وقال ابن حجر في
فتح ٩١/٣ ساندوا

(٢) البداهة ٢٢٧/٢، ومبين عقائد ١٨٢/٦ -
١٨٣، وحاشية المسؤول ١٢٧/٤، والقرن
المستفاد من ٤١١ وصية الموصي ١٢٣/٣،
والعقود ٢٠ قتله ٢/١

(٣) حديث ١٠ وصية لورث

كذلك بغيره ١٧

(٤) حاشية المسؤول ١٢٧/٤ والموقر عمه ٢

- حر ١١١، وصي للمحتاج ١٣/٣، والمحي

لاين فله ١/١

(٥) بكلمة مع القدير ٢٢٢/١٠ وما سلفه، فتح
لاملي المليك ١٢٢/١ وما بعده، والشيخ الفقيه

ص ٥٠٦، كتاب الأسيار ١٠/١، تحديق

٥٨٩، ط شافعي، ربيع الزمان ٢٤٩/٢، وما

بمعه، شافعي ٢٧٦، حقا أوصى

الشيخ ٢٤٨ = ٢٤٩ = ٢٤٩، قصص ١٠

معي المحتج ٢٣/٣، شرح الصبر ٢٨٥/٤ -

٢٨٩

والتميرة يكونه وارث بالانفاق هو وراث موت
الوصية، لا وقت إنشاء الوصية، لأن الوصية
تعطيك مضاف إلى ما بعد الموت، وحكمه
ينبعث بعد الموت، فهو كان غير وارث عند
الوصية، كأخ مع وجود أس، ثم صار وارثاً
بأمر سائر عند الموت كان ماثلاً لاس،
صلوات الوصية موقوف، وهو كذلك وارثاً عند
إنشاء الوصية، ثم أصبح عند الموت غير
وارث، بسبب حجبته مثلاً، كأن الوصي لاح
ولا ولد له، ثم ولد له، نفذت الوصية؛ لأن
التميرة في الإرث وشخصه هو وقت وفاة
الوصي، ولأن هذا الوقت هو أوان نيوت
حكم الوصية التي هو نيوت ملك الوصي
١٦

الوصية لبعض الأشخاص والأشياء

ترد في بعض الوصايا عبارات شاذة
بالوصي له، وقد يحذف المقصود بها عبد
الفقهاء، وسائر المراد بها عتقهم مما يلي

البرائة لو انوارث الإجازة والقرينة على أحسن
حال مرض الوصي لرمته الإجازة فلا رد له
بعد ذلك، ونزومه الإجازة بشروط حسنة

أولها: ثبوت الإجازة بموضع الوصي
المحرف سراً، كالتوصية به أو في الصحة.

ثانيها: أن لا يصح الوصي بعد ذلك.

ثالثها: أن لا يكون معتبراً بكونه في بقعة
الوصي، أو عتبه ديس به، أو جائعاً من
صونه.

رابعها: أن لا يكون التمييز ممن يجهل أن
له الرد والإجازة.

خامسها: أن يكون المجير رشيداً، ماثلاً
الصداقي، ليس المراد أنه يلزم موثوث في
مجير، وإنما المراد أنه إذا أجاز وصية موثوث
فمن موثوثه فيما له فيه الرد بعد موثوثه تلك
الإجازة ينال الشروط، سواء تبرع بالإجازة
من نفسه أو طلبها منه الوصي، كما ذهب إليه
غير واحد من شيوخ عبد الحق وليس له رد
مونه الرد مسمكاً بأنه من إسقاط الشيء، ليس
وجوبه، لأنه وإن لم يجبه واحد مسبب
أو جوب وهو المرض^(١)

(١) فشرح المصنف مع حاشية له في ١٤٥/١ -

(١) كملته فتح القدير ١٠/ ٤٢٢، فتح القمي حاشية
٣٢٢/١، الفرائدين الطولية ٦، كعبه الأخيار
٦٠/١، الميثاق ٥٨٩/١، سائر الأقارب
١٢٩/٣، كشاف النماذج ٢٤٤/١، ومطالب الوصي
سبب ٤٢٢/١، والمعني ١٢، وصفي المستخرج
٤٤/٣، والشرح تخريج ٥٨٥/٢

١ الوصية للجيران

٣٧ - من أوصى لجيرانه، فهم المصلحون له عند أبي حنيفة، لأن الجوار هو تقرب، وحقيقة ذلك في الملاصق، وما بعد، وبعد وقال الصحاح استحضارهم الملاصق هم المصلحون وغيرهم ممن يسكن محبة المرحوم ويحبهم مسجد الصحة، لأن هؤلاء كلهم يسمون جيراناً عرفه وقد تأيد ذلك بما رواه أبي حنيفة إلا صلاة لجار المسجد إلا هي المسجدة^(١)

شهاب قال قال سوي لله ﷺ. والسكن من أربعين ذراعاً قال يونس قضت لابي شهاب، وكلف أبو يعقوب دار؟ قال - أبو يعقوب عن يمينه، وهي يساره ومطلقه يمين يمينه^(٢)

وجيران المسجد عند الشافعي على الرجوع كجيران البلد

وعبد حنبله من يسمع النداء^(٣). حديث ٢١ صلا، لجار المسجد إلا هي المسجدة

ب - الوصية للأقارب

٣٨ - من أوصى لأقربائه، فالوصية عبد أبي حنيفة للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه، سواء المسلم والكافر والصغير والكبير، لا يدخل معهم أبو الدار والولد، لأنهم لا يسمون أقارب ويكون ذلك لا تنس بعد عدا، لأن الوصية أخف من الميراث

ولس يمكن من منع النفاذ ولأن المقصد من الخبر ب، واستحبابه ينضم لأهل حق وغيره إلا أنه لا بد من الاحتياط وقفت عند اتحاد المسجد

وقال المالكية تشمل الوصية جيرانه المصليين له من الجهات الست للأربع، والميراث والتمتع، وجيران المصليين إذا كان يهبط وقت أو شارع صغيراً لا سوي أو غير

وقال الشافعية في المصنف والمصلحة هم أبو يعقوب داراً من كل جانب من جوانب الدار الأربعة بحديث يونس بن يزيد عن أبي حنيفة^(٤) حديث ٢١ صلا، لجار المسجد إلا هي المسجدة أبو يعقوب المصلي في كل ٥٤٢ - م ذكره بمسارقه الشافعية من حديث أبي هريرة وصح

(١) حديث الشافعي من أربعين ذراعاً أبو يعقوب المصلي في كل ٥٤٢ - م ذكره بمسارقه الشافعية من حديث أبي هريرة وصح (٢) الحديث مع شروحه ١٧٠/٢٧٠ م - حديثه والكذب مع التاج ١٧٩/٢ - ١٨٠ - ونشر الصغير ٥٤١/٢ - ٥٤٢، وعلى الصحيح ٥٨/٢ ٦٣ - والله أعلم ١٥٨/١ - صاحب المسند، كشاف القناع ٣٦٢/٢ - صاحب القصر في (١٣٠)

وقال الجنابلية يدخل في الوصية للقربة
الذكر والأنثى من أولاده، وأولاد أبيه وأولاد
جده وأولاد جده أبيه، أربعة أبناء فقط، لأن
أنبي الله صلى الله عليه وسلم يجوز من هاشم معهم ذوي القربى
فهم يحط منه لمن هو أبعد كيمي عبد شمس،
وهي نول شيئاً^(١) ويستوي في الوصية للقربة
الذكر والأنثى والصمصم والكسر، والغني
والفقير، معوم القربة بهم ولا يدخل في
القربة كافرهم أو من يحالف فيه قبيهم، ولا
تدخل في القربة أمه ولا قرابه من قبي، لأنه
صلى الله عليه وسلم لم يحط من سهم ذوي القربى قرابه من
جبه أمه شيئاً إلا أن يكون في لفظه ما يدل
على إرلا ذلك وصوا، هي أن أهل بيته وقومه
وسبيته وأهله وأله كهم بيته، وذوي رحمته
قربته من جهة أمه، ولو جازوا أربعة أبناء
فيصرف إلى كل من يرث بقرض أو عصية أو
بالرحم^(٢)

ج - الوصية لأرب الألقاب

٣٩ قال الشافعية: إن أوصى لأقرب
أحد من يدخل فيه لأصل والقرع، والأصح عند

وهي الحميات بمسير الأقرب فالأقرب،
والمقصود من هذه الوصية ثلاثي ما فرط في
إفادة واجب العصية، وهو يحكم من ذوي رحم
محرم

وقال الشافعية: إن (أبو يوسف ومحمد)
الوصية لكل من يسيب إلى أقصى أب له في
الإسلام وهو لول أم أمهم، أو أب أب لولك
الإسلام وإن لم يسل، لأب القربة مشتق من
قربة، فيكون اسماً لمن قامت به

وهي العصبية عن أمه لو أوصى لذوي
قربة أو قرابه أو لأسيبته أو لأرحامه أو
لذوي أرحامه فلها نفس الحكم^(٣)

وقال المالكية: يختص ذلك بأقرب أبيه
غير المؤنة إذا كان لك ذلك، وإن لم يكن
دخل في الوصية أقارب أمه^(٤)

وقال الشافعية: يدخل في ذلك كل قرابة له
وان يحط، عملاً بمعوم اللفظ مسلماً كان أو
كافراً، عبداً أو فقيراً، إلا الأصل (الأب والأم
فقط) والقرع (أولاد الصلب فقط) فلا يدخلان
في الأصح عندهم ولا يسمون أقارب عروا^(٥)

(١) تكملة نوح القدر ١/ ٢٧٧، والبدع ٧/ ٢٦٨.

روبير محقق ١/ ٢٠٦.

(٢) القرع: عتير ١ - ٥٦٦ - ٥٩١.

(٣) مبي المحتاج ٢/ ٦٣.

(١) حديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول بيني وبينهم،
أخرج ابن ماجه في المصنف ١/ ١١٤ من حديث جابر
ابن عظيم

٢) كتب الفتاوى ١/ ٢٦١، ٢٨٧.

المعني ^(١) وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه، لأن النكاح أصهار بشرط موته وهي منكوحته أو معتقته من طلاق رجعي، ولو من طلاق بائن لا يستعنها.

ومن أوصى لأختاته فالوصية بزوج كل ذات رحم محرم منه. كزوج البنت والأخت والأخعة والعالة، لأن النكاح يسمى حساً وكذا محرم الأرواح، قال ابن عاصم بن سبيل حقه في حربهم، وفي عرسا الصهر أمه السراء وأبها والحق روح المحرم فقط ^(٢)

ومن العتبة على أنه إذا أوصى بكذا لأخ، فهي لأخ بيته وبنيته التي يسبب إليه من قبل أبيته إلى أقصى أب له في الإسلام، الأقرب والأبعد والمذكر والأنثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء، ويدخل فيه أبوه وحده وأبوه وزوجته إذا كانت من قوم أبيه إذا كانوا لا يرثونه

وهو على أنه لو أوصى لجسه أو أهل بيته

١ - حديث ترويح النبي ﷺ جويريه ٢٠

أخبره ابن إسحاق في السيرة كما في السيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٢٤٠ - ٢٤١) ط - هو النكاح المبرم

(٢) حبيب ابن عاصم ٢٣٧/٥، وتكملة مع المعبر

٢٣٧/٦، وبيان الحقائق ٢٠

الشامخة تقديم ابن وإن نزل على أب لأنه أقوى يرثاً ومحصياً، وتقديم أخ سواء كان لأبوين أو لأب أو لأم على جد لأب ولم لقوة جهة البوة على جهة الأبوة ولا يرجع بدكورة ووراثته بل بمسوي الأب والأم والأب والأم والأخ والأخت والأخت كما يستوي المسلم والكافر ^(١)

وقال الحنابلة، إن أوصى لأقرب مراتبه فالأب والأم سواء، وأخ لأبوين أو لأب وجد سواء، والأخ من الأب والأخ من الأم سواء، وأخ من أبيه أو من أخ لأب وأخ لأم، وكل من قدم على غيره قدم ولله يقدم ابن أخ لأبوين على ابن أخ لأب، ولا الجدة فإنه يقدم على بني أخوته وإلا أخاه لأبيه فإنه يقدم على من أخيه لأبويه، ويقدم الابن على الجدة والأب على ابن الأب ^(٢).

د - وصية للأصهار والأختان والأولاد.

٤٠ - وصية الجمعية على أد من أوصى لأصهاره، فالوصية عند المستظمين لكل ذي رحم محرم من إمرأته (العصبات والأحلام) بما روي أن النبي ﷺ لما تزوج بخديجة بنت خويلد ^(١) أعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها إقراراً لها، وكانوا يسمون أصهار

(١) حبي المحتاج ٢٤/٣

(٢) كتاب النكاح ٣١٣/٤، والإحصاء ٢٤٨/٧

١- الوصية لغيري.

٤٦ - اتفق جمهور العلماء على أنه تصح وصية
بدين سواء كان الموصي مسلماً أم كافراً
لقول الله تعالى ﴿لَا يَنْقُضُ بَيْنَ لَوْ كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ﴾^(١) قال محمد بن الحسن وعطاء
ونافذة إن ذلك هو وصية المسلم لليهودي.

وروي أن حنيفة رحمه الله أوصى لأبى أحيب
بألف دينار وكان يهودياً^(٢) واشترطه العتامة
بصححة الوصية بغيري أن يكون معيماً، أما غير
المعسر فالسوء والقسارى وسخروهم فلا تصح
الوصية بهم^(٣).

ولم يشترط الحنفية والثنية والحابلة في
هذه بقوله أبي منصور لصحة الوصية هذا، التي لا
تصح الوصية بدينه البصلى أو بدينه أهل
الدين أو بغيرهم^(٤).

١ - سورة الأحرار ٦

٢ - حذرة ولا يدينه الوصى لأبى أحيب

٣ - أبو حنيفة ٥٠٠ - ٥٠١ من السنن ٢٥١٦٦ - ط ٥٠٠
٤ - حذرة حذرة

٥ - الحنفية حنفية ٦ ١٣٢ - وروى القصب

٦ - ٩٨٢ - وحال من الخ ٢٠١ - وروى أبو

٧ - ١٨٤١ - ٨٦ - والإبصار ٢٧١٧

٨ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - وعرض المحتاج

٩ - ١٠٠ - ١٠١ - وسند القصور ١٢٦٤ - والثنا

١٠ - الإخبار بهامس موصى بهامس ١٢٦٤

١١ - الإخبار بهامس موصى بهامس ١٢٦٤

أو أهل دينه تحكيمه كحكم ما هو لموصى
لأبى^(٥)

و. أو أ. ٢٠

هـ - الوصية للمسلماء

٤٦ - هو لموصى للمسلمة أو لأهل العلم
بدين جمهور الفقهاء الحنفية والثنية
والحابلة أنها لأصحاب صوم الشرع وهم أهل
العلم وأهل الحديث

وروي الثنوية والحنفية أهل التصير

وخالف الحابلة إن الوصية بذلك تشمل من
نصف العالم^(٦)

الوصية بغير المسلم

٤٧ - لا يشترط مسلم الموصى به لصحة
الوصية، في حمله تنجو الوصية لغير
المسلم من الحنابلة، وغير المسلم يشترط
الدين، والمسلم نفس والحري، والمسلم،
ويعمل أحكام كل دين بهي

١٢ - حنفية ٥٠٠ - ٥٠١ من السنن ٢٥١٦٦ - ط ٥٠٠

١٣ - الإخبار بهامس ١٢٦٤ - وعرض المحتاج

١٤ - الإخبار بهامس ١٢٦٤ - وسند القصور ١٢٦٤

١٥ - الإخبار بهامس ١٢٦٤ - وسند القصور ١٢٦٤

ما يحد بحق الميرث بدار القربى وامتنع من
تمسكهم حيث قالوا لا يصح الوصية به
قطعا^(١)

الركن الرابع الموصى به

الموصى به وهو : الوصى به الموصى من
مال أو منفعة ، ويشترط أن الموصى به شروط
هي

أولا أن يكون الموصى به مالا

٤٧ - يشترط أن يكون الموصى به مالا لأن
الوصية مطلق ، ولا ينك غير المال

ومالك الموصى به يشمل لأموال النقطة ،
والعبيد والديون التي هي ذمة العبد ، ولحقوق
العقود بعد ، وهي حقوق لا تتعلق من مال
وشرب ومسيل ، والمبالغ كسكنى الدار وورقة
الأرض وغلة البستان المر مستحقة في
المتفيل ومعها مما يصح بيعه وهبته
وأجارته^(٢) لأن الموصى به مال ملك مملوكه حال

والحيلة والمالكية إلى حوز الوصية
المستحق

وقيد الحيلة على الصحيح من المذهب
جواز الوصية للكار مما إذا كان مغب^(٣)

د - الوصية للميت

٤٦ - اختلف الفقهاء في حكم الوصية
للميت فري الحنفية والمالكية والشافعية في
مقابل الأصح والحيلة في وجه أنه لا تصح
الوصية للميت

وعلى الشافعية عدم صحة الوصية للميت
لأنه يقتله فلا معنى للوصية له

وعلى الحنابلة هذا الحكم بأن ملك الميت
زائل

ومذهب الشافعية في الأصح والحيلة على
الصحيح من المذهب إلى أنه يصح الوصية
للميت الموصى ، أما غير الموصى فلا تصح
لوصية له

استثنى الشافعية من جواز الوصية للميت

(١) معونة ولي التمس ١٠١٩/٩ ، الإحصاء ١٠٢٦/٧ ،
ومنه المحتاج ١٢/٢ ، وتجدد المحتاج ١٣/٧ ،
وشرح المحرري ٨ ١٢٦ ، والمفتوى لهبته
٩٧/١

(٢) البدائع ٧/٣٥٢ - ٣٥٦ ، رهبس المحققين
١٨٣/٦ ، وللمصلحة فتح القدير ١٠/٢٨٥ وما
يتمتع ، وللمر المختار ورد مختار ١٠/٢٢٩ -

(٣) حاشية ابن عسك ١١٩/٥ ، ١٢٧ ، والندج
والإكبل ٣٦٨/٦ ، وحشد الجوامع خمسة
١٠٠/٢ ، ومنه المحتاج ١٢/٢ ، وكشاف النفع
٢٥٢/٢ ، والإحصاء ٢٤١/٧ ، ومعونة لولي
التمس ١٨٥ - ١٨٦ -

لأن الصبي أسهل من الرمح^(١).

وإذا سمع يكن الموصى به ملاً كالدم والمينة
وجعله في الدباغ بطلت الوصية، لأنه ليس
محلًا منك.

وأجاز الشافعية الوصية بجلده مئة فيل
سباع، مئة نملح طمعا للجوارح^(٢)
(ر ف ٥٨)

ثانياً أن يكون الموصى به متقوماً في عرف
الشرح

٤٨ - لا تصح الوصية من مسلم ولا نفسه
مقات غير مقنوم، أي لا يجوز شراؤ الاتباع
به، كالخمر والخنزير والكتب العلور والسباع
التي لا تصح بيعها، تقدم بعضها وتقومها،
ولأنها لا تملك أصلاً بالنسبة للمسلم

وتصح الوصية بها من نصراني لماله لصومها
في أحفاده، ولا تجوز الوصية به لا لمسلم
القل كالفقاص وحده القنق وحده الشفعة

وتجوز الوصية بالكذب المملوك والسبع التي
تصلح للصيد، تطومها، ولأنها مقنومة
بالإتلاف، ويجوز بيعها وهبتها وبها ذلك
الحصة

(١) الدباغ ٣٥٢/٧، نهاية المحتاج ٣٦٩/٢.

(٢) مني المحتاج ١٦/٢ - ٤٩

حياته بمعد الإجارة والإعارة لأن يملك يعد
الوصية أولى لأنه أوسع العقود ألا ترى أنها
يحتمل ما لا يحصله سائر العقود من عدم التحمل
والخطر والجهالة ثم لما جاز لملكها بعض
العقد فلا يجوز بهذا العقد أولى^(١).

وقاب من أبي قبلى وابن تيمية لا تجوز
الوصية بالمناقع لأن الوصية بالناسخ وصية
بمالي الوارث، لأن عداد الوصية عند الموت،
وعند الموت يحصل منافع على منك، الورثة
لأن القرية ملكهم ومنك المناقع يقع لملك
القرية فكانت المناقع ملكهم لأن القرية ملكهم
فكانت الوصية بالمناقع وصية من من الوارث
فلا تصح، ولأن الوصية بالمناقع هي معنى
الإعارة، إذ الإعارة تمنيك السمع بغير حوص
والوصية بالممنعة كذلك والقرية تبطل بحرم
البحر، فالموت لما أثر في بطلان العقد على
المعدة بعد موته فلا يمنع من الصحة أولى

١ - وشرح مكيبو للمردود ١٢٣/٢، وشرح
الفيروز ٥٥٠/٢ وما بعده، ومفيدة المحتاج
٣٦٩/٢ وما بعدها، والقوانين الفقهية ص ١٠٥،
ومعنى المحتاج ٤٤/٢ - ٤٦، والمصنف
٤٥٢/١، وكشاف الأسير ٢٠/١ وما بعده،
وكشاف المذبح ٤٠٧/٢، ١١٨، وهداية المستنير
٣١٣/٢، وسيل الساري ٢٥٧/٣ وما بعدها،
والنهي ١٥٦/٢ وما بعدها

(١) الدباغ ٣٦٩/٢ -

حالة حياة الموصي بعد المسافة، أما الوصية
بشأنه، فلهذا لا تجوز عند الحنفية
استثنائاً لأنه لا يقبل التملك في حالة حياة
الموصي بقدر من المنفعة

ولا يشترط وجود الموصي به في الحال
ويجوز حذف الوصية محذرة بغيره وسكن
المرء^(١)

وقال الجمهور: تصح الوصية بالمعذور
مطلقاً، كالوصية بثمر أو حبل صيدان لأن
الوصية أحتمل فيهما وجوه من الضرر
وفقاً بالأساس وتوسعة فتصح بالمعذور كما
تصح بالمسجون، ولأن المعذور يصح سكوته
بمقدار الضم والمساواة والإجزاء، فكذلك
بالوصية^(٢).

وتسقط العتقة على أنه يجوز الوصية
بالمجهول كشأن من غلبه وشوب من أوائمه لأن
الموصي له فيه بثوارث من جهة التملك شيء
من شركة إليه محالاً، والجهالة لا تمنع الإرث
فلا تمنع الوصية كما اتفقوا على جواز الوصية
بما لا يقدر على تسليمه كطير أو غنم أو بغيره

(١) طبر القمطار مع رد المحتار ١٦٧٥ ومعه
المحتاج ١٥/٢

(٢) مطلب قرني المص ١٩٠/٢ - ٢٩١، ومعه
المحتاج ١٥/٣، وعقد القوام الثانية ١٠٢/٣

ولأن فيها معنى مباحاً، ومقر الد عليه،
والوصية لبره لصاحب في غير الحال
كالمال، وبهذا علق الشافعية والحنابلة.

وصح الوصية بربث منجس بغير مسجد
لأن فيه معنى مباحاً، وهو الاستصحاب به ولا
يصح الوصية به بمسجد، لأنه لا يجوز
الاستصحاب به فيه

وصح الوصية عند الشافعية بسحر رطل يسمع
به كسماء.

وصح الوصية بقاء قعب أو فضة، لأنه مال
يباح الاستماع به في غير حالة الاستعصاء
بجمعه حلياً للقاء أو يسهل وهو موصوف^(١)

لأنه لا يكسبون الموصي به كاملاً
للتملك:

٤٩ - أضرط الحنفية والشافعية في القول
بالحليل للأصح أن يكون الموصي به مالاً
للمتبع بعد موت الموصي بقدر من المنفعة
سألاً أو مضافاً موجوداً للحال أو مستوفياً،
فالوصية بما تضر من قبله العام أو ليد تجوز لأن
كان الموصي به مضموناً لأنه مقبل للملك

(١) البائع ٣٥٢/٧، وكشاف المناع ٣٦٨/٤، ومعه
المحتاج ١٥/٣، وحاشية الجمل ٤٨١/٣،
وشرح قصير ٤٨١

بثالث غنمه، فإن كان له غنم وقت الوصية، اشترط وجوده وقت الوصية، كالسوق الأول، وإن لم يكن به غنم أصلاً وقت الوصية، فهو كالشائع في كل المال، يعتبر فيه الموجود عند الموت؛ لأنه ليس شيئاً معيماً حتى تنقيد به الوصية^(١).

وأيضاً: أن يكون الموصى به مملوكاً للموصي

٥٠ ذهب المالكية والشافعية في أحد الوجهين - نطع به المزالي - والحنابلة في المذهب إلى أنه يشترط لصحة الوصية أن يكون الموصى به المعتبر ملكاً للموصي حين الوصية، فلا تصح الوصية بمال الغير ولو ملكه الموصي بعد الوصية لفساد الصيغة بإضافة المال إلى غيره.

وذهب الحنفية والشافعية في الوجه الآخر - قال به البوري. هو أفتى وأجرى على قوله الباب - والحنابلة في قول إلى أنه لا يشترط لصحة الوصية أن يكون الموصى به ملكاً للموصي حين الوصية لأن حيث يكون مملوكاً، ووصية الفضولي عنققة موقوفة على حفرة المالك، فإن أجاز فهو بالحيار إن شاء.

(١) نصح القدير ١٢٥/٨، وعائشة بن عابدين ١١٦/٥

الشرط لأن الموصى له يخالف الميت في ثلثه، كما يحفظه الوارث في ثلثه، فلما جاز أن يخالف الوارث الميت في هذه الأشياء، جاز أن يخلفه الموصى له.

ولأن الوصية إذا صححت بالمعقوف فما لا يتصور على نفسه أولى.

وذهب الجمهور إلى أنه تجوز الوصية بالمشاع والمقسم مطلقاً؛ لأن الإيهام تمليك جزء من ماله، فجاز في المشاع والمقسم كالمع^(٢).

والذي أجلاه الحنفية من الوصية بما يقبل التصليح، ويشترط وجوده في المستقبل لكن وقت وجوده يختلف عندهم بحسب نوع المال.

فإن كان المال معيماً بالقبض، كدار معينة، ومزرعة معينة، فيشترط وجوده عند الوصية.

وإن كان شائعاً في كل المال، كالوصية بثالث ماله أو ربحه، فالشرط وجوده عند موت الموصي؛ لأنه وقت تنقيد الوصية.

وإن كان شائعاً في بعض المال، كالوصية

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٦٦/٥، وعقد الجواهر الثمينة ١١٠٣/٧، ومضي المحتاج ٤٤/٢، ركسانه اللداج ٣٩٩/٤، والمغني ٦٤/٦

سحبها وإن شاء لم يسلّم كاتبة^(١)
 وصرح المعهود، بأنه لا يصح الوصية للكافر
 بما لا يصح تمديده له كالمصحف والعمود
 المسموع واسيف والرميح ومائر اصلاح^(٢)

والمال المذكيه مستغرق الثمنه لا تصعد
 وصيه، لأن من شرط الوصيه أن يكون
 الموصي مالكا^(٣)

ثانياً ألا يكون الموصي به رقيقاً على شيء
 فتركه إذا كان لموصي وارث، لقول الله عز وجل
 حديث محمد بن أبي وقاص: أئتملت وأئتمت
 كثير^(٤).

ونذكر الترياده عن الثالث عروفة هي إجارة
 الورثة عنه الجهد (الخصميه والشاغبه
 والحنانه في المصحح من المصحف والمالكه
 هي عون)، من أجاز الورثة تركه عن شيء
 لأجنبي، عدت الوصيه، وإن دفع الثمنه
 بطلت.

ودهب المالكيه والماله في قول والشافعيه

- (١) حديث ابن ماجه ٣١٥/٥، وتبعه ٣٥٤/٧،
 ومعي المحتاج ٤٧/٣
 (٢) حياه المدوني ٤٢٣/٤، المرواني ١٧٥/٨
 والحوشي ٢٦٨، ٨
 (٣) حديث محمد بن أبي وقاص: أئتمت وأئتمت
 كثير
 صدر حريه (٤)

٥١ - الفقد من الوصيه تدارك ما ذك في
 حال الحيه من الإحسان، فلا يجوز أن يكون
 الموصي به مهيبة^(١)
 ما يشترط لثبوت الوصيه في الموصي به،
 ٥٢ - بشرط لثبوت الوصيه في الموصي به
 شرطان.

ولاً 'لا يكون مستغرقاً بالشئ لأن
 المديون مضمونه هي، حرره الثومان به على

٥١ - الحرس ١٦/٨، والشرح لرواني ١٧٥/٨،

وروف العليل ١١٩/٦، وكشف القناع
 ٣٦٧/٩، والدرع ٢٦/٤، ومطلب الرقي الشئ
 ١٨٩/٤، والبحر الرقيق ١٦٤/٦، وصيه
 بن حدي ١٥١/٤

(٢) من المحتاج ٣٢٢/٣، ونحوه المحتاج ٧٣/١٧،
 وصيه الرقي الشئ ١٨٧/٦

(٣) المحتاج ٢٤١/٧، وحاشيه ابن حدي ٢١٥/٥،

حاشيه المدوني ٢٢٧، ومعي المحتاج ٤/٣،

نسي المعطيه ٤٤٣، ومطلب الرقي الشئ

١٩٦/٤، وكشف القناع ٣٧١/٤

صحبت، ويكون الوصية بالورثة عن اثنتي عشرة سنة عند المالكة^(١)

وبعبر الرائد عن الثلث عند الحنفية والشافعية هي المذهب والحنابلة عند موت الموصي، لأن الورثة سقطت لما بعد الموت، وعند المالكية يوم التعبد لا يوم الموت، وهي قول عند الشافعية يعتبر اثنتي عشرة سنة الوصية كما هو مدر استهضف مثلث حاله فإنه يعتبر يوم التبر^(٢)

تكيف إجازة الورثة

٥٣ - اختلاف الفقيه في تكيف إجازة الورثة من حيث كونها تبدأ بوصية الموصي أو أنه مستألف من قبل المجتهد على موثني

فقد نص الحنفية والشافعية والحنابلة في الصحيح والمالكية في قول إلى أن كل ما جاز بإجازة الوارث يملكه المصالح به من قبل الموصي، لأن المصالح صدر من الموصي والإجازة وقع التمتع وليس من ثم ط البعض

في قول كذلك إلى بطلان الوصية بالورثة عن اثنتي عشرة سنة.

وإن أجبر بعضهم دور يعطى سدد الوصية هي حصة المجبر فقط، ويطلب في حصة غيره، أما إذا سم يكن الموصي وورثه فإن الوصية بأكثر من الثلث تكون عند الحنفية والمالكية صحيحة نافذة، وإن كان الموصي به جميع المال، لأن المانع من مغلط الوصية في الورثة عن ثلث إنما هو تعبد حتى الورثة بنسب الزيادة، فلا يتم مذهبهم، فإذا لم يكن هناك ورثة، لم يبق حتى لأحد^(٣)

ودهب الشافعية إلى أنه إذا وصى بما زاد عن الثلث، فإن تم يكن له الورثة، سقطت الوصية لوجوب راد هي مثلث؛ لأن ماله ميراث للمصالح، ولا مجبر له منهم قبضت، وإن كان له ورث كانت الوصية عند الشافعية واجبة مودعة على إجازته ورده، فإن ردها رجعت الوصية إلى الثلث، وإن أجازها

[١] نسخة فتح القدير ١/١٠٥ - ١٢٠، ومصابيح الجليل ١/٢٦٩، والرواق ١/١٦٩، والكنز لابن حجر ١/١٢٢، ونبذ المخرج ١/١٧٣، والإيضاح ١/١٩٢ - ١٩٦

[٢] الشرح لصاحب مع الصافي ١/٤٨٥ - ٥٨٦، والرواق ١/١٩٢، ومطالب أروى القدير ١/٢٤٨، نسخة مع خبير ١/١٥٤ -

[١] الشرح الصغير ١/٥٨، ومصابيح الجليل ١/٢٦٩، والمصنف ١/١٥٠، والمصنف ١/١٦٩، والإيضاح ١/١٩٢ - ١٩٦

[٢] نسخة فتح القدير ١/١٠٥ - ١١٩، والرواق ١/١٦٩، ومصابيح الجليل ١/٢٦٩، ومصابيح الجليل ١/٢٦٩، ومطالب أروى القدير ١/٢٤٨، ومطالب أروى القدير ١/٢٤٨

أورثة ما لم يرد على السمس، وهو رواية عند
الحنابلة بخلافه بخلاف وصية^(١)

قول السمس وهو قول المالكية وإليه
مصل

قال القادر بن إمام أوصى لشخص بجزء من
ماله كقوله أوصيت أروى بجزء من مالي أو
قال أوصيت له بسهم من مالي يسهم
بما نسب به وأخذه من قرينته إلا سم تكن
مسألة عائله، كقول أروى أوصيت لعلاء
بجزء من مالي وماتت عن زوج وأم وأخذ
واحدة من ستة ثم بقية أبيها على الورثة أو
كانت مسأله عائله بأخذ سهماً من سبعة
وعشرين حيث عالت لأربعة وأحشرون، لأن
العم من جهة الأب - فالوصية تقدم على
الأول ثم يقسم على الورثة الباقي، والقرن
يدخل من الجميع وإن لم تكن له حصة -
بأن لم تكن له وراث - فهل له سهم من ستة
وهو قول ابن السمس، أو من ثمانية؟ وهو قول
أبو

العم والعم من جهة الأب - فالوصية تقدم على
بين الوصية بالسهم وبين الوصية بجزء من مالها

فصار كالميراث إذا جاز بيع الرهن

وقال المالكية هو مستمير، والشافعية في
قول والحبشية في قول كذا أنها عطية بذلك
في ليز ثورث، فيسرى فيها شروط الهبة

أحكام تتعلق بالوصية به

هنا أحكام تتعلق بالوصية به

١ الوصية بسهم من المال

٥٤ - من أوصى بسهم من ماله فقد أحسن
لتفهاء فيه على قول

القول الأول يكون للوصي له السمس إن
كتب القرينة أقل من ستة أسهم، وإن كتب
أكثر حصة والعلاقة في الميراث

يقول الثاني للوصي له ثلث سهم الورثة
مال يرد على الثلث، فإن زاد أعطى الثلث،
وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن
الشيباني

القول الثالث للوصي به سهم من نصيب
من المسألة ما لم يرد على السمس، وهو
إحدى الروايات الثلاث عند حنفية

القول الرابع للوصي به مثل نصيب أبي

(١) الاختصار ١٤٣/١٤، والنفاء ١١٤/١١٤ - ١١٤

وخرق في ١١٤/١١٤ وصي مستأجر ١٧/١٧

(١) الشرح المفصل ١١٤/١١٤

من الدنيا^(١)

ب - الوصية بجزء أو حفظ من المال

٥٥ - إذا أوصى الموصي رجلين بجزء من ماله أو بمصيب من ماله أو بثلثه من ماله أو بجزء أو بشخص من ماله، فإن بقي حياته شيئاً فلا أعطاه الورثة بعد موته أو شيء من ذلك هذه الألفاظ بحسب القليل والكثير فيصح إتيان فيه ما قام حياته ومن ورثته إذا مات لأهم منهن مقامه

وهذا قول الحنفية والشافعية والحنابلة^(٢) ولما قول المالكية فعلى من ياله عند الكلام عن الوصية بسهم من المال^(٣)

ج - الوصية بشيء أو بدلته أو بكتب وسجوه

٥٦ - فإن التناصبية إن أوصى به بشيء وأتى جارا به بدمج للموصى به المصحح والجسم وكتبها أو كتاباً ولم يصره لأن اسم طشة يقع عليها وقد ذكر في الأصح فيقول له اسم طشة إن لم تكن قرينة على الموصى لأن إنشاء اسم حسن كإسمه وإن لم يثبت شيء فيه

(١) المذهب ١/١٦٨، ومقي الحاج ٥/٢٠٢

(٢) بدائع الصنائع ٣/٣٥٦، والمذهب ١/٢٦٩

بحسب الأصل ٦٣/٤ والمذهب ١/٢٦٩

(٣) ٢٠/١، ومطلب الرئي المهر ١٩٨/٤ ١٩٩

(٤) المخرج تصوير ١/٥٩٩

لثبوت بن للورثة كجهاد وحصمة وهذا يذكر ويؤيد، أما إذا علمت قرينة على الموصى كقول بغير "أوصيت به" يشاء، تنزل على نفسه أو تيسر أو كشيء معين الذكر أو قال "أوصيت له" شيء حسنها أو يتصح طرقها وسبلها أو عليه معين الألف، أو قال "أوصيت له" بشيء يتصح خبرها من الثبات أو شعورها بخير الموصى

وقال المعاصم في الأرجح تصح الوصية بمصحف أو بحصى ما يقع عليه الاسم لأنه منصوص النقط، فإن حلتف الاسم بالحقبة الوصية والعرف كالغدة التي هي في الحقيقة الذكر ولا شيء من الثبات والمعارف وانشاء فيها للوصية وهي الموصى في الألف الكبير من الثبات والمعرف كالألف كالألف، لأن ظاهر إرادته، ولأنه لو فوجئت قوم شيء لهم فيه عرف وحملوه على عرفهم لم يحدوا حدافير

وإذا أوصى بذاته أعطى الموصى به قرب أو بدله أو جواراً عملاً بالعرف والمعاداة وإن أوصى بكتب وسجوه ولا كتب له، فالوصية بطلت، كما ذكر الشافعية والحنابلة، لأنه ليس عليه كسبه ولا يمكن أن يشتري، فبطلت الوصية بغيره

وتصح الوصية بما فيه دفع مباح، من كتب

لم مقبولة فإنه يعتبر فيها خروج الموصي التي
لوصي منتمتها من ثلث المال، فإن طرحت
من الثلث حازت الوصية في جميع المنافع،
فالموصى له أن يستفح بها ما عايش، وإذا لم
يوف القتل لا ينصف المنفعة مثلاً صار نصف
المنفعة للوارث إن كانت الوصية مطلقة من
الوقت.

وللوصية إذا مات الموصى له بالمنفعة
تنتقل إلى ملكه صاحب العين، لأن الوصية
بالمنفعة قد بطلت بموت الموصى له، لأنها
تمليك المنفعة بغير عوض كالإعارة مبطل
بموت المالك إياه، كما تنطلي الإعارة بموت
المستعير، على أن المنافع بالقرابة لا تحتل
الأثر وإن كان تملكها بموحي كإيجار، فلأن
لا يحتل فما هو تملك بغير عوض أولى.

وإن كانت الوصية مؤجلة فإن كانت للموصي
تخرج من ثلث ماله فإن الموصى له يتمتع بها
إلى الوقت المذكور، فإن كان المذكور سنة
غير معينة يتمتع بها الموصى له سنة كاملة ثم
يعود بعد ذلك إلى الورثة

وإن كانت لا تخرج من ثلث ماله فيندرج
بفرضه، وإن لم يكن له مال آخر كانت المنفعة
بين الموصى له وبين الورثة أثلاثاً يحصم المبد
- إذا كان الموصى بمنفعته عبداً - يوماً

ميد وحرق وماشية، ولا تجوز بها لا يحل
الانتفاع به كالكلب المقصور والمحصن
والخنزير^(١)، انظر مصطلح (كلب ف ٦)

د - الوصية بطبل

٥٧ إن وصى شخص بطبل من طبله،
وليس له إلا قبوله الحبيب، أعطي واحداً
منه

أما طبلو الكلب فتصح الوصية بطبل منها إن
صحب لصدقه ماحداً، لأنه يمكن الانتفاع به في
صباح، فإن لم يصلح لها كانت الوصية باطلة
لأنها وصية بمحرم^(٢).

هـ - الوصية بالمنافع

٥٨ ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز
الوصية بالمنافع لأنها كالأمان في تملكها بمقتد
المعاوضة والإرث، فصححت الوصية بها
كالأمان

وتخرج قيمة المنافع من ثلث المال فإن لم
تخرج من الثلث، أجزأ منها بقدر الثلث

والمنفعة الموصى بها، سواء أكانت مطلقة

(١) مبني المحتاج ٣/ ٥٥، ٥٦، ومطلب أولى الفهم
٤٩٢/٤ - ٤٩٣، ٤٩٥، وكشاف القناع ٢/ ٣٦٩

(٢) مبني المحتاج ٣/ ٤٦، ومطلب أولى الفهم
٤٩٥/٤

بهر إن مات بعد مضي ذلك الشهر أو تلك السنة بطلت وصيته لأن الوصية بمادها عند موته وقد مضى ذلك الشهر أو تلك السنة قبل موته بطلت الوصية.

وإن مات قبل أن يمضي ذلك الشهر أو السنة، فإن كانت العين تخرج من الثقب يتبع بها فيمضي من الشهر أو السنة.

وإن كلفت لا يخرج، ليس له مال آخر فهي عبد يتبع بها الموصي له يوماً والورثة يومين، أي أن يمضي ذلك الشهر أو السنة، وهي العبد يسكنها ثلاثاً على طريق المهادنة حتى ما ينشأ

ولو لموصى بخدمة عبده لإنسان وبرقيقه لأخر، أو يسكنى داره لإنسان ولد فيها لأخر، والرقبة تخرج من الثلث فالرابعة لصاحب الرقبة، والخدمة كلها لصاحب الخدمة، لأن المنفعة لها احتضنت الأفراد من الرقبة بالوصية حتى لا تحصل الورثة الرقبة والموصى له النسخة، فيستوي فيها الأفراد بالنسخة الرقبة لنفسها ولتمليكها من غيره، فيكون أحدهما موصى له بالرقبة، والأخر بالنسخة، فذاً من الموصي ملك صاحب الرقبة الرقبة وصاحب النسخة النسخة، وكذلك إذا موصى برقبة شجرة، أو بستان لإنسان ويشتره لأخر، أو برقبة أرضي برجل ويعملها لأخر، لأن الثمن

للموصى له ويومين للورثة فيسوي الموصى له خدمة السنة في ثلاث سنين.

وإن كلفت العين الموصى بمتعتها دار يمكن الموصى له ثلثها والورثة ثلثيها بنهاية مكان، لأن التهليل بالسكان في العبد محكر وهي العبد لا يحكر، لاستحالة خدمة العبد ثلثه لأحدهما وثلثه للآخر قسم الضرورة إلى المهادنة زماناً.

وإن كان المذكور من الوقت سنة بعينها بأن قال سنة كذا أو شهر كذا، فإن كان الموصى به خدمة العبد فإن كان العبد يخرج من الثلث يتبع بها تلك السنة أو الشهر، وإن لم يكن له مال آخر فهي العبد يتبع به الورثة يومين، والموصى به يوماً، وهي نظار يمكن الموصى له ثلثها والورثة ثلثيها على طريق المهادنة، فإذا مضى ملك اتسعه أو حدث الشهر فهي هذا الحساب يحصل للموصى له سبعة السنة أو الشهر.

ولو أراد أن يكمل ذلك من سنة أخرى أو من شهر آخر ليس به ذلك لأن الوصية أخيت إلى تلك السنة أو ذلك الشهر لا إلى غيرها.

ولو عين الشهر الذي هو فيه أو سنة التي هو فيها، بأن قال هذا الشهر أو هذه السنة،

وإن كانت الوصية مطلقة في الرمان كله فقد قيل^١ : تقوم الرقبة بمنفعتها حسعاً ومعتبر خروجهما من الثلث لأن شجرة لا شمر له لا قيمة له عالياً

وقيل^٢ : تقوم الرقبة على الورثة، والمنفعة على الموصي له، وصحة ذلك أن يقوم الحيوان مثلاً بمنفعة قودا قيل^٣ : قيمته مائة، فهل كم قيمته لا سلمة له؟ فإذا قيل عشرة غنما أن قيمة الغنمة سبعون^(١)

قال المالكية، إن أوصى بمنفعة معين والموصي له معين كأن يوصي له بسلعة ذلره سنين أو بخدمه عبده سنين والحال أنه تلت الشركة لا يحصل ذلك كم أي لا يحمر قيمة وفيها الدار مثلاً ولا قيمة رقية العبد من الورثة حيث يغبروا بين أن يجبروا وصية الميت أو يدفعوا للموصي له تلت جميع الشركة من المال الحاضر والحائب حيناً كان أو عرضاً أو غير ذلك

أما إن كانت الوصية بالمنافع لغير المعين كالمساكين، فإن الوارث يخير بين لإجلاء وبين القطع فهم بالثلث لقطعاً لكن في ذلك

والعلة كل واحد منها يحتل الإفراد بالوصية فلا فرق بين أن يبقى الأصل نفسه وبين أن يستبدل من غيره في الوصية بالمنفعة.

وسواء كان الموصى به موجوداً وقت كلام الوصية أو لم يكن موجوداً قبله فالوصية جائزة إلا إذا كان في كلام الموصي ما يلغى الوجود للحال منصرف الوصية بثلث ماله ولا ماله له عند كلام الوصية^(٢)

وإن كانت الوصية بالمنفعة في مدة معينة كسنة مثلاً فقد عرح الشافعية بأنه حسب من التلت ما نقص منه في نظريته مسلوب المنفعة تلت المدة، فمن أوصى مثلاً بمنفعة حيوان مدة معلومة هوم الحيوان بمنفعته ثم قوم مسلوب المنفعة تلك المدة وبحسب الباقي من التلت^(٣).

وصرح الحنابلة بأنه يعتبر في الوصية بالمنافع خروجها من تلت المال فإن لم يخرج أكبر منها صدر الخلف، وقالوا^٤ : إذا أريد تقويمها فإن كانت الوصية مطلقة بعدة قوائم الموصي بمنفعته مسلوب المنفعة تلت المدة ثم تقوم المنفعة في تلك المدة فيظر كم قيمتها

(١) بلقيع الصنع ٢٥٤/٢ - ٢٥٤

(٢) حاشية جعفر ١٢/٢ - ١٢، ومغني المحتاج

١٥/٢ - ١٦

(٣) المغني ٥٩/٢ - ٦٠، ومطلب أولي النهي ١٩٨/٤ - ١٩٩

الشبه بعينه لا في كل مرقى،

كيفية استيفاء المصلحة المشتركة

٦٠ - إذا كانت المصلحة مشتركة بين الموصى له وبين ورثة الموصي، كالوصية بنصف مئة دارة، أو مشتركة بين عدد من الموصى لهم، كالوصية بمئة دارة لثلاثة أشخاص، فنستوفي المصلحة عن طريق القسمة بأحدى وسائل ثلاث

الأولى، أن نقسم هذه المصلحة بين المشتركين متوجرا الدار أو عرق الأرض مثلاً، ونقسم المصلحة بنسبة حصة كل واحد منهم

الثانية: أن نقسم العين نفسها بينهم، فبأخذ كل واحد منهم سهمه من المصلحة، بشرط كون تلك العين قابلة للقسمة، وأن لا يترتب على قسمها ضرر للورثة، ولو مع بقاء المصلحة لأحد

الثالثة - أن نقسم العين الموصى بها صعمة نهاية رصته أو مكانية، فالرمانية، أن تعطى لأحد الشركاء كل العين منه من الثمران، يستفيد بها، ثم يأخذها الشريك الآخر بقدر ذلك المقدار، فصحح بها

والسكينة، أن يأخذ كل شريك جزءاً من العين في وقت واحد ويشتغل بها، ثم يشتغل

والمرق بين المحبس وغير المحبس أو عبر المعين لا يرحى وجوعه بخلاف الموصى به المعين فإنه إذا ملك يورثي رجوع الموصى به ولو لم يورث^(١) (٢٧٤).

طريق الانتفاع بالمصلحة

٥٩ - اتفق الفقهاء على أن للموصى له بالمصلحة أن يستمتع بها نفسه وحلفاءه إكسابه لغيره بالإجارة أو الإعارة

فذهب الشامية والحنابلة إلى أن للموصى به بالمصلحة إحاطة وإعارة، لأنه إذا تمت المنفعة جاز له استيعاها بنفسه، ويعين يقوم بنفسه، بموصى وغير موصى.

وهذا ما يأخذ من هيلوات الطائفة.

وذهب الحنفية إلى أن للموصى به بالمصلحة لا يملك إعارته، وقاله ابن حنبل، ويصح أن له الإجارة^(٢)

(١) شرح الزمخشري ١/١٩٥، والمروسي مع حسنة المدوي ١/١٦٨

(٢) الأندلس والمظفر لابن حنبل ٣٥٢ - ٣٥٣،

مطالب أولي النهى ١/٥٠، والمعنى لا في فدية

١/٦٠، ونفسى المحتاج ٢/٢٥٣، ١٥٠، ومقتد

الموهر النية ١/١٦٦، والمدونة ١/٣١

المصلحة لورثة الموصي أو ننزله هي حقه فيها
ج - باستحقاق العين الموصى بمنعتها،
لأنه ثبت أن العين الموصى بمنعتها لم تكن
مطروكة للموصي.
د - بتملك الموصي له العين التي أوصى به
بمنعتها

هـ - بوطاة الموصي له المعتبر في
استيلاء المنفعة الموصى بها كلها أو بعضها،
لأن المصالح في الوصية لا تورث وهذا قول
الحنفية ورواه عن الحنابلة خلافاً للشافعية
والحنابلة على الصحيح وكذا للملكية إلا أن
يظهر من قول الموصي أنه أراد حياة الموصي
له فلا يورث^(١)

ومن استحقاق الموصي له المنفعة الموصى
بها.

٦٢ - إذا كانت الوصية بمنفعة مقصورة بهذه
معية، كسنة حرث تعديد بقدر الانتفاع، استحق
الموصي له المنفعة منذ وفاة الموصي^(٢).

(١) للأبناء والمطلقات لأنهم من الميراث من ٢٥٧. وهذا
المراد بالمنفعة ١٧٢/٣، وصبي المصالح ٦٤/٣
- ٦٥، والزملاء ٢٦٨/٧، وكشاف القناع
٩٩/٤

(٢) الشافعية والمنفعة ١٧١/٦ - ١٧٢، رجائية
المصطفى ٤٢١/٤، والمعلومة ٣٢/٦، ومضى =

الشرية كما كل جزء مرة أخرى، فيجوز كل
واحد عمل الآخر مما كان يتوقع به.

وإذا كانت الوصية بعقل لا يمكن قسمته ولا
المبادأة فيه، أو حدث اختلاف الجهد القاضي
في كيفية توزيع المنفعة بحسب قواعد
الشرية^(٣).

(٣) قصة ٦٠ وما بعدها

انتهاء الوصية بالمنفعة.

٦١ - تنتهي الوصية بالمنفعة في الحالات
التالية

أ - بمضي المدة المعتبرة للانتفاع قبل وفاة
الموصي.

كما تنتهي الوصية بمضي مدة الانتفاع
المحددة بعد الوفاة دون أن يتسع الموصي له
بالمصلحة كمن وصى للموصي له بشجرة كحجرة
سنة بعينها، فلم تحصل تلك السنة فلا شيء
للموصي له^(٤).

ب - بإسقاط الموصي له المعتبر حقه في

(٤) حاشية الجد ١٣/٤، وفتح الصانع ٢٥٣/٧ -
٣٥٤، وكشاف القناع ٣٧١/٦، ومضى المحتاج
٤٢٦/١، رجائية المصطفى ١٩٨/١

(٥) المضى ٢٦١/٨ ط حجر، وفتح الصانع ٣٥٣/٧
٣٥٤، وأمسى المصالح ٥٨/٢

منع الموصي له من الاستعاضة^{٦٣}

٦٣ هناك حالات قد يحدث فيها منع الموصي له من الاستعاضة بالحسين الموصى به بمقتضاها

قال الحنفية إن كان الميع من أحد الورثة، فحسب بموصي له بذلك المستعاضة، لأنه بعدد هي هذه الحالة، فله من نتيجة تعفيه

وإن كان الميع من جميع الورثة، فمسوا به ذلك المنفعة أيضاً، لو حوّل العدي منهم جميعاً وليس للموصي له في الحالين أن يطالب بعدد أخرى بالاستعاضة، بعد حوّل المدة المستعاضة^{٦٤}

ومرح، جالكة أن من نزلت المنفعة بنفسها وأن تم يستعمل وتم يستعمل^{٦٥}

والأصل عند الشافعية والحنابلة أن كل من نزلت بالمير تمتع ببدلها إذا لم يظن من استعاضتها، فإن من الحبرون الموصي بنفسه لو جرت قمته بشرى به ما يقوم مقام الموصي^{٦٦}

٦٣ المحتاج ١٥/٣، ٦٤ - ٦٥، وكشاف المحتاج

٦٤ ٣٧/٤، وطلب لولي أبي ٩٩/١، ومعي

محتاج ٦٥/٣

(١) بدفع المحتاج ٣٥٢/٤ ٣٥١

(٢) حاشية النسوي مع الشرح الكبير ١١٥/٣

وهذا ابن مدامة يستحسن أن يجب القيمة لمورث أو مالك الرثة وتبطل الوصية، لأن القيمة بذلك الوقت تتكون لصاحبها وتبطل الرصية بالمعنة كما نطال لإجازة

وأضاف الشافعية والحنابلة: إن الأمة للموصي بنفسها إما أن يقتني أبي قيمتها غير مسلوقة المدفع للرثة، وإما أن يغتلب الولوث ببيعة مسخرة بموصي له بنفسها، وإما أن يقتني الموصي له بنفسها، بحكمه حكم الأجنبي هي أنه يلزمه قيمتها غير مسلوقة المقتضى^{٦٧}

وقد الشافعية إن أوصى لشخص بمنفعة داره مثلاً ثم أجز، منه ومات عقب لإجازة بطلب بوصية، لأن المستحق به للموصي به السنة الأولى التي سلب الصوت وقد صرف الموصي مفعله ثلث السنة إلى جهة أخرى بطلت الوصية، دون مات الموصي بعد سنة أشهر بطلت الوصية في النصف الأول، واستحو الموصي له المنفعة أي النصف الباقي

ولو حبر الوراث أو غيره المعنة السنة بلا قدر غرم لموصي به 'جرة مثل الدار ثلث ساعة، ويشمل ذلك ما يوصيه بموصي

(١) المحتاج ١٢٣/٨ ١٢٤، حبر ومطلب لولي

أبي ٤، ٥٠ - ٥١، وكس قطب ٥٨/٣

ونمي محتاج ٦٦/٣

بمنعتها لعله محطه تكون على ما ذكره
كالمأجور، تكون بقائه على القاطن، وكما
العين الموصى به منعتها مؤثماً تكون على ما
الرقعة في الأصح^(١).

وقال الحنبل في وجهه قف على العين الموصى
سمعتها على ما ذكره الوقت وهذه إحدى ذكره
شريف هو جعفر بن أحمد^(٢)، وله طبع في
مخطوط في رؤوس المسائل^(٣).

و - الوجبة بالحقوق

٦٥ - أصبح الموصى بالحقوق لأداء أو انتزاع
تسقط بالآثار، كحق^(٤) شريف في حصر
والمجرى وتعليق، وهو الجار وجوها^(٥)
رأى فصل في مصطلح (المرشحات) وما
يترتب^(٦).

ر - الوصية بما يتقضى قسمه المترك

٦٦ - إذا وصى شخصاً موصية بغير
قسمه للمركبة بين الأثرية، فلهذه في ذلك
تفصيل

- ١ - أسس المطالب^(٧)، ومضى المحتاج^(٨)،
والمطري^(٩) ١٧٢/٣
- ٢ - شعور لأبي ميمون والمصحيح المرفوع بتفسيره في
١١٥/٢
- ٣ - ملحق القضاة ١٨٩٦/١ - ١٩٠٠، وبسبب الحق،
١١٦/١ - ١٢٠٠، والفقهاء لأبي حنيفة ١٨٣ -
١٨٤

بمنعتها من الموصى له حرة المنة التي كانت
في يد الموصى، لا يرد من المنة^(١٠).

نقطة العين الموصى بمنعتها

٦٤ - ذهب الفقهاء والمالكية والحنابلة في
المذهب والشافعية في مذهب الأصح إلى أن ما
يحتاج إليه العين الموصى بمنعتها من نفقة،
تكون على صاحب المنة، لا على صاحب
العائلة منها، والمهر بالمهر أو الحراج
بالمهر، فله يعمه، فذكر عليه ضرورة وعرفه

وإذا عمل صاحب المنة القيام بما يلزم
بناءً على صحة الانتزاع بها، فإذا صاحب
بره، كما ما دفعه خلافه في قوله العين،
يسريه منها قبل الموصى له

أما إذا كانت العين عبر صحة الانتزاع بها
كدرهم، قال مقلد إسماعيلها وموافيق على
صاحب رفق^(١١).

ردت للناحية إلى أن نقطة العين الموصى

- (١) تحفة المحتاج ٧٩/٢، ومضى المحتاج ٧٣/٢،
وررجع المطالبين ٣٠٩/١، وأسنن المطالبين مع
حاشية الرشي على ١٦٢/٢.
- (٢) حاشية في خبر ٢١١/٢، ومضى الرشي على
١١٢/٢، والمحتاج والإمامين ٣٨٦/١، وشرح
المصالح ربع مائتين مديون ١٧٢/٢، ومضى
١١٦/٢ - ١٦٦/٢، والمحتاج ١٩٥/٢، ومضى
المطالب ١٧٢/٢

ويترك على ذلك أن الممارة المنفصل بعد موت الموصي وبطل الميراث كالشركة والمساهة والمكتب يكون للموت

وحسب الحنفية والمالكية في الرجوع وهو قول عبد الشافعية ووجهه عند الحسابه إلى أن الموصي له إذا ليل الوصية بطلب الموصي به من وقت موت الموصي

ويترك على ذلك أن الممارة المنفصل الممارة بعد موت الموصي يكون للموصي به

ودع الشافعية في الأظهر إلى أن ثبوت المالك للموصي به يكون موقوف على قبول الموصي له الوصية أو ردها

وإن قبل الموصي به فإن أنه ملك الوصية بالموت، وإن لم يقبلها بأن أنها الميراث

ولو رد الموصي به الوصية بعد موت الموصي فعلى القول الأظهر له الشركة وعليه النكح، وعلى القولين الآخرين لا شركة له ولا عفة عليه^(١)

(١) بدائع الصنائع ٣٣٢/٧، وحاشية الشافعية في الترمذي ١٨٤/٧، وحاشية الدسوقي والشرح الكبير ١٨٢٤/١، والمغني ٢٥٧/١، ونزهة المشتاق ٢١٢/٧، والشرح ٢١٦/١، والإتصاف ٢١٢/٧، والشرح للمصنف ٣٤٦/٨، ومغني المحتاج ٥١/٣

فدع الشافعية إلى أن الوصية لكن ولو لم يقدر حصته شيئاً من نصيب الوصية كأن وصى بكل من بينه الثلاثة منته حاله فتكون الوصية بغيره، لأنه يستحقه بغير الوصية

وأما الوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته كأن وصى لأحد اثنين بثلث قيمتها ألف وللآخر ستمائة بمئة ألف وهما كل ما يملكه فصحيحة ولكن تغرق إلى الإجزاء في الأصح عند الشافعية لاختلاف الأعراس بالأعيان ومنافعها، وهذا هو أحد قولي الحنفية

وعقب الأصح عند الشافعية وعند الحسابه في المذهب أنه لا يغرق إلى إحالة الورثة، لأن حقوقهم في قيمة التركة لا يبي عنها^(٢)

ثبوت ملكية الموصي به وقت الثبوت

٦٧ - اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال يانها فيما يلي

ذهب الحسابه في المذهب والمالكية في قول والشافعية في قول كذلك إلى أن الموصي به المعبى لا يملك الموصي به إلا بالقبول بعد موت الموصي، فإذا قبل بعد موت الموصي ثبت المالك له من حين القبول

(١) مغني المحتاج ٢١١/٢، والمغني ٧/٧، ومطالب الرعي ٢٤٦/١

ما يحتر من الثلث

سواء اتصل بالموت أو لم يصل فإن أمان من الموت، لأن الوصية عقد غير لازم كالوكالة، فيكون لبقائه حكم الإنشاء كالوكالة فتعتبر نصيبه المعلق إلى وقت الموت، كما اعتبر أهمية الأمر في باب الوكالة، ولما كان الموصون غير أهل لحسن الوصية في الازدواج؛ لأن قوله غير ملزم، كان طرز الموصون المعتبر مطلقاً له

واعتنون بمطابق ما دام شهراً فأكثراً، عند أبي يوسف، وعند محمد، هو ما امتد سنة

فإن لم يطو الجيوب لا يصل الوصية؛ لأنه في هذه الحالة يشبه لإعماله ولو أغني عيه لا يصل إليه، لأن الإغناء لا يبرئ العقب

ويؤخذ من غرائب المالكية والحنابلة أن طرز الجيوب الطوائى يبرر المسند على الموصي لا يصل الوصية

فإن لم يحرر لا تصح الوصية من المجنون إلا سال إفاقته

وقال الشهرستاني: تصح الوصية في زيادة من يحصل في بعض الأحيان، لأنه متى إنقالت غائبة^(١)

٦٨ - عن أبيه علم أن جميع التبرعات التي أوصى بها الشخص قبل موته، ومنها تبرعاتها، بغض من ثلث المال الباقي بعد أدائه صفات التكسب والتجهر، ورواه ديون المصاد كاذبة وفرضه، لا من ثلث أصل المال

أما ديون الله تعالى كسيفه حجة الله بعد ورثته وغيره وكما رواه فتخرج عند الحنفية من ثلث المال فقط، وتؤدى عند الجمهور من رأس مال التركة، لا من الثلث عقد^(٢)

والمصير ذلك يظهر في مصطلح (يرث ٧) وما بعدها

مطلات الوصية

بطل الوصية بما يأتي

١ - زوال أهلية الموصي بالمجنون المطبق ونحوه

٦٩ - بطل الوصية عند الحنفية بالمجنون المطبق ونحوه كإنعائه الطوائى على الموصي^(٣)

(١) شرح السرار، ٧/٢، والشرح الصغير ١/١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ومعهني المسحوق ٣/٣ - ٤، وكتاب المنع ١/٢٥١ وما بعدها، وبين العادي ٣/٢٥٢، والله عابدين ٥/٢٢ - ٢٣، والناظر ٨/٨٧

(٢) البدائع ١/٢٩٤، الفهر المستطرد ١/١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، الفهر المستطرد ١/٢٩٧ - ٢٩٨

والرجوع إما أن يكون صريحاً أو

وسيح الترتل^(١)

ولا

لما لم تصرف الموصي في الموصي به تصرفاً يزيل اسمه ويمد ويوعاً عند الحنفية والشافعية والحنابلة.

كما لو قال "وصيت نزيد بهذه العروة بحنطة قطعنها بصلار اسمها ديقاً، أو وصي لإنسان بشيء من عول مسيح الثور بصلار بسمي ثوباً، أو بسمي الحجر أو الأجر الموصي به بصلار حنطاً أو داراً، أو غرس بوي موصي به بصلار شجرة، أو بجر الحنطة الموصي به بصلار بباء، أو أعاد داراً تهدمت، أو جعلها حماماً، أو كافه بغيره فكسرت وصال اسمها حنطاً الرجوع في الجميع^(٢)."

وهذا الحصة في مسمى الكلام هي الرجوع دلالة كل فعل بوجه لإنسان في مسمى بغيره منقطع، حق المالك، فبدفعه الموصي كان رجوعاً، وكذا كل فعل بموجب ريادة في

الرجوع المصريح ما كان بمنزلة هو بصلار الرجوع، مثل قول الموصي وجعت من وصيتي بملان، أو تركتها، أو أبطنتها، أو نقصتها، أو ما أوصيت به لملان هو بورتني وبعوه وهذا مطلق عليه؛ لأنه صريح في عدول الموصي عن وصيته، وهو يملك العدول متى شاء^(٣).

والرجوع دلالة كل تصرف أو فعل في الموصي به بغير رجوعه عن الوصية، وهو يشمل ما يأتي

أولاً كل تصرف أو فعل بغير الموصي عن مسمى الموصي بعد رجوعه، كأن يبيع الشيء الموصي به أو يهبه أو يصلحه به، أو يجعله مهرأ أو زفناً، وهذا مطلق عليه

ثانياً كل فعل في الموصي به بصلار مسمى الموصي به أو وصية، كبيع الشاة الموصي بها، وعزل أنطلق الموصي به،

(١) موهب أبو أبي الهيثم ١١١/١، ومطالب أرنى شهر ١٦٠/١٢، ومحرر في ١٧٢/٨، والفتاوى الهندية ٩٢/٩، رمي يحتاج ١٧١/٣، والمسمى المطلب ٢٢/٢ وما بعده

(١) غنية المسمى ٢ ٢٥٤ - ٢٥٤، والفتاوى الهندية ١٢٣ - ٩٢، وحنابلة الموصي ١٢٨/١، ومصر المحتاج ٧١٢ - ٧٢

(٢) الفتاوى الهندية ٩٢/٦ - ٩٢، ومصر المحتاج ١٢٣ - ٩٢، والمطلب ١٣/٣، ومصر أرنى شهر ١٢٣ - ١٢٣، وأعلى الهندية ٢٥٤

بمثل الموصي به الموصي، فذهب بعضهم إلى بطلانها، وذهب آخرون إلى عدم البطلان وذلك على تسليم سوش بهانه في شروط الموصي له.

(ر: ٢٧٧)

ح - علك الموصي به المعين أو استحقاله

٧٦ تبطل الوصية إذا كان الموصي به ممياً بالذات، وعلك قيل قبول الموصي له، يموت محل حكم الوصية، ويستحيل ثبوت حكم التصرف أو بقاؤه بدون وجود محله أو بقاءه، كما لو أوصى هذه الشاة، فهلك، تبطل الوصية؛ لأن الوصية تعقب بعين قائمة ومات الإبقاء، وقد دلت بعد ذلك، فمات محل الوصية

وكذلك تبطل الوصية إذا كان بجره شائع في شيء معين يداله أو من نوع معين من أمواله، كأن يوصي بصنف هذه الدار، أو يوصي بفرس من أفراسه العشرة المعروفة، فهلك، أو يوصي بفرس، فهلك، فلا شيء للموصي له، لموات محل الوصية.

وبطل الوصية أيضاً باستحقاق المعين الموصي به، سواء أكان الاستحقاق قبل موت الموصي أم بعده؛ لأن بالاستحقاق تبطل أن

الموصي به لا يمكن تسميته إلا بها فهو وجوع إذا فعله، وكذا كل تصرف أوجب زوال مدك الموصي فهو وجوع^(١)

هـ - رد الوصية

٧٣ - تبطل الوصية إذا رد الموصي به بعد وفاة الموصي، كما تقدم عند الكلام عن صيغة الوصية (ر: ٩٥ - ١١)

و - موت الموصي له المعين قبل موت الموصي.

٧٤ - تبطل الوصية بموت الموصي له المعين قبل موت الموصي باتفاق الفقهاء سواء علم الموصي بموته أو لم يعلم، لأن الوصية لا تلزم إلا بوجاهة الموصي وقبول الموصي له.

وكذلك تبطل الوصية عند الجمهور إذا مات الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول وعند الحنفية لا تبطل؛ لأن القبول معناه تتكلم علم الرد (ر: ٩٠)

ز - قتل الموصي له الموصي.

٧٥ - اختلاف الفقهاء في بطلان الوصية

(١) فتنرى الهند ١/ ٩٢

ثلث ماله ولم يجر الورثة تلك الولاية وكان
الثلث يهبط بالوصايا فإن الوصى لهم
بما يوصون في ماله ثلث الميركة نسبة ما لكل
منهم لا يدخل الميركة على كل منهم بعد.
وصية ٧٧ - حسب الفقهاء في مطلق الوصية
لورثة عمي معصبل حسن بيانه في أحكام
تتعلق بالوصى له
(ر. ف ٣٥ - ٣٦)

المحصلة في الوصية.

٧٨ - لأصل في الوصية أنها لا يجوز لأزيد
من ثلث المال، وإن كان ذلك وارث وإن كانت
الوصية بأزيد من ثلث المال فإن الولاية على
الثلث تنوب على جلاء الورثة، فهي أجروا
جاءت الوصية، وإن لم يجروا نص فيها وإن
غيره أثبت^(١)

لما لم يزل خاصة لا يحترق فيها التثنية كما
لو وصى بثلث لأوصى ثم به آخر إلا أن يوصى
على التثنية، أو يكون السفى علقاً أو
مجاناً

وعلى ذلك فليس الوصى بوصية تزيد على

- (١) مدخل المحتاج ٢٧١/٧، حاشية ر. حيدر
١٣١/٥، ويكتب مع الفقير ٢٥١/١٠ ر. ف
بعضاً ومطابقاً أولي القوي ١٠١/١، والمير
١٥٢/١ - ١٥٢ - وليه فيه ٥٥/٣، والمير
وحاشية المير ١١٠/١، والمير ١١٠/١.
وفي المحتاج ٧٢/٣
(٢) مدخل المحتاج ٢٦٩/٧، والمير ٢٦٩/٧،
١٨٩/١، ومير المحتاج ٢٦/٣ - ٢٦ - ٢٧.
ومير ١٣/١

- (١) مدخل ٣٧١/٧، ر. حاشية مع الفقير ٢٦٨/٩،
والمر المحتاج مع حاشية ابن علقم ٢٢٧/٥،
والمر المحتاج ٢٦٩/١، والمير ٢٦٩/١،
١٨٩/١، ومير المحتاج ٢٦/٣، والمير ٢٦/٣،
١٢٠/١، ومير ١٣/١

قوة قدم ما قدم إنك مبادي التثنية فيها^١

وقالوا إلى كاتب الوصايا أكثر من بيت
التركة ولم يجر،^٢ ورثته،^٣ الوصية لهم
بتحاصون، ثم شئت التركة بها أحد كل واحد
سنة وصيته،^٤ وقد تعلق بها،^٥ انصرفت
كلت حصة بكل واحد من الوصيين لهم لا
يريد من ثلث تركة،^٦ قلنا،^٧ عددهن،^٨ ثم
تود كل واحد من الوصايا على ثلث كلت
توحد وسدس لأخر وربع لآخر وله مجر
ي،^٩ ثم بقية يضرره في الثلث ولا ينص التثنية
حويه بتهمة مثلك ما^{١٠} يستوي في حبيب
الاستحقاق كمن أوحي بثلث معه يريد ولآخر
ثلث ماله وله جبر الويرة فالثلث بينهما نصيب
بها^{١١}

قال في إهداية أسروجه لأنه يفسر
الثلث من حلهما إذ لا يراد عليه من عدم
الإحراق وقد سألني في صيد الاستحقاق
مستوفيان في الاستحقاق، واستحقاق بفعل
ثري^{١٢} ليكون بينهما^{١٣}

وإن كاتب الوصية لأحد الوصيين لهم أريد

ومنه تعالى فإن كان منه من كتاب الت
والحج أو وحدات كالتكثير والتدوير وصيغة
الغطر وتطوعات كالحج الشطوح والصدقة
لنعم،^{١٤} بقاء به بدنه ميت

ور حطبت بقاء بالفرق في علمها لموصي
أو أحدهم،^{١٥} ثم بالتواحيات وما جمع فيه سي
حقه تعالى وحسب الحد،^{١٦} فإنه يقسم الثلث على
جميعها،^{١٧} ويجعل كل حصة من حصة لغير
معرفة الضرر،^{١٨} فلا يعمل كلها حصة واحدة،^{١٩}
لأنه وإن كان المقصود بتجميعها وحدة الله
بعالى فكن واحدة منها في بعضها متصورة
تتعدد كوصايا الأقصير ثم تجمع فيقدم فيها
لأهم والأهم،^{٢٠} فلو قال ثلث مالي في الأجر
وليكاه وليريد،^{٢١} فلتكفارب قسم على أربعة
سهم ولا يقدم الغرض على حق الأدبي
بالحاجة وإن كان الأدبي غير معين بأن أوحي
بالصدقة على غيره ولا يقسم بل يقدم الأكرز
بالأكرز لأن الكفر يبيع حمله على حاسبه،^{٢٢} ثم
يكن ثم يستحق مدين

هذا،^{٢٣} لم يكن في الوصية عتو منفعة في
مرض،^{٢٤} أو معنى دامت كشمير،^{٢٥} لا عداوة
مستجرة في التوضيح،^{٢٦} فإن كان ينادي بها ثم
يصرف الباقي إلى سائر الوصايا،^{٢٧} وبسائر

(١) حاشية أبو حنيفة ٥ ١٢٣ - ٢٢٤

(٢) قدر الصغار وحشبه أبو حنيفة على ٤ ٢٢٧

(٣) إهداية وطروحة ١٦٨/٤ بشر في إهداية مراث

المعبر

أحدهم على الآخر فلا مانع منه فقد حمل الموصي نصيب الكل - وهو من أوصى به بجميع ماله - ثلاثة أمثال - جعله لصاحب الثلث واحد من ثلث المال بحصة ذلك الرائد رأى بعضهم زواجا، ثلاثة منها نصيب لكل واحد بآخر

قال ابن عابد بن والصحيح قول الإمام كما في تصحيح العلامة قاسم والدور الثمينة عن المصنفات وغيره^(١)

٨٠ - ودع، تعالكيه إلى أن من أوصى بها بقوم بعضها عن بعض إذا تعلق الثلث عنها كملك الأسير، سم السمر في النصيحة، ثم روى مال أوصى بها ثم روى فطر، ثم كفارة عليها وقتل، ثم كفارة يمين ثم الدر الذي سرقه سم ذكر بعد ذلك ما يمتنع في مريئة واحدة، ومن ذلك من أوصى بعشيق عبد غير معين ثم أوصى بالجميع عند قول كافي الأصح عن - جده الإسلام فإنهم بحاصد في الثلث ولا يقدم أحدهم على الآخر^(٢)

من الثلث كمن أوصى لشخص بجميع ماله وثلاثه بثلث ماله ولم يجد الورثة ففي ذلك خلاف بين أبي حنيفة وعمر حبيب محمد أبي حنيفة الموصى له بأكثر من ثلث لا يضرب في الثلث بأكثر من الثلث من غير حارة الورثة إلا هي بعض المصائل المستثناة، هي هذا المانع - وهو الوصية بجميع المال لرجل وذلك لرجل خرم مع عدم إجارة الورثة - يكون ثلث الفركة بينهما نصيب، لأن الموصى به قد شئى الاستحقاق على الورثة فيه زاد على الثلث ونصيب بعض أهل الوصايا على بعض، والثاني - وهو التمسك - تث في حصر الأول، ولم يطل الأول وهو الزائد على الثلث لمن الورثة وعدم إجارته بطل ما في حقه وهو التفضل، فعاد كآته الوصى بكل منهما بالثلث فيصاف الثلث بينهما

عند أبي يوسف ومحمد يتحصن الموصى له في الثلث نسبة لكل منهم فيكون الثلث بينهما على أربعة أسهم، للموصى له بالكل ثلاثة أسهم والموصى له بالثلث منهم، لأن الباطل هو ما زاد على الثلث وهو أحد اثنين اللذين قصدتهما الموصى، وهما، مستحقا لرائد عن الثلث وهذا قد بطل بحق الورثة، ولما الشيء الآخر وهو قصد الموصى بمفضل

(١) غير المختار وحقيقه بن عابد بن عليه ٢٢٨/٢
١٣٧، والهداية ونسوحها ٢٢٨/٩، ٣٦٩،
والدائع ٣٧١/٧
(٢) الشرح الكبير وحقيقه بن عابد بن عليه ١٤٤٤
والمرتضى ٨، ١٨٥، والمواظقة الدراني ٢٩٠، ٢

ثلاثة والموصى له الثلث الثاني. رتبني عسرة
لاهل البرصة

وان وصي لرجل نصف ماله والاخر ربعه
بذلك واحد مقام النصف ومقام الربع ونظر
سهمه فحينئذ عند انطباعه مكنفي بالاربعه
فشاخذ بعضها وزودها يكون مجموع ثلاثة
تقسم سهما على ثلاثة اشهم ، لصاحب الربع
سهم ، وللآخر سهمان

• ان الوصي لشخص ثلث ماله والاخر بربعه
فاشك بينهما على سبعة اشهم لصاحب الثلث
أربعة وللمرء احده ربع ثلاثة ، وعلى هذا
القياس : وحساب هذا على حساب عول
الفرع من سواء^(١)

وذكر المالكية قد عدا يجري فيه اختصاص
الوصية لمجهول واحد أو متعدد مع وصية
لعه يوم كمن أوصى بوقيد مصباح على الدوام
لفائدة العلم مثلاً ، بوجه كل ليلة وشراء طير
يصرى على الممرء كل يوم بذهبي ، وتسهيل
ماء حتى الدوام بذهبي مع الوصية لمملوك
كالوص لرب ، بكذا ، ولعمرو بكذا فوجه في هذه
الحالة ضرب للمجهول بالثلث أي ثلث المال
أي يجعل الثلث مريضه ثم يضم إليها ما أوصى

عده في المدة مقلت أوصيت إن أوصى
أن يخرج عنه حجة لإسلام وأوصى أن يبيع
عنه رطل فان كان لي مائة الفقة مائة على
كعج لاو الحج ليعم عدا ، أمراً معمولاً به ،
وقد نال أيضاً ، أنهما بمحاصن ، ردة لوصي
رجل مائة ، أوصى بعت ربه محاصن ، وردا
أوصى بمال وأوصى بالخرج بمحصا

وذكر المالكية أن الوصايا التي لا يثبت بها
وهذا في ثلث منها من أهل الوصايا بتحصن
فيها ، جاء في الفلوكه البدواني إذا ضاق الثلث
أي سم يسمح جميع ما أوصى به بمحاصن ، على
الوصايا التي لا تملك فيها كما ستحاصر عرمله
التمس في المال الذي بمحاصل من ثلث ما
يجع عده ، فإنه تقسم سهم سبعة ديونهم بعضها
لخصر ، والوصايا التي لا يثبت بها هي التي
لم يرسها الموصي ولا السرح كأد يوصي
لشخصي نصف ماله مثلاً ، والاخر بثلثه من ثم
سحر الورثة امرئ عدى اثنتان فسمما الثلث
على النصف والثلث وهذا متباينان ، ومما فهم
من سنة لصاحب النصف ثلاثة ، ونصاحب
اثنتان مثلاً ، وذلك حبه وهو المصاحصة
لما بينهما ثلث المال ، كقول المال طمعة حشر
خمس للموصى لهم ، الموصى له بالنصف له

(١) الفلوكه بدواني ٢/ ١٩١ ، مطبوعة ١٠٥٤

يخلص حقاً بالثالث إذ كان الميت قد أوصى
مع هـ بـ وصاية، قال سبحانه: وَكَانَتْ كُلُّ مَنَاسِكَةٍ
لِلنَّاسِ بِمِثْرِ نَجْدٍ مِثْلَ مَنْ يَعُولُ^(١) أعطوا
المساكين من ثمن كل يوم أو كل شهر وثم
بزجل فإنهم يضرب لهم بالثالث إذا كان الميت
قد أوصى معهم بوصاية^(٢)

وعد يقع به الناحض أيضاً عند ملكه
النذر ومبطل الصريحي إذا ضاق الثالث من
حملها بخلاف ما يؤيد ضائق الثالث عن كساره
الظهار والتعلل^(٣) فإنهم لا ترتب بينهما ولكن
لا يشعرون وإنما يقرع بينهما لأن الكثرة
لا تنحصر^(٤)

٨١ وقال الشافعية إذا اجتمع في الوصية
تبرعات متعلقة بالموت، وهجر الثالث عنها
وكانت الوصية بتبرعات غير العتق فإن الثالث
يفسد على جميع التبرعات بأعمال القيمة أو
المقدار كما تقسم فتركة يبق أوصى بالديون،
لو أوصى بثلث بمائة ولكن بخمسين، ولم يرد
بخمسين، وثبت حال مائة، أعطى الأول
خمسين، وكل من الآخرين خمسة وخمسين،
ولا يعدم بعضها على بعض بالسبب لأن
الوصايا بها تمت بالموت فاستوى به حكمه

به للمعلوم وهو زائد وعمود ويجعل بصره
وصية عاتق هـ، كان ثلث المال ثلاثمائة جع
كله سبعة مائة ثم يضاف إليه المعلوم فإذا كان
المعوم مثلاً ثلاثمائة فكانها عاتق بمئتيها
فيمضي المعوم بأكثر نصف ثلاثمائة ويطلق
بمئة للمجهول، ولو كان المعلوم مائة ردت
على ثلاثمائة فكانت عاتق بمئة مئتيها فيعطى
المعوم ربع ثلاثمائة ويصير الباقي للمجهول

ثم اختلاف في تقسيم ما حصل للمجهول
هل يقسم بالحصص أو بالنسبة؟ فولان^(٥)

وفي المدونة قال مالك إذا أوصى رجل
بقدر الموتى في هذا المسجد مصباحاً أو غيره
له، وأوصى مع ذلك بوصاية فإنه ينظر كم عتق
ثلث الميت وإلى ما أوصى به من الوصايا ثم
يتحصن من ثلث الميت بخص للمسجد
بقيمة الثلث، ولو وصايا بما سواهم في
الثالث فما صار للمسجد من دينه في المحاصة
أوفى له فيصير به فيه حتى يحجر

وفان سبحانه: إِذَا أَوْصَى الصَّامِتُ بِشَيْءٍ لَمْ
غَايَةً وَلَا أَمَدٍ مِثْلَ مَنْ يَعُولُ^(٦) أعطوا المساكين
كل يوم أو قال، اسقوا كل يوم راحه هـ
في السبا، لهذا كانه أوصى بثلاث مائة فزُلْما

(١) المدونة ٥٦/٢٠

(٢) الشرائع القوي ٢٤١/٤

(٣) الشرح الكبير ٤٣٥/٢ مائتين للموتى

رأبضي ١٧٨/٨

المستفد والمناخر

ومنه اشتداعي على العول في المراتضي
وبهذا عهد الإطلاق فلوريب كآء قال أعطو
ريئة مائة ثم عمراً مائة جرى عليه حكم ثوبيه

ولو اجتمع عس مع نبر عاب أحدي في
الوصية كمن أوصى بعش مائه ولوصى لرب
ساعة دون اثنت بفسط عبيد بالقيمة لتسعين
لاتحاد وقت لا يجتمعان لئلا كانت قيمته مائة
واثنت مائة عنق نصفه وأنطلى لثمه
خصمونه هي ثوب بقدوم ثمن لقوته تسعين
حق الله تعالى وحس الآدمي^{٢١}

وإن وكل العوسي وكبلا في مئة وركي آخر
في سبع بمسحاة ووجل - ر في صدق
وتصرف الركلاء دفعه واحدة فسط الثلث عبي
الكل بأختيار القيمة كما يعمل في التهود

ر كاد في تصرف الركلاء عنق مسدة
الثلث عبيد بقصة ربي أول يدم العنق^{٢٢}

وقالوا إن عجر الثلث من لشهر عاب
المحجرة في المرحى لأن كانت هذه التبرعات
في ولدت واحد عرفت لئلا كانت في هبت أم

(١) مسمى المحتاج ١٨/٣ و مذهب ١٦/١

مذهب ٢٥/٧

(٢) مسمى المحتاج ٢٤

مجاهدة قسم الثلث بين الجميع حسبهم في
الزوم فإن كتب موصية الشغلار قسم اثلاث
عليه على المفضل وإن كانت متساوية قسم
بينها على التسوي كما يفعل في الديون وإن
كان عتاً في عبيد أربع سهم

وإن وقعت تبرعات متفرقة قدم الأول
والأول عتاً كان أو غيره لأن الأول سبق
للمسبق به ثلث فلم يجز إيقاعه بما بعده

وإن كاتب التبرعات وصلاً وعبر الثلث
عها به يقدم بعضها على بعض بالمسوق لأن
ما تقدم وما تأخر يرم في وقت واحد وهو يدم
حرف^{٢٣}

٨٢ - وقال المسألة في المذهب وهو قول
في ميرين ونسعى دمي قول من أوصى
وصياً وتجهزت الوصايا الثلث ورد ثورته
الربا، فإن ثلث مسم من المرحى بهم عس
قدم وصاياهم وينثن الثلث على كل واحد
مقد ماله من الوصية وإن كاتب وصي بعضهم
معتقاً لأنهم سادوا في الأصل ولقد توافي
الشغلار موجب أن يكون كذلك، فلو أوصى
لرجل ثلث ماله ولآخر بقائه ولآخر عبي
فيمتد خمسونه روصى بقائه أمهر بثلاثين

١١ مذهب ٢١/١

«بيت ليلين»^(١). ويستحب للموصي أن يبدأ بالصلاة، وإتداء على الله تعالى بالصحة ونحوه، «فصلًا على النبي ﷺ». ثم للشهادتين كتابة أو نطقًا، ثم الإتيان على الوصية، لأجل صحتها، بلقاء، وصحة من احتمال حرجها وإنكارها^(٢).

روى عن أنس رضي الله عنه قال، كانوا يكتبون في صدور وصاياهم بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أوصي به فلا أن يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله ﷺ وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من يشاء من عباده وأوصي من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، أوصاهم بما أوصى إبراهيم بنه ويقولون^(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَقَّقَ لَكُمْ آلِهَةً فَلَا تُشْرِكُونَ إِلَّا وَكُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾^(٤).

ومما سجد بعشرين وثلاثمائة مرة جمع الزمانها كلها من جنتها ثلاثمائة ونسبت منها، ثلث تنجده لثلاث فتمطي كل واحد منهم ثلث وصية، فالصاحب الثلث المائة وكذلك لصاحب مائة ويرجع صاحب الخمسين إلى ثلثها، ولعنده الأمير عشرة وللعامة المسجد ستة وثلاثون^(٥).

وروي عن أحمد أنه إذا اشتملت الوصايا على حتى فإنه يقدم للمنى يبدأ به ولو استوعب الثلث

وروي هذا عن حمزة، وفيه يقول شريح ومسروق وعطاء الفرلاني وقادة والخرمي، لا إله إلا الله تعالى، وحققًا لأوصي مكان أكد، ولأنه لا يلحقه نسخ ويلحق غيره^(٦).

كتابة الوصية والإشهاد عليها

٨٣ - ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب للمسلم أن يوصي أن يكتب وصية لقوله ﷺ. ما من امرئ مسلم له شيء يوصي فيه، يميت ثلاث ليال إلا ووصيته مكتوبة عنده^(٧) وفي لفظ

- (١) شخني ١٥٩/٦ وحظب أدلي المنهي ٤٥/٤.
- (٢) المنهي ١٥٩/٦ والإنصاف ١٩٥/٧.
- (٣) حديث من حديث امرئ مسلم.
- (٤) تقدم ترجمته رقم (٧٢).

- (١) رواية حديث بيت ليلين، ٢.
- (٢) أخرجه مسلم (٢٩/٢).
- (٣) القنذاري الهندية ٣٦٧/٦، والشرح المصغر ١/٦١، وفي المصباح ٢٩/٤، وكتاب الأخير ١/٤٤، والمنهي لابن قدامة ٧٠/٦.
- (٤) أبو أنس: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم أخريجه صيد المرقات في تصحيح (٢٣/٩) - ط المجلس العلمي.
- (٥) سورة البقرة ١٣٢.

طرق إثبات الوصية

وتشابه المخطوط

٨٤ - ثلث الوصية بطرق الإثبات الشرعي، كالشهادة والكتابة.

أما الكتلة فمعتبرة عند الحنفية إذا كانت مستقيمة مرسومة، أي مسطرة على ورق وسحوه، ومعمورة، أي مصلدة بالعنوان، وهو أن يكتب في صدر الكتاب من ثلاث إلى ثلاثين، فإذا لم تكن مستقيمة، كالكتابة على الهواء، والرقم على الماء، فلا يعتبر، وإن كانت مستقيمة غير مرسومة، كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار، فهي كتابة لا يثبت بها من البينة، ولكن لا يفتى بالمحذ المجرد عديم إلا في مسائل كتاب أهل الحرب يصلح لأمان إلى الإمام، وفقر المفسر والصواب والبيع^(١)

وتنفذ الوصية عند الشافعية بالكتابة، بأن يدي الموصي أو غيره، وعرف بالية خلعا، أو آثرها ورثته بعد موته.

ولا تثبت الوصية بالحدود إلا مجرد عدم الحسبة ولا عند الشافعية لإمكان الترميم

(١) بحلة فتح القدير والفتاوى ٦١٦/٨ وما بعده، والفتاوى الهندية ٣٤٧/١ ورد المصحح على الغر المختار ١٤٣/٣

ولما الشهادة على كتاب الوصية، فتكون عند الحنفية والتابعية بعد مراحته على الشهود، فيسمع بشهود من الموصي مضمونه، أو يقرأ عليه فسر بما فيها، لأن المحكم لا يجوز برفق خط الشاهد بالشهادة بالإجماع^(٢)

يعند المالكية، ثبت الوصية إذا كانت بخط موصي مع لإشهاد عليها وإن لم يقرأها على شهود، وله يصح كتاب الوصية، وبعد الوصية حيث شهد، بقوله بشهود، تشهدوا بما بي هذه، ولم يوجد فيها محو، حتى ولو بقي كتب بوصية عند موصي، ولم يحرره حتى مات

فإن ثبت بدي لموصي أن ما اشتملت عليه الوصية بخط الموصي، أو قرأها على شهود، فثبتت بمشهد الموصي على الوصية في التصورين، بأن لم يخل. تشهدوا على وصيتي، أو لم يخل، فخلوها، لم تنفذ بعد موته، لاحتمال رجوعه عنها، فإن قال موصي للشهود، تشهدوا، أو قال أهدوها،

معدت

(٢) مد في المحتاج ٥٣/٣ ١٩٩/٢، وحاشيته ابن علقم ٩٩٥، ط ١٠

الحنفية والثمانية^(١)

وجاء في نصارى الهندية وإذا أردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب كتيبه أبو حنيفة رحمه الله تعالى حين استكتب فأملأه على السائل على السبحة بسم الله الرحمن الرحيم عدا ما أوصى به فلان بن فلان وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ثم يلدو ثم مؤيد ربه بمحمد صاحب ولا ولد ولا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدار وهو الكبير المتعال، وأن محمداً عبده ورسوله وأمينه على رسله، وأن الجنة حق وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور مبتهلاً إلى الله أي مضمراً أن يسم عليه في ذلك محله وأن لا يسلمه ما ذهب له فيه وما امتن به عليه حتى يقول له إليه فلا له الملك ويبدل الخبر وهو على كل شيء قدير، وأوصى فلان ولده وأهله وأولاده وأخوته ومن أطاع أمره بما أوصى به إبراهيم عليه السلام ويصوب بإي إلى الله اصطفيكم الذين فلا تموتوا إلا وأنتم مسلمون ولو صاهم جميعاً أن ينقروا الله حتى تقاتلوا وأن يطيعوا الله في موعدهم وهلا بينهم في قولهم

وقال علي بن عبد السلام النسوي المالكي - إن لإشهاد على عهود الصلوات كالوصية شرط في صحتها، والإشهاد إما كتابي أو شفوي^(٢)

وعهد الحنافية على الراجح من كتب وصية، ولم يشهد عليها، حكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها، فثبت الوصية، ويقبل ما بينها بالخلف الثالث أنه خط الموصي بأمروا ورثته، أو بنية تعرف خطه تشهد أنه خطه وإن غاب الزم، أو بخير حال الموصي، أو بأن عرف خطه، وكان مشهور الخط، لقوله ﷺ أما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ثلاث ليال، إلا وصيته مكتوبة صالحة^(٣)، ولم يدخر لمرء رجلاً على الكتاب، فدل على الاكتفاء بها، ولأن ﷺ كتب إلى عماله وغيرهم صراحة لأعمل بكتب الكتابة، وكذلك عمل الخلفاء الراشدين من بعده، ولأن الكتابة تسمى هي المعصود، فهي كاللفظ.

وإن كتب وصيته، وكال تشهد، على ما في هذه الروقة، أو قال، هذه وصي فاشهدوا علي بها، لا تث حتى يسموا منه ما فيه، أو يقرأ عليه فليقر بما فيه وهذا موافق لما

(١) أشرح الصغير ٤/ ٦٠ -

(٢) حديث ما حق امرئ مسلم -

سبق بحريجه فقرة (٧) -

(١) المحم ٦/ ٦٩ وما بعدها، وكشبات الفتح

١/ ٢٢٣، رواية فقهية ٢/ ٣١٤

الورثة على ثلثي الحاضر^(١)

الوصايا وعرق حسابه

الوصية إما أن تكون بالأصهار أو بالأجر،
أو بالجمع بين الأجر، والأصهار

الحالة الأولى، الوصية بالأصهار

الوصية بالأصهار بهذا صور

أ الوصية بمثل نصيب أحد الورثة المعين

٨٦ - اتفق الفقهاء على أن الوصية لأحد
بمثل نصيب أحد ورثته المعين من الوصية
صحيحة، كما روي عن أبي نعيم، أن الوصية
بمثل نصيب أحد ولده^(٢)، وأن المرأة تقدر
بالوصية فلا أثر لذكر المورث إلا أن المقصود
اختص بها بسقطه الوصية له

قد ذهب الجمهور - وهم الحنفية والشافعية
والحنابلة في المذهب - إلى أنه يحسن نصيب
ذلك المورث المعين مضموماً إلى المأثلة
فإذا قال مثلاً وصيت لفلان بمثل نصيب أبي
ولاً وورث له غيره استحق الموصي له نصيب
المتركة إذا أجاز الآتي الوصية، فإن لم يجر ذلك
الثلث، وكذا لو كان له ابن أو سون فالوصية

والحكم في هذه الحالة كالحكم في المسألة
السابقة حيث يقول الحنفية والشافعية والحنابلة
في المذهب أن الموصي له يأخذ من معين
المعينة بمقدار ثلث المال الحاضر، ويكون
الباقي من ثلث الميراث موقوفاً، فإذا حضر شيء
من أموال الغائب، كان الباقي معيناً مذكراً
للموت، لأن الوصية تعلّق بهذه الميراث، فتعد
فيها الوصية ما دام التقييد ممكناً سبباً لإزالة
الموصي، ويقتل به المعين موقوفاً، لأن
يبنى أمر المال الغائب، وإذا حضر بعد ذلك
الوصية في المعين كلها، وإن لم يحضر كان
في الوصية^(٣)

ورداً للشافعية هو أنه الوصية له غيره معين هي
ثبت ماله وأكثر وهي حاضرة وباقي المال
غائب معلق، الموصي له ثلث المال الحاضر
قطر لجواز ثلث الغائب وعدم إجابة المورثه
ومنع من التصرف في ثلثه وكذا في باقي بيع
لو عتق أو غيره حتى يحضر من الغائب ما
يعرج به الحاضر من ثلث لأن تسلطه يتوقف
على تسلط الورثة على مثل ما تسلط هو عليه
وعليه الغائب فلا يصل إلى حقه ولا يستط

(١) الاحتياط ٧٥/٥، وحاشية ابن عديم ١٥/ ١٣

١٢٦، والإحصاء ١٧/٣، وأبو بصير

١٢/٣، وصفي المحتاج ٤٩/٣ -

(٢) أبي الخطاب ٢٢/ ٤٧

(٣) أبو نعيم في وصية يوصي بها نصيب أحد ولده

أجره من أبي سبه ١٧-٢ طائفة

الفقهاء وله تصنيف على ما دخله في الثقات
يقسم النصف بين الأبنين^(١)

ب - الوصية بمثل نصيب أحد الورثة مير
المير

٨٧ رد أوصى بمثل نصيب أحد ورثته
مير المير فقد أخضع الفقهاء فيما يستحقه
الوصى له

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه إن كان
الورثة يتساوون في الميراث فليس مثلاً له
مثل نصيب أحدهم مراداً عن ميرثته ويجوز
كرواحته سهم واحد فيهم، وإن كانوا ينماضون
في الميراث فم مثل نصيب أقلهم ميراثاً يراد
عنى ميرثتهم وإنما جعل له هذه لأن
الميراث وما راد لم يتكوا فيه فلا يشبه.

فلو أوصى ميرث بمثل نصيب ولده وله ابن
ومثله مثله نصيب بنته لأنه الميراث^(٢)

ودعم الحنكية إلى أنه إن أوصى لميرث بمثل
نصيب أحد الورثة وميرث ذكر أو أنثى، أو ترك
ذكر أو أنثى، أو إنثى فقط أي سواء كانوا
مشاهدين في الميراث أو متفق ضليخ فيه

(١) الإصناف بنبروي ٢٥٥/٧

(٢) الميراث نعم، رد ٢٦/١٠، وقد يعمده والميراث
لاش قدوة ٣٦/١، وكشاف الشاف ٢٨١/٤

٢٨٧، وأسس المطالب ٩٢/٣

سوى نصيبها أو بمثل نصيبهم فالوصى به
كرواحته سهم^(٣)

وذهب المالكية إلى أنه إن أوصى بشخص
بمثل نصيب له بأن قال: «وصيت لميرث بمثل
نصيب بني أو بنته». فإن لم يكن له إلا ابن
فأحد الوصى به جميع تركه نصيب إن أجاز
الأمن الوصية، وإلا فله ثلث التركة فقط، ومن
دال ذلك وجه بيان فأحد الوصى به نصف
التركة إن أجاز الوصية وإلا دلتل ولا كلام
لهم، وإن زاد في غير نصيب واحد منهم
ولا كلام لهم على كراهة مع الأبنين أو ميراث
للموصى به جميع التركة بعد ذوي الوصى له
حذروا الوصية^(٤)

وقال المرداوي تعلاً عن الشافعي: «ووصى
بمثل نصيب ورث معي فالحقار به نصيب
أخذه ميرثاً يراد ويقسم الباقي

فلو وصى بمثل نصيبه وبه ابنان فله الثلث
على المذهب - عند الحنابلة وحدهم

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢٢٩/٥، وتبيين
الحقيق ١٨٨/٦، والحاوي لميراث ١٩٩/١٠،
وما بعده، وروضة الطالبين ٢٠٨/٣، وكشاف
القاص ٢٨/٣، والإصناف ٢٥٥/٧

(٢) الشرح المصير مع حاشية الصاوي جبه ٥٩٧/٤،
وبه يعمده، وشعاري ١٩/١٠ - ١٠، وصحيفة
لمرداوي ٤٤٩

فإن كان للموصي ابن وارث وأوصى لرجل
مثل عبد الله فصاح الوصية.

أما إذا أوصى له بعض نصيب ابنه وابنه من
لا نصيب له في الميراث فلا شيء للموصي
له، لأن الابن لا نصيب له مثله لا شيء له.

وأشنى المالكية من هذا الحكم ما إذا قال
الموصي «لوكأن يرث» فيعطى نصيبه حصداً.

وأما إذا أوصى بمثل نصيب ابنه ولا يرث له
فتسقط الوصية عند المالكية إلا أن يقول
الموصي «لو كان موجوداً» أو يحدث له بعد
الوصية فتصح الوصية ويعطى نصيبه حينئذٍ.

ومرح الشافعية بأن الوصية لا تصح في
هذه الحالة^(١).

د - الوصية بنصيب ابنه وله ابن:

٨٩ - اختلف الفقهاء كذلك فيما إذا أوصى
شخص بنصيب ابنه، به ابن فذهب المالكية
والحنابلة - في أحد الوجهين وهو المذهب
عندهم - والشافعية في أحد الوجهين وهو
أصحهما عند إمام الحرمين والقرواني إلى
صححة هذه الوصية كما لو أوصى به بمثل

فيعاسيهم الموصى له بجزء من عدد وللاسهم
أي يقسم المال على الورثة وعلى الموصى له
الذكر كالأبني، وإن كان عدد (أوصى به) ثمة
ثلاثة فله الثلث أو أربعة في الربع أو خمسة
فله الخمس، وهكذا، ولا نظر لما يستحقه كل
وارث، بل يجعل الفكر رأساً والأبني رأساً
كذلك، ثم يقسم ما بقي بين مورثة على
النسبة الشرعية لذكر مثل حظ الأنثيين^(٢).

ج - الوصية بمثل نصيب ابنه:

٨٨ - مرح الحنفية بأنه لو وصى لرجل
بمثل نصيب ابنه صححت الوصية كان له ابن أو
لم يكن، من وصى بمثل نصيب ابنه ثم مات
ولاه ورث له غير الابن يكوّن ذلك وصية
بغير المال، لأن المثل يقتضي المساواة فإن
آجر الابن أحد الموصى به النصف، وإن لم
يجز الابن أخذ الثلث^(٣).

ويلاحظ جمهور الفقهاء في هذه مسألة بين
ما إذا كان للموصي ابن وارث وبين ما إذا لم
يكن الابن من يرث، لكونه رقيقاً أو مدناً
لغيره أو لم يكن له ابن أصلاً.

(١) المشرح الصغير ٥٩٨/١، حاشية للمسوقي على
شرح كبير ١٤٦/٢.

(٢) المذاهب المختار ٤١٩/٥، بدوغة المصنف ٦٨٦/٢،
وحاشية الشافعي نهاسي مبين الحقائق ٦/١٨٨،
ونكته لغير الراي ٤٧٠/٨.

(٣) حاشية للمسوقي ٦٤٦/١، وأمس المطلب
٦٧/٢، ومطلب الرعي الشافعي ٥١٣/١، والمبني
٣٥، ٦.

وأصاب الضعيف أن الوصية تصح في هذه الحالة، إن لم يكن أب^(١)

الحالة الثانية الوصية بالأجرة^(٢)

٩١ الوصية بالأجرة لا تكون إما أن تكون بجزء منهم، أو تكون بجزء معلوم

لأن الوصية بجزء منهم كما يوصي لشخص بجزء أو خط أو شيء أو نصيب أو قسط فله سق حكمها^(٣)

(ر ف ٥٤، ٥٥)

وأما الوصية بجزء معلوم فلها احتمالان
فما أن يكون بانثلث بما دونه، وما أن يكون بأكثر من الثلث^(٤)

(١) الفرج الصغير ٥٩٧/٢، والقسومي ١١٦/١، وأسس مصطفى ٦٠/٢، وروضة الطالبين ٩٠٨/٦، والحاوي الكبير ٢٠/١٠، والمصنف ٣٣/١، وكشاف السباع ١٤/٣٨٠، والإعصار ١٧/٢٧٥، ريبين تحفان ١٦/١٨٨، وحاشية أبي مدين ٥١٩/٥، ونكتة فتح القدير ١٢٣/٥

(٢) السبع ١٧٨/٦، وهبه المتهنى ٢٧٧/٣، ومعه أبيه المتهنى ٣١٥/٦، وأسس المصنف ٢٣/٣، ولتأخر الأهمية ٩٨/١، ومكمل فتح القدير ١٨/٤٤٦، والقول في القهفية ص ٣٩٩، وحاشية الجواهر النيرة ٢٣/٢٧

(٣) روضة الطالبين ٦/٢٠٧، والمصنف شرح كشمس ١٨١/١، والمصنف في شرح المشيخ ٢٩٦/٤

بصيب به صور فلفظ عن الإلقاء، بانه يمكن التحمل على المنجز بعطف الجواب وتمامه المضاد إليه مقامه، ومثله في الاستبدال كثير، والوصية ولده على مال الموصي إذا بقي للابن نصيب فليس موقوف، وإنما المفروض تشكيك بما يستحقه بعد

إلا أن الشافعية والحنابلة ورأى عند المالكية جعلها وصية يذهب المال، كما هو الوصية مثل نصيب أبه

ومن ألقى الآخر عند المالكية يجعل الوصية وصية بجميع ماله

ومن المعروف أن الوصية بما زاد عن الثلث تنسخ صحتها على إجازة الورثة

ودفع الحديث والشافعية في حجة الثاني وهو أصحهما عند العراقيين والإمام البحري - والحنابلة في أحد الوجهين - في بطلان هذه الوصية، لأنها وصية بما لا يثبت، لأن نصيب الابن ملك لا يثبت أبيه، حيث إن نصيب الأم ثبت بعض القرآن، وذلك لوصي لرجل حر فقد أريد تعبير ما عرض الله تعالى فلا يصح ولا يثبت على إجازة الورثة، لأن الوصية لم تقع في ملكه وإنما أصابته إلى ماله غيره نصار ضمن لوصي لرجل نصت فيه ثم مات، بإجازة زيد، عن ذلك لا يجوز

الوصية، ومن به شيء من مسألة الورثة، أحده
مصرياً فيما هي من مخرج الوصية بعد إخراج
حصة الوصية إلى كمال الباقي مع مسألة الورثة
مباشرين وإن كانا متوافقين، وفيه وعن الباقي
وبهذا يقول المالكية والحنابلة في الجملة

مثاله ثلاثة بي، أوصى ثلث ماله، مسألة
الورثة من ثلاثة، ومخرج الوصية أيضاً ثلاثة،
والباقي بعد حصة الوصية ثلث لا يتقسمان على
ثلاثة

على هذه الطريقة يصرث ثلاثة في مخرج
الوصية، تباع تسعة منها القسمة، كان
لموصي له سهم بأحد، مصرياً في الثلاثة
المضروبة في مخرج الوصية، ولكل من سهم
من مسألة الورثة مضروب في الباقي من مخرج
الوصية بعد إخراج حصة الوصية وهو ثلثان^١.

الطريق الثاني. وقد نص عند المالكية
واشترطها وهو. تأخذ مخرج حصة الوصية، ثم
تريد على سهم الموصي سهماً قبل مخرج
الوصية بدلاً، فإذا كان الوصية بالثلث وثبت

الاحتمال الأول الوصية بالثلث كما دونه

الوصية بالثلث كما دونه لا انحلو إلى أن
تكون بجزء واحد أو تكون بجزئين لمساعد
٢ - الوصية بجزء واحد

٩١ - إن كانت الوصية بجزء معلوم كتلت
أربع صحت الوصية وإن كان لموصي
ورثة فقد اختلقت عيولاً العمهاء في باب
طرف قسمة التركة بين الورثة والموصي له.

نص في الشافعية على أنه إن كانت الوصية
بجزء واحد، فلتصح مسألة الميراث عائدة أو
غير عائدة. فيظهر في مخرج حصة الوصية،
ويخرج منه حصة الوصية ثم إلى انقسم الباقي
على مسألة الورثة، صحت مسألة، ولذلك
كس أوصى بربع ماله، وترك ثلاثة سهمين
فمخرج حصة الوصية ربعه، والباقي بعد
إخراج الأربع يتقسم على لبس، وإذا
يتقسم، تلك طريق.

الطريق الأول. أن تظفر في الباقي ومن
مسألة الورثة، فإن تبنا، ضربت مسألة الورثة
في مخرج الوصية وإن توافقا، صيرت ومن
مسألة الورثة في مخرج الوصية، مما بلغ
صحت منه القسمة لم من له شيء من مخرج
الوصية أحده مضروب فيما صيرته في مخرج

١) وصية الطالبيين ٦/٦١٦ - ٦١٦، والوسيط
للمعالي ١٧٤/٤ - ٢٧٥ مد هذا السلام
والدخيرة بالذواتي ١٢/١٠٠ - ١١٣. وحاشي
الذواتي ١٢/١٨٣ - والبيع شرح طبع ١/٨١
ومطلب أولي النهي ١٨٠١

على العريضة بعضها

وقد يقع في العريضة كسر بسبب حمل
جزء على الزريبة، فتضرب المسألة والكسر
في مخرج ذلك الكسر وصها تصح

مثال ذلك: أوصى بالسدس والمسألة
بخاني، فإذا أخرجنا جزء الوصية وهو واحد
من مخرجها وهو ستة بقي حصة، فلا تقسم
على الزريبة ولا توافق

على الطريق الأول ضرب أربعة في السه
بلغ أربعة وعشرين

وكذا هي الطريق الثاني أيضاً مخرج من
الأربعة والعشرين ولكن بعد وجود الكسر فيها
وضربها وصية لي مخرجها، فنقول على
العبارة الأولى إذا أوصى بالسدس حملنا على
العريضة مثل حملها، وخمس الأربعة أربعة
أحسان فشكر السهام، فتضرب الأربعة
والأربعة الأحسان في خمسة فيبع أربعة
وعشرين. وكذلك إذا سنا جزء الوصية إلى
ما بقي من مخرجها وجدناه خمس الزريبة
حملنا على العريضة حملها، فكسرت
السهام فتضربها في خمسة^(١)

بعضها، ثم بالربع ردت ثلثها لو بالخمس ردت
ربعها ثم كذلك إلى العشر وما زاد عليه يطرد
ذلك في الممنوح والأصم فإن كانت الوصية
بجزء من أحد عشر ردت العشر لو بجزء من
أثنى عشر ردت جزءاً من أحد عشر، ثم
كذلك، وإن كانت بالنصف ردت منها لأن
الذي بقي مخرج الوصية واحد فلنقسمه على
ثلث واحد، ولأن النصف هو أكثر الأجزاء
وأولها، وما بقيه هو الوحد، فجعلنا سهم
العريضة كالوحد وردنا عليها مثلاً

وهو بعضهم على هذه الطريقة أنا إذ
صاحبت الوصية والوصية وأخرجنا جزء
الوصية منها ووجدنا الناقبة غير منقسمة على
العريضة بضربنا سه العريضة الذي أخرجناه من
العريضة إلى بقيةها، لما كان ردداً على
العريضة ما سجد إليها ثلث السه
وبهذا يعون الحاشية في التمام.

مثاله: أربعة بنين وأوصى بالثلث فعلى حد
الطريقين على العبارة الأولى نحسن على عريضة
الموثة جزءاً ما قل مخرج الوصية وهو واحد
ثلث فتضرب مخرجها مخرج جزء الوصية كسب
بشي أربعة على أربعة، وعلى العبارة الثانية إذا
اعتبر الجزء الذي أخرجناه من الوصية الوصية
بالسه إلى بقيةها وجدناه نصف الباقي وردنا

(١) قد خيرة ١٣/١٦٠ - ١١٤، وصاحبة المدسولي

١٨٣، روضة الطالبين ١/٢١١، ٢١٦.

والمدع ١/٨٦، ومطلب أولى بنين ١٠٨

ب - الوصية بحرأين أو أكثر في حدود
الثلاث فمذدونه

٩٢ - من توصى بحرأين صررب مخرج
أصحاصي مخرج الآخر أو من وقته كذا،
وما أجمع فهو مخرج للمرفقين جميعاً، فإذا
أخرجت جزء الوصية من ثم نسبت باقي
عن المرفقة فإن القسم والا غيرت من قنهن
إليه، المضرب في عدد سهام المصالح، أو في
١٠ مؤيد كان، ومن صبح حديث الوصية^١

ومن أمثلة الوصية بحرأين عند المذكرة
ثلاثة سهم وأوصى بالأسس والأخر مالمع،
فمخرج الأسس من ستة، والمصع من مبعة،
ومن مبهتان صررب أحصافي الآخر مبلغ
شرب واحد، مخرج من الوصية ثلاثة عشر،
تبعي تسعة وعشرون لا مضمين على سهام
المرفقة والأشوا مضاء، مضرب ثلاثة سهام
المرفقة في ١٠ مؤيد ربعين مبلغ مائة ومنه
وعشرون، جزء الوصية من ثلاث تسعة
وبلا تود، بيني مبعة ومضربون كل سهم تسعة
وعشرون^٢

ومن أمثلة الوصية بحرأين مضاعف عدد
الضاحفة. أبود وأوصى بثمان مائة لزيد،
وبحسب لعمرو، مائة مائة مائة من ثلاثة،
(مخرج بحرأين لزيد)، لزيد عشرة لعمرو
تسعة، وبقي سبع وعشرون مخرج على ثلاثة

والموصى مخرج مائة لزيد، وبسبب مائة
لعمرو، مائة لورثة ثلاثة، ومخرج الوصية
من عشر، مضرب بحرأين أربعة إنا أخر جزئ
بهي ثمانية لا تصح على ثلاث

على الطريق لأول المذكرة عند الكلام
من الوصية بحرأين واحد - لا موهقة المضرب
ثلاثة في ثني عشر مبلغ ستة وثلاثين، صبح

على بحرأين ثمان مائة بحرأين مائة
صحة الثاني من مخرجها، فربد على مائة
الورثة مضمين، مبلغ أربعة ومضرب من مائة
لضاد مكرت تسعة، ثكن نصيب الموصى لها
من مخرج الوصيتين أربعة، وبسببها من
الأسعة ثلاثة، لا تسعة على أربعة، المضرب
أربعة في تسعة مبلغ ستة وثلاثين

ولو كان أوصى من الوصية بحالهما

على الطريق أولاً تبقى خاصة لا يصح

١ - قدس ره ١١٢/١٣، ومظن الوصية الطالاسي

١١٢/١٤ ومطالب لوني مهي ٥١٢/١ - ٥١٩

المصع ١٢/٢١، وقصع ١/٢

(٢) المصع ١١٢/١٤

وصية ٤٣

خلى سنة. لكن فويعن لا يحب تصرب بعد
نصف السنة في الشئ حتى يلبس به ولا يلبس

وہابیہ کی رو سے:

وقد احييت في ذلك وحسن بجزائره كشده
تسع عده من حمر حمر حمر حمر حمر
وهي لا تفسد فاضرب ثمانية في سبعة سبع
سبع وسبع وسبع سبع، اذ ان في ثمانية
سبع سبع، ولما كانت الجمع ثمانية، فبقي
ثمانية وسبع، فبقي ثمانية

وكانت في أكثر من حواشي كتبه. وتبع
وعشر مائة كسور من حواشيه. وجمع
وذلك سبعة وعشرون. وهي لا تقسم ولا يرب
انتهابه في اسمه بنوع النسي وسبعين. ثم
أمرت في سنة ١٠٠٠ عشر ببلغ ستمائة وعشرين
ومها سبع. فاعطى للموصي ١٠٠٠ بثلثمائة
والموصي ١٠٠٠ سبع مائة. والموصي ١٠٠٠
بمئة عشر مائة. والموصي ١٠٠٠ بثلثمائة مائة
بمئة مائة. والموصي ١٠٠٠ بثلثمائة مائة

هذا المقام، غير لم يكن يعني به
الشئ على ما في الصورة صحت ما في الصورة
و ما فيها القبح، لو صحت وعلمها والله

الحاج في مخرج "سحب الماء منه"

الأحياء الثاني - الوصية بأكثر من الثلث

الجمعية بآثار من (الكتاب) إلى أن تم مرقف (الكتاب)
في (الكتاب) سنة (الكتاب) .

لولا الوجبة بأكثر من المشيت إذا لم تزد
عطر السبل

۹۳ ادا و عسی علی ما کثر من الفلک
 بنظر ی کثرت فی وجهه لیس فی او حسی
 بنظر کون به یم سر کثمت و ما یح
 کثمت و شرح کثمت الفلک علی حار
 و ما یح

١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠

١٠٢٤ هـ / ١٩٠٦ م

٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦

١٧ در بیان حسابهای ۲۶ - ۳۱۴ =

لأنه إذا لم تجز الورثة فربما عني شئ من
الموصى له بالورثة عني أنشد لا يضرب إله
بثقلت لأنا الربذة علي ثقلت لمعة

قال القزويني في موصى الاستدلال لا يبي
حصة في الوصية بما رواه عني ثقلت ووصي
بغير مشروع عنه عده الإجارة من الورثة ولا
يتصور بعدها محال فتسقط أصلاً ولا يفسر
لخاصة ولا يفتي بثلث في ضمن الاستدلال
فيطلب بطلان الاستدلال بالمحالة است في
ضمن البيع بطلان البيع

ويضرب على هذا الخلاف بين الفقهاء
خلاف في مسائل عدة هي

- إذا أوصى نرحل يربح مال وآخر
بضرب مال ولم يجر لو له بعد جمعه
شعها يقسم الثلث بين الموصى بهما على
ثلاثة الموصى به بالضرب سهمان
والموصى به بالربح سهم لأن الموصى له
بضرب ضرب يربح ويضرب

والموصى له بالربح يضرب بالربح والربح
مثل نصف الموصى به يضرب كل ربع سهم
فالنصف يكون سهمين

ورود الورثة في وصايا الزائدة على الثلث
بعد خلاف الفقهاء في كيفية تقسيم الثلث بين
الموصى له

ومذهب المالكية والشافعية والحنابلة وأبو
حنيفة ومحمد بن علي أن الثلث يقسم بين
الموصى لهم على قدر سهمهم بغير
الإجارة ويقسم الثلث على ورثة ولا فرق
بين أن يكون موصى به من جوارر وصيه
الثلث أو لا

وما قال الحسن والسفي وأبو ليلى
والكوفي ومالك

ويستدلون على ما ذهبوا إليه أن الموصى له
قصد التقطيل بين الموصى لهم في كل المال
قصد التقطيل به في كل جزء منه بغير
التسوية ولأن كل شخصين حد المال بينهما
على التفاضل ثم عند ضيق المال قد يتماسد
على الضيق كالحول في القرائن^(١)

ومذهب أبو حنيفة وأبو ثور وأبو النضر إلى

المسألة في ٣٦ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠

فسم المال بين أصحاب الوصايا على قدر
وصاياهم مثل العرب.

وتجوز وصاياهم كالمعروض شي فرضها
لقد تعلق بلورة

وان رد الورقة لزيادة على الثلث قسم الثلث
بين الموصي لهم على سبب أصنافهم بتقدير
الإقرار مدعيه حمود الفقهاء^(١)

وعند أبي حنيفة وأبي ثور وابن القيس لا
يعد الموصي له عند عدم لإجارة أكثر من
ثلث، لأن الوصية وقعت بغير المشرع عند
عدم لإجارة من يوصيه، إذ لا تعد لها بطلان
صحة^(٢)

ممن أوصى لزيد بماله كله ولمعرو بثلث
لأنه أجازو فقد نعت إلى أربعة أربعة ثلاثة،
وأدعروهم

وإذا رد الورقة الوصايا قسم الثلث بين
الموصي بها عن أربعة وتكون فسخة بوصية
من آخر عشر. هذا عند جمهور الفقهاء

وقال أبو حنيفة ومن وافقه الثلث بين

وذهب أبو حنيفة ومن وافقه إلى أن الوصية
يجوز من الثلث فيكون الثلث بينهم على
سبعة، فالموصي له بالنصف أربعة والموصي
له بالربع ثلاثة

يب - لو أوصى لرجل بثلث ماله، ولآخر
نصفه، وآخر بربعه ورد ثلث الوصايا، فيرى
جمهور الفقهاء أن الوصايا ترجع إلى الثلث،
وكان ثلث موصياً بين الموصي لهم
بـ خمس حتى ثلاثة عشر سهماً، فيكون
لصاحب النصف ستة أسهم، ولصاحب الثلث
أربعة أسهم، ولصاحب الربع ثلاثة أسهم.

وذهب أبو حنيفة، من وافقه إلى أن ما رد
على الثلث رد من وصية صاحب النصف
لكن في الوصية صاحب الثلث وصاحب
الربع، ويكون الثلث مقسوماً بينهم على
أحد عشر سهماً، لصاحب النصف أربعة،
ولصاحب الثلث أربعة، ولصاحب الربع
ثلاثة^(٣)

ثانياً الوصية بأكثر من الثلث وقد جاوزت
المال

٩٤ - إن تبرعت الوصايا المال والمعرو،

(١) المحقق ١٩٦١، وصية الذبي ١/٢١٨ -

(٢) البياض ١٣٩٦ - ١٤٢٠، وصية الذبي ١/٢١٨ - مع الفقهاء
١/٢١٨

(٣) المعرو، السرا ٣١٥/٢، والمعرو، المعرو ١/٢١٨
(٤) المعرو، المعرو ٣١٦/٢

الموصى لهما سهمان^(١)

الحالة الثالثة الجمع بين الوصية بالأجزاء والأشهاد.

تجتمع بين الوصية بالأجزاء والأشهاد صور متعددة منها.

١ - الوصية بمثل نصيب وارث وبغيره مضاف إلى جميع المال

٩٥ - من أمثلة هذه الصورة عند الجمعية إذا هنك رجل وركب ابن وأوصى لرجل ثلث ماله، وأوصى لآخر بمثل نصيب أبيهما أو نصيب بين ثالث أو كان، فأجازا ثلثي نصيب المصاحبة ثلثت ثلث المال والباقي بين الابن وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً، والحساب من تسعة موصى له بالثلث ثلاثة، ويبقى ستة بين الابن وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً، لكل ابن سهمان، والموصى له أيضاً سهمان مثل نصيب أحدهما

وإذا لم يجز ينقسم ثلث بين الموصى لهما بمجان

ولو أحاز الإنسان للوصية المصاحبة المثل

(١) روضة الطالبين ٢/٢١٨، والحاوي ١٠/٣٣ - ٢١ والشمسي لأبي داود ١٩/٦، وشكف فتح القدر ١١/١١ - ١٢

دون صاحب الثلث، للمصاحب الثلث بمجان مثل وهو المفسد كما لو لم توجد الإجازة، والموصى له بالنصيب ثلث ما بقي لصحة الإجازة في حقه، واحتج إلى حساب إده رعت المفسد ينقسم الباقي من أثلاثاً، ولكن ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلاثة، ويبقى خمسة عشر تنقسم بين الابن وبين الموصى له بالنصيب أثلاثاً لكل واحد خمسة

٩٦ - إذا أحاز أحد الابنين الوصية لمصاحب المثل دون صاحب الثلث، ولم يجز الابن الآخر للوصيين أصلاً، فتقوت لوصم يجزى كان لمصاحب المثل ثلاثة من ثمانية عشر، ولو أجاز كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر، فتقوت ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من الابنين سهم، وإذا أجاز أحدهما صاحب الإجازة في نصيب صاحبه، فيصير لمصاحب المثل أربعة أسهم، وللمصاحب لثلث ثلاثة، وللمصاحب خمسة، ويلقى سهم بغيره^(٢)

وقال الشافعية، بأن لم ترد جملة المال الموصى به على الثلث فجعل الموصى له بالنصيب كأحد الورثة، فتصح مسألة الورثة

(١) الحاوي للبهدي ١١/١٠

صفيين، لأنه موصى لهما شئني ماله وقد
رجب وصيتهما بالرد إلى نصفها ونصح من
سنة

والثاني بصاحب المصيب مثل ما يحصل
لاير، لأنه لو كان أكثر من ذلك لأحد أكثر من
لاير، والموصى قد سوى سهمها بعشرون
شاهي، وذلك التمسك عند الإجازة لأر
بالموصى له بأثلث ثلث المال، بقى سهمان
بين الموصى به بالمصيب وبين الابن على
ثلاثة، فتصيرها في ثلاثة تكن تسعة، لصاحب
الثلث ثلاثة، وبكل ابن سهمان، والموصى له
بالمصيب سهمان وهي سبعة

وعند الرد يصم الثلث سهمها على خمسة
التي كانت في حال الإجازة، لصاحب الثلث
ثلاثة، ولصاحب المصيب سهمان، ولكل من
حملة

ولو كان الجزء الموصى به المصيب صحت
على لأول من اثني عشر في «إن الإجازة،
وهي الرد من خمسة عشر

وعلى الثاني نصح من ماله في حال
الإجازة، وفي الرد من اثني عشر^(١)

ثم يلحق مخرج الموصية ومخرج ماله جزء
الموصية، ويغفر حل ينقسم الباقي على مسألة
الورثة إن لم ينقسم عدلاً ولا للمصاحب
صرفاً سبق ذكره عند الكلام في الموصية
بأنظرت له فوه

وإن رأت على الثلث وأجاز الورثة فكذلك
الحكم والمصاحب، وإن لم يجزوا قسم الثلث
على سببه لنفسه عند إجازة

مثاله ثلاثة بنين، والموصى لزيد عشر
بصاحب أحدهم، وعشرون عشر ثلث، فمساكه
الورثة زيد من أربعة، ومخرج الجزء عشر،
بقى منها يد، يخرج الجزء تسعة لا تنقسم
على أربعة، ولا بواحد، فتصير أربعة في
عشرة أربع لوديعين، بعشرون أربعة، وزيد وكل
ابن تسعة، وجمعة الموصى ثلاثة عشر^(٢)

وقال المحامي، إذا خلف أبليس موصى
لزوجين مثل ماله ولاجز بمثل مصيب ابن فقها
وجهاً

أحدهما - وهو المصاحب - لصاحب
المصيب ثلث المال عند الإجازة، كما لو لم
يكن مع وصي آخر، ولآخر ثلث

وعند الرد يصم الثلث بين الموصيين
١٩ روضة الطالبين ٢٧

(١) المدع ٨٧/٦ - ٨٨ - والمدع ٢٧٦/٢ - ٢٧٧
والإصناف ٢٨٠ - ٢٨٢

ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة، فتموصى له
ثلث ما بقي ثلث، ثلث ثلاثة، يبقى سبعة
نصيبها إلى نثني اثنان، وذلك أربعة وثلاثون،
فيكون أربعين بين خمسة بين بكل بن ثمانية
مثل النصيب مستقام^(١)

ومن أمثلة هذه الصلوة عند المالك

ترك ثلاثة بين وأوصى بثلث نصيب أخيه
وأخر ثلث ما بقي من الثلث، أحسن ثلث
العمال نصيباً مجهولاً وثلاثة دراهم، فخرج
نصيب الموصى له بالنصيب، يبقى من الثلث
ثلاثة دراهم، بأحد الموصى به ثلث ما بقي
منها درهماً، يبقى درهمان نصيبهما لثنائي
العمال وذلك نصيبان وست دراهم فيصير
نصيبين ثمانية دراهم لذلك الذي يكون للبين
ويجب أن يكون لهم ثلاثة أنصباء، فيصير
النصيبان لأبين وثمانية دراهم نصيب الثالث،
فقط به النصيب للمجهول ثمانية دراهم، وقد
جعلت ثلث مال نصيباً وثلاثة دراهم فيكون
الثلث حد عشر درهماً فجميعه ثلاثة وثلاثون
يخرج الثلث أحد عشر ويخرج للموصى له
بالنصيب ثمانية، وثلث ما بقي واحد، وبقي
اثنان نصيبهما لثنائي العمال وهو اثنان
وعشرة، ويكون أربعة وحشرين بين البين،

(١) الفاروق الهندي ١٠٠/٦ - ١٠١

ب الوصية بجزء من جزء من المال يبقى
بعد النصيب

٩٦ - من أمثلة هذه الصلوة عند القحطية ما
جاء في الفاروق الهندية

إذا كان مرحل خمسة بين فأوصى لمرجل
بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقي من الثلث
لاخر والمرحلة من أحد وخمسين سهماً،
لصاحب النصيب ثمانية أسهم، وصاحب ثلث
ما بقي ثلاثة، وبكل ابن ثمانية، فخرج
المسألة أن لأحد من عدد البين خمسة عشر
على ذلك سهماً، لأنه أوصى بمثل نصيب
أحدهم، ومثل الشيء غيره، ثم تصرفت
في ثلاثة لأحلي وصيته ثلث ما بقي من الثلث
فيكون ثمانية عشر، ثم طرح السهم الذي رده
بقي سبعة عشر فهو الثلث، وثلثه ضعف
ذلك فيكون جميع المال أحدًا وخمسين
وإنما طرح هذا السهم الرائد بنسب مقدور
الثلث والاثنتين، ولا وصية في الثلثين فلا
يمكن اعتبار سهم الرائد فيه. وبهذا طرحه
فلذا عرفت أن ثلث المال سبعة عشر فرجه
معرفة النصيب من ذلك أن لأحد النصيب وهو
واحد ومصر به في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون
تسعة ثم طرح من ذلك سهماً، طرحت في
الابتداء بين ثمانية فهو نصيب أولاد الوعد

كل بن ثمان كما أخذ الموصي به بالتصيب
 عن أوصي بمثل نصيب إحدى الاختيرين
 ولأخذ بثلاث ما بقى من ثلث، ونزله بساً
 واختيرين المعدل الثلث نصيباً وثلاثة دراهم
 بالنصيب للموصي له به، وثلث الباقي وهو
 للموصي له بثلاث الباقي، ويعني درهمان
 نصيباً للثلاث المعدل فيكون نصيبين وثمانية
 دولهم وهو بمعدل أربعة أصبياء لأن الأحب
 الموصي بمثل نصيبها بها ربع التركة بعد
 الوصايا وذلك نصيبان فثانيه نصيبين، بكل
 نصيب أربعة وثلاثة فذلك سبعة، وهذا ثلث
 المال مجتمعة أحد وعشرون، للموصي له
 بمثل النصيب من الثلث أربعة، وبثلث ما بقى
 واحد، ويعني ثمان يهبان لثلاثي المال وهو
 أربعة عشر بين السب والأحبين، تلك ثمانية،
 ولكن أحب أربعة مثل الموصي له بمثل
 نصيبها^(١)

ومثال هذه الصورة عند التسمية ثلاثة بين
 ووصي لأربع بنين نصيب أحدهم، وموصر
 بمثل ما تبقى من ثلث المال بعد النصيب،
 تقدر ثلث المال عندأه ثلث لقوله ثلث
 الباقي من الثلث وليكرر ثلاثة، ثم يد عليه
 واحد للنصيب فيكون أربعة، وإذا كان ثلث

(١) مخرج المصنف ١١٩/١٢

أربعة، فالثلاث ثمانية والجملة اثنا عشر.
 ثمضي ثلثاً سهماً، وعمر سهماً، وهو ثلث
 الثلاثة الباقية من ثلث المال الباقي، يعني
 سهمين، نصيبهما إلى ثلثي المال تكون
 عشرة، وكان ينبغي أن يكون ثلاثة فيكون لكل
 ابن مثل النصيب المعروف فقد زاد على ما
 ينبغي سبعة، وهو الخطأ لأن، ثم مضى
 بنت خمسة، وبقي النصيب اثنين، وثلثي
 عمراً واحداً، يعني سهمين، ثم مضى على ثلثي
 المال وهو عشرة على هذا التقدير، بلغ اثنين
 عشر، وكان ينبغي أن يكون ستة فيكون لكل
 ابن سهمين، فزاد على ما ينبغي ستة، وهو
 الخطأ الثاني، ثم مضى لما أخذ أربعة اد
 على الواجب سبعة، ولما دوا سهمها نقص عن
 الخطأ سهم، فبمنا أن كل سهم يريد ينقص به
 من الخطأ سهم

وقد بقي من الخطأ ستة سهم، صيد بها
 ستة أسهم يكون أحد عشر، فهو ثلث المال،
 بالنصيب منها ثمانية، وجميع المال ثلاثة
 وثلاثون

ومن أمثلة هذه الصورة عند التسمية إذا
 خلف ثلاثة بنين، ووصي لرجل بمثل نصيب

أحدهم، ولآخر سهم، باقي المال، فيه
أوجه

الأول بعض صاحب النصيب مثل نصيب
بني إذا لم تكن ثم رعيه أخرى

والثاني يعطى نصيبه من ثلثي المال

والثالث يعطى مثل نصيب ابن بعد أحد
صاحب النصف وصيته فيصحبها الثلث ونها
طون

أجله أن تأخذ مخرج النصف، مفضلة
سهم بقى سهم، فهو النصيب، فرد على عدد
البنين والحد، تكن أربعة، فمصر بها في
المخرج، تكن ثلاثة تقصها سهم، يبقى سهم،
فهو ثلث، للموصى به بالنصيب سهم،
ولآخر نصف الباقي ثلاثة وتكمل من سهم

بثاني، أن تزيد سهام البنين نصف سهم،
ومصر بها في المخرج ثكن سهم

الثالث طريق المكنون، وهو أن تأخذ
سهم ليس وهي ثلاثة، فنقول عداثة مان
ذهب نصفه، فإذا بوقت بكسبه، وقت عنه
عنه، ثم زد عليه مثل نصيب بني ثكن سهم

الرابع أن تجعل المال سهمين وصيبياً،
مفع النصيب، إلى الموصى له به يبقى سهم

لنسين بعد ثلاثة نصيباء، فمالم كله حصة،
وبالخير أخذه مثلاً، وتلقى منه نصيباً يبقى مال
النصيب، مفع نصيب البنين، إلى الموصى
الآخر يبقى نصف مال، لا نصف نصيب بمعدل
ثلاثة نصيباء، أحدهم ينصف نصيب، ورده عليه
يبنى نصيباً كاملاً بمعدل ثلاثة ونصف، إذا لم
سعد^(١)

ج الوصية بالنصيب مع استثناء جزء من
المال منه

٩٧ - مثال هذه الصورة أوصى لرجل
بمثل نصيب، به إلا نصف ماله وترك لث
وصيه حراً وللموصى له ربع المال، لأن
المال سهم إذا لابس واحد فزده عليه سهماً
لأجل الوصية بالمثل، وأجعل كل سهم
سهمين محتاجاً إلى معرفة نصف المال فقدر
كل المال نصف، فاعط للموصى به ثلاثة ألام
لما استثنى من النصيب نصف المال كان
النصيب أكثر من نصف المال واستخرج منه
نصف المال وهو الثلث فوصى به بالربع
ثلاثة، ويبقى للموصى له سهم وهو ربع
المال^(٢)

(١) الحديث ٩٦/١ - ٩٦/٢

(٢) المنبري رحمه الله ١٢٦ - ١ - وانظر دونه
الماليزي ١٢٨/١، والمذبح ٩٦/١، ومرة أولى
البنين ٢٤٢/١، والمصنف لابي قدامة ١٣/١

الضرب الأول: أن يكون المصطفى جزءاً مما

بقي من المال بعد التصيب^(١)

٩٨ - مثاله: إذا كان للرجل خمسة بنين فأوصى بواحد بمثل نصيب أحدهم إلا ثلث ما بقي من الثلث بعد التصيب فالنصيب من صيغة وحمسين، النصيب عشرة، والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة، وتضريحه أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزبد عليها سهماً بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزبد عليها سهماً فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال، والثلثان ثمانية وثلاثون والجمعة سبعة وخمسون ومعرفة النصيب أن تأخذ المصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزبد عليه سهماً في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل إذا ولعته من تسعة عشر بقي تسعة فاسترجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وفيه ذلك إلى تسعة فيكون تسعة عشر ثم تضم ذلك إلى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل^(٢)

ومن أمثلة هذه الصورة أيضاً:

أوصى بمثل نصيب أحد بنيه واستثنى منه جزءاً صغيراً، نحر ثلاثة بنين أوصى بمثل نصيب أحدهم إلا سبع ماله، فبفتح له ما كان نصيب أحد البنين قبل الوصية وهو الثلث، يبقى ثلث المال سهماً على ثلاثة مائة، فتضرب ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة، في سبعة مخرج الجرة المستثنى تبلغ ثلاثة وستين، فصاحبه الوصية ثلث ذلك واحد وعشرون والنصيب أكثر من ثلث، فلما لم يكن البنون أربعة أو أكثر أو كانت الوصية في ثلث ما بقي من المصنف لصحت ثم العمل أن تأخذ مخرج الربع إن كانوا أربعة تضربه في مخرج ثلث الثلث تسعة ويكون ستة وثلاثين، النصيب منها تسعة، والثلث اثنا عشر يبقى منه ثلاثة لثلاثها واحد فيضاف على النصيب ليصير عشرة وتزد منه سبع المال وهو تسعة تبقى بعده اثنا عشر وذلك جملة ما يصح له ويبقى أحد وخمسون لكن ليس سبعة عشر^(٣).

د - الاستثناء مع ذكر الأنصبياء والكسور

الاستثناء مع ذكر الأنصبياء والكسور في مسائل الوصايا على أربعة أضرب^(٤).

(١) المذاهب الفقهية ١٠٠/٦ = ١٠١، ومعرفة أولي النسخ ٣٤٦/٦ - ٣٤٨، والمصنف لأبي شامة ١٤٢/١، رد المحتار المطلق ١١٩/٦.

(٢) الخيرة ١١٦/١٢

(٣) معرفة أولي النسخ ٣١٩/٦.

السام لأن ثلث المال وصية وتسمك جميعه ثلاث وعديا وسه أقسام فإد، أخرجت الوصيه يبقى ما ذكر ثم بعد إنفذ الميثاقه يبقى وصيه تعدل ثلاثة أقسام فإد، أنه يكون ثلث اجمال حصه والكل حصه عشر والوصيه ثلاثه وكل نصيب أربعة^(١)

انضرب الرابع أن يكون المستثنى جزءاً مما يبقى من جره المال بعد النصيب

١٠١ - مثله خلف ثلاثة بنين وأوصى لزيد بنصيب من ولا ثلث ما يبقى من ثلث المال بعد النصيب، فسهول يقرض ثلث الركة نصيباً وثلاثة تكون بها ثلث صحيح فتكون كل التركة ثلاثه انصبا وتسعه والوصيه سهبا نصيب ولا ثلث الثلاثة، إذ اثلث نصيب وثلاثة، والفرص أن الوصيه نصيب ليس إلا ثلث ما يبقى من ثلث المال بعد النصيب ثم الباقي بعد الوصيه نصيبان وعسره وذلك بعد ثلاثة انصبا فانصيب عشره، وتلك ثلاثه عشره والجصيح تسعه وثلاثون، والوصيه تسعه ولكل ابن عشره^(٢)

هـ - إطلاق الاستثناء

١٠٢ - متى أطلق الموصي الاستثناء كان

الضرب الثاني أن يكون المستثنى جزءاً مما بقي من المال بعد الوصيه

٩٩ - مثله أن يقول الموصي: أوصيت لعلاء بمثل نصيب أحد بني الثلاثة، إلا ومع اسمي بعد الوصيه تلك فيها عرق منها، فجعل المخرج ثلاثة وزد على المخرج واحد أربعه فهو النصيب وود على سهام البني الثلاثة سهماً ليكون النصيب أربعة، وود أيضاً ثلث لأجل الوصيه وأصرت الذي صار أربعة وتلك في ثلاثة التي هي المخرج يكن بالظهور ثلاثة عشر سهماً، للموصي له من ذلك سهم ولكن من ربعاً^(٣)

الضرب الثالث: أن يكون المستثنى جزء مما بقي من جره بعد الوصيه

١٠٠ - مثله خلف ثلاثة بنين وأوصى لزيد بنصيب من إلا نصيب الباقي من الثلث بعد الوصيه، فقل ثلث المال وصيه وتسمك، ونصيب كل من وصيه وقسم، لأن الوصيه نصيب، لا واحداً أي نصف الباقي يكون النصيب وصيه وواحد، وجميع الأنصبا ثلاث وعديا وثلاث أقسام وهي تعدل ما يبقى من المال بعد الوصيه وهو وصيبان وسه

(١) سورة آل عمران ٣١٩ - ٣١٠

(٢) سورة آل عمران ٣١٠

(٣) سورة آل عمران ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧

(٤) سورة آل عمران ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧

وضع اليد

التعريف

١ - من معاني موضع في اللغة اشتراك،
مثل وصفت أميرة ببريديه وجمع بركته
الحق

ويشخص الاستعاضة، بدل وضعت عن
وبنه أسعت^(١)

واليد في اللغة من اليد ٥٠ إلى طرف
الأصابع: والوحيدة الأيدي، والأيدي جمع
الجمع

واليد، الجمع والإحسان، ومعاني اليد على
انقضاء، ويده عليه أي سلطانه، والأمريه
فلاذ في نفسره^(٢)

وقال فرعب لأصمغلي استعبر لا
سحور والملك مرء، يعدل حذاقني به فلاذ
في حرر ومكده، ولحقه مرء بقال
فلاذ، يد على كذا، وهي بكذا يد^(٣)

(١) له ذات مرعب الأصمغلي

(٢) فخره والفرع (٣) صحيح لفر
(٣) المردود

يعود، وضعت له يمثل، حسب ذلك الإيع ما
يبنى من الحال، ومن يعزل بعد الضبط، ولا
بعد التسمية عليه وأبرز

الرأي الأول، يحصل على ما بعد الضبط
لأن المذكور هو الضبط، وهو في الاستثناء
إليه

وعبر عن ذلك هذا الرأي البرجاء دور
الغناء

الرأي الثاني، يحصل على ثباتي بعد
وصية، لأن ثباتي بعد الوصية أكثر من الثاني
بعد الضبط، فيكون المستثنى أكثر، ويعد
بضبط الوصية له وقد عجز سربل الوصية
على الآخر احتصر

وهذا قول أكثر الشعبة، وعبره عن قدامه
إلى محمد بن الحسن الشيباني والبصريين^(٤)



(٤) الحسن بن أبي قدامه ١٠٠٠، وصوفيه وزير الحسن
١٠٠٠، روضة الصمد ٢٣٠/١ ٢٣٠

وضع اليد ٢ ٤

ب - الغصب

٣ - الغصب في اللغة: الأخذ قهراً وظلماً

بالبال. غصب الشيء غصباً: أخذه قهراً وظلماً، ولا غصب مطلقاً^(١).

والغصب في الاصطلاح: إزالة يد المالك عن ماله المتقوم على سبيل المجاورة والمشاركة بغير في المال^(٢).

والصلة بين وضع اليد والغصب. أن وضع اليد أهم من الغصب.

أولاً: الأحكام المتعلقة بوضع اليد بمعنى التصرف في عين

١ - دلالة وضع اليد على الملكية:

٤ - اتفق الفقهاء في الجملة على أن وضع اليد دليل الملك^(٣)، وهم يعد ذلك تفصيلاً:

قال الحنفية: وضع اليد والتصرف من أقوى ما يستدل به على الملك، ولذا تصح الشهادة بأنه ملكه.

وضع اليد عند الفقهاء هو: تصرف ذي اليد في عينه بالفعل، أو ثبوت تصرفه فيها تصرف المالك.

قال عبيد بن جابر: ذو اليد هو واضح اليد على عينه بالفعل، أو الذي يثبت تصرفه في عينه وانقطاعه عنها تصرف المالك^(٤).

ويطلق الفقهاء وضع اليد كذلك ويريدون به: وضع اليد الحسية - وهي المجرحة - على شيء ما^(٥).

الافتقادات الصلة.

أ - المجازة:

٢ - المجازة في اللغة: ضم الشيء وجمعه يقال: حرت الشيء واحوره حوزاً ومجازة. فسمته وجمعه، وكل من ضم إلى نفسه شيئاً فقد حازره^(٦).

والمجازة في الاصطلاح: هي وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه^(٧).

وضع اليد أهم من المجازة.

(١) المصباح المنير.

(٢) مائة الفصيح ١٤٣/٧.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٠١/٢، والاتصال.

(٤) ٣٢٢/١١، وقفاً السبكي ٢٨٨/٢، وموجب.

الجبين ٢٢١/٦، ونشرة الأحكام ٨٢/٤.

(٥) مجلة الأحكام العدلية المصنفة ١٣٣٩، وشرح.

مجمع الأحكام لملي جبر ٢٩٢/٤.

(٦) الفتر من القواعد للزركشي ٣٦٩/٤.

(٧) المصباح المنير.

(٨) الفتح الكبير مع حاشية المصنف ٢٢٣/٤.

وضع اليد ٤

قال سبحانه الشهادة بالملك أن تطول
الحيازة وهو يعمل ما يفعل الملاك لا منازع
له، وإن لم تطل الحيازة لم يثبت الملك^(١).

ودخلت بقية المالكية في سؤال الحائر
الأجنبي من أين صار إليه الملك؟ قال، من
رشد يختلف الجواب في ذلك بحسب
اختلاف الوجوه.

فوجه لا يسل الحائر عما في يده من أين
صار إليه ويطلب دعوى المدعي فيه بكن حال،
للا يوجب بعيناً على الحائر المدعي به، إلا
أن يدعي عليه أنه أقر له إياه فتجب له عليه
البين على ذلك، وهذا الوجه هو إذا لم يلبس
الأصل للمدعي ولا أقر له به الحائر الذي
حازه في وجهه المشتري الأعمام وسحرها ولو
ادعى عليه ما في يده أنه ملكه فقبل أن
تتقضي مدة الحيازة عليه في وجهه لو جبت
عليه البين.

وجه يسل الحائر عما في يده من أين
صار إليه؟ ولا يصفق في ذلك مع يمينه
وكيف الجنة على ذلك، وهو إذا ثبت الأصل
للمدعي أو أقر له به الحائر قبل أن تقضي
مدة الحيازة عليه، فيجب أن يستن من أين

(١) مراعي الجليل ٢/٢٢٩، وتبصرة الحكم ٢/٨٢،
وما يندم

قال ابن علقين، إذا ادعى وأصبح اليد على
الأرض الذي تلقاها شره أو إرثاً أو غيره مما
من أسباب الملك لقها ملكه، وأنه يؤدي
خارجها، فالقول له، وعلى من يخاصمه في
الملك البرهان إن صحب دعواه فيه شرعاً
واستوفيت شروط الدعوى.

ثم يقول: وقد ذكروا أن وضع اليد والمصرف
من أقوى ما يستدل به على الملك، ولذا نصح
الشهاد بأن ملكه.

وفي رسالة الخراج لأبي يوسف، وأما لو لم
من أهل الخراج أو المحارب يادوا علم بين سهم
أحد، ويثبت أرضهم محظرة ولا يعرف أنها في
يد أحد، ولا أن أحداً يدعي فيها دعوى،
وأحداً رحن فحزنها وموس فيها وأدى عنها
الخراج أو العشر فهي له، وليس للإمام أن
يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحسب ما ثبت
معروف^(٢).

ومصرح المالكية بأن وضع اليد أي
الحيازة - إذا طال ولم يوجد مدعى، وهو
يتصرف تصرف الملاك دل على الملك، وإن
لم تطل الحيازة لم يثبت الملك.

(٢) ابن علقين ٢/٢٥٦ - ٢٥٧، ورسالة الخراج
لأبي يوسف ص ٦٥

وضع اليد ٥ - ٧

مبار إليه؟ وكلف اليقة على ذلك.

- وفي المرمى مضع كسحت، تش وحفظها
وبعها، أو وهي الحيوانات فيها وما شبه ذلك
من التصرفات

ووجه يحصل فيه فقي إته لا يلزم
المعطوف أكثر من أن يوافق على الأمر أو
الإكراه وقيل إته يوقف ويشتل من بين مبار
إليه؟ وهو إذا شئت المواريت رسم شت أنها
لأبيه أو جده^(١) (أر حباره في^(٢))

ب - كيفية وضع اليد

أما وجود مضاعف اليد في يد أحد فلا
يكون بمجرد وجوده في يده فلا يده فذلك إته،
كأن أحد سكتامي ذو، مسافة موضوعه فيها
وكان مضاعف تلك اليد في يد آخر، فواضع
اليده على الشار هو السكتامي فيها ونسب حامل
مضاعف يدها^(٣).

٥ - وضع اليد يكون في كل شيء محسوس
ويختلف ذلك باختلاف ما توضع اليد عليه

٦ - ففي العتار يحصل وضع اليد عليه
بأحد أمر

قال مصنف من عبدة الأجنبي عن الأجنبي
بمحسوسه وعلمه أي التصاريف كانت من سكتامي
فقد أو أربع أو عدم أو شيئا محسوس شانه أو
عظم له عر دلف من وجود الحبازات كلها
فذلك بر حبه لحاظ^(٤).

- أن يسكن القدار، وأ يحدث لبيدها

- وفي المرفق حفر، شو أو مهر أو ساه أو
عوس شجار أو رخ مودحات، أو إته، أبيه
أو وضع بين

٧ - من وضع اليد على القمضات يكون لكل
ما يدل على حياده الشخص له، قبل بطرف
وأصبع - ما حده، الأجنبي علو الأجنبي من
العبيد والإماء والذواب والحيوان كله
والمرء من كنهها فأقلم ذلك في يده يحتتم
الرفيق وسركب الذواب ويحبب المباشية

- وفي الخرج^(٥) والعتاب وضع لأشجار
مها ويحبها وما انتفاع بها بوجه مريد من
ذلك

(١) عبدة الحكام ٤٥٢٢ والمطر مواريت المحليل
٢٢١/١، واليهجة على النجدة ١ ١١٨، وحاشية
الحنفي، حفر، قترعاني ٣٢٤
(٢) التدرج بماسر في ٥ من - هو الموضع الكثير
المشعر الذي لا يملكه براءة المصدق فرب،

(٣) در الحكام شرح مجلة الأحكام ٢١/١،
وحاشية القسومي على التدرج الكبير ٢٢٢/١
(٤) عبدة الحكام ٨٢/٢

ويستمر تعرضه لذلك كما يحلته^(١١)

ج - وسقط إثبات وضع اليد

٨ - يترق استنبط في إثبات وضع اليد بين العنصرين وعينه، فبأن إثبات اليد بالية في الممار المتنازع فيه، ولا يحكم بها، - صادق الخصم

ومعنى هذا كما في دور الحكماء أنه لا يحكم بأن المدعى عليه ذو يد مؤثرة مدعى المدعى، فإذا أنكر المدعى عليه دعوى المالك أنه طلق في الممار المتنازع فيه، فلاجل صحة إقامة البينة يلزم إثبات وضع اليد بالية، لأن دعوى المالك المطعون هي دعوى إزالة اليد وترك التمرض، وطالب لإزالة اليد إنما يكون على دي اليد

ولا يثبت وضع اليد يعلم القاضي لأن عدم القاضي ليس من قبيل الحجة

كما لا يثبت وضع اليد في العقار منصوص الخصم، لأن اليد فيه غير مشاهدة، فلعلة في يد غيره، فوضعا فيه ليجوز لهما درسه، أن أحدهما يحكم الحاكم

فإذا ثبت وضع اليد بمحرد الإقرار وثبتت

(١١) تبصرة المحاكم ١٩١/٢، وانظر دور المحاكم شرح بين الأحكام ٢١٠/٢

الملكية بالشهود وحكم بها لا ينفذ الحكم^(١٢)

٩ - ويخشى من دهم إثبات وصاية اليد في دعوى الممار - مثل الشراء والخصم والشرفه وهي أنه:

إذا ادعى المدعى فأنه ليس كتب اشتريه منك ذلك العقار، أو كنت فحيت مني ولا حاجه الي إثبات كون المدعى عليه ذا اليد بالية لأن دعوى الفعل كنه تدرج على دي اليد يصح على غيره، فعدم ثبوت اليد لا يمنع صحة الدعوى

وإن لم يثبت به تعدد على ما لا يند واضع اليد هي ذلك الحال في نفس الأمر، فعلة إذا ثبت للقاضي يحدث يد، فلعلة على ذلك الوجه يؤمر برد الحال المذكور إلى الشخص الذي أحده منه، وبعد ذلك الشخص دائر

١٠ - لما المقبول فلو اليد عليه هو من وجد من يد، فلا حاجة فيه إلى إثبات اليد بالية

وعنى هذا ولذا وجد المقبول في يد أي شخص كان فهو ذو اليد، لأن وضع اليد في المقبول كما يقيم بالية بثبت بالمشاهدة

(١٢) دور المحاكم لملي حو ٢٥٨/٤ - ٢٥٩

والبيان وبالإقرار.

هـ - التفرع في وضع اليد.

١٢ - إذا تفرع شخصان في عقد واحد كل منهما كونه في اليد في ذلك العقد تطلب أولاً البينة من كل واحد منهما على كونه في اليد، وإذا أقام كل منهما البينة على ذلك ثبت بدفعهما معاً عن العقد، ويكون كل منهما مدعى عليه في القسم الواقع اليد عليه ومدعى في القسم الذي يكون فيه حارجاً، لأنهما متساويان في أسباب الثبوت، لأنهما ما لم يثبت كون كل واحد المذكور ملكهما المشترك بالبينة وبالإقرار فلا يقسم للملك بينهما، وإذا أظهر أحدهما المعجز عن إثبات وضع يده وأقام الآخر البينة على كونه واضح اليد يحكم بكونه في اليد مستقلاً ومدعى عليه، وبعد الآخر حارجاً ومدعى^(١).

و - مراتب وضع اليد

١٣ - نصب القهقري إلى أنه عند التنازع في وضع اليد، ولا بينة لأحدهما قات، يقتضي للأقوى منهما، أو يشتركان إذا تساوى في القوة

وإذا أقر المدعى عليه وجود المال الممول في يده وادعى المدعى أن المال انتقل كان تحت يد المدعى عليه منذ سنة، وأقام البينة في ذلك منسحب البينة ويعتبر المدعى عليه في اليد^(٢).

د - وضع اليد على مال الغير:

١١ - ومن أخذ مال غيره، بغير إذنه عدواً فهو خالص، وينظر التعميل في مصطلح (خصب) وما بعدها.

وان أخذ مال الغير بغير إفته خطأ كأنه ظن أنه ملكه، وحسب عليه الضمان، لأن حق اليد فلا يوقف على قصد، ولا إثم عليه، لأن الخطأ مخرج من الحاشية شرعاً بركة دماء النبي ﷺ بقوله عز وجل لا تؤاخذوا إن نسبوا أسعانا، وقوله ﷻ إنا لله وضع عن أمي الخطأ والبيان وما استكرهوا عليه^(٣).

(١) دور المعام ١١٩/٥

(٢) حديث إنا لله وضع عن شعثي الخطأ والبيان ١.

أخرجه ابن ماجه (١٠٩٩/١) من حديث ابن عباس، وسئل ابن سيرين في التلخيص (١/٦٧٢ - حميد) عن الزوري أنه قال: حديث حسن.

(٣) البيهقي (١/٤٨٧)، وفتح المغيث (١/١٨٨)، =

= والفتاوى الهندية ١١٩/٥، ومغني المحتاج

٢٧٩/٢، وكشاف القناع ٩٩/٤ - ١٠٠.

رحمته النوري ١/٤٨٧، والنوري ١/٦١٩

(١) دور المعام ١١٩/٥

وضع اليد ١٣

و سمعه في ذلك عصر

فدصر الحب على د بني

لأبى شوب حتى من أحد فلكه قد
أشبح فاسم عيسى له نصاء به لا
استحقاق حتى لو أقام، الآخر اليه بعد ذلك
بنفسه له

والراكب أحرى من "خذ الحجام"

رس في السرج حتى من رديعه (وفي ظاهر
الرواية هي بينهما نصيب، قال ابن عابدين
أقول تكن في العادة والمثلث مثل الخرافي
الأور) مع اختلاف ما إذا كان الكبش في السرج
فإنهما بينهما قولاً واحداً، كما في العادة
ويؤخذ منه ثم اكتمت بما سم تكس مسرحة

ودر حسن الطلبة أولى من عنق كور بهما،
لأنه أكثر نصراً، أما لو كان له بعض حملها،
كما في كان لأحد مما من الآخر مائة من،
كأن يربها،

وإنما من على جلد، وإنما منى به سوء،
كجانبه، وكراكي مرج - وكذا من مع ثوب
وطرفه مع آخر - لا هديته، أي طرفة غير
المسوحة، لأنها ليست طرف

فما جلت دلي تدارك فيها فله لا يقضى لهما

لا ضمان أنها في يد غيرهما،

ويصور أيضاً على أن الضمان يكون لهما
جموعه عليه، ولو كان لأحدهما جدد فو
جدعان دون الثلاثة وللآخر عليه ثلاثة أضعاف
أو أكثر

ذكر في المتن أن الضمان يكون لصاحب
الثلاثة، ولصاحب ما دون الثلاثة موضع
حدده، قال - وقد استحسن - وهو قول
أبي حنيفة ولبي يوسف آخره، وقال أبو يوسف
أن الضمان أن يكون الضمان لهما نصيب، وبه
كان أبو حنيفة يفتي يقول أولاً ثم وجع إلى
الاستحسان

وكذا يكون الضمان من هو متصل به ضمان
مراجع بأن من الضمان لهما نصيب لهما
الآخر - ولو من حب فإن تكون الضمان
مركبة في الأخرى لثلاثة من لهما بضامناً،
وبما سمى بذلك، لأن حيث يمس مرمعاً ولا
يكون لمن له ضمان فلا فرق أنه سمى والضمان
(سأل سيب وأدخل الحاشية) "أو غير ذي"

(١) الواردة في مدح مدية وهي مضمومة
مطلقات من الفراء، يروي عنه "فصل النجوم
توجد فيه يضم بها تكون ارباع الفداء، و
أبدال الشهادة والهدايا لثلاثة من، ويرتبي بضم
الهدا، وكسر الداء، فلهذا من على آخر
الضمان ٤/ ٤٢٢، ١١٣

يحميه لاعتقاده في الانتفاع باندائه، ولو مداه ثلاثة دنانير واحد سائقه والآخر أخذ برماحه والثالث راكبا، قال قول قول الراكب، وجود الانتفاع في حقه

ولو تدارعا على حيوان، ويد أحدهما على الحيوان، ويد الآخر على حمته فإنه لمن يده، على الحيوان، لا لمن يده، على حمته

ولو تدارعا في لرسه أحدهما لاسه والآخر متعق به بحدبه، قال قول قول الراكب منهما، لأنه المتعق بالانتفاع.

ولو تنازعا في سبعة، أحدهما ركب والآخر ممسك، قال قول قول الراكب، لأنه منصرف به، وكذا في ممسك جنبها وممسك رباطها يصدق ممسك الحجب^(١)

وقال الحبيب: لو تنازعا دية، أحدهما ركبها أو به عليه حمل، والآخر أخذ برماحه أو سائقه، فهي للأول بينهما، لأنه تصرف أقوى، وبه تكفي.

وان تدارعا ثياب عبد عليه فهي لصاحبه

نصيب

(١) حلقه القرطبي على أسنى المعطى ١/٢٢٤، وكعبه الأخير ١/٢٧٢، وتكملة المحتاج مع الشرواني ١٠/٢٢٤ - ٢٢٥، ومهنية المحتاج وحاشيا الشيرازي على ٨/٢٤١

(كقصره وطبقه يوضع على الجذوع) ولا يحسن به صاحب الهرازي، بل صاحب جندع الراشد أحق به

ولو لأحدهما جذوع والآخر اتصال، فلذي الاتصال والآخر حق الوضع، وحصل لذي الجذوع

ردويك من دار قبها بهوب كثيرا كتي بيوت منه في حق ساحتها، فهي بينهما نصيب كل طريق

وهي المالكية على أن لديه مراتب مرتبة، فأعطتها ثياب الإنسان التي عبه ومطعمته، ولله ليل الذي هو جالس عبه، وأندائه التي هو ركبها، وبه الداب التي هو سائقها أو قلدها، ولله الدار التي هو ساكنها فهي دون الدية، ثم دم مسبلاته على جميعها، فله في مدينته المعروف، حال بعض أهلها تقدم أقوى اليدس على أصحابهما، فراكب الدابة يقو مع جسده على أسنائه عند تارعهما، وذا تنازع الساكن والداب موي بينهما بعد إيمانها^(٢)

وقال الشافعي إذا مداه دابة ولأحدهما عليها حمل فقول موي صاحب الحمل مع

(٢) نهنية الفروي ١/١٣، الفرو ٢/٧٨

خالف فهو خالف ب لم يخرجه^(١) والمواد أن
يضمها إلى نفسه لأجل أنه لا لأجل صاحبها
بالرد عليه لأن القسم إلى نفسه لأجل صاحبها
ليس محرم ولأن أخذ مال الغير معفو عنه
لنفسه فيكون يسمى النصب^(٢)

نص الشافعية على أنه لو تماشى الزمان فأرى
أحدهما الآخر لقطعة وأمره بالتقاطها بصيحه
حلتها أو بوجوه، فإن أخلف لنفسه فهي له
أي للأخذ، وكذا إذا أحدها وبم يصعد نفسه
ولا غيره، ولو أخلفها وبم يصعد بها الأمر وحده
فهي للأمر بقاء على جوار التوكيل في
الإصطبل، لأن أحدها مستند استعانة معرفة
على تتحول شيء معبر

وإن أحدها ونصدها بالأمر مع نفسه فتكون
لها بقاء على جوار التوكيل بالاصطبل
أيضا^(٣).

(انظر ج ٤)

وإن تنازعا فقبض أحدهما لابس والآخر
أخذ بكمه فهو الأول.

ولو كانت دار فيها أربعة بيوت، في أحدها
ساكن وفي الثلاثة الأخرى ساكن، فلكل واحد
منهما ما هو ساكن فيه

وإن تنازعا صاحبه الدار فهي بينهما نصمان
لاشراكهما في ثبوت اليد عنهما، ولو كانت
شاة مذبوحة مملوكة بيد أحدهما جليهما
ورأسها وسوقاتها، ويبدأ الآخر بقيتها، وأدى
كل واحد منهما كلها، وأقلما يثبتين بدمعتهما،
فلكل واحد منهما ما يبد صاحبه من الشاة لأن
بيته كل واحد منهما خارجه

وإن تنازع صاحب الدار وسواها فيها في يرة
ومضف فهما للحياط عملاً بالصاهر^(٤)

(ر' تعارض دة - ٤١، لثاق بلايدي)

ز اعتبار التبة في وضع اليد على اللقطة أو

لللقطة

١٤ نص الحنفية على أنه محرم على
المنلف أن يأخذ اللقطة لنفسه لا لصاحبها لها
ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال فمن أوى

(١) كتاب الفاع ٢٨٥/٦

(١) حديث من أوى فانه أهر حال حاله يخرجه^(١)
أخرجه مسلم (١٣٥٦/٣) من حديث زيد بن خالد

الجبني

(٢) المصنف ٢٠٠/١

(٣) أسنى المصنف ٤٩٥/٣، وحاشية الشروقي على

نحوه المحتاج ٢٨١/٦ ونهية المحتاج ٤٤٣/٥

وحاشية المصنف على شرح المنيع ٦٠٢/٣

ولا فرق بين المستأنس وغيره، ولا بين المملوك لغيره وغير المملوك له.

كما يحرم وضع اليد على الصيد في الحرم على المحل^(١)، لقول النبي ﷺ يوم فتح مكة: «إن هذا الحرم حرام محرمة الله تعالى لا مضى شوكة ولا يجر مضى»^(٢)

وللتفصيل (ر) إجماع ٨٣ - ٩٢، حرم قد ١٢ - ١٥، صيد ٦ - ١٠، غنم ١٣٣ (ق)

ط - ما لا يدخل تحت اليد

١٦ - ذكر الفقهاء قاعدة: «الحر لا يدخل تحت اليد»، ويعرأ عليها مسائل متعددة ينظر تفصيلها في مصطلح (حر فية ٢٤٤)

ي - وضع اليد على مال الغير بلا سبب شرعي.

١٧ - ذهب الفقهاء إلى أن وضع اليد على

ومع الخلاف على أنه لو رآها التقيط جميعاً، سبق أحدهما بأحده، أو وضع يده عليه، فهو أحس به، لقوله ﷺ: «من سبق إلى ما لم يسئ إليه مسلم، فهو أحس به»^(١) وإن رآه أحدهما قبل صاحبه، فسبق إلى أحده الآخر، فالسابق هو أحدهما، لأن لا تضاعف هو الأحدهما للرواية ولو قال أحدهما لصاحبه: «يا ولي، فأحده الآخر، نظرت إلى يده، فإن برى أحده لنفسه فهو أحق، كما لو لم يأمره الآخر بمصا لته إياه، وإن بوى ماله فهو لأمر» لأنه فعل ذلك بشبهة سيئة عنه، فالحق ما لو توكل به في حصص مباح^(٢)

(انظر مصطلح نقطة، نيت ٢٦٦)

ج - وضع للمحرم يده على الصيد.

١٥ - ذهب الفقهاء إلى أنه يحرم على المحرم بضع أو عمرة وضع يده على الصيد بشرأ أو إجارة أو عارية أو نحو ذلك، سواء كان في الحرم أو خارج الحرم، لقوله تعالى: ﴿وَدْعُوا خَلْقَكُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ مَا تَفْكُرُونَ﴾^(١)

(١) حبيب: «من سبق إلى ما لم يسئ إليه» أخرجه ابن ماجه (١٥٢/٢) من حبيب أسمر بن مهران، وصاح المسند في منصرف السنن ٢٦٥، غريب

(٢) المعنى ١٦٦/٦

(٣) سورة الفاتحة ١٦

(١) المجموع للقرني ٢٠٥/٧ وما بعدهما، والفتاوى وحصر، ١٣٧/١ وما بعدهما، وضع القدر ٢/٣، وحاشية بدموني، ١٧١/٢، والمعنى لا ينزله ٥٢٠/٢ ٥٢٠/٣

(٢) حديث: «إن عبد الله حرام حرمه الله» أخرجه بخاري المصحح ٤١١/٤، ومسلم ٩٥٦/٢ - ١٩٨٧، وسنن، مسلم

هذه الصلاة

ج وضع اليد على الحجر الأسود

٢٠ - ذهب الفقهاء إلى أن الطائفة يسمي
الحجر الأسود لغة ، وقدر ، والا وضع يده
عليه ثم وضعها على به^(٢٠)

والمقصود من الأحكام المعمدة بتسليم
الحجر الأسود (استلام الحجر الأسود
ف ٢ ، طوط ف ٣٠ - ٣٣)

د وضع اليد على القبر

٢١ - احتلف الفقهاء في حكم وضع اليد
على القبر

ذهب المالكية ، الحنفية من قولهم وتشافعية
في قولهم كملت إلى ، وضع اليد على القبر
بدعي^(٢١)

جاء في المدخل لا يحتاج المالكي إلى
من لا علم بعده يظن بالقبر بشرط كما
يعرف بالحكمة المحرم وبمعنى به وبفله

(٢٢) رد المحتار ، على غير الصواب (١٣٤) ، وهو دين
الحنفية ص ٦٢ - وحسب الحديث في ١٠٥١ - دفعي
المدخل ٢٠٤ ، فلفظ الدعاء (١٣٧) ٣٧٢

(٢٣) نه كذا في الدواني ٤١٨/٢

(٢٤) الفتاوى الهندية ٤٠٤ ، ٢٤ ، وخلاصة لايم الحج
٢٠٢ ، والسما ٢٠٧ ، وسجود ٣١١/٢ ،
ومعني المدخل ٢٨١

مال القبر بلا سبب شرعي معبره موحدة
بعضهم سواء كان حاكماً أو متحكماً^(٢٢)

(٢٣) ضحاك ف ٧٩ ، وهناء ف ٦٩

ثانيه الأحكام المتعلقة بوضع اليد
الحسية

١ - وضع اليد في الصلاة

١٨ - احتلف الفقهاء في وضع اليد في
على اليسرى في الصلاة على أنوال^(٢٣)

والمقصود من وضع (رسالة ف ٤) صلاة
ف ٦٥ ، ٦٦

ب - وضع اليد على الحاضرة في الصلاة

١٩ - اتفق الفقهاء على أنه يكره لمصلي
ذكره كان أو أنثى أن يضع يده على حاضره
بشيء منه ، فقد ورد عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن النبي رسول الله ﷺ لم يصلي
أمر رجل من جنوده^(٢٤) ، ولأن هذه الهيئة ماله

(٢٥) مؤيد الأحكام في إصلاح الأئمة ١٠١ ، ١٠٢ ، دار
القلم ، وضعه لأحكام لعبد الملك (٢٦)
(٢٧) رد المحتار ، على غير الصواب (١٣٤) ، ٢٢٧ ،
ومعني المدخل ٢٠٤ ، وكشاف القناع (١٣١) ،
و- رد المحتار شرح منوع المرد ٢٢٤/٢

(٢٨) حديث صحيح أن النبي ﷺ لم يصلي
مخرجه البخاري (الفتح ٤٨٨/٢) ، وسلفه ،
وسلفه (٢٨٧) ، ٢٨٨ ، ٢٨٩

فإن الحافظ يؤمر من الأصفهاني قال
انهماء المتبحرون البحر سائين - ولا يمسح
الغير بيده، ولا يمله، ولا يمسح؛ فإن ذلك عادة
النصارى، فلي وما ذكره صحيح، لأنه صح
سهي عن تعظيم النصارى، ولأنه لم يمسح
سلام الركبتين الشاهبين من أركان الكعبة،
لأنه سمع من مع استحداث استلام أركبتين
الأخرى، فلأن لا يستحب من النصارى أن يرى

وقال العراقي وليس من السنة أن يمس
اتحاد، ولا أن يقيه فإن الممسح والتقبيل
يتمشاه عادة النصارى واليهود^(١)

وقال الشيخ أبو تيمية تنق السلف والأئمة
عني أن من سلم على النبي ﷺ أو غيره من
أنبياء وأهل البيت عليه السلام لا يمسح بالغير ولا
بقيله، بل تقبوا أن لا يسلم ولا يقبل إلا
الحجر الأسود، والركن يهائي يستلمه
ولا يقبل على الصحيح^(٢)

ويرى الشافعية في المذهب وأحمد في
رواية أنه يكره استلام الغير بأقيد، ويستني
الشيخ سليمان الجمل من هذه الأحكام ما [

ويستوي عليه متابلهم وتدابهم بمصاف، به
شرك، وذلك كنه من البدع لأن شرك إن
يكبر بالاعتقاد له هذه الاعتقالات وسلام، وما
كذلك سبب عبادة النصارى بالاعتقاد، لا من هذا
أبواب^(٣)

وفي الحديث بتعريف حقوق المصطفى
للعاصي عياض قال مالك في رواية ابن
وهب إذا سلم على النبي ﷺ ودعا يفتد
ووجهه إلى القبر الشريف لا إلى القبلة ويدعو
وسلم ولا يمس شعر يده^(٤)

وجاء في الفتوى الهندية قال شمس الأئمة
المكي ' وضع اليد على الثغاب يبدد'^(٥)

وجاء في المجموع لشوقي ففلا على أبي
الحسن محمد بن عروق برعفي لا يستلم
الغير بيده ولا يقيله، وعلى هذا عظمت نسبة
وسلام المرور ونسبها الذي يعمله النواصم لأن
من المبتدعات المعكدة شرب يفتي بحجب عمله
وهو فاعده

(١) المدخل لأثر الحاج ٢١٢/١

(٢) السلف ٢١/٢

(٣) الفتاوى الهندية ٢/٢٦١، وحاشية الفاعحاري
على ندر المحمد ٢/٣٨٣، الإخبار شمدلي
المختصر ٢/٢٣١، البحر الرافعي ٢/٢٠٠، وشرح
الشماعلا على الفاري ٢/٢٥٢، وعليه السالك
لأثر ١٤٠٠ هـ في ١٣٩١ هـ

(د عبادة ٧٠)

ح - كمية وضع يدي الميت

٢٥ - من الحنفية على أنه إذا مات المسلم فوضع يده اليسرى في الجانبة الأيمن واليمنى في الجانبة الأيسر، ولا يجوز وضع اليدين على صدر الميت، لأن النبي ﷺ قال: «اجعلوا أيديكم بخلاف الكافرين فإنهم يضعون يدي الميت على صدره»^(١)، وأجاز الشافعية جعل يدي الميت على صدره، اليسرى اليسرى، ثم أرسلهما في حنبي الميت قال الشريفي المصنف: «مكمل من ذلك حسن صحيح للفرس»^(٢)



- (١) حديث: «اجعلوا أيديكم بخلاف الكافرين...»
رواه في ترمذ في الأحكام (١٦٠) ولم يصرح، بل رأى
معه حديث: «لم يترك يدي من أحد»
(٢) ترمذ الأحكام (١٦٠)، ومعنى الصحيح ٣٣٩/١

وحارجها، فإذا لم يستطع وضع يده على صدره

ولتفصيل (د كتاب ٢ - ٢٣)

و - وضع اليد على الثمن عند الطائفة

٢٣ - السنة عند الطائفة وضع اليد أو الثوب على الثمن وحضر العترة لحدث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ إذا عطس وضع يده - أو ثوبه - على فمه، وخضع - أو خضع - به صوته»^(١)

(د تبيين ٤)

د - وضع اليد على المرفق عند الدعاء له.

٢٤ - من المالكية على أنه إن كان المريض لا يكره وضع اليد عليه يد وضعها عند الدعاء له، ومن أحسن الدعاء: «اللهم رب العرش العظيم رب العرش العظيم إن يشفيك ويبرئك، سبحانك»^(٢) لقولك بذلك^(٣)

(١) حديث أبي هريرة - كان النبي ﷺ إذا عطس وضع يده - أو ثوبه - على فمه (٢٨٨/٥) - د
جميع، وجوز أن يحجر لفتح الجري (١٠٠/١)

(٢) رتبة محمودية ١٢/١

(٣) حيث استدل الله العظيم - أخرجه المرفوع (١٦٠/١ - د الحنفية) وأما ابن حجر
بالاعتراض في سنده كما في المتنوع لا بأس
علاوة (١٦٠/١) د المتنوع
(٤) الشرح الصغير ١٢/٢

قال الحنفية الوضوء هو العمل والتمسح
بعض أعضائه مخصوصة^(١).

وقال المالكية هو طهارة مائة تتعلق
بأعضائه مخصوصة وهي الأعضاء الأربعة -
على وجه مخصوص^(٢).

وقال الشافعية هو أفعال مخصوصة ينتج
بكتبه، أو هو استعمال الماء في أعضاء
مخصوصة مفتحة بالية^(٣).

وقال الحنابلة هو استعمال ماء طهور في
الأعضاء الأربعة، (وهي الوجه واليدين،
والرأس، والرجلان)، على صفة مخصوصة
في الشريعة، بأن يأتي بها مرتبة متوالية مع باقي
الترويض^(٤).

الأنواع ثلث المصالح

١ الفصل

٢ - الأصل في اللغة مصدر غسل، يقال
غسل نفسه غسلاً أو غل عنه الغسل، وغسله
بالماء، وغسله، أي، غسله، أو بالغسل.

(١) (١) حنبل ٧/١١.

(٢) المرح المصير وحاشية المصير عليه ١٥١.

وحاشية المدري على شرح الحرشي ١٧٠/١.

(٣) مصب المحتاج ١٤/١، وأبني الخطاب ٢٨/١.

(٤) كشاف الكشاف ٨٨/١.

وضوء

التعريف

١ - المصوء في اللغة من الوضوء أي
الحسن والانتقاء، وقد وضئ - من باب كرم -
وعبادته مثل من صلبه حبس ويظلم
ورضاه جعله يتوضأ، وتوضأ، غسل بعض
أعضائه ومطعمها، وتوضأ، ملام والجلود
أمر كاحد الجروع

والضوء بكسر الهمزة، الموضع هو ما فيه،
ومنه والمطهرة يتوضأ منها

والمصوء - بالتضم - العمل، وبالفتح
المد من توضأ

وقيل الوضوء - بالفتح - مصدر أيضاً، أو
هما لسان قد يعني بهما المصنوع وقد يعني
بهما الماء^(١).

والوضوء ضرباً، عرق للمعقبات بغير دعاء
منها

(١) معجم المحيط، والله من سبح الخبره ولسان
المربى والمصحح الرسيط

والصلة أو الطهارة لهم من الوضوء

ج - التيمم

١ تشبه في اللغة التوخم، والتخميد
ولقد، هذا يصح تصعيداً وتخميداً
أما قوله بن السكيت قول ابنه تعالى
﴿تَبَسُّرًا مِّنْهَا﴾^(١)، أي التخميد
التصعيد^(٢) نظير

وفي الاصطلاح، حركة التخميد بأنه فتح
الوجه وإيديه تصعيداً صاعداً على وجه
مخصص^(٣)

والصلة أو كلاً من الوضوء، والتيمم طهارة
ورفعاً للحدث، لكن الوضوء من الأحداث
الأصغر وهو طهارة مائية، أو التيمم فكل
من أي من الحدثين الأصغر أو الأكبر،
ويستعمل فيه الصعيد الطاهر.

الوضوء من ظرائع القلعة

٥ - ذهب جمهور الفقهاء - المالكية في
المحضر والسبعية في الأصح - أنه
والمالكية في الصحيح - إلى أن الوضوء من
الظرائع القلبية، وأنه كان في ملك الشرائع.

(١) سورة تبارك، ٤٣

(٢) الأندلسي، المحيط، والمصباح

(٣) كشاف، ١١٠/١

مصدر، والضم اسم - ويعنيهم يعني المصوم
والمتبرع بمعنى، وعراه، وسجده

ومن معاني العسل - نضم - هي اللغة
بمعنى الطهارة كما قال بن مقربة^(١)

والعسل في اصطلاح الفقهاء استعمال ماء
طهور في جميع السدد على وجه
مخصوص^(٢)

ومعناه بين الوضوء والعسل أن كلاهما
رفع للحدث، وكذا الوضوء يرفع الحدث
لأصغر، والعسل يرفع الحدث الأكبر

ب الطهارة

٣ الطهارة هي إزالة نفس السجدة وهي
السجدة من الحدث والندس بعد طهارة
الماء - غسل به، ونظير المبرء، والكف
عن الإثم^(٣).

والطهارة في الاصطلاح ارتفاع الحدث -
أكبر كان أو أصغر، أي روث الوضوء المباح
من الصلاة وسجودها - وما هي معناه، ورواها
الحنابلة في ارتفاع حكم ذلك^(٤)

١١ - المصباح المبرء - والمصباح المبرء -

الربط

(٢) كشاف، ١٣٤/١

(٣) تقابوس، المحيط، ومصباح التوسيع

(٤) كشاف، ٢٤/١

بدعوة والمحبين^(١)

وهذه الملائكة في قولنا والشافية هي
من هذا الأصح. وحسن الحديث إلى أن الوضوء
من حصن من هذه الآية^(٢)، مستدلين بهذا رواه
أبو هريرة عن النبي مردهاً. ولكنه سبحانه ثبت
لأحد من الأئمة ثبوت عن غير محبين من
أهل الوضوء^(٣)

مكان فرض الوضوء وربها

٦ - ذهب الفقهاء إلى أن الوضوء
فرض حكمة مع فرض الصلاة، ولقبحه مما
يلتزم لا يرد، ولا يبرح أن تكون صلاة
الغيبى **بالتحليل** لا فرض من صلاة وضوء. وقد
كان يميل إلى مثل فرض الصلوات الخمس
نظراً، وقد قيل لظ (أبو هريرة) ما في
جهد الجهد ربما حصل لا جهته عالم وله

وأنه من محضاً بأمة محمد ﷺ، يبدل ما
روى في الحديث أني رآه عبد الله بن عمر
رضي الله تعالى عنهما ١ - ثم دعي - أي
الشيء بماء فتربط ثلاثاً ثم قال هذا
وضوئي ووضوء الأنبياء عليّ^(٤)، ومن ثب
لأنك، صدق الله عليهم ثبت لأجمعهم،
ويؤيده ما روى من حديث إبراهيم عليه السلام
سما عن النبي الجبار وماء سار ١ - أنها لما
دخلت على النجاء توجهت وسلبت رديت
الله عز وجل^(٥)، ومن روى في قصة حريق
الوليد لما روى بالمرأة أنه توضأ وضوءاً، ثم
قال لعلاء من أتوه؟ قال هذا الراعي^(٦)

٧ - ١ - أي هو من حصان أبي أمية
محمد ﷺ وما هو الكيفية المحصورة، أو أثر
توضوء، وهو يبين محله يوم القيامة المسمى

(١) حديث في عمر أحمد وضوئي ووضوء الأئمة
شبه

(٢) أخرجه البيهقي، (١٠٠ - ط دائره - مشارف)،
وصنفه بن حجر في معج البري (١٦٠ - ٢٣٦ - ط
البيهقي)

(٣) حديث له إمام أبي عبد الله عليه السلام، أن ثب
بصلوات وصحت

(٤) أخرجه البخاري في مع الجباري (١٠٠ - ط
البيهقي)

(٥) حديث في مع تراجم

(٦) أخرجه البخاري، فتح الباري، ٢، ٢٧٧، وصنف

(١٠٠ - ط)

(١) رواه المحمدي عن أبي بكر بن محمد، (٢٠ - ط)

وموافق الجليل، (١٨٠ - ط) وصانيد بطبري

وصغير، علو، شرح المحمدي، (١٤ - ط)

رحمته، توفيق عن أبي المطلب، (٢٨/٣ - ط)

رحمته المحمدي، علو، شرح المصحح، (٢١ - ط)

معي، معج، (١٧، ١ - ط) وشارك الفتاح، (١٠٩ - ط)

وفتح دائري، شرح صحيح البخاري، (٣٦١/١ - ط)

(٢) المراجع السابقة

(٣) أخرجه الأئمة، كما ثبت لأحد من الأئمة

أخرجه مسلم (٢١٧ - ط) من حديث أبي هريرة

المسائل الباقية في كل زمان وعلى كل حال
ومن الغدنة كدث تأتلي اختلاف المجتهدين
الذي هو رخصة، وذلك في بعض أحكامه،
كأنه، وأندك، والترتيب، ونذر الممسوح،
ونظفه بالمس

وكذلك استعمال الآية على أحكام كثيرة
معرفة في بعض كتب الحديث

وقال الشافعي إن المستحبين كما وافق
فروع الصلوات الخمس لا يصحون إلا
بالوضوء، كس على سبيل الدب أو النجاسة
لأنه من الشرائع الدينية، كما دلت الأحاديث
صحيحة، والمخير أن يشرح من قبل أس
شرحنا.

وكاد الوضوء وجهاً من مصادر إسلام لكل
صلاة، لقول الله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لَكَ عِلْمٌ بِمَا يُفْعَلُ﴾
عَلَّمُوا أَنَّهُ تَقَرَّرَ إِلَى الْفَلَاةِ فَلَقِيَهُ
وَيُفْعَلُ^(١) اسم سبع يوم الحندق لا مع
الحديث - ومثل هذا به صلوات كثيرة مع
نفاذ طه^(٢) (ر. شرح من قبلنا ٣)

الحق وتوقع صلاة لغبر غير بدونه، وقد روى
أبو هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال لا
يصل صلاة من أحدث حتى يتوضأ^(٣) أي
بالماء أو ما يقوم مقامه، وقد ورد عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
المسلم^(٤) أن يلقى شارب على أسهم أنه
وضوء بكونه ثم يمسح

وقال جمهور المجتهدين إن الوضوء شريعة
من قبلنا وقد نفرد في الأصول أن يشرح من
قبل شرح له، فإنه تعالى تعالى من غير
إنكار، ولم يظهر نسخه، وهو قول الحنفية
والمالكية والحنابلة ويرأي عند الشافعية

وصح الحديث على أن وضوء رسول الله
الوضوء وهي نصية مع أن الوضوء فرضي
بمكة فغير حكمه الديني، فوته بما لم يكن
عبادة مستقلة، بل تابعة للصلاة احتل أن لا
يهمم إلا به، وأما بتساؤلنا في شرائطه
وأركانها بطول العهد من زمن الوحي وقضاها
الدافين يوماً فبوء، خلاصه ما إذا ثبت بالخص

(١) حديث لا يصل صلاة من أحدث حتى يتوضأ
أخرج في المسند - حازمي (المفتح ١/٢٢٤)، وصححه
٢/١٢٢ من حديث أبي هريرة،
(٢) حديث، إن الصلاة تطهر وضوء المسلم
أخرج في الترمذي (٢/٢٦١)، وقال حديث حسن
صحيح

(١) سورة البقرة ٦١
(٢) المفسر المختار ورد المختار ٦١/٢ = ٦٢،
والتفسير لابن عبد البر ١٧٩/١٩، وضع اليد
١٢٢١ ٢٣٦ وصححه لمصنف ١٧/١
والتفسير المختار ١، والتفسير المختار
١٢١ - ١٢٤، والتفسير المختار من علم الأصول -

مشروعية الوضوء

بغير صوره^(١)

٧ - يجب العطفاء إلى فاء الوضوء مشروعة
بالكسب والفتحة والإجماع

عن: «اكتف بوله الله ساركة وسالو
﴿يَتَابِ الْفَرَسَ﴾ وَأَمَّا بِأَقْصَمَ عَلَى الْكُفْرِ
فَأَعْبَهُنَّ وَجُوهَكُمْ وَأَبْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرْحَى وَأَسْخَرُوا
رُيُوبَكُمْ وَأَرْخَضَتْكُمْ إِلَى تَفَكُّيْكُمْ»^(٢) فالمر

أدوية دالة على حرمة الوضوء، أو هي به
الوضوء كما قال المرحوم، وهاهنا بعض
وجوب الوضوء على كل قدم إلى الصلاة
وهو يجب أهل الظاهر - محدثا كان أو غيره
- والجمهور على خلافه، فالمراد بمصاهر
قسم إلى الصلاة وأنتم محدثون، وإسماء
أصغر وأنتم محدثون كراهة له بمنع أنه
الظهارية يذكر محدث كما قال «وهذه
الفتنة»^(٣) ولم يصر صدى للمصالح الصائرين
إلى الثغور بعد الامتثال، كراهة أن يصح أو من
المراد بالمراد بذكر الصلاة

ومن الحصة قوله **فَلَا** لا يغير صلاته

= لفظي ٢٥٠/١، وحاشية المارماني مع مذهب
المحتاج إلى شرح منهاج ١٣٩/١، رتب الحديث
أدنى التمام وشرح الفاه عن الهداية للباري
٥/

(١) سورة المائدة ٦

(٢) سورة المائدة ٢

وأجمع أهل السير أن الوضوء فرض يسكن
مع فرض الصلاة بتعليم جبريل عليه السلام،
وأجمعت الأمة على مشروعية الوضوء
وجوبه^(٤)

منكر وجوب الوضوء

٨ - نص الفقهاء على أن من أنكر وجوب
الوضوء للصلاة بكفر، لأنكراه النص القطعي،
وعوايد ﴿يَتَابِ الْفَرَسَ﴾ يَكْفُرُونَ إِذَا قُضِيَ إِلَيْهِ
أَلْفُ مِيلٍ، فَالْمَرْحَى وَنُفُوكَ وَالْمَرْحَى إِلَى
أَمْرَانِ^(٥) ولأنكراه الإجماع

وأما «اعتقوا أن منكر وجوب الوضوء إن
كان استكراه وجوب الوضوء لغير صلاة لا
يكفر من من عابدين وأولئك المصحف،
لوفوق الخلاف من، فمفسرهما^(٦) وهو قوله

(١) حيث لا يخرج صلاة بغير صوره
مرجعه مسلم (٢/١) - قوله «بغير» من حيث
من صرح

(٢) جامع الأحكام القرآن ٨٠/١، وحظبت لشرحه
والقيادي على نسخة المصحح ١٨٩١، رد المحتار
١١١، وشرح القسبي على نسخ التذوير ١٠٢/١،
وشرح المصنف مع حاشية السجل ١٠٢/١

(٣) سورة المائدة ٢
(٤) المير المستند ورد مصنفه ١/١، والراجح
ولا يقلل من شأنه من كتب التبيين ١٢٠/١، وشرح
مقتضى الإزادات ٢/٨٦

تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ بِمَا أَنْطَرُوا﴾^(١)

ترك الوضوء عمداً ثم صلى محدثاً

٩ - من الحصة على أن كل من يستحب
الدين مكفر - كإزالة بلا وضوء عمد -

وقال المالكية: من ترك الصلوة بفعل بها
كالصلوة

ومن الشافعية على أنه إن عمده تركه
لوضوء ثم صلى محدثاً، لم يفسد قبله لم يفسد
صل حلاً، لا كفر.

ولما الحائض من ترك شوط مجعاً عليه
أو ركناً كأنطهره والركوع والسجود فهو
كتاركها، حكمه حكمه، وقالوا: من تركه
الصلوة وهو بالغ عاقل جاهلاً أو غير واحد
دعى إليها في وقت كل صلاة ثلاثة أيام، فإن
حس ولا نيل^(٢)

الحكم التكليفي.

يختلف الحكم التكليفي للوضوء بحسب

(١) سورة بقره ٧١

(٢) المتأخر الهندية ٢٩٨/٢، والبحر الرائي
٢٩/٥، والمحقق لأب ٢٩٧/٢ ٢٢٢
ومواهب الجليل ١/٢٦٢، والمحرر ١/٢٢٨،
والمر، البهية في شرح السجدة الوردية ٢/٣٨،
وحاشية محل ١٣١/١، شرح نهضة ١/٧٢.

اختلاف ما يتوخا لأجله، وعصيته فيما يلي

أولاً ما يكون الوضوء له فرضاً

أ - الصلاة

١٠ - تمت الفتنة على أن الوضوء فرض
على المحدث إذا أورد الفقام لصلوة العرض أو
التمهل، لأن الله لا يفتي صلاة من غير
عمد^(٣)

ومن الحصة على أن الوضوء فرض لصلوة
الجزء، لأنها صلاة وإن لم تكن كاملة، وهو
ما ذهب إليه سائر الفقهاء، إذ يشترط لصحة
صلاة الجوزاء عندهم ما يشترط بقية الصلوات
من الطهارة المحكمة أو تطهره بتحقيقه بدلاً
وتوباً وحكماً وسنة، فهو واجب واستقبال القبلة،
والسنة^(٤)

(د: جابر ٢٧٢)

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوضوء

(١) موافق لملاح ٢٥ بولاق، وانظر ساجد
المحدثين من الفقه المحدث ١/٥٨، ومواهب
الجليل ١/١٨٦، وموافيق الفقهاء ٢٨
ومواهب المحتاج ٢٧٢، ونبيل الشارح ١/٢١
(٢) موافق لملاح ٢٥، وحاشية المدرسي ١/١٢٥،
والفقيهين المعجزة ٢٨، وكشاف نقاش
١/٧٢، والإيضاح ١/٥٢٤، والمحدثين
المطهرين ١/٦١

بالحدث الأنف الفكر الذي شغل به الجمهور وقالوا إنه لما أشبه الطواف الصلاة من وجه دون وجه فلما برز جوب الطهارة وعدم يوقف صحته عليها، وراى إذا ضاف الطائف لمريض محدثاً وجهه دم، وإن كان جالساً فيه، وإذا طاف الوجب كالودع أو الممن محضاً صافقاً، وجب عدم^(١١)

ج - من المصحف

١٢ - حنف الفقهاء، من فرضه الوضوء من المصحف فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوضوء فرض لمن المصحف^(١٢) لقوله تعالى ﴿وَلَا تَسْبُحُوا لَهُ﴾^(١٣)

(ر) مصحف قد = ١١ - ١١

- ومثلاً باليد حتى يكثر جاعده ويكثر ركة بلا عرق، والقواحب ما كسبه دليل في شبهة كصلته العصر والأضحية، وحكمه الفزوم مثلاً كالروض لا طمأ حتى يقصر للجنة حتى لا يكثر حذوه، نفس ركة لا تأويل -

(١١) حاشية الطعيطاوي على مراقبي الملاح من ٢٤، والندوي ٩١ - ٩٢

(١٢) مراقبي الملاح من ٢٥، مودع - الطعيطاوي ٦٨١، والندويين عشية من ٢٨، والندوي

سبحوي ١/ ١١ وشرح لمنهج للمصلي ٢٥١، دليل السار - ١١٢١

(١٣) سورة طه ٧٩

فرض سجدة التلاوة، يعتبر أنه يشترط لسجدة التلاوة ما يشترط للصلاة^(١٤)

(ر) سجدة التلاوة ٢٣

ب الطواف

١١ - ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الوضوء فرض للطواف فوجب وبه^(١٥)، لقول النبي ﷺ: «الطواف حول البيت مثل الصلاة، لا تكلم لتكلموا فيه، فمن تكلم فيه فلا يكلمن»^(١٦) بخير^(١٧)

وذهب الحنفية إلى أن الوضوء للطواف واجب^(١٨)، واستدلوا على ما ذهبوا إليه

(١٤) مراقبي الملاح ٤٥ رمعي الملاح ٢١٧٢، والمراقبي المعية من ٢٥، والمفتي ١١ فبانه ٢٢٠/٢

(١٥) مراقبي المعية ١، والمراقبي المعية من ٢٨، والملاح في الملاح ١/ ١١، وجعل الملاح ١/ ١

(١٦) حديث «الطواف حول البيت مثل الصلاة» أخرجه الترمذي (٣٢/ ٢٨١ - ط المطبوع من حديث ابن عباس، وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان كذا في التلخيص لا يبرح (١/ ٢٤١ - ٣٥٩ ط المعية)

(١٧) يعرف حنفية بين الفرض والوجوب وقالوا إن الفرض ما ثبت بغير طمس لا شبهة فيه وحكمه ضروري طمأ أي حصول المص حقيقي سرته) وبمستحقاً بالقلب (أي كروم اعتقلا حقيقته) -

ثانياً، ما يكون الوضوء له سنة

١- قراءة القرآن.

١٢ - صرح الحنفية والحنابلة والشافعية وغير البتوي بأن الوضوء ليس من سنن، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بحديث إذا نسي مطهرتك فتوضأ وضوءك للحلالة لم يمتطجع على شئك لأبي^(١).

١٤ - نصرت المصنفاء على أنه يستحب الوضوء لقراءة القرآن وقراءة الحديث وروايته^(٢).

ب - ذكر الله تعالى

ويرى المالكية أن الوضوء للطم مستحب، وفي قول من عدمه وضوء الجنب للموم سنة ربي فورد إليه واجب، وقال البتوي من الشافعية إن طوم لا يستحب به الوضوء^(٣).

١٥ - صرح الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة باستحباب الوضوء لذكر الله تعالى^(٤).

و ذكر كف ٢٨.

ج - الأكل

ثالثاً، ما يكون الوضوء له مأموراً

١٥م - نصرت المصنفاء على أنه يستحب الوضوء للأكل^(٥).

و كان ٢٣

د - الإقامة

صابط الوضوء المستحب لكل وضوء ليس شرطاً في صحة ما يعمل به من كمالات ما يحصل به^(٦).

يكون الوضوء مندوباً في أحوال كثيرة منها

١٦ - اختص المصنفاء في حكم الوضوء

(١) حديث إذا نسي مطهرتك فتوضأ وضوءك للحلالة لم يمتطجع^(١) أخرجه البخاري (المفتح ١٠٩/١) ورواه ١٠٨١/٤

(٢) حاشية مصطفىوي على الدر المنثور ١٥٨/١ ومصابيح الجليل ١٥٨/١، وحاشية المنصور ١٢٨/١ والتوسيع في فضيلة ٢٥، ومكون أولي انتهى ٢٨٤/١، والمجمع ٢٢٤/١، ومكوني المفتح ٢٤/١

(٣) فصرح الصغير مع حاشية مصطفىوي عليه ١٢٩/١

(١) مرامي العلاج ٤٧، ومصابيح الجليل ١٥٨/١، ونسائي في مسنده ١٠٩/١، والمصنف ٢٢٤/١، ومكون أولي انتهى ١٢٨/١، ومكوني المفتح ٢٥/١

(٢) مرامي العلاج ٤٧، ومصابيح الجليل ١٥٨/١، ونسائي في مسنده ١٠٩/١، والمصنف ٢٢٤/١، ومكون أولي انتهى ١٢٨/١، ومكوني المفتح ٢٥/١

(٣) مرامي العلاج ٤٧، ومصابيح الجليل ١٥٨/١، ونسائي في مسنده ١٠٩/١، والمصنف ٢٢٤/١، ومكون أولي انتهى ١٢٨/١، ومكوني المفتح ٢٥/١

بالقائمة^١ (ر) إقامته فـ ١١

هـ - الخطبة

و للرسوة

ز الوقوف بعرفة والسعي بين الصفا

١٧ - يرى جمهور الفقهاء أنه يستحب الوضوء بخطبة. لأن النبي ﷺ كان يصلي عقب الخطبة لا يقص بينهما بطء. لا يبدل على أنه كان منظر. والأورداء بـ ﷺ إن لم يكن وجبا فهو سنة

١٩ - يستحب الوضوء للوقوف بعرفة بشرق المكان وضاعة قلله تعطى الملائكة بالوقوفين، كما يجب الوضوء لسعي بين الصفا والمروة لأداء العمادة وشرف المكان^{٢٠}

ح - دباره الذي ﷺ

ويرى الشافعية والماتكية على العموم أن من مشهور أن الظهار، عن الأحداث من شروطه محض^{٢١}

٢١ - اتفق الفقهاء على أنه يستحب الوضوء بركعة التي ﷺ تعظيما لحضرته وعرفه مسجد^{٢٢}

(خطبة فـ ١١)

ط - الوضوء على الوضوء

و - دلالة العلم الشرعي

٢١ - أحسن الفقهاء في حكم تجديده الوضوء

١٨ - يرى جمهور الفقهاء أنه يستحب الوضوء بركعة العلم الشرعي. وقال الخطباء بعدا عن قسبي من ألباح الوضوء لعدم العلم وبعينه عند بعضهم^{٢٣}

(ر) تجديده فـ ٢١

(٢١) مرآة القلاع ٤٧، والبحري تلمذ في ١/١١١، معروفا في ١/٢٨٨، ومزاج الجليل ١/١٤٦، ومغني المصالح ٢٣
(٢٢) مرآة القلاع ٤٧، ونحوه ١/١١١، ومروءة في المصالح ١/٢٨٨، ومغني المصالح ١/٢٣، راجع نصه مع جلية العلوي عليه ١/٢٩١
١٤٠ -

(١) مرآة القلاع ٤٧، ومزاج الجليل ١/١١١
(٢) مرآة القلاع ٤٧، والمغني ٢/٣٠٤، والمصالح ١/٢٥٧، والشرح الصغير ١/٥١١
(٣) مرآة القلاع ٤٧، والمروءة بن منهدة ٢٨، ومزاج الجليل ١/٢٨١، والبحري تلمذ في ١/٢٩١، ومروءة في ١/٢٨٨، والمصالح ١/٢٣
٢٣ -

ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوابع للصلاة، وهي رواية «توضأ وضوءه للصلاة قبل أن ينام»

أما الوضوء عند إرادة الأكل والشرب فالمراد به التلميع لما ورد عن عائشة رضي الله عنها «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه»^(١) فإن في سرح المشكاة وعليه جمهور العلماء

وقال أبو يوسف لا يشحب الوضوء بين الجماعتين بل مر جابر

وقال المالكية ليس على التجب وضوء عند إرادة الأكل والشرب أو معاودة الجماع ولكن يشحب به غسل يديه من الأذى إذا أراد الأكل، كما يشحب به غسل فرجه ومواضع المجامع إذا أراد أن يعاود الجماع، أو إذا أراد النوم على وضوء ثلاثة أحوال

الأول: أنه يلزم له الوضوء

الثاني: أنه يسى له الوضوء

ي - وضوء التجب عند إرادة الأكل والشرب ومعاودة الوضوء والنوم

٢٢ «وب جمهور العلماء» التجمعة والمجعية والجمعة إلى أنه يستحب التجب الوضوء عند إرادة الأكل والشرب ومعاودة النوم لحديث عائشة رضي الله عنها «كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوابع للصلاة»^(٢)

وحديث «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً أراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة»^(٣) ولحديث «إذا أتى أحدكم أهله لم يجد أن يمسح على يديه»^(٤)

والصحيح أن الوضوء بين الجماعتين عند النوم فالمراد به التلميع ليس هو الوضوء وإنما ذلك ما شاع وأحمد والجمهور لم يوردوا عن عائشة رضي الله عنها حديث «كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوابع للصلاة»^(٥)

(١) حديث عائشة «كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوابع للصلاة» أخرجه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره (٢) حديث «إذا أتى أحدكم أهله لم يجد أن يمسح على يديه» أخرجه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره (٣) حديث «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوابع للصلاة» أخرجه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره (٤) حديث «إذا أتى أحدكم أهله لم يجد أن يمسح على يديه» أخرجه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره (٥) حديث «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوابع للصلاة» أخرجه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره

أخرجه مسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره (٦) حديث «إذا أتى أحدكم أهله لم يجد أن يمسح على يديه» أخرجه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره (٧) حديث «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوابع للصلاة» أخرجه البخاري (١٠٠٠) ومسلم (١٠٠٠) واللفظ بغيره

الثالث، أنه يجب عليه الوضوء^(٢٣)

د - المحافظة على الوضوء

٢٣ - مخرج الحبة، بأنه سلب المحافظة على الوضوء، وتفسيره أنه بوضاً كلما أحدث يكون على الوضوء في الأوقات كلها^(٢٤)

هـ - الوضوء خروجاً من الخلاف

٢٤ - صرح الحنفية بأنه يستحب الوضوء بالخروج من خلاف سائر العلماء كما إذا منى امرأة مشتهة غير محرمة، أو خرج بطن كفه لتكون علقته مضمضة بالاندي غيبها أسرله ليديه من القون بالإصدا^(٢٥)

(ر مراعاة الحلاء، فقره ٢ - ١)

ولهذا ما يباح له الوضوء

٢٥ - صرح المالكية بأن الوضوء المباح هو الوضوء للتطهر وتبوء، وقد الشيعي من

(١) حاشية المحمدي على مراقي الفلاح ١٦٧، والمجموع ١٥٥/٢ - ٢٦، والمصنف ٢٠١/٦، حاشية القسوس ١٢٧/٢ - ١٣٨، المباح والإكليل ١ - ٣١٦، والمفرد في الفقهية ص ٢٤

(٢) المأثور الحديث ٩/، مظهر المدلول الكبرى عمية للبوس ٥٥

(٣) مراقي الفلاح ١٧

المباح الوضوء لتعلم العلم وتعبه عند بعضهم

وفاً القاصي مما في الوضوء المباح هو الوضوء للدخول في الأمر، ولزكوت النحو وشبهه من السجود وليكون الشخص على طهارته ولا يريد به استراحة صلاة أو غيرها مما يسهل الحديث ثم لال: وقد يقال في هذا أنه أنه من المستحب

واستظهر الحنفية، في هذا كله الاستحباب ما عدا التطهير والتبوء الوضوء مباح

وهذا الوضوء لا يرفع الحدث ما لم يبرأ، لأن ما قصده بفتح يده مع بقائه أحدث^(٢٦)

خاصاً. الوضوء المصنوع

٢٦ - نص المالكية على أن الوضوء المصنوع هو المحدد قبل أن يعمل به عبادة والوضوء لغيره شرع له الوضوء أو أيق^(٢٧)

نصر مصنف (نجد ق٢)

فصلية الوضوء

٢٧ - وردت هذه أحاديث في فصل

(١) مرصع الجليل ٨١/١، والمواهب المعمية ص ٩٦، روضة الصوري ٩٨/٢

(٢) موكب المصطفى ١ - ٨١

الوضوء وسقوط الحصى به، منها

«روى أبو مالك الأشعري رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ «الظهور شعر الإبر»»

وروى عثمان بن عفان عني أن نوحاً لم قال إني رأيت رسول الله ﷺ نوحاً من وصولي هذا، ثم قال فمن نوحاً هكذا عمر له ما تقدم من دونه»

وعن عثمان عني قال قال رسول الله ﷺ «من نوحاً ما حبس الوضوء خرجت خطاه حتى يخرج من تحت أظفاره»^(١).

وعن عمر بن الخطاب عني عن النبي ﷺ قال أما منكم من حديثاً جديداً، أو جديداً الوضوء، ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، لا يحب رواية «أشهد أن لا إله إلا الله» وحده لا شريك له، أو «أشهد أن محمداً» وحده ورسوله»^(٢).

(١) حديث «الظهور شعر الإبر»

أخرجه مسلم (٢/١٠٠)

(٢) حديث «من نوحاً هكذا عمر له ما قدم من دونه»

أخرجه مسلم (٢/١٠٠)

(٣) حديث «من نوحاً ما حبس الوضوء»

أخرجه مسلم (٢/١٠٠)

(٤) حديث «أشهد أن لا إله إلا الله» وحده لا شريك له

أخرجه مسلم (٢/١٠٠)

وروى أبو هريرة عني قال سمعت رسول الله ﷺ يقول، «من أمني يذهب يوم القيامة عن أعرجين من أهل الوضوء»، فمن استطاع منكم أن يطيل عمره فليعمل»^(٣)

شروط الوضوء

٢٨ - شروط الوضوء منها ما هو شرط في وجوبه، ومنها ما هو شرط في صحته، ومنها ما هو شرط في وجوبه وصحته معاً^(٤)

والمراد بشروط الوجوب هي ما لا تجتمع وجبت الظهارة على الشخص

وشروط الصحة هي ما لا يصح الظهارة إلا به، ولا يلزم بين النوعين من بينهما عموم وخصوص^(٥).

أولاً شروط وجوب الوضوء

١ - العقل.

٢٩ - ذهب الفقهاء إلى أن العقل من شروط وجوب الوضوء إلا أن حطاب

(١) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ «من أمني يذهب يوم القيامة عن أعرجين من أهل الوضوء»

أخرجه مسلم

(٢) حديث «من نوحاً هكذا عمر له ما قدم من دونه»

أخرجه مسلم

(٣) حديث «من أمني يذهب يوم القيامة عن أعرجين من أهل الوضوء»

(٤) حديث «من أمني يذهب يوم القيامة عن أعرجين من أهل الوضوء»

ويرى المالكية والحنابلة والمالكية في
المشهور أن (إسلام شرط في صحة الوضوء،
سواء على أن التكليف مطلق أو مقيد
بالشرع)^(١).

د - انقطاع ما ينافي الوضوء من حبس
وقلس

٣٧ ذهب الحنفية والمالكية والشافعية
والحنابلة إلى أن انقطاع ما ينافي الوضوء من
حبس وإنشأ شرط في وجوب الوضوء
وصح معاً^(٢).

هـ - وجود الماء انطلق الظهور الكافي

٣٣ - يرى الحنفية والمالكية على أن
شروط وجوب الوضوء وجود الماء، انطلق
الظهور الكافي

- (١) حاشية ابن علقم ٤٩/١ وحاشية الطحاوي
على حاشية المصنف ص ١٢٤، وموافق بيضاوي
١٨٧، وموافق أبي النضر ١/ ٢٨، وكروم
ص ١٠٦، وحاشية الفروع ص ١٩٣/١،
ومصنف المحتاج ١/ ٣٠، وشيخ الأيراني
١٨٤، وحاشية ٢١/١، وحاشية
البيهقي على الخطيب ١١٥
(٢) حاشية الطحاوي على مراقي الملاح ص ٣٦،
وموافق التحليل ١/ ١٨٩، وحاشية البيهقي على
الخطيب ١/ ١٥١، وحاشية المحلل ١/ ١٠١،
وموافق أبي النضر ١١٤/١

يذكر العقل^(١)، ومصرح المالكية به
العقل شرط في وجوب الوضوء وصحته
معاً^(٢)، ويرى الحنفية على أن العقل شرط
بصحة الوضوء^(٣)

ز - الطلوع

٣٠ - ذهب لفظه، إلى أن الطلوع شرط في
وجوب الوضوء، فلا يجب على من لم يطلع
تلك المصيبة، ثم المصيبة المدة، فيصح
وضوءه^(٤)

ح - الإزالة

٢١ - صرح الحنفية في الصحيح بأن
الإسلام شرط لوجوب الوضوء، إذ لا يخالط
كافر بمردع الشريعة

كما يرى المالكية في مقابل المشهور أن
الإسلام شرط في الوجوب والصحة معاً

- (١) حاشية الطحاوي على مراقي الملاح ص ٢٠ ط
أ
(٢) مذهب شيخ ١٨٣/١
(٣) مقابلة كوكبي في شرح المصنف ١/ ٢٨، وكشاف
للملاح ٨٥/١
(٤) حاشية الطحاوي على مراقي الملاح ص ٢١،
وموافق التحليل ١٨٢، وموافق أبي النضر
١/ ٢٧٩، وكروم ص ١١٦، وحاشية
المحلل ١/ ١٠١، وحاشية البيهقي على منتهج
الملاح ١٤٢

وحيث أنه لا يوجد الحدث الموجب لوصوه
موضوعاً لوجوب الوضوء.

وعلى الشافعية على أنه في موصيه أوجهاً

أحداه - الحدث مع الانقطاع فيجب وجوب
موضوعاً

نسبها - انقدم إلى الصلاة ، موصو

لأنها - عند مدأ وهو الأصح في التحليل

وعلى استحبابه على أن سبب وجوب
الوضوء - الحدث ، ذكره ابن علق وغيره

وفي الانشعار - يجب إرادة الصلاة بعد
الحدث ، فإن لم يجد الجوزي لا يجب انقضائه
قبل إرادة الصلاة بل تسحب

أما إذا شئت في الحدث وثبنت الصلاة فلا
يجب عليه الوضوء عند جمهور الفقهاء

ويرى المالكية على المشهور أن عليه
الوضوء وجوباً ، وغير استحباً^(١)

ظر مصطلح (كأنك) ١١٤

(١) براني الفلاح من ٢١ وموافق الجليل ٨٢/١
وحاشية الجليل ١١١١ والجمهور من مذهب
الصلابة ١١٤/١ ، وسبب من طهر النقيب
١٥٤ - ١٦٦ ، كتاب الفقه ٨١/١ ، وصفي
المنتاح ٢٧/١

فلا يجب الوضوء ، على من عدم الماء ،
والحاجة إلى الماء نسبة حكمه ، فلا فائدة إلا
بالماء الكافي لجميع الأعضاء مرة مرة ، وغيره
كالمقدم

واشترط الشافعية وجود الماء المطلق
ولعمد بأنه مفسر ولو ما عند الأشياء

وعلى استحبابه على تشترط صوره
الماء^(١)

و - القدر على استعمال الماء -

٣٤ - نص الحنفية والمالكية على أن من
شروع وجوب الوضوء لفقد الماء على استعمال
المنظور

وصحح تحميمه بأنه لا يجب على من عجز عن
استعمال المنظور ، ولا على من قطعت يده من
المرغيب ، ووجهه من الكسبي^(٢)

و - وجود الحدث

٣٥ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية

(١) البحر مرقن ١٠/١ ، وموافق الجليل ١٨٢/١ ،
وحاشية ابن علقين ٢٩ ، حاشية الطحاوي
من مرقن اصلاح ٥٠ ، وحاشية المدونة ٢٠
١٤٩ ، والمطالع ١٨٢ ، حاشية قزويني
١٤١ ، ومعني المحتاج ١٧/١ ، وكشاف القناع
٨٤

(٢) قس براني ١/١ ، وسبب المصنف ٥٦ ،
وموافق الجليل ١٨٢/١

ج ضيق الوقت.

ثانياً شروط صحة الوضوء .

أ - عموم البشرة بالماء الطهور:

٣٨ - صرح الحنفية بأن من شروط صحة الوضوء عموم البشرة بالماء الطهور، أي بأن يعم الماء جميع المحل الواجب استعماله به، حتى لو بقي بقدر مفرود ليرة لم يصبه الماء من الثردوى غسله لم يصح الوضوء^(١)

وقال الشافعية، من شروط الوضوء أن يحسن مع المسول جرداً ينصل بالمسحول ويحيط به، ثم تحقق به استحباب للمسول^(٢)

ب - زوال ما يسلع وصول الماء إلى الجسد

٣٩ - نص الحنفية والمالكية على أنه من شروط صحة الوضوء زوال ما يمنع وصول الماء إلى الجسد لجره الحائل كشمع ونحوه وعجين وطين^(٣).

واعتبر الشافعية والمعتزلة إزالة مانع وهو إزالة الماء إلى البشرة من شروط الوضوء

وراء الثانية وأن لا يكون على العضو ما

٣٦ - نص الحنفية على أن صيق الوقت من شروط وجوب الوضوء، وقالوا: إن هذا شرط لوجوب المصلي، بوجه الخطأ مضافاً حيث لا موضعاً في انقائه، بمعنى أن وجوب الوضوء موسع بدخول الوقت كالصلاة، فإذا صدق الوقت صار الوجوب بهما مضافاً^(١)

ونص المالكية على أن من شروط وجوب الوضوء دخول وقت الصلاة الحاضرة وتذكر نية

وقال في الفروع ويتوجه لئلا المذهب أن الوضوء يجب بدخول الوقت، لوجوب الصلاة إذ وجوب الشرط بوجوب الشرط^(٢)

ط - بلوغ دعوة النبي ﷺ

٣٧ - صرح المالكية بأن من شروط صحة الوضوء وجوبه بمرح دعوة النبي ﷺ إلى المكلّف^(٣).

(١) حاشية الطحاوي على مرتبي الفلاح ١٤٤، وادبر المختار ٥٩/٦

(٢) مواهب الجليل ١٨٢/١، والفروع ١٤٧/١، وقفات الفلاح ٨٤/١ .

(٣) مواهب الجليل ١٨٢/١ .

(١) مرتبي الفلاح ١٣٤، وحاشية ابن عابدين ٥٩/٦

(٢) مسمى المحتاج ٤٧/١ .

(٣) مرتبي الفلاح ١٣٤، وشيخ طه ٥٤/١

وهذا في حق الحامي، أما الحالم فلا يد به من التمييز^(١)

هـ - عدم العبارة عن الوضوء

٤٢ - ذكر استحباب من شروط الوضوء عدم صروف عن الوضوء، ويحرم عنه مداوم السه حكماً بأن لا يأتي بسايق سبة كردة أو قول دين شاء، اللهم لا بينة البرئت أو قطع سبة^(٢)

و - جري الماء على العطر

٤٣ - صرح الشافعية بأن من شروط الوضوء جري الماء على العطر، وقالوا لا يمنع من هذا شرط كونه معلوماً من مفهوم القبل، لأنه قد يرد به ما يعم النص^(٣).

ز - التوبة

٤٤ - هذا مخالفة من شروط الوضوء التي سخر إليها الأعمال بالمياه^(٤) أي لا عمل

(١) الجرمي على الخطب ١/٥٠

(٢) حاشية الجمل ١/١٠٦، وحاشية الجرمي على خطب ١/١١٥، وحاشية المصالح مع حاشية خروقي ١٨٨، ١ - ١٨٩

(٣) حاشية الجمل ١/١٠٦، وحاشية الجرمي على ١٠٦/١ - ١٠٦/٢، وحاشية الخروقي على التوبة ١٢٨

٤٤ حديث "إنما الأعمال بثلثات" أخرجه البخاري في صحيحه ١/٢٩٠، وصنفه ١/٢٦٣، والنسائي في مسنده

بغير الماء تعبيراً مضراً، قال في الإمداد: ومنه العيب الذي يحسن به السحر، على أنه قد يشبه ويمسح وصول الماء ليخلص، فيجب إزالته، وهذا هو المرجح^(٥)

ج - انقطاع الحدث حال التوضؤ

٤٥ - يرى المصنف (المصنف والمالك) والشافعية والحنابلة أن انقطاع الحدث حال التوضؤ شرط لصحة الوضوء، لأنه يظهر بول وميلان يلفظ لا يصح الوضوء^(٦)

د - عدم تكيفية الوضوء

٤٦ - ذكر الشافعية خمس شروط الوضوء، معروضة كصفة الوضوء بمعنى أنه لا للمتوضئ أن يميز فرائض الوضوء من مثله، أو يستعد أن فيه موصفاً سنة (١) لم يميز أحدهما عن الآخر، أو يستعد أن أحدهما كونهما فرض والمصر أن يستعد أن موصفاً وموصفاً ويستعد أن الموضئ سنة

(١) صورة أبيه في ١/٢٧٩، وحاشية الجرمي على الخطب ١/١١٥، وصنفه المصنف مع حاشية الخروقي ١٨٦ - ١٨٧

(٢) مرقاة المفاتيح ٣٤، وصنفه ١/٢٠٦، والمصنف في ١/٢٠٦، وحاشية الخروقي على التوبة ١٢٨، وحاشية المصنف في ١/٢٠٦، وحاشية الخروقي على التوبة ١٢٨

ووضع كل موضع من هذه الموضعين على
بني^١

أولا الفرائض الملتزم عليها في الوضوء

فمن الأول، غسل الوجه

٤٩ - أمر الفقهاء على أن غسل ظهر
الوجه بكامله مرة واحدة من يروى الوضوء
لقول الله تعالى ﴿يَتَذَكَّرُ الْأُنْثَىٰ وَالنَّوْثَىٰ بِهَا
تُغْفَرُ لِلْكَذِبَةِ فَاقْبَلُوا بُرْءَكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ
الْعَلِيِّ وَأَسْكِنُوا بُيُوتَكُمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ
الْعَمَلِ﴾^(١)

ولما روى خبران مولى عثمان بن
عدي بن زيد^٢ أنه يوضو قسماً، قسراً كعبه
ثلاث مرات، ثم يغمض ويستنثر، ثم غسل
وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى
الفرق ثلاث مرات، ثم غسل يده اليسرى على
ذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل وجهه اليمنى
إلى الكعبين ثلاث مرات، ثم غسل اليسرى
مثل ذلك، ثم غسل رأيت رسول الله ﷺ

(١) زاد المصدر ١٦/١، ٦٤، رجع القسري ٦/١
٩ وحاشي القسري مع الشرح المصدر ١٠٤/١
١٠ مع حاشي الحليل ١٥٠/١ - ١٥٢، وحاشية
المجلد على شرح المنهاج ١٠٢/١، ومغني
المحتاج ١٥١/١، وتضاف المباح ٨٢/١ - ٨٤
(٢) سورة المائدة ١

ودع الشاغبة في وجهه والحنثلة على
الصحيح من المذهب إلى أن مسح وجوه
الوضوء حدث

وراد انشائية وجوباً موسعاً فلا بد لم يجب
الوضوء

ودع شاعبة في وجهه والحنثلة في رأي
إلى أن مسح الموضع المصاب أو الصلاة أو
حواشيها لا يدين الوضوء فيه

وهي رأي عند الحنابلة نقل عن الفروع أنه
يترجح قياس المذهب أن الوضوء يجب على كل
الوقت لوجوب الصلاة^(١)

فروض الوضوء

٤٨ - أمر المصنف على أن غسل الوجه
يغسل اليدين إلى المرفقين ومسح الرأس
وغسل المصنف إلى الكعبين من فرائض
الوضوء

وختلفوا في عدد اليدين والمواضع (ويجوز فيها
بالعموم) وإنما ثبت والدليل من قرأنا

(١) مغني المحتاج ٤٢/١، والمصباح ٤١١/١،
ومعجم المحتاج ١٨٦/١ وحاشية الجبيرسي
١٨٥/١ وكشال الشافعي ٨٤/١ والاصناف
١٩٤/١ وشرح منتهى الإرادات ١٩/١

برضا بحر وضوءى هذا^(١).

واستدلوا كذلك بالإجماع على وجوب غسل الوجه بكامله في الوضوء^(٢).

المجربى من الغسل في الوضوء

٥٠ - اجنب الفقهاء في المجربى من غسل في الوضوء فذهب الجمهور إلى الوجه واليأسف والحاشية إلى أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء جريان الماء على الأعضاء، ولا يشترط لذلك، وتعدد ماك والمربي ما توافقه

قال الحنفية غسل الوجه هو إزالته للماء مع المدح ولو بطرفة، حتى لو لم يمس يده استعمل استعمال الدهن ثم يجر في طاهر يرويه، وكذا لو مذهباً بالفتح ثم يطرأه شيء لم يجر

وحن لي يوسف هو مجرد من الغسل بالماء - قال ونعم يمس.

(١) حديث أن عثمان بن عفان قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء فقال يغسل الوجه.

مجموعه... ١٠٠/١٠٠ ١٠٠/١٠٠

(٢) رد المحتار مع رد المحتار، ١٠٠/١٠٠، واليسرى شرح شمس، ١٠٠/١٠٠، وحاشية الشبلي، ١٠٠/١٠٠، والفتاوى، ١٠٠/١٠٠، وشرح النووي، ١٠٠/١٠٠، ١٠٠/١٠٠، ١٠٠/١٠٠.

وقال ابن تيمية عنه أنه يجرى إذ سال عن الغسل وإن لم يطرأ

وقال الحنفية عن الغسل أن أنه يطرأ في الأصح

وقال الترمذى في الغسل هو إزالته من عضو متأثراً بالماء أو غيره على المشهور

وقال الترمذى - رحمه الله - لا يغسل إلا ما يمس ماء، كان يجرى لثوبه، ثم يغسل غيره، لم يمس من الماء - كان يجرى عليه المطر - ولو يغسل غيره فلا يركه، أو سقوطه في يده إن كان ذاكرة سبه بهما^(١)

الوجه وحده

٥١ قال الفقهاء الوجه هو ما يحصل به الوضوء، فيسبب غيره كله

وقال الفقهاء حد الوجه عرصاً ما بين الأذنين، وحد طولا ما بين منبت شعر رأسه غالباً - أي من شأنه أن يمسح عليه الشعر المذكور - ويحرم عنه غسلهم، من يبدأ غسل وجهه إلى أسفل يدين

(١) دمج القدر ١٠٠/١٠٠، والقرن المستتر ورد الحديث ١٠٠/١٠٠، وحاشية النووي، ١٠٠/١٠٠، وحاشية المجربى، ١٠٠/١٠٠، وكذلك دمج ١٠٠/١٠٠.

إن كان لحية رجل فيعمل الحصى من هذا الشعر ظاهر^١ وباطناً حتى الجفلة التي تسب عليها الشعر، وإن كان كثيفاً بحيث لا ترى هذه الجفلة أثناء الصعاطبة سقط غسل الباطن بصرح

وإن كان ما في الوجه من شعر هنيئاً أو حاجباً أو شارباً أو صفة - الشعر البات على الشفة السفلى - أو لحية امرأة أو خشي فقد احتلوه، في حكم غسل هذا الشعر جميعاً أو كثيراً - على الشعر التالي^٢

فقال المحقق لا يجب غسل أصول شعر الحاجبين والشارب والحية والعتفة إذا كان هذا الشعر كثيراً للصرح في يصال الماء إلى أصول الشعر، وليس تحصيل لحية غير الصرح، أما إذا كان الشعر خفيفاً يبدو البتة من خلاله فيجب غسله ظاهراً وباطناً إلى الجفلة، التي تبث عليها

ولا يجب غسل المسترسل من الشعر لخروج من دائرة الوجه كما لا يجب مسح^(١)

وهذا المالكية يحجب غسل الوجه مع تحليل شعر من لحية أو حاجب أو شارب أو

(١) الدر المختار روضة المحتار ٦٦/١، ٦٩، ٧٩

وقال المالكية والحنابلة ذلك فهو لا لحية له، ولما من له لحية - فتمت لحيته

ولأن الحلية المسترس أي الخارج عن ظفره الوجه من الشعر لا يجب غسله لأنه إما يواجه إلى المتصل عامة لا إلى المسترسل فلم يكن رجهاً فلا يجب غسله، ولا يجب مسحه كذلك بل بس، والسلك إذا تداخلت في الوجه فالصحيح أنه يجب غسلها

وقال الشافعية، الشعر الخارج عن حد الوجه يجب غسل ظاهره وباطنه مطلقاً إن خط، وظاهره مطلقاً إن كثفت وفي قول لا يجب غسل خارج عن حد الوجه من لحيه وغيرها خفيفاً كان أو كثيراً، لا ظاهر ولا باطناً، لخروجه عن محل الغرض وقالوا، يجب غسل سطحه^(٢) مبيت في الوجه وإن خرجت عن حده لمحصول المواجهة بها^(٣)

غسل الشعر الذي على الوجه.

٥٢ - قال الفقهاء، إن ما في الوجه من شعر

(١) واليه - بالكسر - رواية حدثت في الجسد كلمة تحرك إذا حرك (المنهاج الهندية ٦٩/٣)

(٢) الشرح الصغير وحاشية الصارفي ٥/١، ومبي المحتاج ٥٢/١، وحاشية الميجوري ١٢٠/١، وهدية المحتاج ١٥٦، وكشاف المفتاح ٩٦/١، روضة المحتار ٦٨/١، ٦٩.

عسل م ذكر إن لم يجعل ذلك علامة على ذكره، وهو المحدث.

ولحية الرجل إن خدته - بحيث ترى بشرة الوجه تحت الشعر - يجب غسل ظاهرها وباطنها، وإن كثفت فيحصل ظاهرها، ولا يجب غسل باطنها لغير اتصال الماء إليه مع الكثافة غير الدرة لما ورد «ان النبي ﷺ يوفى معروف عرقه غسل بها وجهه»^(١)، وكاتب لحية الكريمة كثيفة، وبالدرة الواحدة لا يصل الماء إلى ذلك غالباً - ومن يغتسلها.

فإن خف بعض كعبه الرجل وكثف بعضها وتغير بكلل حكمه، وإن لم يسير بأكثر كان الكثيف معموداً بين أثناء الخفيف وحسب غسل الكل لأن إفراد الكثيف بالغسل يشق وإسراؤه الماء على الخفيف لا يحريه - وهذا هو المحدث^(٢).

وفي رأي يجب غسل البشرة، حكمه للرأسي قولاً ووجهه عند الشافعية، وهو مذهب المروزي وأبي نوح وإسحاق بن إبراهيم، واحتج لهم بحديث أس بن عمار «أن رسول الله

(١) حديث، «ان النبي ﷺ يوفى معروف عرقه غسل بها وجهه أخرجه البيهقي (الفتح ١/٢٤٠)»
(٢) معني المحتاج ١/٥١، ٦٠

عسفة أو هذب تظهر البشرة تحته في مجلس المحاضرة، والتحليل - أيضاً الماء إلى البشرة أي المجردة الست فيها الشعر - وهذا في الشعر الخفيف، أما الكثيف فلا يحلله، بل يكره لما فيه من التشقق، ويكفي إمرار الماء على ظاهر الشعر دون اتصال الماء إلى الشرة.

قال الفرير، ولا يلزم أنه يجب تحريكه ليدخل الماء بين ظاهره وإن لم يصل إلى الشرة. قال السوسي: وهو الواجب، خلافاً لمن قال بطله، وليس قال بوجوب غسله، وقال: «والمرأة كالرجل في وجوب غسل الخفيف، وفي الأقوال الثلاث في الكثيف»^(١).

وقال الشافعية شعور الهذب والحاجب والشارب والعمار والعنفة غسل شعراً وشراً ظاهراً وباطناً وإن كثبت، لأن كثافتها ملوثة، وقيل لا يجب غسل باطن عنفة كثيفة ولا بشرتها كالفحيفة، وفي ثالث: يجب إن لم تنصل بالحية.

ومالوا لحية المرأة كهدد الشعور تعسن ظاهراً وباطناً لحدوث كثافتها ولأنه يرس لها إزالته لأنها منه في حلقها، ومثلها الخش في

(١) شرح الكبير وحاشي السوسي (١/٨٦)، وشرح الصبور وحاشية الصاوي (١/١٠٦، ١٠٧)

لحديث عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يحضر
لعبته^(١)

روى الإمام أحمد لا يجب غسل ما خرج
عن محاذاة البشرة طولا وعرضا، وهو ظاهر
كلام البخاري في المستوسل قال أحمد
ويسر أن يرد في ماء الوجه لأما يرد وذو وجهه
وحول وجهه وشعره^(٢)

غسل مائل العين وداخلها

٥٣ - قال الغنياء: يغسل مع الوجه في
الوضوء مائل العين - أي طرفه أو مؤخرها -
لأن ذلك عليه ما يسح وصول الماء إلى المحل
الواجب غسله كبرص وحسب إزالة غسل
ما تحته

أما داخل العين عند خضف العينين في
غسله مع الوجه في الوضوء

ذهب جمهور الفقهاء للصحة والمناكية
والشاذية والحبشية في المنع إلى أنه لا
يجب مع الوجه في الوضوء ما داخل العين لأن
النبي ﷺ لم يفعل ولا أمر به، ولأنه شحم

ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاه من ماء، وأما
محدث حكمه - فحليل به لغته، وقال حكيم
أمر به النبي^(١)

وحتجوا أيضا بتفويض علي غسل الحصى
وعلى الشارب والمصاحب^(٢)

وقال الحنابلة في التصحيح من المذهب
يجب غسل اللحية وما خرج عن حد الوجه من
الشعر المستمر، لأن اللحية يشترك الوجه
في معنى التوجه والمواجهة

وكذا يجب غسل عفته وشارب وحذير
وحية لمراد وحشي إذا كان كثيفا، ويجزئ
عن ظاهره كلعبة الذكر، ويسر غسل ما طنه
معه جاحس خلاف من أوجب كالتابعي أي
في غير ثوبه الرجل

والحنابلة من شعور ثوبه كلها - وهو
الذي يصعب للبشرة - يجب غسله وغسل ما
شعره، لأن الذي لا يسره شعر يثيب ما لا شعر
عليه، ويجب غسل الشعر لعدا منعج، وإذا
كان في شعره كثيف وحيف فتكفل حكمه

وقالوا يسر تحليل اللحية عند غسلها

(١) حديث عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يحضر
لعبته لتوضوء الرمد في (٦/٢٠) ط الحلي

وقال حلي في صحيح

(٢) كشف القناع ٩٦ - ٩٧، وسنة الوضوء

١٨٩٢ - ١٩٠٠ والأصناف ١، ٢٥٠

(١) حديث ﷺ كان إذا توضأ أخذ كفاه من ماء

أمر به أبو طود (١٠١٢ - ط حصص)

(٢) المجموع ٣٧١/٣ - ٣٧٥

بصره الماء الحار والبارد

وروي عن أحمد، حرم غسل الرأس
الرجس شرطه من الضرورة، فإنه يجب في
الطهارة الكبرى^١

أما ما نحن في داخل المجلس فما اختلف
الفتهاء في غسالة الوضوء

ذهب المالكية والشافعية وأحمد في قول
الرائد يجب غسل ما بين العينين من تحت

وذهب الحنفية والحنابلة في المنهك إلى
أنه لا يجب غسل ما بين العينين من تحت
بعض شيوخهم أصلاً^٢

غسل موضع العمى

٥٤ ذهب الفقهاء إلى أنه يدخل في غسل
الوجه في الوضوء موضع العمى من الوجه
بخصوص الوجه به، وهو ما لا ينعى
شعر من الجبهة، وانعم أن ينعى في الرأس
حتى يصيق الجبهة، واللغاة فافعل حتى
ما يزل من الشعر عن الموضع من حد صيته في

١ - مختار ورد المصنف ٦٦ شرح الكبير
مع حاشية دسوقي ٨٩١ شرح هذا
١٦٠١ مؤلف المصنف ٨٨ ٥٥ ر
مختار ٢٠ كتاب الفقه ٩٠ وسيرة
أبي القاسم ٢٦١/٩ والإمام ٥٦٠
٢٢ المراجع السابقة

الرأس ويستحب إلى الموضع وقلم ما ينعى به
الوجه وما لا ينعى الوجه إلا به فهو
الجب

غسل موضع التمدد في الوضوء

٥٥ - موضع التمدد هو ما يجب عليه
الشعر الخفيف من الرأس والقدم والسرعة^١

وضبطه أن يضع طرف يده على طرف
الأذن، والطرف الثاني على عظم الجبهة
من غير هذا الخط مستحب، وما يزل عنه إلى
ذهب الوجه وهو موضع الخفيف

وذهب الفقهاء في موضع التمدد
في غسل الوجه على الوضوء

١ الدر المختار ٢٦٦ شرح الكبير
والدسوقي ١٦٦١ شرح هذا ٥١
والشيخ ٥٢١١ وجلب المختار
١ ٢٥٣٠ روضة الوضوء ٢٨٩

٢ لا بد من غسل ما بين عظم الجبهة
من الشعر الخفيف من الرأس والقدم
والسرعة من غير الشعر الخفيف من الرأس
والسرعة من غير الشعر الخفيف من الرأس
والسرعة من غير الشعر الخفيف من الرأس

٣ - مختار ٢٠ كتاب الفقه ٩٠ وسيرة
أبي القاسم ٢٦١/٩ والإمام ٥٦٠
٢٢ المراجع السابقة

قال إنه لا يغسل ولا يمسح مع الرأس، وإن
تياض الذي فيه فهو من الرأس^(١)

عزل التفتين

٥٧ قال الدنيا، يجب أن يغسل مع
الوجه في الوضوء ما ظهر من حمرة التعصب
أي ما يظهر منه عند تضامهما تضاماً
تبعياً لا عند تضامهما شدة وتكلف. وفي
عند الحمرة في وجهه اشقة تبع تلك^(٢)

عزل جزء من الرأس عند غسل الوجه

٥٨ - ذهب لعمدة أبي حنبل غلبت حرة
من الرأس عند غسل الوجه. ورواها الشافعية
وعلى جزء من الرأس من تحت الأذن ومن
الأذن مع غسل الوجه في الوضوء، لأن ذلك
مع لا يتم الواجب إلا به، وما لا يتم الواجب
لأنه فهو واجب^(٣)

(١) رد المحتار والذو المجتاز ٦٠/١، وشرح الكبير
وحاشية القدوس ٩٥/١، ومجموع المحتاج
٩٥/١، وكشاف القناع ٩٥/١
(٢) رد المحتار والذو المجتاز ٦٠/١، والشرح الكبير
والذو المجتاز ٩٦/١، والشرح لمصنف وحاشية
الذو المجتاز ١٠٦، ومجموع المحتاج ٩٥/١
ومعونة التولي للشيخ ٢٦٤/١
(٣) الشرح لمصنف وحاشية الصاوي عليه السلام ١٠٥/١،
والشرح الكبير وحاشية القدوس ٩٦/١، ومجموع
المحتاج ٩٥/١، والذو المجتاز ٦٠/١

ذهب جمهور الشافعية والمالكية في رأي
والحنابلة في انصباح من المذهب إلى
مذهب منتهى في الرأس لا تغسل معه
بشر الرأس فلا يغسل مع الوجه

ذهب الحنفية والمالكية في رأي آخر
والحنابلة في قول رافضة في قول - قال
أبو حنبل والشافعية - ذهب هو الأصح - أي
أن التمسك من الوجه للحدود به يغسل الوجه
مع

عزل التياض بين العنق والأذن

٥٩ - ذهب الشافعية والحنابلة، وهو
المرجح، وضاهر المذهب عند الحمرة به
يقطع... إلى أن السطح الذي من العنق
والأذن من الوجه كدخوله في حرمه

وعلى أبي يوسف في رواية أنه لا يدخل
في الوجه

وعند المالكية - كما عرفت الدموي في
البياض المتحادي لونه الأدب من الوجه متماثل،
وكذا ما ذكره حتى المشهور، خلافاً لغير

(١) رد المحتار ٩٦/١، ومجموع المحتاج ٩٦/١
وجملة المحتاج ١٠٥، ١٠٦، ولعمدة المحتاج
٩٥/١، ومجموع المحتاج ٩٥/١، والشرح لمصنف
والذو المجتاز ٩٥/١، ومجموع المحتاج ٩٥/١ -
١٠٦

من شعر

والبرص، هذه هي الصورة الشعر من
جانبى عذبة الرأس

في كونه عند الحدالة المذبح من الوجه
فيه

فإن اشريت يمس غسل موضع الصلع
والخفاف والخرمى وصدع من الوجه
لحذاف من وجودها في عكس^(١)

فإن الصلابة غسل للموضعين أسرار
جبهة أو غطيتها ويكافئها، وما عدا من
جسم أو غيره فإنها يمكن بصل الماء إلى تلك
أو نحوه، وإن لم يكن غسل عكس^(٢)

وخالف الأزهري الجمهور في تحديد الوجه
هذه إلى أن الأذن من الوجه بصلان معه
لغيره النبي ﷺ مسجد وجهه، إنه الذي جلمه
وصور من صفة وصورة^(٣) حيث أضاف

(١) الفو حصره: شمس ١/١٦٦ والقسم الكبير
والأصغر في ١-٩٦، ٩٦، والشرح المختصر
والفرد ١٠٢٤-١٠٢٥ مكي محبت ٥١
وكشف الخفاء ١٠٢٦ والاصناف ١٠٢٥
١٠٢٦ مجموع في علم ٢٥١/١

(٢) الشرح الكبير ومبسوط ١/١٠٦-١٠٧، الشرح
مصور المصنف ١/١٠٦

(٣) حطب، مسند أبي داود، ع ١٠٢٦

السمع إلى لوجه كما أضاف قصر إليه

وأجيب عن ذلك بأن النبي ﷺ قال
«الأنف من الرأس»^(١) وروى ابن عباس
أن النبي ﷺ مسح لحيته مع رأسه، ولم
يبحث أحد أنه غسلها مع لوجه، وإنما
أضافها إلى لوجه لصحابة، وهما له، والشئ
يسمى باسم ما جاوره^(٢)

فصل ما ظهر من العضو بعد غسله بوقت

٦٢ خالف الفقهاء فيما غسل ظهر سم
السم أو يحوط من الشعر ثم رثت عنه أو
الفتحة من وجهه جلده بعد غسلها هل يترجم
غسل ما صير^(٣) لا

أعقب التعبدية والصلابة في الواجب
والخفاف والضعف في أحد الوجهين إلى أنها
لا يترجم غسل ما ظهر ولا بعيد وصورة، لأن
شعر من اثنين إلى الشعر أصلاً، يدل على أنه
ما صير من صفة^(٤) من حيث علمه،

(١) حطب «الأنف من الرأس»
أخرجه أبو داود ٩٢/١ - م حصر من حطب
في ١٠٢٥ وحسنه في حطب في ١٠٢٥
- م المصنف المصنف

(٢) حطب «أن النبي ﷺ مسح لحيته مع رأسه»
أخرجه لمسي ١/١٠٦ - م المصنف المصنف

(٣) الفو ب «أنه قداسة» ١/١٠٦، م مرسدة لوجه الشعر
١/١٠٦

وأما الإجماع فلا خلاف بين علماء الأئمة في وجوب غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء^(١)

غسل المرفقين في الوضوء

٦٤ ذهب جمهور الفقهاء والمالكية والشافعية والحنابلة في المذهب والحنفية من غيرهم إلى وجوب غسل المرفقين مع اليدين لقول تعالى ﴿وَأَنزِلْكَ إِلَى السَّجْدَةِ﴾^(٢) سواء كان معنى «إلى» الواردة في الآية بمعنى «مع» كما ذهب إليه بعض العلماء، أو كان بمعنى وهو الأصح لأشهر كما ذهب إليه ثوري، فإن كانت بمعنى «مع» فاحتمل المرفق مع اليد وإن كانت بمعنى «إلى» كما كان من حسن المحدود دخل في الأصح شيئا من اليد والمحدود، ويحد ذلك عند الميدي رحمه الله في صفة وضوء النبي ﷺ ثم غسل ذراعه حتى يمسح الماء على مرفقه^(٣)، وما ورد من

غسل البشرة دون الشعر لم يجزه، قال في بدلة وهذا من أكثر أهل العصر.

وذهب الشافعية في وجه آخر وهو الأصح والمالكية في أحد المائتين وابن جرير إلى أن ظهور بشرة الوجه بعد غسل شعره بوجوب غسلها على مذهب جمهور فروع المذهب على وجهين، ولأن غسلها كان بدلا عن شتمها^(٤)

الفرق الثاني: غسل اليد إلى المرفقين

٦٣ - اتفق الفقهاء على أن غسل يدين إلى المرفقين من أركان الوضوء ومعرض من فروضه، واستدلوا بالكذب والافتراء والإجماع أو الكتاب لقوله تعالى ﴿وَأَنزِلْكَ إِلَى السَّجْدَةِ﴾^(٥)

وأما السنة فيماري في صفة وضوء النبي ﷺ من أنه توضأ بمسح وجهه فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليسرى حتى أشرع في القدم، ثم يده اليمنى حتى أشرع في القدم^(٦)

(١) الخلق ١، ١، ورد في نسخة أخرى إلى المرفقين
(٢) ٦٦، ٦٧، وحاشيته، بدوئي على شرح
الكبير ١، ٨٨ - ٨٩، والشرح الصغير (١/ ١٠٧)،
و مجمع لأئمة (١/ ٢٨٢)، وما يرد في المعنى
إلى مقدمة (١/ ٢٢)، وبمبنى المحتاج ١، ١٥٦
وكشاف الداعي ٩٧/ ١
(٣) سرية جماعة، ٦
(٤) حاشية معاد المدي في صفة وضوء النبي ﷺ

(١) رد المحتار ص ١٠٠، المحتار ١، ٦٦، ٦٧،
والنهي إلى صلاة ١/ ١٧، والمجموع مطبوع
١، ٣٨٢، شرح بدوئي ١، ٦٠، ٦١،
(٢) مرور العائلة ٦
(٣) حديث ابن أبي عمير، ١
مروجه ص ٦/ ٦١، من حديث ابن خزيمة

نبي ٥ مرة وثلاث مائة مرة بعد الصلاة عليه حتى
 شرع في التشبُّه وعمل رجليه حتى أشرق
 في الساقين برؤسهما هكذا رأيت سوء الماء
 يتلفه وسوءه يسوءاً فذهب عن غسله ثلاثاً
 بماء ففهمه وبعثه بين يديه ففهمه ففهمه في
 الآيات والله يعلم تركه ذلك

أمر من أمر من أحمق والمالك في قول
 وأحمد في قول أن مريض لا يمسح في غسل
 اليد لا يجب غسله مع اليد لأن الله تعالى
 جعل المرفق حدة فلا يمسح حده جعلت
 به إحداهما كما لا يدخل العمل حده الأمر
 بالصورة^(٦٦) في قوله تعالى: ﴿لَا تَمْسَحُوا بِكُمُ الْيَدَيْنِ إِنْ كُنْتُمْ مُلْتَمِئِينَ﴾^(٦٧)

وفي قول آخر بعد الملكية في المرفقين
 بدخلك لا لأجل وجوب غسلهما مع اليدين
 بل احتياطاً لأن المرفق لا يمسح باليد إلا

٦٦ - أخرجه الطبراني في معجمه الكبير في حديثه
 ٢٤٤٠ في تاريخه ١٠٢١ في تاريخه ١٠٢١
 مؤلفه
 ١ - حديث أبي هريرة في حديثه ١٠٢١
 حديثه ١٠٢١

(٦٦) المصنف ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 مؤلفه ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 ٢٨٣ في حديثه ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 (٦٧) سورة البقرة ١٨٧

بدخلكهم قال الخطيب بعد ذلك
 أقول هو المأجور رعيه لأبي الفرج وهو
 الخصم المأجور عند قوله وهو المأجور
 الشح في الرضاة وإذ خالهما أحاطا بالروايات
 فكيف تمحيده

قطع بعض ما يجب غسله من اليد

٦٥ - إن قيل لفقهاء على أنه إن قطع بعض
 يحد غسله من اليد وجب غسل ما بقي منه
 الحديث في أمرتك بأمر فداؤه منه ما
 استطعتم^(٦٨) ولأن السور لا يحد
 بالمعصية^(٦٩)

قطع اليد من المرفق

٦٦ - إن قطع اليد من المرفق
 اختلف الفقهاء اختلفوا بوجوب غسل اليد من
 في حكم غسل موضع القطع فذهب النجعة

١٠١ - مواهب الحليل لحنبل ١٠١
 (٦٨) حديثه ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 سطره ٨

أخرج في الحديث ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 حديثه ١٠٢١

(٦٩) ما تيج النجعة ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 روي عن جليل ٩٠١ في حديثه ٩٠١
 المصنف ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١ في حديثه ١٠٢١
 لأمي حديثه ١٠٢١

عليه عمل محل القطع سواء غرس على ذلك
الشماعي وجرى عليه استئصال أبو حامد
وسير

عمل ما زاد من أصبح لو كلف أو به

٦٨ - ذهب الفقهاء إلى الحشمية وإزالة الكمية
والشماعية والنماسة من الشماعية (في نه إننا
كان لا يحد من يصير أو كلف رتبة في محض
الغرض وجب منه له مع الأصلية، لأنها باقية
مها أثبت التوليد

وتمنعوا بما إذا ثبت في غير محض الغرض
كالتمكيد أو الغرض

٦٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب غسل
ما حاذى منها محل التقرب أو فروع اسم إليه
على ما لم يحد منها محل لغرض لا يجب
غسله

وذهب جماعة في الأصلح مدغم إلى أن ما
ثبت في غير محل الغرض وتميز لا يجب
غسله، لأنها في غير محل الغرض فثبتت
تحت رأس إذا نزل عن الوجه

والحاشية في مدغم والشماعية في المشهور
وإزالة الكمية في قوما إلى وجوب غسل المصمم
الذي هو طرف العصب، لأن غسل العصب
تصلابيه من الذراع والعصب ولجب إذا رآه
ألمحاً غسل الآخر، ولأنه من المرفق^(١)

وذهب المالكية والشافعية في مرة إلى
المشهور إلى أنه لا يجب غسل موضع القطع
بناء على أنه طرف عظم تساعد كلف ووجوب
غسل رأس العصب كإزالة الشبهة، ولأن المرفق
في المرفق وقد أتى عليه المصمم، فإن شاكبه
ولا إن عرف أنه بقى من المرفق شيء من
العصب فيعمل موضع القطع^(٢)

قطع اليد من فوق المرفق

٦٧ - إذا قطعت اليد من فوق المرفق فقد
ذهب الفقهاء إلى سبوت وجوب الغسل لعدم
محبته، لكن الشافعية تصر على أنه يسقط
غسل باقي عصبه لتلا محل العصب عن
طه^(٣)، ولتنزيل التحصيل كما لو كان سليم
اليدين، ولأن في هذا المحافظة على مبادئ الفقه
الإمكان، كما لو المحرم الموسى على رأسه
عبد عدم شعوره وقاؤوا وقد قطع من عصبه

(١) المراجع السابقة

(٢) مواهب جليل (١٩١) ٩٤ رضى المحتج

(١) مواهب الجليل (١٩١) ١٨٣ وحاشية ابن
الملك (١٩١) والمصنف لسنوي (١) ٣٩
٣٨٢، ونسب المحتج (١٩١) ٨٢٢، ونسب لابن
دود (١٩٢)

(٢) رد المحتار على الدر المختار (١٩٩) ٧٠

فصل في النظر إلى ما تحت .

٦٩ - قال الحنفية والشافعية والحنابلة يجب غسل ظفر اليد، وإن طال، لأنه متصل بيده اتصال خلقه فدخل في معنى اليد

وقال المالكية والحنابلة في قول لا يغسل ويغسل يغسل تحت الظفر ويوصل مع وصول الماء قال المرداوي وهو الصحيح لأنه مما يكثر وقوعه عادة فهو لم يصبح موقوفاً معه لبيته النبي ﷺ، لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة

وأما الشيخ بالوسخ فيسبر تحت الظفر كل يسبر مع وصول الماء حيث كان من البدن كدم وعجين وسجوه، وحت، حبات على ما تحت الظفر

وعبارة المصنف وغيره تحت ظفر وسجوه، فيسبر به الشقوق في بعض الأعضاء^(١)

وقال الحنفية - كما جاء في الفتاوى

١ - مؤلف، الجليل ١/ ١٩٣ - ١٩٤، والمجموع المؤيد ١/ ٣٨٧ - ٣٨٩، ومغني المحتاج ١/ ٥٢ - ٥٣، والمغني لأبي غزوة ١/ ١٢٣، والإيضاح ١/ ١٥٧، وموتة أولي النوى ١/ ٢٩٢، ٢/ ١٢١، مجمع المحتاج ١/ ١٢٦، وكشاف القناع ١/ ١٢٦، والإيضاح ١/ ١٥٨، بداية المجتهد ١/ ١٢٦، الشرح المص ١/ ١٦١، الشرح الكبير ١/ ١٨٨

الحنفية^(٢) إن بقي من موضع الوضوء قدر رأس إبرة أو يرق بأصل ظفره طيس بليس^(٣)، وقطع لم يجز، وإن نطق منه بخمير أو جزء، حل، ومثل الديوسى عن عجز عجز فأصابت يده عجز ميس وتوضأ^(٤) قال يعزبه إذا كان ظفلاً كذا في الرافعي وما تحت الأظفار من أعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجب يجب إيصال الماء إلى ما تحته، كذا في الخلاصة وأكثر المعتمدين

ذكر الشيخ أبو نصر القصير في شرحه أن الظفر إذا كان طويلاً بحيث يسر رأس الأظفار يجب إيصال الماء إلى ما تحته، وإن كان قصيراً لا يجزئه كذا في المحط

ولو طالت أظفار، حتى خرجت عن رؤس الأصابع وجب غسلها أولاً، واحداً كذا في فتح القدير، وفي الجائع صغير مثل أير الأقسام عن زهر الظفر الذي يبقى في أظفار، القرن أو الذي يعمل عمل الظفر، أو امرأة التي يصع أصابعها بالحناء، أو الصبر، أو الصبغ، قال

كر دس سواء يجزئهم وضوءهم د لا يستطع الاعتناء حته لا يخرج، ولا تزي عن الجوار من غير غسل بين المصنعي والعقوي كذا في القدسية، وكذا العجب. رد كان وقدر الأظفار، كذا في الرافعي، وألا عن الجائع الأصغر.

ور غسل باطن ثوب وشقوق مبهما إن لم يكن به عور في اللحم، وإلا وجب غسل ما ظهر منه لفظ، ويجري هذا في سائر لأعضاء^(١١).

ويجب عند التحالكية على المنيهور من المصعب غسل الأصابع اليدين فقط في ثوبه (خلال بجمهر المذهب)، وحافظ على عدم الأصابع باحدا وظاهراً، بأن يحبس أصابعه، وعلى رموس الأصابع بأن يحصمها ويحكمها بوسط الكف، ويجب معاهدة تكلميش الأمانى ومحوها، ولا يجب تحريك الخاتم المأذون فيه لرجل أو امرأة - تشمل الخاتم للمعتد في حقه وما كان مباحاً لها من أساور وغيرها ولو كان الخاتم المأذون به صيقاً لا يدخل ثوباً تحته، ولا يحد هذا الخاتم حائلاً بخلاف غير المأذون به كالذهب لرجل أو المصعد من الذهب له فلا بد من تركه ما لم يكن راسعاً يدخل تحت الماء فيحكمي تحريكه، لأنه بمنزلة الفلكن بالحرقة، ولا فرق بين الحرام كالذهب، أو المكروه كالخاتم، وإن كان المحرم يجب بوعه على كل حال من حيث إنه حرام^(١٢).

والحجاب إذ تجتد وليس يمنع تمام الوضوء والسيل، كما في السراج الوهاج مثلاً من الوجيز^(١٣).

وقال ابن تيمية في النجاشي لأصغر إن كان زاهر الأصداق ذهب دون أو طين أو عجين أو المرء تضع الحياء حاز الوضوء في القروي والمشي، قال القيسبي - هذا صحيح وعنه لا شئ، وذلك لإسكاف، يجب بإبدال ثوبه إلى ما تحته، لا البدل المتولد منه، وقال المعتزلة - يجب لإبدال إلى ما تحته إن طال الظفر، وهذا حسي لأن التمسيد كان مقصوراً على الظواهر لكن إذ حال الظفر بصير بمنزلة عروص الحائل كقطره شمس وجوه، لأنه صرخس وهي الموازن يجب في المصري لا القروي، لأن مسمومه قطعاً المصري مانعة وصول الماء بالظفر، والقروي، ولو لرق ماضل ظهره طين يابس ومحوه أو بقي قدر رأس الإبرة من موضع الثقل لم يجر، ولو طالت أظفاره حتى خرجت من رموس الأصابع وجب غسلها أولاً واحداً^(١٤).

وبعض الشافعية على أنه يجب غسل الشعر على اليدين ظاهراً وباطناً وإن كثب لم يجره،

(١١) مني شحاح ٥٢/١

(١٢) الشرح الكبير وحاشية المسوقي ٨٧/١ - ٨٨،

وشرح المصير، حاشية لصاوي ٦ ١١٢

(١٣) الفتاوى الهندية ١/١

(١٤) فتح المقيم ١٢/١

صالح اليد الزائنة

حلفه ، يدان ثمر يعضن بهما غسلهما ، ولو
بأحداهما ففي الأصل في غسلها^(١)

وقال ابن عربي في معقفه على غيره الذي
المختار ولو يعضن بأحداهما ففي الأصل
والأخرى رتبة لا يجب غسلها ، وظاهره وهو
كانت تسمى ، وفي الشهر ، وبم أن حكم ما مر
كأنه أمير ، متصين أو متفحصين ، والظاهر
وجوب غسلهما في الأول ، وعسل واحدة في
الثاني ثم قال فلم يمتنع - صاحب الفهر -
اليطش ، والظاهر أنه يمتنع التطش أولاً ، فإن
يطش بهما وجب غسلهما ، لا فإنه كما تأمّن
متفحصين وجب غسلهما ، وإن كانت متفحصين
لا يجب إلا غسل الأصل ، التي يطش بها^(٢)

وصرح الشافعية ، يجب على اليد الزائنة
أن يغسل بماء ، محل الغرض ، ولو لم يغسل
الأصبع بأن كانت أصبعين أو إحداهما الزائنة
ولم تنته عن غسله ، وفيه أصح وجوب
بغسله وجوه

أن إذا كانت الزائنة ، متصير ، فإنه يجب غسل
ما حاذى منها محل الغرض^(٣)

٧ - ذهب جمع من المالكية والشافعية
والحنابلة إلى أنه يجب غسل يد الزائنة متى
محل الغرض^(٤)

وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة في ذلك
إلى أنه إن بنتت اليد الزائنة غير محل الغرض
وجوب غسل ما حاذى منها محل الغرض ،
وإذا عبد المالكة ، لم يكن بها مرفق فإنه
دون لهما ، فو يغسل كلها

وكذا عبد الحنفية إن لم يصير الزائنة ، فإن
تدبر وجب غسلها ، يطش على الجميع من
شبهه عبد الحنفية سواء كانت قصير أو
طويلة^(٥)

وصحاح الحنفية - لو حلق له يدا على
المالكة ، بالثمة في الأصعية يجب غسلها
والأخرى رتبة ، عما حاذى منها محل الغرض
وجب غسله وما لا فلا ، بل يغسله

وصرح الحنفية نقل عن الحنفية لو

(١) الفروع المصنوعة ١٤ ، وابن علقم ١٩١ ، ٧

عقوبة المصنوع مع الشرح المصنوع ١٩٢/١

وكتاب المصنوع ٨٧٧ ، وفي المحتاج ١٢١

(٢) محلي المحتاج ٥٢ ، ٥٣ ، ومختلف المحتاج

١٩٢/١ ، وصورة الأولى ، ١٩٢/١ ، وشرح

مستظهر الإجماع ، ٥٤/١ ، والإجماع ٥٧/١

١٩٢/١ ، وشية المصنوع ، ٨٧

(٣) ١٩٢/١ ، ١٩٢/١ ، ١٩٢/١ ، ١٩٢/١

والمتنوع الهيبه ١٩٢/١ ، ١٩٢/١ ، ١٩٢/١

مختار ١٩٢/١ ، ١٩٢/١

(٤) رد المحتار مع الفهر المختار ، ١٩٢/١ ، ١٩٢/١

(٥) أمي الفقهاء ١٩٢/١ ، ١٩٢/١ ، ١٩٢/١

غسل الجسد المتبلي من العتد

٧١ - يجب المحففة والشافعية إلى أنه إذا تغلب جلد العتد منه سم يجب غسل شيء منها إلا ما يحد في محل الغرض لأن سم الد لا يقع عليه مع خروجها عن محل الغرض

وصرح الحنفية بأنه إن تعلقت جلقة من العتد حتى غلبت من الدرع وجب غسلها كالإصبع ثم التفت^(١)

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه لم يقطعه جلد من العتد والنجم ولها بالفراغ عن ما حاذى محل الغرض من شامره، والمنحامي منه لم يحل لغرض من يقطعه، وغسل ما دونه لأنها كاللثة في المحل، والحنفية يوافقونهم في الجملة^(٢).

غسل العتد المتبلي من الفراغ

٧٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا تخلصت جندة الفراغ منه فإنه يجب غسلها لأنه منه^(٣).

وقد عرفت أنه جلد من الفراغ والنجم

(١) الباقية ١٠٣، وفي مطالب ٢٢٢، والإصباح

١٠٨٨/١، ومعه قول أبي الهيثم ٣٩٤/١

(٢) أسنى لمطالب ٣٣/١، مطاب قول أبي الهيثم

١٠٦٦/١، الباقية ٩٣/١

(٣) أسنى لمطالب ٣٣/١، والإصباح ١٠٨٤/١

ومعه قول أبي الهيثم ٩/١، المحرر ١٢٣/١

رأسه في العتد وجب غسل ما حاذى محل الغرض منها دون غيره، ثم إن مجازته عنه برمه غسل ما تحمها أيقنا، ويهه بقول الحنفية والشافعية والحنابلة^(٤)

الغرض الثالث مسح الرأس

٧٣ - تنقل الفقهاء على أن مسح الرأس في الوضوء من أركانه أو فروعه، لقول تعالى ﴿وَأَسْبَحُوا بِرَبِّكُمْ﴾^(٥)، وللأحناف الواردة في وصفه وصورة^(٦) وحاشية حفيد عثمان^(٧) وقولهم أنه مسح برأس^(٨) ولإجماع الفقهاء على ذلك

والمسح هو، إمرار اليد المضممة بالماء على الرأس بلا سبيل^(٩)

وبما يلي بعض المسائل المشتملة على مسح الرأس في الوضوء

القدر المجزئ في مسح الرأس

٧٤ - اختلف الفقهاء في القدر المجزئ في

(١) تبيين مرقا ١٢٢، والسنينة ٩٣/١، أسنى

المطالب ٣٣/١، ومطالب قول أبي الهيثم ١٠٨٨/١

مسح المحتج ١٠٨٨/١

(٢) سورة البقرة ١٠٨٨/١

(٣) حديث صحيح وفيه أنه مسح برأسه

(٤) عروج الباقية ١٠٨٨/١، والإصباح ١٠٨٤/١، ومعه

١٠٨٨/١

(٥) التمهيد للمرجع، رد المحتار ١٢٧/١

ولا سقطت منه الرد^(١١)

ودعت الناصية هي الصلح مع من المدح
إلى أنه يجب مسح جميع ظاهر الرأس، وعن
أحمد يجرى مسح أكثره، وقال القاضي في
التعليق وأبو الخطاب أكثره الثلثان بماء عذراً،
واليمير نلت مما دونه، وأحسن الأكثر الأكر
يشمل أكثر من النصف ولو يسير، وعن أحمد
يضاً: يجرى مسح لفر الناصية، وعنه
يجرى مسح بعض الرأس من غير تعدد

وذكر في الانتصار اجتناباً يجرى مسح
بعضه في التجديد دون غيره، وعنه يجرى
مسح بعض لغيره دون غيرها^(١٢)

وقالوا لو مسح بشيء فقط لم يجرى كما
لو غسل بالطين النجس^(١٣)

وحس النجس على أن ركن الوضوء مسح
الرأس مرفوق لأختين واحتدوا في المقدور
المعروض مسحه، وأشهر الروايات أنه ربيع
الرأس وهي المعتمد في المذهب، والرواية

(١١) فشرح الكبير والفتاوى ٨٨/١ - ٩٥ - وفتن
المصنف والمصنف ١٠٩/ - ١٢٠ - مواهب
عظمى ٢٠٢/١

(١٢) الإيضاح ١١١/١ - ١٩٦ - ومقدمة تبيين النجس
٢١٢/١

(١٣) عون أدلي التمهيد ١٥٩/١

مسح الرأس في الوضوء على أقوال مدح
حاشاكه عن المشهور والاحتياط على الصحيح
من المذهب إلى أنه يجب مسح رأس كله،
لكنهم حثوا في بعض التصدير

مقد بعض المالكية على المدح^(١٤) وروى من
المدح، على أنه يجب على الوضوء مسح
جميع رأسه من جلد أو شعر، وذلك من
صحت الشعر لاعتدالاً من مقدم الرأس إلى
سره^(١٥) مع مسح شعر صدغه معافوق
العظم الثاني في الوجه، وأما العظم الثاني فهو
من أنفه، فلا مسح مع الرأس بل يغسل مع
الوجه.

ويدخل في الرأس النجس الذي فوق وتحت
الأدب

وقال أئمة يكتفي مسح النصف، وروى
عنه أن مسح الناصية يجرى، وقال محمد بن
سنة يجرى مسح الثاني، وقال أبو العرج
يجرى مسح الثالث، مدح الموضوع يده تحت
الشعر في رد المسح حيث كان إذا لا يحصل
تعميم (إلا بهما) الرد ويطلب بالية بعد
ذلك، وأما الشعر القصير فيحصل التعميم من
غير رد، لأن رد حصة وإن لم يكن على الرأس
شعر، بشرط أن يبقى بلل من أثر مسح الرأس

التقية أنه مقدار الخاضعة، والثالثة أنها مقدار ثلاثة أصابع، رابعا هشام عن الإمام، وعن أبي هاشم الرزبية، وفي الجذائع أنب رزبه الأصوب، وصححها في الفقه وغيره، وفي الظهيرية وعليه الفتوى^(١)

وقال الشافعية: من فروض الوضوء مسح مسح يسجرا مسح ليحضر شرة راس أو بعض شعر الرأس، ولو واحدة أو بعضها في حد الرأس بأن لا يخرج بالمد منه من جهة برونه، ولو خرج بالمد عن حد الرأس من جهة نزوله لم يكف حتى لو كان متجمعا بحيث لو مد لخرج عن الرأس لم يجز المسح عليه، أو فجز بعض شعرة من الشوة

وعن الشافعية على أن كلام الشرة وأشهر أصل في المسح ولذا حيز بينهما على الأصح لأن كلاهما يصدق عليه معنى الرأس عرفا، لأن فراس اسم لما رأس وعلا^(٢).

كيفية مسح الرأس الواجب في الوضوء

٧٥ - يرى الحنابلة على الأصح أنه يجب أن يستعمل في مسح الرأس ثلاث أصابع من

اليده، ولو مسح بإصبع أو إصبعين لا يجوز في ظاهر أثرولية، ولو مسح بالسبابة والإبهام فتوحسن فمضمهما مع ما بينهما من الكف على راسه فحينئذ يجوز، لأنهما إصبعان، وبهما مسح من الكف ولو أصبح فيضير لثلاثه أصابع، ولو رصح ثلاثة أصابع ولم يمد جاز على رواية الثلاث أصابع لا الأربع، ولو مسح بها مضبوطة غير موضوعة ولا ممدودة ولا يجزئ لأنه لم يأت بالمقدود المضروب^(٣).

وقال الحنابلة، يجوز أن تمسح عن أي كمية وعلى يده ويحاصل، قال في الإنبات الصحيح من المذهب أن المسح يحالل ويجزئ مطلقا، يدخل في ذلك المسح بحبة وحركة مسوكتين ومحوهما، وفيل، لا يجزئ، ولو رصح به مبرولة على رأسه ولم يرها عليه أو رصح عليه حرقه مبلونة أو بلها وهي عليه لم يجزئ في الأصح، ويحتلل أد يصح^(٤).

ما نزل من شعر الرأس

٧٦ - قال الحنابلة والشافعية والحنابلة لا

يجب مسح ما برز من الرأس من الشعر لعدم مشاكوته الرأس في الرأس، ولا يجزئ مسحه عن الرأس سواء رده حلقه فوق رأسه أو لم

(١) الفتاوى الهندية ١/٥٠، وحاشيته لمن عهدين ١، ٢٧، ٦٨

(٣) أنظر المختار ورد المختار ١/٧٧، ودائع المصالح ١/١٠، والفتاوى الهندية ١/٥٠

(٤) مخترع المحتاج ١/٥٣، وأمس المصطلح ١/٣٣، بهجة المصالح ١/١٥٩، ومعه محتاج ١/٢٠٩

ودعت بعض المالكية والساجية في مقاص
الأصح والحنابلة في قول أبي أنه لا يجوز
غسل الرأس عن مسحه، لأنه لا يسمى
مسحاً ورواد الحنابلة ورواد الساجية^(١)

على شعر الرأس بعد الوضوء

٧٨ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية
والمالكية في 'معدن' و'أ' 'أمية والحنابلة)
إلى أن حلق شعر رأسه بعد الوضوء لا يؤثر في
الوضوء

وقال المختص لا يعاد الوضوء بحلق رأسه
لأن المسح على شعر الرأس يبيد بدلاً عن
مسح على البشرة، لأنه يجوز مع الشرة على
مسح البشرة، ولو كان بدلاً لم يجوز ولا
يعاد بل المحل بذلك

وحكي في رأي عبد المالكية يجب إعادة
مسح الرأس بعد الحلق، قال الله رأي عن
هنا رأي غريب

وحكي وجوب الإعادة كذلك عن ابن جوير
الطبري، حسب الجمع بجميع المختص بعد
مسحه

(١) القدوري الهدية ٢/٢١، وشرح الكبير والمعجم
١/١٠٠، وشرح لجمهور مع حاشية الصاوي
١/١٠٢، و'معدن' المختص ١/٢٣، تهذيب المختص
١/١٠٢ - و'معدن' الواسع السجدة ١/٢٤٦
و'المختص' ١/١٠٢

برده، وقد نزل الشعر عن مسحه ولو نزل عن
مسح القصر مسح عليه أجراً، ولو كان يدي
مسحه مسحاً كاملاً، لو كان بعض شعره نزل
بعضه^(٢)

وبعض المالكية على أنه يجب مسح ما
اسم على من الشعر ولو طاله جده، لأنه من
شعر الرأس ويجب غسله - في المشهور من
المذهب - مسح جميع الرأس^(٣)

غسل الرأس بابل مسحه

٧٧ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية
والمالكية في 'أ' 'معدن' والساجية في الأصح
والحنابلة على الصحيح من المذهب) إلى أنه
يجب غسل الموضعي رأسه خوفاً عن مسحه
أجراً لأنه مسح وندوة

وبعد الحاشية هذا الحكم على الصحيح من
المذهب يأمر الموضعي بدهن عن الرأس
وعن أحمد يجوز له وإن لم يدهن

كما من أحد، والمالكية في الأصح
والحاشية إلى أنه يكفي غسل الرأس بدلاً من
مسحه ابتداءً، لأنه خلاف المأمور به

(١) معنى المختص ١/٥٢، والقدوري الهدية ١/١٠٠
وكشاف النافع ١/١٠٢
(٢) المسح بعد ١/١٠٢، وشرح الكبير
السجدة ١/١٠٢

وتذهب الشامية إلى أنه يمس تثبث مسح
الرأس^(١)

التعذر المأثور

٨٠ - قال المالكية ما ضم من الشعر
بمسح لا ينقص في الوضوء مطلقاً - عند أم
لا، وما ضم محيط ثلاثه يجب مسح
مطلقاً - عند أم لا، وما ضم سائل منها
يجب بقصه إن اشتد، فإن لم يشتد فلا يجب
بقصه.

وسمى الصاوي على أنه يرفع للنساء في
الوضوء تقليد الشافعي أو أبي حنيفة^(٢).

(ر ف ٩٦ - ٩٧)

المسح على العمامة

٨١ - في إجراء المسح على العمامة - مع
مسح العرض من الرأس أو بدلاً عنه أو عدم
إجراءه تفصيل يقرر في مصطلح (مسح) - ٨٥ -
١٦ - عناية ف ١٣

العرض الرابع - غسل الرجلين

٨٢ - اختلف الفقهاء في غسل الرجلين أو

وعن ابن وجب - استحباب أحمد أنه إذا غسل
رأسه أو يمسح عمامته ولم يوجه^(٣)

تكرار المسح

٧٩ - من الحكمة والمصلحة والحاجة على
أن يمسح على الرأس يكون مرة واحدة، قال
الحنفية لأنه بالتكرار يصير غسلاً والمأمور به
المسح

وقال الحنابلة لا يستحب تكرار مسح
الرأس ، لأن أكثر من وضوء وضوء رسول
الله ﷺ ذكر أنه مسح رأسه مرة واحدة، قاله
الترمذي، وقال أبو داود - إسماعيل عثمان
الصحيح كتبها بقوله على أن مسح الرأس
واحدة، لأنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وثلاثين، وقالوا
فيه، «ومسح برأسه» وهم يذكروا عدداً كما
ذكروا في غيره، . ولا يقال إنه ﷺ مسح مرة
وحدة لبيان الخواص ولأنه ليس بالمتباعدة، لأن
قول الرازي - حد ظهور رسول الله ﷺ يدل
على أنه مظهر، على الخواص^(٤)

(١) لم أجد إجماعاً ورد المختار ١/ ٦٩، وسمى المختار
٥٢/١، وكشاف الشافعي ١/ ١٠١، والشرح الكبير
والدميقي ١/ ٨٩

(٢) الأجل ١/ ٢٠، وقد أضاف المختار ١/ ٦٧، والشرح
والإكمال ١/ ٢٦١، وكشاف الشافعي ١/ ١٠٠ -
١٠١، والإمام ١/ ١٢٢

(١) شرح للمعنى على المختار ١/ ٥٢
(٢) شرح الكبير والشرح ١/ ٨٨، والشرح التام
والصاوي ١/ ١٠٨ - ١٠٩

مسحهما على قريحتي أقرأ

وفي هذا دلالة أن الله تعالى أمر بمسحهما،
ولأن الرجلين عضوان مخلوقان فكان
واجبهما الغسل كالأيدي، ولأن النبي ﷺ أمر
بغسل الأصابع في غسل الرجلين^(١١)، وأنه
كان يذنب بمسحه ما بين أصابع رجله^(١٢)،
وهذا يدل على وجوب الغسل فإن المصوح
لا يحتاج إلى الاستحمام والدلك^(١٣)، وقال
الكشاف: قد ثبت حاشا أن النبي ﷺ غسل
رجليه في الوضوء لا يجهده مسحه، فكان
قوله واملأ يار المراد بالآية^(١٤)

القول لأول ذهب جمهور الفقهاء
(الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن
من ركاز الوضوء غسل الرجلين الظاهريتين
لمسحتين غير المستورتين بغسل أو جيرة
إلى الكعبين مرة واحدة لقول الله
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
وَأَسْأَلُوا بِرُءُوسِكُمْ ذَيْلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾^(١٥)
ولاحظ الصبيحة المستعرضة في صفة
وضوء النبي ﷺ ومها^(١٦) ثم غسل رجليه اليمنى
بمسح الكعبين ثلاثا ثم غسل اليسرى مثل
ذلك^(١٧)، وفي حديث آخر: ثم غسل كل
رجل ثلاثا^(١٨)، ولقوله ﷺ: ثم غسل يمينه إلى
الكعبين كما أمره الله تعالى^(١٩) قال البيهقي

(١) سورة المائدة ٦

(٢) حديث: غسل رجليه اليمنى إلى الكعبين
ثلاثا.

أخرج البيهقي (الفتح ٢١٩/١) ومسلم
(٢٠٤/١) من حديث عثمان بن عفان واللفظ
مسح.

(٣) حديث: ثم غسل كل رجل ثلاثا.

خرج البيهقي (الفتح ١٦٦/١) من حديث عثمان
بن عفان.

(٤) حديث: ثم يغسل عقبه إلى الكعبين كما أمره
الله تعالى.

أخرجه مسلم (٥٣١/١) من حديث عمرو بن

عبد بن نوف. كما أمره الله تعالى. قد أخرجه
البيهقي (١/٨١).

(١٠) حديث: أمر النبي ﷺ بفتح الأصبع في غسل
رجليه.

أخرجه الترمذي (٥٦/١) في الحديث: من حديث
أنس بن مالك. وقال: حديث حسن صحيح.

(١١) حديث: قال النبي ﷺ: كان يذنب بمسحه ما بين
أصابع رجليه.

أخرجه البيهقي (١٧٧/١) في حديث: المصوح
المسح به من حديث المسحوقين من سداة وغير
البيهقي من الإمام مالك أنه قال: حديث حسن.

(١٢) البيهقي (الفتح ١٠٠/١) واللفظ: المصوح
وود.

المحرف ٦٧٦ - ٨٠، والاحمد لتمثيل المحرف
٧٠١، والشرح الكبير وحاشيته المصنوع ٨٩/١،
والشرح الصغير وحاشيته المصنوع ١٠٩/١ -

١١٠، والمصنوع ٤٩٩/١، ومشي المشايخ
٥٣١ - ٥٤٤، ٦٠، وكشف القناع ١٠٩/١ -

١٠٢، والأصناف ١٦١/١ - ١٦٥

(١٤) بدائع الخصائص ١/١

إِلَى الْكُتَيْبَةِ^(١) فَمَسَحَ عَمِي نَافِلَهُ ذَلِكَ وَكَانَ
بِقَضِي بْنِ الْعَاسِ لِقَالَ: ﴿وَأَرْحَمَكُمْ﴾ هَذَا مِنْ
الْمُقَدِّمِ وَالْمُؤَخَّرِ مِنَ الْكَلَامِ^(٢)

وَحَكِي عَنْ ابْنِ حِبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا أُجِدْتُ فِي
كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا عَمَلَيْنِ وَمَسْحَتَيْنِ^(٣)

وَقَالَ الشُّرَكَايُ نَبِيْتُ رَجُوعٍ عَنْ ذَيْلِ^(٤) ،
عَمَّا ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ دَرَاهِمًا ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
وَأَمْسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ بِالتَّصْبِيعِ وَقَالَ: هَذَا لِأَمْرِ ابْنِ
يَسْرٍ^(٥)

وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ مِنْ مَالِكٍ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ قَوْلُ
بُحَيْرِ ج: «فَاعْمَلُوا الْقَدَمَيْنِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا»
وَذَكَرَهُ مَا فِي الْأَصْبَحِ: «مَاءٌ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ابْنِ
أَنَسٍ أَقْرَبَ إِلَيَّ الْحَبِثِ مِنْ قَدَمَيْهِ فَغَسَّ أَنْسَ
صِنِّي اللَّهُ وَكَتَبَ الْحِجَابَ وَثَلَا الْآيَةَ ﴿فَأَقْبِلُوا
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْقَرَائِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
زَلَّ حَبِثَكُمْ إِلَى الْكُتَيْبَةِ﴾ لَرَأَى جَرًّا^(٦)

وَحَكِي عَنْ الشَّحْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: التَّوَضُّعُ
مَحْسُولَانِ وَمُتَمَسَّحَتَانِ، فَاَلْمَسُوحَانِ يَقْتَضِيَانِ

وَلَهُ عَنِ طَرِحَبِينِ فِي الْوُضُوءِ بِالْإِجْمَاعِ ،
قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْسٍ: أَجْمَعَ أَصْحَابُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى حَسْلِ الْقَدَمَيْنِ^(٧)

رَوَى الثَّوْرِيُّ غَسَلَ لِرُجُلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ ،
مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْكُتَابِ وَالنِّسْبَةِ ، وَمِنْهُمْ
عَنْ كَثَرَةِ الْعُلَمَاءِ الْمَسْلُورِ الْمَسْحِ^(٨)

وَذَلِكَ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي حَالِدٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَجْمَعَ
الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ وَلَمْ
يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ مِنْ يَحْتَدِ بِهِ^(٩)

الْقَوْلُ الثَّانِي: رَوَى رَجُلٌ مَسْحَ دُونَ
الْقَسْرِ ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، فَقَدَّرَ
أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى خَدَيْهِ وَقَدَمَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْحَدَ
مُتَطَلِّعٌ عَلَيْهِ^(١٠)

وَعَنْ نَبِيْتُ رَجُوعٍ عَنْ ذَلِكَ^(١١) ، فَعَدَّ أَحْمَدُ
الطَّرِيقَ بِإِسْتِثْنَاءِ مَنْ عَلِيَ أَنَّهُ فَائِدَةٌ لِمَسْحِ
الْأَقْدَامِ إِلَى الْكُتَيْبَةِ ، وَرَوَى عَنْ أَبِي
عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: مَرَأْتُ عَلِيَّ الْحُسَيْنِ
وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَرَأَى ﴿وَأَرْحَمَكُمْ﴾

(١) المصنف لأبي قتادة ١٣٢/٩ - ١٣٣ ،

(٢) الحارثي للثوري ١١٨/١

(٣) المجموع ٤١٧/١ ، وانظر فتح الباري ٢٦٦/١

روى لأوطار ١٦٨

(٤) المصنف لأبي قتادة ١٣٣ ،

(٥) من لأوطار ١٦٨/١

(٦) سورة المائدة ٦

(٧) بصير مطبوع ١٦٢/٤ - ١٦٨ ط ١ در مكتب

علمية

(٨) المصنف ١٣٣

(٩) من لأوطار ١٦٨/١

(١٠) بصير المطبوع ١٦٨/١

(١١) المصنف ١٣٣ ، والمجموع ١٦٨/٩

في التيميم، وهو قول لطيفي^(١)

وقال من جماعة بعد أن ذكر ما يمكن من
معي وإن عاص وشي والشعبي^(٢) من أن
فرض امرئ ليس بالمسح لم يعلم من فقهاء
المسلمين من يكون بالمسح على مرحلتين غير
من ذكرنا، إلا ما حكى عن من جرب أنه قال
هو مخير بين المسح والغسل^(٣)

القول الثالث ذهب الجنس البصري
والجبالي ومن جبريل الطبري في إحدى
درائيات عبد الوهاب بن موسى جبر بن عبد
رجيل ومعهما^(٤)

في قول الرابع ذهب بعض أهل العلم إلى
وجوب الجمع بين الغسل والمسح. بحدثة في
المرأة التي في أية واحدة بمشرب آيس يجب
العمل بهما جميعاً ما أمكن، (أمكن هنا عدم
التماهي، إذ لا تماهي بين الغسل والمسح في
محل واحد، فيجب الجمع بينهما^(٥)

ويجب عند جمهور الفقهاء إحتجاب التكبيرين

في غسل الرجلين، ولم يحالفه في ذلك إلا
رغم، والكلام في التكبيرين نحو الكلام في
التيميم^(٦)

والكعبان هما المظانان اللذان في أسفل
التي^(٧) (أو كعبان وما بعدها)

ثانياً للفرائض المختلف فيها في الوضوء

١ - الثانية

٨٣ - المختلف الفقهاء في حكم الوضوء في
الوضوء

ذهب الجمهور إلى أن التيميم شرط لا يصح
الوضوء إلا به.

وذهب البعض إلى أنها سنة، وأطروا إلى
أنها فرض

٢ - التفصيل في مصطلح (في) (٨٤)

وفي تيم الوضوء

٨٤ - رد بعض الحنفية إلى أنه بعد كمال

(١) البدائع ٢/٧٠، ومواهب الجليل ٢/٢١١ -
٢١٣، والمصنف للثوري ٢/٢١١، رد، ١٤٥٤،
تفسير لابن عطاء ١/١٣٥ - ١٣٦، ومعرفة
أولي التيميم ١/١٧٢

(٢) البشابة ١/١١٠، ومواهب الطالوت ١/٢١٢،
والمعاني للثوري ١/١٢٢، ومختار لأبي قحافة
١/١٢١ - ١٢٥

(١) البحر لأبي حنيفة ١/٢٠١

(٢) البحر ١/١٣٣

(٣) ابن عطاء ١/١٧٢، والبدائع ١/٥١، ومواهب
الجليل ١/٢١١، ومصنف للثوري ١/١٣٧، ما
بعد، والمصنف لابن عطاء ١/١٣٣، وسبل
الأوقار ١/١٦٨

(٤) البدائع ١/٦٠، والمصنف ١/١٧٢

وأما إذا لم يكمله أو كمله فيه أخرى أو بعد
حول ثم يخطئ في بطلانه^(١).

ب الموالاة

٨٥ - الموالاة: هي غسل الأعضاء على
سبيل التعاقب بحيث لا يوجب الحصر الأول
قبل الشروع في الثاني.

وقد اختلف الفقهاء في حكم موالاة في
وضوء.

فذهب الحنفية والشافعية في القول الصحيح
الجديد والمالكية في نفيه، والحنابلة في رواية
إلى أن الموالاة في الوضوء سنة، وبه قال من
الصحابه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
والحسن وسعيد بن المسيب والنفري.

وقال المالكية على المشهور والشافعية في
القديم واجتنبه في المذهب إنها رخصة. وبه
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه والأوزاعي.

ز الموالاة م ٢٣

ج الترتيب

٨٦ - اختلف العلماء في حكم الترتيب بين

الوضوء فلا يؤثر هذه الرقصة في الوضوء عند
المالكية والشافعية على الصحيح، والحنابلة
على الصحيح كذلك.

وقابل الصحيح عند الحنابلة بطلان ما إذا
رفضه أثناء الوضوء فقد استند الفقهاء القائلون
بترتيبها أو شرطيتها في نقض الوضوء.

قال شافعية في الأصح إذا جرى قطع
الوضوء في أثناءه لم يبطل ويستأنف التنية لما
لحقه من جوازها بترتيبها، وإلا ملغى الوضوء.

وقال الحنابلة في الصحيح يبطل ما مضى
من الطهارة كغسله والوضوء، فإن أراد الإنعاش
استأنف، وقبل لا يبطل ما مضى منها، ومن
هذا أن غسل اليدين بآخرة أولى من غسل
المعصص مسحت طهارته، وإن طاف النبي على
وجوب الموالاة ومعه.

وأما إن لمس بعض أعضائه بغير الوضوء
وبعضها بغير التبرد ثم أعاد غسل ما نوى به
التبرد بغير الوضوء قبل طول تفصل أجزاء.

وقال المالكية على الصحيح لا ينعقد وضوء
اليد في أثناء الوضوء يبطل.

وقيل يعتد الوضوء فلا يبطل الوضوء،
ومحل الخلاف بينهم في رفضه أو تيق في
أثناء الوضوء إذا كمله بالقرب بالنية الأولى.

(١) روضة الطالبين ١/٥٠، كنز العمال ١/١٦٦،
والإصناف ١/١٥٦، ومروءة أولى إلى ٢٨٣،
وحاشي الدسوقي مع الشرح كبير ١/٩٤.

بأنه بيان للوضوء المأمور به في الآية، ولأن الوضوء عبادة تشتمل على أفعال متدايرة يرتبط بعضها ببعض فوجب فيها الترتيب كالتصلاة والصح^(١).

ودهب تحفية والمالكية على المشهور ويصح عثمان الشافعية وهو رواية عن أحمد إلى أن الترتيب ستة من سنن الوضوء وليس من أركانه ولا من واجباته.

وأب ذهب ابن مسعود رضي الله عنه وسعيد بن المسيب والحسن ومطهر ومكحول والمطعمي والقرطبي وربيعة والأوزاعي والثوري، لأن الله سبحانه وتعالى أمر في الآية بفعل أحدهم الوضوء، وعطف بعضها على بعض بالووَافِي لا تقتضي ترتيباً، فكيفما عسس الموضوء أعضاءه كان مثلاً للأمر.

ولما ورد أن النبي ﷺ توضأ فمسح وجهه ثم يديه ثم رجليه، ثم مسح رأسه^(٢)، ولأن الوضوء طهارة فلم يجبه فيها ترتيب كالاجتهاد.

(١) مجموع النووي ٤٤١/١ وما بعدها ومجموع المحتاج ٥٤/١، والبيهقي لأبي قلزلة ١/١٣٦، والإمامك ١/٢٣٨، ومجموعة أولي القلوب ١/٢٧٢ - ٢٧١، ومراتب الجليل ١/٢٥١.

(٢) حديث: "أن النبي ﷺ وضأ بمسح وجهه . . . ثم مسح يديه ثم مسح رأسه" (١/٢٠٤) وسلم (١/٢٠٤) من حديث عثمان بن عفان.

أعضاء الوضوء في المسح والممسح، هل هو واجب أو سنة.

ذهب الشافعية والحنابلة في المذهب والمالكية في قول إلى أن الترتيب في الوضوء ركس من أركانه، وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس ورواية عن علي رضي الله عنه وبه قال قتادة وأبو ثور وأبو حنيفة وإسحاق بن راهوية، والترمذي والقرطبي أن يأتي بالظاهرة صفواً بعد حصر، كما أمر الله تعالى بأن يغسل الوجه ثم اليدين، ثم مسح رأسه، ثم يغسل الرجلين لقول الله تعالى: ﴿وَأَقْبِرُوا رَأْسَكُمْ وَأَلْجِسُوا يَدَيْكُمْ وَأَلْجِسُوا رِجْلَيْكُمْ وَكُلُوا وَشَابِعُوا وَأَلْجِسُوا رِجْلَيْكُمْ﴾^(١) حيث دخل المسح بين اليدين وقطع حكم النظير عن النظير، مد ذلك على أنه عهد بإيجاب الله به لأن عادة العرب إذا ذكرت شيئاً متجانساً وغير متجانسة جمعت المتجانسة على مسو، ثم عطفت صيرها ولا يخالفون ذلك إلا لفائدة، فلو لم يكن الترتيب واجباً لما قطع النظير عن نظيره، ولأن الآية سميت ببيان الوضوء الواجب، لا المستحب، حيث لم يذكر فيها شيء من السنن، ولأن كل من حكى وضوء رسول الله ﷺ حكاه مرتباً مع أكثرهم وكثرة الأصول التي حكوها، ولعله

(١) سورة المائدة، ٦.

في العقب خصوصاً في الشتاء^(١)، فذا ورد
 «وَلْيُغْسِلْ يَدَاكَ مِنْ الدَّرَةِ»^(٢)

وقد المالكية هي المشهور هو فرض من
 مراتب الوضوء، قال الخطابي وقد خُلف
 في ذلك هل هو واجب أو لا على ثلاث
 أقوال

المشهور الوجوب وهو لو لم يأت في
 الآية شاء على أنه شرط في حصول معنى
 الغسل، فإن أبي يوسف يقوله هذا الغسل
 والسلام لمصلحة^(٣) أو لا يكتفي بحدوث
 يده^(٤)، ولأمر على الوجوب، ولأدعته
 بهما أنما إلى جسده على وجه يسمى
 غسله، وقد فرق أهل أصله بين الغسل
 والامتناس

وكتبتهم ليس على الشمال، وأنه لو غس
 لمحدث دفعة واحدة لا يقع حديثه، قد على
 أن التمس لا يجب^(٥)

أو قريب منه.

د - نفل

٨٧ كذلك له مصدر ذلك، يفل
 ذلك الشيء ذكراً من يلف مثل مرص
 سلك، وذلك التمس بالأرض - مسحها به.

وفي الاصطلاح - كما معنى للماء -
 هو يمرار له على أعضاء^(٦) متوسطة وهو
 «مقرو الأوساخ، أو سمح حسب الماء قبل
 حله»^(٧).

وقد احتلف العلماء في حكم ذلك في
 الوضوء هل هو فرض أو سنة؟

فذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية
 والمالكية إلى وجوبه عند شالكة، أبو آة لذلك
 سنة من بين الوضوء، راداً عنه ويبالغ

(١) رد المحتار على الدر المختار ٨٣/١، وطبرج
 الصغير ٢٠/١، والمجموع لنووي ١٤١/١ -
 ٤٤٧، وأما في الصلاة ٨٥/١، والمجموع
 ١٣٦/١ - ١٣٧، والإيضاح ١٣٨/١، وصورة
 التي هي ٢٧٢/١ - ٢٧٤

(٢) كالمصباح المبرور وحاشي الدسوقي ٩٠، وانظر
 بحر الرائق ١/ ٢

(٣) في غرالمختار ورد المختار ٨٣/١، ٨٥،
 ومجموع المصباح ٦٢/١، وحاشية بدر
 ٤٠١، والشرح المبصر ١٠٠/١، وكشف الصواع
 ٩٢/١

(٤) حديث أبي بلال عن جابر
 أمية بن جندب (فتح ١٢٢، وسلم ١/ ١٦) (٥)
 من حديث جندب، أبي عمرو

(٦) حسب غلظه التلخيص حديثه بذكره «وروى
 مقاضي عبد الرحمن التلخيص في الدورية هي
 «غسل يدي الصلوة ٢٧/١ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ -
 بكت المصباح، ولم يده إلى أي عصر حديثه،
 ولم يجد أحد نفل

والثاني: نفي وجوبه، وهو لأبي عبد الحكيم
بناء على معنى اسم التفسير بوجه

وحذف التحليل إلى أنها واجبة^(١)

(ر - سمة ١٦)

والثالث: أنه واجب لا لغيره بل لمحق
إتصال الماء، فمن سعى لإتصال ثناء بطول
مخلة لغيره، وعمله الشطرنج (أي المخرج)
وذكر من سعى إلى رشد غيره^(٢)

من الوصوه

أولا التسمية

ذكر الفقهاء حكم التسمية في أول الوضوء
وعند غسل كل عضو من أعضاء الوضوء
ودلت على التحو الثاني

١ - التسمية في أول الوضوء:

٨٨ اختلف الفقهاء في حكم التسمية في
أول الوضوء.

لمعجب جمهور الفقهاء، (الحنفية والشافعية
وأحمد في رواية) إلى أنها سنة من سنن
الوضوء

وبعض المالكية في المشهور إلى أنها
مستحبة، وقيل أنها غير مشروعة وإنما نكرو

وقال الحنفية: تحصل التسمية بكل ذكر،
هو كسر أرهط أو حذو. كان معيماً لأصل
السنن، لكن أتورد عن أبي بصير والشافعية عن
السلف: بسم الله العظيم والحمد لله
الاسلام، وقبل الأفضل: بسم الله الرحمن
الرحيم بعد تنهوء، وفي المجتبى: يجمع
بينهما^(٣)، وقال المصنف: المروي عن رسول
الله ﷺ: بسم الله والحمد لله^(٤)

وقال الشافعية: قلها: بسم الله، وأكملها
كسبها (بسم الله الرحمن الرحيم) ثم الحمد
له على الإسلام ومعونه والحمد لله الذي
جعل الماء طهوراً، وزاد العراقي: ربنا أعوذ

(١) السراج الصغير ١٢٢٤، وسائفة المصنفين
١٣/١، وعدوه لآل أبي بصير ٢٦٨/١، ٢٦٩،
والإمام ١٦٨ - ١٦٩، ومن المجتاج
١٥٧/١، وروى المختار عن الف المصنف ٨٦،
(٢) المختار، ٨/١، والمختار ٧١/١

(٣) من القول في التسمية عند الوضوء: بسم
الله، والحمد لله المخرجه المبرم في الصغير
١٣٩ - ١٤٧ - ١٤٨، من المختار (الإسلام) من
صحة أبي بصير، وروى ابن حجر في ذلك
المعنى ٩٦٢، من دائرة المعارف، تصدق عن
صحة الحديث أنه منكر

(٤) مرقاة المفاتيح ٣٨٨

المسوحات لمسحاً^(١١).

ب - التسمية عند غسل كل عضو من أعضاء الوضوء^(١٢).

٨٩ - نص فيها: حقيقه على أن من أدب الوضوء التسمية عند غسل كل عضو من الوضوء أو عند مسح ما مسح من أعضائه الوضوء، وليس به يكون بالصحة الواردة وهي بسم الله العظيم، وسعدته على دين الإسلام، وورد بعضهم أنشهد هنا

قال ابن عثيمين^(١٣) قال في الحلية: عن السراء من عدا بسم الله عن النبي ﷺ ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله، ثم يقول بكن عضو أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعني من التواب واجعلني من المتطهرين إلا فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء، وإن قام من وقت ذلك فغسل رجليين بطلاء فيها ويعلم ما يقول أتمثل من صلواته كيوم وليله أنه، ثم يقال له (صلى الله عليه وسلم)

(١١) كشف الخفاء ١/ ٩٢٠٩، والإيضاح ١٢٨٢١

(١٢) الدر المختار: ورد المصتر ٨٦

(١٣) حقيقه الله من عند يقول حين يتوضأ
قال الحبيبي في جذابة (١/ ١٩ - ط ذو الفكر)
رواه المستفري: وسعدته

بك من همراء الشباطين وعودك رب أو يحضرون، وحكي التحدث الطبري من بعضهم أنشؤوا بها

والله لا تقول الوضوء، لو غل الكفين، فوري الوضوء ويسمى الله عنده بأد يقرأ البه بالتسمية عند أول غسلهما، ثم يتنظف بهن، ثم يكمل غسلهما لأن الله باله والتنسبة، ولا يمكن أن يتنظف بهن في ركن واحد^(١٤)

ومال المالكية - عن المشهور - يقول المتوضي: عند اشتغاله وضوءه أي عند غسل يده إلى كوعه بسم الله، وفي رواية للرحمن الرحيم قولاً: رجع كل منهما من رجلي جبع القول بعدم روايتهما، والمالكاني راس الخير رجعه القول بربايتها^(١٥)

وقد أضافت صحة التسمية أو يقول بسم الله، لا يقوم فيها معناه، فهو من بسم الرحمن أو مقدس أو محو بسم يجره على الأشهر، وقد ورد في الأوس لإخوة، وحكي التسمية للمسلمان لأنها فكر، ووليتها عنه أوله الوالجات وحويلاً وأول

(١٤) علي لمحدج ١٧/١

(١٥) الشرح الكبير واللب ١/ ٣١، والشرح لصير والمندوي ١٣٦١

وانظر تمصيل آراء الفقهاء في بيان حكم المصمصة وأخذ كل رأي وكيفيةها، والتركيب بينها وبين غيرها، والمبالغة فيها، وحكمها للصائم في مصطلح (مصمصة ٢ - ٨)

ولبعاً الاستساق

٩٢ - اختلاف الفقهاء في حكم الاستساق في الوضوء.

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الاستساق في الوضوء سنة

ودعت الحنابلة إلى أن الاستساق في الوضوء فرض أو واجب

وانظر تمصيل آراء الفقهاء في حكم الاستساق وأداة كل رأي وكيفية في مصطلح (مصمصة ٢ - ٨، استساق ٢)

خاصة - الاستساق

٩٣ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الاستساق في الوضوء سنة من سنة لم تلحق إذا استسقت فانظر^(١) وما ورد

(١) حيث إذا استسقت بآثر

لمخرجه الترمذي (١٠/١) = ط الحلبي والطبراني في المعجم الكبير (٢٢٨٧ - ط العراقي) من حديث حماد بن زيد، واللفظ للطبراني، وقال الترمذي حديث حسن صحيح

ومن ابن مفلح وغيره على أن ظاهر كلام فقهاء الحنابلة أنه لا تستحب التسبب عند كل وضوء^(٢)

ثالثاً: حل اليدين إلى الرسغين.

٩٠ - ذهب الفقهاء إلى أنه يسى غسل اليدين الطاهرتين إلى الرسغين في بقاء الوضوء لعمل النبي ﷺ، فقد روى عثمان بن عفان عنه صفة وضوء النبي ﷺ فقال دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما، ثم أدخل يده في الإناء^(٣)

وإن كنت نجس فغسلهما تماماً

(ر. وسع ٢، كف ٣، نوم، يد)

للفق المصمصة

٩١ - استحب الفقهاء في حكم المصمصة في الوضوء

لذهب جمهور الفقهاء إلى أن المصمصة في الوضوء سنة

وقال الحنابلة المصمصة في الوضوء واجبة.

(١) المصروع ١/١٢٢، وكشاف القناع ١/١٠١، ومطالب أولي النهى ١/١٢١ - ١٢٢

(٢) حديث عثمان، ﷺ في صفة وضوء النبي ﷺ أخرجه مسلم (٢٠١/١)

أن يغسل يديه **بماء** وضوء واستنشر واستنثر ثلاث غزوات من ماء^(١)

والاستنثار عند انصاف اليدين مخرج المتوضئ من الماء من الألف بالهمس والحمد أصابعه السبعة والإبهام من اليد اليسرى عليه عند مشروعه مسك به من أعلاه لأنه ليلع في الظلمة، وإن لم يضع أصابعه على قمحه ولا أتون الماء من الألف بالنفس وإنما ترك الماء ينفسه فلا يحصى عدد استنشاده على أن وضع الأصابع من ماء الماء، وقيل إنه ذلك مستحب، (كون الأصابع من اليد اليسرى مستحباً، وكذلك كون الأصابع السبعة بالإبهام)

والاستنثار عند الطهارة أن يخرج المتوضئ بعد الاستنثار ما في أنفه من ماء، وأدى بخصمه يده اليسرى.

وفى الصحابة يس استنثره بيمانه^(٢)

(١) حديث أن النبي ﷺ وضوء وضوء واستنثر وأمر به البخاري (الفتح ٢٩٧/١) ومسلم (٢١٠/١) في حديث عبد الله بن زيد.
(٢) نسخة في خط حفص بن علي بن أبي السرح من ٢٩٩. ورد في الحديث ٨٤/١، وخرج الكبير وصاحبه في الدرر ٩٧/١، الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ١١٠، ومغني المحتاج ٥٨١، وكتف النجاشي ٩١/١.

سائماً، مسح كل الرأس

٩٤ - بين بيان أن مسح جميع الرأس فرض عند المالكية على المشهور والمختلفة ودعت الحنفية والشافعية إلى أن من سنى الوضوء مسح كل الرأس.

واستند الحنفية على ما ذهبوا إليه بما ورد أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح رأسه كله^(١)

وقد سئل: إنه ﷺ مسح بيمينه^(٢) فيكون مسح الربع فرضاً ويكون مسح الجميع سنة

ومن الحنفية على أن المتوضئ إذا توضأ على ترك استناب كل الرأس بالمسح فلا عذر بآثم، وقالوا: وكأنه يظهر رجحه في السنة

وقال الشافعية: حسن لموضوع مسح كل الرأس للاتباع، وخروجه من خلاف من أوجب^(٣).

(١) حديث أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح رأسه كله.

أخرجه من غير وجه في صحيحه ٨١/١ - ط المنتخب (الإسلامي) من حديث عبد الله بن زيد.

(٢) حديث أن رسول الله ﷺ مسح بيمينه. أخرجه مسلم (١٢٠/١) من حديث شعيرة بن سعد.

(٣) الاختيار ٨٤، والدر المختار ورد في المختار ٨٨٢، والمذهب شرحها ٢٤/١ - ٢٤، ومعنى المحتاج ٥٨١، وروضة الناظر ٦٠.

مسائل تتعلق بمسح الرأس:

١ - تكرار مسح الرأس.

٩٥ - ذهب الحنفية إلى أنه يس مسح كل للرأس مرة بماء واحد، والذي يروى من التثنية محمول على المسح بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة أن السوفسي، إذا مسح بماء واحد ثلاثاً كان مستوفياً

أما لو مسح ثلاثاً ففيه ثلاثة أحوال. قبل بكرة، وقبل بدعة، وقبل لا بأس به

وهي الحائبة لا يكره ولا يكون سنه ولا أدباً، قال في البحر وهو الأول، إذا لا دليل على الكراهة، قال ابن عابدين " لكن استوجه في شرح المنية القول بالكراهة، وذكرنا ما يزيد فيما علقته على البحر^(١).

أما عند الشافعية فيس مسح كل الرأس ثلاثاً مرة بعد مرة إذا يس عندهم تثنية مشغولة ومسحوح، ولو مسح بعض رأسه ثلاثاً حصل له التثنية^(٢).

ب - كيفية مسح الرأس المستوف.

٩٦ - الأخير في كيفية مسح الرأس عند الحنفية أن يضع يديه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدحها إلى الخلف على وجه يستوجب جميع الرأس، ثم ويمسح أذنيه بأصبعيه، والأصابع عندهم من الرأس، فلا يتيب استعمال الماء قبل الاتصال.

وقال الشافعية: السنة في كيفية المسح أن يضع يديه على مقدم رأسه ويغسل سبيليه بالأخرى، وإبهاميه على صدغيه، ثم يذهب بهما إلى قفاه، ثم يردعهما إلى المكان الذي ذهب منه إذا كان له شعر يمسح به، رحيمند يكون اللعاب والرمد مسحة واحدة لعدم تمام الصحة بالدهاب

وأما من لا شعر له، فلو لا شعر لا يمسح بقصره، أو طوله يقتصر على اللعاب، فلو رد لم يحسب ثنية. وقالوا فيما إذا مسح كل رأسه فهل يقع كله لرأسه أو ما يقع عليه اسم المسح يكون لرأسه والباني سنة^٣ وجهان^(١)

وشرح الحنابلة بأنه لا يستحب تكرار مسح

(١) الاختيار ٨/١، والدر المختار ورد المختار ٨٤/١، والهداية وشذوذا ٩٢/١ - ٩٣، ومغني المحتاج ٥٩/١، وروضة الطالبين ٦٠/١

(٢) الاختيار ٨/١، والدر المختار ورد المختار ٨٤/١، والهداية وشذوذا ٩٢/١ - ٩٣.

(٣) مغني المحتاج ٥٩/١، وروضة الطالبين ٦٠/١

الرسع والرد كما قبل إلا أنهم استظهروا ما
نوردناه - المردد به الشيخ أحمد بن حنبل -
من أنه لا يجب الرد في المسترخي لأن له
حكم الباطن وانصح مني على التحليف

قال القدوسي وحاصل كلامهم أن الشعر
الطويل إنما يمسح مريم فقط مرة المفترض
ومرة بسطة، وأن إدخال اليد تحته في رد
التمسح هو الحق

ومحل كون الرد مرة إذ بقي منه بلل من
التمسح أو يجب وإلا لم يسر، ويكره تجديد
اليد الرد، ولهذا لم يرد حتى أخذ الماء
موجب لم يأت به ولم يكن الرد فضيلة، بل
يحي ما يكفي من الرد قد ظهر أن يسر بغسل
اليد فقط، بقوله **﴿إِذَا أَمَرْتُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾**
منه ما استغنم^(١) ومغابن الظاهر أنه
يسقط^(٢)

ج - صفة مسح الرأس

٩٧ - وقائروا في صفة المسح بأحد اليدين
سنة السني فيعرفه على ما نحن عليه في الرواية ثم

- (١) حديث (ما أمرتكم بالتمسح باليد اليمنى ما استطعتم)
نقدم بحريه قرا ١٦٤
(٢) الشرح الكبير ومغابن القدوسي ٨٨/١ - ٨٩
٩٩ والشرح الصغير ومغابن الصاوي ٨٨/١ - ٨٩
والاقرشي المصنف ٢٧

الرأس بما وروى أبو حنيفة قال قرأت عبيد
بن يونس فمسح عليه حتى أتاهما، ثم
مضمض ثلاثاً، ومسح ثلاثاً، وغسل وجهه
ثلاثاً، وقرأ ثلاثاً، ومسح برأسه مرة، ثم
غسل يديه إلى الكعبين، ثم قام فمسح فم
ظهوره فشربه وهو قائم ثم قال أحببت أن
أريكم كيف كان ظهور رسول الله **﴿صلى الله عليه وسلم﴾**^(١)

وعن ابن عباس **﴿صلى الله عليه وسلم﴾** رأى رسول الله
﴿صلى الله عليه وسلم﴾ يوماً فذكر الحديث - كذا ثلاثاً
وقال مسح رءوسه ودينه مسحاً واحدة^(٢)

وعن أحمد يستحب تكرار المسح بماء
حلت به من الماء أو الحطاب ومن الجوري
وكذا أدبه وناه^(٣)

وعنه المالكية من السنن المنصوص مسح
رأسه أي إنو حيث بدأ، وإن لم يكن عليه
شعر أن يمسح بالمسح ثلثاً بعد أن مسح يديه،
ولا يحصل التعميم إذا كان الشعر طويلاً لا
مجرد الأوتار ثم يأتي باليد بعد ذلك بالبعيد

- (١) حديث أبي حنيفة أثره هنا بوجه
أخرجه الترمذي (١٧٨/١ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ -

وسئل أحمد، كيف تصح الصلاة؟ قال
هكذا يوضع يده على وسط رأسه ثم جرها إلى
مقدمه، ثم دفعها فوضعها حيث مته بدأ، ثم
جرها إلى مؤخره^(١)

سليماً - مسح الأذنين:

٩٨ اخلف القفاه في حكم مسح
الأذنين.

فذهب الحنفية والمالكية على المشهور
والشافعية إلى أن من مسح الرأس مسح
الأذنين ظاهرهما وباطنهما، لأن «الذي مسح
رأسه مسح في وعده برأسه وأذنيه ظاهرهما
وباطنهما» وأدخل أصابعه في مساح
أذنيه^(٢)

يعرى جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية
والشافعية والحنابلة) أن ظاهر الأذنين هو ما
يلي الرأس، وباطنها هو ما كان مواجهاً

قال المالكية: لأنها خلقت كالوردة.

يمسح بهما رأسه، يبدأ بمقدمه من أول منابت
شعر رأسه وقد قرن أطراف أصابع يديه بعضها
ببعض على رأسه وجعل يدهما على صدفيه،
ثم يذهب يديه ماسحاً إلى طرف شعر رأسه
مما يلي قفاه، ثم يردعهما إلى حيث بدأ^(٣).

وقال الحنابلة: المصفة المسنونة في مسح
الرأس أنه يمر يديه من مقدمه إلى قفاه، ثم
يردعهما إلى الموضع الذي بدأ منه، لما ورد
عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ
مسح رأسه بيديه فأنزل يدهما وأبهر، بدأ بمقدم
رأسه حتى ذهب يدهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى
المكان الذي بدأ منه»^(٤) ثم يدخل أصابعه في
صاحبي أذنه ويمسح بهما ظاهرهما.

فإن كان العوضي قد شعر بخاب أن يتنفس
يورد يده ثم يردعهما، لأنه قد ورد عن الربيع بن
سعود رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ تورطاً غلغاه
فمسح الرأس كله من قرن الشعر كل ناحية
لثغيب الشعر، لا يحرك الشعر من حيث»^(٥).

١- أخرجه أبو حنيفة (٩١/١) ط حسين،
والترمذي (٢٩/١) - ط الحنفية، واللفظ لأبي
نزه، وقال الترمذي حديث حسن صحيح

(١) حروث لولي الله (٢٩٤/١) - ط ٢٩٦.

(٢) حديث أن النبي ﷺ مسح في وعده برأسه.

أخرجه أبو حنيفة (٨٨/١) - ط ٨٩ - ط حسين، ومن
حديث الترمذي بن مدي كرب، وحسن إسناده
بن حجر في التلخيص (٢٨١/١) - ط المصنف.

(١) أخرجه الترمذي (١٦٤/١)

(٢) حديث عبد الله بن زيد، قال رسول الله ﷺ مسح
رأسه بيده.

أخرجه الباقلي (٢٨٩/١)، ومسلم
(٢١١/١)

(٣) حديث الربيع بن سعد قال رسول الله ﷺ
تورطاً غلغاه.

الأصبع من الأذن^(١)

وقال الشافعية يسو مسح الأذنين بماء جديد، ويأخذ تصاميمه ماء حديد، ويشترط في تحصيل السنة تزيين الأذن من الرأس، فإن الشراشي المخطيئة كما هو الأصح في التروغية، ولم يأخذ بالتصاميم ماء لرأس ثم أمسك بعض تصاميمه وتم مسح الرأس بها ومسح بها الأذنين كفى لأنه ماء حديد^(٢)

ودهب الحنابلة وبعض المالكية إلى أنه يجب مسح أذنيه طاهرهما وبالصحة، فإن الحنابلة لأنهما من الرأس بماء^(٣)

ويسو مسحهما بماء جديد بعد مسح رأسه لما روي عبدالله بن زيد رضي الله عنه أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء حلالاً بماء الذي مسح به رأسه^(٤)، وأبيح نون الأذنين

- (١) الشرح الكبير مع التوسيع ٩٨/١، والشرح المنصور ١١٠، ومراجع الجليل ٢٤٨/١
(٢) معني المصباح ٦٠/١، وتجدد المصباح ٢٤٣/١
(٣) حديث: الأذن من الرأس

- أحمد بن محمد بن زاهر (٩٣) لا يمسح من حديث أبي أمامة، وصحة التوسيع في نصف الزيادة ١٨/١ - ط المصباح الطوسي
(٤) حديث عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ
أمرجه الحنك ١١/١ - ط دار المعرفه -

وفي رأي عبد المالكية أن طاهر الأذنين هو ما كان من جهتها، وباطنهما هو ما بين الأذنين^(٥)

تجديد الماء لمسح الأذنين وكيفية مسحهما

٩٩ - اخذت الفقهاء في تجديد ماء مسح الأذنين

فيري جمهور الفقهاء (المالكية، والشافعية، والحنابلة) أنه يسو تجديد الماء لهما ولهم في ذلك تفصيل

تعد المالكية - نسى التي تمنع بالأسن في التوضوء ثلاث مسح طاهرهما وباطنهما ومسح الصم حراً، وتجديد الماء لهما غير مسحهما يلا تجديد ماء كان آتياً بسبه التمسح بعد، ولو كان بسبه تجديد الماء، وفي طه سنة مسح انصباحين إذ هو سبه مستغنى كما نقل المواق عن السلمي وابن عيسى

والصباح هو الثقب الذي تدخل فيه رأس

- (١) الاختيار ٨، والشرح المنصور ورد المصباح ٨٢/١
٨٨، والشرح الكبير ٩٨/١، ومراجعة المصباح ٢٤٣، وفي المصباح ١٠/١، وكذلك المصباح ١٠٠، والإيضاح ١٢/١، ومراجع الجليل ٢٤٨/١

والأظهر أنه يقع ثمة رابعة على مقدمه رأسه ويصلها إلى قدمه على وجه يسوع المسيح برأسه، ثم يمسح رأسه بأصبعيه، ولا يكون ثمة مستعلا بهذا، لأن الاستعداد بهاء واحد لا يكون إلا بهذه الطريقة

فلو مسح شخصه أثناءه بالية الثانية من مسح الرأس كمن وكان مقبلاً على، ولكن مسحهما بهاء جديد أولى، مراعاة لاختلاف لكوناً بالية الثانية

وقالو يندب ودحر خضرة المعبولة في صياح لديه عد مسحاً^(١)

تعلد تحليل الخلية وشعور الوجه

١٠٠ - ذهب الفقهاء - في الجملة - إلى أنه يس في الرضوء تحليل الخلية وسائر شعور وجهه، على خلاف بينهم ومقتضى من يأنه (١٥) لب غسل الوجه في الرضوء وبسائر مصطلح (تحليل - ٨)

تماماً - تحليل أصابع اليدين والرجلين

١٠٩ - اختلف أهلها في حكم تحليل أصابع اليدين وأصابع الرجلين في الرضوء

(١) الأخير ٨/٦، والفرد المحتار ورد المختار ٨٢/٩ - ٨٥، وقس الخلف ١/٩

دور أشهر من الرأس أيضاً على الصحيح من المذهب، بهجيب مسح مع الرأس، وكف مسح لأتبعين أجزاء الرأس

والصحيح في مسحها أن يدخل مياها في مسحها، ويصح بيهامه ظاهرهما بما روى من عيسى عليه السلام أن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه فاعلمها بالسليبين، وحاشا بيهاميه إلى ظاهر أذنيه، ولا يجب مسح ما استمر من الأذن بالعرضة، لأن الرأس الذي هو الأصل لا يجب مسح ما استمر منه بالعرضة، فالأصل أولى^(٢)

ولذلك الحسية، يكفي مسح جميع الرأس والأذنين بماء واحد، لأنهما من الرأس، قاله ﷺ فلا ضمان من الرأس والصورتين

الحكم دون الحلقة

١ - الشمالية - وبطل من حجر في المسح ٢٨٢، ١ - ط صليبا، هو من فقير العيدك دار روية أصوب من هذه الرواية بهذا التصحيح ليس بهه فكر، لاثنين، مشيرة إلى إبطال فكر الأولين - (١) حديث ابن عباس عن النبي ﷺ مسح برأسه وأذنيه

أخرجه ابن حبان ١٥٩/١ - ط صليبا، وهو من عباد لا إله إلا الله ٣٦٧/٢ ط كرسالة، ويصنف لابي حبان، وجوده مستند للرواية في المجموع (٢٠٥/١) ط صليبا

(٢) كـ من المسح ١، ١، والأصح ١٢/١ ١٢٣، ودعوة أولى للمسح ١ ٢٢٩

وينظر التفصيل في مصطلح (أصبح) ف ٢ - ٣،
وتحليل ٢ - ٥)

عاشرا - الخطيئة

١٠٢ - ذهب الفقهاء إلى أن ثلاثين غسل الأعضاء في الوضوء سنة^(١)، ولأن النبي ﷺ نوحا مرة مرة وقال: «يا وضوء لا يغسل الله تعالى الصلاة إلا به»، ووضوءا مريسا مريسا وقال: «يا وضوء من يضاعف الله له الآخر مريسا، وضوءا ثلاثا ثلاثا وقال: «يا وضوء وضوء الأبياء من قبلي»^(٢)، والتفصيل في مصطلح (كتاب) ف ٢)

الحادي عشر - الاستنك

١٠٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن السواك سنة عند الرضوء، لحديث رسول الله ﷺ: «الولا أن أشق على أمتي لأمرهم بالسواك مع كل وضوء»^(٣)، قال المحقق

(١) الهدية وشروحا ٢٠١/١، والشرح الكبير مع حاشية المنوفي ١٠١/١، ومعي المحتاج ٥٩/١، ٦٠، ومكشاف القناع ١٠٢/١

(٢) حديث الثوري مرارا،
لقد تم تجميعه في

(٣) حديث: «ولا أن أشق على أمتي» -
أخرج عنه (١١٠/٢) ط (الهدية) من حديث أبي هريرة، وصححه ابن خزيمة (١٠٢/٢) = ط
مكنه الإسلامي،

السواك سنة مؤكدة، وهو للوضوء عندنا والشهور من المنعبد عند المالكية أن السواك مستحب، ونقل لمطاط عن ابن عمر أن معننى الحديث من ملازمة النبي ﷺ عليه لعرض موته، وعونه: «ولا أن أشق» - «أن يكون سنة» وهو وعيه لكنه خلاف المشهور، ناله المنوفي^(١).

وفي تعريف الاستنك، وحكمه مشروعيته وحكمه التكميلي، والاستنك في «وضوء» ركعصانه وما يساكن به وما يحظر أو يكره، وصفات السواك، والسواك مخير عود أو بالأصبع، ركيفية الاستنك، وأدائه، وتكرره، وأقله وأكثره، وإدائه السواك لنفس، في كل ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (استنك).

الثاني عشر - المسح على العمامة

١٠٤ - اختلف الفقهاء في حكم المسح على العمامة، وينظر تفصيل آرائهم في مصطلح (مسح) ف ١٢، عمادة ١٣)

(١) الهدية، وشروحا ١٥١/١، ١٦٠، وفي المصدر ورد المصدر ٧٢/١، والشرح الكبير وحاشية المنوفي ١٠٢/١، ومعي المحتاج ٥٥/١، ٧٢، ومكشاف القناع ٧٢/١

واستدل أيضا بوردع عائشة رضي الله عنها ^(١) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢) في شأنه كله وفي ظهوره وبرجله وسنله ^(٣)

وحكم عثمان وعلي رضي الله عنهما وصورة علي رضي الله عنه ^(٤) في قوله 'يا أيها الناس'

ودع رضي الله عنه ^(٥) في بعض الأحكام، إلى أن ^(٦) التي هي في الوضوء منه، واستدلوا بما ورد عن ^(٧) علي رضي الله عنه قال: إذا توضأتم فابدؤوا ^(٨) بأسماكم

قال من الهام إلى التماس منه نبوت رضي الله عنه ^(٩) فغير واحد من حكم وصوه ^(١٠) بأنه صرح به بتدبير النبي صلى الله عليه وسلم من ^(١١) الذين والرجلين وذلك بمبدأ الموقفة لأهم ^(١٢) إسما بحكمه وصوه النبي صلى الله عليه وسلم

(١) حديث عائشة رضي الله عنها ^(١٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١٤) في حديثه

أخرجه الشيخان رضي الله عنهما ^(١٥) في ١٠٧٣ ومسلم ^(١٦) في ٢٦٦/١ واللفظ لغيره

(٢) حديث عثمان رضي الله عنه ^(١٧) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(١٨) في حديثه

أخرجه الشيخان رضي الله عنهما ^(١٩) في ١٠٧٣ ومسلم ^(٢٠) في ٢٦٦/١ واللفظ لغيره

(٣) حديث علي رضي الله عنه ^(٢١) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢٢) في حديثه

أخرجه الشيخان رضي الله عنهما ^(٢٣) في ١٠٧٣ ومسلم ^(٢٤) في ٢٦٦/١ واللفظ لغيره

(٤) حديث علي رضي الله عنه ^(٢٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم ^(٢٦) في حديثه

أخرجه الشيخان رضي الله عنهما ^(٢٧) في ١٠٧٣ ومسلم ^(٢٨) في ٢٦٦/١ واللفظ لغيره

الثالث عشر عدم الإسراف في استعمال الماء.

١٠٥ - تناول الفقهاء موضوع الإسراف في استعمال الماء في الوضوء في حالتين.

- الزيادة على ثلاث مرات

ب- حالة استعمال الماء بكثرة في الوضوء.

وينظر مفصلي رضي الله عنه ^(٢٩) في الأحكام في ^(٣٠) المصطلح (إسراف الماء - ٧)

الرابع عشر التباين.

١٠٦ - اختلف الفقهاء في حكم التباين في الوضوء في التباين والرجلين.

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في الصحيح من استدلال إلى أن التباين في الوضوء مباح.

(١) حديثه رضي الله عنه ^(٣١) في حديثه ^(٣٢) في حديثه ^(٣٣) في حديثه ^(٣٤) في حديثه ^(٣٥) في حديثه ^(٣٦) في حديثه ^(٣٧) في حديثه ^(٣٨) في حديثه ^(٣٩) في حديثه ^(٤٠) في حديثه ^(٤١) في حديثه ^(٤٢) في حديثه ^(٤٣) في حديثه ^(٤٤) في حديثه ^(٤٥) في حديثه ^(٤٦) في حديثه ^(٤٧) في حديثه ^(٤٨) في حديثه ^(٤٩) في حديثه ^(٥٠) في حديثه ^(٥١) في حديثه ^(٥٢) في حديثه ^(٥٣) في حديثه ^(٥٤) في حديثه ^(٥٥) في حديثه ^(٥٦) في حديثه ^(٥٧) في حديثه ^(٥٨) في حديثه ^(٥٩) في حديثه ^(٦٠) في حديثه ^(٦١) في حديثه ^(٦٢) في حديثه ^(٦٣) في حديثه ^(٦٤) في حديثه ^(٦٥) في حديثه ^(٦٦) في حديثه ^(٦٧) في حديثه ^(٦٨) في حديثه ^(٦٩) في حديثه ^(٧٠) في حديثه ^(٧١) في حديثه ^(٧٢) في حديثه ^(٧٣) في حديثه ^(٧٤) في حديثه ^(٧٥) في حديثه ^(٧٦) في حديثه ^(٧٧) في حديثه ^(٧٨) في حديثه ^(٧٩) في حديثه ^(٨٠) في حديثه ^(٨١) في حديثه ^(٨٢) في حديثه ^(٨٣) في حديثه ^(٨٤) في حديثه ^(٨٥) في حديثه ^(٨٦) في حديثه ^(٨٧) في حديثه ^(٨٨) في حديثه ^(٨٩) في حديثه ^(٩٠) في حديثه ^(٩١) في حديثه ^(٩٢) في حديثه ^(٩٣) في حديثه ^(٩٤) في حديثه ^(٩٥) في حديثه ^(٩٦) في حديثه ^(٩٧) في حديثه ^(٩٨) في حديثه ^(٩٩) في حديثه ^(١٠٠) في حديثه

من الجنين والرجلين من جميع الجوانب
وعليها استحيات المضدس وساقير ، ولا فرق
في ذلك بين بقاء محل الفرج وسقوطه

والأصل في ذلك حبر ، إن أقمت يدعوك
يوم الجمعة غزاً محشين من آثار الوضوء ، فمن
استطاع منكم أن يعزل غزته فيهم^(١)

ومعنى غزاً محجلين ، يعني الوجوه
والنفس والرجلين ، كأنهم في الأعر ، وهو الذي
في وجهه بياض ، والمحجل وهو الذي
فوتت بصره ، قال الشافعية والحسانه وهذا
من حديثي هذه لأمة^(٢) .

ومذهب المالكية ورواية عن أحمد
لا سبب بإزالة المرأة ، وهي الرواية هي عمل
أعضاء الوضوء ، على محل الفرج

وقال المالكية بل يكره لأنه من الشلو في
الجنين ، وإنما سقطت تمام تطهارة ، الفجيد ،
لأن الدسوقي ، ومعنى ذلك إزالة المرأة ، كما
حصل عليه قوله **فإذا** من استطاع منكم أن
(١) حديث ابن أبي شيبة يوم الجمعة مرأ
محجلين

(٢) نسخة البصري (المصحح ١/ ٢٢٥) ، ومسلم ١/ ٢١٦
في حديث أبي هريرة ، ولحقه البخاري
(٣) صحيح شعور ٢٤/١ ، ومعنى المصحح ١/ ٢١٦
وكشاف المصاح ١٠٦/١ ، ١٠٩ ، والدرر المحجل
ورد المستار ٨٨/١ ، والإيضاح ١٦٨/١

فيكون سنة ، ولما ورد عنه **فإذا** ، إن توضأتم
فابدؤوا بيمينكم

وفي رواية عن أحمد أن ثيباً من الجند ،
سكاه الفجر الرازي ، وشذذه الزركشي .

وعلى يكره يكره

قال ابن قدامة وأصحوا على أنه لا إحداد
على من بدأ بيساره قبل يمينه^(١)

الحاسر عن - إطالة المرأة والتججيل

١٠٧ - استحب العلماء في حكم شفرة
والتججيل

فذهب الشافعية والحنابلة على الصحيح من
المذهب إلى أنه يس في الوضوء إطالة المرأة
والتججيل ، بأن يجاوز الموضع موضع
الفرج في غسل الوجه واليدين والرجلين .

وقال طهتبه إن ذلك من أفعال الوضوء

ولابد للمرأة أن تكون بحسب رائد عن الواجب
من شروحه من جميع جوانبه ، وقد بينها غسل
صحة العنق مع مقدمات الرأس

وإطالة التججيل بحسب رائد على الواجب

(١) معنى المصحح ١٠٦/١ ، ورد المستر على قدر
المستتر ١٠٨ ، والإيضاح ١٢٥/١ ، والمعنى
١٠٩/١ ، وكشاف المصاح ١٦١/١

يطلق عزه فيصير^(١)، فقد حملوا الإطالة على
الذوق، والبره على التوضوء

وقال: والخاص أن حاله العز تطلق على
المرادف على المفسر، وتطلق على إدامة
الوضوء، وإطالة بمره بالجمعي الأول هو
المكروه عند مالك، وإطالة بقره بالمعنى
الذي مطلوب عند، وحينئذ لا يكون الحديث
الذي مازعنا لما ذكره من التكرار^(٢).

(ر غر، ٥)

السادس عشر استقلال الصلاة

١٠٨ - احتلف الفقهاء في حكم استبدال
القدم أثناء الوضوء

١. ذهب الحنفية والمالكية إلى أن استبدال
التيبة في الوضوء من أدبه ومصلته ومبدأ
الملكية فلا يمكن بغير مشقة

ودعي الشافعية والحنابلة إلى أن من سن
الوضوء استبدال التيبة وهو مباح بكل حادثة
إلا سائبا، كما فعل الموطائي من المروج^(٣)

(١) شرح الكبير وحاشيته، ١٠٢/١ - ١٠١ -
والإحصاء ١١٨/١

(٢) مع القدير ١ - ٢ - والدر المنثور ٨١/١
والدمولي ١٠٢/١، وقد رجح القدير وحاشيته
الدمولي ٢٢/١، وهو مني المحتاج ٦٢/١
وكتاب الفقه ١٠١ - والإحصاء ٢٣٨/١

السابع عشر - الجلوس مكان مريض.

١٠٩ - نص شيخنا والمالكية على أن من
أصاب المرض، الجلوس في مكان مريض،
بحرور من الماء المستعمل في الوضوء، ولو وقع
اختلاف في سببه، ولا بد من مضمضة، رد
الملكية الجلوس مع التمسك

وعسر التمسك، يحفظ سببه من الماء،
المتناظر، وكان لخصمكي وهو أشبه، لأن
قد يكون مستعيا ولا يحفظ

ونص شيخنا على أنه سن أن يتروى
المحتشمين الرقائش المستطير من ماء
الوضوء^(٤)

الثامن عشر - توضوء في مكان طاهر

١١٠ - نص شيخنا والمالكية على أن من
صنع الوضوء الموضوء في مكان طاهر،
لأن الماء توضوء حزمة

وقال المالكية في موضع طاهر، الأعلى،
وإذا كان المكان الطاهر، سرح من الماء، بين
الاستعمال، جبره الوضوء فيه، لأنه لا كان
طاهر بالفعل، لكن ليس شأن الطهارة، وأولى

(١) مع المختار درة المحتضر ٨٦/١، وضع القدير
٢٩١ - وحاشيته، ١٠٢/١ - وسأني
الصالح ١٢/١

غيره من المومنين المتحبة بالعمل^(١)

التاسع عشر - ترك الاستعانة

١١١ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن من سنن الرضوء جزم الاستعانة، وعد الحنفية ذلك من آداب الرضوء

قال الحنابلة من سنن الرضوء أن يتوسل الشخص وضوءه بنفسه من غير معاونة، لحديث ابن عباس رضي الله عنه، «كان رسول الله ﷺ لا يكل طهوره إلى أحد، ولا يصلقه بشي يوصل به، يكون هو الذي يمسو لاهما بنفسه^(٢)»، ويباح معاونة الصومي كضرب ماء الرضوء، إليه أو صبه عليه، لأن المسيرة بن شعبة رضي الله عنه أنشج على النبي ﷺ من وضوءه^(٣)

وعن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال سميت

(١) رد المحتار ١/٥٥٥، والشرح الكبير والمسولي ١٠٠/٩

(٢) حديث، كان رسول الله ﷺ لا يكل طهوره إلى أحد ٤٠

أخرجه ابن ماجه (١٢٩/١) ط الحلبي، وضفه الديوبندري في مصباح الزجاجة (١٠٤/١) ط دار الجنان، لجهاد أحد رواه وضفه آخر

(٣) حديث المسيرة بن شعبة، أنه أفرغ على النبي ﷺ من وضوءه ٤٠
أخرجه مسلم (١٢٩/١)

على النبي ﷺ الماء في السمر والحضر في الرضوء^(١)، وترك المعاونة أنفصل

وزاد الشافعية فقالوا، من سنن الرضوء ترك الاستعانة بالصب عليه لغير عمر لأنه الأكثر من فعله ﷺ، ولأن الاستعانة نوع من التتميم والتكبر وفلك لا يلين بالمتعب، ولأجر على قدر الصيب، وهي خلاف الأولى، وقيل: مكروه، ولا استعانة بمسل الأخصاء لا بالصب مكروه، أما لاستعانة بإحضار الماء فهي لا بأس بها، أما إذا كان ذلك بعد كمرض فلا تكون لاستعانة خلاف الأولى ولا مكروه دعماً لشمشة، بل قد تحب إذا لم يمكن التطهر إلا بها ولو يذل أجرة مثلاً.

والغريب بفرك الاستعانة الاستقلال بالأفعال لا طلب الإعانة فقط، حتى لو أماته غيره وهو ساهت كان الحكم كذلك

وإد استعمال بالمص فليقبل المعين على يسار الصومي، لأنه أحوط وأمكن وأحسن أدباً

وقال الحنفية من آداب الرضوء علم

(١) حديث صفوان بن عسال، سميت على النبي ﷺ الماء في السمر والحضر
أخرجه ابن ماجه (١٢٩/١) ط الحلبي، وضفه ابن خبير في التلخيص (٢٩٤/١) ط الشامية

وذلك المالكية والشافعية والحنبلة في الصحيح من المذهب لا يس مع الرقة إذ لم يثبت في شيء.

ودعيت الحنفية في قول حكي بالمعنى قبل، والروزي إلى أن مع الرقة بدعه.

وهذا المالكية لا يتأيد مسح الرتبة بالقاء لعدم ورود ذلك في وصونه ^{١١٢} بل بكرة، لأن من المأمور في الدين ^{١١٣}.

الحادي والمثرون - تحريك الخاتم

١١٢ - أسلف الفقهاء في حكم تحريك الخاتم في الوضوء.

فقال الحنفية والشافعية من مسحته الوضوء بتحريك الخاتم حادثة الواجب - ومثله للفرط - وقد انفرد ابن عزم وأصول الماء، والأعرص.

ومال أحمد بن حنبل، من توضأ وكان خاتمه صيقاً فلا بد أن يحركه، وإن كان واسعاً.

(١) الدر المنثور في المصنف ٨٦، راجع محمد بن ٣٦٠، وفيه فرائد ٢٩/١، ومعه في المصنف ١١/١، ١٦، وأبني المصنف ١١/١، والإبصار ١٢٧/١، والمصنف ١٠٤/١، والخروشي ١٢٠/١، والشرح الكبير مع حاشيته لابن عزم ١٠٢٢ - ١٠٢٣.

استغناء الموضي: عبء إلا لغزوه، وأما استغائه ^{١١٢} بالمسحرة من شمية ^{١١٣} فكانت تسليماً للمواظ.

وقال ابن مودود: يكره أن يستحب من وضوءه بعبء إلا عند العجز، ليكون أعظم لنزاهة وأخص لعادته.

وقال ابن عديم: وعدها في شرح الحية أنه لا كرمه أصلاً إذا كانت طيب طيب ومعه من المعين من غير تكليف من الموضي.

وقال حنبل: أن الاستغائه في الوضوء إن كانت صاباً أو استغائه أو خضراً فلا كرمه بها أصلاً ولو كانت بغيره، وإن كانت البخل، والمسح فكمه بلا ضرر ^{١١٤}.

المثرون - مسح الرقة

١١٢ - أسلف الفقهاء في حكم مسح الرقة.

فقال الحنفية وأحمد في رواية عنه من مسحته الوضوء مسح السوحي: وقينه يظهر يده، ثم مسح خصال يدها، قال ابن عديم: هذا هو الصحيح وقيل إنه سنة.

(١) ح. المصنف ٢٢٤/١، ولا يثبت ٩/١، راجع المصنف ورد المصنف ٩٦/١، ومعه في المصنف ٢٦/١، وكتاب الخاتم ١٠٦ - ١٠٧.

وقد اتفقت الجمعية والمالكية من مسجيات
الوضوء اتفقت هي المسئل أو المسح مقدم
سحقوا، بأن يبدأ في الوضوء من متلب شعر
الرأس المعتد نظراً إلى ثقبه أو حيشته، ويبدأ
في يمين من أطراف الأصابع إلى المرفع،
وفي الرأس من متلب شعر الرأس المعتد إلى
بقرة القفا^(١)، وحس الرجل من الأصابع إلى
الكعبين^(٢)

الثالث والعشرون - عدم الكلام.

١١٤ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه
يستحب أن لا يتكلم الموضوء أثناء وضوءه ولا
حاجه.

ويرى المالكية والحنبلة في الصحيح من
المذهب أنه يكره الكلام على الوضوء

والمراد بالكرهية عدم الحيلة بما ترك
لأولى.

وقال المالكي وابن مفلح من الحنبلة،
الكرهية يقتضي ذكر الله^(٣)

- (١) نزهة القفا سفر، في آخر الدخ المسح المبر
(٢) المعاري الهندية ٨/١ ورد المسح ٨٥/١،
ولشرح الصور ١٢٢/١، ومضي المحتاج ١٢/١
(٣) الدر المنثور ورد المسح ٦٨/١، ونزهة القفا
٦٤/١، والفتاوى الهندية ٨/١، ومضي المحتاج
١٢/١، والإيضاح ١٢٧/١، ومطالع أولى
لهي ١٢١/١، والشرح الصغير ١٢٦/١

يسخن فيه الماء أجراً، وقد روى أبو داود
عن رسول الله ﷺ كان إذا توضأ حرك
خفيه^(١).

وإذا تمك في وصول الماء إلى ما يجب
وجد تحريكه لتبين وصول الماء إليه لا
الأصل عليه.

وهو المالكية على أن الحاسم المتأخر فيه
لا يجب تركه ولا تحريكه في الوضوء ولو كان
مبقاً لا يصل الماء تحته، فإن تركه غسل
سجله إن لم يظن أن الماء وصل تحته، وأن
غير المتأخر فيه فيجب تركه إن كان خروفاً،
وأجزاً تحريكه إن كان واسماً^(٢)

الثاني والعشرون - اليد بمقدم الأعضاء

١١٤ - قال الشافعية يس في الوضوء
اليده بأعلى الوجه، وأطراف الأصابع، ومقدم
الرأس

(١) حديث أبي داود، قال رسول الله ﷺ كان إذا
توضأ حرك خفيه.

أخرجه ابن ماجه (١٥٢/١) - ط الحطبي، وضعه
إسناده أبو بصير في صحيح الرجاء ١١٧/١ -
ط دار الجنابة

(٢) اليد المسح ٨٦/١، والشرح الكبير وحاشيته
المسوفي ٨٨/١، والشرح الصغير وحاشيته
المسوفي ١٠٨/١، ومضي المحتاج ٦٢/١،
والنهي ٨/١

السلام على الموصي ورثه

الربيع والمثرون - الدعاء عند كل عضو

١١٦ - احتشف المصطفى - في حكم الدعاء
للسلام على الموصي وحكم رده

١١٧ - احتشف المصطفى في الدعاء عند غسل
لوسج الأضواء في الوضوء

دعت المالكية وبعض الشافعية وبعض
الحنابلة في أنه شرع سلام على الموصي
كما بشرع رده وقال شيخ الإسلام من
الشافعية تصدق أنه يشرع السلام على
الموصي وسبب رده الر

لدعت الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية
وجماعة من الحنابلة إلى أنه يسحب الدعاء
عند كل عضو

وصرح المالكية بأنه يسحب ذكر الله عند
غسل كل عضو من أعضاء الوضوء

وقال في المبرور - ظاهر كلام لا يكره
للسلام ولا التردد في الرد على صهر أكمل
لعبه ^(١) فمن لم يأت به ^(٢) أنها سلمت
على النبي ^(٣) وهو يسنه ^(٤) من هذه
قلت أم على بيت أبي طالب، قال: مرحب
بأم هانئ؟ ^(٥)

رداه لأعضاء عند الحنفية والشافعية
ولأفقهسي من المالكية هو أن تقول بعد
النسبة عند المصطفى اللهم أهني عن تلاوة
القرآن الكريم وتذكرك وتذكرك وأحسن
عبادتك

وقال أبو العرج وغيره من الحنابلة يكره
للسلام على الموصي، وهي الرواية يكره
رد الموصي السلام ^(٦)

وحد لاستئناف اللهم أرحمني الله أرحمه
ولا ترحمني واتحه النار

وعند غسل الوجه اللهم بعني وجهي يوم
تبيض وجوه وتسود وجوه

وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعطني كتابي

(١) حديث أم هاني أنها سألت علي بن أبي طالب وهو
يتم

مرجه ببخاري ١٠٠٠٠، مسج (٢٥٧٠) ومسلم
(١٩٨٦)

(٢) مني المحتاج ١، ٢٢٠، وحلب الشافعية من
تهذيب المحتاج ١، ١٨٠، وحاشية الجعد على ٦

- شرح الشيخ (١٠٠٠)، وكتاب الدعاء (١-٢)،
والإمام (١٠٠٠)، وندوة (١٠٠٠)، وكتاب
تصدي على نصري ١٠٠٠

يسموني وحسبي حساباً يسيراً،
صعبه، وإن يخلل نحت أصل عام، وإن

لا يعتقد سنة ذلك التحليل

وعند الشافعية في أي والتحليله على
كله يشتملي ولا من وزه ظهري

وعند مسح رأسه، اللهم اغثني بحسب
عزتك يوم لا ظن إلا ظن عزتك،

وعند مسح أذنيه، اللهم اغثني من القبي
يشعرون القول فيشعرون أحسنه

وعند مسح عنقه، اللهم اغثني وقني من
الحر

وعند غسل رجله اليسرى، اللهم اغثني
على الصراط يوم تزل الأقدام

وعند غسل رجله اليسرى، اللهم اجعل
ديني معروفاً وسعي مشكوراً، وتجاهلي ليس

ببور

وقالوا إن الواحد من القدم، رواه ابن حبان
وعنه عن النبي ﷺ من طرق يقوي بعضها

بعضاً - فارتقى إلى مرتبة الحسن كما قال ابن
عابد - فبحسب به، وحدثني الصديق يحمل

به هي مسائل لأعمال يشترط، عدم شدة

الخشوع والمشي - الذهاب بعد الوضوء -

١١٨ - ذهب الفقهاء إلى مشروعية الدعاء
بعد الوضوء

لعمري الشافعية والحنابلة على أنه يسأل
يعرف المخصوص غيب فرائضه من الوضوء وهو

مستعمل الميلة وقد وقع يديه ويصره إلى
السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده

(١) شرح المختار و تصحاحه ٨٦/٩ = ٨٧، ومبني
المحتاج ٦٢/١، وحديث الجليل على شرح

المتنوع ٣٥/١ - ومبني المحتاج (١) ١٨٠،
وكس المطالب، ١/٢٤١ وشرح المحتاج للمبني

٥٦/١، والإتقان ١/٢٤٧ - ١٣٨

(٢) حديث. المذكور عند ابن حبان من الأعضاء، ذكره
الحسين في النهاية (١) ٢٩١ = ٢٩٢، ومكره وخروج

طريقه وذكر عنه كل من مبه

يقول بعد الوضوء: وصلى الله وسلم على محمد وآل محمد.

وراد الحنفية والمالكية: ويقول الصوغي: بعد الصلاة على النبي ﷺ اللهم اجمعني من التوابين، واجمعي من المتطهرين، واجعلي من عبائك الصالحين من القبي لا محراب عليهم ولا هم يحزبون.

وقال الحنفية والشافعية، ويعرف سورة القدر: ﴿١﴾

والحكمة كما قال البهمني: في خم الوضوء، والصلاة وعمرهم بالاستعجال أو العباد مفعولون عن العباد بحق الله كما ينبغي، وهو: أفاضها على الوجه الثلاث بجلاله وعظمته، وإنما يؤدب على قدر ما يطيقه، فالمعروف يعرف أن قدر الحق أجل من ذلك، فهو يستحي من عمله، ويستغفر من نقصه، فيه، كما يستغفر غيره من ذنوبه وخطيئته.

والاستعجال يرد صجراً، ومفروناً بالوجه

فإن ورد صجراً دخل فيه خطب وفأبه شر

(١) حكي المحتاج ١٦٦/١، وكتاب الفتاوى ١٠٨/١ - ١٠٩، وقدر المختار ورد المحتار ٨٧/١، ونج الغدير ٢١/١، وحاشية الباني على الزرقاني ١٧٣، وحاشية الجليل ١٧٤/١، وسهاية المحتاج وحاشية القسري ١٨١/١

لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله لحبر، أما صم من أحد موصفاً فيسبح أو يسبح الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا أنحب له أهرام الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء،^(١) ثم يقول المتوحد: اللهم اجمعني من التوابين واجمعي من المتطهرين - راد الشرطي على خير مسلم^(٢) - سبحانه اللهم وبحمده: أشهد أن لا إله إلا أنت، أسفرك وأنوب إليك، فحبر: من توسعاً فقال: سبحانه اللهم وبحمده، أشهد أن لا إله إلا أنت، أسفرك وأنوب إليك، كتب في رقبته ثم طبع بطابع فلم يكس إلى يوم القيامة^(٣) أي لم يشترق إليه إبطال، أي وصاف به صاحبه من تعاطي مطر.

قال الحنفية والمالكية والشافعية: يس أن

(١) حديث أما نكح من أحد يعرف ٢
أخرجه مسلم (١٦٠/١) من حديث حماد بن الحظاف

(٢) حديث اللهم اجمعني من التوابين ٤
أخرجه قسري (١٦٨ - ٧٨) لا لحاشية وقال عدا حديث في إسناده اضطراب

(٣) حديث حماد توسعاً فقال سبحانه اللهم وبحمده ٩

أخرجه نسائي في المصنف الكبير (٢٤/١) - ط ١٢
الكتب العلمية من حديث أبي سعيد الخدري
مرفوعاً، وصحاح النسائي قوله مرفوعاً على أبي سعيد.

يرده، لجعل يضر بيده^(١)

وشرح الحنابلة بأن ترك التشبيل

ومس القدمين على أن من أدات الوضوء
التشبي

وسئل العتمة بما ورد عن رسول الله ﷺ
أنه كان يفته

وقد الشاعية في الأصح أن المسون برد
التشبي إلا بعد لأنه يريل أثر العيادة.

وقالوا: إذا كان التشبي بعد فليس يرى
بل يتأكد منه، كأن سرج غلب وضوئه في
هوب ربح محس، أو ألغى شدة محو يرد: أو
كان ينصم عهد الوضوء لكي لا يصب السيل في
وجهه ويلبى الجيم

وذهب الحنفية في رأي، وكذلك الشاعية في
رأي إلى أنه كره التشبي^(٢)

(ر تشبي ف)

(١) حدث قال رسول الله ﷺ بعد غسل من قدمه
أنه يمسونه

أخرجه البخاري (الصحيح ٣٨٧)

(٢) الدر المختار ورد المختار ١١/١٠١، والشرح الكبير
وحدائق القسومي ١٠١/١، رشرح الرواسي
٧٤/٢، والعرشي ١٦٠/١، وصفي المحتاج
٢٢٤/١، وهبه المحتاج ١٢٩/١، وحاشية الجبل
١٤٤/١، وكثيري ومجموعة من شرح محمد الحج
١٣٣/١، وكشاف النافع ١٠٦/١، ١٧

التدبيل الماضي بالدعاء والدم عليه وورقاية
شر التشبي المتوقع بالمعروف على الإقلاع عنه،
وهذه الاستعداد الذي يصبغ الإصرار والعقوة

وإن ورد مقروناً بالسوة اخص بالموغ
الأول، فإن لم يصحبه قلند على الفسد
الماضي بل كان سؤلاً مجرداً - فهو دهن
محصر، وإن صحبه مدم فهو ثوبه، والمعروف
على الإقلاع من مدم التز^(٣)

السهم والعشرون تشبيل الأعضاء من
بلل ماء الوضوء

١١٩ - اختلف الفقهاء في حكم تشبيل
أعضاء الوضوء من بلل مائه

فذهب المالكية والحنابلة والشاعية في
مقابل الأصح إلى أنه يجوز التشبيل ويجوز
بركه واستدلوا بما روى سلمان رضي الله عنه : أن
أنبي عليه السلام توضأ ثم قلب حبة صوف كانت عليه
فمسح بها وجهه^(٤)، وأولئك عليه السلام بعد غسله
من نجاسة ياولده يمسونه عليه السلام حرقة، ولم

(١) كتاب الصلح ١٠٩

(٢) حديث مسند أن أنبي عليه السلام توضأ فغلب

أخرجه ابن ماجه ١١٨٠/٢٩ - ط الحديث، وأشد
الصحوي في تصحيح الترجمة ٢٢٩/٢٢ - قال
الحنان إلى انقطاع في أسانه

الماء.

أنه يباح لمحتوضي بعض الماء وبيروكسيد⁽¹²⁾

الغذائين والضروريين لشرب من فصل ماء
الزيتون

١٦٦ - نفس الحنفية والشافعية على أن من
مستحبات الوضوء أن يشرب المتوضئ عقب
فراغه من الوضوء من الماء الذي بقي في الإناء
لما ورد عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله كان
يمسك (١)

قال فلکمال بشوب الموصى فصل وخونه
قلنا مستغلا فم . وان شاء عاهد

ومثل الحسكي وابن عابدين وغيرهما
يشرب الموصوف بهذا الوضوء من فضل رضوانه
كعبه رءوف - التشبيه في الشرب مستقلاً قائماً
لا في كونه بعد الوضوء - مستقلاً الفبة قائماً
أو قاصداً والمواد شرب كن المضل أو
مضيه.

٩٦٠ - استئناف الفتوى، في حكم عدم لفظ
مادة الزوراء من الأعضاء أو من أحد

يُرى الحنفية والتابعية هي الأصح أنه
يسعّب للمتوضّع عدم بعض يده، بحيث
توصّلتهم فلا تضرّ أبديكم قوتها مولوج
الشنّان^{١٢}، ولأنّه يشترّ مكرّاهه أمر الطهارة

وقال الحنبلي في التصحيح من المذهب
والشافعية في ردّي حرمه لو اقمي بكمه نقص
الماء

وَبَالِ بْنِ عَمْرٍاءَ فِي الشَّوْحِ لَا يَكْرَهُ تَقْصُرُ
 أَشْهَاءُ يَتْلُوهُ هَرَّ بَدَنَهُ لِحَدِيثٍ أُعْيِيَهُ وَهُوَ ^(٦) ~~يَتْلُو~~
 رَجُلٌ كَرِهَ لِقَائِهِ

وقال في خاتمة المخطوب كما نص عنه
السهرتوي - هل يساج بعض بده أو يكره؟
وجهه: الأصح لا يكره.

وذهب الشاذلي في قول رجس البروي إلى

[illegible]

(۲) طبیعت پرہیزگارہ: ۱۹۹۱ء و ۱۹۹۲ء

(١١) الفكر المختار، ورد المختار ١٨٩، وسائمه
الطبع في عن الفكر ١٧٨/١، ومقتضى المختار
١٦١/١، وشرح المختار وسائمه الطبع في ١٤٦/١،
وتحقيق المختار ١٣٣/١، وكشف المختار ١٠٧/١،
ومطالب أولي النهى ١٢٢/١، وسورة غفره النعمى
٢٠١/١

(٦٦) حدث علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ سرب
في القدس وقوله .
أخرجه الترمذي (٦٦/٧٠) في المعجم الكبير .

صلاة ركعتين وأكثر غلب كل وضوء، وهو
سه مذكده، ويعمل هذه الصلاة في أوقات
النهي وغيرها، لأن لها أسباباً^(١)
ويستعمل في أوقات الكراهة ينظر (لوفات
للصلاة ق ٢٣ وما بعدها)

الثلاثون - تجديد الوضوء

١٢٣ - اختلاف الفقهاء في حكم تجديده
لوضوء. أي التوضي على وضوء قادم به
ينتهي

ذهب البعض إلى أنه سنة
وقال بعضهم إنه مستحب

وذهب بعضهم إلى أنه مشروع قبل أي فعل
به عبادة

وفي رواية عن أحمد أنه لا يصل فيه^(٢)

ولهم في ذلك تفصيل (و مصطلح تجديد
ق ٦)

ويقال يجب الترتيب اللهم اشعبي شعائلك
وقدوسي بدواتك واعصمسي من الزمخ
والأمراس والأوجاع، قال في الحلية والوفاء
هنا - لتحريك - الضعف والفرج، وم
كف على هذا النداء مذكوراً، وهو حسن^(٣).

الثاسع - صلاة ركعتين عقب الوضوء.

١٢٤ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة
إلى أنه يستحب أن يصلي التوضي، ركعتين
عقب فرائض من الوضوء حديث حسن من
مسلم يروى فيحسن وضوءه، لم يفرم بمضي
ركعتين غير عليهما بقلبه ووجهه [لا رجبت له
الجنة]^(٤)

يرى الحنفية والحنابلة، أن التوضي -
يصي به الوضوء في غير وقت الذكر هـ، وفي
الأوقات الخمسة التي يكره فيها الصلاة، وذلك
لأن ترك المذكور أولى من جعل التوضي.

وقال الشافعية في الحديث استحبنا

(١) فتح القدير ٢/١، والفر المختار، والمختار، وحاشية في علمي ١/١٨٩،
١/٨٧، وحاشية المحمدي على الترمذ ١/٢٤٠،
دموعي الفلاح ص ٤٣، وحاشية الجمل ١/٣٥،
مختار المحتاج ١/١١١

(٢) حديث حسن من مسلم يروى فيحسن -
الوضوء،
أخرجه مسلم (١/٩٠ - ١/٩١) من حديث عبد بن
غافر

(١) فتح القدير ٢/١، وحاشية في علمي ١/١٨٩،
دموعي المحتاج ١/١٢٢، وحاشية المحتاج
١/١٣٥، وصحيح مسلم بشرح النووي ١/١٠٠ -
١٠٣، ومطلب أدبي ١/٥٧١،
(٢) رد المحتار ١/٨١، ٨٥، وشرح الصغير وحاشية
المعاري ١/١٣٩، ودموعي المحتاج ١/١٣٣، ١٧١
والمعاري ١/١٢٣

في غسل

الواحد والثلاثون - عدم نقص ماء الوضوء

من يد

وتمنع به مقدار اليد واختلاف لفها من

(ر مقتاير ٢٤)

١٢٤ - يجب جمهور الانتهاء إلى فة

بمسح لا يغسل ماء الوضوء من يد

و يسنو حديث أنس بن مالك حدثه فكان

رسول الله ﷺ يتوضأ بالحمد ويغسل

بالصاع

الثاني والثلاثون - عدم التثني في الماء حال

غسل الوجه

١٢٥ - من الحسية عن أن من ادلي

أب صوة ومشحبه عدم مسح الموصى في

أدء حل غسل الوجه " وأن يتوضأ من

مروءا لعداء

ودع الماتكة في المشهور وتجنبه في

قر إلى أدء مة وضوء لا يحد بحد معين

والمقصود به رد في الحديث هو مصة

الانصاف ويرك لإسراء لورد ابن عابدين

في التحلية نقل عور واداء اصباح المصلين

على أن ما يجري في وضوء والغسل غير

مقدر بمقداره وما هي ظاهر مروايه من أن

أدء ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مد

لتحديث المنع عليه فكان يتوضأ بالماء

ويغسل بالصاع إلى خمسة أمراء من يعير

لاره بل هو بيان أدء فقد التمسوا

وفلن من شعراء من جنكبة لا يجرى

نقل من مد في الوضوء ولا أنس من صاع

١٢٦ - حديث أنس بن مالك ﷺ يتوضأ بالماء

أعرب المصنف في التلخيص ١٢٦ (٣) والمصنف

٢٥٨٢ وكلفه مصلح

الثالث والثلاثون الترتيب بين الغسل

١٢٦ - يجب ترتيب في المذهب

و ساقطه في المذهب كذلك إلى أنه من

ترتيب من الوضوء قيدا بينها

وهو ح حقائقه والحنفة في هو ما يد

ترتيب من الوضوء في أنفسها

فدو حسن مكسب به لسم أو غير لسم

والمرخص م طلب الإعانة له حكمه ولا له

١٢٧ - حديث بن موهب ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠،

ولأن كل لوجه هذه الصفة لكن واسع

وفي قولهم يأتى الموصو من الماء
يصفه، لما ورد عن عبدالله بن زيد: أن رسول
الله ﷺ لو كان يده فغسل وجهه لكان

وفي وجه ثلاث ثلثه لغيره لغيره لغيره
الموصو يعرف بكلمة ليس ويصح ظهورها
على يظن كلف المسمى ويصير من أعلى
حيثه^(١) لما ورد عن ابن عباس أنه أحد
عروة من ماء جعل بها هكذا، أصابها يده
الأخرى فغسل يده وجهه، ثم قال هكذا
أنت رسول الله ﷺ يوضأ^(٢)

وذكر التحذير في بعض الكلا عن صفة
الموصو، فكانت ثم غسل وجهه بأحد الماء
سبعة مضعاً، أو يعترف بسبعة ويصير إليها
الأخرى ويغسل بها ثلاثاً لأن الله قد
استصحبه^(٣)

^(١) أخرجه البخاري ٥٩/١٦ - محمد بن علي
سراج من حديث عبد الله بن زيد
^(٢) حديث عبد الله بن زيد - أن رسول الله ﷺ لو كان
يده فغسل وجهه لكان
^(٣) أخرجه البخاري (الفتح ٢٩٤/١)

(٢) المصنوع ١ - ٢٩١ - ٢٨٦
(٣) حديث من عباس أنه قد عرف من
أخرجه البخاري (الفتح ٢٩١ - ٢٩٢)
(٤) كتاب الجناح ٩٥/١

بعده بترتيب لأن الموصو إذا كان لا يرمو
منه

وكان قد روي عن الحسن بن أحمد
أنه لم يلق في الاستصباح عدم وجود ترتيب
في من الوصو

وقال الله تعالى في أحد الوصو إلى
الترتيب في الأصعب، الموصو في الوصو
واحد، فإن يكن وحده الترتيب لم يحد
بما لم يلقه لأن ما يتحقق الترتيب في فرضه
استحق الترتيب في الوصو قياساً على أن يكون
الوصو وأنه لو حدد لكان الترتيب فيه واجباً
وإن كان الترتيب فيه مستحباً

الرابع والثلاثون أخذ الموصو الماء
بيده جميعاً عند غسل لوجه

١٢٧ - ذهب الشافعية في الصحيح إلى
بعض عليه من مضمض مضمض وقطع به
جمهورية إلى أنه عروة غسل الوجه المصاحبة
أن يأخذ الموصو الماء بيده جميعاً ثم ورد
في صفة وضوء رسول الله ﷺ «دخل يديه
فاغترف بهما فغسل وجهه ثلاث مرات»^(١)

١ - حديث ابن عباس ٨٥/١ - والشمس لم يلق
١٣٨ - وحليل مضمض ١٢١ - ومحمدي
١٣٢ - ١٣٣ - والانتداب ٣٨/١
(٢) حديث من يده فاغترف بهما ٩٠ -

المخلص والخلّيون - تدلّون في فوات
الوضوء

١٢٨ - التضرّد هو فعل تعبداء، أو فعل
جرئها فتترك التكليف فعل ذلك في محله
المعبر شرعاً ما تمّ بهت

وعد تناور القفصاء حكم تدرك وكن من
أركان الوضوء بالآتيان بالعائت ثم الإتيان من
معه، أو تدرك واجب من اجابت الوضوء
لوصة من مة

ونظر التفصيل في مصطلح (تدرك) عرفت
٢ = ٧

مكروهات الوضوء

عد الغفاه لئلا تعبدها من مكروهات
الوضوء منها -

أولاً. نظم الوجه وعبه من أعضاء
الوضوء:

١٢٩ - نص الحنفية والشافعية على كراهة
نظم الوجه أو عبه من أعضاء الوضوء بالتمام
وحسن الوجه بالذكر لما له من مزيد
الشرع^(١)

(١) البحر الرائق ٣٠/١، والمندى المندية ١/١
وأسي المصنف ١/١٣٠.

ثاني التضرّد في الوضوء.

١٣٠ - نص الحنفية على أنه يكره التضرّد
في التضرّد بأن يهرب إلى حد من الأعضاء
بالقاء ويكون التضرّد غير ظاهر، بل ينبغي أن
يكون ظاهراً ليكون فعلاً - فيما يدل
يقين في كل مرة من الثلاث^(١)

ثالثاً الإسراف في الوضوء

١٣١ - يكره الإسراف في الوضوء بأن
يستعمل من الماء فوق الحاجة الشرعية لما
روي عن حداد بن عمرو عن العاصم رضي الله عنه
أن رسول الله ﷺ مر بمسجد وهو يتوضأ فقال
ما هذا إسرافاً؟ فقال أي الوضوء إسرافاً؟
فقال نعم، وإن قلت على نهر جارية^(٢)

ولأن من التذر في الدين الموجه بوموسة
وهي الحنفية رضي الله عنه الذين أئمن أحد إلا
عليه^(٣) نص عليه الحنفية والمالكية والشافعية
وأنحبه

(١) مذكر الضحار ورد المحدث ٨٩/١

(٢) حديث عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ مر
عن مسعود بن عمرو

أخرج ابن ماجه ١١٤/١٦ - ط الحنفية، والمندى
المندى الوضوء في مصنف التوجيه ١٦ - ١١٤ -
ط دار الحديث

(٣) حديث علي بن عبد الله بن أحمد ولا عليه
تخرجه البخاري (التفصيح ٩٣/١)

عن ابن أبي عمير قال: «سئل بعض أرواح النسي
عن أبي جعفر، فأراد رسول الله ﷺ أن يتوضأ
منه، فقال: يا رسول الله، إني كنت جنباً
فقال: يا أبا عبد الله، لا يجب»^(١)

ودعت الحداية في ظاهر المصحح إني أنه لا
يجوز للرجل التطهارة بمضم ظهر المرأة^(٢)
لحديث: «أن النبي ﷺ رأى أن يوصى الرجل
بمضم ظهر المرأة»^(٣).

وقال محمد باقر: «سأل الرجل من استعمال
مضم ظهر المرأة تعدي لا يعمل معناه. نص
عليه، وبذلك يباح لأمرأة سواها ولها التطهر به
في طهارة محدث والحيت وغيرها، لأن النبي
محض من بالرجل، وهو غير ممنوع من حبس
فصره علي مود»^(٤)

(١) حديث ابن مضم ظهر النفس بمضم أرواح النسي

عن

تأريخه (١١/٩٤ - ط الحسيني) رجال

حديث حسن صحيح

(٢) ود السحار والمدر المختار ٩٠/١ والإحصاف

٤٨، ومواهب الجليل ٥٦١، ونسفة المحتاج

ووسائله ٧٧١

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ رأى أن يوصى الرجل

بمضم ظهر المرأة

أمره البرقي ١١ - ٩٣ - ط الحسيني، في حديث

الحكم بن عمرو الغماري، وقال: حديث حسن

(٤) الإحصاف ٤٨١

ورد الحنفية والشافعية أن الماء الموقوف
علي من يطهر به وجه ماء المداوس في الإصراف
فيه حرم، لأن الرياءة غير مأثورة بها، لأنه
إسما يتركه ويساقى بمن يسوغه الوتر،
أشهره، ولم يتعد بحثها بعد ذلك

قال ابن حديد، ويسمي تقييداً بما ليس
بجراً، أما الجاري فهو من شجاع^(١)

ولها التوضؤ بفضل ماء المرأة

١٣٢ - قال الشرحاني: المراد بمضم ماء
المرأة ما غسل عن طهارتها، وإن سم منه،
دون ما منه في شرب أو لمحت، جدها فيه فلا
يؤثر

وأجلب المصنف في حكم التطهر بمضم ماء
مرأة، فذهب بعض الحنفية وبعض الشافعية
وأحمد في رواية إني أن التوضؤ بمضم ماء
المرأة مكروه مراعاة لاختلاف

وذهب بعض الحنفية وأحمد في رواية
والشافعية في المذهب وبعض الشافعية منهم
اليحوي إلى أن غسل ماء المرأة صاهر مطهر
يرفع الحدث مطلقاً فلا يكره استعماله له ورد

(١) الدر المختار ورد المحدث ٩٠ - ٩١ - وكناف

للصنع ١٠٠ - ١٠٣ - والإحصاف ١٣/١

ومواهب الجليل ١٨٧/١، ومعني المحتاج

١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤،

بما أن في موضع أحد الأدلة، مضى عليه
تحتبه وأحمد في رواية. وهو قول مالك وزن
عنه في طبع

وقال للثانية والثالثة على الصحيح من
المذهب، بإباح الوضوء والمسل في المسجد
إذ لم يؤد به حقه، ولم يؤد، مسجد

وقال سحنون لا يجوز الوضوء بمسح
المسجد، نعم الله تعالى، في ثوبه أن قد
يقول: «فوجب أن نرفع وثره» من أن يتوضأ
فيها لم يصفه فيها من عمالة الأعضاء من
الأوسح والتنصص، لا امتساق وقد يباح
للصلاة بذلك الموضع آخر فيأدى بالسوء
استهوان فيه^{٢١}، وقد روي أن رسول الله ﷺ
قال: «اجعلوا مطهركم عنى أبواب
مساجدكم»^{٢٢}

(٢١) - سورة نور ٢٦

(٢٢) كتاب الصلاة ١٠٧/١، والإمام ١٦٨/١

تراجم الأئمة ٢٢٧ - ٢٢٨، ورد في جامع ٩٠/١

و- ١٠٧/١، الخطوط على الشرح ١٠٧/١، ورد

أما في ٢٧٩/١، بإحلال المساجد بأحكام

المساجد ٢١١

(٢٣) حديث الجمل، مطهركم عنى أبواب

مساجدكم

أخرجه الطبري في المعجم الكبير ١٢٠/١، ١٢٢/١ ط

المراد من حديثه، وهو النهي في موضع

المراد ٢٦/١ - ط القسبي أن في إسناده انقطاع

بين مدنا ولا راي عنه

خاصة لتلك المسح بناء جديد

١٣٣ - من الحنفية والمالكية على كراهة
ثلاث لمسح بناء جديد في الوضوء وصريح
للحنفية في المذهب بل لا يستحب تكرار
مسح الرأس^{٢٤}

سائما الوضوء في مكان نجس

١٣٤ - بكرة فعل الوضوء في مكان نجس
لأنه طاهر، فيتحن عن المكان النجس، من
ما شبه كذلك، لأن الماء الوضوء حرمة، وثلا
يتعذر عليه شيء، مما يتلطف من أعضائه
ويستحق به الجاهل، وذلك في المكان النجس
والنفس نهر عليه الحمية والمالكية والثانية
والحنفية

وراء الحنفية بكرة سربها لإقامة الخدمة
والامطاط في بناء^{٢٥}

سائما التوضؤ في المسجد

١٣٥ - بكرة التوضؤ في المسجد إلا في

(٢٤) هذا الحديث، ورد في مختار ٤٩٦ - ٤٩٧، وكذا

صناد ١٠١ - ١٠٢، والإمام ٣/١

والشرح الكبير مع حاشية الدرر ٩٨/١ - ٩٩

(٢٥) المختار ٩٠/١، وحاشية الخطوط على الدر

١٧٦/١، والشمس ١٠٠/١، وكذا في ١٢٤

١٢٤، وفي المختار ١٢٤

ثانياً - إرفاق هذه الوضوء في المسجد

١٣٦ - عن النخابة على أنه ذكره براهه .
الوضوء والعسل في المسجد، وذكره عن
المذهب أيضاً إرفاقه في مكان يداينهما
كالطريق

وقال أحمد في رواية لا يكره، وعن
المذهب تكون التكره شيئاً لهما . وفي وجوه
يكو ذلك براهه شيئاً لطريق

ودعت تشدعية إلى أنه يجوز .
الوضوء في ' من المسجد ' سم سادس
المسرح

ثالثاً - الوضوء بالماء الشمس

١٣٧ - أحسن القطعاء في التوضوء بالماء
الشمس على ماين

عنه الصاكية في المستند والشافعية في
المذهب وبعض الحنفية إلى كراهه .
بالماء الشمس

وقد جمهور الحنفية والحنابلة والمالكية
في قول وبعض الشافعية إلى جواز التوضوء

(١) لأحد ١٦٨٠ ، وكشاه فصاح ١٠٠٠

(٢) جلام شامه لقرن عشر ص ٢

بماء الشمس مطلقاً من غير تكره

أو مباح (١٣٨)

هناك - قوله سنة من سنن الوضوء

١٣٨ - عن المالكية على أنه يكره
لموضوع ترك سنة من سنن الوضوء عنه
ولا يعض الصلاة شرعها ، فإن مرهه صمماً أو
سهواً سن له فمدها لما يستثنى من الصلاة إلى
أد أن يصلي بذلك الوضوء

ويذكر الحنفية أن ترك المندوسه خلاف
الأولى ، وغير بعضهم عن هذا البيهقي باب
ترك المندوسه مكرهه منزهاً

نوافل الوضوء

١٣٩ - ذهب الحنفية إلى أن المقصود
هو الوضوء هو إخراج الوضوء عن إفادة
مقصود منه كمنحه الصلاة

وقال المالكية - هو إرفاقها حكم
الوضوء ، وهو من أثر دفع استعوار حكمه مما
كان يباح به من الصلاة وغيرها كمن يذهب حكمه

(١) حاشية المنوي ٤٠/١ ، وهو في ح ١٩/١
والصحيح ٨٧/١ = ٨٩ ، وسنن ١٧/١

وحنبله ابن علقم ١١١/١

(٢) مخرج صبر ١٢٩/١

(٣) حاشية ابن علقم ١٠١ = ٨٥

الكاح بالعرث^(١)

لا يجب عليه الوضوء جماعاً

ولمقتضاها تفصيل في كون الخارج معتداً كاليدون والغائط أو غير معتاد بل يكون ثانئاً كالنردود والحصى، وفي كون الخارج من أحد السبيلين - الذكر والدكر أو فرج المرأة - أو من غيرهما، من حيث النجاسة، أو من موهبها، وكان السيلان ممتزجين أو مستودعين أو
الخ^(٢)

(أو حدث في ٦ - ١٠)

ثانياً - خروج التجلطات من غير السيلين^١
١٤٩ - اختلف الفقهاء في بعض الوضوء، أو عدم نجسها، بخروج شيء من التجلطات من سائر البدن غير السيلين

فقالة قبالكية والشامسية^٢ إنه غير نافس للوضوء، وإنما يلزم تطهير الموضع الذي أصابته النجاسة الخارجة من سائر البدن، ويبقى الوضوء إلا إذا انتفض بسبب آخر.

وقد ذكر الفقهاء بوقوع الوضوء بعضها مفعلاً عليه، وبعضها مختلف عليه، وذلك على التاميم الآتي

أولاً الخارج من السيلين أو خروج شيء منهما:

١٤٠ - ذهب الفقهاء - في الجملة - إلى أن من المعاني الواقعة للوضوء أي الغسل المؤثرة في إخراج الوضوء مما هو المطلوب خروج شيء من السيلين، لقوله تعالى: ﴿لَوْ جَاءَتْكُمْ نَجَسٌ مِنْ الْقُلُوبِ﴾^١

والعائد حقيقة المكان الممتلئ الذي يقضي فيه الناس حاجتهم، وليس حقيقته مراداً، فتعمل مجازاً عن الأمر المخرج إلى المكان الممتلئ، ولهذا لأخيه تصحح إليه للعمل فيه تستراً عن الناس عن ما عليه العادة، حتى لو جاء أحد من المائط أي المكان الممتلئ من غير حاجة

(١) بدائع الصنائع ٢٤١، والمتاوي الهندية ٩، والهداية وسروجه ٢٤١/٢، والشرح المختار ٩٠ - ٩١، والاختيار ٩١/١، والشرح الكبير وحاشيته قدسوقي ١١٤/١، والشرح القصدير ١٣٥/١، والفتاوى ١٥/١

(٢) سورة المائدة ٦، وسورة النساء ٤٢.

(١) الاختيار ٩١/١، والهدية وقروحه ٢١/١ - ٢٥، والسو المستشار ورد المصباح ٩/١ - ٩٢، والشرح الصغير وحاشيته الصاري عليه ١٢٥/١ - ١٣٧، والشرح الكبير وحاشيته القدولي ١٩٤/١ - ١٩٧، وسفني المصباح ٣١/١ - ٣٣، والإيضاح ١٩٥/١ - ١٩٧.

وحدثت فرق المسلمين وكلم الله فيها ما
المتن استحق الوكاه^(١)

ثم اخبرني في بعض التفاصيل

١٤٣ - ان الحقبة غالباً عندهم ان
يكون مصطجعاً او متوركاً، او يكون مستنداً
على شيء، او ريل على بعد، او نام فتماً او
راكباً او ماحداً

١ - من كان مصطجعاً او متوركاً بقص
وصور: يحدث، إنما يكونه من من دم
مصطجعاً^(٢) فإن من اصطجع استرح
مفاده، غاية الاسترخاء بحال، لا مصطجع
يكون بضعة خروج أربع

ب - والمخبر به من نام متوركاً لروا
ملعبهما من لارس

وغير كذا مستند على شيء، لو ريل على
بعد فقد لا يكون ان يكون مقبده

(١) حدث ان المصير وكلم الله

شرحه حمد (١٩٧١) ط ١٠٠٠ ص ١٠٠
مدرسة ابو أبي مدين، وذكر بعض في الجمع
(٢٤٧١) ط ١٠٠٠ ص ١٠٠

(٢) حدث ان المصير وكلم الله
أخرجه ابو دود (٢٤٧١) ط ١٠٠٠ ص ١٠٠
من عباس، ريل من المصير في بعض (٢٤٧١)
- من المصير في المصير او المصير في المصير
هذا الحديث

ومن اتهمه والحاصل من أن الحديث
مأخوذ من سائر القادة غير المسلمين - كالقبي
الشيخ ومحمد، ماقصة الموضوع، وذلك في
الجملة على اختلاف بينهم في ذلك

(٢) حدث في ١٠

١٤٤ - روال المثل (الحدث المحكم)

روا العمل قد يكون بالمرء أو مضمون أو
سكو أو الإغناء أو المصير

١ المصير

مختلف المقام في نفس موضوع المصير، في
المصير:

١٤٥ - الرأي الأول

يري جمهور الفقهاء (المحبة والماتكة
النافعية والمعدية) أن المصير بالقص
موضوع في المصير، واستدلوا بحدوث
المصير وكلم الله من نام عليه ومما^(٣)

(١) القادة وشيوخها ٢٥ - ٢٦ - والأخبار ١٩
والمرجع المصير ١٩٧١ - ١٩٨٠
والأخبار ١٩٧١ - ١٩٨٠، كشف القبح
١٩٧١ - ١٩٨٠

(٢) حديث المصير وكلم الله

أخرجه ابن ماجة (١٩٧١) ط ١٠٠٠ ص ١٠٠
على رأي مائة، ومنه المصير في المصير

(١٩٧١ - ١٩٨٠)

مستقومه، أو مستقداً مائلاً وانسيه من مساعده
لا ينقص الوضوء، وإن كان بعد المقعد
بالماء ثم يشبه ينقص لوجود انشغال به،
وعني بي يوسف ينقص ما سجد له لربوب
لاستسقاء حدث مقدر

وعني محمد بن الحسن - إنني جعل أن
يرابح مفعلة لأمره - ثم ينقص، وإن رابحها
هو دائم لتنقص - وهو مروي عن أبي حمزة
وقال الرضائي والظاهر الأول

وهذا الحديث الصحيح أن اليوم معه ليس
محدثاً وإنما الحديث ما لا يجوز عندكم،
فكأن السبب الظاهر - وهو اليوم هذا - معناه
تأخير الوضوء

١٤٤ - ولما كان في وقتي في وضوء اليوم
بعضاً

الأول طريقه لمحمد بن وهب بن وهب
بقرينة أن المعتبر في تنقص صحة اليوم ولا
غيره - فإنه لا يتم من اصطلاح أو قيام أو
غيرهما - فمن كان اليوم ثعلباً من غير سوء
كان باسم مصطحماً أو ساجداً أو جالساً، أو
ناتحاً - وإلامه اليوم التمثيل هو ما لا يشعر

(١) جيبير الملقب ٩٦ - ١٠٠ - ورد لمحمد بن
محمد بن أبي حمزة ٩٥ - ٩٦

منه من الأرض أو لا فإن كان رتبة يمين
بالإجماع بين السهم، وإن كانت غير رتبة
ذكر القهستاني أنه ينقص، وهو مروي عن
القاضي

وقال الرضائي تصحيحاً لا ينقص، و
أبو يوسف عن أبي حمزة

ج - وإن كان البائم قائماً أو راكعاً أو ساجداً
جونه به كان في الصلاة لا ينقص وضوءه،
لأنه لا يترك الصلاة على من قام قائماً أو
راكعاً أو ساجداً، وإن كان خارج الصلاة،
فكذلك على الصحيح إن كان على هيئة
الوجود بغير كلاً واقعاً بطله عن حديثه عجائب
عديدة عن أبيه لا ينقص وضوءه

د - واحتسبوا في المبرطين إذا كان ينقص
مصححاً - قال الرضائي في الصحيح
التي هي بوضوء الحديث - بوضوء وضوء
من دم مصححاً

هـ - ولو نام بعد أن بدأ فسلط على
وجهه أو حسه - إن سقط من سقوطه، أو حال

(٢) حديث الأمام محمد بن محمد
قال الرضائي في خبره ١١٦ - ١٢٠ - في حديث
الشيخ - قريب من هذا الموضع - ثم أتت إلى حديث
أبي حمزة - في وضوءه على من نام مصححاً
وكانت على طريقته

يصلون ولا يترعثون^(٢٠)

وفي رواية: «كان أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون المصليين لأخبرهم حتى تذهب قراوسهم»^(٢١) وحمل على قوم التمسك بقعدة في الأرض جمعاً بين التمسك، ودخل في ذلك ما لو نام محصياً^(٢٢)

وذكر السوري مسائل تتعلق بالمصريح عن المذهب، وهو أن يوم الجمعة مفسد في بعض وغيره يقتض

المسألة الأولى: قال السامي في الأم والمصبر والأصعب ينبغي لمن كان مكناً أن يوصى بالحصول خروج حدث، وللخروج من حلال العلماء.

المسألة الثانية: لو تلى يوم وشك هل كان مكناً أم لا فلا وصوء عليه

المسألة الثالثة: ما جالسوا نالت ألباء و إحداهما من الأرض، وإن رآه ليل الأسب

(١) حديث حسن لا يدرى أصحاب رسول الله ﷺ ما روي ثم يملون ولا يتوضئون
أخرجه عنه (٢٨١/١)

(٢) حديث لا يدرى أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرون
عنده الأربعة ٤

أخرجه أبو داود (١٣٧/١ - ١٣٨ - ١٤٠ - ١٤١)

(٣) من المحتاج (٢٠)

صاحبه بصوب مرتفع أو كان بيده مروة
لمسحت ولم يشعر به، وإن كان النوم غير
تعب فلا ينقض على أي حال

الطريقة الثانية: اعتبر بمصهم صفة النوم مع
الثقل وصفة اليأس مع النوم غير الثقل
وقالوا: إن النوم انكسر يجب منه الوضوء على
أي حال. وأد غير الثقل موجب للوضوء في
الأصباح والمساء ولا يجب في العدم
والجلوس

وعر في هذه طريقة لعبد الحق وغيره
ولكن الطريقة الأولى هي الأنهر
عنده^(١)

١٤٥ وهو المشافعية بأن يوم ينقض
بوقوعه كعبه، قال إلا يوم لم يتمكن منعه من
الأرض أو غيرها، فلا ينقض وضوءه وإن
شك إلى ما هو وإن لمعه لأمن خروج شيء
حيثما مر فيه

ولا عسر لا احتساب خروج شيء من منه،
لأنه مادي، وإن كان لا حكم له ولا أثر في
قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يتناولون من

(١) حديث الصاري من الشرح (١٤٠/١ - ١٤١/١)
شرح الفرواني ٨١/١

احده لا يتنفس كالسريع والثاني يتنفس
كالمتصفح ، الثالث إذا كان محباً لكون
حيث لا تظن ألبه على الأرض لمتنفس ولا
فلا والمحار الأول

المسألة السابعة - إذا نام متلفياً على فداء
وكنص قلب بالأرض فإنه يستبعد خروج
الحدث منه ، ولكن انص الأصحاب على أنه
يتنفس وهو ، لأنه ليس كما يجلس الممكن
فلو استمر رنجه بسى ، فاصحح المشهور
لاتعاص يهنا^(١)

١٤٦ - وقال الحنابلة - نائم يتنفس إلا
ثلاثة مسلم.

أ - وم المصنوع فينقض الوضوء بسيره
وكثيره في قول كل من يقون بنفسه بالنوم.

ب - وموم القاعدا إن كان كثيراً محضاً
كان سيرة لم ينقص

ولم يلقوا مفهوم حديث - فإن نام الجان
استطاع الوكاه وحديث محمد نام فليصأه

وقوله صواب في محال كذا - وكان رسول
الله ﷺ بالنوم ، إذا كان سراً أن لا يسرع حديث
ثلاثة أيام وثب جهن ولا من حسنة ولكن من

التدوير ، لأنه مضمي لحظة وهو قائم غير
ممكن ، وإن راقب بعد الأسباه أو معه ، أو لم
يدر بهما من لم يتنفس ، إن الأهل الشهادة

المسألة الرابعة - نام ممكناً متعده من
الأرض مستند إلى حائط أو غيره لا يتنفس
وغسوة ، سواء كان محبث أو وقع تحالط
لستط أم لا ، وهذا لا خلاف فيه بين
أصحاب

المسألة الخامسة - قليل النوم وكثيره عدداً
سواء من عليه الشافعي والأصحاب ، فموم
حظة ونوم يومين سواء في جميع التعجيل
والحلال

المسألة السادسة - قال أصحابنا لا فرق في
يوم القاعد الممكن بين قعوده متردداً أو مترشداً
أو متوركاً أو غيره من الحالات بحيث يكون
مفعله لا مفعلاً بالأرض أو غيره متمكناً ،
وسواء ثلث على الأرض أو ركب انسيته
والسير وغيره من السموات فلا يتنفس الوضوء
شيء من ذلك ، من عب الشافعي في الأم ،
واقف عليه الأصحاب

وقوله نام محتمساً - وهو أن يجلس على البية
دخولاً وكثيرة محتوية عنهما بيدياً أو سورهما -
تعد ثلاثة أوجه حكها الماورقي والرويدي -

١ - صحيح ١٤٦ - ١٤٧

عَلَيْهِ يَوْمٌ وَبِئْسَ يَوْمٌ^(١٦)

المنقضى نفساً، ولا هو في معنى المصروع
لكون القاعدة متحفظاً لأعماده، يصح الحدث
إلى الأوسع، والركع والقاعد منفرج محل
الحدث معها.

وإنشابه لا يقتضي إلا إحد، كشر، وعيبه
جذور الأصحاب

والثالثة، لا يقتضي يوم الركع، ويقتضي يوم
السجدة^(١٧)

وأما نوم القاعدة المستند والمحبي ففقد
احتلف الحدالة في أثره على الوضوء

فالمصحح من التعليل أنه ينقص بسببه لأنه
مستند على شيء فهو كالمنقطع
وعن أحمد: لا ينقص بسببه.

قال أبو داود سمعت أحمد يقول
لوصوه من الوضوء؟ قال: لا، قال: قيل
فالمستحي؟ قال: متوضئاً من المستحي؟
قال: لا، قال: شهد، والعنيفة كأنه أشد -
يعني من الاحتشاء - ورأى منها كنه الوضوء
إلا أن يتغير قلباً^(١٨)

وقالوا وإنما خصصنا بها في السير،
بحديث ثمس عليه السلام وكان أصحاب رسول الله
عليه السلام ينامون ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون^(١٩)
ونسب فيه بيان كثرة ولا قلته فإن التعميم يقتضي
رأيه في سير النوم فهو يثبت في السير فيعمل
بها، وما زاد عليه فهو محمول لا يترك له
العموم كمنقضى، ولأن منقضى الوضوء بالنوم
يحلل بالوضوء إلى الحدث ومع الكثرة وحالة
ينقص إليه، ولا يحس بعروجه منه، بخلاف
السير ولا يصح لباس الكثير على السير
لاختلافهما في الإنشاء إلى الحدث، وعن
إمام أحمد: ينقص، وعنه: لا ينقص نوم
الجالس ولو كان كثيراً

وأما الشيوخ بن تيمية، وحكي عنه
لا ينقص غير نوم المنقطع

ج - وما عدا هاتين الحالين هو النوم القائم
والركع والسجدة، وفي عن أحمد في جميع
ذلك زوايا احتلها - ينقص وهو الملتصق
لأنه لم يرد في تخصيصه من عموم أحدث

(١٦) لم ينفذ من حال - كان رسول الله عليه السلام
بأمرنا إذا كان سراً ٢٠
آخره من علي (١٠٩/١ - ط الحبي)، وقال
= حديث حسن صحيح

(١٧) حديث صحيح بن حال - كان رسول الله عليه السلام
بأمرنا إذا كان سراً ٢٠
آخره من علي (١٠٩/١ - ط الحبي)، وقال
= حديث حسن صحيح

روال القفل، ومضى كان العقل ثابتاً وحده عبر
و قال: هل من يسمي ما يقال عبده وبعبه من
يرجى سب البعض من عبده

روال ثلث هل أم لا أو خطر بهاله شيء
لا يدري أروا هو أم حديث منسوخ فلا وضوء
عليه^(١)

الرواي الثاني

١٤٧ يحيى عن أبي موسى الأشعري
عن أبي مجمر وحبيب الأشعري وعمر بن
حصار أن القوم لا يقض الوضوء، واستقلوا
بما ورد عن أنس رضي الله عنه قال: كان اصحاب
رسول الله ﷺ ينتظروا السجدة، الأخيرة حتى
تتحقق رؤسهم ثم يصومون ولا يوضؤون^(٢)

وعن سعيد بن المسيب: أنه كان يدم مراراً
مصطحباً ينتظر اتصالاً ثم يصلي ولا يعيد
الوضوء، وقال بن قدامة: إنهم ذهبوا إلى أن
السجدة ليس يحدث في عبادة، والحديث مشكوك
فيه، فلا يروى للمصنف بالشك^(٣)

والمراد في نص الميموني لا ينتظر

وقال: إن قدامة والأولى أنه متى كان
محتسباً لم يحل التحديث على الأرض أن لا
يمسح به إلا بالكثير، لأن دليل انتفاء الشخص
في القاعد لا يفرق فيه قسوى بين أحواله^(٤).

ثم اختصف علمه التحذير في تحليل الكثير
من النعم الذي يفتن نوصوه

قال أبو علي: ليس للقفل حديث صحيح فيه،
وهو على ما جرت به العادة وليس به
الكثير ما يصير به التماس عن مخته مثل أن
يسقط عن الأرض ومنها أن يرى حلماً

وقال بن قدامة: وتصحيح أنه لا حد له،
لأن التحدث إنما يعرف بوضوء، ولا يوقف
في هذا، ليس رجعت ما يدل على الكثرة
مثل سقوط المصنوع ونحوه تنقض وضوءه،
وإن شك في كثرته لم يستفص (ص) لأن
المهارة سبعة فلا يروى بالشك

وقال من لم يفتش على عمله فلا وضوء
عليه، لأن النعم انطقت على العقل وقال بعض
أهل اللغة في قوله تعالى: وَلَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا
لِلْقَمَرِ^(٥) هي ابتداء السجاس في الأرض، وقد
وصل إلى ثقل صابر يوم، ولأن الساقط

(١) المحي ١٧٦/١ - ٧٦
(٢) حديث ابن أبي شبيب وسنن الآله ٤ من
تحريه ف ١١٠
(٣) المحي ١٧٦/١، وحل لأوطار ١٩-٢٠

(٤) المحي ١٧٦/١
(٥) سورة البقرة ٢٥٥

من جرح الأدهم فكرأ كان أم أنش أم حشني .
والعصيل في مصطلح (حدث في ١٦٠ مرج
١٥٥ هـ ، ٤٠ من سنة ١٥٨ ، حشني ٩٥) .

حاشياً التقاء بعزتي الرجل والمرأة

١٥٦ - احتجب الغلب في نفس الوضوء .
منس بشره الرجل بشر الأئسي . والعصيل في
مصطلح (حدث في ١٦٠ ، ثوث ٢١٤) .

سلساً - الردة

١٥٧ - احتلف للمعناه في كون الأرنده
في الإسلام - والعباد يالمة تعالى - مانض
لوضوء

عدهب الحسنة والشافعية في الأصح
وجعلاه من المالك والحد منه في رواية إني
أن الردة شاذب نيسب من بواض الوضوء
وإنما يكون بحسنة منس في حاز انصائها
بالموت ، وعليه فهي ارتد وهو مترس ثم عاد
إلى الإسلام لم يتقص وضوؤه مردد ذاتها إلى
مع يكن انتقص لسبب آخر

ومن الشافعية على أن الردة إن شصت
بالسوت فهي محبطة لعدم الثواب وإن لم
تصل به فهي محرمة للثواب ذو العمل .
منس أن من ارتد عن الإسلام ثم عاد إليه
لا ثاب على عهده السابق ولا يطالب بإعادته ،

اليوم الوضوء . حدث . واختاره الشيخ علي الندي
من يمينه إن علي معاً طهره . وقال الحلال
عده الرواية حقايب^(١)

ب - الإخفاء

١٥٨ - انس المعناه على أن الإخفاء يتقص
الوضوء . ومنه الحشني^(٢)

أ - إخفاء ، في

ج - الجبوة

١٥٩ - انس معناه على أن الجبوة قلأ
كان أو كثيراً ينقص الوضوء

أ - جبوة ، في ١١٠

د - السكر

١٥٠ - انس المعناه على أن السكر ينقص
الوضوء^(٣)

أ - حدث في ١١٠

وإنما من جرح لأدهم

١٥١ - احتلف للمعناه في نقص الوضوء

(١) إصاف ١٠٩٩/١ ، ١٠٩٩/٢

(٢) مختار الأهدى ١٠٢/١ ، الوقفين لمعقوب ٢٩٠

من مصطلح ١٠٣/١ ، وكتاب الفاع ١٢٥/١

(٣) فقه الوضوء ١٢٦/١ ، حاشية ابن عابدين

١٢٦/١

ثالث - أكل ما منه النار

١٥٥ - احتلف الفقهاء في انقصاص الوضوء

بأكل ما منه النار على قولين

أحد ما لا يجب الوضوء بأكل شيء مما
مسسه النار، وبه قال جمهور الفقهاء وهو
محكي عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان
وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي طلحة
وأبي الدرداء ربه عباس وعاصم بن ربيعة و
أحمد رحمهم وبه قال جمهور المتأخرين والحنابلة
والمالكية والشافعية والحنابلة

واحتجوا بحديث أس عمن رضي الله
عنه عنهما رضي الله عنهما أنهما كنفا شاة سم
صلى ولهم يوضؤا (١) وهذا يروي عن النبي ﷺ
في حال الوضوء مما يخرج بسببه (٢)
يحدث (٣) قال ابن عباس رحمهما يمشي
أخارج الخس والجم يوحده وهذا يروي حماد

(١) حديثه في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه أكل كفت شاة
م ملى ولم يوضأ
أخرجه النجاشي الصحيح ٣١٠/٢ وصححه
(٢٧٢)

(٢) حديثه في الوضوء مما يخرج بسببه
أخرجه النجاشي ٣١٠/٢ طوله في المسح من
حديثه من ابن ربيعة بن حجر في الفقهين
(٣٢٢ - في الفقهين) بالبرهان في المسح

نحوه قال: وكان آخر الأمرين من رسول الله
ﷺ ترك الوضوء مما عبت نحوه (١)

والنهي بوجوب الوضوء مما مسته النار
وهو قول عمر بن عبد العزيز والحسن وأبو هريرة
وأبي ذر الغفاري وأبي مجازة وحنابلة ابن الصيرفي
جماعة من الصحابة من عمر وأبي طلحة
وأبي موسى وزياد بن ثابت وأبي هريرة رضي الله عنهم
وغيرهم (٢) واستجير بما روي عنه من أن
أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ في
خروجهما من مكة (٣)

ثامناً الوضوء من أكل لحم الجوز

١٥٦ - احتلف الفقهاء في نقص الوضوء

بأكل لحم الجوز والإبل على قولين

(١) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن آخر الأمرين من
رسول الله ﷺ

من خبثه ٢٥/١ - ط المكتب الإسلامي

(٢) به في الصحيح ٢٦/١ والشرح الكبير ١/١٧٣
وعنه حديثه ١ ط دار السلام والمندرج
٥٦/١ ومفاتيح الصحيح ١/٣٢ وكشاف
المعاني ١/١٣٠ والمفاتيح ١/١٩١

(٣) حديثه في الوضوء مما عبت النار
أخرجه النجاشي ٣١٠/٢ طوله في المسح من
حديثه من ابن ربيعة بن حجر في الفقهين
٣٢٢ - في الفقهين بالبرهان في المسح

عن جابر الصحابي رضي الله عنه ، ومحمد بن سنان
وأبي ثور وأبي حشمة ، ولخندار بن خزيمة
وابن الصناديق ^(١)

واحدوا يحدث جابر بن سمرة رضي الله عنه أن
رجلاً سأل رسول الله ﷺ : أتوضأ من لحوم
البحر؟ قال : إن شئت بنوضأ وإن شئت فلا
نوضأ . ابن الصناديق حدث جابر بن سمرة قال
معهم : فتوضأ من لحوم الإبل ^(٢) .

وعن الهراء رضي الله عنه : سئل رسول الله ﷺ
عن الوضوء من لحوم الإبل فقال : وضأوا
منها ^(٣)

وللمحابة في نفس الوضوء بأكل لحم الإبل
تفصيل .

فالمذهب أن الوضوء يستغنى بأكس لحم
البحر سواء علمه أو جهله ، وسواء كان ميتاً

(١) بدائع الصنائع ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩ ، وندوة المجتهد ١/ ٩٠ ط دار السلام ، والمصنوع ١/ ٥٦٢ - ٥٦٠ ،
ومعجم المجتهد ١/ ٢٦٢ ، وكشاف الفتاح ١/ ١٣٠ ،
والإمامي ١/ ٢١٦ - ٢١٧ ، وابن الأثير ١/ ٢٠٠

(٢) حديث جابر بن سمرة ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ
عن ذلك .

أخرج مسلم (١/ ٢٧٥) .

(٣) حديث الهراء . عن رسول الله ﷺ : سئل عن
الرجل من لحوم الإبل .

أخرج الترمذي (١/ ١٢٣) - ط إمامي ، ومصححه
ابن خزيمة (١/ ٢٢١) - ط مكتب إسلامي

الأول يرى جمهور الفقهاء (الحنفية
والمالكية والشافعية في الحديث الصحيح
والحنابلة في قول) وهو ما حكى عن أبي بكر
الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود
وأبي بن كعب وأبي حمزة ومبي السفراء
وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي أمامة رضي الله عنه
أنه لا يقصر الوضوء فأكل سائر الأطعمة .

ولحديث : «الوضوء مما يخرج وليس مما
يدخل» ^(١) .

قال ابن عباس رضي الله عنه : الوضوء مما يخرج
بمضي الخروج من الشجر ولم يوجد . قال
الكاساني : والمضى في المسألة أن الحدث هو
خروج الشجر حقيقة أو ما هو سبب الخروج
ولم يوجد .

الثاني : يجب الوضوء من أكل لحم البحر
خاصة لا فرق بين قليل وكثير ، وكونه ميتاً
أو غير ميت ، وهو قول الساجي في القديم ،
واسحاق بن منصور ويحيى بن يحيى ، وحكاة
الماوردي عن جماعة من الصحابة . ريد عن
ثابت وابن عمر وأبي موسى ، أسى طحمة
وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنه ، وسكاه ابن المنذر

(١) حديث مرفوع ، مما يخرج .

سنن شريم ١/ ١٥٩

عاشراً: أكل الأطعمة المحرمة

١٥٧ - اختلف المجتهدون في انتقاص الوضوء

بأكل الضمء المحرم.

فقد ورد عن الإمام أحمد ينقض الوضوء
الطعام المحرم عنه ينقض التحم المحرم
مصفاً، وعنه ينقض لحم الخنزير فقط.

وقال أبو بكر ومعه المجتهدون مخرج
عنه

والمسحوب عنه التحنيط أنه لا ينقض أكل ما
سوى لحم الإبل من اللحوم. صوابه كانت
مباحة لو محرمة كاللحم المسحوب، لكونه ينقض
بلحم الإبل بعيداً فلا ينعقد إلا غير.

قال المرداوي: ظاهر كلام المنصوب أنه أكل
الأطعمة المحرمة لا ينقض الوضوء. وهو
صحيح وهو المنصوب وعليه الأصحاب^(١).

خامس عشر: غسل الميت

١٥٨ - لم يذكر جمهور الفقهاء غسل
الميت خمس بواقض الوضوء

وهو يحلف على أنه يستحب الوضوء بعد
غسل الميت

(١) الإصباح ٢/٢٨٩، ومعه لولي النهي ٢/٢٦٢

أو مطبوخة، وسواء كان حالاً بالحديث الولد
في ذلك ولا

وعن أحمد ينقض تنه ذوق مطبوخة
وعنه لا ينقض مطلقاً، احتاره برسف
سجوري وتشرح في نفس أبي سبيه
وعنه إن علم أنه ينقض غسل وإلا فلا، احتاره
الحلال وغيره^(٢).

واختلف المجتهدون كذلك في الوضوء بقه
أجزاء الإبل كأكل مسامها ودمها وقلعها
وكبد وطحالها وكرشها ومصرانها.

فالمسحوب عنه لا ينقض، لأن النص
لا يشاربه والثاني ينقض^(٣).

وصرحوا بأن الوضوء لا ينقض شرب لبن
الإبل وشرب مرق لحمه، لأن لأخبار إنما
وردت في اللحم، والحكم فيه غير معقول
التمعي، فيعصر عن ما ورد النص فيه ومن
يحدد ينقض شرب لبنها^(٤).

(٢) حديث في (١٧)

(١) الإصباح ٢/٢٨٩، ومعه لولي النهي ٢/٢٦٢

(٢) الإصباح ٢/٢٨٩، ومعه لولي النهي ٢/٢٦٢

(٣) مرقه لولي النهي ٢/٢٦٥ - ٢٦٥

والثالثة علم كلا من الطهر والحدث،
وشك في السابق منهما^(١)

ودهب جمهور الفقهاء إلى أن الشك في
بقاء الوضوء أو عدمه ليس من سواقص
الوضوء، فمن أبى أنه كان متروكاً وشك في
حدوث مانع لموضوء، وعكسه: وهو من
أبى أنه كان محدثاً وشك في طهر الوضوء.

ومن يقتنه في كلتا الحالين وهو الساج
منهما، ماله في فتح الميسر - كما يدل ابن
عبدبني - إلا أن نأخذ الملاحق، لأن اليقين لا
يرول ما شك، فمن طر الصد - أي صد ثيقين -
لا يعمل به، لأن استصحاب اليقين لقوى
به، فعلم بذلك أن المراد باليقين استحالة
ولا فاقص لا يحتمل شك^(٢)، ولخير مسلم
«إن وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكرك عليه
أخرج منه شيء، أم لا؟» فلا يخرج من
المسجد حتى يسوع صوتاً أو يجد ريحاً^(٣)

والصحيح من المذهب عند الحاشية أن
غسل الميت يقتضي الوضوء

ولعمري الحاشية احتمال لعدم اليقين إذ
عند الناس في معنى^(٤)

(ر - حدث قد ١٨)

ثاني طهر - الشك في الوضوء أو عدمه -

١٥٩ - احكام الفقهاء في تنقض الوضوء
باعتدال:

ذهب المالكية إلى أن من تراقص الوضوء
الشك، لأن التذمة لا يبرأ مما طسب منها إلا
بغيره، ولا تعين عند الشاك، والمراد باليقين
ما يشمل الفح.

وباشك الموجب للوضوء عندهم ثلاث
صور

الأولى أن يشك بعد علمه بتقديم طهره،
هل حصل به ناقص - من حدث أو سبب لم
لا^(٥)

والثانية أن يشك بعد علم خلته، هل
حصل منه وضوء أم لا؟

(١) الإحصاف ١١٥/١ - ٢٠٦، والمبسوط ١٩١/١ -
١٩٢، وفتاوى الهندية ٩٤، ومبسوط المحتاج
٣١/١ - ٣٢، والفتاوى الفقهية من ٢٩ - ٣٠.

(١) شرح الكبير وحاشية الدسوقي ١٢٢/١ - ١٢٣،
والشرح الصغير وحاشية الصاوي ١٢٢/١ - ١٢٣،
(٢) لغة المختار ورد المحتاج ١٠٢/١، ومبسوط
المحتاج ٢٩/١، والمبسوط ٢٣/٢ - ٢٤،
وكشاف القناع ١٣٢/١ - ١٣٣، والإنباء ٢١
٢٢١ - ٢٢٢

(٣) حديث ابن ماجه أحكم في بطنه شيئاً
أخرجه مسلم (٢٧٦/١) من حديث أبي هريرة.

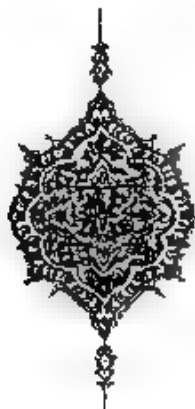
والله حميد والكلمة والقدر وفوق الزور
والله خير وأشدّها^(١)

رواية عن عائشة رضي الله عنها قالت أتتني
أحدكم من الطعام الطيب ولا يجوز من
الكلمة المبرأة بغيرها^(٢)

ثالث عشر - القبة والكلام القبيح

١٦٠ = حكى عن أحمد رواه أن الوضوء
بغير القبة

ودعت الحمية رافضاه إلى استحيات
الوضوء الشرعي من الكلام القبيح كالعبية



(١) قول عائشة: (بغيرها) أي من الطعام الطيب
صريحه: عذرتني من الطعام الطيب (٢) ٢٧
محضر مجلسي

(١) (تصانيف) ٢٢١/٢، ومجموع ٢/٢٧، ومنتقى
٢/٢

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثالث والأربعين

۱

ابراہیم بن یزید الخیمي (۶ - ۹۲ ما)

هو ابراهيم بن يزيد بن شريك الفتياني - يسم
ثريب - أبو أسماء، الكوفي

تابعي، روى عن أنس بن مالك، والحدث
ابن سويد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو
يزيد بن شريك، روى عنه أبو بشر الاحمسي،
والحسن بن عبيد الله السهمي، والحكم بن
عبيد بن ربيعة - روى له الجماعة

قال أبو داود: مات ولم يبلغ الأربعين منه،
وقال غيره: مائة سنة اثنين وتسعين

[سير اعلام النبلاء، ۵ / ۶]

ابن أبي ريث: ر. أبو محمد بن أبي ريث
القيرواني

ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن
تقدم ترجمته في ج ۱ ص ۳۲۵

ابن علق هو عبد الله بن محمد البكري
تقدم ترجمته في ج ۱ ص ۳۲۶

ابو ميمونة هو أحمد بن عبد الحليم
تقدم ترجمته في ج ۱ ص ۳۲۶

ابن جرير الطبري

ابن جرير الطبري، ر. الطبري

ابن جرير هو محمد بن أحمد بن محمد بن
مروان بن جهم - ۱۰ ص ۳۲۷

ابن جماعة هو عبد العزيز بن محمد
تقدم ترجمته في ج ۴ ص ۳۴۱

ابن الجودي هو عبد الرحمن بن علي
تقدم ترجمته في ج ۴ ص ۳۴۹

ابن الحاج هو محمد بن محمد المالكي
تقدم ترجمته في ج ۳ ص ۳۴۰

ابن الحاجب هو حماد بن عبد الله
تقدم ترجمته في ج ۱ ص ۳۲۷

ابن حاتم هو الحسن بن حاتم
تقدم ترجمته في ج ۲ ص ۳۹۸

ابن حبيب هو عبد الصمد بن عبد
تقدم ترجمته في ج ۱ ص ۳۲۷

ابن حجر ر. ابن حجر الصقلاني

ابن حجر الصقلاني هو أحمد بن علي
تقدم ترجمته في ج ۵ ص ۳۹۹

- ابن حجر شہنشی۔ هو احمد بن حجر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٧
- ابن حرم۔ هو علي بن أحمد تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢١٧
- ابن غريبة۔ هو محمد بن إسحاق نسب
ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٦
- ابن مخلدون۔ هو عبدالرحمن بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٢٩.
- ابن وجب۔ هو عبدالرحمن بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨
- بن رشد۔ هو محمد بن أحمد (الحمد)
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨
- ابن رشد الحفيد۔ هو محمد بن أحمد بن
محمد تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٨
- ابن الرافعة۔ هو أحمد بن محمد بن علي
تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤
- ابن الرزبوري۔ هو عبدالله بن الربير تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٨٩
- ابن سبرين۔ هو محمد بن سبرين تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩
- ابن شلاس۔ هو عبدالله بن محمد تقدمت
- ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩
- ابن الشاطب۔ هو قاسم بن عبدالله تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥
- ابن شهرقة۔ هو عبدالله بن شهرقة تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٥
- ابن شميلان۔ هو محمد بن الشاسم
المعروف بابن العربي، تقدمت ترجمته في
ج ٢ ص ٢٢٩
- ابن شهاب۔ هو محمد بن مسلم الزهري
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤
- ابن هاديس۔ هو محمد أمير بن عمر تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥
- ابن عباس۔ هو عبدالله بن عباس تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٣٠
- ابن عبدالبقر۔ هو يوسف بن عبدالله بن
محمد تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢١٠
- ابن عبدالحكم۔ هو عبدالله بن عبدالحكم
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٠
- ابن حرقلة۔ هو محمد بن محمد بن عرفة
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣١
- ابن حنبل۔ هو يحيى بن عقيل تقدمت

ترجمته في ج ١ ص ٤١١

ابن علان هو محمد علي بن محمد
علاء تقيت ترجمته في ج ١ ص ٢١٢ابن علي هو اسماعيل بن إبراهيم تقيت
ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩ابن عمر هو عبدالله بن عمر تقيت
ترجمته في ج ١ ص ٣٣١ابن القاسم هو عبدالرحمن بن القاسم
الماكني تقيت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ابن قنكلا هو عبدالله بن محمد بن أحمد
تقيت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤ابن القيم هو محمد بن أبي بكر تقيت
ترجمته في ج ١ ص ٣٢٢ابن الماچشود هو عبدالملك بن
عبدالعزيز تقيت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ابن مسعود هو عبدالله بن مسعود
تقيت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٠ابن الحبيب هو سعيد بن الحبيب
تقيت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٤ابن حنبل هو أبو حنيفة بن محمد بن
عبدالله تقيت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤ابن الصلبي هو محمد بن إبراهيم تقيت
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤ابن مودود الموصلي هو عبدالله بن
محمود بن مودود تقيت ترجمته في ج ٢
ص ٢٢٣ابن الصبوري هو أحمد بن محمد بن
مسعود تقيت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٠ابن ماجي هو نعيم بن عيسى تقيت
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩ابن القنار هو محمد بن أحمد عتري
تقيت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٥ابن نجيم هو أبو القاسم بن إبراهيم
تقيت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ابن النحاس (٩ - ٨٩٤ هـ)

هو أحمد بن إبراهيم بن محمد، محقق
الدين، الدمشقي ثم الدماطي، وسمع من
النحاس عليه خطي ثم صار شافعيًا، له معرفة
جيدة بالثقافة مع السلاطنة في عصره من الفنون،
وكان يعرف الفرائض والحساب ثم معارفه
أخذ عنه الفقه شمس محمد بن الفقيه حسن
العمري

من تصانيفه: كتاب حاصل في أحوال الجهاد

أبو بكر عبد العزيز هو عبد العزيز بن
جعفر تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر الطحاوي هو أحمد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

أبو فجوراه: هو أوس بن عبد الله تقدمت
ترجمته في ج ٢ ص ٣٨٨

أبو حنبل هو أحمد بن محمد الأسعري
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أبو الحسن القليلي (٢ - ٥٧١٩) هو علي
بن محمد بن عبد الحق النوري، أبو
الحسن، المعروف بالصغير، فقيه مالكي، من
كبار المعتزلة بالمغرب، ولي القضاء بهمس،
وكان يدرس بجامع الأندلس فيها، عُثر أكثر
من حقه عام

من مصنفاته: «التقريب على المدونة»،
و«قدوى» قديما عنه ثلاثة، وأبواب مالكية.

أندلس المنصب ١١٩/٢، شجرة النور
الركية ص ٢١٥

أبو الحسين: هو محمد بن أبي بدي
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٦

سماء: مباح إلى مباح العشق
وانه اعطى عن أعمال الجاهل وتعدير
الملك عن تعذيب الهالكين أو تنبيه العادين
في معرفة الكبائر والصغائر وسماعي
و منكرات وتبين

توفي رحمه الله بدمشق مباحاً لمها
دمشق الفرج.

الضوء: اللامع ٢٠٢/١، شذرات الذهب
١٥٧/٩، مجمع المؤلفين ١١٢٢/١

ابن الهمام: ر الكمال بن الهمام

ابن وهب هو عبد الله بن وهب تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن يوسف: هو محمد بن عبد الله بن يوسف
الشمسي تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

أبو إسحاق اللومسي تقدمت ترجمته في
ج ١ ص ٤٠٧

أبو أسامة هو صدق بن عجلان الأحملي
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣١٥

أبو بكر: هو عبد العزيز بن جعفر تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر الصديقي: تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٣٣٦

أبو حنيفة هو العثمان بن ثابت، تلمذ
لرجسته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الحظائيف هو محمدرضا بن محمد
الكلودي، تلمذت لرجسته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو عبيدة هو زهير بن حرب، تلمذت
لرجسته في ج ٢ ص ٣٧٩

أبو الفراء، هو عويمر بن مالك، تلمذت
لرجسته في ج ٢ ص ٣٤٦

أبو سعيد الاصطخري، والاصطخري

أبو سلمة بن عبد الرحمن، تلمذت لرجسته
في ج ٢ ص ٤١٤

أبو سليمان، هو داود بن علي الظاهري
تلمذت لرجسته في ج ٣ ص ٣٥٦

أبو سليمان الفارابي (؟ - ٩٠٥هـ)

هو عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العمري،
أبو سليمان الفارابي، أحد مشاهير الزهاد،
روى عن سعيد الشوري، وأبي الأشهب
المعاصري، وعبد الواحد بن رشيد العمري،
وعقبة بن سويد، وغيرهم. روى عنه طائفة،
أحمد بن أبي الحول، والحسام بن خالد،
رحمهم بن هشام العمري، وغيرهم

أبو سعيد بن حمدون، والشمي،
وأبو منصور القرابي، يوهي سليمان عنه
حسن عشره ومثقب، وأبو عبيدة أحمد بن
أبي الحول، مات سنة خمس وخمسين
[مير اعلام النبلاء ١٠/ ١٨٢]

أبو طلحة، هو زيد بن سهل، تلمذت
لرجسته في ج ٣ ص ٢٤٨

أبو عمران، هو موسى بن عيسى الفاسي
تلمذت لرجسته في ج ٣ ص ٢٨٠

أبو الفرج، هو عبد الواحد بن محمد
الشيباني، تلمذت لرجسته في ج ٢ ص ٣٦٥

أبو العرج، هو عمرو بن محمد الليثي
تلمذت لرجسته في ج ٤ ص ٤١٤

أبو القاسم، هو أحمد بن عصمة العمري
تلمذت لرجسته في ج ٢ ص ٣٢٤

أبو قلاب، هو حمدان بن زيد، تلمذت
لرجسته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو الليث، هو نصر بن محمد الشيرازي
تلمذت لرجسته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مجلز، هو لاحق بن حبيب بن سعيد
تلمذت لرجسته في ج ٣ ص ٣٧٧

أبو محمد : أبو محمد بن أبي زيد
البربروني

أبو محمد بن أبي زيد البربروني تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

أبو محمد الحويزي هو عبد الله بن يوسف
بن محمد تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو موسى الأشعري هو عبد الله بن قيس .
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو نصر الصمد (؟ - ١٠٥ هـ)

هو إسحاق بن أحمد بن شيب بن نصر بن
شيب بن الحكم ، أبو نصر ، الصمد ، وعين
هو أحمد بن إسحاق عقيد حقيقي ، من أهل
بغداد ، مال السمعاني . له بيت في العلم
ببغداد ، ورأيت من ولاده جماعة ، ومن
مكة ، وكثرة مصنفاته وانتشر علمه بها ، وما
بالطائف ، ذكره الحافظ في « تاريخ بستانور »
فقال : أبو نصر القليل الأدب ، قدم علينا
حاجاً ، وما كنت رأيت بسدي مثله في سنة
في حفظ الحديث ولأدب ، وكان قد طلب
الحديث مع أنواع من العلم

البحر المحرر : ١٤٢ / ١٤٣ هـ الموقد النبوية
ص ١١

أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن سخر
القوسي ، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

أبو يعلی : هو محمد بن الحسين تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٦٤

أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبي بن كعب : تقدمت ترجمته في ج ٣
ص ٣٤٩ .

الأبلوي هو علي بن إسماعيل الأبلوي
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأترم ، هو أحمد بن محمد ، تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أحمد : أبو أحمد بن حنبل

أخت أبي سعيد (؟ - ؟)

هي القرينة بنت مالك من سواد المدفونة ،
الأنصارية ، أحب أبي سعيد البغدادي رحمته ،
وقال لها الفاروق شهدت بيعة الوصوي مع
رسول الله ﷺ . روى لها الأربعة .

أنهذه الكمال ٢٦٦ / ٢٦٧ ، الإصابة ٧٣ / ٨

الأدري هو أحمد بن حمدان تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

إسحاق و إسحاق بن راهويه

إسحاق بن راهويه تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢١٠ .

الأنسوروشي: هو محمد بن محمود
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٠

الإسكافي هو محمد بن أحمد البجلي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٩

الأشمري، هو علي بن إسماعيل تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠

الشهب، هو شهب بن عبد العزيز تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

أصبغ، هو أصبغ بن العرج تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٤٠ .

الأفندي هو عبدالله بن محمد تقدمت
ترجمته في ج ٢ ص ٢٦٦

إمام الحرمين، هو عبد الملك بن عبد الله
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٥٠

الأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

إدريس بن عمارية تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢٤١

ب

البجلي: هو محمد بن محمد تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤ .

البجلي، هو سليمان بن خلف تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

برهان الترمذاني هو محمد بن محمد
الخراساني تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٣ .

البحوي هو الحسن بن مسعود تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

بكر بن عبدالله المرني (٩ - ١٠٨ هـ)

هو بكر بن عبدالله بن عمرو، أبو عبدالله
المرني البصري تابعي، أحد الأعلام.

حفظ عن عدد من الصحابة منهم عبد الله
ابن عباس، وعبد الله بن عمر، وأبي
مالك، والغيرة بن شعبه، وحفظ عنه ثاب
اليماني وعاصم الأحملي، وسليمان التميمي
ونهرهم قول أيضاً إنه مات سنة ست ومئة
وروى له الجماعة

[تهذيب الكمال ١/٢٦٦، سير أعلام النبلاء

[٥٣٢/٤]

بهاء الدين بن الجُمَيْزِي (٥٥٩ - ٦٤٩هـ)

هو علي بن حبة الله بن سلامة بن المسلم
ابن أحمد بن علي، بهاء الدين، أبو الحسن
الحصبي، المصري، ابن من أبي اسود
الجُمَيْزِي، يعرف ببهاء الدين بن الجُمَيْزِي

فقيه شافعي، سبب الدار المصرية،
وشبهها، رئيس العلماء بها، حزب الجامع
بالقاهرة، درس وأقرب دهر، حفظ القرآن
صبراً، وارتحل به أبو فصح من أبي القاسم
ابن هساكر بلعشق، وإلى بغداد فقر على أبي
الحسن البطلنجي القرائت عشر، وعلى
القاضي ابن أبي عمرو، وعقده عليه، وأكثر
فيه، وسمع الحديث من شعبة الكلبية،
وعبدالحق اليوسفي، وبالإسكندرية من أبي
حاتم السُّلَفي وغيره، ومصر من بن بري
السجوي، وأبي القاسم الشاطبي وبلا عليه
حديث، وعقده فيها على العراقي، والشهاب
الطوسي

روى عنه خلق من أهل مكة، ودمشق،
ومصر منهم المنذري، واسدالي، وابن
السجور، والديمياطي، وابن دقيق العيد،
وليوسي، وغيرهم

(مسير أعلام السلا، ٢٣/٢٥٢، طبقات

الشافعية لأبي السكي، ٨/٣٠١)

السهوتي، هو منصور بن يوسف. تفتت
ترجمته في ج ١ ص ٢٤١
البهرى (٥ - ١٠٩٩هـ):

هو إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد
ابن أحمد بن بيري، المعروف بابن بيري

مفتي مكة. أحد محكمي فقهاء الحنفية،
وعلماءهم المشهورين. أخذ عن عمه العلامة
محمد بن بيري، والشيخ عبدالحق
نوردي، وصوم، وأحد الحديث من أبي
علاء، وأجدية كثير من المشايخ، وكتب له
بالإجازة جمع من شيوخ الحنفية مصر،
وابتهد حتى صارت له اليد الطولى في الفقه،
وحرد المسائل، ودرس وأجاز كثيراً من
العلماء منهم الحسن المجهني وتاج الدين
الذهبان، وسليمان حيدر، وكثيراً من الوافدين
إلى مكة

تصانيفه له مؤلفات ورسائل كثيرة، توفي
على السجين منها: فقهنا ذوي البصائر،
حاشية على الأشباه والتفان، وشرح الموطأ،
رواية محمد بن الحسن الشيباني، وشرح
تصحيح القدوري، بلشخ فاسم، وغيرها

[حلاصة الأثر ١٩/١، هديه العلوم ٣٤/١]

البیهقي هو أحمد بن الحسين فقدمت
برحمته في ج ٢ ص ٤٠٧ .

ث

الثوري، هو سفيان بن سعيد فقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥ .

ج

جابر: هو جابر بن عبدالله لأنصاري
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

جابر بن زياد: تقدمت ترجمته في ج ٢
ص ٤٠٨ .

الجباري (٣٣٥ - ٤٣٠هـ)

هو محمد بن عبدالرحمن، أبو علي،
البصري شيخ المعركة، قال أبو بكر أحمد
"من عني" وهو الذي سهل عنه الكلام
وسره، وذلك، ولم يبق لأحد من إبعان

سائر طبقات المعركة به بالتقدم والرياسة بعد
أبي الهذيل مثله، فأتى من أبي يعقوب
الدهام: ولقي غيره من متكلمي زمانه

من تصانيفه كتاب الأصول، والبهي
من المكر، ولاجهاد

[طبقات المعركة ص ٨٠، سير اعلام النبلاء
١٨٣/١٤]

الجزولي: هو عبد الرحمن بن عثمان
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٧٠ .

الجبصاني هو أحمد بن عني فقدمت
برحمته في ج ١ ص ٣٤٥ .

الجويني: هو عبدالله بن يوسف فقدمت
برحمته في ج ١ ص ٣٤٥

ح

الحسن: ر الحسن البصري

الحسن البصري: هو الحسن بن صالح
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن صالح تقدمت ترجمته في
ج ١ ص ٣٤٦

الحكم بين علي بن أبي طالب وبين علي بن أبي طالب
عنه

الخطيب الشريفي، مؤلفه - محمد بن أحمد
الشريفي، طبع في بيروت في سنة ١٣٥٦

الحصصی محمد بن علی قدمت
رجه فی ۱۸ ص ۲۸۴

خلاص میں حضور ﷺ پر رحمہ اللہ ج

^١ الخطباء هو محمد بن محمد بن
 محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي
 بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

الخلايا هو أحمد بن محمد بن علي
ترجمت في: ١ ص ٢٤٩

3

الحکم ہر الحکم میں عتبہ ترقی
برجستہ میں ۲ ص ۱۱۰

حماد بن أبي سليمان ثبوت له جمه في
 م ج ٣٤٨

الدُّيُوسِي حُرُوبَةُ الدُّيُوسِي مَهْرُ الدُّيُوسِي
خُفَّتْ مَرَجَّتْ فِي سِرٍّ صَرْفٌ ٣٥٥

حميد الأبرج مدينت برجسته في ج ٢١
٣٨٨

محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی
ترجمہ کی جگہ ۳۳

الدوقى محمد بن أحمد يعنى
برحمته فى ١٠ من ٣٥

خ

[illegible]

الذليلي هو محمد بن أحمد
 من جهة أبيه ٣٥٩

الخبرني هو المرحوم الحسين نعمت
رحمته في ١٢ ربيع الث ١٢٨٥

أبو علي بن محمد بن علي، فقيه شافعي، ملو،
صاحب، تجميع عصره بحر اسناد، من أئمة
الشافعية صاحب الرجوع.

ر

لرا القرآن على أبي بكر بن مجاهد، وثقه
علي أبي إسحاق السريدي، وروى الأدهم
علي أبي بكر بن الأنباري وغيره، رسمع
أبا ليث السلمي، وأبى العباس القفري وغيره بن
صاحبه زهيرهم، روى عنه أبو عثمان
الصائوني، وأبو عثمان البحراني، وكريمة
الكشميهنة المجاورة وخلق.

[تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٩٢، طبقات
الشافعية بسبكي ٣/ ٢٩٣]

الزهر، هو أبوهم بن المبرم، تفتت
ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الزرقاني: هو عبد الباقي بن يوسف، تفتت
ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

الزركلي: هو محمد بن عبدالله بن بهادر
تفتت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢ .

زفر، هو زفر بن أبيه، تفتت ترجمته
في ج ١ ص ٢٥٣ .

ذكرها الأنصاري هو ركبها بن محمد
الأنصاري تفتت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

الروايب الأصفهاني: هو الحسين بن
محمد، تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الرافعي هو عبد الكريم بن محمد، تفتت
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الربيع: هو الربيع بن أس، تفتت ترجمته
في ج ٢ ص ٤١١

ربيع: هو ربيعة بن فروخ، تفتت ترجمته
في ج ١ ص ٣٥١

الرويتي هو عبد الواحد بن إسماعيل،
تفتت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢ .

ز

الزهرقي هو مختار بن محمود، تفتت
ترجمته في ج ١٩ ص ٣١٢ .

زهر السرخسي (٢٩٤ - ٣٨٩هـ):
هو زهر بن أحمد بن محمد بن عيسى،

الزهرى. هو محمد بن مسلم. تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

زيد بن ثابت. تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢٥٣.

الزيملي. هو عثمان بن علي. تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٥٣

ش

الشاطبي. هو ابراهيم بن موسى. تقدمت
ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣.

الشافعي. هو محمد بن ابراهيم. تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥.

الشيباني. هو عبد الله بن محمد البغدادي.
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٤.

الشريفي الخطوب. هو محمد بن احمد
شخص الطبر. تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٣٥٦.

الشروقي. هو الشيخ عبد الحميد. تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

شريح: و: انقاضي شريح

الشريف ابو جعفر: هو عبد الغاني بن
مسي. تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣١٦.

الشعبي. هو عامر بن شراحيل. تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦.

الشعراني. تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

س

سبحان. هو عبد السلام بن سديد. تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٤١٢.

السرخسي. هو محمد بن احمد بن أبي
سؤل. تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير. تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢٥٤

سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٣٥٤.

الشهاب الرملي هو أحمد بن حمزة

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

الشوكتي هو محمد بن علي مقدم

ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ ابن بيه

الشيخ أبو حمزة هو أحمد بن محمد

الأسديسي تقدم ترجمته في ج

ص ٢١٠

ص

الصباحي تقدم من المراد بهذا المقدم

ج ١ ص ٣٥٧

صاحب الحلال هو عبدالمعز بن حمزة

أبو بكر تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٠

صاحب المهاد هو إبراهيم بن محمد بن

عبدالله تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

صاحب المهاد هو إبراهيم بن علي

الشيرازي أبو إسحق تقدمت ترجمته في ج ٢

ص ٤١٤

صاحب النهر هو عمر بن إبراهيم بن

نجم تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

الصابي هو أحمد بن محمد مقدم

ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

الصابي (١٦٠ ١٥٣٤)

هو إبراهيم بن إسحاق بن أحمد بن

إسحاق بن شك بن نصر، أبو إسحاق،

المعروف بالصفا، من أهل بخارى هو،

وأبوه، وجده، وجدته كلهم من قاض

المدينة، نفعه على والده وأبي يعقوب

السبكي، وأبي حمزة البراز، وأخذ عنه

حواصيه منهم ابنه حمزة، وعمر الدين دميحد

الحسين بن منصور الأورخاني

من تصانيفه تلخيص الترمذي، وغالبه

الصحيفة

[بحواله العضية ٧٣١، انقوائه الميعة

ص ٧]

ط

طاووس هو طاووس بن كسان، تقدمت

ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

عبدالله بن عمر و ابن عمر
عبدالمطلب هو عبدالمطلب بن عبدالمطلب بن
المجشور الملقب بـرجلة في ج ١ ص ٣٣٣
عبدالمطلب بن المجشور تقدمت ترجمته
في ج ١ ص ٣٣٣
الحمدوسي هو عبد الله بن محمد بن
موسى تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٤٩٢
عبدالله بن الحسن الطبري تقدمت
ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
عبدالله بن مفر (٩ - ٢٩ هـ)

هو عثمان بن مفر بن عثمان بن عمرو
القرشي، النخعي، قال ابن عبد البر " وهم من
رغم أن له صحبة، وإنما له رؤية، وذهب النخعي
إلى أنه وهو صحابي، روى عن عمر، وعثمان،
وطائفة وغيرهم من الصحابة، وروى عنه
هروذ بن ثمر، ومحمد بن سيرين، ولا يصح
فيه حديث، بل في فتح البصير في عهد
عمر بن الخطاب

[١٠٢/١، ١٠٢/٥، ١٠٢/٥].

عثمان بن عفان تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٣٦٠

الطبري. هو محمد بن جرير الطبري
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١.
الطبري. هو أحمد بن محمد تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨
الطبري. هو محمد بن الوليد الطبري
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨
طلحة هو صدقة بن عبيد الله الأسدي
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٥
طلحة بن مخلوف تقدمت ترجمته في
ج ١ ص ٢٩٥

ع

عاصم بن وهبة تقدمت ترجمته في ج ٢
ص ٢٣٠
عبدالحق هو عبدالحق بن عبد الرحمن
الأنباري تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٦٢
عبدالله بن أبي لؤي تقدمت ترجمته في
ج ١ ص ٣١٣
عبدالله بن الربيع تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢٥٩

المصنفات و ابن حجر المصنفات

عقبة بن عمر تقدمت ترجمته في ج ٢
ص ٤١٧

علي بن أبي طالب: تقدمت ترجمته في
ج ١ ص ٣٦٦

علي بن عبد السلام القسولي و تلميذ
ترجمت في ج ٥ ص ٣٣٩

عمر و عمر بن الخطاب

عمر بن الخطاب: تقدمت ترجمته في
ج ١ ص ٣٦٣

عمرو بن دينار: تقدمت ترجمته في
ج ٧ ص ٢٤٠

العمري: هو محمود بن أحمد: تقدمت
ترجمته في ج ٩ ص ٤١٨

غ

الغزالي: هو محمد بن محمد: تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٢٢٣

ف

فناكهاتي: هو عمرو بن أبي الحسن: تقدمت
ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ق

قاسم: هو قاسم بن الحسين الحواري
تقدمت ترجمته في ج ٣٥ ص ٢٥٧

القاضي: د: أبو علي

القاضي أبو الحسن: هو علي بن عمر (ابن
القصر): تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٢٨

القاضي أبو الطيب: هو طاهر بن عبد الله
نظري: تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٢

القاضي أبو علي: هو محمد بن الحسين
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٤

القاضي شريح: هو شريح بن الحارث
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الفاضي عبد الوهاب البغدادي

ترجمته في ج ٣ ص ٣١٥

الفاضي عياض، هو عياض بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

قنانه، هو قنانه بن دعلج، تقدمت ترجمته

في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي، هو أحمد بن إدريس، تقدمت

ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي، هو محمد بن أحمد، تقدمت

ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

ل

اللفهمي، هو علي بن محمد الربيعي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

الليث بن سعد، هو الليث بن سعد

القهي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

مالك، هو مالك بن قيس الأصمعي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الملاودي، هو علي بن محمد، تقدمت

ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المحتولي، هو عبد الرحمن بن مأمون

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

مجاهد، هو مجاهد بن جبر، تقدمت

ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المجدد، هو عبد السلام بن بيعة، تقدمت

ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ن

النكسائي، هو أبو بكر بن محمود، تقدمت

ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكمال بن الهمام، هو محمد بن عبد الوحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

المحب الطبري: هو أحمد بن عبد الله.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد: و محمد بن الحسن الشيباني

محمد بن إسحاق، تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

محمد بن الحسن: و محمد بن الحسن الشيباني

محمد بن الحسن الشيباني، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٠.

محمد بن كعب القرظي (؟ - ١٠٨هـ):

هو محمد بن كعب بن حيان بن سليم، أبو حمزة، وأبو عبدالله القرظي، المدني، تابعي، من أئمة النضر، قال ابن سعد، كان ثقة عالماً بكثير الحديث ورعاً، حدث عن عدد من الصحابة منهم أبو أيوب الأنصاري، وأبو هريرة، وزيد بن أرقم، وابن عباس، وجابر، وأنس، وابن عمر، وغيرهم، وروى عنه أخوه عثمان، ومحمد بن السكوني، وزيد بن أسلم، والحكم بن عتيبة، وعزير بن الهذيل، وخلق كثير.

واختلف في سنة وفاته، قيل، إنه توفي سنة سبع عشرة ومئة، وقيل، سنة تسع عشرة،

وقيل: سنة عشرين ومئة.

روى له الجماعة.

[صير أحلام النبلاء ١/٦٥].

محمد بن محلة: هو محمد بن عسبة بن محمد، تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٤٤٩.

المروفي: هو علي بن سليمان، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٠

المزني: هو إسماعيل بن يحيى العمري، تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسروق: تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٦٧

مطرّف: هو معروف بن عبد الرحمن بن إبراهيم، تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢.

مكحول: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢.

الملا علي القاري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

المنائي: محمد بن هبة الرزوقي بن باقر، قدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٨٩.

المزالي: هو محمد بن يوسف، تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٨.

عن مالك، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وطبقتهم، وحدثه عنه بقية بن الوليد، وأبو حاتم، وجماعه. قال هشام، لقيت ألفاً ورسح مئة شيخ أصغرهم عبدالمرواني. قال أبو حاتم: صدوق، وما رأيت أحداً أعظم قدراً، ولا أجمل من هشام بن عبد الله بالري. قال الصهريري، خير أنه كان ليأ في الرواية من تصانيفه: الفوائد، واصل، الآثار.

[مسير أعلام النبلاء ١٠/٤٤٦، البحار المضية ٣/٥٦٩، تاج السراجم ص ٢٢٨، المواقف البهية ص ٢٢٢]

لهشمي: د' ابن حجر الهيتمي

و

وجيه الدين (٥١٩ - ٥٦٠ هـ).

هو أسعد، وكنى محمداً بن الميموني، مراكات بن المؤقل السوخي، وجه الدين، أبو المعالي، المصري، ثم الدمشقي، فقيه حنبلي، ولي قضاء حران. تعلقه بدمشق على شرف الإسلام عبد الوهاب بن الحنبلي، ثم ببغداد على الشيخ عبد القادر الجيلاني، وأحمد

الميموني. هو عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران: تلذت ترجمته في ج ٢٩ ص ١٥٢

ن

نافع مولى ابن عمر: هو نافع النخعي، أبو عبد الله. تلذت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النخعي: هو إبراهيم النخعي: تلذت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النضراني: هو أحمد بن مسلم: تلذت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٩.

النضوي: هو يحيى بن شرف: تلذت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣.



هشام (٩ - ٢٢١ هـ):

هو هشام بن عبد الله الرززي، السني

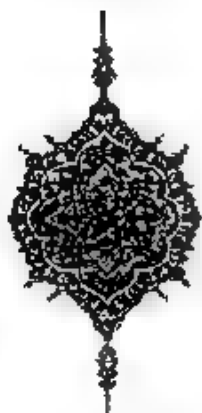
تعلقه على أبي يوسف، ومحمد، وحدث

یونس بن یزید، تعلیمت ترجمتہ می ج ۱ ص ۲۵

الحربی، وسمع فیہا ایضاً من ابی الفضل
الامرئ، واثوثکین الرضائی، وابی جعفر
العباسی، ویدشق من مصر بن أحمد بن
مقاتل، وطلحة، ورو عنه الشیخ الترمذی بن
حدادی، وابی حنبل، والضراء، والسنری،
والشہاب النوصی، وعبیدہ، وبن لجلہ بن
الحموسۃ العسمریۃ، ولوقعت علیہ رعلی
ذوبہ، وعبیدہ، وکیران

من مصنفہ الخلاصۃ فی المذنبہ
سجلہ، وۃالمسندۃ فی الفقہ اصغر منہ،
وۃالمہادی فی شرح الہدایۃ، فی بعضۃ عشر
مجسداً

اسیر اعلام النبلاء ۲۶/۱۳۶، الطیلب علی
طبقات الحنفیۃ ۲/۱۹



ی

یحییٰ الأنصاری، هو یحییٰ بن سعید بن
قیس، تعلیمت ترجمتہ می ج ۱ ص ۲۷۱

یحییٰ بن سعید ر یحییٰ الأنصاری

یحییٰ بن یحییٰ، تعلیمت ترجمتہ می ج ۸
ص ۲۸۹

فهرس تفصیلی

المصحة	المعنوان	الفقرة
٨٨	١	٧٣
٤	العرف	
٥	الإلزام ذات الصلة بالإملاء، لإعطاء اللقطة - المعصب	٢
٦	مشروعيه الوديعه	٦
٧	الحكم التكليفي	٧
٩	حقيقة الوديعه	٨
١٠	حسنة عقد الوديعه	٩
١٣	توزيع عقد الوديعه	١٠
١٤	أولاً الصبغ (الإيجاب والمؤا)	١١
١٥	ثانياً العاقدان (المودع والمصدق)	١٢
٥	أ - شروط المودع	١٢
١٦	ب - شروط المصدق	١٣
١٦	الشرط الأول أن يكون جائر التصرف	١٣
١٩	الشرط الثاني أن يكون معياً	١٤
٢٠	ثالثاً العنصر المردعه	١٥
٢٠	أن يكون مالا	١٥
٢١	أن يكون العنصر المردعه متصرفاً	١٦
٢١	قار عقد الوديعه	١٧
٢٢	أولاً كون الوديعه ائمه	١٨
٢٤	أ - شرائط تصحاق في الوديعه ثم عدمه	١٩
٢٥	ب - قبول قول المودع في خلال الوديعه	٢٠
٢٦	ج - قبول قول المودع في ده الوديعه	٢١
٢٧	د - كون رواتب الوديعه بماسب	٢٢
٢٨	هـ - كون بقية الوديعه على صاحبها	٢٣
٣٠	ثانياً وجود العطف على الوديع	٢٥

٢٦	المسألة الأولى كيفه الحفظ	٢٦
٢٧	المسألة الثانية منه حفظ الودعة	٢٧
٢٨	ثالثاً - لزوم رد الودعة عند الطلب	٢٨
٢٨	أ - رد كلف الودعة كواجب	٢٨
٣٠	ب - رد الودعة المشتركة	٣٧
٣١	كيفية رد الودعة ومؤنته	٣٨
٣٢	مكان رد الودعة	٣٩
٣٣	موت الوديع قبل رد الودعة	٣٩
٣٤	استيعاء الوديع حقه من الودعة	٤٠
٣٥	موجبات ضمان الوديع	٤٠
٣٦	أ - إهلاك الودعة	٤١
٣٧	احسانه الأولى إهلاك الودعة بامر صاحبه	٤١
٣٨	المسألة الثانية إهلاك الودعة شره مني	٤٢
٣٩	المسألة الثالثة تلف الودعة لعدم دفع المستودع بهلاكه عنها	٤٣
٤٠	ب - يباح الوديع عند الغير	٤٣
٤١	ج - حفظ الودعة بغيرها	٤٥
٤٢	(الحالة الأولى) حلف الوديع بادر صاحبها	٤٦
٤٣	الحالة الثانية حلف الوديع بغير إدر صاحبها فيما لا يمكن سهره	٤٦
٤٤	(أ) حلف الوديع الوديع بماله أو ما من غيره	٤٦
٤٥	(ب) حلف الوديع الوديع بماله لصاحبه	٤٦
٤٦	(ج) حلف غير الوديع بماله	٤٨
٤٧	(د) حلف الوديع بغير الوديع بغيره	٤٨
٤٨	(هـ) حلف الوديع بغيره لشخصين	٤٩
٤٩	(و) السهر بالوديع	٤٩
٥٠	(ز) البعوضة بالوديع	٥٢

الصفحة	المعروف	الفقرة
٥٤	١ (و) استعراض الوديعه	٥١
٥٥	٢ (ز) استعمال الوديعه	٥٢
٥٨	٣ (ح) إنفاق الوديعه	٥٣
٦٠	٤ (ط) التصرف في الوديعه	٥٥
٦٣	٥ (ي) جحود الوديعه	٥٩
٦٧	٦ (ك) تصحيح الوديعه	٦١
٦٩	٧ (ل) ثبوت الرديعه	٦٢
٧١	٨ (م) نفي الوديعه	٦٣
٧٢	٩ (ن) تجهيل الوديعه	٦٤
٧٤	١٠ (س) المحاللة في كمية الحفظ	٦٥
٧٧	١١ (ع) بطلان تعدد الوديعه	٦٦
٧٨	١٢ انتهاء عقد الزواج	٦٧
٨١	١٣ الحضور بالوديعه	٦٩
٨٢	١٤ تعدد الوديعه	٧٠
٨٤	١٥ الاختلاف في الوديعه	٧١
٨٤	١٦ الصورة الأولى الاختلاف في أصل عدد الوديعه	٧١
٨٥	١٧ الصورة الثانية الاختلاف في صفة المبرور	٧٢
٨٥	١٨ الصورة الثالثة الاختلاف في ملكية الوديعه	٧٣
٨٨ - ١٠٤	١٩	١ - ٢٢
٨٨	٢٠ التبرع	١
٨٩	٢١ الألفاظ ذات الصلة بالحرب	٢
٨٩	٢٢ قضية الأوراد	٣
٩٠	٢٣ أنواع الوديعه	٤
٩٠	٢٤ الوديعه بالصله	٥
٩٢	٢٥ الوديعه بالقرآن العظيم	٦

الصفحة	المعول	الفقرة
٩٣	الورد بالاسماء	٨
٩٣	الورد بالأدكار	٩
٩٤	الأورد المستحدثة	١٠
٩٥	مذومه الأورد	١١
٩٦	أورد الشهاد	١٢
٩٩	أورد القلب	٣
١٠٢	اختلاف الأورد من اختلاف الأحوال	٤
١٠٣	الأورد المعتمد	٥
١٠٤	الشمي المرام	٦
١٠٣	الذممت الممتصم	١٧
١٠٢	الربيع الوافي	٨
١٠٣	الشماس المحترف	٩
١٠٤	الشماس ' الشمرفق بسجة الله سبحانه	٢١
١٠٤	نصب القوائم من الأورد	٢١
١٠٤	أورد القلياني والأهم الفاسلة	٢٢
١٠٥ - ١١٩	دع	١ ١٤
١٠٥	التعريف	١
١٠٥	الأكفاظ ذات الصلة القوى، الرهد، الحباط	٢
١٠٦	المحكم التكنيفي لتورج	٥
١٠٦	موانع تورج	
١٠٧	- لتورج عند الاشتناء لخص، لتليل والتعريض لأدته	٦
١٠٨	ب- لتورج عند التثني في وجود العيب المحرم	٨
١٠٩	ج- لتورج المحروج من الخلاف	٩
١١٠	مد على القصد هي التورج	١٠
١١٢	درجات التورج	١١

الصفحة	الموضوع	المقالة
١٢٣	نقل جوع لمساحات	١٢
١٢٤	مقاييم الأورع في الصلاة	١٣
١٢٥	أورع ميسر يتولى التلايات	١٤
١٢٦	١٢٩	١ - ٥
١٢٦	التعريف	١
١٢٦	الألفاظ من الصلاة المعصية	٢
١٢٧	الأحكام المتعلقة بالرك	٣
١٢٧	أ- التورك في الصلاة	٢
١٢٨	ب - وجوب تقصير في قطع الرجل من التورك	٤
١٢٨	ج - جهة التورك	٥
١٢٩ - ١٣٥	١٣٥	١ - ٦٩
١٢٩	التعريف	١
١٢٩	الأنواع ذات الصلة بالإسراء	٢
١٢٩	تاريخ التورك في الإسلام ومشروعيتها	٣
١٢٩	أقسام التورك	٤
١٢٩	أولاً - وزارة الصوفى	٥
١٢٩	تصريح وولاء استعوص	٥
١٢٩	شروط وولاء الصوفى	٦
١٢٩	أ - الإسلام	٦
١٢٩	ب - التذكرة	٦
١٢٩	ج - المثل والفرق	٦
١٢٩	د - العدالة	٦
١٢٩	هـ - الأمانة	٦
١٢٩	و - الاجتهاد والإمامة في الدين	٦
١٢٩	ز - التقوى	٦

الصفحة	المنوان	الفقرة
١٢٦	ح - شيوخ أخرى	٦
١٢٧	جميعه عقد وزارة التمييز ونقلها	٨
١٢٨	عموم النظم في دوله التمييز	١٠
١٢٩	تمتد ورواه التمييز	١١
١٣٠	العلاقة بين الإمام ووزير التمييز	٢
١٣٠	معلومات وزير التمييز ومساعديه	١٣
١٣٢	ثانيا وزارة التنفيذ	٦
١٣٢	شروط و... اقتصاد	١٧
١٣٢	أ - ثلاثة	٧
١٣٦	ب - أربعة	٦
١٣٢	ج - عدد الذهبية	١٧
١٣٦	د - فئة الضم	٧
١٣٢	هـ - المسالمة وعدم العداوة والشحنه	١٧
١٣٣	و - الذكر وعدم المسيا	١٧
١٣٣	ز - انكسار والعفة والكناسة	١٧
١٣٢	ح - أن لا يكون من أهل الأهرام	١٧
١٣٣	ط - الحكمة واسخوبه بالحيرة	٦
١٣٣	ي - الدكورة	١٧
١٣٣	ك - الإسلام	١٧
١٣٥	استهاء الوزير بالبحر والتعبير	٩
١٣٦ - ١٣٨	فدي	٨ - ١
١٣٦	التصريح	١
١٣٦	الأنعام ذات نسله: الكلي	٢
١٣٦	الأحكام المتمتعة بالورثي	٣
١٣٦	١ - المرحع في اعتد كون الشيء ورثيا	٢

الصفحة	المعنوان	الفقرة
١٣٧	ب - لوربي المنصرم عليه	١
١٣٨	ج - ربيعة الودني	٥
١٣٨ - ١٤٣	وسط	١ - ١٥
١٣٨	التعريف	١
١٣٩	الانقطاع ذات الصلة المملو، المتفرقة، الإفرط	٢
١٣٩	الأحكام المتعلقة بالورس	٥
١٣٩	أولاً - الوسط بمعنى المعتدل	٥
١٣٩	أ - أحد الوسط في ركعة المائيه	٦
١٤٠	ب - الجهد بسره معتدل	٧
١٤٠	ج - المتوسط في حماره الرحم	٨
١٤٠	د - المتوسط في التكبير بالإصمام	٩
١٤١	ثانياً - الوسط بمعنى الحار	١
١٤١	ثالثاً - الوسط بمعنى ما بين صرمي الشيء	١١
١٤١	أ - وقوف الإمام في مقابلة وسط الصف	١
١٤٢	ب - وقوف الإمام انثناء في وسطه	١٢
١٤٢	ج - الأكل من وسط القصعة	١٣
١٤٢	د - الأكل من وسط الحبر	٤
١٤٣	هـ - الجلوس في وسط الحفلة	١٥
١٤٤ - ١٤٦	وسم	١ - ٥
١٤٤	التعريف	١
١٤٤	الانقطاع ذات الصلة الوسم، الوسم	٢
١٤٥	الأحكام المتعلقة بالورسم	٤
١٤٥	حكم الورسم	٥
١٤٥	مكان الورسم	٥

١٤٦ - ١٥٧	وسوسة	١ - ٧١
١٤٦	المعريف	١
١٤٦	لأفراط ذات الصلة الأحكام، وتورع	٢
١٤٧	لأحكام، شتمه بالوسوسة	٣
١٤٧	أولا، الوسوسة بمعنى صحت النص	٤
١٤٨	الوسوسة في الصلاة	٥
١٤٩	ثانيا، وسوسة الشيطان للإنسان	٦
١٥٠	دفع وسوسة الشيطان	٨
١٥١	منها وسوسة الشيطان في شأن الإيمان	٩
١٥١	ثالثا، الوسوسة بانتهى من المسألة هي لأفراط وتورع	١٠
١٥٢	وصف حال بعض أهل الوسوسة	١١
١٥٢	شبهة التي تؤدي إلى الوسوسة	٢
١٥٣	لأحكام المسألة بأهل الوسوسة	١٣
١٥٤	١ - تفسير قوله العجائب بثلاث عسلات في حق الوسوسة	٣
١٥٤	ب - اجتناب ثبوت في مكان لا يستعمل حنة أو سوسر	٤
١٥٤	ج - الانتطاع بعد الاستحشاء من حل طلع الوسوسة	١٥
١٥٤	د - أثر بلوغ شك في بية بطلان إلى درجته الوسوسة	٦
١٥٥	هـ - التعلق بنية الصلاة لفتح الوسوسة	١٧
١٥٥	و - الوسوسة بغير ركن من أركان الصلاة	٨
١٥٦	ز - جعل المأوى من ركنه في أركان الصلاة بـ الوسوسة	٩
١٥٦	رابعاً، الوسوسة بمعنى المعذب عن عقله	١٠
١٥٦	١ - طلاق الوسوسة	٢
١٥٧	ب - ردة الوسوسة	٢١
١٥٧ - ١٦١	وسوسة	١ - ٥٨
١٥٧	المعريف	١

الصفحة	العنوان	الذخيرة
١٥٩	الألفاظ ذات الصلة الموسم	٢
١٥٨	الحكم التكليفي	٣
١٥٩	بجاسة الموسم وحكمه إزائه	٤
١٦٠	الأجرة على الموسم المحرم	٥
١٦٦ - ١٦٧	وصال	١٣ - ١
١٦٠	التمريض	١
١٦١	الحكم التكليفي	٢
١٦١	أ - الوصال في الصوم	٢
١٦١	الوصال في حق الأمانة	٣
١٦٢	الوصال في حق النبي ﷺ	٣
١٦٣	الوصال في شجر	٥
١٦٤	الحكمة في النهي عن الوصال في الصوم	٦
١٦٤	الوصال لا يهل الصوم	٧
١٦٤	اتجماع في الوصال	٨
١٦٤	ب - الوصال في الصلاة	٩
١٦٦	وصل العاموم بكثرة الإحرام بتكبيره الإحرام	١٠
١٦٦	وصل التأمين بالعقبة	١١
١٦٦	وصل القراءة بكثرة لإحرام	١٢
١٦٦	وصل التيمم	١٣
١٦٧ - ٢١٤	رخصة	١٧ - ١٧٧
١٦٧	التمريض	١
١٦٧	الألفاظ ذات الصلة الرخصة، الوكالة، للولاية	٢
١٦٨	الحكم التكليفي	٥
١٦٨	أنواع الرخصة	٦
١٦٨	أ - وصي ميت ووصي انفاسي	٦

٩	المستدال القاضي وحي أو لمح غيره .	
	ب - الوحي المنطوق والوحي المتجسد	
١٠	أركان الوحي	١٧٢
١١	ركن الأول : الوحي	١٧٢
١٢	أ - الوحي في الصبي	١٧٢
١٣	ب - الوحي في المرأة	١٧٣
١٤	ج - الوحي في الأعشى	٧٤
١٥	د - الوحي في النفس	١٧٤
١٦	هـ - الوحي في الحد	١٧٤
١٧	و - الوحي في الكافر	١٧٥
١٨	رسم الاعتبار هذه شروط	٧٥
١٩	الوصاية إلى الغير مكتسبة	٧٦
٢٠	حكم موت أحد الأوصياء أو حره - د يرجع أمره	١٧٨
٢١	أ - موت أحد الأوصياء	٧٨
٢٢	ب - حرره - د يرجع أمر أحد الأوصياء	١٧٩
٢٣	اختلاف الوصيين في حقه الميراث وقسمته	١٨٠
٢٤	مدة الوصي قبله من الولاية على الصغير	١٨١
٢٥	شركي الثاني الوصي	١٨٢
٢٦	الشروط الأولى التكليف (وهو المعلن والغير)	١٨٢
٢٧	الشروط الثاني الحرية	١٨٣
٢٨	الشروط الثالث الرشد	٨٣
٢٩	الشروط الرابع العدالة	٨٤
٣٠	الشروط الخامس الولاية	٩٤
٣١	الشروط السادس الإسلام	٨٥
٣٢	الركن الثالث : موحيه	١٨٥

الصفحة	العنوان	الفقرة
١٨٦	الركن الرابع الصيغة	٣١
١٨٦	هـ تحت اعتبار ضيق الوصله و دعا	٣٣
١٨٨	حسين جميعه الوصية وموقفتها	٣٤
١٨٩	واجبات الوصية	٣٥
١٩٢	بإخراج الوصي الوكيل عن ديمير لرحي ماله	٣٦
١٩٣	أولاً : خروج الوصي وكذا النظر عن الصغير	٣٦
١٩٣	ثانياً : خروج الوصي وكذا ما لم يصغر	٣٧
١٩٤	نظمية الوصي عن الصغير	٣٨
١٩٤	مصرفات الوصي	٣٩
١٩٤	ولاً مع الوصي مال الصغير وشركاه	٣٩
١٩٤	ثانياً : المصاريف ولا يجوز ماله الوصي عليه	٤٠
١٩٥	١ - تصدق الوصي لنفسه بماله الصغير	٤١
١٩٥	٢ - اتفق الوصي في مال الصغير بينهم	٤٢
١٩٥	ج - دفع الوصي مال السلم للصغير على أن يعمل له مصرفه	٤٣
١٩٦	ثالثاً : تأجير الوصي لمصلحة الوصي عليه	٤٤
١٩٧	رابعاً : تأجير الوصي مال الوصي الوصي عليه	٤٦
١٩٨	خامساً : جولة الوصي بماله الوصي عليه	٤٨
١٩٨	سادساً : تبرع الوصي بغيره	٤٩
١٩٩	سابعاً : الهبة مريض	٥٠
١٩٩	ثامناً : حبس الوصي المشقة	٥١
١٩٩	أحاطه الأولى : حبس المشقة إذا كان فيه حفظ للصغير	٥١
٢٠٠	أحاطه الثانية : ترك الوصي طلب المشقة إذا كان التبرع في مصلحة الصغير	٥٣
٢٠١	أحاطه الثالثة : إسوة المصاحبة في التأجيل والتبرع	٥٤
٢٠٢	أخيراً : إخراج الوصي مال الصغير	٥٥

٥٥	١ - إقرار الوصي بنفسه مال الصغير	٢٠٢
٥٦	ب - إقرار الوصي على الصغير بصغير	٢٠٢
٥٧	ج - إقرار الوصي مالا للصغير	٢٠٣
٥٨	عاشراً، ومن الوصي مال الصغير	٢٠٣
٥٨	أولاً، ومن بسبب دين الصغير	٢٠٣
٥٩	ثانياً، ومن بسبب دين الوصي	٢٠٣
٦٠	اختلاف الوصي والوصي عنه	٢٠٤
٦٠	أولاً، الاختلاف في أصل الثقة أو في حدودها	٢٠٤
٦١	ثانياً، الاختلاف في مدة الثقة أو في توقيت صرف الوصي	٢٠٥
٦٢	ثالثاً، الاختلاف في دفع المال إلى الوصي بعد بلوغه	٢٠٥
٦٣	أجره الوصي وإنشائه بمال الموصى عليه	٢٠٦
٦٤	إيصاء الوصي	٢٠٧
٦٦	إقرار الوصي وشهادته	٢٠٧
٦٦	أ - إقرار الوصي بدين على الميت	٢٠٧
٦٧	ب - شهادة الوصيين لأمر بالوصاية معهما	٢٠٨
٦٨	ج - شهادة الوصيين لورث	٢٠٨
٦٩	د - شهادة الوصي بمووله، عليه	٢٠٩
٧٠	توكيل الوصي غيره	٢٠٩
٧١	إقرار الوصي على الصغير أو الموجود	٢١٠
٧٢	دفع الوصي مالا للموصى عنه وديعا	٢١٠
٧٣	دفع الوصي مال الصغير إعاره	٢١١
٧٤	حفظ الوصي ماله بمال الموصى عنه	٢١١
٧٥	غبة الوصي بجهة من الوصى له أو عن ورثة	٢١٢
٧٦	خصائ الوصي	٢١٤
٧٧	عزل الوصي وإعزاله	٢١٤

الصفحة	المعول	الفقرة
٢١٥ - ٢١٦	وصف	١ - ٤
٢١٥	التعريف	١
٢١٥	الأحكام المتعلقة بالوصف	٢
٢١٥	أ - البيع بالوصف	٣
٢١٥	ب - الوصف في المسلم به	٣
٢١٦	الوصف عند لأحد الطرفين	٤
٢١٦	أولاً - فهم الطرفين من صدقة الحاكم في الوصف المتعسف	٤
٢١٦	الثانياً - ملهوم الصدقة	٥
٢١٦	وصف الطلاق	
	انظر - طلاق	
٢١٦	وصف	
	انظر - اتصال	
٢١٧ - ٢٢٠	وصي	١ - ١٦
٢١٧	التعريف	١
٢١٧	الأنظمة ذات الصلة - "قيم، توكيل	٢
٢١٧	الأحكام المتعلقة بالوصي	٤
٢١٨	أ - سول الإحصاء	٤
٢١٨	ب - شروط الوصي	٥
٢١٨	ج - الوقت المعتبر لتوافر شروط الوصي	٦
٢١٩	د - وقت قبول الوصي للإحصاء	٧
٢١٩	هـ - اختصاص تصرف الوصي بمسئ	٨
٢١٩	و - تعدد الأوصياء	٩
٢١٩	ز - نقد الوصي شرطا من شروط توليه	١٠
٢١٩	ح - عرق الوصي نفسه	١١
٢٢٠	ط - فترة الوصي	١٢

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٢٦٠	ي - إيهاء الوصي	١٣
٢٦٠	ذ - عجز الوصي عن القيام بواجبه	١٤
٢٦٠	م - تزويج الوصي الموصى عنهم	١٦
٢٦١ - ٢٠٩	وصية	١٠٤ - ١
٢٦١	التعريف	١
٢٦١	الأحكام ذات الصلة - الإيهاء، الإهبة، الصدقة	٢
٢٦٢	مشروعة وصية	٥
٢٦٢	حكم مشروعة الوصية	٦
٢٦٢	الحكم النكبي	٧
٢٦٢	أركان الوصية	٨
٢٦٢	الركن الأول - الصيغة	٩
٢٦٩	القرار في القيود والرد بعد الموت	١٠
٢٦٠	الردوع من القبول	١١
٢٦٠	تجرد القبول	١٢
٢٦١	من يملك القبول والرد	١٣
٢٦١	موت الموصى له المعلن	١٤
٢٦٢	حلق الوصية على شرط وإضاها للمستغل	١٥
٢٦٢	صفة الوصية من حيث النوع وعلمه والرجوع عنها	١٦
٢٦٢	الوصي الثاني الموصى	١٧
٢٦٥	أ - المعلن والمعلن	١٨
٢٦٦	ب - الحرية	١٩
٢٦٦	ج - الرضا والاختيار	٢٠
٢٦٦	وصي ما غير المسمى	٢١
٢٦٨	الركن الثالث - الموصى له	٢٢
٢٦٨	أولاً، أن يكون الموصى له موجوداً	٢٣

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٣٩	نتيجة أن يكون الموصي له أهلاً للملك	٢٤
٢٣٩	أ - الوصية للميت	٢٥
٢٣٩	ب - الوصية للحمل	٢٦
٢٤٠	ثالثاً أن يكون الموصي له معدوماً غير مجهول	٢٧
٢٤٠	أ - الوصية لمجهول	٢٨
٢٤٠	ب - الوصية لجماعة	٢٩
٢٤١	ج - الوصية لميتة	٣٠
٢٤١	د - الوصية للميت	٣١
٢٤١	هـ - الوصية بجهة عامة	٣٢
٢٤٤	و - الوصية لله تعالى	٢٣٢
٢٤٤	ز - الوصية في سبيل الله	٣٣
٢٤٤	ح - الوصية لأعمال الخير ووجوه الخير	٣٣م
٢٤٤	وإعمالاً أن لا يكون الموصي له مائلاً للموصي	٣٤
٢٤٦	خاصةً أن لا يكون الموصي له ولداً عند موت الموصي	٣٥
٢٤٨	الوصية لبعض الأشخاص	٣٧
٢٤٩	أ - الوصية لتجريد	٣٧
٢٤٩	ب - الوصية للأقارب	٣٨
٢٥٠	ج - الوصية لأقرب الأقارب	٣٩
٢٥١	د - الوصية للأصهار والأحفاد والآل	٤٠
٢٥٢	هـ - الوصية لتعلماء	٤١
٢٥٢	الوصية لغير المسلم	٤٢
٢٥٢	أ - الوصية للمسلم	٤٣
٢٥٣	ب - الوصية للمسلم	٤٤
٢٥٣	ج - الوصية للمسلمين	٤٥
٢٥٤	د - الوصية للمسلمين	٤٦

٢٥٤	الركن الرابع الموصى به :	٢٧
٢٥٤	أولاً - أن يكون الموصى به مالاً	٢٧
٢٥٥	ثانياً - أن يكون للموصى به متقوما في عرف الشرع	٢٨
٢٥٦	ثالثاً - أن يكون الموصى به قائلاً بشخص	٢٩
٢٥٧	رابعاً - أن يكون الموصى به معلوكة لموصي	٥٠
٢٥٨	خامساً - ألا يكون الموصى به معهية أو محرماً شرعاً	٥١
٢٥٨	ما يشترط تعداد الوصية هي الموصى به	٥٢
٢٥٩	تكييف إجازة الوصية	٥٣
٢٦٠	أحكام تتعلق بالموصى به	٥٤
٢٦٠	أ - الوصية منهم من المال	٥٤
٢٦١	ب - الوصية بغيره أو حظ من المال	٥٥
٢٦١	ج - الوصية بشيء أو بدائه أو بكنز أو بحره	٥٦
٢٦٢	د - الوصية بغيره	٥٧
٢٦٢	هـ - الوصية بالسابع	٥٨
٢٦٤	طريق الانتفاع بالوصية	٥٩
٢٦٥	كيفية إسقاط الموصى المشترك	٦٠
٢٦٦	انتهاء الوصية بالمعطل	٦١
٢٦٦	رخص استحقاق الموصى له الصفة للموصى به	٦٢
٢٦٧	منع الموصى به من الانتفاع	٦٣
٢٦٨	مقتضى العيب الموصى به بمقتضاها	٦٤
٢٦٨	و - الوصية بالحقوق	٦٥
٢٦٨	ز - الوصية بما يلحقه سمة الشركة	٦٦
٢٦٩	ثبوت ملكية الموصى به وقت التبرع	٦٧
٢٧٠	ما يضر من التبرع	٦٨
٢٧٠	مقتضى الوصية	٦٩

٦٩	أ - ووال أهليه الموصي بالمجبر المطبق ومعه	
٧٠	ب - رد الموصي	٢٧١
٧١	ج - رد الموصي له	٢٧١
٧٢	د - الرجوع عن الوصية	٢٧١
٧٣	هـ - رد الوصية	٢٧٣
٧٤	و - موت الموصي له المعين قبل موت الموصي	٢٧٣
٧٥	ز - قتل الموصي له الموصي	٢٧٣
٧٦	ح - هلاك الموصي به المعين أو استحقاقه	٢٧٣
٧٧	ط - الوصية بنوادرث	٢٧٤
٧٨	المخاصة في الوصية	٢٧٤
٨٢	كتابة الوصية والإنهاد عليها	٢٨٠
٨٤	طرق إثبات الوصية	٢٨١
٨٥	ثبوت الوصية	٢٨٣
٨٦	الوصايا وطرق حسابها	٢٨٤
٨٦	الحالة الأولى الوصية بالانحصار	٢٨٤
٨٦	أ - الوصية بمثل نصيب أحد الورثة المعين	٢٨٤
٨٩	ب - الوصية بمثل نصيب أحد الورثة غير المعين	٢٨٥
٩٠	ج - الوصية بمثل نصيب ابنه	٢٨٦
٩٠	د - الوصية بنصيب ابنه وله ابن	٢٨٦
٩٢	الحالة الثانية الوصية بالأخرى	٢٨٧
٩٣	الاحتمال الأول الوصية بالثلث مما دونه	٢٨٨
٩٣	أ - الوصية بحصة واحدة	٢٨٨
٩٤	ب - الوصية بجزءين أو أكثر في حدود الثلث مما دونه	٢٩٠
٩٥	الاحتمال الثاني الوصية بأكثر من الثلث	٢٩١
٩٥	أولاً الوصية بأكثر من الثلث، ثم تزد على المال	٢٩١

الصفحة	المصنوع	الفقرة
٢٩٣	ثانياً الوصية بأكثر من الثلث وقد جاوزت المال	٩٦
٢٩٤	الحدود لثلاثة: فجميع بين الوصية بالأجزاء والأوصياء	٩٧
٢٩٤	أ - الوصية بمشئ نصيب وارث وجزءه بضاف إلى جميع المال	٩٧
٢٩٦	ب - الوصية بجزء من حره من المال يبقى بعد النصيب	٩٨
٢٩٨	ج - الوصية بالنصيب مع اشتاء جزء من المال عنه	٩٩
٢٩٩	د - الاشتاء مع ذكر الأنساب والكسور	١٠٠
٢٩٩	فصل في الأول أن يكون المستثنى جزءاً مما بقي من المال بعد النصيب	١٠١
٣٠٠	فصل في الثاني أن يكون المستثنى جزءاً مما بقي من المال بعد الوصية	١٠٢
٣٠٠	فصل في الثالث أن يكون المستثنى جزءاً مما بقي من جزء بعد الوصية	١٠٢
٣٠٠	فصل في الرابع أن يكون المستثنى جزءاً مما بقي من جزء المال بعد النصيب	١٠٣
٣٠١	د - إطلاق الاستثناء	١٠٤
٣٠١ - ٣٠١	وضع اليد	١ - ٧٥
٣٠١	الشرع	١
٣٠٢	الألفاظ ذات الصلة - الحيثية، نصب	٢
٣٠٢	أولاً الأحكام المطلقة بوضع اليد بمعنى الصرف فيه عين	٤
٣٠٢	أ - دلالة وضع اليد على الملكية	٤
٣٠٤	ب - كيفية وضع اليد	٥
٣٠٥	ج - وسائل إثبات وضع اليد	٨
٣٠٦	د - وضع اليد على مال الغير	١١
٣٠٦	هـ - التنازع في وضع اليد	١٢
٣٠٦	و - ترتيب وضع اليد	١٣

٣٠٩	و - اغسل اليدين في وضع اليد على القنطرة أو القنطرة	١٤
٣١٠	ح - وضع المصباح على العبد	١٥
٣١٠	ط - حلالاً يدخل تحت اليد	١٦
٣١٠	ي - وضع اليد على مال العبد بلا سب شرعي	١٧
٣١١	ثاني الأحكام المتعلقة بوضع اليد الحسية	١٨
٣١١	أ - وضع اليد في الصلاة	١٩
٣١١	ب - وضع اليد على الحاصرة في الصلاة	٢٠
٣١١	ج - وضع اليد على الحجر الأسود	٢١
٣١١	د - وضع اليد على القبر	٢٢
٣١٢	هـ - وضع اليد على المم عند الثواب	٢٣
٣١٢	و - وضع اليد على المم عند المطاسر	٢٤
٣١٢	ز - وضع اليد على الموضو عند الدعاء	٢٥
٣١٢	ح - كيفية وضع يدي الميت	٢٥
٣١٥ - ٣٩٩	وصوء	١٦٠ - ١٦١
٣١٥	التعريف	١
٣١٥	الأصل ذات الصلاة: الممسح، الطهارة، التيميم	٢
٣١٦	الوصوء من الشرائع القديمة	٥
٣١٧	مكان فرض الوضوء	٦
٣١٩	شروطه للوضوء	٧
٣١٩	حكمة وجوب الوضوء	٨
٣٢٠	ترك الوضوء عمداً ثم صلى مطلقاً	٩
٣٢٠	الحكم التكليفي	١١
٣٢٠	أولاً: ما يكون الوضوء له فرضاً	١٠
٣٢٠	أ - الصلاة	١٠
٣٢١	ب - الطهارة	١١

الصفحة	المعنوان	العمدة
٣٢١	ج - حسن التصرف	١٢
٣٢٢	ثانياً ما يكون الوضوء له سه	٣
٣٢٢	ثالثاً ما يكون الوضوء له سهوياً	١٤
٣٢٢	أ - مودة الخمر	٤
٣٢٢	ب - ذكر الله تعالى	١٥
٣٢٢	ج - الأذان	١٥ م
٣٢٢	د - الإقامة	٦
٣٢٣	هـ - الحطة	٧
٣٢٣	و - دراسة العلم الشرعي	٨
٣٢٣	ز - التعرف بحرمه وتسمي بين الصغار والصغار	٩
٣٢٣	ح - زيارة النبي ﷺ	٢٠
٣٢٣	ط - الوضوء على الوضوء	٢١
٣٢٤	ي - وضوءه يجب عند إزاحة الأكل والشرب ومعددة شروطه وقلم	٢٢
٣٢٥	ك - المحافظة على الوضوء	٢٣
٣٢٥	ل - الوضوء خروجاً من المحلات	٢٤
٣٢٥	واحد ما يجب له الوضوء	٢٥
٣٢٥	سداً الوضوء المنع	٢٦
٣٢٥	لصيلة الوضوء	٢٧
٣٢٦	شروط الوضوء	٢٨
٣٢٦	أولاً شروط وجوب الوضوء	٢٨
٣٢٦	١ - العقل	٢٩
٣٢٦	ب - البلوغ	٣٠
٣٢٧	ج - الإسلام	٣١
٣٢٧	د - انتطاع ما يهيئ الوضوء	٣٢
٣٢٧	هـ - وحود أسماء المطلق المظهر الكافي	٣٣

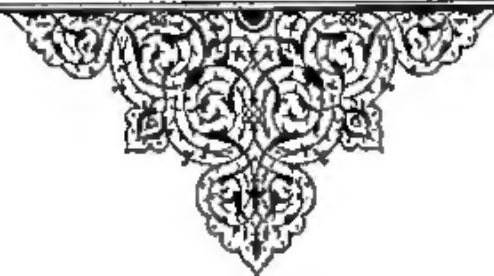
٣٤	و - المدة على استعمال الماء	٣٢٨
٣٥	ر - وجود الحدث	٣٢٨
٣٦	ح - ضيق الوقت	٣٢٩
٣٧	هـ - خروج دعوة الضميمة	٣٢٩
٣٨	تابعاً شروط صحة الوضوء	٣٢٩
٣٨	١ - حرمان الشربة بالماء الطهور	٣٢٩
٣٩	ب - روث د - بضع وحرمان الماء إلى الجسد	٣٢٩
٤١	ج - انقطاع الحدث حال شوشه	٣٣٠
٤١	د - عدم تكمة الوضوء	٣٣٠
٤٢	هـ - عدم الصلوات عن الوضوء	٣٣٠
٤٣	و - جري الماء على الوضوء	٣٣٠
٤٤	ر - اليه	٣٣٠
٤٥	ح - زيادة الماء	٣٣١
٤٦	شروط الوضوء في حق صاحبه الضرورة	٣٣١
٤٧	أسباب الوضوء	٣٣١
٤٨	مروعي الوضوء	٣٣٢
٤٩	أولاً - الفرائض الثماني عليها في الوضوء	٣٣٢
٤٩	انقراض الأوب : غسل الوجه	٣٣٢
٥٠	المستعمل من غسل في الوضوء	٣٣٢
٥١	الوجه رخذ	٣٣٢
٥٢	غسل الشعر الذي على الوجه	٣٣٢
٥٣	غسل ما في العين ودخلها	٣٣٦
٥٤	غسل موضع القدم	٣٣٧
٥٥	غسل موضع الخدين في الوضوء	٣٣٧
٥٦	غسل اليدين بين العنق والأذن	٣٣٨
٥٦	غسل مفاصل	٣٣٩

٦	غسل يورده وداخل ثقم ولاحظ	٣٠٩
٦١	غسل الصلح ومو صبح الصبح والظهير	٣٠٩
٦٢	غسل ما ظهر من الخصر بعد غسل ما حوله	٣١٠
٦٣	الفر من الثاني غسل النقيض إلى الخرقين	٣١١
٦٤	غسل الخرقين في المصود	٣١١
٦٥	قطع حصص ما يجب غسله من اليد	٣١٢
٦٦	قطع اليد من المصود	٣١٣
٦٧	قطع اليد من فوق الخرق	٣١٣
٦٨	غسل ما رآه من أصبح أو قبله لو به	٣١٤
٦٩	غسل الفراء اليد أو ما تحته	٣١٤
٧٠	غسل اليد من الخرق	٣١٦
٧١	غسل حمله المتكالي من المصود	٣١٧
٧٢	الفر من الثالث مسح الرأس	٣١٧
٧٣	الفر من المصود في مسح الرأس	٣١٨
٧٤	شفية مسح الرأس الواحد في المصود	٣١٩
٧٥	ما حوله من شعر الرأس	٣١٩
٧٦	مسح الرأس كله مسحه	٣٢٠
٧٧	حلق شعر الرأس بعد المصود	٣٢٠
٧٨	بكر أو لصح	٣٢١
٧٩	الشعر المصود	٣٢١
٨٠	المسح على العظام	٣٢١
٨١	الفر من الرابع غسل الرجلين	٣٢١
٨٢	تأبأ من غسل المصود بها غير المصود	٣٢٢
٨٣	١ - المصود	٣٢٢
٨٤	رخص به المصود	٣٢٢
٨٥	٢ - المصود	٣٢٢

٢٥٥	ج - الترتيب	٨٦
٢٥٧	د - الدلك	٨٧
٢٥٨	من ثوصره	٨٨
٢٥٨	أولاً: التسمية	٨٨
٢٥٨	١ - التسمية في أول الوضوء	٨٨
٢٥٩	ب - التسمية عند غسل كل عضو من أعضاء الوضوء	٨٩
٢٦٠	ثانياً: غسل اليدين إلى الرسغين	٩٠
٢٦٠	ثانياً: المضمضة	٩١
٢٦٠	رابعاً: الاستنشاق	٩٢
٢٦٠	خامساً: الاستنثار	٩٣
٢٦١	سادساً: مسح كفة الرأس	٩٤
٢٦٢	مسائل تتعلق بمسح الرأس	٩٥
٢٦٢	٢ - تكرار مسح الرأس	٩٥
٢٦٢	ب - كيفية مسح الرأس المكنون	٩٦
٢٦٣	ج - حفة مسح الرأس	٩٧
٢٦٤	سابعاً: مسح الأذنين	٩٨
٢٦٥	تجديد الماء لمسح الأذنين	٩٩
٢٦٦	ثامناً: تخفيف الشربة وشمور الوجه	١٠٠
٢٦٦	تاسعاً: تخليل أصابع اليدين والرجلين	١٠١
٢٦٧	عاشرًا: التثبيت	١٠٢
٢٦٧	الحادي عشر: الاستياك	١٠٣
٢٦٧	الثاني عشر: المسح على العمامة	١٠٤
٢٦٨	الثالث عشر: عدم الإسراف في استعمال الماء	١٠٥
٢٦٨	الرابع عشر: التيمم	١٠٦
٢٦٩	الخامس عشر: إعاقة الفرة والشحجول	١٠٧
٢٧٠	السادس عشر: استبدال القبلة	١٠٨

٢٧٠	السابع عشر : الجلوس بمكان مرتفع	١٠٩
٢٧١	ثامن عشر : التوضؤ في مكان طاهر	١١٠
٢٧١	تاسع عشر : ترك الاستعانة	١١١
٢٧٢	العشرون : مسح الرتبة	١١٢
٢٧٣	الحادي والعشرون : تحريك الخاتم	١١٣
٢٧٣	ثاني والعشرون : البدء بمقدم الأعضاء	١١٤
٢٧٣	ثالث والعشرون : عدم الكلام	١١٥
٢٧٤	السلام على التوضؤ ورجه	١١٦
٢٧٤	الرابع والعشرون : انتهاء عند كل عضو	١١٧
٢٧٥	خامس والعشرون : القدح بعد التوضؤ	١١٨
٢٧٧	سادس والعشرون : تشييف الأعضاء من بلل ماء الوضوء	١١٩
٢٧٨	سابع والعشرون : ترك غرض اليد أو القدم	١٢٠
٢٧٨	ثامن والعشرون : الشرب من قبل ماء الوضوء	١٢١
٢٧٩	تاسع والعشرون : صلاتا ركعتين عقب الوضوء	١٢٢
٢٧٩	الثلاثون : تجديد الوضوء	١٢٣
٢٨٠	أول واحد والثلاثون : عدم غرض ماء الوضوء من مد	١٢٤
٢٨٠	اثنان والثلاثون : عدم التبخ في الماء حال غسل الوجه	١٢٥
٢٨٠	الثالث والثلاثون : الترتيب بين اثنين	١٢٦
٢٨١	الرابع والثلاثون : أخذ التوضؤ الماء بيديه جميعاً عند غسل الوجه	١٢٧
٢٨٢	خامس والثلاثون : تدليك ما قات من الوضوء	١٢٨
٢٨٢	مكرهات الوضوء :	
٢٨٢	أولاً : لعلم الوجه وغيره من أعضاء الوضوء	١٢٩
٢٨٢	ثانياً : التقير في الوضوء	١٣٠
٢٨٣	ثالثاً : الإمساك في الوضوء	١٣١
٢٨٤	رابعاً : التوضؤ بغسل ماء المرأة	١٣٢
٢٨٤	خامساً : قلب الصحح بماء جديد	١٣٣

١٣٤	سادساً: الوضوء في مكان نجس	٣٨٤
١٣٥	سابعاً: التوضي في المسجد	٣٨٤
١٣٦	ثامناً: ليرة ماء الوضوء في المسجد	٣٨٥
١٣٧	ثامساً: الوضوء بالماء الشمس	٣٨٥
١٣٨	عاشراً: ترك سنة من سنن الوضوء	٣٨٥
	نواقض الوضوء	٣٨٥
١٤٠	أولاً: الخارج من السبيلين أو مخرج شيء منهما	٣٨٦
١٤١	ثانياً: خروج المجاسات من غير السبيلين	٣٨٦
١٤٢	ثالثاً: زوال العقل (الحدث الحكمي)	٣٨٧
١٤٣	أ - قنوم	٣٨٧
١٤٤	ب - الإغمسة	٣٩٣
١٤٥	ج - الجنونة	٣٩٣
	د - التسكر	
١٤٦	رابعاً: مس فرج الأدمي	٣٩٣
١٤٧	خامساً: انتفاء بشرتي الرجل والنساء	٣٩٣
١٤٨	سادساً: نردة	٣٩٣
١٤٩	سابعاً: اللهقة في الصلاة	٣٩٤
١٥٠	ثامناً: أكل ما منه النار	٣٩٥
١٥١	ثامساً: الوضوء من أكل لحم الخنزير	٣٩٥
١٥٢	عاشراً: أكل الأطعمة المنعومة	٣٩٧
١٥٣	حادي عشر: غسل الميت	٣٩٧
١٥٤	ثاني عشر: التثايب في الوضوء أو بعده	٣٩٨
١٥٥	ثالث عشر: الفية والكلام القبيح	٣٩٩
	ترجم الفقهاء	٤٠١
	انتهى من التصلي	٤٢٢



تشریفات پستیا عمتہ

شركة ضامن للتأمين والاعتماد

المؤيد المولى: الشريف محمد بن أبي القاسم الملقب بـ "صاحب المصنف"

● mulcinfo@phera6.com ●

